

قضايا اقتصادية معاصرة

الدكتورة
" فاطمة الزهراء " رقايقية

ZAHRAN
زهران للنشر


HAZEM MASSAOD
HM
E-Books
قضايا
اقتصادية
معاصرة
الدكتورة
"فاطمة الزهراء" رقايقية
زهران

قضايا اقتصادية معاصرة

الدكتــور ة
" فاطمة الزهراء " رقايقية

الإهداء

الحمد لله والشكر لله تعالى، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم قدرته وسلطانه الدي ألهمني الطموح والصبر وسدد خطاي بأن أمن علي بإتمام هده الدراسة ومن علي بفضله ونعمه التي لا أحصيها، والصلاة والسلام على سيدنا محمد عليه ألف صلاة وأزكى تسليم وعلى أله وصحبه أجمعين.
ويطيب لي بعد شكر الله عز وجل أن أتوجه بأسمى أيات الشكر والعرفان والتقدير إلى كل من ساهم في إبداء النصح والمشورة في مسيرتي العلمية وإلى الوالدين الكرمين وإلى دار زهران وكل من ساهم في إتمام هدا العمل ومحاولة إخراجه إلى خير الوجود على أحسن حال.

تقديم

في إطار الجهود النظرية التي بذلت لمحاولة إرساء معالم بعض القضايا المطروحة بأبعادها وتجلياتها على الساحة الدولية والإقليمية لابد من الإشارة إلى أنه هناك جهودا مكثفة بذلت وتنظيرات عديدة قدمت، إلا أن هده الدراسة تتناول أبرز المواضيع المعاصرة المطروحة لدى مراكز الدراسات والبحوث، والتي أصبحت تشكل محور إهتمام العديد من الباحثين والأكاديميين في ميادين السياسة، الإدارة والإقتصاد، لذلك فقد ساهمت الدراسة بالنظر لتعدد محاورها بما تضمنته من ومختلف القضايا إستجابة للتطورات والمستجدات الدولية من جانب، ونظرا لأن البحث البحث الأكاديمي العربي والذي يجب أن يتكيف مع ما يحدث على الصعيد العالمي لا يزال بطيء الخطى من جانب أخر.

حيث يسعى كل محور لتوضيح بعض المعالم حول تصورات جديدة لعدة قضايا منها العولمة وبناء الدولة والتنمية من المنظور الكلي والمؤسسة بتعدد أشكالها وأنواعها وبإعتبارها عصب الإقتصاد، لذلك يجب أن تحظى بالقدر الكافي من الإهتمام والدراسات المكثفة وذلك من المنظور الجزئي.

فنأمل أن إصدار هدا الكتاب سيساعد في إغناء المكتبة العربية أملين أن يسد ثغرة ولويسيرة في مكتبتنا الجامعية. والله ولي التوفيق.

(رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) [البقرة: ٢٨٦]

الباحثة.

الفصل الأول

ضوابط الاقتصاد الإسلامي (اللاربوي) المنفذ من أزمات النظام الرأسمالي

بسم الله الرحمن الرحيم

(يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ) (البقرة،276).
كما جاء في قوله تعالي (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (278) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ)(البقرة، 278-279).

الملخص

مهما تعددت وتنوعت الإجراءات العالمية من خلال الخطط الإنقاذية للخروج من تداعيات أزمات النظام الرأسمالي، إلا أنها اعتبرت كتخذيرا (مسكنا) للألأم ولفترة معينة، على اعتبار أن مسببات الانهيار تحتاج لتشخيص ومعالجة الجذور وليس ترقيع الأغصان، لتظهر بذلك ضوابط الشريعة الإسلامية السبيل للأمان والاستقرار والمخرج لإصلاح النظام المالي العالمي بعد إخفاق النظام ألربوي والذي أظهر تصدعا في جميع مرتكزاته.

الكلمات المفتاحية:الربا، الاقتصاد الإسلامي، التحو

المقدمة

جعل الله سبحانه وتعالى للبشرية منزلة عظيمة بالإسلام الذي أوحاه إلى رسوله محمد (صلى الله عليه وسلم) وأنذرنا به، كما أن تطبيقه فيه إسعاد للبشرية جمعاء بعد أن شقيت ولا تزال تشقى بالتفاف النظم الوضعية الشيطانية حول عنقها، فتطبيقه يكون بإقامة دولة تحمله وتطبقه، دولة الخلافة الراشدة التي تحيا بها البشرية حياة أمنة ومستقرة، على اعتبار أن رجوع فقه المعاملات يمثل الجزء العملي للإسلام في الحياة وبثوب جديد يتمثل في الاقتصاد الإسلامي.

ومن تحليل مسببات بعض أزمات النظام الرأسمالي وفي مقدمتها الأزمة المالية الحالية من خلال العديد من الدراسات، يتضح ارتكازها على قواعد النظام الوضعي الذي يقوم على نظام الفائدة الربوية للإقراض والاقتراض، نظام المتاجرة بالديون، وتدويرها بفائدة أعلى وأجل أكبر ونظام المستحدثات المالية الذي يرتكز على المعاملات الوهمية المتوقعة والمقامرة والحظ،

وذلك بقيام بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة في الديون والتعامل بنظام المشتقات المالية – Produits financiers dérivés –، فهي لا تسبب تنمية اقتصادية حقيقية، بل هي وسيلة من وسائل خلق النقود التي تسبب التضخم وارتفاع الأسعار وتقود إلى أرذل الأخلاق، كما أنها تسبب الانهيار السريع في المؤسسات المالية التي تتعامل بمثل هذا النظام،

واستنتاجا من مرجعية ضوابط النظام المالي والاقتصادي الإسلامي يتضح أنه يستبعد مثل تلك المعاملات التي كانت السبب الرئيسي في نشوب الأزمة الحالية، والتي تتنافى تماما مع فطرة الإنسان ومبتغاه الشرعي.

لذلك فقد وجهت الشريعة الإسلامية بدائل لمثل تلك النظم فهي استبدلت نظام الفائدة ألربوي للإقراض والاقتراض بنظم التمويل والاستثمار المرتكز على آلية المشاركة والمضاربة والتفاعل المحكم بين رأس المال والعمل، ضمن قاعدة الغنم والغرم، هذا كما نهت الشريعة الإسلامية عن كل المعاملات المقلة بالأخلاق والقيم لقاء الالتزام بالقيم الإيمانية، مما يجعل الالتزام بقواعد الاقتصاد الإسلامي يمثل مطلبا ضروريا لإمكانية الخروج من الأزمة، باعتباره يقوم على القيم والأخلاق والوسطية والتوازن بين المادية والروحانية وتفاعل رأس المال مع العمل بصيغة متوازنة ويحقق الكفاية والرفاهية للناس على أساس الحق والعدل ويحقق التنمية الشاملة للمجتمعات، وصدق ما قاله سبحان وتعالى " فأما يأتينكم مني هدى فمن أتبع هداي فلا يظل ولا

يشقى ومن أعرض عن ذكري فأنه له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى " [سورة طه الآية 123-124-]، كما قال تعالى: (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) (سورة الأعراف الآية: 96) وقال تعالى " يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم "- [سورة البقرة الآية 276-]

لهذا تعتبر ضوابط الشريعة الإسلامية والتي تسري على الجميع دون إستثناء مطلبا للتكيف مع الوقائع والعصور والبيئات المختلفة.

وعلى ضوء ذلك تتمحور أشكالية الدراسة حول التساؤلات التالية:

- ما منظور الإقتصاد الإسلامي والمنظومة المالية الإسلامية لأزمة النظام المالي العالمي؟

- إذا كان التمويل الإسلامي الأكثر نجاعة واستقرارا فكيف يمكن لنظام مالي قائم على انعدام أسعار الفائدة من خلق الثروة؟

-كيف يمكن رفع التحديات التي تجابه المنظومة المالية الإسلامية للعب دور البديل الأمثل وإمكانية إصلاح النظام المالي والمصرفي العالمي؟

هذه التساؤلات وغيرها ستكون محور النقاش في هذه الدراسة ضمن العناصر التالية:

1- المنظور الإسلامي منطلق لترشد الرأسمالية العالمية.

2- مبادئ النظام المالي والاقتصادي الإسلامي.

3- صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي.

4- ألية عمل المنظومة المالية الإسلامية.

5- الصناعة المالية الإسلامية آلية للتحوط وبديلا عن الأدوات المالية الوضعية.

1-المنظور الإسلامي منطلق لترشيد الرأسمالية العالمية

تكتظ الساحة الفكرية بتفسيرات عديدة للازمة الحالية ولوسيلة الخروج منها، ولعل الأكثرها سطحية القائلة بأن المشكلات تكمن في غياب الرقابة الكافية على القطاع المالي، لكن مشكلة ذلك التفسير أنه يخلط بين النتيجة والسبب، على اعتبار، أن سياسة البنك المركزي الأمريكي خلال العقد الماضي، وخاصة بعد أزمة 2001، كانت في جوهرها محاولة خلق سيولة مالية، من خلال تخفيض سعر الفائدة، وضخ الأموال وتوسيع دائرة الاقتراض لإنقاذ الاستهلاك الأمريكي من الانكماش مما نتج عنه تجاوز البنوك والشركات المالية للضوابط الرقابية.
إلا أن هناك تفسير آخر وفقا لرؤية إسلامية من خلال تطبيق النظام الإسلامي البعيد عن سعر الفائدة "ألربوي"، والقائم على معدل الربح كأداة فعالة لإدارة النشاط الاقتصادي المعاصر، والذي يستند إلى القيام باستثمار حقيقي لتوسيع القاعدة الإنتاجية، وليس على أساس استثمار مالي قوامه المضاربات، أو المقامرة أو الاستغلال أو الفساد...."
فقد كانت الربا" قديما، ولا تزال "الفائدة" في العصر الرأسمالي الحديث، كارثة للبشرية، باعتبارها جزء لا يتجزأ من النظام الرأسمالي القائم على الربح.
وخلال العقود الثلاث الماضية سيطرت أفكار الليبرالية الجديدة، على السياسات الاقتصادية لغالبية دول العالم من خلال تخلي الدولة عن الدور المركزي في الاقتصاد وفسح المجال أمام حركة رأس المال المالي والإنتاجي ولقد كانت محصلة تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة لاقتصاديات العالم الثالث خلال حقبة الثمانينات والتسعينات، تركيز غير مسبوق لرأس المال والثروة في أيدي قلة من رجال الأعمال المحليين في شراكة مع الشركات متعددة الجنسيات لقاء الإفقار الشديد للغالبية العظمى من العمال والفلاحين، ومع زيادة الاندماج في السوق العالمية واستفحال الاعتماد على الاستثمار والتمويل الأجنبي والتصدير أصبحت تلك الاقتصاديات معرضة لهزات عنيفة، كلما تقلب أو تأزم النظام الرأسمالي العالمي، استشهادا بما تعرضت له اقتصاديات جنوب شرق آسيا خلال (1997- 1998) وسرعان ما انتقلت العدوى إلى بقية الدول.
ولقد أحدثت تلك الأزمة أول الشروخ في مدرسة الليبرالية الجديدة،، بالدعوة إلى درجة أكبر من تدخل الدولة والرقابة على أسواق المال أي إلى "ترشيد" الرأسمالية وجعلها أقل عرضة لتلك الهزات العنيفة.
كما جاء الشرخ الأكبر في منظومة الليبرالية الجديدة وهيمنتها مع الأزمة العالمية الحالية، ورد فعل كبرى الحكومات الرأسمالية تجاهها، فعمق واستفحال الأزمة قد أظهر أن هناك خللا خطيرا في قلب النظام الرأسمالي، ولقد كان رد فعل الحكومات للأزمة بتأميم البنوك الكبرى، والتدخل واسع النطاق في أسواق المال، أكبر اعتراف بفشل سياسات السوق الحر، فهناك شرخا عميًقا يصعب ترميمه في جدران الرأسمالية العالمية، وفي هيمنة منظومتها الفكرية والدعائية. فالفراغ الفكري الذي أحدثه أزمة الليبرالية الجديدة ملأت الساحة سريعا بالأفكار الإصلاحية الداعية إلى "ترشيد" الرأسمالية وخلق توازن جديد بين دور الدولة ودور السوق والذي يقوم على مضمون إسلامي، على اعتبار أن مضمون فقه المعاملات أظهر أن ضوابط النظام الاقتصادي الإسلامي

مطلبا ناجعا وواقيا من حدوث الأزمات الاقتصادية خاصة وأن استبعاد الربا في مختلف المعاملات سبيل لإصلاح المنظومة المالية والمصرفية العالمية (1).

كما أن هذه الأزمة تمثل فرصة ذهبية للقطاع المالي الإسلامي، خاصة في ظل دخول سوق الإقراض العالمية في حقبة جديدة على اعتبار "أن المنتجات المالية الإسلامية تتجنب تماما المضاربات وهو ما يبحث عنه المستثمرين في الفترة الحالية خاصة بعد تراجع البورصات العالمية في أعقاب الأزمة الائتمانية" وان "العاملين في القطاع المالي الإسلامي يساهمون في تأكيد الثقة بقوة واستدامة النموذج المالي الإسلامي حتى أن البعض يلمح إلى أن المنتجات الإسلامية تعتبر ملاذا آمنا خلال الأوقات الصعبة التي تشهدها أسواق المال.

2- مبادئ النظام المالي والاقتصادي الإسلامي

تتسم الشريعة الإسلامية بضوابطها السارية التطبيق على الجميع فيها الثابت والمتغير، فالثابت يتضمن نصوصا محكمة قطعية الثبوت والدلالة لا مجال للاجتهاد فيها، كما تشتمل على الثوابت الفكرية والشعورية والتطبيقية للأمة لتجعلها كأمة واحدة في التوجه والغاية والفكرة(2)، أما المتغير في ضوابط الشريعة الإسلامية فهي غير محدودة لكنها تعطي للشريعة الإسلامية مرونة أكثر للتأقلم مع المستجدات المختلفة. وأحكامها استبعدت دائرة الممنوع وأبقت دائرة المشروع متوفرة للجهد البشري للقيام بالابتكار والتجديد.

وبذلك يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على مجموعة من المبادئ والأسس التي تحقق له الأمن والأمان والاستقرار وذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية التي تقوم على نظام الفائدة والمشتقات المالية ومن أهم هذه القواعد ما يلي-

- الارتكاز على منظومة من القيم والمثل والأخلاق (الأمانة والمصداقية والشفافية والبينة والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن....)، وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الضمان والاستقرار لكافة المتعاملين وتضبط سلوكياتهم سواء في حالة الرواج والكساد وفى حالة الاستقرار أو في حالة الأزمة(3)، خاصة وأن الشريعة الإسلامية تحرم المعاملات المالية والاقتصادية التي تعتمد على الكذب والمقامرة، التدليس والغرر، الجهالة والاحتكار، الاستغلال والظلم..... التي ترخصها الرأسمالية تحت شعار – حرية الملكية -

- قيامه على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة، وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات - حرمت الشريعة الإسلامية كل عقود التمويل بالاستثمار القائمة على التمويل بالقروض بفائدة، وكذلك نظام المشتقات المالية التي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة، التي تقوم على الغرر والجهالة والمقامرة المحرمة شرعا، والتي تعتبر من الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية الحالية.

- حرمت الشريعة الإسلامية كافة صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين(4).

- يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على مبدأ التيسير على المقترض الذي يعجز عن تسديد دينه، كما جاء في قوله تعالى (وإذا كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم أن كنتم تعلمون([سورة البقرة الآية 280].

3- صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي

تتسم صور التمويل والاستثمار الإسلامي وآليات تدوير الأموال في الاقتصاد الإسلامي بالعمومية والتعدد التي تغطي معظم جوانب النشاط الاقتصادي وتستطيع احتواء متطلبات مختلف المتعاملين في مختلف مجالات العمل، كما تقدم نموذجا واقعيا لمدى مقدرة المنظومة المالية والمصرفية الإسلامية على مجابهة مختلف التحديات دون فقدانها لمبدئها الفكري والعقائدي، كما تساهم وبشكل فعال وبتعدد آلياتها في تقديم البديل للنظام ألربوي.و تتضمن صور التمويل التالية:

3-1- المضاربة: (المقارضة) (5):

من خلال السعي في طلب الرزق كما جاء في قوله تعالى " وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله"- سورة المزمل – الآية 20- وتعتبر المضاربة من الأدوات الفعالة في استخدام الأموال لدى المصارف الإسلامية بتقديم التمويل اللازم لكل راغب في العمل ولمن يمتلك الخبرة والمهارة لكن تنقصه الأموال اللازمة لتجسيد أفكاره ومهاراته على اعتبار أن المقارضة عقد (مشاركة) بين طرفين أحدهما بماله والأخر بجهده وخبرته وينجم عنها الغنم والغرم للطرفين فالعائد يوزع حسب النسب المتفق عليها وعند الخسارة يتحمل المصرف الخسارة المالية والعميل المضارب يخسر جهده وعمله.

3-2-المشاركة: (6)

ويعتبر أسلوبا فعالا ومتميزا من خلال تقديم المصرف الإسلامي حصة من التمويل اللازم (دون فائدة أو عائد ثابت) لتنفيذ أحد المشاريع أو الصفقات للعميل (طالب التمويل) الذي يقدم الحصة الباقية في إطار عقد يجمع بين الطرفين، فالمصرف يشارك في الناتج الصافي المحتمل من عملية المشاركة سواء كان ربحا أو خسارة استنادا إلى أسس عادلة ونسب توزيعية يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

3-2- بيع المرابحة (7):

فهي صيغة مفاعله من الربح تتضمن بيع السلعة بسعر التكلفة مضافا له هامش الربح مما يعني إشراك البائع والمشتري في قبول الأرباح بالقدر المحدد كما أن المرابحة تعتبر من أنواع –"بيوع الأمانة –" تستند إلى الثقة بين المبايعين من خلال صدق البائع في الإفصاح عن ثمن السلعة ومقدار ربحه فيها.

3-3-المتاجرة: (8)

و ذلك بممارسة المصرف للنشاط التجاري بشراء السلعة وإعادة بيعها بهدف الحصول على ربح حلال ناتج عن الفرق بين سعر البيع وتكلفة الشراء من خلال تدوير المال في العملية الإنتاجية لتغطية متطلبات أفراد المجتمع من مختلف السلع الحلال كما قد يترتب عن المتاجرة خسارة للمخاطر المترتبة من ظروف عمليات الشراء، التخزين، النقل، التسويق........إلخ

3-4- البيع لأجل: (البيع بالتقسيط) (9):

من خلال تسليم البائع للسلعة المتفق عليها إلى المشتري لقاء تأجيل تسديد سعر البيع الكلي إلى وقت أجل معلوم سواء كان التأجيل للسعر كاملا أو جزء منه والبيع لأجل في المعاملات المصرفية تستند إلى قيام المصرف الإسلامي بحيازة المعدات والتجهيزات الضرورية لمشروع

معين ثم يعاد بيعها للمستفيد بسعر أعلى يتم الاتفاق عليه بين الطرفين، كما قد يتم الوفاء بسعر البيع على أقساط متساوية لقاء حصول المصرف على عمولة بنسبة مئوية سنويا حسب طبيعة المشروع والوضع الاقتصادي للمستفيد.

3-5- الإيجارة (10):

وهي عقد بين طرفين،- المصرف- الذي يحتفظ بحق ملكية الأصل الرأسمالي المؤجر و–المستأجر- المنتفع من الأصل باستخدامه في عملية إنتاج السلع وتقديم الخدمات لقاء دفع مبلغ الإيجار المتفق عليه دوريا، ويعتبر هذا الشكل من أهم الأنشطة التجارية وأحد أهم الصور التمويلية التي تم تكييفها شرعا في المعاملات المصرفية الحالية.

3-6- بيع السلم:(بيع أجل بعاجل) (11):

ويتضمن شراء سلعة ما بثمن مدفوع في الحاضر مقابل تأجيل تسليمها، كما أنه أسلوب مشرع في الكتاب والسنة كما جاء في قوله تعالى –" يا أيها الذين أمنوا إذا تداينتم بدين لأجل مسمى فأكتبوه – سورة البقرة – الأية 282-، ويمكن الاستفادة من بيع السلم في المعاملات المالية الحديثة بقيام المصرف الإسلامي كممول بتغطية نفقات عملية الإنتاج وتحسين ظروفه بدل لجوء العميل للمصرف ألربوي، ومن خلال تلك العملية يتمكن المصرف الإسلامي من تحقيق الأرباح بتشغيل الأموال والمشاركة في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي، مع توفير التمويل اللازم لطالبه استنادا للأحكام الشرعية وضمان الحصول على السلعة في الوقت المناسب وبسعر مناسب.

3-7-الإستصناع (12):

وهو عقد يتعهد بموجبه أحد الأطراف بالإنتاج وفقا لمواصفات متفق عليها وسعر وتاريخ سليم محددين وتقديمه لطالبه كما يمكن في أسلوب الأستصناع أن يعهد الطرف المتعهد بتنفيذ العمل أو جزء منه إلى جهات أخرى تحت مسؤوليته وإشرافه، ويهدف أسلوب التمويل هذا إلى دعم جهود التنمية الصناعية وزيادة المقدرة الصناعية ومنه المساهمة في دعم واستغلال المواهب والمقدرات في عملية الإنتاج.

3-8- المزارعة (13):

عقد مشاركة بين طرفين، -المصرف الإسلامي- مقدم التمويل اللازم للمزارعة و-صاحب الأرض - الذي يحتاج للتمويل، والمزارعة مشاركة حقيقية حسب أحكام الشريعة الإسلامية يتم اقتسام العوائد بالتعادل وفي حالة عدم إعطاء الأرض محصولا لسبب ما تتحمل جميع الأطراف الخسائر.

3-9- المساقاة (14):

وهي صورة متخصصة من المشاركة في القطاع الزراعي بين طرفين -المصرف الإسلامي -الذي يلعب دور الممول لمشاريع الري واستصلاح الأراضي لزراعتها وتطويرها بالاستعانة بالتكنولوجيا المتطورة ومن ثمة إدارتها على مبدأ الربحية التجارية وبين طرف أخر طالب التمويل يمتلك أرضا ويريد تطوريها وزراعتها.

4- آلية عمل المنظومة المالية الإسلامية

فهي تستبعد المتاجرة بالديون والتعامل بالربا إيداعا وإقراضا قبولا أوخصما أخذا أو عطاء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة استنادا بهدي القرآن الكريم كقوله تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا([– سورة البقرة 275-] وقوله كذلك: (يا أيها الذين أمنوا لا تأكلوا الربا ضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون([سورة أل عمران 130-]، لتصبح بذلك العلاقة القائمة بين المنظومة المالية والمودع لا تعتمد على أساس علاقة دائن ومدين وإنما على علاقة مشاركة ومتاجرة.
وليس معنى تحريم الربا أن المنظومة المالية الإسلامية (المصرفية وغير المصرفية) لا تسعى لتحقيق الربح، بل تعمل على تجسيده وزيادته، في إطار ضوابط إسلامية محددة، لذلك فهي تتسم بالسمات التالية:
4-1- الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في معاملاتها المالية (15):
وذلك بتمويل الأنشطة المشروعة المحلة، واستبعاد تلك التي تدخل ضمن إطار التحريم والملحقة بأضرار اجتماعية (كصناعة الخمور المحذرات، الصناعات المتعلقة بتربية وذبح لحوم الخنازير ومواد القمار والأنشطة المترتبة عن معاملات الغش والربا، الاحتكار، الاستغلال.........)، لذلك تنطلق المنظومة المالية الإسلامية في عملياتها الإسلامية من أركان وقواعد الاقتصاد الإسلامي لتشمل:
-الملكية المزدوجة (العامة والخاصة) والحرية الاقتصادية المقيدة.
- التمسك بقاعدة الحلال والحرام في الشريعة الإسلامية وبقية الأحكام الإسلامية، وتحريم التعامل بالمزايا لتشمل تلك القواعد (16):
*- قاعدة الغنم بالغرم (الربح والخسارة)
*-قاعدة الاستخلاف في المال (المال مال الله والبشر مستخلف فيه)
*-قاعدة المصلحة العامة وتحددها الحكومة والبنك المركزي
*-قاعدة ترتيب الأولويات حسب مقاصد الشريعة الإسلامية
*-قاعدة الخراج بالضمان (أي أن من يضمن أصل شيء جاز له الحصول على ما تولد منه على اعتبار أن الخراج غنم والضمان غرم).
4-2- تنمية المال المتاح بالتداول واستبعاد الاكتناز:
وذلك باختيار أفضل السبل الشرعية لتخصيصه وإدارته بما يسمح بتعظيم الإنتاجية الاقتصادية وزيادة الرفاهية الاجتماعية، على اعتبار أن تجميد الأموال بالاكتناز يعتبر من الجرائم الاقتصادية من المنظور الاقتصادي الإسلامي، وذلك بتعطيل عجلة النمو الاقتصادي للبلد وإلحاق الضرر بالقوى الإنتاجية والاستهلاكية في المجتمع (17)، كما جاء في قوله عز وجل- (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم، هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون) [التوبة،34]
4-3- الالتزام بتحقيق التكافل والتضامن الاجتماعي:
باعتبارها إحدى أهم الخصائص التي تميز أعمال المنظومة المالية الإسلامية، من خلال تمويل الأنشطة الاجتماعية الهادفة إلى تكثيف وتدعيم مضمون التعاون والمشاركة بين جميع شرائح

المجتمع (كتعبئة وتوزيع الزكاة، تقديم القروض الحسنة، المساهمة في أنشاء المشاريع الاجتماعية) (18)، لتحقيق التوازن في المجتمع الإنساني وتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تضييق فجوة الفوارق بين دخول المواطنين.

4-4- تحقيق تنمية شاملة:

حيث تلتزم المنظومة المالية الإسلامية بتخصيص مواردها في أنشطة إنتاجية، علاوة عن استبعاد التعامل بالربا استنادا لطبيعتها الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها تزاوج بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها تنطلق من منطلق إسلامي فهي تنشط في مجالين:

*- القيام بالاستثمار المباشر من خلال عملية المتاجرة.

*-القيام بالاستثمار غير المباشر وذلك من خلال مختلف صور التمويل الإسلامي (19)(عقد المضاربة، عقد الإجارة، عقد المشاركة، عقد المزارع، بيع المرابحة، عقد المساقاة، بيع المرابحة للأمر بالشراء، عقد المتاجر، بيع السلم، البيع الأيجاري، عقد الأستصناع، القرض الحسن، عقد المقاولة)

5- الصناعة المالية الإسلامية آلية للتحوط وبديلا عن الأدوات المالية الوضعية

انصرف الاهتمام في العقود الثلاثة الماضية وبجدية عجيبة إلى استحداث سيل من المنتجات التي تحتمل الغرض التحوطي وتسّوق تحت شعاره، لكنها واقعيا متجهة للغرض ألمضاربي، وذلك عبر تصنيع الغرر والمقامرة والربا في توليفات جديدة وأجيال مستحدثة من منتجات مالية مزعومة لا تعدو أن تكون تشقيقات جديدة للثالوث القديم- الربا والميسر والغرر- بأسماء جديدة- بيوع خيارات وعقود مستقبليات-.

ولذلك فقد بني النظام المالي المعاصر على عقيدة فاسدة ماليا قبل أن تكون فاسدة شرعيا من خلال السعي إلى فك الارتباط بين مغانم الاستثمار ومغارمه (مخاطرته)، وسماحها بنقل هذه المخاطرة إلى الغير عبر صنوف المشتقات، ونظرا إلى أن صناعة الصيرفة الإسلامية تعمل في نفس المحيط والظروف التي تعمل بها الصيرفة التقليدية، وتتعرض لنفس المخاطر التي تتعرض لها من حيث تقلب أسعار الفائدة وأسعار الصرف، فإن عدم وجود أدوات مشتقات مالية مناسبة لها سيؤدي إلى تعرض المؤسسات المالية الإسلامية إلى هذه المخاطر، مما سيدفع بها إلى تجنب الدخول في المعاملات المالية، التي تشتمل على هذه المخاطر، وبالتالي تقليص دور المؤسسات المالية الإسلامية الاقتصادية، كما انه سيقلل من كفاءة إدارتها لأصولها وخصومها ويرفع من تكلفتها المالية، لذا وجب النظر في البدائل الشرعية الممكنة لتلك الأدوات، من خلال ابتكار الحلول المالية وتنميطها في منتجات تحقق الأغراض المالية مع السلامة الشرعية،

ليبرز بذلك أهمية استبدال اسم المشتقات الإسلامية بـ " بآليات التحوط الإسلامي"- وذلك من خلال خطوات تبدأ بدراسة العقود التقليدية المستخدمة في التحوط كالعقود الآجلة والمستقبليات والخيارات والمقايضات. ثم وضع بدائل إسلامية لتلك العقود مبنية على عقود السلم وخيارات الرضي أو استحداث عقود جديدة لتحقيق غرض التحوط وإدارة المخاطر. وتأتي بعد ذلك مرحلة وضع التنظيمات والترتيبات اللازمة لتحقيق الضوابط الإسلامية في المعاملات، ووضع نماذج رياضية ديناميكية لتقييم وتسعير تلك المنتجات، ثمَّ استكتاب متخصصين في المشتقات والاستعانة بمؤسسات مالية متخصصة كوكالات التصنيف الائتماني في وضع أسس تقييم وتسعير تلك المنتجات.

فمثلا يتم استخدام عقد العربون محل خيار الشراء أو عقد السلم للتحوط من تقلب سعر السلع وبعض الأوراق المالية، كما يتم استخدام الوعد الملزم بالبيع أو الشراء للتحوط من تقلب سعر الصرف، ومن جهة أخرى يمكن القيام بمبادلة عملتين مختلفتين عن طريق إجراء عقدي مرابحة متقابلين ينتهيان بالتوريق،(20) ((titrisation).

فمثلا بنك لديه ثلاثون مليون دينار يريد مبادلتها بمليون أورو، لمدة ثلاثة أشهر، ولديه التزاما بعد ثلاثة أشهر بهذا المبلغ، وفي نفس الوقت لا يريد الاحتفاظ به إلى ذلك التاريخ، بل يريد استبداله بالأورو، والبنك الآخر لديه مليون أورو، ولكن سعر المرابحة في هذا الوقت على الدينار أعلى من الأورو، لكنه لا يريد فقدان الأورو والدخول في مخاطر الصرف، فهنا يقوم البنكان بإجراء عقد مرابحة على سلعة ما بالدينار، مع وعد من الطرف الآخر بإجراء عقد مرابحة بالأورو، وبعد

استكمال العقدين يقوم كل طرف ببيع سلعته في السوق الدولية مرة أخرى، ومنه الاستفادة من ثمنها، وعند تاريخ الاستحقاق يقوم كل طرف بسداد التزاماته بنفس عملة المرابحة.
وعلى ضوء ذلك تجدر الإشارة إلى وجود عدة مبادرات في السياق ذاته، ففي ماليزيا والسودان مثلا فقد تم المصادقة عل اتفاق حول توثيق المشتقات المالية الإسلامية سنة 2006 بدعم من المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية الإسلامية والتقليدية، وفي مشروع تعاون في البحرين بين السوق المالية الإسلامية الدولية –IIFM-و جمعية أسواق رؤوس الأموال العالمية – ICMA-تم الاتفاق على اعتماد مذكرة توثيق معايير وبروتوكولات اتفاق رئيسي للمشتقات المالية الإسلامية (21)
ولكن الوصول لهذه الحلول يحتاج إلى المزاوجة بين الخبرة العملية، والدراية الفقهية التي ترتكز على الأسس التالية
*- مبدأ التوازن:
من خلال التوازن بين مختلف الحوافز الإنسانية، منها المصالح الشخصية والاجتماعية وتحقيق الربح، وما يتعلق بالأعمال الخيرية والتعاون، فالشريعة الإسلامية نجحت في تحقيق التوازن بين مختلف الحاجات والرغبات ووضعت الكل في الإطار المناسب.
*- مبدأ التكامل:
من خلال التكامل بين المصالح الشخصية مع الاعتبارات الموضوعية، بين تفضيلات الزمن والمخاطرة وبين توليد الثروة الحقيقية.
*- مبدأ الحلالّ:
وبناء على ذلك فقاعدة الحلال هي الأساس للابتكار المالي، لكن بشرط أن يلتزم هذا الابتكار في حدود دائرة الحلال التي لها حدود واسعة، وأن يبتعد عن دائرة المحظور أو الحرام المحصور في حدود ضيقة مقارنة مع دائرة الحلال الواسعة.
*- مبدأ الملائمة:
من خلال تناسب العقد مع الهدف المقصود منه، بحيث القصد مناسبا للنتيجة المطلوبة مع الهدف المقصود منه، وهذا مدلول القاعدة الفقهية " العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني ".

الخاتمة

استنادا للعرض السابق تعد قواعد وضوابط الاستثمار والتمويل الإسلامي، المستنبط من أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية المنفذ والمخرج من الأزمات المالية للنظام الرأسمالي ومكمّلاً عملياً وموثوقاً للتمويل التقليدي، وقد أبدى التمويل الإسلامي حتى الآن مقاومة كبيرة للأزمات المالية والمصرفية، وذلك نتيجة لترتيبات مشاركة المخاطر والتركيز على الممارسات الأخلاقية في الاستثمار. ويتعين على مؤسسات التمويل الإسلامي مواصلة تحسين حوكمة الشركات لديها من خلال التركيز تحديداً على حقوق الإفصاح لأصحاب الحسابات الاستثمارية، ودور الهيئات التشريعية ودمجها ضمن هيكلية حوكمة الشركات في المؤسسات المالية الإسلامية،

الفصل الثاني

المقاولة من الباطن اختيار إستراتيجي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

دراسة مقارنة لبعض التجارب وواقع الجزائر

الملخص

تعتبر إستراتيجية المقاولة من الباطن أرقى أشكال التعاون وأمثل خيار لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلد.
و على ضوء دراستنا نسعى إلى تسليط الضوء على أهم التجارب العالمية باعتبارها كنماذج رائدة قي التقدم والتطبيق الناجح لقواعد ترقية القطاع الصناعي والاقتصادي وذلك لنقل وتوطين الجوانب الملائمة والإيجابية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المقاولة من الباطن، التعاقد الصناعي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المقدمة

تعتبر إستراتيجية المقاولة من الباطن أحد الأساليب الضرورية للتغذية وضمان الاحتياجات التموينية من المواد الأولية والمكونات المتاحة في السوق، وبذلك فهي تمثل أرقى أشكال المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للمواد المتاحة ونجاعتها في تنظيم الإنتاج الصناعي.
وتنفذ إستراتيجية المقاولة من الباطن في ظل ما هو متاح من صناعات ومنتجات في إطار الجدوى الاقتصادية والمالية باعتبارها العامل الجوهري لإقامة المشاريع.
ومن منطلق أن التوازنات الاقتصادية للدول تعتمد على مدى قدرتها على المنافسة العالمية من خلال دعامتها الاقتصادية الأساسية التي تتضمن الجهاز الإنتاجي الذي أصبح يأخذ في تركيبته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -PME إن كانت من التابعة للقطاع العام أو للقطاع الخاص باعتبارها القائد الصناعي اليوم تطلب الأمر تطوير مكانته ودوره للقيام بدور المجهز لمتطلبات المؤسسات الكبيرة، ولذلك تلعب إستراتيجية المقاولة من الباطن التي اعتمدتها معظم المؤسسات الصناعية في جل الدول دورا جوهريا فمن خلالها تمكنت من تنمية وترقية منتجاتها والرفع من ميزتها التنافسية محليا ودوليا واستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال استوعبت معظم الدول العربية ومن بينها الجزائر أهمية الأسلوب في تدعيم علاقات والترابط بين مؤسسات القطاع الصناعي.
وعلى ضوء ذلك يمكن صياغة إشكالية الدراسة فيما يلي:
1. ما هو دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هي أهم المثبطات التي تعترضها في الجزائر؟
2. إلى أي مدى يمكن لإستراتيجية المقاولة من الباطن (التعاقد الصناعي) أن تساهم في تعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)؟ وما مدى مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية في إطار المستجدات الدولية؟
و لمحاولة الإجابة على تلك التساؤلات وغيرها فقدتم تفريع الورقة البحثية إلى العناصر التالية:
1)-مضمون إستراتيجية المقاولة من الباطن.
2-محددا ظهور إستراتيجية المقاولة من الباطن.

3- أهم صور إستراتيجية المقاولة من الباطن.
3-1)- مقاولة طاقة الإنتاج.
3-2- مقاولة الاختصاص.
3-3- المقاولة الوطنية.
3-4- المقاولة الدولية.
4- أهمية إستراتيجية المقاولة من الباطن.
5-بعض التجارب الأجنبية الناجحة في المقاولة من الباطن.
5-1-التجربة الأمريكية.
5-2-التجربة الفرنسية.
5-3- التجربة اليابانية.
6-واقع إستراتيجية المقاولة من الباطن ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1-مضمون إستراتيجية المقاولة من الباطن

تناول عدة اقتصاديين مسألة (المقاولة)، ومن بينهم

(Say, Cantillon,Shumpeter) و(Peter Drucker) الذي يعد أول من أشار إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاد تسيير (économie de management) إلى اقتصاد مقاولين (économie d'entrepreneurs) كما كان(1) لـ (A.Sallez, PYVES Barreyre, Houssiaux) دور بارزا في ترقية الفكر المقاولي والتنظيمي من خلال دوره في تنمية علاقات التعاون والتشابك، تخصيص الموارد وترقية المقدرة. التنافسية للمؤسسات(2)، إلا أنهم لم يتوصلوا إلى مفهوم موحد حول مصطلح المقاولة، فبعضهم اعتمد مصطلح – التعاقد من الباطن في - " العلاقات التعاونية التكاملية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر خلال مراحل العملية الإنتاجية، كما أنها أحد أساليب التغذية المتبادلة بين المؤسسات القائمة إما بشكل رأسي أو أفقي وتتشابك منتجاتها بارتباطات أمامية أو خلفية في قطاع ما، فبموجبها تقوم المؤسسة المقدمة للأعمال (Donneur d'ordre) بتكليف مؤسسة أو أكثر (منفذة، مجهزة، مناولة للأعمال) (Sous-Traitant) متخصصة بتنفيذ مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج أو الخدمات حسب معايير وخصائص فنية تحددها المؤسسات الزبونية (الآمرة) وطبقا لعقد محدد مسبقا وملزم للطرفين " (3)

2-محددا ظهور إستراتيجية المقاولة من الباطن

ساهمت حركة التصنيع الحديثة في تطور وتنوع النشاط الصناعي، من خلال إدخال فروع صناعية جديدة شجعت الطلب على السلع والمنتجات الوسيطة، كما كانت دافعا لظهور نشاطات جديدة انتشرت معها النشاطات التكاملية والتعاون بين المؤسسات عن طريق الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي كان لها دورا بارزا بمساهمتها الفاعلة في تغطية الطلب المتزايد على مختلف أجزاء ومكونات المنتجات، كما كانت مصـدر المبادرة بالتحفيز على انتشار شريحة من المقاولين الصغار المستقلين.

ولقد كان لأزمة السبعينات (أزمة الطاقة) وما ترتب عنها من غلق المصانع وانتشار البطالة أثر كبير ومباشر في ترقية روح المبادرة والتقاول في الدول المتقدمة، وعموما ترجع أسباب اللجوء إليه إلى جملة من الاعتبارات(4)

* احتدام التزاحم، ومع التطور التقني الذي جعل الأنظمة المعاصرة والتي تتسم بالمرونة وتعقيد العملية الإنتاجية حفز بعض المؤسسات باللجوء إلى مؤسسات أخرى تتوفر على تجهيزات ومهارات متخصصة ترفع من جودة المنتوج المطلوب وبأسعار مناسبة

* الرغبة في تحقيق وفرات اقتصادية وتتضمن وفرات الإنتاج التي تزيد بزيادة حجم المؤسسة مع توسيع نطاق توزيع التكاليف الثابتة سيما ما تعلق منها بالدراسات والأبحاث، دراسات السوق ذات المردودية الأعلى.

* السعي إلى تحقيق حجم أمثل من خلال الاستغلال المعتبر للتكنولوجيا في مجال الإعلام والاتصال لتسهيل التوغل في السوق وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية،

3- أهم صور إستراتيجية المقاولة من الباطن

تتحدد وتتنوع صور المقاولة التي تتميز بالمرونة والقدرة على التكيف مع متطلبات السوق حسب الإستراتيجية المعتمدة من طرف المؤسسة ومستوى ونوع النشاط الذي تسعى إلى تحقيقه وبذلك يمكن التمييز بين:

3-1- مقاولة طاقة الإنتاج: (5)

وانتشرت في فترة السبعينات، حيث تتعاقد المؤسسات المكلفة بالأعمال (تعاقد ظرفي مؤقت) مع مؤسسات مقاولة متخصصة لمواجهة ارتفاع مؤقت في الطلب أو بسبب طلب في أصل أجهزتها، أو التعاقد (عقود طويلة المدى) بهدف الاحتفاظ بطاقة إنتاجية مرتفعة توفرها لها المؤسسات المقاولة للرفع من القدرة التنافسية التي كانت تقوم على السعر والكمية.

3-2- مقاولة الاختصاص: (6)

وظهرت خلال فترة الثمانينات، حيث تلجأ المؤسسات الآمرة بالأعمال إلى التعاقد مع مؤسسات منفذة متخصصة لتوفير الطلبات التي تنعدم عندها الإنتاج منتوج ما وبالتالي مواجهة الطلب عليه في السوق ومن ثم تحقيق ميزة تنافسية التي كانت مبينة على السعر وجودة المنتوج ومدى اعتماده على المقاييس والمواصفات العالمية.

3-3- المقاولة الوطنية: (7)

حيث تتميز المؤسسات المتعاقدة (الآمرة والمغذية للأعمال) بنفس الجنسية (تنتميان إلى دولة واحدة).

3-4- المقاولة الدولية (8):

وفيها تتباين جنسية المؤسسات المتعاقدة بغض النظر عن المكان الذي تمارس فيه نشاطها وعادة ما يكون المقاول فرع تابع للمؤسسة الأم التي تعطي له الأوامر.

ومع التطورات المتلاحقة توجهت معظم المؤسسات إلى اعتماد المناهج اليابانية التدبير وتحديدا في القطاع الصناعي مع إعادة تنظيم العلاقات الصناعية وظهور مستويات مختلفة للمقاولة، حيث أصبح وعي تام بإلزامية اللجوء إلى هذا الأسلوب بسبب انعدام توفر الكفاءات والتقنيات اللازمة وارتفاع التكاليف الإنتاجية، أي أن المقاول أصبح الشريك المزود بكل المكونات والأجزاء التي تدمج في المنتوج النهائي مع تأمين الجودة لتتكفل المؤسسات الآمرة بالتسويق.

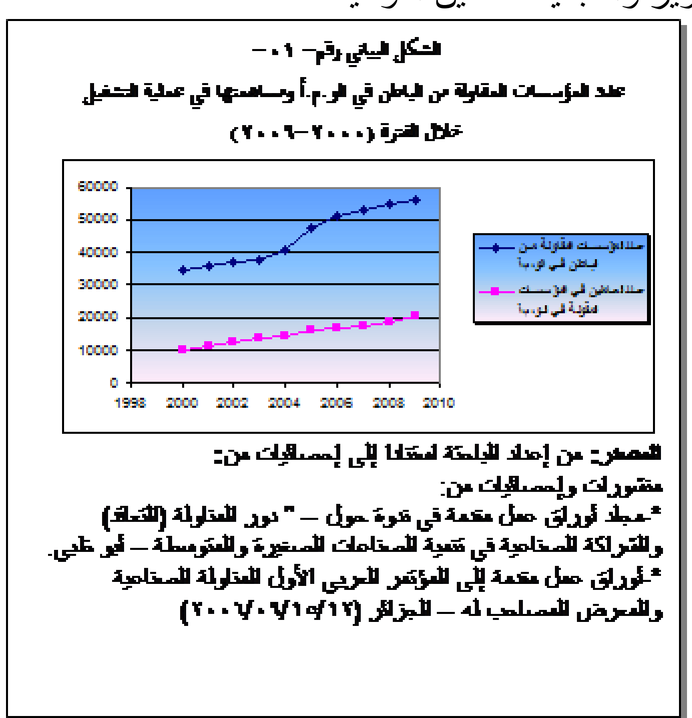
4- أهمية إستراتيجية المقاولة من الباطن

حيث بينت التجارب الناجحة في معظم الدول المتقدمة أهميتها باعتبارها من أهم الاستراتيجيات في تحقيق التنمية الصناعية فلقد مثلت أكثر من (15 %) من الإنتاج الصناعي في الإتحاد الأوروبي وحوالي (35 %) في و.م.أ وتقريبـــا (56 %) (9) في اليابان، كما ساعدت معظم المؤسسات التي عملت بهذا الأسلوب من:
-خلق نسيج صناعي متنوع ومتطور وبالتالي تجاوز مشكلة عدم القدرة على تلبية جميع متطلبات السوق من خلال تحفيز التعاون والتشابك بين الأطراف المتعاقدة وترقية العلاقة إلى شراكة.
* المساهمة في خلق فرص عمل جديدة بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة (PME) للقيام بدور المقاول وبالتالي التخفيض من المشاكل الاجتماعية.
* التحفيز على أسلوب تقسيم العمل وبالتالي التخصص للرفع من نوعية المنتوج كما ونوعا مع خدمات تسويق منتجات المؤسسات المقاولة والحصول على مصدر تمويلي جديد غير المؤسسات المالية..
* تحقيق وفرات الحجم (Les économies d'échelle) من خلال إنتاج المقاول بأحجام كبيرة لأنه يعمل لعدد كبير من المؤسسات وما يترتب عنه تخفيض تكاليف المرحلة الإنتاجية ومن ثم تخفيض الأسعار مما يمكن المؤسسات الآمرة من اكتساب ميزة تنافسية في السعر.
إلا أن ذلك لا يمنع من وجود بعض الاعتبارات تقلل من اهمية تلك الإستراتيجية، فبسبب عدم ثبات وديمومة العلاقة بين المؤسسات المتعاقدة لخصائص أسلوب المقاولة من الباطن الذي يتميز بالمرونة يمكن أن يتوقف نشاط المؤسسات المقاولة نظرا لعدم ثبات الطلب عليها وما على ما تقدمه، من جهة أخرى إذا كانت هذه الأخيرة محتكرة للنشاط الذي تمارسه فيمكنها التحكم في السعر، هذا بالإضافة إذا كانت غير متخصصة سواء من جهة استعمال التقنيات والتكنولوجيا أو من جهة اليد العاملة الماهرة والمتخصصة، سيكلفها ذلك أعباء إضافية للتدريب الميداني والتكوين ومن جهتها يمكن للمؤسسات الآمرة تحمل أعباء إضافية في وضع آليات رقابية للتأكد من مطابقة المنتوج للمواصفات المحددة في العقد نظرا لحداثة العلاقة وعدم الثقة بين الأطراف المتعاقدة

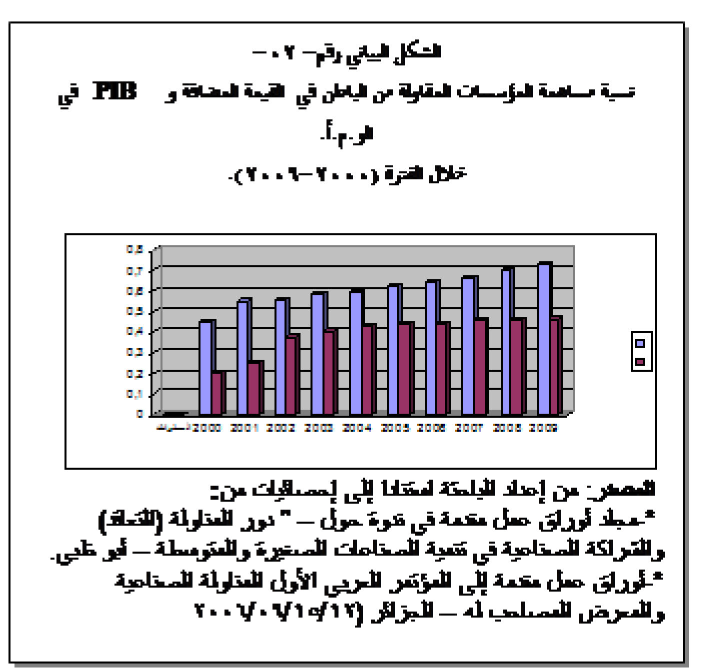
5-بعض التجارب الأجنبية الناجحة في المقاولة من الباطن

بهدف التعرف على بعض التجارب العالمية الناجحة في مجال المقاولة من الباطن يتطلب التركيز على أهمها والتي تميزت عن غيرها من الدول للسماح بفتح آفاق واعدة ونقل وتوطين الجوانب الملائمة في دول أخرى، لذلك ظلت (التجارب الناجحة) تؤخذ كنماذج رائدة في التقدم والتطبيق الناجح لمبادئ وأساليب ترقية القطاع الصناعي والدفع في معدل مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لارتكازها على روح المؤسسة، الابتكار والتجديد.
5-1-التجربة الأمريكية:
تلعب المؤسسات الكبيرة في و.م.أ دورا جوهريا في تحقيق التنمية الصناعية وترقية أسلوب المقاولة من خلال اعتماد آلية التنازل (التفريج) عن جميع الأنشطة الفرعية لمؤسسات متخصصة

مع الاحتفاظ بالوظائف الأساسية، بحثا عن تكاليف الإنتاج المنخفضة، تحسين المردودية وتعزيز القدرة التنافسية، ولقد عرف أسلوب المناولة الإنتاج انتشارا كبيرا في م.م.أ (وتحديدا بكندا) وخصوصا في قطاع السيارات، حيث تركز شركة (Ford-motor) استثماراتها على مرحلتي التجميع والتسويق وتمنع الشركات المتعاقدة معها جوائز الامتياز العالمية على أساس (معايير الجودة والتكلفة واحترام مواعيد التسليم)، وهناك مؤسسات أخرى تتعاقد مع مؤسسات متخصصة للقيام بكامل العملية الإنتاجية، بينما تحتفظ هي بمرحلة التسويق تحت شعار – شركات بلا مصانع – كشركة (nike) التي تكلف مؤسسات متخصصة بآسيا لصناعة متطلباتها من التجهيزات الرياضية التي تقوم بتسويقها، كذلك شركة (Nortel الكندية) تنازلت (سنة 2000) عن (07 مصانع) لصالح شركة (Selectron) التي تنشط في مجال المناولة الصناعية (10).
ولقد عرف هذا الأسلوب تطورات وتغيرات متتابعة في مختلف المجالات (صناعة الطائرات، الأدوية، المواد الفلاحية، المنتجات الإلكترونية، التجهيزات الطبية...) لها تأثيرات خارجية على اعتبار أن معظم المؤسسات الآمرة لها صفة مؤسسات متعددة الجنسيات التي تقوم على مبدأ التنافس، مما يحفز ذلك المؤسسات على الابتكار والتجديد من خلال الإنتاج بشكل أحسن اعتمادا على المواد المتاحة بهذه الريادة والتوغل في السوق وتملك النوعية وتفويض المهام الثانوية للمقاول الذي يكافح للحفاظ على مكانته وعلاقته مع المؤسسات الآمرة ومسايرة التحولات بتكثيف عمليات البحث والتطوير والتجديد لتحسين النوعية



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات من:
منشورات وإحصائيات من:
*مجلد أوراق عمل مقدمة في ندوة حول – " دور المناولة (التعاقد) والشراكة الصناعية في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة – أبو ظبي.
*أوراق عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية والمعرض المصاحب له – الجزائر (١٢/١٩/٠٧/٢٠٠٧)



وإذا تم التفصيل في واقع المؤسسات المغذية والمقاولة في الولايات المتحدة الأمريكية يتضح زيادة عددها خلال فترة الدراسة لتساهم بذلك في استقطاب فرص عمل جديدة للإدارة والتشغيل،. هذا وتلتزم بعض الشركات الأجنبية بإسناد ما لا يقل عن (60 %) من عقودها لمؤسسات مقاولة أمريكية(11) المتاحة محليا وأجنبيا، كما تساهم في تنظيم المشاركات في المعارض الدولية والتظاهرات المهنية لتنشيط القطاع الوطني والتعريف بقدراته والتأكد على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنمية أداءها وتثمين علاقات التشابك والتعاون الصناعي، مع المساهمة بنسبة معتبرة في تكوين القيمة المضافة للدولة وفي تحديد الناتج الداخلي الخام لها، ومن جهتها فقد ساهمت إستراتيجية المقاولة من الباطن في الولايات المتحدة الأمريكية في دعم وإنشاء العديد من المؤسسات وخاصة منها الصغيرة والمتوسطة (PME) ومنه المساهمة في تحقيق تنمية صناعية واقتصادية شاملة.

ولقد اعتمدت التجربة الأمريكية في دعمها للصناعات الصغيرة والمتوسطة على عدة أسس تشمل:

- تشجيع البحث والتطوير في مجال الابتكارات والتصميمات الهندسية للمنتجات، تطوير أساليب الإنتاج مع تقديم الدعم لتلك التي تتمتع بقدرات وإمكانات تصديرية. بتبسيط الإجراءات والضمانات المطلوبة.
- حماية الصناعات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة غير العادلة سواء كانت محليا وخارجيا وتشجيع الشركات الكبرى على التعاقد من الباطن معها.
- إزالة القيود التنظيمية الحكومية غير الضرورية التي تقيد نموها من خلال (12):

*- الإعفاء من ضريبة المبيعات ومن ضريبة الكسب الرأسمالي في حالة انتقال ملكية الأسهم من صاحب المنشاة لأبنائه وأحفاده.

*- الإعفاء من الضريبة الفيدرالية المقررة على الآلات والمعدات المستوردة

*- تطبيق أسعار تفضيلية في عقود الشراء الحكومية المبرمة مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بفارق سعر 23%.

*- تقديم قروض ميسرة بأسعار فائدة تفضيلية لصغار الصناع والحرفيين من خلال المصارف التجارية.

وبذلك فوجود مفهوم موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد القومي يركز الجهود ويوحدها، مع مراعاة وضع تعريف مناسب لكل مجال من مجالات النشاط واستخدام المعيار الأمثل ووجود الجهات المساعدة وبشكل فاعل ومتخصص ساهمت جميعها كعوامل لنجاح التجربة الأمريكية

2-5-التجربة الفرنسية:

تبنت التجربة الفرنسية عدة برامج تهدف إلى دعم وتطوير الإنشاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمنذ سنة 1976 اعتمدت برنامجا خاصا تحت شعار "البطالون انشؤا مؤسستكم" ويستفيد من هذا البرنامج الشباب (من 16- 23 سنة والمعوقين الذين يقل عمرهم عن 30 سنة أو العمال المسرحين الذين يرغبون في استعادة مؤسساتهم التي هي في طريق التصفية وكذلك طالبي العمل المسجلين في الوكالة الوطنية للتشغيل منذ أكثر من 06 أشهر وإذا حضي المترشح بالقبول فإنه سيستفيد بإعانة من الدولة تتمثل أساسا في(13):

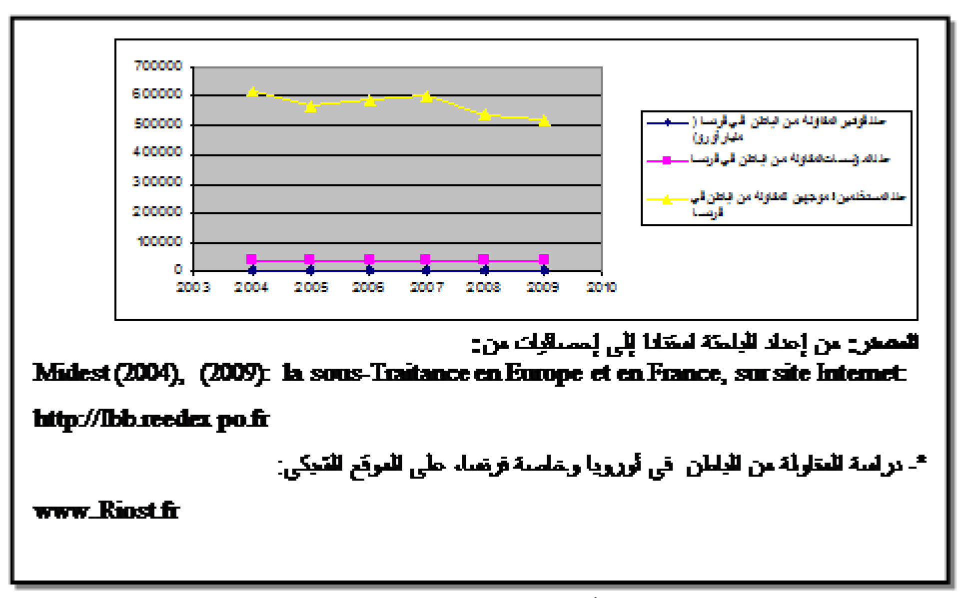
1. الإعفاء من الاشتراكات الاجتماعية لمدة سنة.
2. الاستفادة من دفتر شيكات استشارة"chéquiers –conseil " والذي يسمح لصاحبه بالاستفادة من ساعات استشارة لدى هيئات معتمدة من طرف الولاية ويخصم 75 % من تكلفتها، وكذا من مساعدات مالية مسترجعة للشباب كما تتحمل الدولة مسؤولية تهيئة مناخ مناسب للمستثمرين، وخاصة منهم المبتدئين والمستثمرين الصغار.

وفي إطار نفس المسعى وفي سنة 1997 تم تقديم 40 تدبيرا بخصوص دعم وإنشاء ومرافقة المؤسسات.

وبذلك فمختلف أشكال الدعم يعد اللبنة الأولى لتشجع عمليات الإنشاء وفي آجال قصيرة وتساعد المؤسسة على تحقيق الاستمرارية والنمو أو التوسع.

الشكل البياني رقم-03-

بعض الإحصائيات عن المقاولة من الباطن في فرنسا ومساهمتها في اليد العاملة خلال الفترة (2009-2004)



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات من:

Midest (2004), (2009): la sous-Traitance en Europe et en France, sur site Internet:

http://lbb.reedex po.fr

*- دراسة المقاولة من الباطن في أوروبا وخاصة فرنسا، على الموقع التالي:

www. Riost.fr

استنادا إلى إحصائيات الشكل البياني أعلاه لإعطاء صورة واقعية للمقاولة من الباطن بفرنسا والتي بلغت قيمتها حسب إحصائيات (سنة 2004) (72.5 مليار أورو) وتخص حوالي (33938) مؤسسة مقاولة فرنسية، مما سمح ذلك بتوفير فرص عمل جديدة، حيث وصل عدد الأشخاص المدمجون مباشرة القيام بعمليات، ولترقية وتطوير قطاع المقاولة من الباطن في فرنسا تم وضع عدة آليات من خلال سن عدة قوانين تنظيمية، علاوة عن القوانين الأوروبية كقانون (رقم 75-1334 المؤرخ في 31/12/1975) المتعلق بالمقاولة الفرعية والذي تم تعديله بموجب قانون (2001-1168 المؤرخ في 12/12/2001) بالإضافة إلى إنشاء بورصات المقاولة التي كان لها دور فاعل في زيادة الوعي ونشر ثقافة المقاولة من الباطن (14)

3-5- التجربة اليابانية:

لقيت التجربة اليابانية في مجال المقاولة دعم الهيئات المهنية والحكومية في تحديد السياسات والأهداف، لأجل ذلك قامت وزارة التجارة الدولية والصناعية اليابانية بإعداد قسم للمقاولة ضمن هيكل وكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) يتكفل بمتابعة تطبيق قانون (1956) المتعلق بضمان تسديد مستحقات المقاولين، قانون (1966) بهدف توحيد وتفعيل المعاملات بين المؤسسات المنفذة والمكلفة بالأعمال، قانون (1970) المتعلق بترقية وعصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونشر دليل المقاولين الصغار بالتعاون مع الآمرين بالأعمال، هذا إلى جانب تكوين جمعية (15) تنمية المقاولة، للقيام بأدوار تكميلية كمعالجة الخلافات التي قد تحدث بين المقاولين وبينهم وبين الآمرين بالأعمال، القيام بالإحصائيات ومساعدة المقاولين بالاستفادة من المزايا الضريبية والمالية المقدمة من الجهات المختصة، عموما فالتجربة اليابانية في مجال المقاولة تقوم على المبادئ التالية:

* عمق العلاقة بين المؤسسات المكلفة والمنفذة للأعمال (16) الذي أدى إلى خلق شبكة متراصة ومناخ محفز للاستخدام من خلال روح الإنسانية، التعاون والثقة المتبادلة بين الأطراف.

* الهيكل الهرمي للمقاولة..

* تكامل بيئة أعمال المجتمع الياباني حيث تتشابك المشروعات الصغيرة مع الكبيرة (نظام المقاولة) وتكامل المشروعات الصغيرة معا (نظام المجموعات المتبادلة) وتتكامل المشروعات الصناعية مع التجارية(17)

عموما عرف أسلوب المقاولة من الباطن في اليابان انتشارا كبيرا معتبرا في عدد المؤسسات ونوع النشاطات في مختلف المجالات: (التكوين، التدريب المهني، نظام المعلومات، الخدمات المتعلقة بالعملية الإنتاجية الجبائية والمحاسبــة، التسويق، البحث والتطوير...) ومعظم المؤسسات التي اعتمدته تمكنت من تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية مرضية من خلال التخصص أكثر، الدفع من أدائها، ترقية نمط تسييرها بجعل سياستها التجارية أكثر مرونة...

كما امتدت فكرة المقاولة من الباطن إلى ما وراء الحدود حيث انتهجت عدة مؤسسات صناعية أسلوب الشركات المتعددة الجنسيات بإقامة تكاملات فرعية في عدة دول تتقاسم معها العمليات الإنتاجية متجاوزة بذلك معيقات ومحددات القوانين الجمركية،

وتعتبر المؤسسات الكبيرة في اليابان تجمع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتكامل أفقيا ورأسيًا أماميًا وخلفيًا، مكونه فيما بينها مؤسسات صناعية ضخمة، وتمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي%99.7 من عدد المؤسسات وهي تشغل حوالي %70 من اليد العاملة، فهي تشكل قاعدة أساسية للتنمية الاقتصادية.وقد اعتمد اليابانيين لتشجيع وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي كان لمعظمها من إستراتيجية المقاولة من الباطن على الأسس التالية:

*-وضع تعريف واضح ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد نص القانون الأساسي لها والذي يعتبر بمثابة دستور لتلك المؤسسات، على ضرورة القضاء على كل الحواجز التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع محاولة تطويرها وتنميتها.

* بناء وعصرنه هياكل تنظيمية للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة تحفز على دمج المنشات التي تعمل في مجال تنافسي في النشاط ذاته، كالمجمعات الصناعية والخدمية التعاونية والاتحادات الإقليمية للمنشات الصغيرة والمتوسطة.

* - التعايش مع القطاع الحكومي في المزايا والشروط التعاقدية.

* - دعم المنشات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة ومساعدتها على التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية المتغيرة بتوفير المعاملة التمييزية كتقديم قروض دون فوائد وضمانات ومنحها تسهيلات في الدفع والإعفاء من الضرائب(كضريبة العمل، ضريبة العقارات، ضريبة الدخل وتخفيض الضرائب على الأرباح غير الموزعة....)

* - توثيق الترابط بين المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة وفقا لنظام التعاقد من الباطن من خلال إعداد برامج متطورة لتحسين جودة منتوج المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطبيق نظم مرنة تسمح بتدفق التقنيات والمعلومات ورأس المال فيما بين المنشآت.

*- إصدار عدة قوانين تسعى لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشمل الإعفاءات من الضرائب والرسوم، رفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة في تلك المؤسسات ومساعدتها على تسويق منتجاتها وتشجيع المؤسسات الكبيرة على التكامل معها.

*- اعتماد الحكومة اليابانية على سياسات حماية تلك المؤسسات من الإفلاس، من خلال تيسير عملية التمويل سواء من البنوك التجارية أو من الهيئات الحكومية أو اعتماد نظام ضمان القروض

المقدمة لتلك المؤسسات مع الدعم الفني المقدم من خلال الخدمات الإرشادية، التسييرية، التدريبية والتسويقية

فالهدف من التعرض لأهم التجارب الدولية الناجحة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كان تأسيسها بدعم من إتباع إستراتيجية التعاقد من الباطن من خلال التعاون بين المؤسسات الكبيرة وتلك الصغيرة والمتوسطة، ويمكن في استخلاص أوجه الاستفادة منها لتطويرها في الدول العربية وتحديدا في الجزائر وذلك بتقييم التجربة الوطنية بموضوعية لاستخلاص نقاط ضعفها والتي تحتاج للإصلاح، على اعتبار شدة حاجة اقتصادنا لهذا القطاع الحيوي للآهميته في حل العديد من المثبطات وتطوير وتنمية أسلوب المقاولة من الباطن.

6-واقع إستراتيجية المقاولة من الباطن ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تتسم إستراتيجية المقاولة من الباطن بالمرونة اعتبار المتطلبات السوق وتطور النسيج المؤسساتي لذلك يمكن التوقف عند المحطات التاريخية التالية:
المرحلة الأولى: (1963-1987):
لم تكن للمناولة سياسة واضحة خلال تلك الفترة بغياب كل أشكال التنسيق بين الوحدات الداخلية للمؤسسة والمؤسسات المقاولة، كما أنها لم تلق اهتماما كافيا من طرف السلطات العمومية في ظل غياب نصوص وتشريعات قانونية تنظمها اعتبارا لطبيعة النظام السياسي السائد حينها والذي لم يسمح بظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة عدا بعضها التابع للقطاع العام (18)، رغم تناول القانون المدني (الصادر في 26/09/1975) للمقاولة الفرعية(19) وإشارة التقرير التمهيدي للمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) إلى أهمية الأسلوب في تحقيق التشابك والانسجام في عملية تصنيع المنتجات التجهيزية والتحويلية.
المرحلة الثانية: (1988 – إلى غاية اليوم)
انطلاقا من سنة (1988) بادرت الدولة بعدة إصلاحات اقتصادية شملت إعادة الهيكلة للمؤسسات الوطنية، صدور قانون الاستثمار (قانون 88-25 المؤرخ في 19/07/1988) والذي أعاد الاعتبار للاستثمار (محلي أو أجنبي) الخاص وتقليص دور الدولة في المجال الاقتصادي، واستمرارا في سلسلة الإصلاحات الاقتصادية قامت الدولة بتحجيم وخوصصة المؤسسات المقاولة كفروع لشركات كبرى ومع بداية التسعينات صدر قانون الصفقات العمومية (الصادر في 09/11/1991) المعدل والمتمم بموجب المرسوم رقم (03-301 الصادر في 11/09/2003) والذي خصص جزء منه للمقاولة الفرعية كأهم وسيلة لتلبية متطلبات المشروعات الكبرى ومن ثم أنشأت شبكة البورصة الجزائية للمناولة والشراكة (20) (BASTP) فبالجزائر العاصمة (سنة 1991)، وتلتها فروع أخرى بقسنطينة (1993)، وهران وغرداية (1999) تنفيذا لتوصيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) وبدعم من وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة وتدعيما لذلك صدر قانون [رقم (01-18) المؤرخ في 12/12/2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(21) الذي أكد على إلزامية الاهتمام بقطاع المناولة (في المادة (20-21))] ضمن الخيارات الإستراتيجية لأهميته في تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجلب الاستثمار (محلي وأجنبي) وبالتالي النهوض بالقطاع الصناعي الوطني.
وتجسيدا لمعالم إستراتيجية الدولة ولتسيير نشاط (PME) بما فيها المناولة تم إنشاء صندوق ضمان القروض(22) لمثل هذه المؤسسات بموجب المرسوم (02-373 المؤرخ في 11/11/2002)، واستكمالا للمجهودات الوطنية تم تأسيس المجلس الوطني للمناولة بموجب المرسوم التنفيذي رقم (03-188 المؤرخ في 4122/04/2003)(23) الذي يتولى عرض الإجراءات اللازمة التي تضمن الاندماج الإيجابي للاقتصاد الوطني، عصرنة وترقية (PME) والالتحاق بالتيار العالمي للقيام بدور المناول والتعاون مع كبار أرباب العمل الوطنيين والأجانب

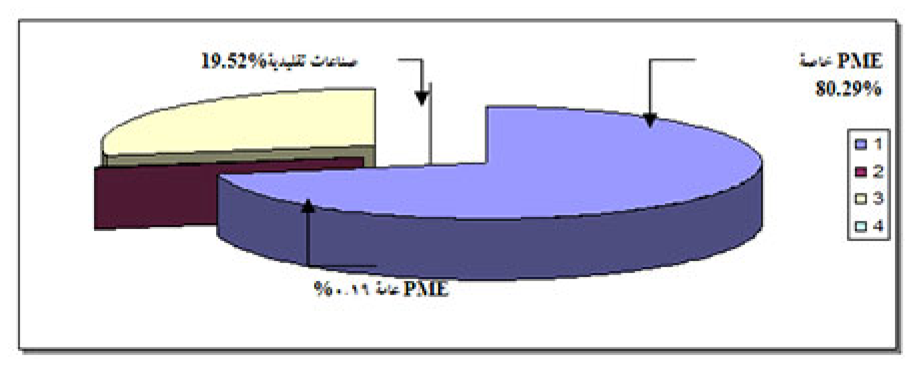
بالإضافة إلى التنسيق بين أعمال بورصات المناولة والشراكة الوطنية مع إنشاء مراكز لتسهيل وتكوين المشاتل(24)

عموما تمارس المؤسسات الوطنية المقاولة في الجزائر نشاطها في مجالات مختلفة (الميكانيك والمعادن، الصيدلية والكيمياء، الحديد والتعدين، الجلد، البلاستيك، النسيج، قطاع الخدمات(25)...).

واستنادا إلى الإحصائيات المتاحة حول المؤسسات الصغيرة والموسطة في الجزائر، فقد كانت كما هو أدناه.

الشكل البياني رقم -04-

النسبة المئوية لتوزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حتى الثلاثي الثالث من سنة 2009



المصدر: تم إعداده من طرف الباحثة استنادا إلى معطيات من:

-الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS، وزارة المساهمة وترقية الاستثمار.غرف الصناعات التقليدية الحرف.

-- معطيات نشريه المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 2007.

فحسب تصريحات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي(CNAS) فقد كانت حصة الأسد والصدارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص، لتليها الصناعات التقليدية على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام. التي عرفت تدهورا محسوسا خلال الفترات الأخيرة، نتيجة لخوصصة مؤسسات القطاع العام وكان معظمها في الصناعة، كما ساعدها في ذلك تدعيمات السلطات المركزية وهيئاتها المتخصصة، كالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ) والتي قدمت مساهمة معتبرة لتمويل القطاع، لتساهم بذلك تلك المؤسسات في تغطية نسبة معتبر من طالبي العمل.

وتنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط الذي تنتمي إليه(البناء والأشغال العمومية، التجارة، النقل والمواصلات، خدمات العائلة، الفندقة والإطعام، صناعة المنتجات الغذائية، خدمات المؤسسات،.......و قطاعات أخري مختلفة) إلا أن أكثر من نصف تلك المؤسسات مركزة في الشمال (10 ولايات) وهو ما يعبر عن ضعف سياسة التوازن الجهوي وعدم فعالية السياسات المتعاقبة الخاصة بتنمية الجنوب أو البعض من الجهات الجغرافية المنسية، رغم مما تمنحه من امتيازات خاصة.

ورغم سعي السلطات العمومية إلى إنعاش هذا القطاع بالمصادقة على القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12/12/2001. والذي يتضمن عددا من الآليات لا تزال تنتظر التفعيل والتمحيص وتشمل:

– الصندوق الوطني لضمان القروض
– مشاتل المؤسسات الصغيرة
– نظام المعلومات الاقتصادية والإحصائية
– مراكز الدعم أو التسهيل
– المجلس الوطني الاستشاري.

إلا أن فالمشاريع الواعدة في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موجودة، غير أن تباطؤ عملية التجسيد وهي المرحلة الأهم، يكاد يذهب بالآمال ويجرد تلك المشاريع من الواقعية. (26).

وتحسبا لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تم تطبيق أكثر من 2500 عملية تأهيل على المستوى الوطني بهدف تحسين آليات النجاعة للمؤسسات وتمكينها من مواجهة المنافسة ومجابهة تحديات العولمة والتموقع بقوة في اقتصاد السوق، حيث سطرت الجزائر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي رصدت له مبلغ مليار دينار سنويا إبتداءا من سنة-2007-، كما تم اقتراح آلية منهجية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تندرج ضمن تحقيق جملة من التدابير لتحسين نوعية المنتوج الوطني وحمايته وترقية التنمية المحلية بمختلف أبعادها.

رغم تلك المجهودات فلا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة منها الناشئة تنتظر صور مختلفة من الدعم لتطوير دورها ومكانتها للقيام بدور المغذي للمؤسسات الكبيرة وبالتالي تطوير أسلوب المقاولة.

فرغم الأهمية والدور الكبيرين الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية وتطوير النشاط الاقتصادي، إلا أنها تواجه عدة تحديات جزء منها خارجي يتعلق بالمنافسة العالمية في ظل العولمة وجزء منها داخلي يرجع إلى قضايا فنية وتنظيمية وتمويلية تخص هذه الصناعات، وفيما يلي توضيح لأهم هذه المثبطات:

* مثبطات متعلقة بالتمويل: (27)

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكل التمويل الضروري والكافي لحيازة الأصول الثابتة وتسيير دورة الاستغلال، خاصة في ظل النقص الكبير للتمويل البنكي لمثل هذه المشاريع وفي ظل غياب دور السوق المالي، كما أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتوفر على الضمانات المصرفية المطلوبة وجلها ينشط في القطاع غير الرسمي حيث لا تمسك سجلات محاسبية منتظمة لتقييد حساباتها في دفاتر يمكن الرجوع إليها، فكل هذا يجعل من الصعب التعامل معها، مما يجعلها تلجأ إلى التمويل الخاص غير الرسمي(الأصدقاء والأقارب، أو الموردين والزبائن....). وفي هذا المجال ينبغي أن تتأقلم البنوك الجزائرية العمومية مع أنماط التسيير الحديث المعروف عالميا وتتخلص من القيود الموضوعة من طرف الدولة منذ السبعينيات.

* صعوبات فنية: (28)

من المشاكل الفنية التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

• ارتفاع تكلفة الحصول على المعدات والآلات والمواد الأولية نظرا لاستيرادها من الخارج وبكميات قليلة لا تؤهلها للحصول على خصومات أو تخفيضات تجارية،، فضلا على أن عملية فتح اعتماد مستندي وتوفير النقد الأجنبي من طرف صاحب مشروع صغير تشكل عائقا في حد ذاتها.

• صعوبة الحصول على المساحات والمواقع المناسبة كالأراضي لإقامة الو رشات، وإن وجدت فقد تجدها بعيدة عن مرافق البنية التحتية ونقاط البيع ومستودعات التموين بالمواد الأولية مما يكلفها نفقات نقل إضافية، فضلا على أن تكون هذه الأراضي غير مهيأة بالماء والغاز والكهرباء وقنوات صرف المياه وشبكات الاتصالات أو غير معبدة.

• مشاكل التخزين المرتبطة بالعملية الإنتاجية والافتقار إلى دراسات الجدوى الاقتصادية.

• قلة المعدات والآلات وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة.

• عدم دقة البيانات المحاسبية والمالية والتأخر في إنجازها.

• تفتقر الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لمقومات الدعم الفني خصوصا في مجال حاضنات الأعمال التي تكتسب مهارات ومقومات العمل الخاص سواء لأصحاب المؤسسات أو العاملين فيها، وتؤهل مستوى الإنتاج لمطابقة المواصفات العالمية.

* مثبطات إدارية وتسويقية: (29)

تتمثل المشاكل الإدارية التي تعترض نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

• الملكية الفردية والعائلية للمؤسسة والانغلاق على المشاركة مع الآخرين.

• محدودية الأماكن المخصصة للعرض وقنوات التوزيع الضرورية.

• عدم وجود بنك معلومات لهذه المؤسسات عن أسواقها، فضلا عن عدم قيامها بالبحوث التسويقية وهذا في أغلب الأحيان يرجع إلى عدم التنسيق بينها بسبب التنافسية الشديدة.

• ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب اعتماد شبه كلي لهذه المؤسسات على التموين بالمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج من الخارج، هذا ما يجعل من الصعوبة بمكان اقتحام أسواق التصدير.

* صعوبات تنظيمية (30):

فلا تزال الإدارة في كثير من الدول العربية والنامية ومن بينها الجزائر تؤثر يبطئها وثقل إجراءاتها على هذه المؤسسات، ومن بين هذه المشاكل:

• المركزية في اتخاذ القرارات، غياب نظام المعلومات والوقت الطويل المستغرق لإنشاء مؤسسة أو دراسة ملف طلب قرض أو معالجة مشاكلها.

• انتشار ظاهرة البيروقراطية، الرشوة والفساد الإداري وعدم استقرار ووضوح النصوص التشريعية

• غياب حوافز الاستثمار من إعفاءات جمركية، أسعار رمزية لأراضي المشروعات، والقروض ذات التكلفة المنخفضة، والمساندات المادية والفنية من الجهات الحكومية.

الخاتمة

استنادا إلى العرض السابق وإنطلاقا من التجارب العالمية يتضح الدور الفعال لأسلوب المقاولة من الباطن في تحقيق تنمية صناعية، اجتماعية واقتصادية للبلد.
ويمكن استخلاص أهم النتائج فيما يلي:

• ترتبط عملية تنمية وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير كل أشكال الدعم ومقومات الانطلاق والبقاء.
• تلعب إستراتيجية المقاولة من الباطن دور كبير في تعزيزا وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما لذلك من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال قدرتها على استيعاب العديد من القوى العاملة، تحقيق سياسة إحلال الواردات وبالتالي ترقية الصادرات وتحقيق التوازنات الخارجية إضافة إلى مساهمتها المعتبرة في تكوين الناتج المحلي الخام.
• إعادة تأهيل وتفعيل مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له دور كبير في الرفع من قدرتها التنافسية بما يكفل نجاح أسلوب المقاولة من الباطن وبالتالي تدعيم تنافسية الاقتصاد الوطني.

وبذلك يبقى التحدي القائم بمدى القدرة على ترقية وتطوير المناولة من خلال الالتزام بتحقيق ما يلي:

• الدعم الفني، التكنولوجي والإعلامي:

بدراسة جدوى المشروع، اختيار الموقع، الآلات والمواد، تحسين أساليب الإنتاج واستخدام الأنظمة المعلوماتية والاتصالية داخل المؤسسات.، تشجيع المؤسسات للحصول على التكنولوجيا واستخدامها ودعم أسعارها.إضافة إلى دعمها في مجال الإشهار والترويج والتسويق لمنتجاتها.

• الدعم الإداري:

بتقديم التسهيلات في الإجراءات والوثائق الإدارية المتعلقة بالترخيص والتسجيل والحصول على العقار.

• الدعم المالي:

ويتعلق بالتمويل، من خلال تشجيع الادخار وإنشاء المؤسسات المساهمة في ضمان جزء من القروض مع تخفيض تكلفة التمويل وتمديد آجال التسديد والإعفاء الكلي أو الجزئي ولفترة محددة من الضرائب والرسوم الجمركية، وغيرها من أشكال المساعدات المباشرة.

• دعم الكفاءات:

وذلك بالتكوين والتدريب المستمر وبتكاليف منخفضة بمنح مساعدات ضريبية لمراكز التكوين والتدريب المتخصص الموجه لهذه المؤسسات، التكثيف من الملتقيات والندوات العلمية.

• إنشاء هياكل وآليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وتتضمن، إلى جانب النصوص التشريعية والقواعد المتضمنة في السياسة الاقتصادية وقوانين المالية، عدة هيئات تهدف إلى تقديم التسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل تطورها كإنشاء بورصات المناولة، اعتماد مراكز دعم متخصصة، نظام المحاضن(Incubateurs) والمشاتل (pépinières) لتوفير مقومات وظروف الانطلاق

للمؤسسات الناشئة وتقديم الخدمات المتخصصة كالإعلام الآلي والتكوين، والاستشارات في المجالات المحاسبية والقانونية والضريبية والتجارية وغيرها.

الفصل الثالث

صناعة التأمين التكافلي الإسلامي

– تجربة الشركة الوطنية للتأمين التعاوني بالسعودية-

الملخص

للتأمين تاريخ غني ومتنوع، بتنوع حاجات الناس، وتنوع المخاطر التي كانت تهدد أنشطتهم وأعمالهم، وأول نشأة لفكرة التأمين كانت تعاونية تكافلية، نابعة من فطرة بشرية سليمة، هدفها التكافل على تحمل الآثار الناتجة عن وقوع الأخطار، وتوزيع أضرارها على المجموع بدلا من أن يتحملها المتضرر بمفرده، وهو ما يمكن أن نسميه: مبدأ المشاركة في تحمل الآثار الناتجة عن وقوع المخاطر، وهو الأجدر بالشيوع لاستناده لأحكام الشريعة الإسلامية واستبعاده للربا التي يقوم عليها التأمين التجاري الذي تكتنفه العديد من المحرمات شرعا.
الكلمات المفتاحية: المخاطر، التأمين التكافلي الإسلامي

المقدمة

عرف البشر التأمين وعملوا به واستفادوا من فوائده، ولم يكن مشروعًا تجاريًا لديهم في الأصل، بل كانت غايته تعاون مجموعة من الناس على مواجهة أخطار محتملة، لكن مع الوقت، تطور هذا النظام ليصبح تأمينًا تجاريًا، له تشريعات تنظمه، ونشاطات تحكمه، وأصبح هو السائد في الغرب، ومن ثم في الشرق، وأصبح ضرورة لا بد منها للتجار ورجال المال والأعمال لتسيير أعمالهم وأنشطتهم، وجزءًا لا يتجزأ من الدورة الاقتصادية.
وباتساع نشاط شركات التأمين التجارية، وعدم وجود منافس لها واحتكارها لأسواق التأمين من ناحية، وازدياد أهميتها وسيطرتها على الاقتصاد القومي من ناحية أخرى فقد انزلقت في عدة أخطار وزلات، وأمام هذا المفهوم البغيض، وتلك الصورة من الاستغلال تصدى علماء الإسلام للبحث في شرعية التأمين التجاري، فصدرت الفتاوى للتوصل إلى رؤية شرعية واضحة لعقد التأمين التجاري، واختلفت الآراء، وإن ذهب أغلبها إلى تحريم التأمين التجاري.. ثم تسابق أهل الخبرة والشريعة في البحث والتمحيص بالعمل الدائب لاستخلاص بديل نقي لا تشوبه شائبة من النواحي الشرعية، وعرض نظام التأمين التعاوني أو التكافلي كبديل شرعي ناجح ونظام قائم على التعاون والتضامن فيما بين المسلمين.
وبما أن التأمين التكافلي الإسلامي هو البديل الصحيح للنشاط التأميني، وهو الأجدر بالشيوع، والأحق بالإتباع في البلاد الإسلامية؛ لما ينطوي عليه من نبل في فكرة التعاون، وسلامة من الشبهات؛ ولأنه يحقق الغرض المقصود من التأمين كما يجب أن يكون؛ وهو تفتيت أخطار الكوارث وتوزيعها على مجموعة من الناس بحيث يتلاشى أثرها، وتخف وطأتها بدلا من أن ينوء بها كاهل المصاب بها وحده، وبما أن هذا النوع من التأمين يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومع انتظام عقد المجتمع بعيدًا عن أكل أموال الناس بالباطل، وبعيدًا عن الربا وشبهاته، فقد جاءت هذه الدراسة حول التأمين التعاوني، وهي تتناول نظرية التأمين التعاوني الإسلامي، لجهة النشأة، والخصائص، الصور ومشروعيته استنادا لكتاب الله تعالى وسنة نبيه (محمد صلى الله عليه وسلم)، مع دراسة عملية" للشركة الوطنية للتأمين التعاوني بالسعودية"، وقد انتهت الدراسة بخاتمة عرضت فيها أهم النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات المقترحة.

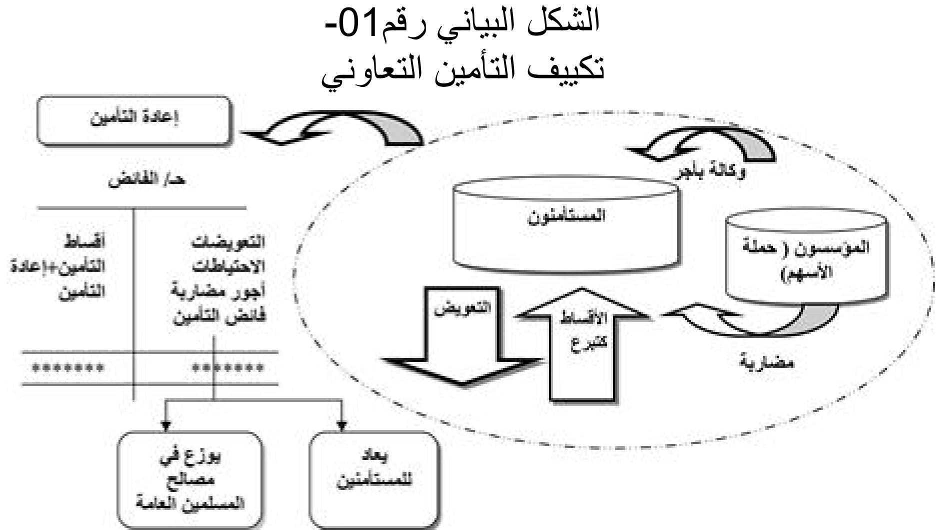
وعلى ضوء ذلك تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤلات التالية:
- ما مضمون التأمين التكافلي الإسلامي، ومساهمته في الحد من المخاطر؟
-ما هي أهم عناصر تميز التأمين التكافلي الإسلامي عن نظيره التجاري؟
- ما واقع سوق التأمين التكافلي الإسلامي العربي؟
فتلك التساؤلات وغيرها ستكون محورا للنقاش في هذه الورقة البحثية من خلال العناصر التالية:

1. مضمون التأمين التكافلي الإسلامي
2. صور هيئات التأمين التكافلي الإسلامي.
3. التدليل على التأمين التكافلي الإسلامي من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.
4. أهمية التأمين التكافلي الإسلامي.
5. المزايا التنافسية لنظام التأمين التكافلي الإسلامي.
6. واقع سوق التأمين التكافلي الإسلامي العربي.
7. واقع التأمين التكافلي الإسلامي في الشركة الوطنية للتأمين التعاوني بالسعودية.

1 - مضمون التأمين التكافلي الإسلامي

نظراً لحداثة موضوع التأمين التكافلي الإسلامي فقد وردت مفاهيم متعددة لـه، إلا أنها جميعها تتفق في "أنه عقد تبرع بين مجموعة من الأشخاص للتعاون على تفتيت الأخطار المبينة في العقد والاشتراك في تعويض الأضرار الفعلية التي تصيب أحد المشتركين والناجمة عن وقوع الخطر المؤمن منه وذلك وفقا للقواعد التي ينص عليها نظام الشركة والشروط التي تتضمنها وثائق التأمين وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية " (1).
وذلك بالتزام كل عضو على سبيل التبرع بدفع مبلغ معين (القسط أو الاشتراك) تحدده وثيقة التأمين وتتولى شركات التأمين إدارة عمليات التأمين واستثمار أموالهم نيابة عن جماعة المشتركين مقابل حصة معلومة من عائد استثمار هذه الأموال على الوجه المبين في العقد أو النظام".
فالتأمين التعاوني الإسلامي بهذا المفهوم لا يهدف إلى تحقيق الربح، كما لا يهدف إلى تحقيق الغنى لأفراده، بل مجرد رفع الضرر اللاحق بهم وتوزيع الخسائر على الأعضاء دوريا، ويمكن توضيح ذلك بالمخطط أدناه.

الشكل البياني رقم01-
تكييف التأمين التعاوني



ومنه فالتأمين التعاوني لا يدخل تحديد قسطه الربا أو سعر الفائدة(معناه ليست هناك مقابلة أو معاوضة بين القسط المدفوع من المؤمن له ومبلغ التأمين المدفوع من شركة التأمين) ولا يتخذ من الربح هدفاً وحيداً أولياً، وبذلك فهو يحقق البعد الاجتماعي من وجوده وهو الترابط والتعاون ومن ثم يعود نفعه على المجتمع

2-صور هيئات التأمين التكافلي الإسلامي

على الرغم من أن هيئات التأمين التكافلي قد تتنوع فإن ما يجمعها أنها جمعيات تعاونية، هدفها تقديم الخدمات التأمينية لأعضائها بطريقة أفضل وبأقل تكلفة، وليس هدفا الربح كما بيَّنّا،، ولجهة نوعية القسط أو الاشتراك، تنقسم عقود التأمين إلى:

2-1: هيئات التأمين التكافلي الإسلامي ذات الحصص البحتة(2):

وهي تتكون من أفراد يتعرضون لأخطار معينة أو متشابهة، وفي معظم الأحوال تكون ممتلكاتهم المؤمن عليها متساوية.

والأعضاء فيها يؤمنون أنفسهم من هذه الأخطار بحيث يتحمل كل واحد الخطر المؤمن منه طوال فترة الاتفاق، وعندما يلتحق العضو بها يؤخذ منه مبلغ مالي منجز لتغطية نفقات الهيئة حتى لا تتوقف عن العمل.، وتُسَيَّرُ هذه الهيئة من قبل مجلس منتخب مدة يحددها القانون الأساسي.

2-2-:هيئات التأمين التكافلي الإسلامي ذات الأقساط المقدمة(3):

وهي لا تختلف عن سابقتها إلا أن في هيئات التأمين ذات الأقساط المقدمة، يجبر الفرد على دفع اشتراك معجل (قسط مسبق)، وبذلك تستطيع أن تعوض من تلحقه خسارة من أعضائها دون انتظارهم أن يقدموا حصصهم بخلاف الأولى، فإنها تنتظر أعضاءها لتقديم حصصهم ثم يعوض المصاب بالضرر.

2-3- جمعيات الأخوة، (صناديق التأمين الخاصة، صناديق الإعانات) (4):

وتتكون من أشخاص تجمعهم مهنة واحدة، أو عمل واحد، أو صلة واحدة اجتماعي فيقع بينهم اتفاق على تكوين صناديق خاصة للتأمين من أخطار يعينونها كالوفاة، أو العجز عن العمل، أو التقاعد وتُسَيِّرُ هذه الجمعيات مجالس منتخبة من بين أعضائها.

3- التدليل على التأمين التكافلي الإسلامي من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة

لقد ذهبت الشريعة الإسلامية في إقرار الفكرة الاجتماعية والفنية للتأمين وأعطته مدى أوسع وأشمل بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأهدافها ومقاصدها، إلا أن شرعية الهدف أو الغاية لا تسبغ الشرعية على كل الوسائل التي يمكن استخدامها لبلوغ الهدف، فلابد أن تكون الوسيلة مشروعة لتحقيق المقاصد الشرعية، و نستدل على ذلك من الكتاب الله والسنة النبوية الشريفة فيما يلي:

*-فمن القرآن الكريم:

• يقول تعالى:(وتعاونوا على البر والتقوى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) [سورة المائدة الآية 2]، فالآيات التي تحث على التعاون في شتى المجالات، تدل على أن الإسلام دين التعاون والتراحم، فالخالق سبحانه أمرنا بالتعاون على الخير ومحاربة الشر، وأوجب على الناس أن يعين بعضهم بعضاً في ميادين الحق والخير والبر(5)

• فيوضح القرآن الكريم معنى البر في قوله تعالى: (ليس البر أن توّلوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذي صدقوا وأولئك هم المتقون) [سورة البقرة الأية 177].

• ويقول تعالى:(لن تنالوا البرّ حتى تنفقوا مما تحبون وما تنفقوا من شيء فإن الله به عليم) [آل عمران الآية 92].

• ويقول تعالى: (وتناجوا بالبر والتقوى واتقوا الله الذي إليه تحشرون)[المجادلة الآية 9].

*-ومن الأحاديث النبوية الشريفة:

 عن أبي موسى الأشعري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا".

 عن النعمان بن بشير أنه صلى الله عليه وسلم قال: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى".

 قوله صلّى الله عليه وسلّم: "من نفَّس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفّس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة"(6).

 قوله صلّى الله عليه وسلّم: "والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه"(7).

 وفي قولـه صلّى الله عليه وسلّم: "إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية فهم مني وأنا منهم"(8)

فهذه صورة مثالية للتكافل والتعاون، وفي عمل الأشعريين دليل واضح على التأمين التعاوني أيده رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بقوله عنهم إنهم مني وأنا منهم.

4- أهمية التأمين التكافلي الإسلامي

أصبح التأمين التكافلي الإسلامي مستقرًا في المجامع الفقهية وفي مقررات وتوصيات المؤتمرات والندوات الشرعية، كما أصبح واقعًا ملموسًا من خلال شركات التأمين في بلدان إسلامية كثيرة، حيث نشأت شركات تأمين إسلامية في عدد من الدول العربية مثل: السودان، والسعودية، والأردن، والإمارات، وقطر وغيرها.

وقد اقتضت ضرورة مواكبة توجه بعض الدول العربية الإسلامية نحو تطبيق الشريعة الإسلامية، بعد صدور المرسوم بإنشاء اللجنة العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة،

ولقد حققت صناعة التأمين التكافلي العديد من الإنجازات على الصعيدين الفني والشرعي، الكلي والجزئي، ويمكن تبيان أهم إنجازات صناعة التأمين التكافلي وجوانب الجودة في النقاط التالي(9):

– إثبات بقاء الخيرية في الأمة الإسلامية، وترسيخ ظاهرة " الاقتصاد الديني "في المجتمعات الإسلامية.

– المساهمة في الإنكار العملي لمنكر الربا والمخالفات الشرعية في التأمين.

– المنافسة الميدانية في سوق التأمين التجاري.

– تكوين خبرات وكوادر تأمينية ملتزمة.

– نافدة ثرية نحو تطوير منتجات تكافلية إسلامية جديدة.

– التأثير الاقتصادي الكلي لصناعة التأمين التكافلية، خاصة مع إصدار المعيار المحاسبي الإسلامي رقم-12- والخاص بالتأمين التكافلي والمعيار الشرعي رقم -26- المتعلق بالتأمين الإسلامي، وقد تولى هذا الإنجاز هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمجلس الشرعي بالبحرين.

5- المزايا التنافسية لنظام التأمين التعاوني

وفق ما عرضناه من أحكام ومزايا لنظام التأمين التنافسي، فإنه يجدر بنا أن نجمل أهم المزايا التنافسية لنظام التأمين التكافلي الإسلامي، عنها في نظام التأمين التجاري، وهي:

• الطبيعة التعاونية التكافلية للتأمين(10): تبرز الطبيعة التعاونية التكافلية للتأمين في إمكانية إدراج أربعة شروط في العقد:

أ. شرط التخصيص الذي يعطي الشركة الحق في مطالبة حاملي الوثائق بمقدار نصيبهم في الزائد من الخسارة على الأقساط المدفوعة أو الاحتياطي الخاص بحساب التأمين، وليس شيء من ذلك مستغربًا، إذ يجوز أن يحصل المشترك على نصيب من الفائض التأميني، كما يجوز جبر كل الضرر الفعلي الذي يصيبه، وذلك وفق المصلحة الشرعية المعتبرة التي يقررها الفنيون وتعتمدها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

ب. شرط المشاركة في الفائض الذي يجعل لحملة الوثائق الحق في المشاركة فيه.

ج. شرط الاستثمار.

د. شرط التحمل عند الاقتضاء لسد العجز.

وكل ذلك نابع من أن التعاون والتكافل متبادل في هذا النظام التأميني بين جميع أطرافه والمشتركين فيه.

• إمكانية الاستفادة من القرض الحسن: في عقد التأمين التعاوني يمكن تبادل المساهمين وحملة الوثائق للقرض الحسن. (هو الدعم المالي الذي تقدّمه الشركات لهيئات المشتركين عند تأسيسها أو عند تعرضها لخسائر مالية أثناء مزاولة نشاطها). (11)

• طبيعة الشراكة في هيئة المشتركين: المؤمَن له في شركة التأمين التعاوني يعد شريكًا في هيئة المشتركين مما يؤهله للحصول على نصيب من الأرباح الناتجة من عملية استثمار أموال التأمين.

• طبيعة العلاقة بين الشركة وهيئة المشتركين: على اعتبار أنها لا تبغي الربح أصلا، وأن الفائض التأميني في التأمين التكافلي تبع لا قصد. كما يختلف سبب استحقاق الفائض التأميني عن سبب التبرع بالقسط، ومن ثم سريان قاعدة تبدل السبب كتبدل العين.

• طبيعة العلاقة بين المساهمين وهيئة المشتركين: على اعتبار أن الشركة تقوم بدور الوكيل في إدارة أعمال التأمين مقابل أجر محدد من الاشتراكات وبدور المضارب أو الوكيل بالاستثمار مقابل حصة شائعة معلومة من العائد أو مقابل عمولة.(12)

• الفصل بين حسابات المساهمين وحسابات هيئة المشتركين(13): وما يترتب عليه من عدم التأثير السلبي لأي من الحسابين على الآخر. وعلى ذلك فلا يخصم من أموال التأمين وعوائدها إلا المصروفات المباشرة واللازمة لعمليات التأمين المباشر وإعادة التأمين، أما غير ذلك من المصروفات المتعلقة باستثمار أموال التأمين فلا يتحملها مال المضاربة (أموال هيئة المشتركين)، باعتبار أن الشركة كمضارب تحصل على حصة من الربح ومن ثم تتحمل تلك المصاريف.

• اعتماد القيمة السوقية في تقدير الأشياء المؤمن عليها: وليس القيمة الاسمية (التاريخية)، وذلك لتحديد القسط ومبلغ التأمين (التعويض مما ينفرد به التأمين التعاوني) وليس الأخذ بأقل القيمتين قيمة الضرر أو مبلغ التأمين بما يحقق مصلحة المؤمِن فقط كما هو قانون التأمين التجاري.

• عدم وجود شروط مجحفة(14): ومن هذه الشروط التي لا يتعد بها في وثيقة التأمين التعاوني شرط البطلان، وشرط السقوط، وشرط الوقف، وشرط الفسخ.

وهكذا يظهر أن التأمين التعاوني التكافلي الإسلامي يتمتع بمجموعة من المزايا النسبية المستمدة من مبادئه وأحكامه، وأن هذه المزايا النسبية ذاتها تصلح أساسًا لمزاياه التنافسية في عصر صارت فيه المزايا النسبية مطلبًا ملحًا للفوز في سباق المنافسة.

6- واقع سوق التأمين التكافلي الإسلامي العربي

يمكن الإشارة أن أول شركة تكافل أسست عام 1979، وهي شركة التأمين الإسلامية في السودان، ويبلغ الحجم الإجمالي الحالي لسوق التأمين العربي حوالي 7 مليار دولار منها 2 مليار دولار لإعادة التأمين، إلى أن الحجم الحالي لهذا السوق يبلغ حوالي 963 مليون دولار بنسبة 13.7% من إجمالي حجم سوق التأمين (حيث تتوزع صناعة التأمين التكافلي عالميا 56% في الشرق الأوسط،36% في دول جنوب شرق أسيا، 07% في إفريقيا، 01% في بقية دول العالم) (15).

و قد نشأت فكرة اتحاد شركات التأمين والتكافل الإسلامية في معرض الرغبة بتأسيس إطار عالمي يجمع كل مؤسسات التأمين التكافلي في شكل اتحاد.

وقد نجح هذا الاتحاد في تزكية روح التعاون بين الشركات الأعضاء لا سيما في السودان والمملكة العربية السعودية وتونس. وأسهم بفاعلية في وضع القوانين واللوائح التي تنظم الآن صناعة التأمين في السودان والتي أدت إلى أسلمة قطاع التأمين بأكمله حيث أصبحت جميع شركات التأمين في السودان تعمل جميعها وفق نظام التأمين التعاوني الإسلامي، كما أسهم الاتحاد بفاعلية في تكوين هيئة رقابة شرعية عليا لمراقبة التأمين بالسودان الغرض منها مراقبة العمل التأميني في السودان عبر وظيفة مراقب التأمين، هذا بالإضافة إلى اعتماد أعضاء هيئات الرقابة الشرعية التي تشرف على أعمال شركات التأمين السودانية(16)

7-واقع التأمين التكافلي الإسلامي في الشركة الوطنية للتأمين التعاوني بالسعودية

يعتبر السوق السعودي هو السوق الأكثر نمواً في مجال التأمين التكافلي، وتشهد السوق السعودية حاليًا تناميًا هائلا لنشاط شركات التأمين التعاوني خاصة ؛ خلال السنوات الخمس الأخيرة بعد التنظيم وتطبيق عدد من التأمينات الإلزامية حيث ارتفع حجم السوق من 1,730 مليون ريال عام 2000 إلى 14,610 مليون ريال عام 2009،(ومع ذلك لا يزال عمق التأمين في المملكة وهو نسبة التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود 1% وهي نسبة محدودة للغاية عند مقارنتها ببعض الدول العربية والنامية والدول المتقدمة حيث تصل هذه النسبة على سبيل المثال إلى 17% في تايوان، و13% في جنوب أفريقياً و12% في بريطانيا و10% في سويسرا واليابان بل و3% في لبنان والمغرب والإمارات)، وذلك لمواجهة الطلب المتوقَّع عليها مع بدء تطبيق التأمين الإلزامي في القطاع الصحي للمواطنين، ويتزامن ذلك مع ازدهار هذا القطاع بمعظم الدول العربية والإسلامية، واستنادا للإحصائيات المتاحة فالعدد لأكبر من هذه الشركات يتركز راهنًا في المملكة العربية السعودية (17)، وعلى ضوء دراستنا ووفقا للإحصائيات المتاحة سيتم التركيز على" تجربة الشركة الوطنية للتأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية"، والتي أسست سنة 1986م كشركة مساهمة سعودية مقفلة، وهي مملوكة بالكامل لمؤسسات حكومية سعودية وتشمل صندوق الاستثمارات العامة 50%، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية 25%، صندوق معاشات التقاعد 25% (18).

فمنذ ذلك التاريخ أخذت الشركة على عاتقها مسؤولية تطوير قطاع التأمين السعودي، ووضع معايير قياسية لجودة خدمات التأمين وطرحت برامج جديدة لتغطية احتياجات العملاء. كما أنفقت الشركة أموالاً طائلة لتأهيل كوادر بشرية سعودية محترفة والارتقاء بالمستوى المهني لموظفيها إضافة إلى تطبيق برامج وحملات إعلامية منظمة لرفع مستوى الوعي التأميني داخل المجتمع.

ووضعت استراتيجيات وخطط عمل جديدة تحدد إلى حد كبير رؤيتها خلال السنوات القادمة والتي ترتكز على تطوير مستوى خدمة العميل وتقديم برامج جديدة لتلبية الاحتياجات المستحدثة وتحسين بيئة العمل الداخلية لتصبح المؤمن المفضل لدى العملاء، و مع مرور 20 عاماً على تأسيسها، شهدت التعاونية تحولاً جذرياً في حجمها وهيكلها ومستوى أدائها.

وتقوم الهيئة الشرعية للتعاونية بالمراجعة الشرعية للأعمال التأمينية والاستثمارية وبما يحقق امتثال الشركة لإحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاتها التأمينية.، كما تتولى الهيئة أيضاً مراجعة ما يقدم لها من صيغ ومنتجات جديدة وإصدار القرارات والفتاوى الشرعية بشأنها.

أ. ما الغرض من إنشاء الشركة فهو مزاولة أعمال التأمين التعاوني استنادا لأحكام الشريعة الإسلامية (تأمين الشامل للسيارات التجارية، التأمين الشامل للسيارات الخصوصية، تأمين الرخصة، تأمين أخطاء الممارسة الطبية، تأمين مناسك للحج والعمرة، تأمين السفر الدولية، تأمين السرقة، تأمين النقود، التأمين الطبي على العائلات والأفراد، التأمين عن إصابات العمل، التأمين عن الحوادث الشخصية، تأمين المسؤولية تجاه الغير ومسؤولية المنتجات، تأمين البضائع أثناء النقل، التأمين على المساكن، تأمين خسائر الأرباح الناتجة عن عطب الآلات، تأمين أخطار التركيب ضد جميع الأخطار، تأمين أخطار المقاولين ضد جميع الأخطار، تأمين فساد المخزون

في المستودعات المبردة، تأمين الأجهزة الإلكترونية، تأمين تجهيزات وآليات المقاولين، تأمين عطب الآلات، تأمين ضد الحريق) (19)

وتدير الشركة أعمال التأمين بالإنابة عن المؤمن لهم، كما تقوم بتقديم التمويل لعمليات التأمين عند الحاجة. وتتقاضى الشركة أتعابًا مقابل إدارة استثمارات عمليات التأمين تعادل 10% من صافي إيرادات استثمارات عمليات التأمين. كما تملك الشركة ما نسبته 50% من شركة تأمين زميلة، هي: الشركة المتحدة للتأمين، ومقرها في البحرين، وتمارس التأمين التجاري.

هذا وقد قامت الشركة سنة 2004م، بقرار من مجلس الوزراء السعودي ببيع كامل الأسهم المملوكة للدولة من صندوق الاستثمارات العامة في الشركة التعاونية للتأمين ونسبته 50%، ونسبة 10% من مساهمات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ونسبة 10% من مساهمات المؤسسة العامة للتقاعد، فيكون إجمالي ما تم طرحه للجمهور يعادل نسبة 70% من رأس مال الشركة، وبهذا أصبحت الشركة مختلطة، 70% للقطاع الخاص و30% للقطاع العام (20)

1-7-بعض الإحصائيات عن إنجازات الشركة الوطنية للتأمين التعاوني بالسعودية:

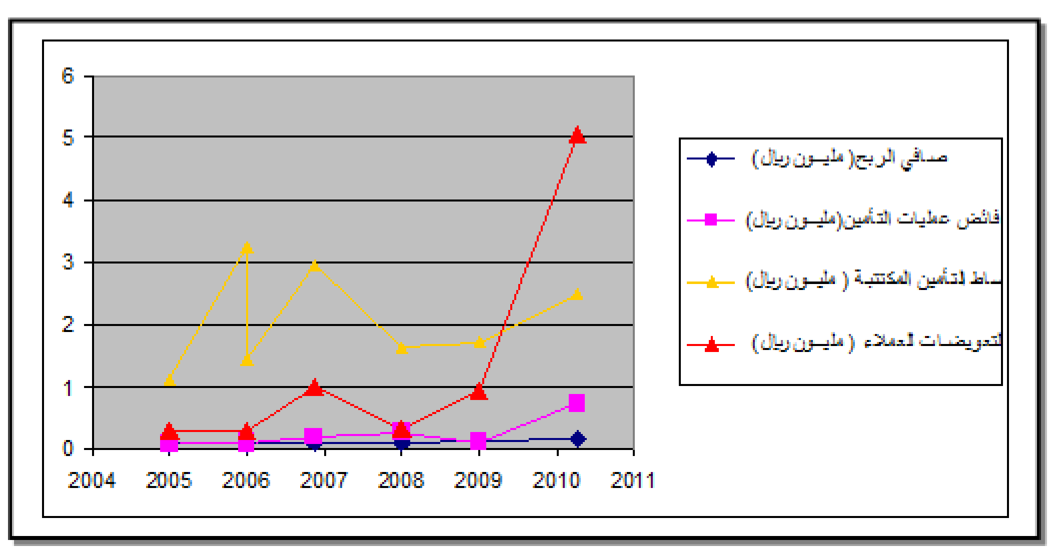
أشار تقرير مراقب الحسابات إلى أن التعاونية شهدت في الفترة الأخيرة تحسناً كبيراً في وضعها الرأسمالي نتيجة قيامها بوضع سياسة فعالة لإدارة رأس المال تتضمن تطبيق طريقة مناسبة لتوزيع الأرباح، وتقليل التركيز في محفظة الاستثمارات، إضافة إلى قيام التعاونية باتخاذ عدد من الإجراءات لتحسين مستوى الخدمة منها إطلاق نظام الأعمال الإلكترونية وتطوير النظام المعلوماتي للتأمين الطبي والذي أدى إلى اختصار المدة الزمنية لإصدار وثائق التأمين الطبي وسرعة رفع بيانات العملاء للجوازات عن طريق نظام مجلس الضمان الصحي، مع تطبيق عدد من الأنشطة ضمن برنامج الولاء لعملاء تأمين السيارات، فضلاً عن تعزيز قدرات مكاتب المبيعات في مختلف مناطق المملكة وإعادة طرح عدد من برامج تأمينات الممتلكات والحوادث بعد تطويرها لتلبي متطلبات العملاء مثل برنامج أخطاء المهن الطبية وبرنامج تأمين السفر الدولي وبرنامج تأمين المحلات التجارية.

ولقد منحت استنادرد أند بور(Standard and poor's)، كبرى هيئات تصنيف المؤسسات المالية في العالم، شركة التعاونية للتأمين "تصنيف A" للعام الخامس على التوالي فيما يعد أعلى تصنيف حصلت عليه شركة تأمين سعودية. وأوضح تقرير أصدرته استنادرد أند بورز(Standard and poor's)، في أكتوبر2010 أنها قامت بمراجعة توقعاتها بالنسبة لمستقبل التعاونية ورفعته إلى مستقر نظراً لتمتع الشركة بإمكانيات مالية كبيرة(21).

كما أن هذا التصنيف يعكس الوضع التنافسي القيادي للتعاونية الإسلامية (حيث تمتلك الشركة الحصة القيادية في السوق خاصة في نوعي التأمين الرئيسيين الطبي والمركبات اللذين يشكلان حالياً ما يزيد عن 70% من حجم أقساط التأمين المكتتبة في السوق) في سوق التأمين السعودي، وأدائها الاكتتابي القوي، مشيراً إلى أن الوضع التنافسي للتعاونية يعد قوياً ولقد ساعد على دعم مقدرتها التنافسية.

الشكل البياني رقم -02-

بعض الإحصائيات عن الشركة الوطنية للتأمين التعاوني بالسعودية خلال الفترة (2005-2010)



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا لإحصائيات من:

الشركة الوطنية للتأمين التعاوني بالسعودية، على الموقع الشبكي /www.ncci.com.sa

فقد نجحت شركة التعاونية للتأمين في تحقيق نمو كبير في أعمالها التأمينية بعد أن بلغ صافي الربح خلال الربع الثالث من سنة 2010 حوالي 163,827 ألف ريال، مقابل صافي ربح قدره 125,582 ألف ريال للربع المماثل من سنة 2009 وذلك بارتفاع قدره 30%، ومقابل صافي ربح 125,490 ألف ريال للربع السابق وذلك بارتفاع قدره 30% يعود ذلك إلى زيادة فائض عمليات التأمين نتيجة زيادة أقساط التأمين المكتتبة وزيادة صافي أرباح الاستثمارات وكذلك زيادة عمولات أعادة التأمين. أما الفائض التشغيلي للشركة (فائض عمليات التأمين بدون عائدات الاستثمار) قد ارتفع بمعدل قدره 116% بعد أن بلغ 225 مليون ريال خلال سنة 2010 مقابل 104 مليون ريال عام 2009. وعليه، ارتفع صافي الدخل للمساهمين خلال النصف الأول من سنة 2010 إلى 231 مليون ريال مقابل 69 مليون ريال عام 2009 وبمعدل نمو قدره 234% وبذلك بلغت ربحية سهم التعاونية خلال الستة أشهر 4.63 ريال مقابل 1.39 ريال للفترة المماثلة من سنة 2009، ومن جهته بلغ مجمل أقساط التأمين المكتتبة (GWP) خلال فترة الستة أشهر الأولى من سنة 2010 حوالي 2,205 مليون مقابل 1,708 مليون ريال خلال الفترة نفسها من سنة 2009، وبمعدل نمو قدره 29%.

ويعود ذلك إلى أن التعاونية اتخذت في تلك الفترة عدة إجراءات ساهمت في الحفاظ على عملاء الشركة الحاليين وجذب عملاء جدد الأمر الذي أدى إلى زيادة أقساط التأمين ودعم النتائج الاكتتابية، كما أن سياسة تنويع الاستثمارات وتوزيع الأصول التي تطبقها التعاونية بالتنسيق مع مستشارين عالميين واصلت نجاحها خلال عام 2010، بالإضافة إلى نجاح الشركة في توقيع عدد من عقود التأمين مع كبار العملاء الأمر الذي أدى إلى زيادة أقساط برامج التأمين الطبي خلال النصف الأول من عام 2010 بنسبة 34% وأقساط تأمين السيارات بنسبة 21% وأقساط تأمينات الممتلكات والحوادث بنسبة 26%.

هذا وقد دفعت التعاونية تعويضات لعملائها وللطرف الثالث خلال فترة الستة أشهر الأولى من سنة 2010 تفوق المليار ريال وبارتفاع قدره 4% عن سنة 2009،(كالتعويضات الكبيرة التي

دفعتها التعاونية لعملاءها بسبب السيول التي ضربت مدينة جدة بنهاية سنة 2009 وامتدت مطالباتها إلى مطلع سنة 2010، فضلاً عن السيول التي اجتاحت مدينة الرياض خلال شهر ماي 2010.)، مما يعكس التزام التعاونية بسداد التعويضات المستحقة ونجاحها في الوقت نفسه في إدارة عمليات المطالبات بفعالية وبما يدعم سمعة الشركة في السوق كنموذج للوفاء بتعهداتها تجاه المتعاملين معها.

أما مجموع موجودات الشركة فقد شهدت ارتفاعا خلال فترة الستة أشهر الأولى من السنة 2010إلى حوالي 7,801 مليون ريال مقابل 7,227 مليون ريال عام 2009 بنسبة قدرها 8% وذلك بعد أن بلغ مجموع موجودات عمليات التأمين 6,339 مليون ريال ومجموع موجودات المساهمين 1,462 مليون ريال.

و لقد توقع الرئيس التنفيذي لشركة التعاونية للتأمين أن يرتفع حجم سوق التأمين السعودي في صيغته الإسلامية من 15 بليون ريال عام 2009 إلى 34 بليون ريال عام 2015 متأثراً بارتفاعات كبيرة لتأمينات البحري، وعلى ضائع بواقع 1 بليون ريال وتأمينات الحماية والادخار بواقع 4 بليون ريال وتأمينات المشروعات الكبرى بواقع 4 بليون ريال إضافة إلى تأمينات المسؤوليات بواقع 600 مليون ريال.

الخاتمة

تطرقنا في الورقة البحثية لموضوع التأمين التعاوني الإسلامي، انطلاقًا من فكرة أساسية هي الحاجة للأمن التي تعتبر مطلبًا فطريًّا راشدًا تسعى إليه الإنسانية بكافة عاداتها ومعتقداتها،
وبنظرة سريعة للتأمين كنظام على مدى العصور المختلفة نجد أن نشأته الأولى كانت تعاونية بعيدة كل البعد عن الاستغلال والاحتكار في صورة وحدات متناهية في الصغر، وكان الهدف الأساسي منه التعاون لجبر الضرر أو الخطر الذي يلحق بأحد الأعضاء المشتركين فيه بتوزيعه عليهم جميعًا دون استهداف لأي ربح، وهو التأمين التكافلي الإسلامي في صورته المعاصرة،
وعلى ضوء دراستنا فقد تم التوصل إلى بعض النتائج نصوغها فيما يلي:

• جواز التأمين التعاوني التكافلي كبديل شرعي حلال لأنه من عقود التبرع التي تقوم على التعاون على تفتيت الأخطار والاشتراك في تحمل المسؤولية لقاء التأمين التجاري الذي تكتنفه المحرمات ومن ثم لم تعد الحاجة إليه متعينة.
• يقوم نظام التأمين التكافلي على التعاون وعقد التبرع المقتضي التمليك.
• نظام التأمين التعاوني أساسه التعاون والتبرع، وليس المعاوضة الاتفاقية بين قسط التأمين ومبلغ التأمين (التعويض).
• انعدام الربا في التأمين التعاوني فليست هناك مقابلة أو معاوضة بين القسط المدفوع من المؤمن له ومبلغ التأمين المدفوع من شركة التأمين هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن ما يسمى بالقسط الصافي الذي يمثل قيمة الخطر المؤمن منه أو التكلفة الاحتمالية للخطر المضمون يدخل في تحديده سعر الفائدة كعنصر لتحديد القسط، ذلك أن أموال التأمين تقوم شركات التأمين باستثمارها بما يعود عليها بأرباح تضاف إلى إيراداتها

أما عن التوصيات المقترحة في هذا المجال فهي كالتالي:

o تشجيع التعامل بالتأمين التعاوني التكافلي، باعتباره البديل الشرعي.
العمل على استعجال إصدار قانون التأمين التعاوني وإعادة التأمين بما يتماشى مع التطورات الدولية في هذا المجال.
o إبراز المزايا التي يتمتع بها نظام التأمين التعاوني فنيًّا ومهنيًّا للاستفادة بها في المنافسة الخيرة في الواقع العملي. وتبني إستراتيجية واضحة المعالم تأخذ في الحسبان المزايا الشرعية النسبية والمعطيات الفنية والتكنولوجية والإجرائية المعاصرة للفوز في حلبة المنافسة وطرح منتجات تأمينية جديدة.
o التنسيق والتعاون بين شركات التأمين التعاوني التكافلي، والعمل على التوسع في إنشاء وتأسيس شركات التأمين الإسلامية.
o توفير عوامل تحقيق النجاح لشركات التأمين الإسلامية، وهمن خلال:
• دراسة الجدوى الاقتصادية للشركة بحيث تغطي كافة الجوانب الفنية والمالية والإدارية والقانونية، كما يجب أن توضح الدراسة التوقعات الخاصة بالإيرادات (الأقساط - عائد الاستثمار)، والمصروفات (التعويضات والعمولات والمصروفات الإدارية)، والاحتياطات، وإعادة التأمين بالنسبة لعمليات الشركة المقترحة خلال الثلاث سنوات الأولى من نشاطها.

- يجب أن يتضمن النظام الأساسي للشركة القواعد الأساسية التي تُراعى عند تحديد قيمة التعويضات المستحقة للمشتركين عند تحقق وقوع الخسارة.
- يجب طمأنة الجمهور إلى أن الشركة تصدر عقود التأمين وشروط التعاقد بما يتفق وأحكام الشريعة، وقوانين الإشراف والرقابة على هيئات التأمين.
- ضرورة وضع سياسة مناسبة لتوزيع الفائض التأميني على أعضاء التكافل، ويجب تحديد الأسس الفنية التي يرتكز عليها النظام أو السياسة المقترحة.
- ضرورة خضوع الشركة لقوانين الإشراف والرقابة على شركات التأمين والتعديلات التي تطرأ عليها، والقرارات التنفيذية التي تصدر في هذا الشأن، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الفصل الرابع

الفساد مقيد لبناء دولة الحكم الرشيد في الجزائر

الملخص

ترتب عن تعثر المسيرة التنموية وعجزها عن تحقيق المتطلبات المجتمعية في معظم الدول النامية وبما فيها الجزائر، طرح مقاربة جديدة للتنمية من طرف مؤسسات التنمية الدولية تهتم بالجوانب السياسية والمؤسسية، وذلك لمسايرة المستجدات والتحولات العالمية على جميع الأصعدة وتعديل الأوضاع الداخلية بمراجعة أدوار مختلف الفاعلين في الدولة (الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني)، إنها الحوكمة كمقاربة سياسية للتنمية بما تتضمنه من مؤشرات ومعايير دولية لقياس نوعيتها.
الكلمات المفتاحية: التنمية، الإصلاحات، الحوكمة،، مكافحة الفساد.

المقدمة

على ضوء الانتكاسات التي آلت إليها المسيرة التنموية في معظم الدول النامية التي ارتمت في حلقة مفرغة أرجعتها لنقطة البداية دفعت بمحاولات جادة لإعادة النظر في مفهوم التنمية من منظور أوسع وأشمل باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد تتضمن سلسلة من المتغيرات الجوهرية في مختلف الهياكل وهذا ما أشار إليه تقرير البنك الدولي – BIRD – سنة 1991 عن التنمية الدولية في " إن التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة، خاصة في دول العالم الفقيرة، فجودة أفضل تفضل عن مجرد تحقيق دخول أعلى لأنها تتطلب أكثر بكثير من ذلك مثـــل (تعليم أفضل، مستويات أعلى من التغذية والصحة، فقر أقل، بيئة أنقى، توازن أكثر ومساواة في الفرص، حرية شخصية وفردية أكبر وحياة أغنى بالثقافة "، انطلاقا من ذلك فالتنمية هدف رئيسي لسياسة واقتصاد البلد وهي العامل المفرد الأهم في النجاح الاقتصادي لها على المدى البعيد، إلا أن ذلك النجاح لا يحتاج إلى إتباع المسار ذاته.
على الصعيد الوطني فبعد فشل الدولة في تحقيق التنمية المجتمعية المطلوبة، من خلال تبنيها للنهج الاشتراكي وما أفرزه من انحرافات وإختلالات على مختلف المستويات (الاقتصادي، الاجتماعية، السياسية...) والتي تفاقمت مع الأزمة النفطية (سنة 1986) جعلها تدخل في سلسلة طويلة من الإصلاحات الاقتصادية التي مست مختلف المجالات (التجارية، المالية، الجبائية، الاجتماعية.....) بمشروطية من المؤسسات المالية الدولية بفعل العلاقات المالية القائمة بين الطرفين نتيجة للمديونية الخارجية للدولة وتدابير أعادة جدولة وبرنامج التعديل الهيكلي(PAS)، سيما وأن الجزائر من الأقطار التي تطمح إلى تحسين فرص نموها اقتصادها على المديين القصير والمتوسط.
وعلى ضوء ذلك تتمحور إشكالية الورقة البحثية حول التساؤلات التالية:
1-ما واقع الإصلاحات الاقتصادية والمالية في الجزائر ضمن مسيرتها التنموية؟
2- ما هي أسباب التعثر التنموي في الجزائر؟
3- ما هو تموقع الجزائر ضمن مؤشرات مكافحة الفساد؟
*- فرضيات الدراسة:
لتفسير إشكالية الدراسة ومحاولة الرد على التساؤلات المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. تسعى الجزائر لتحقيق تنمية مجتمعية مستديمة/ لكن مسيرتها تعترضها الكثير من المثبطات.
2. رغم قيام الجزائر بالعديد من الإصلاحات، إلا أن المنظور العام لمجمل أدائها لا يزال دون المستويات المطلوبة مما يضع الدولة في مراتب متخلفة ويرسم صورة مخيبة لها في الخارج.
3. يعتبر الفساد وبمختلف صورة إحدى أهم مسببات التعثر التنموي في الجزائر.

ولمحاولة الرد على التساؤلات المطروحة والتأكد من الفرضيات المقترحة قدمت الدراسة التي تتضمن المحاور الثلاثة التالية المتكاملة:

المحور الأول: المسيرة التنموية الاقتصادية في الجزائر.

المحور الثاني: مراجعة وتقييم لواقع الإصلاحات الاقتصادية والمالية في الجزائر.

المحور الثالث: الفساد منطلق للتعثر التنموي في الجزائر.

المحور الأول: المسيرة التنموية الاقتصادية في الجزائر.

توجهت الجزائر بعد الاستقلال للبحث عن سياسة تنموية تمكنها من النهوض بالاقتصاد في الوقت الذي انتشر فيه النهج الاشتراكي ومبادئه مما دفع بالدولة إلى تبنية كنسق مناسب حتى سنة 1988، عندما بدأت البوادر الفعلية لتبني النهج الليبرالي بعد ثبات فشل تطبيق النموذج السابق بكل المقاييس وعلى جميع الأصعدة

1-التوجيهات التنموية للاقتصاد الجزائري قبل مرحلة الإصلاحات الاقتصادية:

حيث توجهت الدولة لإتباع الأسس الاقتصادية النهج الاشتراكي في تسيير شؤونها الاقتصادية ولقد تم التوقف عن المحطات الزمنية التالية:
1-1 - المرحلة الانتقالية من اقتصاد استعماري إلى اقتصاد يرتكز على المبادئ الاشتراكية خلال (1966-1962) (1):
حيث خرجت الدولة بعد الاستقلال بهيكل اقتصادي هش أنهكه الاستغلال الاستعماري لذلك بادرت بالقيام بعدة إجراءات اقتصادية ومن بينها، التأميم(الأراضي الزراعية سنة 1963، المناجم 1966، بنك الجزائر 1963، تأميم بقية البنوك وشركات التأمين (1966) وذلك للتأكيد على توجه الجزائر لإتباع الأسس الاقتصادية للنهج الاشتراكي في تسيير شؤونها الاقتصادية.
1-2-مرحلة الاقتصاد الموجه وبداية تطبيق سياسة المخططات التنموية: (1967-1978):
حيث تجسدت الأسس المادية للاشتراكية سنة 1966 بوضع كافة المقاليد الاقتصادية بين أيدي الدولة في إطار استكمال القيام بالتأميم التجارة الخارجية سنة 1969، قطاع النقل والبترول سنة 1971، تطبيق الثورة الزراعية سنة 1972 (2)، وتجسيدا للمسعى التنموي تمسك صانعوا السياسات الجزائريين بنموذج نظري لعملية التصنيع يعتمد على فكرة الصناعات التصنيعية – industries industrialisantes لـ G.destanne de Bernis – الذي يرى – " أنه لا يلزم أن ينظر إلى التصنيع باعتباره مجرد بناء لسلسلة من المصانع، أو بكونه يتضمن خيارا بسيطا بين الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة، ولكن التصنيع يتطلب علاوة على هذا اختيارا دقيقا لفئات (نوعيات) الصناعة التي تعزز وتعجل كثيرا عملية التنمية الشاملة، وحسب G.destanne de Bernis فالصناعات التصنيعية – " هي تلك التي تقوم مهمتها الأساسية في الوقت المناسب، وفي محيطها المحدد على تملئة المصفوفة الصناعية (Matrice industrielle) وتوابع الإنتاج عن طريق وضع مجموعة من الآلات الحديثة تحت تصرف الاقتصاد لزيادة إنتاجية العمل ولإعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة المعينة وإجراء تحول في صيرورة سلوكها في الوقت ذاته (3)
وفي سياق ذلك، ارتكزت إستراتيجية التنمية في هذه المرحلة على سياسة التصنيع في كل الفروع الاقتصادية، من خلال التوجه نحو الداخل لإحلال الواردات بمنتجات مصنعة محليا، وتزامنا مع هذا التوجه فقد تم اعتماد أسلوب التخطيط المركزي من خلال ثلاثة مخططات تنموية [مخطط

ثلاثي (1967-1969) مخطط رباعي أول (1970-1973)، مخطط رباعي ثاني (1974-1977)] حيث أبرز كل مخطط توجهات التنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

2-التوجيهات التنموية للاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية:

حيث شهدت الدولة تغيير إستراتيجية التنمية المتبعة بعد الفشل الذي مني به النمط الاشتراكي في تحقيق متطلبات التنمية المجتمعية وبذلك تحولت الدولة لأتباع آليات السوق من خلال الانتقال من اقتصاد قرض إلى اقتصاد استدانة والذي بدوره عجل بإلزامية تبني آليات أصلاح شاملة شملت مختلف جوانب الاقتصاد الوطني، سعيا لفك حلقة تداول الموارد المالية المستمدة من الخامات، وبسبب الظرف الصعب الذي آلت إليه الجزائر بعد تراجع حصيلة الموارد المالية بالعملة الصعبة (حيث انخفضت إلى أكثر من 40 % سنة 1986، بسبب انهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية في ديسمبر 1985) وتزايد حجم خدمات الديون مما شكل ذلك تحديا كبيرا للدولة.
وبالتالي توجهت للقيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية تسعى لاستبدال أدوات التنظيم الإداري للاقتصاد في إطار التسيير الاشتراكي بآليات السوق، حيث تم التخلي على بعض جوانب احتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة وتفويض صلاحيات أكبر للمؤسسات بالتدخل المباشر لاستيراد وتصدير مستلزمات الإنتاج من سلع وخدمات وإعطاءها استقلالية (بموجب القانون رقم 88-01 المؤرخ في جانفي 1988)، بعد القيام بإعادة هيكلة شركات القطاع العام من جهة البنية العضوية والمالية،(4) لتسهيل الانطلاقة المجددة في العملية الإنتاجية، مع العمل بأسلوب التخطيط بإدخال مخطط الإنتاج كآلية للتسيير، كما تم خلال هذه المرحلة إنجاز خطتين تنمويتين خماسيين [(خماسي أول 1980-1984) وخماسي ثاني (1985-1989)]، واستمرت الجهود الإصلاحية كإجراء حتميا لجملة الاختلالات بصدور قانون النقد والقرض (90-10 الصادر في 14 افريل 1990)، تطبيق سياسات الخوصصة، تحرير الأسعار والتجارة الخارجية(من خلال السعي المتواصل للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) والتوقيع على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي (L'UE))، صدور قانون توجيه الاستثمارات (93-12 المؤرخ في 05/10/1993)و تحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مدعمة بإصلاحات مالية من خلال عدة تشريعات تضمن الانكشاف المالي للدولة (كالتدرج في تحرير أسعار الفائدة والاعتماد على الأدوات الكمية غير المباشرة لتوجيه السياسة النقدية للدولة، تحفيز المنافسة في القطاع المصرفي وفتح المجال أمام القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي، إنشاء سوق مالية، تحرير سعر الصرف وقابلية العملة الوطنية للتحويل)، كما واصلت الدولة تبني نهج اقتصاد السوق تحت مشروطية الهيئات المالية الدولية والتي تربطها بالجزائر علاقات مديونية، من خلال تجسيد برنامج التعديل الهيكلي -PAS- الذي سمح تطبيقه باستعادة بعض المؤشرات على الصعيد الاقتصادي.

المحور الثاني: مراجعة وتقييم لواقع الإصلاحات الاقتصادية والمالية في الجزائر

يتحدد الأداء الجيد لاقتصاد بلد ما قياسا بالإطار السياسي والمؤسساتي والقانوني الذي تتم فيه الأعمال والذي يعكس البنى القاعدية للسياسة الوطنية لبلد ما، في ظل نظام فعال للحكم السياسي والاقتصادي والقانوني، عموما يمكن تقييم مدى التزام الجزائر بآليات الإصلاح الاقتصادي والمالي وبمتطلبات الانفتاح الاقتصادي والانكشاف المالي، في ظل استعدادها للنشوء لتسهيل اندماجها الايجابي وذلك ضمن عدة قنوات تتمحور حول مدى استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي كمطلبا مبدئيا وضروريا قبل الولوج في آليات التحرير الاقتصادي والمالي بعد الاستعانة بمؤشرات دولية تثبت ذلك مع مدى التدرج في تجسيد آلية الانكشاف الاقتصادي والمالي ومدى فاعلية نظام الرقابة والإشراف على المنظومة المالية.

1- مدى التدرج في تطبيق الإصلاحات وفي آليات الانكشاف الاقتصادي والمالي:

يعتبر التدرج المرحلي في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والمالية مطلبا ضروريا لإنجاح آليات الانفتاح الاقتصادي والتحرير المالي، فالتدرج المرحلي الأمثل يتضمن تحديد الأولويات المثلى لخطوات الانكشاف وذلك لمسايرة المنظومة المالية مع متطلبات الاقتصاد الحقيقي، واستنادا للتجربة الوطنية وبدعم من عدة دراسات (5)، يظهر التأخر الكبير في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والمالية، فبعد حوالي عشرين (20) سنة من دخول المنظومة المالية والمصرفية الخاصة إلى القطاع المالي فلا تزال المؤسسات المالية والمصرفية وغير المصرفية العمومية تستحوذ على ما يتجاوز 93% من عمليات وساطة المالية إقراضا واقتراضا وعلى حوالي 97% من الوكالات المنتشرة عبر التراب الوطني(6)، هذا ولقد ساهمت المؤسسات الاقتصادية الوطنية في مسؤولية عرقلة تقدم التقويمات المالية والمصرفية، على اعتبار أن المنظومات المالية كانت ملزمة بتقديم التمويل لها رغم وضعيتها المالية المتدهورة، مما ترتب عن ذلك زيادة كبيرة في المسحوبات المالية من المؤسسات المالية لصالح تلك المؤسسات وارتفاع ديونها والتي تحولت معظمها لديون معدومة يصعب تحصيلها مما ساهم ذلك في تدهور وتوتر العلاقة التجارية بين المصارف والمؤسسات الاقتصادية والوطنية في ظل عدم تكامل الإصلاحات بين القطاعات الحقيقي والمالي، كما أن آليات الانفتاح الاقتصادي والانكشاف المالي في الجزائر لا تزال في مراحلها المبكرة والتي عادة ما تقيدها العديد من المثبطات المسؤولة عرقلة تقدم الإصلاحات اللازمة.

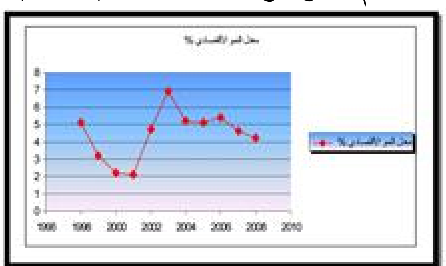
2-مدى الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي:

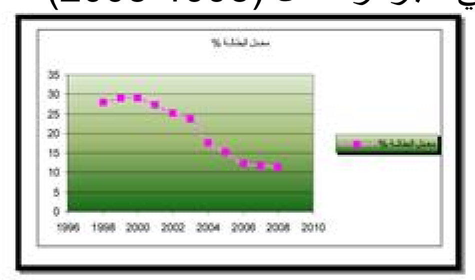
باعتباره منطلقا حتميا وإحدى متطلبات نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي والمالي، وفي الجزائر فقد تزامن تجسيد آليات التعديل الاقتصادي والمالي مع ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، مما جعل من الصعوبة الاستمرار في تجسيد التقويمات اللازمة، خاصة مع تعدد

الحكومات ومنه المسؤولين وفي فترات قياسية، ومع غياب الاستقرار الأمني فقد كان عامل نفور لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، ويمكن الاستشهاد بواقع بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة التي أتيحت فيها المعطيات الإحصائية فيما هو أدناه.

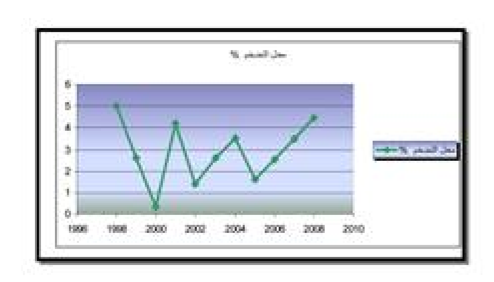
الشكل البياني رقم I-

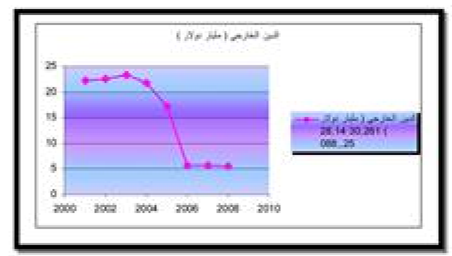
أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال (1998-2008)

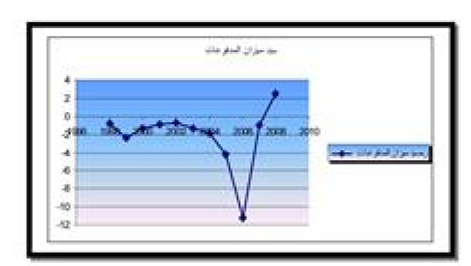












المصدر:تم أعداه من طرف الباحثة استنادا لمعطيات من:

Evolution économique et monétaire en Algérie; Banque d’Algérie;-* Rapport 2002,2003,2004;2005,2006;2008; au site .d’Internet:www.bank-of-Algeria.dz

Media Banque; évolution du Taux de change; le journal interne de-* la Banque d’Algérie; N°:83 (Avril-Mai-2006-) p:20

ONS: compte économique monétaire; au site-* d’Internet:http://www.ons.dz/comptes/monnaie/html

ministère du commerce, note de synthèse relative aux statistique -* du commerce extérieur de l’Algérie; au site .d’Internet:http://www.mincommerce.gov.dz/fichier.statce

عموما فالمنظور العام لمجمل أداء الجزائر، استنادا لبعض تلك المؤشرات الاقتصادية الكلية لا يزال دون المستويات المطلوبة مما يضع الدولة في مراتب متخلفة لا تؤهلها لتكون في موضع

الدول المستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية نتيجة للصورة المرتسمة لدى المستثمر الأجنبي.
ولقد تزامنت تلك النتائج الإحصائية المحققة مع الزوبعة المالية التي عصفت بالسوق الأمريكية منذ أوت سنة 2007، وانتقلت عدواها بشكل هستيري لتمس بقية منظومة المجتمع الدولي، خاصة مع التراجع الحاد في الطلب العالمي على المواد الأولية ومنه في أسعارها، وعلى ضوء ذلك فقد بلغ متوسط سعر النفط الجزائري، خلال الفترة (1 جانفي2008 -نهاية فيفري 2008)، حوالي 43 دولارا للبرميل (7)، وهو أدنى مستوى يبلغه سعر النفط الجزائري ويقترب من المتوسط المسجل لتحقيق توازن في الميزانية الجزائرية، وقد ترتب عند هذا المستوى بداية من السداسي الأول لسنة 2009 تسجيل عجز في الميزان التجاري الوطني، وهو أول عجز تسجله الجزائر منذ أكثر من 15 سنة، وذلك بتراجع الصادرات الجزائرية بمستوى 75% لقاء نمو الواردات بنسبة% 10، مما ترتب عنه تحجيم معدل تغطية الصادرات بالواردات، ومنه التراجع المحسوس للعوائد والفوائض المالية، تزامن ذلك مع ثبات حجم النفقات سواء بالنسبة لميزانية التجهيز أو التسيير.
ومع انكماش الاستثمار وصعوبة الاستمرار في النفقات العمومية بنفس الوتيرة بعد سنة 2009، ومن جهته فاحتياطي الصرف الوطني خاصة المشكل بسندات خزينة أمريكية يمكن أن يعرف تراجعا في القيمة، بعد القرارات الأمريكية من خلال الخزينة الفدرالية التي قامت بشراء مكثف للسندات بحثا عن توفير سيولة كافية لاقتصادها، فمثل تلك القرارات كانت لها إفرازات سلبية على القيمة الاسمية للسندات الجزائرية المقيدة بالدولار الأمريكي والمقدرة ب 47 مليار دولار.

3- مدى فاعلية آليات الرقابة والإشراف على المنظومة المالية ووجود نظم تحوطيه

حيث تلعب الرقابة والأشراف الفعال على القطاع المالي ووجود مؤشرات الحيطة والإنذار دورا متميزا في إرساء أطار مؤسساتي سليم، من خلال تسهيل وإنجاح الإصلاحات المالية بعد الكشف عن مدى سلامة واستقرار النظم المالية، وبالتالي تقييم مدى قابلية القطاع المالي ككل للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية باعتبارها آليات للإنذار المبكر خاصة مع ارتباطها المباشر بمبادئ الحوكمة.
وعلى صعيد الواقع الجزائري يظهر الضعف الكبير في آليات الرقابة والأشراف المالي(8) وهشاشة مؤشرات التحوط والإنذار اللازمة لتقييم سلامة القطاع المالي وتوفير البيئة الملائمة لاستقرار المنظومة المالية، خاصة بعد فضائح بعض البنوك الخاصة والتي انتقلت لتمس المصارف العمومية وبذلك فقد فقدت المصارف الوطنية الثقة الضرورية محليا وخارجيا نتيجة لعجز أنظمة الرقابة والأشراف الداخلي وضعف النظم الاحترازية في المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، خاصة مع قصور دور البنك المركزي في الرقابة والتوجيه للمصارف الوطنية، مما كلف ذلك الخزينة العمومية المليارات من الدولارات لتغطية الكثير من قضايا الاختلاس وتحويل الأموال (9)، والذي بدوره أثر على سمعة المصارف الوطنية في الخارج باعتبارها عامل نفور أمام تدفقات المستثمر الأجنبي أو تحويلات الجالية الوطنية في الخارج.
عموما فقد أجمع العديد من المنظرين على تعثر المسيرة التنموية في الجزائر رغم المجهودات الكبيرة المبذولة بتبني استراتيجيات ومخططات تنموية والقيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والهيكلية والمتتابعة لإحداث تنمية مستقلة ومستديمة، إلا أن ما تحقق يتنافى في معظمه مع متطلبات وطموحات المجتمع، لذلك أصبح من الأهمية الكشف عن أسباب هذا التعثر والذي لا يرتبط بقصور المدخرات وإنما بتبديدها ولا بقلة الاستثمارات وإنما لسوء توزيعها ولا لضعف وعدم تأهيل رأس المال البشري وإنما لنزيف الأدمغة وهجرة السواعد، ويمكن تلخيص أهم مسببات التعثر التنموي في الجزائر في بعض النقاط:
– غياب الاستقرار السياسي وانتشار الإرهاب والصراعات الأهلية والتي ساهمت في تضييع موارد الدولة وتحطيم جانب مهم من البنى الإرتكازية.
– استحواذ التفكير ألريعي وليس التنموي الإنتاجي على المسؤولين ورجال الأعمال، ولقد كان لعوائد النفط وأساليب إعادة تدويرها دور في تغلغل تلك الصورة القائمة على البذخ الاستهلاكي والسعي وراء الربح والكسب السريع(10).
– غياب الترتيبات التنظيمية والمؤسسية بانتشار الفوضى، العشوائية، البيروقراطية والرشوة وسوء اختيار القادة والذين معظمهم يتسم بغياب الكفاءة، النزاهة وروح الانتماء.
ورغم تعدد تلك المثبطات يبقى أسلوب الحكم ومسألة الفساد بمختلف صوره تحتل موقعا متقدما، والذي يقود لطرح الأشكال حول المقومات السياسية للتنمية الاقتصادية، على اعتبار العديد من الحكومات وبما فيها الجزائر وبغض النظر عن تباين أنماطها وتشكيلاتها لا تزال تبحث عن أسلوب الحكم الجيد والقيادة الناجعة على الصعيد الكلي والجزئي للوصول إلى طريقة مثلى للأداء المتميز الذي تدعمه ثورة المعلومات والاتصالات.

المحور الثالث: الفساد منطلق للتعثر التنموي في الجزائر

أصبح الفساد يدرج ضمن أهم المسببات المقيدة لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، ولعل عولمة تلك الظاهرة واستفحالها واهتمام المؤسسات والهيئات الدولية بها يجعلنا ندرك مدى خطورتها وتداعياتها السلبية خاصة على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية.
فالفساد السياسي والإداري والمالي وجوه ثلاثة لعملة واحدة متداولة في الدولة التي تغيب فيها الشفافية وتغرق مؤسسات الرقابة في إجراءات بيروقراطية تعطل الردع السريع ولا يتمتع فيها القضاء بهامش حرية واسع وتأمين ضد تدخل وتعسف الماسك بسلطة المكافأة والعقاب.

1- الفساد أحدى مظاهر فقدان أخلاقيات الأعمال:

حيث يعكس الفساد سوء استخدام السلطة أو الوظيفة أو استغلالها بشكل غير أخلاقي وغير قانوني لأغراض شخصية مخلة بشرف الوظيفة ومهنيتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها، وبذلك فهو يعد من الجرائم المجهولة التي يصعب الوقوف عليها ولقد تناولت المنظمات الدولية ظاهرة الفساد بوجهات نظر متفاوتة تصب في المضمون ذاته.
حيث ينظر له البنك الدولي(11): على انه:"إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، من خلال قبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، أو الاعتداء على المال العام بشكل مباشر، أبرام صفقات وهمية والقيام بتجاوزات لا أخلاقية وانحرافات جنائية ومالية ".
أما صندوق النقد الدولي (12): فيعتبره "استغلال السلطة لأغراض خاصة سواء في تجارة الوظيفة أو الابتزاز أو المحاباة أو إهدار المال العام أو التلاعب فيه وسواء بشكل مباشر أو غير مباشر. كما يرى أنه:"علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تستهدف الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات العلاقة بالآخرين "
أما حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (13) (UNCTAD) "فهو يشير لإساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم رشاوى للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس وأبرام صفقات مخالفة للأحكام التشريعية والتنظيمية "
وكمحصلة عن ذلك فهو ظاهرة اقتصادية، اجتماعية وسياسية توجد في جميع دول العالم، وتتضمن قيام المسؤولين باستغلال مراكزهم من أجل المصلحة الخاصة، فقد يكون الفساد كبيرا عندما يرتبط بالمشروعات الوطنية، وبذلك يتحمل ثقله أفراد المجتمع جميعا، كما قد يكون ضيقا عندما يكون مرتبطا بالموظفين في المراكز الإدارية الدنيا، ويتحمله المواطنون الذين عليهم أن يدفعوا تكاليف إضافية لإنجاز معاملاتهم.
ويمكن إرجاع انتشار ظاهرة الفساد إلى الأسباب التالية والتي تتفاوت من دولة لأخرى (14):
- تدني رواتب العاملين في القطاع العام وتدهور المقدرة الشرائية بغلاء مستوى المعيشة، مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كانت بطرق لا

أخلاقية وغير مشروعة.

- تمتع المسؤولين بحرية كبيرة في التصرف وعدم الخضوع للمساءلة في ظل وجود حصانة لحمايتهم من الملاحقة، وهذا ما يمكنهم من استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوى.

- انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.

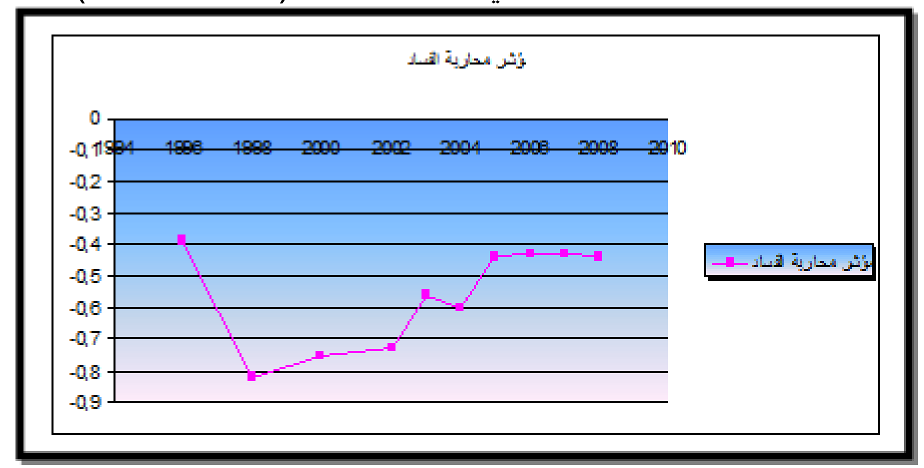
- ضعف الآليات الرقابية وعدم استقلاليتها مع غياب قوانين العقوبات باعتبارها رادعا عن ارتكاب الأعمال الفاسدة.

2- مؤشر قياس مدركات الفساد في الجزائر:

حيث تعتبر الجزائر في مقدمة الدول الأفريقية والعربية فسادا لاحتلالها مركزا متقدما في مؤشر مدركات الفساد، استنادا للدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر، فمن حوالي 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون ما يعادل 7% من رقم أعمالهم في صورة رشاوى (15)، للاستفادة من بعض المزايا والخدمات وتسريع معاملاتهم، خاصة مع انتشار وتوسع القطاع غير الرسمي والمنافسة غير القانونية.

الشكل البياني رقم-II-

قياس مؤشر مكافحة الفساد في الجزائر خلال (1996-2008)



المصدر: من أعداد الباحثة استنادا إلى معطيات من:

Transparency international; Report in; http://www.transparency.org

وحسب مؤشر الشفافية الدولية والذي يقيس مدى مكافحة الفساد من خلال مدى وجود نصوص قانونية لذلك، فالنقاط السلبية المسجلة تشير إلى انتشار واستفحال ظاهرة الفساد بمختلف صوره وعلى جميع المستويات في مختلف أجهزة الدولة، وخاصة في السنوات الأخيرة وأخذ بنحر دواليب السلطة ومؤسساتها في عدة صور كسرطان يسري في جميع مفاصل الاقتصاد الوطني ويهدد كيان الدولة اقتصاديا وأمنيا وسياسيا باعتباره من الأعباء الإضافية كما يتصورها المستثمر الأجنبي، مما جعل ذلك معظم التقارير الدولية والإقليمية تصنف الدولة في مراتب متأخرة تشوه

صورتها في الداخل والخارج رغم مجهوداتها الترويجية المبذولة لتحسين تلك الصورة بمكافحة الظاهرة.
ومن بين مظاهر الفساد التي هزت استقرار القطاع المالي ومست بعض المؤسسات الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الأمنية استشهاد بزلزال بعض المصارف الخاصة (كبنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري) (16) والمرتبطة بسوء الحوكمة التي ميزت الوظيفة الرقابية لبنك الجزائر، مما ترتب عن ذلك إنزلاقات مالية هزت القطاع المصرفي الوطني، ومن جهة أخرى فهناك غياب شبه تام لمبادئ الحوكمة على صعيد المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة استشهادا بالتجاوزات المسجلة مؤخرا في عدة شركات
فرغم تلك التجاوزات فتبني مبادئ الحوكمة المؤسسية استنادا لما يعكسه الواقع لا تزال دون المستويات المطلوبة، رغم وجود بعض الدلالات الهامشية كمؤشرات مبدئية لإدخال مثل تلك المبادئ في تسيير المؤسسات الاقتصادية والمالية العمومية على سبيل الذكر لا الحصر:
-أصبح تعيين مسيري المؤسسات الاقتصادية والمصارف يخضع للكفاءة العلمية، خاصة مع إبرام عقود فاعلة بين الجهات الوصية وهؤلاء المسيرين.
- إعطاء صلاحيات أوسع لمجالس الإدارة بعد تحديد الأطر المنظمة لأعضائه والوصاية، باعتبار الدولة المالك الوحيد لرأس مال تلك المؤسسات.
- تمكين الجهاز المصرفي من آليات التحكم الخارجي، من خلال وجود لجنة مصرفية تتمتع بصلاحيات واسعة لمراقبة مختلف أنشطة المصارف (استنادا للأمر 03/11 المؤرخ في 26/08/2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض) (17)، خاصة مع إلزام المصارف بوضع آليات للمراقبة الداخلية وإعداد لجان خاصة بإدارة المخاطر.
على اعتبار أن آليات الحوكمة المؤسسية في المنظومة الاقتصادية والمصرفية والحوكمة على الصعيد الكلي (الدولة) في الجزائر، لا تزال في مراحلها المبكرة والتي تحتاج للدعم والتحفيز، خاصة في إطار الانكشاف الاقتصادي والمالي واحتدام التزاحم الدولي، لتظهر أهمية الالتزام بمبادئها لضبط الأطر العملية والتحكم في مختلف المعاملات والصفقات وبالتالي استبعاد الانزلاق في أزمات محاسبية ومالية مكلفة

الخاتمة

محاربة ظاهرة الفساد باعتبارها أهم مقيد للمسيرة التنمية في معظم الدول النامية – بما فيها الجزائر -لا تكون جادة وبعقد الأمل على نجاحها إلا من خلال إعادة بناء الدولة بمؤسسات تعمل بقدر عال من الشفافية وتخضع لسلطة القانون، على اعتبار أن الفساد طبع مغروس في الإنسان لا يحارب لا بالنوايا الحسنة ولا بالإجراءات القمعية بل بإجراءات وقائية أن لم تنجح في أزالته بالكامل فقد تتمكن من التخفيف منه، خاصة في الجهات الحاكمة والمسؤولة عن إبرام صفقات عمومية والتي لا ينبغي أن تغطي بأي نوع من المناعة والحصانة.

الفصل الخامس

الفقر والتصحر في شمال إفريقيا والآليات الكفيلة

لاختزالهما لتحقيق تنمية مستديمة

الملخص

رغم اعتبار القارة الإفريقية من أكثر قارات العالم ثراء، لامتلاكها للموارد والثروات الطبيعة والتي تمكّنها من تحسين مكانتها على المستوى الدولي، إلا أنها في الوقت ذاته تشهد العديد من المعوّقات التي تعترض طريقها، وتحول دون إنجاح محاولاتها لرفع مستوى معيشة مواطنيها، وبذلك يعتبر الفقر والتصحر من أكبر التحديات التي تسعى لاختزالهما لتحقيق تنمية شاملة مستديمة.
الكلمات المفتاحية: التنمية، البيئة، النظام الإيكولوجي، الفقر، التصحر

المقدمـــــــة

يشهد العصر الراهن تحديات بيئية مختلفة أخذت تهدد الأجيال بسبب قيم ومثل وأعراف وأخلاقيات تؤصل في النفس أهمية التقدم الاقتصادي والإثراء المادي على حساب الاستغلال السليم لموارد الطبيعة، إن التحسين في مستويات المعيشة الذي تجلبه التنمية قد يضيع بسبب التكاليف التي قد يفرضها التردي البيئي على الصحة ونوعية الحياة.فمن واجب كل فرد المحافظة على البيئة وتحسينها لمصلحة عامة الناس وفي إطار التنمية المستدامة حتى يتحقق له العيش في بيئة تتفق مع حقوقه وكرامته الإنسانية.

فجميع القضايا البيئية مرتبطة ارتباطا وثيقا بسياسات وممارسات التنمية، فلم يعد الإدراك البيئي مسألة رفاهية وشروطاً لحياة مثلى، بل مسألة حياتية هامة في حياة الإنسان لها بعدها الاقتصادي والاجتماعي والتربوي للسكان، وهذا الموضوع ليس بجديد على الإنسان لان الحفاظ على البيئة كان الشغل الشاغل للإنسان منذ بداية الخليقة ولكن الظاهرة جديدة وهي اكتساب البيئة مسميات لقضايا كانت موجودة بالفعل كالإدارة المستديمة للبيئة، التنوع البيولوجي، التصحر، التخلص من النفايات الكيماوية، إعادة تدوير النفايات الصلبة، وارتفاع درجة حرارة الأرض، والطاقة المتجددة والمحميات.......إلخ

وإذا كان هذا هو وضع المشكلة عالميًّا، فإن القارة السمراء تأتي في مقدمة قارات العالم من حيث التأثر بالمشكلة؛ حيث إن32% من أراضي العالم الجافة موجودة بالقارة الأفريقية. 73% من الأراضي الجافة بأفريقيا المستخدمة لأغراض زراعية قد أصابها التآكل أو التعرية وفي بعض المناطق بالقارة الأفريقية تفقد أكثر من 50 طنًّا من التربة لكل هكتار من الأرض سنويًّا، فالتصحر يؤثر على القارة الإفريقية بشكل خاص، لتمتد الصحاري على طول شمال أفريقيا تقريبًا.

و لعل أهم عوامل التصحر هو الفقر، الذي يترتب عنه الاستخدام السيئ للأراضي الزراعية من أجل لإنتاج أكبر كمية ممكنة من المحصول، فلا يزال الركود الاقتصادي، وانخفاض مستويات المعيشة سائداً في أغلب مناطق شمال إفريقيا، وهو الوضع نفسه الذي كان سائداً منذ عقد سابق من الزمن.

وعلى ضوء ذلك تتمحور إشكالية الورقة البحثية حول التساؤلات التالية:

1. ما مضمون التنمية، وماهي أهم معيقاتها في منطقة شمال إفريقيا؟
2. ما واقع الفقر والتصحر في منطقة شمال إفريقيا؟
3. ما هي أهم الإستراتيجيات المعتمدة في منطقة شمال إفريقيا لمحاولة اختزال مشكلتي الفقر والتصحر؟

فكل تلك التساؤلات وغيرها ستكون موضوعا للنقاش في ورقة بحثية تتضمن محورين متكاملين:

المحور الأول: الفقر والتصحر: معوقات التنمية في شمال إفريقيا

المحور الثاني: الإستراتيجيات الموضوعة لمكافحة الفقر والتصحر في شمال إفريقيا

المحور الأول: الفقر والتصحر: معوقات التنمية في شمال إفريقيا

منذ مطلع القرن الحالي والقارة الأفريقية تشهد صراعاً محتدماً في الأفكار والتوجهات، بحثاً عن الموقع الصحيح على خريطة هذا العصر في ميادين النهضة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ومن هذا المدخل تبلورت قائمة من التحديات الكبرى: مكافحة الفقر المدقع الذي تعاني منه كثيراً شعوب إفريقيا وضرورة وقف الصراعات من أجل إحلال السلام والاستقرار، وما يستتبعه ذلك من بيئة تصون حقوق الإنسان وتحفّز على الإنتاج والإبداع والاستثمار.

1- مضمون التنمية:

تضاربت الآراء بين المنظرين لإعطاء مفهوم محدد للتنمية وأفضل مسلك لبلوغها إلا أن – دودلي سيزر- طرح السؤال الجوهري عن معنى التنمية بشكل محكم ودقيق وذلك من خلال تأكيده على ذلك في أن الأسئلة التي يمكن أن تعرض على تنمية دولة ما هي: ما الذي حدث للفقر؟ ما الذي حدث للبطالة؟ ما الذي حدث لعدم المساواة؟ وكيف يمكن حل هذه المشكلات، وما هي الوصفة الأمثل التي تحقق التنمية؟(1) فبغض النظر عن نمط الدولة فهي تتسم بوجود محرك واحد للتقدم والازدهار الذي يسير على أربعة عجلات تمثل عوامل ضرورية للتنمية، فالموارد البشرية بما تضمنته من مهارة وتدريب وانضباط تضيف قدرا كبيرا في إنتاجية اليد العاملة التي تمثل أحد أهم عناصر التنمية مع المصادر الطبيعية (غاز، نفط أرض زراعية، غابات، مياه، مصادر معدنية..)، لكن امتلاكها لا يحدد نجاح أو فشل الدولة اعتبارا لوجود دولة تفتقر للمواد الطبيعية كاليابان، هونغ كونغ [التي حجم تجارتها الدولية يزيد عن حجم تجارة روسيا العملاقة الغنية بالمواد الطبيعية]، أما التكوين الرأسمالي فيكمن في تدخل الدولة لتنفيذ بعض الاستثمارات والمشاريع الواسعة (كالبنيات التحتية)، وعلاوة على العوامل الكلاسيكية (السالفة الذكر) تعتمد التنمية على عامل التكنولوجيا الحيوي على اعتبار أن التنمية تمثل تيارا لا ينقطع من الإبداعات والتغيرات التكنولوجية (انطلاقا من التجارب الأوروبية، أمريكا الشمالية، اليابان...)، إلا أن معظم الدول النامية وخاصة في القارة الإفريقية تواجه عقبات كبيرة في جميع عوامل الازدهار والتقدم مما يشكل ذلك حاجزا أما التنمية وكل حاجز يدعم حاجزا أخر لتشكيل – حلقة فقر مفرغة – فتدني الدخل يؤدي إلى قلة الادخار والذي بدوره يؤخر نمو رأس المال وعدم وجود رأس مال كافي يمنع شراء آلات جديدة والتعجيل بالتنمية الإنتاجية، مما يعني تدني الدخل وبعض عناصر الفقر الأخرى تدعم بعضها كالفقر يصحبه عادة معدلات لتحصيل العلمي والمعرفي متواضعة وهي بدورها تمنع تبني تكنولوجيات متقدمة وتؤدي إلى زيادة متسارعة في عدد السكان لتقضي على ما تحقق من تحسين في الناتج

وهذا ما أشار إليه تقرير البنك الدولي– BIRD – سنة 1991 عن التنمية الدولية (2) في " إن التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة، خاصة في دول العالم الفقيرة، فجودة أفضل تفضل عن مجرد تحقيق دخول أعلى لأنها تتطلب أكثر بكثير من ذلك مثـــل (تعليم أفضل، مستويات أعلى

من التغذية والصحة، فقر أقل، بيئة أنقى، توازن أكثر ومساواة في الفرص، حرية شخصية وفردية أكبر وحياة أغنى بالثقافة "

2- معوقات التنمية في إفريقيا:

لا يمكن إغفال ظاهرة التهميش التي تعاني منها القارة الأفريقية، باعتبارها أحد الأسباب المعوقة لعملية اختزال الفقر فيها، فقد استمر انخفاض حصتها من التجارة العالمية؛ إلى 2% من الصادرات العالمية استنادا لتقارير منظمة التجارة العالمية (سنة2005)، كما انخفضت نسبة تدفق الاستثمار الخارجي إليها إلى 6.4 مليار دولار فقط من إجمالي تدفق الاستثمار العالمي البالغ 400 مليار دولار ليعادل نصيب القارة من تدفق الاستثمار الأجنبي 1.5%([3])، هذا وقد وصلت نسبة رؤوس الأموال الهاربة من القارة حوالي 205% من رؤوس الأموال العاملة فيها خلال الفترة (1998- 2000)، ورغم اعتبارها من أكثر قارات العالم ثراء، لامتلاكها للموارد الطبيعة والمعدنية، والثروات الطبيعية، والأرض الخصبة والتي تمكّنها من أن تلحق بركب التنمية وتتولى مكاناً رائداً على المستوى الدولي، إلا أنها في الوقت ذاته تشهد العديد من المعوّقات التي تعترض طريقها للتنمية، وتحول دون إنجاح محاولاتها لرفع مستوى معيشة مواطنيها. وتتعدد هذه المعوقات ما بين معوقات اقتصادية من تخلف في الأوضاع الاقتصادية، واعتماد أغلب الاقتصاديات الأفريقية على تصدير السلع الأساسية، وهو ما يجعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية، ومعوقات اجتماعية من ارتفاع معدلات الأمية، وانتشار مختلف صور الفساد الذي يلتهم جزءاً كبيراً من عوائد التنمية، وضعف المعارضة والمجتمع المدني، ومعوقات سياسية ([4]) من وجود نظم سياسية تقمع المشاركة الشعبية، الصراعات الداخلية على مستوى الدول، والقبائل ؛ فلا تسمح برأي غير رأي الحكومة في ظل غياب الحريات الديمقراطية ونظم الحكم الرشيدة، وتهميش دور المرأة، انخفاض مستوى التعليم والثقافة وتجاهل حقوق الأقليات وعدم الاعتراف بها، ومن هنا يشعر المواطن الأفريقي إلى جانب فقره بالإحساس بالظلم والاغتراب فيضعف انتماؤه للدولة، ويختفي أمله في إمكانية تغيير أوضاعه، وتحسين مستواه.
ولعل أهم معوّق يواجهه القارة الإفريقية في الوقت الراهن هو انتشار الفقر والأوبئة، مع زيادة عدد اللاجئين وأخطار المجاعات إضافة إلى تأثير التغيّرات المناخية، خاصة مع زيادة حدة موجات الجفاف والتصحر والفيضانات والكوارث الطبيعية، لذلك فالضرورة البحثية تقتضي التفصيل في ظاهرتي الفقر والتصحر في شمال إفريقيا.

3- واقع الفقر والتصحر في شمال إفريقيا:

ما زالت القارة الأفريقية تعاني من ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية؛ كما أصبح الفقراء فيها ضحايا لظروف وقوى جديدة التهمت ثمار النجاح المتواضع الذي حققته في طريق التنمية، خاصة وأنها من أكثر قارات العالم تأثرا بمشكلة التصحر المخلفة لأثار بيئية واقتصادية واجتماعية مكلفة.

1-3- إشكالية قياس الفقر في شمال إفريقيا:

فالفقر وفقاً لتعريف البنك الدولي لا يقتصر على المعنى المادي فقط، بمعنى الحرمان من المال والثروة (وهو ما يقاس بمفهوم الدخل والاستهلاك)، ولكنه يتسع ليشمل انخفاض نصيب الفرد من عوائد التنمية الاقتصادية من الخدمات الأساسية، والتعليم والرعاية الصحية وضعف فرصته في المشاركة السياسية، والوصول إلى السلطة.

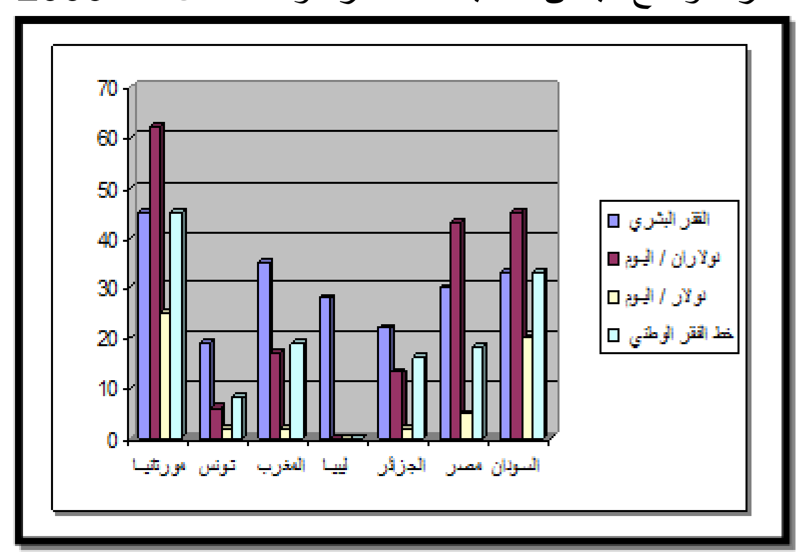


وعلى الرغم من النجاح النسبي الذي حققته بعض دول شمال إفريقيا في رفع مستوى معيشة الأفراد، بدعم من المؤسسات المالية الدولية، إلا أن حصة ممن يعيشون تحت خط الفقر؛ (أي من يحصلون على أقل من دولار أمريكي يومياً) ما زالت كبيرة لاستمرار الزيادة السكانية في الكثير من دولها ؛ ولا تزال بعض تلك الاقتصاديات تعاني من ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية وانخفاض مستويات المعيشة ؛ حيث انخفضت النسبة انخفاضاً طفيفاً من 32% إلى29%، في حين تأمل أهداف التنمية إلى خفض النسبة إلى 12% في عام 2015 (5)،(و ذلك بتحقيق معدلات نمو اقتصادي لا تقل عن 07 % في تلك الاقتصاديات وهو هدف بعيد المنال استناداً إلى مسار الإنجازات الحالية.

الشكل البياني رقم-I-

خطوط الفقر في بلدان شمال إفريقيا

مقارنة وضع البلدان حسب خط الفقر الواحد خلال سنة 2006



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات من:

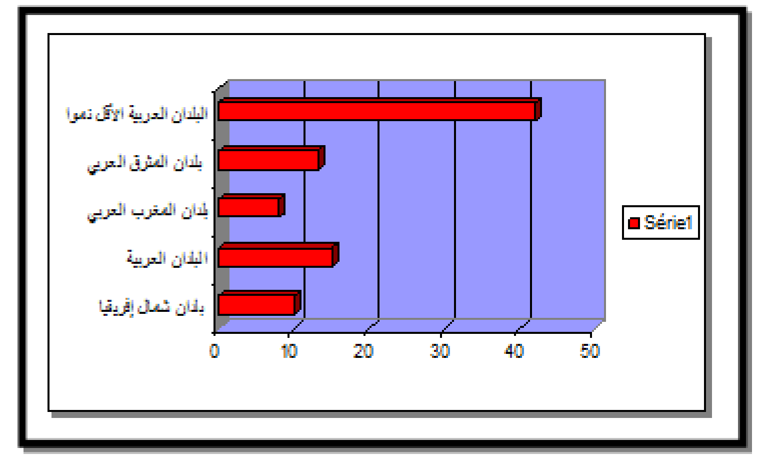
Guillaume SCHLUMBERGER, Afrique du Nord: stabilité et instabilité au XXIème siècle; journée d'études du 18 janvier 2006;note de la fondation pour la recherche stratégique (FRS); au site d'Internet: www.frstrategie.org/barreCompetences/.../20060307.pdf

تقدر التقارير الدولية نسبة السكان الفقراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما يتراوح بين 2.5% أو 3.5% (6) من مجمل السكان (حسب خط الفقر الدولي، إي دولار في اليوم للشخص – حسب تعادل القوة الشرائية). وهي النسبة الأقل بين مناطق العالم، إلا أن قياس الدولار الواحد في اليوم، لا يصلح لتقييم وضع الفقر في معظم بلدان المنطقة ذات مستوى التنمية والدخل المرتفع أو المتوسط لأن نسب السكان الذين يحصلون على اقل من الحد الأدنى الضروري من السعرات الحرارية هو مرتين أو ثلاث مرات أكثر من نسب السكان الفقراء حسب خط الفقر بدولار في اليوم.

الشكل البياني رقم-II-

نسب الفقر حسب خطوط الفقر الوطنية

شمال إفريقيا مقارنة بالمناطق العربية الأخرى سنة 2008



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات من:

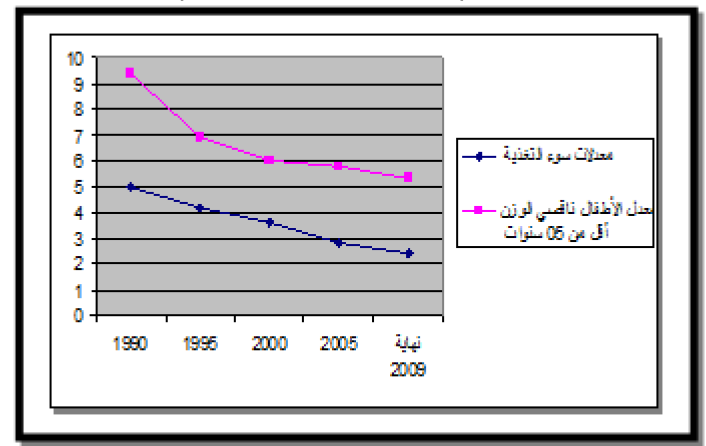
Claire Brodin; Le NEPAD,une initiative politique de l'Afrique: penser son développement au XXIe Siècle I; au site d'Internet: www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/Brodin.pdf

إذا تم احتساب نسب الفقر على أساس دولارين في اليوم للشخص الواحد، فان نسبة السكان الفقراء في شمال إفريقيا تقفز من 2.9% إلى 28.2% (7)، على اعتبار وجود تفاوت كبير في مستويات التنمية والدخل وفي خصائص بلدان المنطقة، مما يجعل اعتماد قياسات موحدة مسألة غير علمية. كما أن المتوسطات الإقليمية يمكن أن تخفي تفاوتات هامة بحيث لا يعكس المتوسط بالدقة الكافية واقع البلدان الانفرادية.

ومن ناحية أخرى فخطوط الفقر الدولية، موضوعة لأغراض المقارنات والتراتبية الدولية، ولا يصح اعتمادها بديلا عن خطوط الفقر الوطنية التي تبقى هي الأكثر صلاحية من اجل تقييم الوضع ورسم السياسات التنموية الوطنية على اختلافها.

الشكل البياني رقم-III-

معدلات سوء التغذية ومعدل الأطفال ناقصي الوزن (أقل من 05 سنوات) في دول شمال إفريقيا خلال (1990- نهاية 2009)



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات من:

Jean François Daguzan; démographie économie; développement:l’enjeu stratégique de l’Afrique de Nord; note de la fondation pour la recherche stratégique (FRS); au site d’Internet: www.frstrategie.org/barreCompetences/.../20060307.pdf

واستنادا للتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية فقد شهدت منطقة شمال إفريقيا تحسنا ملحوظا مقارنة ببقية الدول في القارة الإفريقية في مستويات الأمن الغذائي نتيجة للمجهودات المضنية من طرف تلك الاقتصاديات بدعم من معونات المنظمات الدولية (أنظر الشكل أعلاه)

2-3- مشكلة التصحر في إفريقيا:

يعتبر التصحر مشكلة عالمية تعانى منها العديد من البلدان في كافة أنحاء العالم وقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة سنة 1977 التصحر بأنه تدهور قدرة الإنتاج البيولوجي للأرض مما يؤدي في النهاية إلى خلق أوضاع صحراوية، ولقد بلغ مجموع المساحات المتصحرة في العالم حوالي 46 مليون كيلومتر مربع(ليفقد بذلك حوالي 691 كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية سنويا) (8) ويخص الوطن العربي منها حوالي 13 مليون كيلومتر مربع بما يعادل 28 % من جملة المناطق المتصحرة في العالم.

فالتصحر يخلق جوًّا ملائمًا لتكثيف حرائق الغابات وإثارة الرياح، مما يزيد من الضغوط الواقعة على أكثر موارد الأرض أهمية وهو الماء. وحسب تقرير الصندوق العالمي للطبيعة (World Wide Fund for Nature) فقد فقدت الأرض حوالي 30% من مواردها الطبيعية خلال الفترة (1970-1995).

وحسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن 30%من أراضي العالم مهددة بالتصحر، وقد فقد ثلث تلك الأراضي الجافة أكثر من ربع القدرة الإنتاجية، في حين تبلغ مساحة الأراضي المتأثرة 3500 مليون هكتار، هذا ولقد انتشر التصحر انتشاراً واسعاً، ولا سيما في أفريقيا، حيث

بلغ حجم الأراضي المنتجة التي فُقدت خلال خمسين سنة حوالي 650000 كلم2. ويعيش أكثر من 80% من السكان المتضررين من التصحر في البلدان النامية(9).



ومشكلة التصحر بشمال إفريقيا مشكلة متداخلة ومعقدة وحسب البيانات المتاحة فنسبة الأراضي التي اجتاحها التصحر، أو المهددة بالتصحر، تتراوح بين 60% و90% من الأراضي في المنطقة ولعل أهم عواملها الفقر(10)، والذي يؤدي إلى سوء استخدام الأراضي الزراعية من أجل إنتاج أكبر كمية ممكنة من المحصول، وهو ما يؤدي إلى تدهور التربة، وبالتالي تعريتها والتي تمثل بداية عملية التصحر والذي بدوره يترتب عنه هجرة أصحاب الأراضي المتصحرة داخليًّا وعبر الحدود، وهو ما يؤدي إلى زيادة الضغط على الأراضي الزراعية في البلاد المستقبلة، ومنه زيادة الضغوطات الاجتماعية والسياسية والنزاعات العسكرية، وبالتالي دخول القارة في حلقة مفرغة لا تنتهي، لكن الضرورة البحثية تلزمنا بالتطرق لأهم الخصائص المناخية الإيكولوجية لشمال أفريقيا.

الجدول رقم -01-

توزيع الأراضي الصحراوية في شمال أفريقيا ومساحتها (في كل 1000 كلم2)

البلد	المساحة الجغرافية الكلية	المناطق المناخية الإيكولوجية				
		مناطق معزولة	مناطق صحراوية	مناطق شبه صحراوية	المجموع	%
الجزائر	٢٣٨١	١٥٦٢	٦٤٨	٩٠	٢٣٠٠	٩٧
تونس	١٦٤	٣٠	٨٨	٢٦	١٤٤	٨٨
المغرب	٧١٣	٢٤٠	٢٧٠	١٣٠	٦٤٠	٩٠
مصر	١٠٠١	٦٨٥	٣١٦	٠	١٠٠١	١٠٠
موريتانيا	١٠٣٠	٣٧٥	٦٣٠	٢٥	١٠٣٠	١٠٠
ليبيا	١٧٦٠	١٤٣٥	٣٢٠	٢	١٧٥٧	٩٧
السودان	٢٥٠٥	٥٦٠	٥٦٥	٢٥٠	١٣٧٥	٥٥
	المتوسط السنوي لسقوط الأمطار (ملم)	p<٥٠	٥٠<p<١٠٠	١٠٠<p<٤٠٠	٤٠٠<p<٦٠٠	

المصدر: مكافحة التصحر والجفاف في شمال أفريقيا، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية طنجة، المغرب16-18 أيار/مايو 2003، ص:02، على الموقع الشبكي:

www.uneca-na.org/arabe/.../Desertification-arabic-final.9.doc

حيث تتسم المنطقة بتقلب المناخ، وقلة الموارد المائية وتناقصها باطراد، وتدهور النباتات (الغابات والمراعي)، وفقر التربة وعدم تماسكها، وعدم كفاية الإنتاج الزراعي وقصوره عن تلبية

الاحتياجات الغذائية للسكان. ويقل معدل هطول المطار في رقعة تتراوح نسبتها ما بين 55% و100% من أراضي شمال أفريقيا عن 600 ملم، بينما تنتشر الأراضي الجافة والشديدة الجفاف(11).
عموما تتعرض منطقة شمال أفريقيا بسبب موقعها الجغرافي بين منطقتين مناخيتين متباينتين، واحد رطبة، والأخرى صحراوية، إلى ظروف تتسم بتقلب المناخ نتيجة لتغيرات الطقس من حيث الحيز الزمني والتوقيت. وغالباً ما ترجع أسباب عملية التصحر في شمال أفريقيا إلى ما يلي (12):
-استمرار الجفاف أو القحط لفترات طويلة بصورة غير عادية في موريتانيا، والسودان، ومصر، وليبيا. أما المغرب، بصفة خاصة، فقد شهد، منذ عام 1912، أكثر من 25 عاماً من الجفاف. ويبلغ متوسط الفترة الفاصلة بين موجة الجفاف والموجة التي تليها ثلاث سنوات فقط، ولذلك، فقد أصبح الجفاف ظاهرة هيكلية، وليس ظاهرة ظرفية؛
-تدهور الأراضي والغطاء النباتي بصورة سريعة بسبب طرق الاستغلال السيئة، أو غير الملائمة؛
- الاستغلال المفرط للموارد الزراعية، والمراعي، والغابات بسبب استخدام الطرق التقليدية، وبفعل ضغط النمو السكاني السريع.
- الفقر وتزايد الهجرة والنزوح السكاني وعدم الاستقرار السياسي
ويعود السبب في تدهور النظم الإيكولوجية في شمال أفريقيا إلى النقص الشديد في معدل سقوط الأمطار في كل المنطقة، على اعتبار الاتجاه التنازلي لكميات الأمطار التي هطلت في الأعوام الأخيرة. ويرتبط انخفاض كمية الأمطار بالتناقص الشديد للمواسم الممطرة التي تعتبر السبب في زيادة كميات التهاطل، وتنجم عن هذه الحالة آثار خطيرة في نظم الزراعة والإنتاج. وتزيد التقلبات التي تطرأ بين المواسم من هشاشة هذه النظم نظراً لعدم وجود بدائل اقتصادية، أو زراعية ملائمة. والآثار المباشرة لنقص كمية الأمطار في شمال أفريقيا هي تقلص حجم تدفق مجاري المياه الكبيرة، والنقص في تغذية طبقات المياه الجوفية. والذي يعكس وجود جفاف هيدرولوجي على صعيد مستجمعات المياه.

المحور الثاني:الإستراتيجيات الموضوعة لمكافحة الفقر والتصحر في شمال إفريقيا

تكتسب ظاهرة الفقر والتصحر في أي بلد أهمية خاصة في صياغة خطط وسياسات مكافحتهما بتضافر جهود المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة، وقد اتخذت مؤسسات التنمية الإقليمية والدولية من أهداف الألفية نبراسا تهتدي به وشعارا تعمل من أجل تحقيقه بلوغا بهدف تعزيز مفهوم التنمية البشرية المستدامة ونشرها في كافة أنحاء العالم.

1- مكافحة الفقر في شمال إفريقيا في ظل الاتفاقيات الدولية:

حيث أتاحت المؤتمرات الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة خلال التسعينات للمجتمع الدولي اعتماد الأهداف والاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة الفقر من جميع جوانبه، وفي سنة 2000 قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تخفيض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار في اليوم إلى النصف بحلول عام 2015.
بالنسبة للجنة الاقتصادية لأفريقيا تمثل التقليص من حدة الفقر الهدف الرئيسي في عملها الرامي إلى تحقيق التنمية في إفريقيا.(13)، هذا وقد استأثرت المرآة الفقيرة باهتمام متزايد من قبل المجتمع الدولي، حيث قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة النهوض بالمساواة بين الجنسين والعمل على تحقيق تمكين المرأة كوسيلة فعالة لمكافحة الفقر، كما اهتمت لجنة الخبراء الحكومية الدولية بشان مسألة الفقر، وتعد أول مرة تتاح لها فرصة التدارس بشان هذه المسألة.

2- مجهودات دول شمال إفريقيا في مكافحة الفقر:

لقد واجهت استراتيجيات اختزال الفقر في الدول الأفريقية العديد من الانتقادات؛ فمن ناحية أولى ورغم التأكيد على أن الآلية تعد ذاتية الصياغة، تضعها كل دولة استنادا لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، ووفقاً لرؤية فقرائها لأسباب فقرهم، والطرق المثلى لمواجهته، والقضاء عليه. إلا أن اشتراط موافقة المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) على الإستراتيجية قبل تنفيذها يثير الشكوك حول دور هذه المؤسسات، ومدى تدخلها في عملية الصياغة، والتنفيذ، خاصة وأن معظم تلك الاستراتيجيات التي تقدمت بها الدول كانت قد أهملت العديد من القضايا التي تعد هامة لتحقيق التنمية المستدامة؛ كدور المرأة، وتحليل الآثار الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي، وتتضمن تلك الآليات ما يلي:
*- الجزائر:
قبل التسعينات اعتمدت الدولة في مكافحة الفقر على السياسة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتركيز على دعم السلع الغذائية الضرورية، ومنذ سنة 1991 تخلت الدولة عن تلك السياسة وعوضتها بمساعدة مباشرة للفئات المحرومة، أما حاليا فقد اعتمدت على بعض الآليات لمكافحة الفقر من خلال نشاطات التضامن الاجتماعي والشبكة الاجتماعية وبرامج المساعدة على التشغيل(14)، هذا ومن أجل تحسين مستوى الدخل الأسري لجأت الدولة في العديد من مخططاتها

التنموية إلى رفع معدلات الاقتطاع من –PIB-و ميزانية الدولة وتخصيصها للتحويلات والمساعدات الاجتماعية فمن حوالي 9.78 % سنة 2002 إلى ما يقارب 12.60% سنة 2004 (ما يعادل 780 مليار دينار)، مما ترجم ذلك تراجعا نسبيا في معدلات الفقر فمن 8.20% سنة 2002 إلى حوالي 5.11% سنة 2008(15)،.
*-مصر:
وقد اعتمدت على برامج الإصلاح الاقتصادي والتقويم الهيكلي بدعم من الصندوق الاجتماعي الإنمائي وذلك لمحاولة التخفيض من معدلات الفقر والتحسين النسبي لمستويات المعيشة.
*-المغرب:
وقد تم اعتماد إستراتيجية الإنماء الاجتماعي خلال الفترة (1996-2000) والرامية إلى مكافحة الفقر.
وشملت هذه الإستراتيجية الأهداف التالية (16):-
- توسيع إمكانية استفادة الفئات الفقيرة من السكان من الخدمات الاجتماعية الأساسية (كالماء والصحة والتعليم والسكن.........).
- زيادة فرص العمل.
- تعزيز برامج الدعم والحماية الاجتماعية.
كما تم اعتماد برامج أخرى لمكافحة الفقر كتكملة لبرامج الأولويات الاجتماعية وتشمل البرنامج النموذجي لمكافحة الفقر في الوسط القروي خلال سنة 1996 والبرنامج النموذجي لمكافحة الفقر في الوسط الحضري ومحيطه سنة 1997، وجاءت هذه البرامج بطريقة جديدة تستند إلى الحوار والتشاور والشراكة والوقوف على الأحوال، كما يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للنهوض بقطاع التمويل على نطاق صغير لفائدة زبائن تتكون غالبيتهم من نساء فقيرات، ومؤخرا انتهجت الحكومة المغربية سياسة تهدف إلى مراجعة استراتيجيها الإنمائية الاجتماعية بصياغة إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر، وإنشاء وكالة التنمية الاجتماعية، وإعادة هيكلة مؤسسة التعاون الوطني (الوكالة الحكومية لرصد المستضعفين) والرصد الأفضل للإعانات المخصصة للاستهلاك.
*-تونس:
خلال الفترة (1992-1993)، أدرج موضوع مكافحة الفقر ضمن الأولويات وبخاصة أشكال الفقر المدقع الموجودة في المناطق النائية حيث تقل الموارد الطبيعية وفي هذا الصدد تم إنشاء صندوق التضامن الاجتماعي سنة 1992 المعروف باسم (26/)26 (17).
وفي المناطق القروية عام 1998، قامت أربعة مشاريع للإنماء الزراعي المتكامل يتم تنفيذها في إطار الإستراتيجية الوطنية للمحافظة على المياه والتربة وتنمية الغابات وتكثيف الزراعات المسقية بإدراج عنصر "القرض غير رسمي"(18)
*-ليبيا:
وقد تم الاعتماد على آلية نظام الضمان الاجتماعي لمحاولة التقليص من هوة التفاوت في مستويات المعيشة بين مختلف أفراد المجتمع.
*- السودان:

حيث يستفيد الفقراء من عمليات تمويل صغرى([19]) بواسطة بنك الادخار والإنماء الاجتماعي والتي تستمد رأسمالها من وزارة المالية وبنك الزكاة.

*- موريتانيا ([20]):

فبداية من التسعينات اعتمدت موريتانيا العديد من برامج محاربة الفقر الرامية بشكل أساسي إلى تمكين الفقراء من الوصول بالى الخدمات الأساسية (التعليم، الصحة والمياه......) والدعم المؤسسي لآليات محاربة الفقر.

وقد كانت إحدى نتائج تلك البرامج والمشاريع مراجعة تخصيص النفقات الحكومية بتوجيهها نحو القطاعات الاجتماعية وخاصة منها التعليم لفائدة الفتيات باعتبارها إحدى مظاهر الجهود المتعددة المبذولة من لتقليص الفقر.

3- مكافحة التصحر في شمال إفريقيا في ظل الاتفاقيات الدولية

من الصعب جداً إعادة الحياة من جديد إلى الأرض الصحراوية أو المتجهة إلى تصحر الشامل، وعلى ضوء ذلك لجأت دول شمال إفريقيا إلى محاولة إزالة أسبابه الأكثر فاعلية واقتصادية باتخاذ تدابير وقائية عبر المصادقة على الاتفاقيات الدولية لمكافحته.
ولقد اعتمد مؤتمر ريو دي جانيرو أو ما يسمى أيضا " بقمة الأرض" على ثلاثة نصوص رئيسية هي برنامج عمل القرن 21، وهو خطة مفصلة للعمل على الصعيد العالمي في جميع مجالات التنمية المستدامة، هذا وقد ساعد هذا المؤتمر على بروز مفهوم التنمية المستدامة بوصفه عملية توفيق بين التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي، وحماية البيئة.و قد أعقبه التوقيع على الكثير من الاتفاقيات الدولية منها(21):
- اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتغيرات المناخية سنة 1994.
- اتفاقية التنوع الإحيائي.
- اتفاقية مكافحة التصحر التي اعتمدت 1994 سنة
ونظرا للعوامل التاريخية، لاجتماعية والثقافية المشتركة بين السبعة بلدان شمال إفريقيا، وتقارب درجات تأثر هذه البلدان بالتصحر والجفاف، كان هناك ضرورة لتوافق الآراء فيما يتعلق باعتماد منهج مشترك ومنسق لمكافحة تلك الظاهرة، وفي هذا السياق التزمت بلدان شمال إفريقيا بان تصبح جزءا من أعضاء المجتمع الدولي الموقعين على الاتفاقية، ضمن مسعى تحقيق تنمية مستدامة.
وقد حددت المادة -11- من اتفاقية مكافحة التصحر مبادئ التعاون بين البلدان الأطراف في الاتفاقية المتأثرة بالتصحر، كما اقترحت تنفيذ برامج عمل إقليمية ودون إقليمية.
واستجابة للمتطلبات الواردة في الاتفاقية وضع كل بلد من بلدان شمال إفريقيا برامج عمل وطنية، وفيما يتعلق بالتعاون في مجال الرصد والتقييم العلميين نفذت ثلاثة مشاريع مشتركة بين بلدان شمال إفريقيا هي:
- مشروع الحزام الأخضر.
- ROSELT-مشروع شبكة مراصد المراقبة الايكولوجية طويلة الأجل -
- مشروع التغيرات في النظم الايكولوجية الجافة في منطقة البحر الأبيض المتوسط على المدى الطويل و.CAMELEO- رصد الأرض
وقد أنشا كل بلد جهازه الوطني للتنسيق من اجل وضع برامج العمل الوطنية وتنفيذها ومن ثم تنفيذ الاتفاقية وتعتبر المغرب أول بلد ينشئ مرصدين (مرصد رصد البيئة الذي أنشئ سنة 1994 ومرصد لرصد الجفاف)
ويقوم المرصدان بمهمة بناء القدرات البشرية عن طريق التدريب ومواءمة تفسير البيانات الخاصة بالتصحر.
ويتعاون المرصدان مع مرصد الصحراء الكبرى والساحل(22)، على اعتبار أن هذا المرصد مركزا حيويا يساعد الدول الأعضاء على أن ترصد كمجموعة من التغيرات في ظواهر التصحر

والجفاف، وأن يعمل على زيادة فعالية الأنشطة والطرق الرامية إلى مكافحة ظاهرة التصحر والجفاف.

4- مجهودات دول شمال إفريقيا في مكافحة التصحر

أبدت جميع البلدان السبعة في شمال إفريقيا عزمها على مكافحة التصحر في إطار سياستها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وقد اعتمدت على عدة خطط وتدابير، ومع ذلك فهي لم تتمكن من وقف التصحر ولكنها نجحت في إبطائه، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من أنشطة الاستجابة التي يضطلع بها بمرور الوقت في شمال أفريقيا:

4-1- البرامج الخاصة (23):

تتعلق بإنشاء الأرصفة المضادة للتحات، وتثبيت التلال الرملية. غير أن هذه التقنيات لم تحقق نجاحا كبيرا.و أصبح إنشاء المصاطب الزراعية، وإعادة التشجير، وحماية الأودية الصغيرة تحل تدريجيا محل الأرصدة المضادة للتحات، هذا وقد استخدمت أيضا تقنية الحواجز الوقائية لخلق مناخ منطقة صغيرة محسن، وللوقاية من التحات الريحي والأضرار الأخرى التي تسببها الرياح، غير أن التكلفة المرتفعة للعمليات، وعدم اخذ الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للسكان المتضررين في الاعتبار بالقدر الكافي كانتا من المشاكل التي واجهت تعميم تلك التقنيات.

4-2- البرامج المتكاملة (24):

وترمي بشكل خاص إلى التكامل بين أنشطة مكافحة التحتات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ويشمل ذلك البرنامج الزراعي -ألحرجي- الرعوي في السد الأخضر(حاجز حرجي ضخم) يهدف إلى وقف زحف الصحراء في محيط السهول الواقعة بين خط الأمطار البالغ 300ملم شمالا و200ملم جنوبا، إضافة إلى مشروع- SEBOU- في المغرب والسياسات المتعلقة بالري في تونس، والمغرب، ومصر، والسودان.

وقد اضر الطابع المحدود من حيث الزمان والمكان الذي تتسم به الإجراءات المتكاملة بفعالية تلك الإجراءات نظرا لعدم وجود رؤية شاملة للمشاكل، ولسوء الحظ فان البرامج المتكاملة لحفظ الموارد الطبيعية قد أهملت نظرا لصعوبة تنفيذها (نظرا لأنها تتطلب تعاونا بين جميع التخصصات).

4-3- سياسة التنمية الإقليمية (25):

وتطبق بدرجات متفاوتة في بلدان شمال إفريقيا.و يتضح آن تونس والمغرب هما البلدان الأكثر تقدما في هذا المجال، غير أن عدم وجود دواسات مسبقة، وعدم كفاية متابعة المشاريع يعتبران من أسباب تدني النتائج التي تحققت في إطار حملة حفظ الموارد الطبيعية، إذ يتضح ذلك من انتشار التصحر، وتراكم الطمي في السدود، وتدهور الأراضي، لذلك تعتبر إدارة الموارد الطبيعية على نحو شامل وقائم على المشاركة، مع مراعاة التغيرات (من حيث الزمان والمكان)، والآثار(حسب خطورتها)، الجوانب الديمغرافية، والمؤشرات الاجتماعية –الاقتصادية، المتطلبات الايكولوجية (الوطنية، وعبر الحدود) من المقتضيات الضرورية لتكييف التقنيات المضادة للتحات.

الخاتمـــة

تمتلك منطقة شمال إفريقيا من الموارد الطبيعية ما يجعلها من أغنى المناطق في العالم ، إلا أن سوء الاستخدام يجعلها تحتاج إلى مقاربة شاملة حقيقية، بشريا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا للدخول الإيجابي في مجال التنافس في السوق الدولية، في عالم يقوم على المنافسة التنموية والانفتاح العالمي، لا يمكن لتحقيق التنمية المستديمة إلا بمشاركة جميع القوى في المجتمع بما فيها الشريحة الفقيرة من خلال:

- محو أمية أفراد الطبقات الفقيرة ليس فقط أبجدياً وحسابياً وإنما من خلال تطعيم برامجها بمكون سلوكي تطبيقي وعملي يتصل بمتطلبات العمل والإنتاج والحياة وتعاملاتها .
- تحسين وتطوير نظم المشروعات الصغيرة، بتوجيه السياسات الاقتصادية والاستثمارات للأخذ بيدها ودعم قدراتها ومساعدتها على الاندماج في القطاعات الإنتاجية، فهذه المشروعات الصغيرة هي الأكثر قدرة على امتصاص واستيعاب فائض العمالة الذي تئن منه أغلب الدول الأفريقية.
- تحسين الخدمات الصحية والتعليمية الموجهة للمناطق التي يقطنها الفقراء، بما يؤهلها ويهيئ لها أن تقوم بدورها الإنتاجي والمشاركة في التنمية.
- التمكين السياسي للفقراء، من خلال تنمية وعيهم السياسي، وتفعيل مشاركتهم وانخراطهم في الانتخابات وفي العمل السياسي، وتنمية انتمائهم إلى تيارات وتجمعات ومؤسسات أهلية وأحزاب تتبنى قضاياهم وتدافع عن مصالحهم، ومن خلال تنمية تضامنهم وتضافر جهودهم في مواقف وأعمال ومشروعات جماعية ترفع من قوة تأثيرهم على واقعهم الفئوي والمحلي والقومي.
- حماية الأراضي الزراعية من خطر التصحر وإيجاد أفضل السبل لاستغلال المياه السطحية ورفع كفاءة استخدامها في تحسين خصوبة التربة ووقف تدهور الغطاء النباتي.
- القيام بالمسح البيئي للوقوف على الأسباب التي تؤدى إلي تدهور النظم البيئية.

الفصل السادس

مساهمة نقدية في تحليل علاقة التغذية المرتدة

(Feed Back) بين اقتصاد الظل والاقتصاد المعلن،
- مع الإشارة لواقع الجزائر –

Contribution à l'analyse du rapport en feed-back entre l'économie
informelle et l'économie officielle
-Cas précis de la réalité Algérienne–

الملخص

تظهر العلاقة التكاملية والتبادلية بين الاقتصاد الخفي
(économie informelle) والاقتصاد المعلن عبر قناة غسيل الأموال، فالأول يطمح لتحقيق مساعيه من تعامله مع الاقتصاد الظاهر (économie formelle) بعد إضفاء الطابع الشرعي على موارده، أما الأخير فيدعم ويغذي أنشطة اقتصاد الظل (économie souterraine) في ظل غياب آليات ردعية مع تواطؤ مسيريه وانسياقهم وراء العوائد الخيالية والمغرية.
لذلك يطرح الإشكال حول إمكانية التوفيق بين متطلبات العولمة وبين الضوابط الموضوعة والتي تتنافى تماما مع تلك المقتضيات لتحجيم أنشطة الاقتصاد الخفي وما يترتب عنه من أموال قذرة يتم دمجها في الاقتصاد المعلن بعد تنظيفها.
الكلمات المفتاحية: اقتصاد الظل(المخفي)، الاقتصاد الظاهر، الاقتصاد الإجرامي.

المقدمة

لقد كان لتطبيق آليات التحرير المالي ضمن مستواه المحلي والدولي من خلال إلغاء الرقابة على الصرف، تحرير حساب رأس المال وانفتاح الأسواق المالية المحلية على المستثمر الأجنبي دورا في إرساء قنوات دخول الأموال غير المشروعة من مصادر مجهولة في البلد المضيف الذي عادة ما يسمح ويسهل من عملية إدماج مثل تلك التدفقات في السوق المالية المحلية بغض النظر عن مصدرها، اعتبارا لضغط الحاجة للنقد الأجنبي لتكوين الاحتياطات الدولية وتمويل متطلبات التجارة الخارجية ورفع أعباء الديون الخارجية، ليتم تنظيفها ودمجها في الاقتصاد الرسمي عبر عدة آليات خاصة وأن عمليات غسيل الأموال اتجهت إلى أبعد من تركيزها على القطاع المصرفي والنقود السائلة متجهة نحو الأسواق المالية الموازية والأدوات المالية المستحدثة، فالظاهرة انتشرت في الغرب كسمة ملازمة لأنشطة الإجرام (التهريب والمتاجرة بالمخدرات، الرشاوى) واستفحلت مع بروز تيار الليبرالية الاقتصادية منذ حقبة التسعينيات، لتساهم بانعكاساتها السلبية على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي، وبنسب لا يستهان بها في مؤشرات الاقتصاد الدولي، واستنادا لدراستنا سيتم التركيز على الرؤية الإسلامية للظاهرة والاستشهاد بأدلة تحريمها استنادا لما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.
وعلى ضوء ذلك تتمحور إشكالية الورقة البحثية حول التساؤلات التالية:
- ما مضمون الاقتصاد المخفي (اقتصاد الظل) وعلاقته بالاقتصاد الظاهر (المعلن)؟
- ما هي أهم تداعيات ظاهرة غسيل الأموال؟ وأهم آليات التعامل معها قانونيا ودوليا؟
- ما موقف الشريعة الإسلامية من المال الحرام؟
فتلك التساؤلات وغيرها ستكون محورا للنقاش في هذه الورقة البحثية.

./1 مضمون اقتصاد الظل

تعتبر ظاهرة الاقتصاد الخفي (اقتصاد الظل، الاقتصاد غير المعلن.....) من الظواهر الإقتصادية القديمة، والتي انتشرت واستفحلت في مختلف الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء، إلا أن الإهتمام بها وبتداعياتها الهسترية المكلفة لاقتصاد البلد المعني لم يبدأ إلا في حقبة السبعينات من القرن الماضي.

1.1/ مفهوم اقتصاد الظل:

لا يوجد تعريف دقيق ومحدد للظاهرة، فقد أسماه البعض بالاقتصاد التحتي، وأخر بالاقتصاد الأسود، الاقتصاد غير المرئي والاقتصاد المغمور، الاقتصاد السفلي، الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الثاني، اقتصاد الظل، الاقتصاد المقابل، اقتصاد الباب الخلفي........ورغم تنوعه من حيث (الهدف الآلية الإجراءات..).
إلا أنه توجد عوامل مشتركة بين مكوناته، سنعتمدها أداة لتمييزه عن غيره من قطاع عام أو خاص منظم أو مشترك، وهذه العوامل يمكن تحديدها بما يلي:
- إنه اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية، ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية، لا يعترف بالتشريعات الصادرة ولذلك يعتمد السرية في المعاملات مع عدم مسك دفاتر نظامية(1).
- إنه يتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه، ويستفيد من أغلب الخدمات المقدمة لغيره من القطاعات وبكل أشكالها (2).
ويعد (جوتمان) أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة في دراسته عن الاقتصاد السفلي (سنة 1977) (3)، والتي نبه من خلالها إلى خطورة المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها أو الترخيص بها ضمن حسابات الناتج القومي الإجمالي (كالإنتاج غير المعلن في مختلف القطاعات الاقتصادية).

2.1/ أسباب نمو اقتصاد الظل:

تباين أسباب نمو الاقتصاد الخفي من دولة لأخرى، إلا أن الإختلالات الهيكلية التي تمس مفاصل الاقتصاد الوطني، وانتشار مختلف صور البيروقراطية وتعقد الإجراءات الإدارية، خاصة مع ضعف الهيكل الضريبي تعتبر من محددات نشوء الظاهرة والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:
*-ارتفاع مستوى الضرائب:
حيث يتزايد الحافز نحو التحول إلى العمل في الاقتصاد الخفي إذا كانت الأنشطة في الاقتصاد الرسمي تتعرض للمزيد من الضرائب من وقت لآخر. ويعتمد قرار المشاركة في الاقتصاد الخفي للتهرب من الضرائب على أساس الموازنة بين العقوبات التي قد يتعرض لها الفرد في حالة اكتشاف التهرب، وكافة المخاطر الأخرى، وبين الدخول الإضافية التي ستعود عليه من التهرب

من دفع الضرائب، أخذا في الاعتبار مدى استعداده لتحمل المخاطرة. وبناءا على هذه الموازنة يتخذ الفرد قراره بالتهرب أو عدم التهرب.(4)
ويؤدى نمو العبء الضريبي إلى رفع نسبة الضرائب إلى الناتج القومي. وهو ما يدفع إما إلى محاولة تجنب الضرائب أو التهرب من دفع الضرائب، وإلى تحويل بعض الأنشطة إلى الاقتصاد الخفي، حيث تصبح هذه الأنشطة غير مسجلة وبالتالي لا تدفع ضرائب. ويتوقع أن تؤدى كل أشكال الضرائب إلى تحول المشروعات نحو الاقتصاد الخفي.
كما يترتب عن زيادة عجز الموازنة العامة للدولة (زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة) إلى تغطية تلك النفقات من موارد خارجية (استدانة خارجية) أو داخلية بزيادة العبء الضريبي والذي بدوره حافزا للممولين للتهرب من دفع الضرائب.
*-تدهور مستوى الدخل الفردي:
خاصة إدا اتسمت دخول الإفراد بالجمود ولفترة طويلة تزامنا مع الارتفاع في المستوى العام للأسعار، مما يترتب عن ذلك تدهور الدخل الفردي الحقيقي(5)، والذي بدور سيحفز علة العمل في الاقتصاد الخفي للحفاظ على مستوى المعيشة.
*-النظم الإدارية والقيود الحكومية.
يرى البعض أنه إذا لم يكن هناك ضرائب فان الاقتصاد الخفي سوف يستمر أيضا في الظهور بسبب القيود الحكومية الأخرى المفروضة على النشاط الاقتصادي للأفراد. وتفرض هذه النظم أو القيود إما بهدف تنظيم ممارسة أعمال معينة أو رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد وضمان مستويات مناسبة من المعيشة أو الرفاهية (حماية المستهلك).(6) أو قد تفرض بسبب أن الأنشطة ذاتها أنشطة إجرامية أو غير قانونية من المنظور الاقتصادي أو الاجتماعي.وإذا كانت هذه القيود مصحوبة بغرامات مرتفعة ونظام فعال للرقابة فسيحفز ذلك الإفراد والشركات على التحايل والبحث عن ثغرات بهدف الحصول على ميزات تنافسية عن طريق تجنب تلك القيود وممارسة أنشطة خفية يتم من خلالها تحقيق دخول غير عادية.
*- دور المشروعات الصغيرة.
حيث تلعب لمشروعات الصغيرة دورا كبيرا في استفحال الظاهرة. فهي تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، وهو ما يساعد في تسهيل عملية التهرب الضريبي، لذلك فكل محاولة لتطبيق نظم ضريبية محكمة يترتب علنه إفلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة،(7) لأنها تعمل أصلا في ظل افتراض عدم وجود ضرائب، وبالتالي في ظل اقتصاد خفي.
*-ندرة السلع.
تختلف طبيعة العوامل المسؤولة عن نمو الاقتصاد الخفي من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. فمما لا شك فيه أن جانبا كبيرا من التحليل عن أسباب نمو الاقتصاد الخفي تم على أساس حالة الدول المتقدمة، والتي تلعب فيها الضرائب دورا أساسيا. أما فيما يتعلق بالدول النامية فان الأمر يختلف بعض الشئ. إذا أننا نواجه في هذه الحالة اقتصادا على جانب كبير من السيطرة والتحكم فيه من جانب الحكومة ويعانى من عجز في عرض بعض السلع. (8) كما أن جانبا كبيرا من هيكل الضريبية ينصب على الضرائب الغير مباشرة وليس الضرائب على الدخل، والتي يفترض أنها العامل الأساسي في نمو الاقتصاد الخفي في الدول المتقدمة. حيث يلعب نقص عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية، مع سهولة التلاعب في السلع التي توفرها الدولة، والتي يفترض أن يتم

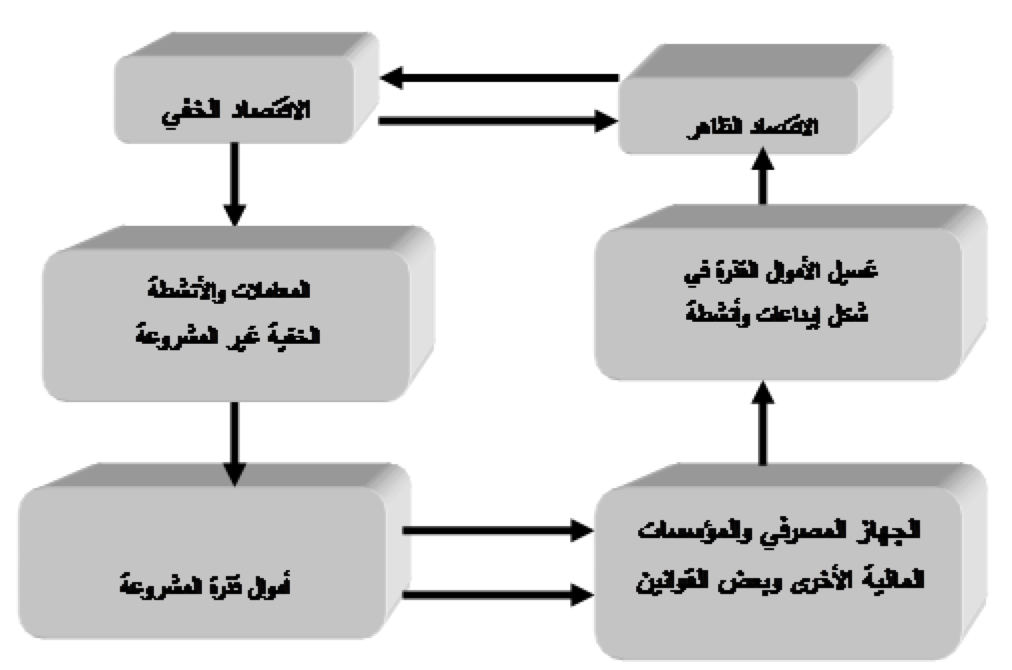
توزيعها من خلال مختلف المنافذ والقنوات والتي تتولى الدولة الإشراف عليها، سيؤدي ذلك إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي.
فالنظام الخاص بالأسعار عادة ما يكون غير مناسبا ولا يعكس مستوى الندرة. فالسلع الأساسية تباع بأسعار مدعمة، مما يساهم انخفاض تلك الأسعار في زيادة انتشار ظاهرة الطوابير وأحيانا زيادة فائض الطلب على السلع الاستهلاكية. والذي بدوره يؤدى إلى استفحال أنشطة الاقتصاد الخفي، إما من خلال إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية، أو من خلال محاولة إنتاج هذه السلع في الاقتصاد الخفي للوفاء باحتياجات الطلب عليها.

3.1/ علاقة الاقتصاد الخفي بالاقتصاد المعلن(الظاهر):

تتحدد طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الظاهر، من منظور إن الأول موازيا للثاني فأسواقه ومكوناته موازية له، كما أن أنشطته تخلق موازية ونابعة من الأنشطة الظاهرة، لذلك يسعى مسيرو أنشطة الاقتصاد الخفي وما لديهم من أساليب لإقامة علاقة مع الأنشطة الاقتصادية الظاهرة سعيا لتحقيق ما يلي:-
- تعظيم العوائد المحصلة من الأنشطة الخفية الممارسة.
- إكساب صفة الشرعية على الأنشطة غير القانونية ضمن الاقتصاد الخفي، بنقلها إلى الاقتصاد المعلن في مختلف الصور، مع محاولة الهيمنة على الاقتصاد الظاهر وإخضاعه لتوجهات وأهداف مسيري الاقتصاد الخفي، وكمحصلة عن تلك العلاقة تتولد أنشطة خفية طفيلية تزدهر بوجود تداخل في المصالح بين مسيري الاقتصاد الخفي والظاهر لتتحول تلك الأنشطة إلى محددات رئيسية وعناصر قوة للاقتصاد الخفي.
وبذلك هناك علاقة تغذية مرتدة (Feed Back) بين أنشطة الاقتصاد الخفي والمعلن، فالأول يطمح لتحقيق أهدافه ومصالح من تعامله مع الاقتصاد المعلن، أما الثاني فيعمل على تدعيم وتغذية أنشطة الاقتصاد الخفي في ظل غياب آليات ردعية لمواجهته، وثغرات قانونية ونظم غير فعالة، خاصة مع ضعف شخصية مسيري الاقتصاد الخفي وانسياقهم وراء العوائد الخيالية المغرية.
ويقاس حجم الثروات المتراكمة عبر الأنشطة غير المشروعة بشكل تقريبي استنادا إلى تقديرات الاقتصاد الخفي (السري)،(9) من خلال العلاقة التكاملية بينه وبين الاقتصاد الظاهر وظاهرة غسيل الأموال كما هو أدناه- الشكل البياني رقم-I–

الشكل البياني رقم-I -

العلاقة الدائرية (التكاملية) بين الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والاقتصاد الظاهر



المصدر: عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع –الإسكندرية، -2001-، ص: 250

حيث تمارس المعاملات والأنشطة غير المشروعة عبر الاقتصاد الخفي، الذي ينتج عنه أموالا قذرة التي تولد ضرورة لإضفاء الطابع الشرعي عليها وغسلها بتوجهها إلى المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، وهناك يتم تنظيفها بطرق معقدة مظللة تبدأ بعملية إيداعها وتتدرج حتى الوصول إلى مختلف الأنشطة الاستثمارية التي تصب في الاقتصاد الظاهر، واستنادا إلى العلاقة والتواطؤ بين مسيري للاقتصاد الخفي والظاهر تنطلق العلاقة التسلسلية والمرحلية من جديد وهكذا، مما يعكس ذلك أن جوهر مكافحة ظاهرة غسيل الأموال مرتبط بإلزامية الحد من أنشطة الاقتصاد الخفي الذي يعبر عن قوة شرائية غير حقيقية غير مترتبة عن اقتصادي حقيقي، وما لذلك من تأثيره السلبي على مستوى الأسعار المحلية والضغوطات التضخمية المهددة لواقع وأفاق التنمية في البلد المعني.

2./ ظاهرة غسيل الأموال

تعتبر كل عملية من العمليات المتعددة والمتداخلة لغسل الأموال "القذرة" واحدة من الصور الإجرامية المستحدثة ذات البعد الاقتصادي الذي لا يقف عن حدود دولة بعينها بل يتخطاها إلى دول عديدة، ومن ثم تعتبر جريمة غسل الأموال بجميع عملياتها من الجرائم الاقتصادية الدولية المنظمة بل هي أخطر هذه الجرائم مجتمعة وذلك لما لها من اتصال وثيق بالأنشطة الاقتصادية غير المشروعة والتي تقع تحت ما يعرف بالاقتصاد الخفي.

1.2/ مضمون ظاهرة غسيل الأموال:

لقد تفاوتت التعاريف بين قبض وبسط وبين اقتصار على المضمون وخروج للوسائل وجمع للصور وضم المصادر، بما لا يتسع المقام لنقده.
عموما فهي مجموعة العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال (القدرة) وإظهارها في صورة أموال متحصلة من مصدر مشروع،

2.2/ أسباب تفشي ظاهرة غسيل الأموال:

نجد أن في مقدمة تلك الأسباب ما يلي:
*-الفساد السياسي والإداري (10) وما يترتب عنهما من لا حالة استقرار في كبر التوازنات الاقتصادية.
*- سيطرة النظام الرأسمالي على الفكر الإنساني، (11) فقد غابت أو غُيّبت القيم والأخلاق، وأصبح المعيار هو المادة وقيمة الإنسان دولياً بما يملك، بل أن الدول تقاس بمستواها الاقتصادي الآن وهو ما دفع الدول والأفراد أحياناً إلى الكسب غير المشروع حتى تكون في النهاية ذات ثقل سياسي واقتصادي،
*-وجود سلبيات وتشوهات في القيم الدينية والخلقية لدى بعض رجال الأعمال في الدول الجاذبة لغسل المال الحرام، بما يسمح لهم بالقيام بعمليات الغسيل مقابل نصيب وافر منه.
*- وجود الجنات الضريبية التي تسهل استقطاب رؤوس الأموال،(12)خاصة مع التسابق والتزاحم المصرفي بين الدول لجذب المزيد من رؤوس الأموال والعملاء وزيادة معدلات الأرباح من خلال هوامش أسعار الفائدة وأسعار الصرف، في ظل ضعف التشريعات الوطنية، مع وجود ثغرات في تشريعات الصرف والنقد والتصدير والاستراد ضمن آليات تحرير الاقتصاد.
*- التقدم في تقنيات الاتصال والانتقال لا سيما انتقال المعلومات له أثره البالغ في نمو ظاهرة غسيل الأموال وسرعة انتقالها عبر الدول، بحيث أصبحت ظاهرة دولية لا يمكن إهمال عواقبها السلبية الخطيرة فضلاً عن إمكان إفلات القائمين بها من العقاب بسبب وجود ثغرات عديدة في أنظمة بعض الدول،

3.2/ مراحل ظاهرة غسيل الأموال:

تمر عملية غسل الأموال بمراحل ثلاث مترابطة والتي تهدف في مجملها إلى إخفاء المصدر الجرمي للعائدات غير المشروعة ودفعها للامتزاج والاندماج في هياكل وآليات الاقتصاد المشروع، بما يحقق للمنظمات الإجرامية فرصة أوسع للتصرف بحرية تامة بعيدا عن الرقابة وأجهزة القانون وتشمل:
1.3.2/ مرحلة التوظيف (الإيداع أو الإحلال)(13):
وفي هذه المرحلة يتم إدخال الأموال القذرة التي تم تحصيلها من جرائم الاتجار بالمخدرات أو بالسلاح أو بالرقيق الأبيض أو بالأعضاء البشرية أو من أي صورة من صور الجريمة الدولية المنظمة، إلى الجهاز المصرفي دون لفت الأنظار،، كما قد يتم نقل هذه الأموال إلى الخارج بأية صورة من صور التحويل المصرفي، وقد تتعدى عملية الإحلال من مجرد الإيداع في البنوك إلى شراء مؤسسات مالية أو تجارية أو شراء أسهم أو سندات لحاملها أو سبائك ذهبية،.
2.3.2/ مرحلة التعتيم (التغطية أو التمويه)(14):
وهي تعتمد على إخفاء علاقة الأموال القذرة بعد دخولها في النظام المصرفي عن مصادرها غير المشروعة عن طريق القيام بالعديد من العمليات المالية المتتالية، الكبيرة الحجم، ممزوجة بعمليات مالية قانونية ومشروعة مماثلة.
ومن الأساليب المستخدمة في هذه المرحلة، التحويلات المالية الإلكترونية بين البنوك أو المؤسسات المالية غير التقليدية، وذلك بهدف تضليل الجهات الأمنية والرقابية والقضائية عن المصدر غير المشروع للأموال القذرة.
2.3.3/ مرحلة الدمج (التكامل) (15):
وتهدف إلى دمج المال الحرام في الاقتصاد الوطني، وجعله يبدو كالمال الحلال المشروع، حيث يظهر على أنه أرباح مشروعة من أعمال تجارية، وإتاحة استخدامها بطريقة مربحة ومحترمة. عبر القيام بتوظيفات مالية (ودائع نقدية) واستثمارات في الاقتصاد الحقيقي (القطاعات المنتجة) أو باستثمارات عقارية،
عموما فتلك المراحل تقع ضمن ما يطلق عليه الجريمة المنظمة والتي من بين خصائصها التخطيط والاحتراف والتعقيد في إجراءاتها والمقدرة على التوظيف والابتزاز.
وعلى ضوء دراستنا تعتبر الجزائر في مقدمة الدول الإفريقية والعربية فسادا لاحتلالها مركزا متقدما في مؤشر مدركات الفساد، استنادا للدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر، فمن حوالي 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون ما يعادل 07% من رقم أعمالهم في صورة رشاوي (16)، للاستفادة من بعض المزايا والخدمات وتسريع معاملاتهم، خاصة مع انتشار وتوسع القطاع غير الرسمي (17) والمنافسة غير القانونية.ومن بين أهم مظاهر الفساد التي هزت استقرار القطاع المالي ومست بعض المؤسسات الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الأمنية، استشهادا بزلزال بعض المصارف الخاصة (كبنك آل خليفة(18))، البنك الصناعي والتجاري (19) ((BCIA)-، المرتبطة بسوء الحوكمة التي ميزت الوظيفة الرقابية لبنك الجزائر، مما ترتب عنه انزلاقات مالية هزت القطاع المصرفي الوطني استنادا لما أشارت له اللجنة

المصرفية في إحدى مذكراتها الخاصة بوظائف الرقابة والتفتيش، خاصة مع الترخيص بالاستثمار في القطاع المالي لأشخاص يفتقدون للخبرة الكافية في المجال ومن بين أهم التجاوزات وبعض أوجه القصور التي حددتها اللجنة والتي تشير لسوء الحوكمة في بنك آل خليفة ما يلي: -
عدم الالتزام بقواعد التحوط والاحتراز وبالآليات المحاسبية والمالية في القيام بالصرف(20) التأخر في تقديم التقارير لبنك الجزائر، مع المراجعة غير المنتظمة والسطحية لملفات التوطين في ظل غياب الرقابة والمتابعة.(21)
ونتيجة لتلك الممارسات فقد تعرض الخليفة بنك إلى وضعية محاسبية صعبة وخاصة في حركية الودائع، وبالتالي عجزه عن تسديد مستحقات العملاء، ليترتب عنه خسارة تعادل 87 مليار دينار (بما يعادل 1.2 مليار دولار) (22)، هذا وقد تدخلت الدولة لضمان حقوق المودعين بعد إصدار قرار تصفية البنك بوضع إجراءات حمائية لحقوق المودعين من خلال تقديم شركة ضمان الودائع (Société de Garantie des dépôts) لتعويضات تعادل 600.000 د ج لجميع المودعين.
ونظرا لعدم كفاية ذلك اضطر مصفى المصرف تطهير الحسابات وبيع أصول المصرف، وفي السياق ذاته وفي إطار برنامج الرقابة الذي قامت به السلطات المعنية ببنك الجزائر سنة 2001 بمراقبة شاملة على مستوى البنك الصناعي والتجاري الجزائري (BCIA) ليتم الكشف كذلك على وجود العديد من التجاوزات للمبادئ التنظيمية والقانونية المتعلقة بالنشاط المصرفي، لتشمل على سبيل الذكر:
* عدم كفاية الحساب الجاري للبنك لدى بنك الجزائر في ظل غياب الاحتياطي الإجباري
* تجاوزات كبيرة لمختلف قواعد ومبادئ الصرف (23) عدم الالتزام بالآليات القانونية للتسيير البنكي، خاصة فيما يتعلق بمعالجة الشيكات غير المدفوعة(24).
* وجود قصور في أجهزة الرقابة وعدم التطبيق الصارم لقواعد الحيطة والحذر.
وبذلك فضعف الآليات الرقابية والمراجعية من بنك الجزائر خاصة مع سهولة حصول مثل تلك المصارف على الموارد لتأسيسها، في ظل غياب الخبرة المالية والمصرفية والرقابة الداخلية، باعتبارها محددات جوهرية للقيام بعمليات غير مربحة، وتمويل قطاعات غير منتجة (كالنوادي الرياضية، منح مسيري ومساهمي المصرف قروضا ذات مخاطر تتجاوز عادة الحدود القانونية(25)، تمويل الاستثمارات بقروض قصيرة الأجل وبمعدلات فائدة غير ملائمة....)، والذي تسبب في ثغرة مالية بقيمة 11.6 مليار د ج (بما يعادل 800 مليون دولار)(26)، ولقد تم تصفية تلك المصارف بعد عجزها عن التسديد.
وبقيت متاعب المنظومة المصرفية الخاصة متواصلة إلى أن أصدرت اللجنة المصرفية قرارا نهاية سنة 2005 بسحب الاعتماد الممنوح "- للشركة الجزائرية للبنك –" باعتباره القرار الخامس بعد القرارات المماثلة لكل منن(بنك أل خليفة، البنك الصناعي والتجاري الجزائري، يونيون بنك والبنك الدولي الجزائري) ووضعه قيد التصفية بعد معاينة اللجنة لعد م ملاءته والتي تزايدت بعد اعتراف مساهميه بعجزهم عن تكوين رأس المال المطلوب، في ظل استمرار ضعف سيولة المصرف وعجزه عن تسديد التزاماته.
ومن جهة أخرى فعند تتبع أداء المصارف العمومية الوطنية واستنادا للإحصائيات المتاحة، فهي كذلك في وضعية محرجة لمعاناتها وباستمرار من مشكل القروض المتعثرة التي مثلت مبلغ

1200 مليار د ج(27) والممنوحة للمؤسسات الاقتصادية العمومية، في ظل تراجع الآليات الرقابية الداخلية والخارجية، إضافة للممارسات المشبوهة والتجاوزات المالية والمصرفية والتي عادة ما تطلعنا عليها الصحف باستمرار، من خلال ما سجله بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) على صعيد دائرة بئر العاتر (ولاية تبسة) سنة 2007 بثغرة مالية تعادل قيمة 328.2 مليون دولار، والمتعلقة بجريمة غسيل الأموال وتهريب الأموال إلى الخارج، ومن جهته فقد تعرض قطاع البريد للاختلاس والنهب بما قيمته 290 مليار د ج على الصعيد الوطني (28)
كما أن العديد من المتاعب التي تعرفها المصارف الوطنية ترجع للسياسات المالية والمصرفية المطبقة وعدم التزامها بالقواعد الاحترازية، خاصة وأن هناك بعض المصارف العمومية الوطنية (كالبنك الوطني الجزائري (BNA) قد وصلت حد الإفلاس استنادا للقواعد الدولية (29)، وذلك باختلاس حوالي 3200 مليار د ج (بما يعادل 405 مليون دولار) سنة 2005 (30).
فامتداد فضائح الاختلاس إلى البنوك العمومية يعيد طرح الكثير من التساؤلات حول نزاهة الدولة وتصورها لمسألة الشفافية في تسيير المال العام، والغرض من تفقير الشعب على حساب فئات محددة.
فعادة ما يستفيد أصحاب الاختلاسات الكبيرة من ضعف آليات الرقابة الداخلية على صعيد المصارف الوطنية وانعدامها في بعضها، مع استعمال تقنيات بدائية في مجال التحويل بين الحسابات وضعف التنسيق بين مختلف المصالح، بما فيها مصالح الجمارك بخصوص عمليات التجارة الخارجية التي يصاحبها تهريب مقنع للأموال من خلال عمليات وهمية وتزوير الوثائق الجمركية.(31)
وبذلك فالخسائر التي تكبدتها الخزينة العمومية من الزلازل التي مست العديد من المصارف تعتبر كمقدمة لتعرية حجم التجاوزات المسكوت عنها، خاصة في منظومة المصارف الخاصة(32)، والتي ترتبت عنها ولا تزال الكثير من الأسرار – الفضائح والفوضى التي تضرب القطاع المالي في وقت ظلت تتهاطل تقرير المتفشية العامة للمالية من دون طائل، وسط تأخر الإصلاحات وهو ما يفسر بعزوف العديد من المستثمرين الأجانب ومطالبة الكثير من الاقتصاديات الأوروبية من الدولة توقيف التحويلات غير الشرعية لرؤوس الأموال، مما يشوه ذلك صورتها في الخارج.
ومن جهة أخرى، هناك غياب شبه تام لمبادئ الحوكمة على صعيد المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية استشهادا بالتجاوزات في إبرام الصفقات والمسجلة على مستوى شركة سونطراك (Sonatrach) مؤخرا والتي لا تزال قيد التحقيق، إضافة لمخالفة الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها في مجموعة سونلغاز عند إبرام الصفقات الكبيرة لبناء عدة محطات لإنتاج الطاقة الكهربائية منذ سنة 2007، مع إعطاء امتيازات غير مبررة وتبديد أموال عمومية، وإساءة استغلال الوظيفة بجمع تبرعات دون رخص، هذا مع التلاعب في أسعار بيع الكهرباء للشركات الصناعية بأقل من قيمتها الحقيقية مما كبد ذلك مجموعة سونلغاز والخزينة العمومية خسائر بملايير الدينارات، وهي الفضيحة التي تضاف إلى قضية التلاعب بعدادات وعتاد الكثير من الهيئات والإدارات العمومية والمؤسسات الرسمية بما فيها مديرية الأمن الوطني والجامعات والثكنات العسكرية(33).

3. منظور الشريعة الإسلامية من ظاهرة الاقتصاد الخفي وعملية غسيل الأموال

من مضمون الاقتصاد الخفي يتبين أنه فعل مخل بالأخلاق والقيم الإسلامية التي تدعو إلى الكسب غير الشرعي، من خلال جعل مال الحرام في صورة الحلال. فلا يحل التعامل به بالإسلام لأنه قائم على باطل وتقول القاعدة الشرعية:" ما يُبنى على باطل فهو باطل " والشريعة الإسلامية لا تعترف بقاعدة " الغاية تبرر الوسيلة ".
فالكسب غير المشروع لا يجوز التعامل به ولو كان في دعم الاقتصاد والتضامن الاجتماعي، أو فتح المشاريع الاستثمارية التي تعود بالنفع العام، فهو جريمة اقتصادية وشرعية. كما انه لا خلاف بين الفقهاء أن اكتساب المال الحرام معصية تستوجب إثماً، وأن على آخذه المبادرة إلى إخراجه عن يده إلى مستحقه(34). قال الغزالي:" من في يده مال حرام محض، فلا حج عليه، ولا يلزمه كفارة مالية، لأنه مفلس، وهذا يجب عليه إخراج الكل، إما رداً على المالك إن عرفه، أو صرفاً إلى الفقراء إن لم يعرف المالك"(35).

1.3/ موقف الشريعة الإسلامية من المال الحرام:

إذا كان مصطلح "غسل الأموال" لم يرد في الشريعة الإسلامية، فإن الإسلام قد استخدم مصطلحات أوسع دلالة من مصطلح غسل الأموال، وهو مصطلح "المال الحرام" أو "الكسب الحرام" أو "الكسب غير المشروع".
فالإسلام قد أبان عن موقفه من المال عامة والمال الحرام بخاصة، فأحل الحلال ودعا إليه وبين سبله، وحرم الحرام وجرمه وأتخذ لذلك سبلاً عدة للوقاية منه على مستوى الأفراد والدولة،
وقد نهى الإسلام الناس عامة والمسلمين بخاصة عن جمع المال من حرام وسلك في الحد من ذلك رغبة في المنع منه سبيلين. (36)
– السبيل الأول: نصوص عامة تحرم المال الحرام.
– السبيل الثاني: خاص حيث النص على مصادر بعينها للكسب الحرام مع تحريمها.
فالسبيل الأول أوضح ما يكون في خطاب القرآن الكريم بالتحريم العام لأكل أموال الناس بالباطل، ومن وجوه إعجاز القرآن كشفه النقاب عن المستجدات التي لم تكن موجودة في عصر النبوة أو كانت موجودة ولكنها نادرة وكثرت في عصرنا، قال تعالى: ﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون﴾ [البقر:188]، فقد نصت الآية على تحريم أكل مال الغير بالباطل، وصرحت بأن بعض الناس يدفعون للمسؤولين رشوة لتيسير سبيل أكل أموال الغير بالباطل، وقد عبر عنهم بالحكام لا على أنهم ولاة الأمر وحدهم بل يندرج في الوصف كل مسئول في موقعه (مدير مؤسسة، مدير بنك، مدير شركة، مدير مصرف) وغيرهم من أجل تيسير السبل لهؤلاء، مع النص على أن من يفعلون ذلك يعلمون حرمته (وأنتم تعلمون).
كما ورد قول الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما، ومن يفعل ذلك عدواناً وظلماً فسوف

نصلية ناراً وكان ذلك على الله يسيرا ([النساء:29-30]، ويفهم من النص أن الإسلام قد أغلق باباً وفتح أبواباً شتى، فالباب الذي أغلقه هو أكل أموال الغير بالباطل والأبواب التي فتحها تتعدد بتعدد الأشياء المتاجر فيها دون حصر.
كما لعن الله اليهود بسبب تصرفاتهم المالية غير المشروعة في قوله (وأخذهم الربا وقد نهو وأكلهم أموال الناس بالباطل واعتدنا للكافرين منهم عذاباً أليما ([النساء:161].
والرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ يبين لنا أن المال الحرام يبطل عمل صاحبه، ولو كان العمل نوع قربة من حيث الظاهر، وفي الحديث ﴿إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا، وأن الله أمر عباده المؤمنين بما أمر به عباده المرسلين﴾ فقال: (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات)[المؤمنون:51]، وقال: (يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم([البقرة: 172]،
كما أوصى الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ بترك كل ما فيه شبهة اتقاء للوقوع في الشبهة، وفي الحديث:"إن الحلال بين وإن الحرام بين وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس. فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه" [رواه البخاري ومسلم].

2.3/ أدلة تجريم ظاهرة غسيل الأموال من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة:

عند النظر إلى صور وأهداف الاقتصاد الخفي وعملية غسيل الأموال في إطار دراستنا نلمس فيها عدة محرمات ومعاملات محظورة من خلال:
*-أنها معصية ولي الأمر: الواجب طاعة ولي الأمر في غير معصية، وقد صدرت القوانين في مختلف الدول، سواء الإسلامية أو غير الإسلامية، بتحريم ما يسمى بغسيل الأموال وإن طاعة ولي الأمر واجبة في غير معصية قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آَمَنُوْا أَطِيْعُوا اللهَ وَأَطِيْعُوا الرَّسُوْلَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ([النساء: 59].
*- أنها تعاون على الإثم والعدوان: ففي الغالب تكون الأموال محل الغسيل أموال ناتجة عن أمور محرمة كبيع المخدرات، والسرقة والأنشطة غير المشروعة.وفي التعاون مع هؤلاء لإخفاء أموالهم، إعانة لهم على ما فيه إلحاق ضرر بالمجتمعات، وقد قال تعالى: (وتَعَاوَنُوا عَلَى البِرِّ والتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالعُدْوَانِ([المائدة:2]
*-الاتكال وعدم العمل لكسب الرزق: كثير من الشباب انصرف عن العمل والإنتاج، باحثاً عن فرصة للكسب السريع من خلال عملية غسيل الأموال.
*- الكذب بادعاء ملكية المال الذي هو نتيجة معاملة وهمية: لقد حرمت الشريعة الإسلامية الكذب فعن عبد الله بن جراد أنه سأل النبي-صلى الله عليه وسلم" هل يزني المؤمن؟ قال: قد يكون ذلك، هل يكذب قال: لا"(37).والكذب هنا من جهة قيامه بمعاملة صورية، لا تمثل الواقع.
*- فتح المجال للتحايل على الناس وأكل أموالهم بالباطل وإلحاق الضرر بارتفاع المستوى العام الأسعار، مع تعريض حياة الناس للخطر.
ونستدل على هذه الجريمة من الكتاب والسنة النبوية الشريفة فيما يلي:
فمن القرآن الكريم:

قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ([النساء: 29] في الآية تشريع عام يحرم التعامل بالباطل والتحايل على أموال الناس بالظلم والنصب، ويجيز التداول بين الناس في الأموال الطرق المباحة كالتجارة، وغسيل الأموال ليست تجارة لأن أصحابها لا يريدون الكسب إنما تبرير أموالهم بانتحال زوراً صفة التجارة والمعاملة القانونية.

قوله تعالى: (ويُحِلُّ لهُم الطَّيبَاتِ ويُحَرِّم علَيهِم الخَبَائِثَ([الأعراف: 157]. والمال الحرام خبيث لا يحل أكله أي أن غسل الأموال كسب خبيث محرم.

قوله تعالى:(ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون.وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ألا يظن أؤلئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم([المطففين:2] ففي الآية الكريمة إنكار لعملهم. وذم للتطفيف والخيانة لما فيه من أكل لأموال الناس بالباطل. ولو كان قليلا

أما ما جاء في السنـة النبوية:

• وقال صلى الله عليه وسلم: ﴿يأتي على الناس زمان لا يبالي المرء بما أخذ المال أمن حلال أم من حرام﴾ (38).فالحديث فيه نبوءة وإخبار عما هو قادم لهذه الأمة، وقد ظهر هذا حيث فسدت ذمم وأخلاق الناس، وضعف فيهم الوازع الديني فصاروا لا يكترثون لطرق ومصادر كسب المال، ومن أقذر المفاسد تبرير الحرام أي: يحلون ما حرم الله تعالى.

• قوله صلى الله عليه وسلم: ﴿ إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً ﴾ (39)

• وقوله -صلى الله عليه وسلم-: ﴿ لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيما أفناه، وعن علمه فيما فعل، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه، وعن جسمه فيما أبلاه﴾، ففي الحديث الشريف دلالة على مسؤولية الإنسان عن ماله كسبًا وإنفاقًا يوم القيامة.

• قال الرسول صلى الله عليه وسلم في خطبة حجة الوداع: ﴿فإن دمائَكُمْ وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا وأعادها عدة مرات فقال اللهّم هل بلغت﴾ (40)، فالحديث الشريف يدل على عصمة مال المسلم وحرمة أخذه بطرق غير مشروعة وهو بعمومه يشمل جميع الجرائم المالية والاقتصادية ومنها جريمة غسيل الأموال.

• وقوله –صلى الله عليه وسلم-: ﴿من أخذ شبرًا من الأرض ظلمًا فإنه يطوقه يوم القيامة من سبع أرضين﴾. فمن تعدى على أموال الآخرين ظلمًا وعدوانًا استحق عقاب الله يوم القيامة.

• ومن حديث عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله-صلى الله عليه وسلم- ﴿إن الله قسم بينكم أخلاقكم كما قسم بينكم أرزاقكم، وإن الله عز وجل يعطي الدنيا لمن يحب ولمن لا يحب، ولا يعطي الدين إلا لمن أحب فمن أعطاه الله الدين فقد أحبه... ولا يكسب عبد مالا من حرام فينفق منه فيبارك له فيه، ولا يتصدق به فيقبل منه، ولا يترك خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار، إن الله عز وجل لا يمحو السيء بالسيء ولكن يمحو السيء بالحسن، إن الخبيث لا يمحو الخبيث﴾.

فدلالة النص واضحة على حرمة الكسب الحرام وأنه مال خبيث لا بركة فيه ولا يقبل عند الله

الخاتمة

عمليات غسل الأموال بلغة العصر والكسب الحرام بلغة الشرع فيه خروج عن قيم الإسلام ومبادئه، بل فيه مصادمة للشرع من حيث انتهاك حرمات، وعلى ضوء دراستنا فقد تم التوصل إلى أهم النتائج فيما يلي:

-تعد عمليات غسل الأموال مخالفة للدين في حلاله وحرامه، حيث تحليل الحرام وتحريم الحلال لاعتبارات يرونها دون سند دين أو قانون، فضلاً عن كون هذا التصرف ضاراً بدين المتصرف نفسه، حيث أنه لا يراقب ربه ولا يخشى غده.

- تضر عمليات غسل الأموال بالعقل لأن منشأها كان الاتجار بالمخدرات، كما أن ضررها على المال العام والخاص لا يخفى على أحد، إن عمليات غسل الأموال قد هزت اقتصاد بعض الدول، كما حدث في جنوب شرق آسيا.

- ظاهرة غسيل الأموال تتم الآن في معظم دول العالم خاصة بعد التقدم التقني الهائل وشيوع آليات التجارة الإلكترونية حيث تتم عملية غسيل الأموال بسرعة كبيرة، مما يصعب ملاحقة مرتكبيها. لسهولة التحايل على القوانين.

- كلما انفتحت أبواب الكسب الحرام زادت حركة غسيل الأموال انتشارا وأصبحت الآن تتخطى الحدود من بلد إلى أخر تبعاً لانتشار المعاملات الدولية وسهولة انتقال الأموال.

و بذلك فالتصدي لتلك الظاهرة مرتبط بالالتزام بتحقيق ما يلي:

*-على الدول أن تبذل جهداً أكبر في إصلاح أجهزتها الإدارية والمالية والمصرفية، ذلك أن المال الحرام يكتسب كثيراً عن طريق الفساد الإداري والمالي فغسيل الأموال يتصل اتصالا وثيقاً بجرائم معروفة وتمارس منذ القدم مثل الرشوة والاختلاس والتزوير والاستيلاء على المال العام وجرائم الاتجار في المخدرات وغيرها مما هو محرم شرعاً وقانوناً.

*- زيادة الوعي بترسيخ القيم الروحية وتنمية الوازع الديني عند الأفراد، ليستشعر المسلم ديمومة الرقابة الإلهية على كل ما يصدر عنه من قول أو فعل

*-التخفيف من الفوارق القانونية بين الدول في مكافحة هذه الجريمة والتعاون فيما بينها، في مجال تبادل المعلومات والتشريعات وملاحقة المجرمين،.

*- مراجعة دورية للنشاط المصرفي ومراقبة المدخلات والمخرجات وملاحظة المتغيرات والتدقيق فيها، مع تفعيل القوانين ذات الصلة بهذه الجريمة لتتلاءم مع حجمها وخطورتها.

مصادر الدراسة

I- المراجع بالغة العربية:
[1]- أحسن فطاف، " حقائق مثير حول فضيحة البنك الوطني الجزائري "، على الموقع الشبكي: http:bilahoudoud.net/showthread.php
[2]- أحمد بن محمد العمري، جريمة غسل الأموال، الرياض - مكتبة العبيكان - الطبعة الأولى، عام 2000
[3]- أحمد مبروك أبولسين، الاقتصاد الخفي وماهيته وطرق تقديره وآثاره، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الفتح، العدد(05)، 2006،
[4]- أمين قنفود،" فضيحة البنك الصناعي الجزائري، على الموقع الشبكي: http://elbiladonline.net/modules.php
[5]- تقرير التنافسية العربية: المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2003.
[6]-حسين محمد، فضائح بنكية كبيرة تهز الجزائر"، على الموقع الشبكي: http://www.qatarshres.com/vb/shomthread.php
[7]- حميد ألجميلي، " دراسات في الاقتصاد السياسي للعولمة "، منشورات أكاديمية للدراسات العليا، طرابلس، ليبيا،2005،
[8]- -سعيد عبد الخالق محمود، غسيل الأموال والاقتصاد الخفي، الأهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد(140)، سبتمبر 1999
[9]- صفوت عبد السلام عوض الله –الاقتصاد السري دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه –دار النهضة العربية 2002،
[10]- عادل عبد المهدي، د.حسين الهموندي، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع)، بيروت، لبنان، 1980
[11]- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع –الإسكندرية، -2001-
[12]-عبد الرحمان صدقي:غسيل الأموال الجريمة والمواجهة، الأهرام الاقتصادي، العدد(1835)، القاهرة،2004،
[13]- عبد العزيز مشباني، تبييض الأموال، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي للحقوقيين، بيروت، 1999
[14]-عبد العظيم حمدي، غسيل الأموال في مصر والعالم، دار إيتراك، القاهرة، 1997
[15]- كامل الشيرازي، زلزال البنوك الخاصة في الجزائر، على الموقع الشبكي: http://www.elaph.com/27/12/200
[16]- محمد بن احمد صالح الصالح، غسيل الأموال في النظم الوضعية رؤية إسلامية، على الموقع الشبكي: http:// www.irteud.edu.jo.org
[17]- يومية الشروق، العدد2838، 01 فيفري 2010
II- المراجع بالغة الأجنبية:

Bessamra Sonia, Bénédict de Saint Laurent, " Investir dans la[1]-
région MEDA, pourquoi, comment ?: Algérie /Autorité Palestinienne/
Egypte /Israël / Jordanie /Liban/Libye /Maroc /Syrie /Tunisie /Turquie
",AFII, ANIMA, Notes Etudes N°22 Avril, 2007

El Kadi Ihsane. "La banqueroute frauduleuse de Khalifa Bank a[2]-
révélé; 'ampleur de la mauvaise gouvernance économique";au
Site d'Internet: www.iemed.org/afkar/14/29Ihsane2.pdf

Naas Abdelkarim, "; le système Bancaire Algérien, de la[3]-
décolonisation à l'économie de marché", Maisonneuve & Larose,
.Paris 2003

World Bank, Pilot Algeria investment climate Assessment Report,[4]-
2003, Web site: http://siteresource.worldbank.org/intpsd/Resources
/336195-1092412588748/Algeria-ICA-3pdf

الفصل السابع

دور رأس المال الفكري في تحسين جودة الخدمة التعليمية في الجامعات

الملخص

تتحقق إستراتيجية التميز من خلال العمليات الفكرية الذكية من إبداع، ابتكار، تجديد، بحث وتطوير لتقديم ناتج متميز لا يقبل الاستنساخ أو التقليد، وتكمن أهمية ودور رأس المال الفكري باعتباره أهم مورد وأفضل إستراتيجية لاستثمار الفئة المتميزة في المجتمع من حيث المعارف والمهارات لتحقيق القيمة وخلق الثروة، وأحد أهم الموجودات غير الملموسة التي تسعى المنظمات جاهدًة إلى امتلاكه، لكونه موجودًا استراتيجيًا والسلاح الذي تعتمده المنظمات لمواجهة التحديات العالمية الراهنة، خاصة وأن له قوة تأثيرية على نجاح المؤسسات التعليمية بشكل عام والجامعات بشكل خاص وتحسين جودة خدماتها المقدمة، لذلك تلتزم المنظمات بحمايته وحسن إدارته واستثماره للاستفادة منه في خلق التميز التنافسي المستديم.
الكلمات المفتاحية: رأس المال الفكري، الخدمة التعليمية، جودة الخدمة التعليمية

المقدمة

التغيرات التي تحدث في المنظمات كنتيجة للمستجدات البيئية المليئة بالتحديات التنافسية تجعل من الصعوبة عليها اكتساب ميزة تنافسية ولقد أصبحت إدارة المعرفة باعتبارها مقدرة محورية ونشاط تتفوق به المنظمة قياسا لمنافسيها مورد التميز.
إلا أن زيادة الطلب على قوة العمل المتحركة ودوران العمل وظهور المنظمات الافتراضية في جميع التخصصات والميادين جعل معظم المنظمات تخشى عن مستقبلها بسبب الانتقال المفاجئ لأصحاب الخبرة والذين هم أصحاب المقدرات المحورية، أو لاستقطابهم من منظمات منافسة وما يترتب عن ذلك من تأثير على أدائها، مما جعلها تفكر بصيغة جديدة لإدارة المعرفة وذلك ببناء قاعدة معرفية ترتبط بالمقدرات المحورية في المنظمة.
وتعتبر المنظومة الجامعية إحدى أهم المؤسسات التي تُسهم في عجلة التنمية بجميع أبعادها، من خلال توجيه ودفع وتفعيل حركة الخلق والإبداع وقيادة مشروع النهضة والسير بالمجتمع صوب أهدافه بثبات، فهي المخبر الذي تلد فيه الأفكار وتنبلج منه الاختراعات وتتخرج منه الإطارات والكفاءات التي تحمل على عاتقها مسؤولية خدمة المجتمع والتفاني في الارتقاء بحسه الوطني ووعيه الجمعي بما يحقق المصلحة العامة في كنف التعاون والتآزر والوئام.
والمتتبع لمسيرة الجامعة الجزائرية منذ تأسيسها يجد أن كل المواثيق والقرارات والمراسيم الصادرة بهذا الشأن نصت بشكل صريح على أهمية الجامعة ومحورية دورها في مجتمع يتطلع للخروج من التخلف واللحاق بركب البلدان المتقدمة، من خلال العديد من المحاولات لإرساء دعائم جامعة أصيلة ومتجددة، متفاعلة لا منفعلة فحسب، جامعة وثيقة الصلة بمختلف نواحي حياة

المجتمع الجزائري، إلا أن هذه الجهود كانت تعوزها الاستمرارية والفاعلية، مما انعكس سلبا على استقرار المنظومة الجامعية تشريعا، تكوينا وإنتاجا، فأضحت تتأثر بتغير الأشخاص، ونتج عن ذلك كله غياب شبه كامل لتقاليد جامعية في الوسط الجامعي الجزائري.

وسنحاول من خلال هذه الإطلالة المقتضبة على واقع البحث العلمي -باعتباره الشريان الدافق الذي يمد الجامعة بأسباب الحياة- أن نتعرض لبعض العوائق التي حالت وتحول دون قيام الجامعة بدورها التنويري والإبداعي في المجتمع، مسلطين ضوءا خاصا على جملة المثبطات التي تعيق المؤسسة الجامعية عن استغلال الطاقات البشرية الخلاقة التي تلوج إليها لتتخرج منها وقد انطفأت فيها شعلة الابتكار، وذوى فيها هاجس التألق، وحاز العقل بقدراته الهائلة على التقاعد المبكر، وهو أخطر نزيف فكري تتعرض له الأمة حينما تفتقد الحيلة والوسيلة في توظيف تلك الكوادر لتحريك سكون المجتمع، ودفع عجلة التقدم فيه إلى الأمام.وحتى لا يستمر النزيف، ويتواصل مسلسل هدر الإمكانية في مجتمعنا، فسوف نشير إلى بعض الآليات الكفيلة بإعادة إنعاش دور الجامعة وتفعيل وظيفتها، وتجديد دمائها في عصر عماده التغيرات العاصفة، عصر لغته الجدية والإبداع والتجديد والتميز، ولا مكان فيه للإتكالية والزيف العلمي والتسطيح الفكري.

وعلى ضوء ذلك تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤلات التالية:

- ما هي طبيعة رأس المال الفكري؟ وما هي أهمية وجوده في منظمات التعليم العالي؟
- ما واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي بشكل عام والجزائر تحديدا؟
- لماذا لا يزال التعليم العالي في الوطن العربي يعيش بطريقته المتخلفة حضارياً، رغم الكوادر التعليمية الموجودة؟
- ماهي أهم الآليات الكفيلة بإنعاش الخدمة التعليمية في المنظومة الجامعية؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال ورقه بحثية تتضمن المحاور التالية:

المحور الأول:-رأس المال الفكري، ثروة المنظمات التعليمية.

المحور الثاني: التعليم العالي والبحث العلمي في العالم العربي.

المحور الثالث: جودة الخدمة التعليمية في المنظومة الجامعية من منطلق ترشيد الاستثمار البشري

المحور الأول: رأس المال الفكري، ثروة المنظمات التعليمية.

تمثل المعرفة والمعلومات سلاحا ضد المنافسة، فهي أكثر قوة وقيمة من الموارد الطبيعية والدليل على ذلك النجاح المحقق من طرف المنظمات التي تمتلك أفضل وأحسن المعلومات مع استخدامها بإتقان وبراعة لإمكانية التميز في السوق بكفاءة فامتلاك رأس المال الفكري الذي يشتمل على حقوق وبراءات الاختراع والتأليف إضافة إلى مجمل ما يمتلكه الفرد في المنظمة لجعلها أكثر مقدرة تنافسية.
وبذلك فقد ظهرت مصادر جديدة للميزة التنافسية من صنع البشر وتتضمن المقدرة على الاستثمار في عقل الإنسان حيث أن أهم عامل من عوامل مدخلات الإنتاج في المصنع البشري يتمثل في المعلومات باعتبارها أهم غذاء لعقل الإنسان.

1-مفهوم رأس المال الفكري:

رأس المال الفكري من المفاهيم الحديثة التي بدأت تظهر بشكل واضح منذ سنة -1990-إلا أنه لا يزال في مرحلة التطور والتبلور والاكتشاف الذاتي، ونظرا لحداثته فلم يلق اتفاق بين الباحثين حول مفهومه إلا أنه يعكس وبشكل جوهري الأصول المعرفية والأصول غير المادية للمنظمة.
فالمصطلح – رأس المال الفكري أو إدارة المعرفة-Capital Intellectuel اعتمد سنة -1958- من طرف محللين ماليين في إطار تقييمهم لسوق الأسهم من خلال الشركات التي تعتمد على المعلومات والمعرفة في نشاطها وقد أطلق على التقييم بمصطلح –" علاوة فكرية " (1) فمن خلال ذلك يعبر رأس المال الفكري عن محصلة ونشاط العقل البشري ويتضمن النظريات، المفاهيم، القوانين، الحقائق، النماذج والتقنيات ليعكس بذلك المعرفة التي تمثل الثروة والتي يمكن أن تتحول إلى قيمة (2)
أما (Stewart-1998- Thomas A)ينظر إلى رأس المال الفكري(الأصول الذكية) على جميع المستويات بأنه " يمثل الموارد الفكرية كالمعرفة، الخبرة، المعلومات، الملكية الفكرية التي يمكن استخدامها لخلق الثروة " (3)
وهناك من يرى بأنه " مجموعة من الموارد المعلوماتية بصيغتها النوعية تتضمن المعارف الظاهرة التي يسهل كتابتها، التعبير عنها، نقلها إلى الآخرين في صورة مستندات ومعرفة ضمنية ترتكز على الخبرات الذاتية، المهارات والمقدرات التي تستخدم في تطوير المنظمة (4).
فرأس المال الفكري (المعرفي، الثقافي، المقدرات الجوهرية) ينبع من داخل المنظمة سواء كانت اقتصادية أو تعليمية ويمثل أحد أهم نقاط القوة لها.

2- خصائص الرأسمال الفكري في منظومة التعليم العالي:

يتميز الرأسمال الفكري عن غيره من الأصول , بمجموعة من السمات أهمها:
1. أنه مورد غير ملموس، فالمعرفة تتميز بأنها أثيرية وغير مرئية أو ملموسة؛

2. من الصعوبة قياسه بدقة، وهذا نظرا لطبيعته الأثيرية؛(5)
3. سريع الزوال والفقدان؛
4. يتزايد بالاستعمال، على اعتبار أن اقتصاد المعرفة اقتصاد وفرة لا ندرة وكلما استعملت المعرفة وتم توظيفها سيساهم ذلك في اكتشاف معارف أخرى أو تحسينها؛ (6)
5. يمكن الاستفادة منه في مراحل وعمليات مختلفة في نفس الوقت؛
6. يتجسد في أشخاص لديهم الاستعداد لحمله؛
7. له تأثير كبير على المنظومة ومخرجاتها،

3-أهمية رأس المال الفكري في منظومة التعليم العالي:

كنتيجة للتطورات الكبيرة في مجال الاتصالات والتكنولوجيا أصبح للمعرفة دورا متميزا في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة ليلعب بذلك دورا إستراتيجيا في تعظيم قيمة تلك المنظمة من خلال:

1. إمكانية قياس قيمة المنظمة التعليمية وأدائها بصورة دقيقة وكاملة خاصة وأن المعرفة تمثل قسطا كبيرا من قيمة الناتج ومن قيمة المنظمة في مجتمع المعرفة.(7)
2. يعتبر من أرقى الموجودات قيمة وله قوة تأثيرية على القيام بتغييرات وتعديلات للتأقلم مع المتغيرات البيئية.(8)
3. دعم الميزة التنافسية المستديمة للمنظمة التعليمية وتحقيق الكفاءة والفعالية التنظيمية والنجاح لها.
4. الإدارة وبحكمة للأصول الفكرية والاستثمار في رأس المال الفكري في عصر المعرفة ثروة للمنظمة، فهو يعتبر موردا أساسيا لتحقيق التميز للمنظمات من خلال الابتكار والإبداع لأنه يتسم بالوفرة وعدم قابليته للاستنساخ أو التقليد.(9)

ولأن التعليم في المنظومة الجامعية يشهد تحولاً جذرياً في أساليب التدريس وأنماط التعلم والتعليم ومجالاته، وهذا التطور يمثل استجابة لجملة من التحديات التي تواجهه، فأصبح مطالباً أكثر من أي وقت مضى بالعمل على الاستثمار في قدراته البشرية وما تملكه من ثروات فكرية وخبرات معرفية بأقصى طاقة ممكنة من خلال تطوير مهاراتها لتمتلك القدرات اللازمة للتعامل مع المستجدات.

المحور الثاني: التعليم العالي والبحث العلمي في العالم العربي

أصبحت الحاجة إلى البحث العلمي في وقتنا الحاضر أشد منها في أي وقت مضى ؛ حيث أصبح العالم في سباق محموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المثمرة التي تكفل الراحة والرفاهية للإنسان وتضمن له التفوق على غيره، ويعتبر البحث العلمي الدعامة الأساسية للاقتصاد والتطور وركنا أساسيا من أركان المعرفة الإنسانية في ميادينها كافة كما يعد أيضا السمة البارزة للعصر الحديث، وباعتباره الطريق إلى مواكبة العصر في جميع الميادين تتولاه مراكز ومجالس للبحوث العلمية الاقتصادية والصناعية والزراعية والصحية والسياسية والاجتماعية، وتكون الجامعة هي المنبع الذي يرفد جميع تلك المراكز والمجالس، فأهميته ترجع إلى أن الأمم أدركت أن عظمتها وتفوقها ترجع إلى قدرات أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية، ومع أن البحوث تحتاج إلى وسائل كثيرة معقدة وتغطي أكثر من مجال علمي وتتطلب الأموال الطائلة ؛ إلا أن الدول المدركة لقيمة البحث العلمي ترفض أي تقصير نحوه ؛ لأنها تعتبر البحوث العلمية دعائم أساسية لنموها وتطورها.

1- واقع التعليم العالي والبحث العلمي في العالم العربي:

استنادا لطبيعة التفكير السائدة لدى أغلبية المنتمين للأسرة الجامعية، ظلت جامعاتنا تجتر ما تنتجه جامعات الغرب، دون محاكمته علميا أو تعريضه لمبضع النقد والتشريح العلمي، مما جعل الجامعة عاجزة عن استنبات العلم، مهيأة على الدوام لاستهلاك ما تنتجه مخابر الغرب، ومن عواقب هذا الأسلوب تعطيل جذوة الإبداع والخلق لدى أبناء جامعاتنا بفعل عقم مناهجها وعجزها عن تأهيل الطلاب لإنتاج الجديد في حقول العلم المختلفة، خاصة مع غياب الحوار والتفاعل والتنسيق بين الجامعة ومحيطها، ذلك أن العلم في العالم العربي يُنظر إليه في الغالب كزينة لا ضرورة؛ يُدرج ضمن الملفات الثانوية ولا يُوضع في قائمة الأولويات، ولاشك أن هذه البيئة مصادرة للمردود العلمي قاتلة للتفكير الابتكاري، مشجعة للجمود الفكري، مما أسقط المنظومة الجامعية بين مخالب مرض اجتماعي خطير.(10).
والنتيجة تخرج طالب ممسوح الفكر، مشوه التكوين، معوج السلوك، فارغ الجراب.، يتخرج ليبدأ رحلة من معاناة البحث عن مكاسب العيش، مطالب المادة، لا يفكر في وضع قائم، ولا مجتمع قاعد، فالنتيجة هي خلق المثقف العاجز، وهو شخص وصل إلى قناعة أن آماله، وطموحاته، ومهاراته، ومعرفته لا جدوى منها، لأنه شخص حُوّل إلى حطام أخلاقي بسبب فرض البطالة الفكرية عليه، واصطدامه بالواقع الكريه لمجتمعه. على إعتبار أن هؤلاء لا يستطيعون تحرير أرواحهم من عفن التحلل الذي فُرض عليهم.

2- معيقات البحث العلمي في الوطن العربي:

البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي العربي: الواقع، والمشكلات، ومتطلبات النجاح، ومقترحات التطوير- مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام على الموقع: http://www.asbar.com/ar/Contents.aspx?AID=19

فالمتتبع لوضع البحث العلمي وواقع التعليم العالي في العالم العربي يلاحظ التدني في مستوى الأداء وضعف المخرجات، الأمر الذي يحتاج إلى غربلة شاملة لنظامنا التعليمي، بكافة جوانبه؛ ويرجع ذلك للكثير من العقبات والصعوبات التي تعترضه وتحد من أدائه لدوره المؤمول منه، مما أدى إلى تأخر عملية التنمية والتطور في هذا الجزء من العالم.خاصة وأن تقرير التنمية الإنسانية العربية الأخير(سنة2004) نبه إلى خطر تردي مستوى التعليم في العالم العربي، واعتبر نوعية التعليم، أحد أخطر التحديات التي تواجه المنطقة العربية. ووصف الأنظمة التعليمية المختلفة بمجموعة مناهج منتهية الصلاحية، وإمكانات دون المستوى القياسي، وسياسات ومؤسسات غير فعّالة ومن بين أهم تلك المثبطات ما يلي:

1-الضغوط الاجتماعية والاقتصادية لعضو هيئة التدريس، فالكادر الوظيفي وسلم الرواتب والحوافز في كثير من جامعاتنا العربية، لازال دون المستوى المأمول، مما يجبر عضو هيئة التدريس في البحث عن استشارات، أو أعمال إضافية تساعده في الرفع من دخله، ليجاري وضعه الاجتماعي. أي أن قطاع التدريس الجامعي، يعاني من انخفاض معنويات أعضائه نتيجة لتدني الرواتب، وضعف البرامج التدريبية؛ التي يخضعون لها، والتي ما زالت تعتمد وإلى حد كبير على إستراتيجية الحفظ والتلقين، يرافق ذلك مناهج وأساليب فقيرة التصميم والموارد. (11)

2) التقليل من قيمة البحث العلمي: حيث لا تزال بعض الدول العربية أو بعض الإدارات فيها لا تعي قيمة البحث العلمي، وبالتالي لا تعمل جاهده على تمكين البحث العلمي وتيسير أموره، فهي ترى أنه ترف فكري أو علمي وليس هناك داعي لإضاعة المال والوقت على البحوث العلمية، وهذه الإشكالية تنعكس على نقاط أخرى كثيرة في إجراءات البحث العلمي. إضافة إلى الإفتقار إلى سياسة علمّية وتكنولوجية محدّدة المعالم والأهداف والوسائل، في ظل غياب صناعة وشبكات المعلومات وأجهزة للتنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية، وصناديق متخصّصة بتمويل الأبحاث والتطوير. إضافة إلى البيروقراطية والمشكلات الإدارية والتنظيمية، وإهمال التدريب المستمر سواء على الأجهزة الجديدة، أو لاستعادة المعلومات العلمية ورفع الكفاءة البحثية (12)

3) نقص التمويل: حتى في الأحوال التي نجد فيها اهتمام بالبحث العلمي نجد أن هناك نقص في تمويل البحوث العلمية، وعدم تخصيص الميزانيات الكافية لإجراء البحوث بالطريقة المناسبة، وكنسبة عامة فإن ما يخصص للبحوث لا يتجاوز في العادة أكثر من 2% من ميزانية المنظومة، هذا الوضع دفع ببعض الباحثين إلى تسول البحوث من جهات غير أكاديمية، مما يكون له انعكاس سلبي على جودة البحوث ومصداقيتها.

ورغم إرتفاع نسبة ما ينفق على البحث العلمي قياساً إلى الناتج المحلّي الإجمالي، في المنطقة العربية من 0.31 % عام 1970 إلى 0.67% عام 1990. ألا أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الأقطار العربية والمجموعات الدولية في هذا المجال، وهذا ما تؤكده إحصائيات اليونسكو لعام 1999، أما إحصائيات سنة 2004 لنفس المنظمة العالمية، فقد خصصت الدول العربية مجتمعة للبحث العلمي ما يعادل 1.7مليار دولار فقط، أي ما نسبته 0.3 % من الناتج القومي الإجمالي (13)

4) الفساد الإداري: يلاحظ تفشي ظاهرة الفساد الإداري في كثير من القطاعات الرسمية التي لديها ميزانيات للبحوث، حيث يضطر الباحث إلى إشراك بعض منتسبي تلك القطاعات إلى فريق البحث رغم عدم حاجته إليهم وذلك لضمان أن يحصل على تمويل البحث. وقد يأخذ الفساد أشكال أخرى تتمثل في اقتطاع جزء من ميزانية البحث لرشوة بعض المسئولين.(14) كما أن من أهم صور الفساد الشائعة قيام بعض الجهات الحكومية ومؤسسات التمويل بالطلب من الباحثين تقديم مقترحات بحثية لطرح البحث مناقصة. يقوم الباحث بعد ذلك بتقديم تصور أو مقترح للبحث ويعدله بميزانية متقنة، إلا أنه وبعد طول انتظار يفاجأ الباحث بأن أفكاره قد تم إعطائها لمجموعة بحثية أخرى للإستفادة منها، ويعد ذلك نوع من الفساد المتمثل بالمحسوبية وعدم النزاهة العلمية.
5) سرية الأرقام وصعوبة الحصول على معلومات: من خلال إحاطة الأرقام والإحصاءات الرسمية بسرية غير مبررة، وعدم تزويد الباحث بها تحت دعاوي أنها معلومات أمنية، في الوقت الذي يمكن الحصول على تلك المعلومات من جهات أجنبية كالبنك الدولي ومنظمات دولية أخرى. (15)، كما قد يتعذر الوصول إلى بعض مصادر المعلومات خاصة في الإدارات الحكومية التي تضع عراقيل أمام الباحثين أو في الدول التي تمارس حجب بعض مواقع الإنترنت.
6) نقص المصادر العلمية: يعاني بعض الباحثين من نقص المصادر العلمية كالكتب والمراجع والمقالات العلمية، وعدم قدرة البعض على الإفادة من مصادر المعلومات المتاحة خاصة المصادر الإلكترونية، إما لعدم إلمامهم بطرق الاستفادة من التقنية الإلكترونية، أو لعدم توفرها أصلاً.
7- التفاوت في مساهمة الإنتاجية العلمية من قطر عربي إلى آخر: فقد أظهرت إحدى الدراسات أن ما ينشر سنوياً من البحوث في الوطن العربي لا يتعدى "15" ألف بحثاً. ولما كان عدد أعضاء هيئة التدريس نحو "55" ألفاً، فإنّ معدّل الإنتاجية هو في حدود 0.3% باعتباره مستوى جد متدني من حيث الإمكانات العلمية والتكنولوجية في مجال الإنتاجية العربية، إذ يبلغ 10 % من معدلات الإنتاجية في الدول المتقدمة (16)
8-نزيف الأدمغة (هجرة رأس المال الفكري):على اعتبار أن خسارة القدرات البشريّة المتخصّصة، تفقد العرب مورداً حيوياً وأساسياً في ميدان تكوين القاعدة العلمية للبحث والتكنولوجيا، وتبدّد الموارد المالية العربية الضخمة التي أنفقت في تعليم هذه المهارات البشريّة وتدريبها، والتي تحصل عليها البلدان الغربية بأدنى التكاليف. ففي وقت هاجر فيه - أو أجبر على الهجرة - مئات الآلاف من الكفاءات العربية إلى الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية؛ تدفع البلدان العربية أموالاً طائلة للخبرات الدولية. الأمر الذي يحمّل المشروعات الصناعية العربية تكاليف إضافيّة للخدمات الاستشاريّة والعمولات والرشاوى والتلاعب بالأسعار، بنسبة تتراوح بين 200-300 % مقارنة بالتكاليف الأولية، (17)
9- غياب المحفزات البحثية: في الوسط الجامعي لا يوجد من المحفزات ما يدفع المشتغلين بالبحث إلى التفاني والبذل المزيد من الجهود، فنتائج أبحاثهم تبقى حبيسة الرفوف، ولا يتم الالتفات إلى مجهوداتهم، وشحذ قدراتهم وتشجيعهم على المزيد من التميز العلمي في تخصصاتهم، إضافة إلى عدم توافر الدعم الكافي للأبحاث العلمية، الذي يساهم في إرساء بنية تحتية للبحث العلمي، من خلال تأهيل الباحثين وتوفير المواد والأجهزة المتطورة لاستغلالها في البحث، على إعتبار أن البحث العلمي المثمر بحاجة إلى قاعدة متينة يتكئ عليها، حتى يستطيع تطبيق مقولاته النظرية، وجعلها في خدمة قضايا التنمية. (18)

10- أسلوب وإستراتيجية التعليم: عادة ما يوصف التعليم العالي في الوطن العربي على أنه يهتم بشحن ذهن الطالب بالمعلومات الجاهزة ويطلب منه استرجاعها يوم الامتحان بطريقة آلية. وهذا ليس حصرا على العلوم الإنسانية والاجتماعية فقط بل ينتشر أكثر في بعض العلوم التجريبية كعلوم الطب وجراحة الأسنان وغيرها. وعلى هذا الأساس فإن معيار النجاح في النظام التقويمي هو الطالب الأكثر حفظا والأقدر على استرجاع ما تعلمه، فالطالب لا يهمه إلا الحصول على المعدل الذي يؤهله للقبول إلى المستوى الأعلى، دون مراعاته لنوع التكوين ودرجة التحكم في المعارف فهما وتطبيقا من خلال الممارسة والتجريب وتنمية المهارات السلوكية واستراتجيات التفكير في حل المشاكل، ويكون النظام التعليمي بذلك قد أنتج صيغا وقوالب مكررة من البشر تفتقر إلى الإبداع والحس النقدي الرصين والقدرة على التنقل بين مختلف أنماط التفكير، خاصة وأنه لمن المخزي فعلا أن لا نجد أثرا للجامعات العربية في الترتيب العالمي، وفي أحسن الأحوال نعثر عليها في آخر القائمة الإفريقية هذا ما كشف عنه التقرير الدولي لترتيب الجامعات. (19)

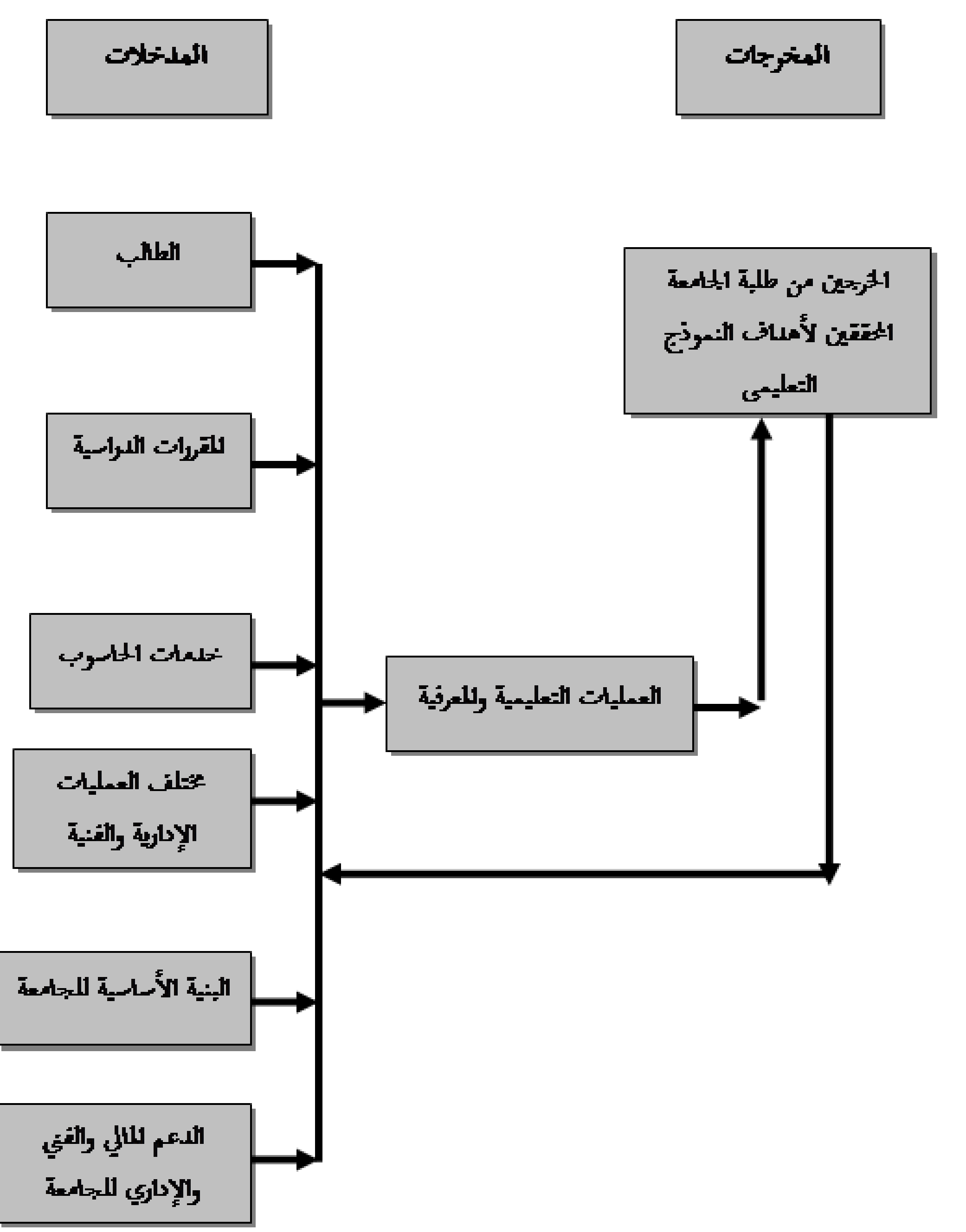
هذه بعض الصعوبات والعقبات التي تواجه البحث العلمي والتعليم العالي في العالم العربي، وهي تحتاج إلى وقفة جادة من طرف المسئولين من أجل تطوير إجراءات البحث العلمي وتوفير الدعم اللازم له، ليرتقي إلى مصاف البحث العلمي في الدول المتقدمة.

المحور الثالث: جودة الخدمة التعليمية في المنظومة الجامعية من منطلق ترشيد الاستثمار البشري

أصبحت قضية جودة التعليم العالي والبحث العلمي موضع اهتمام كبير على الصعيد الإقليمي والعالمي حيث إن الجامعة تمثل مجتمع الريادة في السلوك الإنساني والمعرفة لأنها لا ترتبط فقط على تزويد التعليم والمعارف داخل القاعات الدراسية بل تتعداها إلى النهوض بإعداد الأجيال لتولي قيادة عمليات التغيير والتطوير لتحقيق أهداف التنمية الشاملة في المجتمعات العربية من خلال التعليم العالي والبحث العلمي. إن هذا يتطلب رسم استراتيجيات وأهداف محددة وواضحة ذات معايير ومقاييس تتوافق مع منظور الجودة الشاملة وتتمثل بوضع تصور واضح للمجالات والأهداف التي تسعى إدارات الجامعات لتحقيقها.
أن تقديم الدعم المؤسسي والمادي وبلورة مشروع مستقبلي ضرورة ملحة لإقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي لان الجامعات لا تقاس بالكم إنما تقاس بالنوعية والمخرجات التي ترفد وطننا العربي بها.
وبالإشارة إلى ما سبق يمكننا القول أن مستقبل وطننا العربي ومجتمعاتنا يتقرر في إدارات الجامعات ومخرجاتها والبحوث العلمية وخدمة المجتمع التي تعد من أهم وظائف الجامعات ومهامها لإنجاح جهود التنمية والجودة التي نسعى إليها، ولتسليط الضوء على مشكلات تطوير الجامعات والبحث العلمي لتفاديها والتقدم بالمستوى المطلوب وربط التعليم العالي والبحث العلمي بالتكنولوجيا الحديثة والتعليم ما قبل الجامعة والسياسات التعليمية والثقافية، خاصة وأنه لا يجب النظر للمنظومة التعليمية كمصانع بل كمؤسسات أساسها التفاعل والمعرفة.

1- مفهوم جودة الخدمة التعليمية في المنظومة الجامعية:

لا ينحصر مفهوم الجودة في التعليم العالي بتعريف محدد، فهو يختلف باختلاف الرؤى ووجهات النظر، فهنالك من يعرف الجودة بأنها التميز، وهناك من يعرفها بمعنى استمرارية الإتقان في مخرجات التعليم العالي، وهناك من يراها بأنها قابلية الملائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، وآخرون يستخدمونها كمؤشر للمقارنة بين قيمة الناتج التعليمي وحجم الإنفاق على التعليم أو كمؤشر لقياس العائد (المادي وغير المادي) مقابل الاستثمار في التعليم، وهناك من يرى الجودة في التعليم العالي على أنها القابلية على التكيف مع التغيرات الهيكلية في سوق العمل وفي الاقتصاد القومي فضلا عن القابلية على مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والقابلية لتحقيق التغيير المستمر نحو الأفضل كما أنها تعبر عن تلبية توقعات الطلبة أو تقديم ما يفوق ويتجاوز هذه التوقعات، (20)
فالجودة في التعليم العالي تعنى: التطوير المستمر والأداء الكفء لمؤسسات التعليم العالي، لكسب ثقة المجتمع في خريجيها على أساس آلية تقييم معترف بها عالميا".
على اعتبار أن نجاح العملية التعليمية يعتمد بالأساس على نجاح الأركان الثلاث: الإدارة، الأساتذة، الطلبة ويظهر نموذج ضمان الجودة التعليمية في المخطط أدناه.

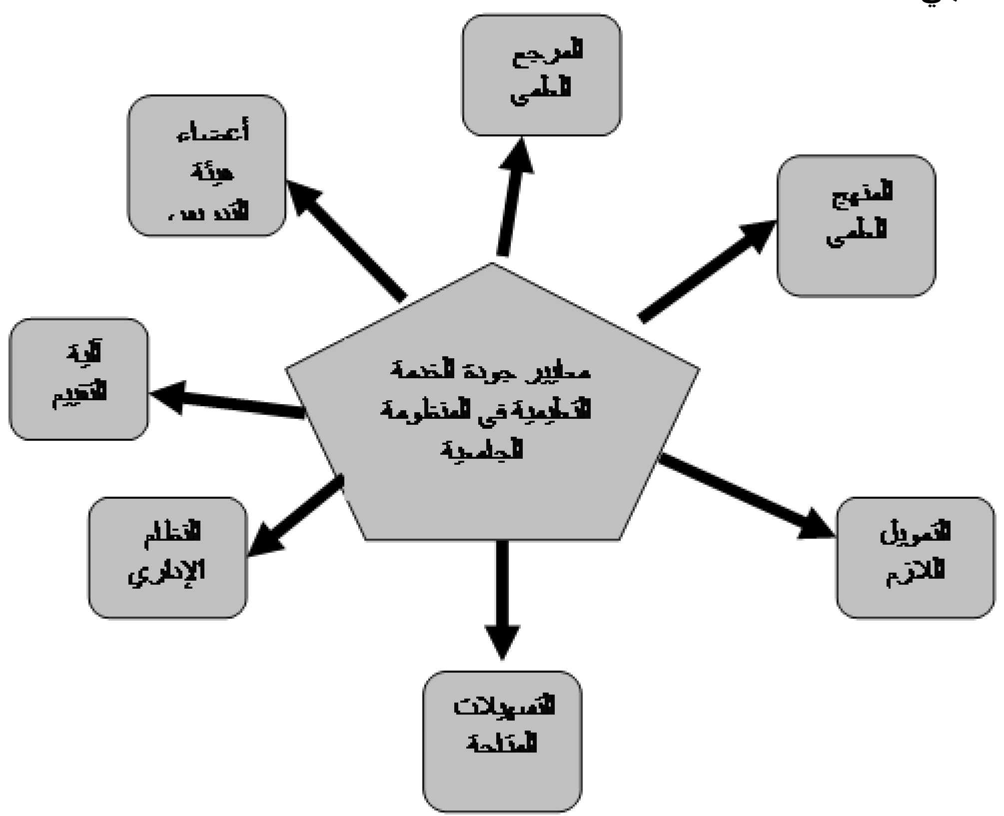


المصدر: من إعداد الباحثة

2- معايير جودة الخدمة التعليمية في المنظومة الجامعية:

المتجهات الحديثة في قياس وإدارة الجودة عمومًا والخدمة التعليمية بشكلٍ خاص تعتمد على قياس مخرجات التعليم الجامعي المتمثلة في توافر خصائص معرفية مهارية وسلوكية في الخريجين، ويمتد قياس جودة الخدمة إلى جودة عناصر تقديم الخدمة التعليمية.
ومن بين أهم معايير جودة الخدمة التعليمية الأكثر قبولا وتأييدًا لدى الأوساط الجامعية والمؤسسات

التعليمية ما يلي:



المصدر: من إعداد الباحثة

1- المنهج العلمي (21): تعدّ مناهج الدراسة الجامعية من أهم عناصر العملية التعليمية والتي تخضع دومًا للتقويم من خلال أساليب متنوعة وبالتركيز على جوانب مهمة كالمحتويات العلمية للمقررات الدراسية ومدى تناسبها مع طبيعة الدراسة وأهدافها ومدى مساهمتها في دعم إمكانات الإبداع والابتكار لدى الطلبة ومرونة هذه المناهج في استحداث تخصصات ومقررات جديدة.

2- المرجع العلمي (22): وتشمل المطبوعات التي صممت ونظمت على أساس الحصول على معلومات وبيانات محددة بشكلٍ سهل وسريع إضافة إلى الوسائل السمعية، البصرية والأقراص بمختلف بأشكالها المختلفة.

وتكمن درجة جودة المرجع العلمي في المستوى العلمي، والموثوقية، وشكل وأسلوب إخراج المرجع العلمي، ووقت توفره وسعره، والاستفادة منه، وأصالة المادة العلمية.

3-أعضاء هيئة التدريس: وهم قوام الجامعة ومركز البحث العلمي، وفهم مصدر الخبرة التي تتوجه بهم الجامعة لخدمة المجتمع.

4-آلية التقييم (23): حيث يتضح من خلال مختلف النظم التعليمية أنها تحدد دور الطالب باعتباره مستقبلا للمعلومات ومختزنًا لها، حيث تعتمد أساليب التدريس في تلك النظم على آليات التلقين والحفظ ثم اختبار مدى قدرة الطالب على اكتسابه وفهمه للمعلومات التي تلقاها، إلا أن تلك الآليات التقويمية تغيرت بالاعتماد على أساليب التقويم الموضوعية نتيجة للثورة المعلوماتية واتساع مفهوم المعرفة وإدارتها في الاقتصاديات المتقدمة

5- النظام الإداري (24): والذي يهدف إلى تنسيق المجهودات البشرية لتتمكن من تحقيق أهدافها بأقل التكاليف من خلال التخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة لأداء منتسبي المنظومة الجامعية.
6- التسهيلات المتاحة: على اعتبار أن جودة التسهيلات والتجهيزات المادية ومدى تناسبها مع طبيعة العملية التعليمية أو طبيعة اختصاصات الكلية حسب أقسامها العلمية ومراكزها البحثية تعتبر أساس جودة الخدمة التعليمية.(كتوفر القاعات الدراسية والمخابر والورش ومختلف الأجهزة والمعدات، والمتطلبات العلمية والبحثية وأماكن المطالعة الكتب المتاحة للإعارة.........).
7- التمويل اللازم: من خلال توفر الموارد الاقتصادية والنقدية والعينية ووضعها في خدمة المؤسسات التعليمية من أجل تسيير شؤونها وتنفيذ مهامها وبرامجها ومن ثمّ تحقيق أهدافها.

3- متطلبات إنعاش البحث العلمي والإبداع في المنظومة الجامعية:

بالنظر الذي المكانة الرائدة التي يضطلع بها البحث العلمي، كدعامة أساسية من دعامات التنمية في المجتمع المعاصر، فإن الاهتمام بترسيخ تقاليد البحث، ورفع قدرات الباحثين، ينبغي أن تحتل الصدارة ضمن أولويات تثمين دور الجامعة وتفعيل وظيفتها في المجتمع من خلال:

1. إصلاح الجامعات وتحويلها من مجرد مجمعات تتباهى بالكم من المتخرجين سنويا في مختلف التخصصات يحملون صكا دون رصيد (الشهادات)، ليُحالوا على البطالة والتهميش إلى مؤسسات بحثية فاعلة تخرج المبدعين الذين يسهمون بمهاراتهم وأفكارهم الخلاقة في النهوض بمجتمعهم في مختلف الأصعدة (25) وتوفير الظروف الاجتماعية والفكرية والنفسية التي تتيح المجال للإبداع والعطاء الفكري، والمنافسة بين الباحثين من أجل تقديم أفضل الأفكار واستخدامها في معالجة المشاكل التي تعيق تقدم المجتمع وتعطل نهضته.
2. توجيه عناية اكبر لتكوين الباحثين القادرين على التعامل وبكفاءة مع التكنولوجيات الحديثة،، والتركيز على بناء البنية التحتية الأساسية العلمية والتكنولوجية في مختلف العلوم، التي تشكل الدعامة الأساسية للنهوض العلمي الشامل.
3. لابد من إعادة النظر في مناهجنا التعليمية، مع إطلالة ثورة المعلومات وما تحمله من تحديات بحيث تصبح الغاية من العملية التعليمية "لا مجرد حفظ المعلومات واجترارها، إذ أن تكنولوجيا المعلومات كفيلة بتوفر ذلك، وإنما تدور أساسا حول مهارات المعرفة العلمية في طرق الدراسة والفهم والتساؤل والتنظيم والتفسير، وحل المشكلات وتصميم البدائل، وانتهاء بإبداع أشكال وصور جديدة مغايرة للصور القائمة أو التنبؤ بنتائج متوقعة تحسبا للمجهول، واستخراج قوانين جديدة أو تقنيات علمية جديدة.
4. ضمان الانتقال المنهجي من الحفظ والتلقين إلى الحوار والتفكير وتنمية الوعي الناقد والخيال المبدع. والجامعة عليها مسؤولية في عصر النشر الإلكتروني في تنمية الوعي الناقد، والقدرة على الفرز والتمحيص المعلوماتي، حتى يكون الطالب محصنا ضد محاولات التوهين الفكري، والإبهار بهذا الزخم المتلاطم من المعارف دون التأكد من مدى صدقها.
5. يتوقف التوظيف الفعال للتكنولوجيا في التعليم والتعلم واستخدام شبكة الإنترنت المحلية والعالمية على تأسيس هذه الذهنية العلمية في التفكير وتنوع مصادر المعرفة في محيط الجامعة، وفي مؤسسات البحث العلمي، وفي التعلم الذاتي، ومن خلال هذا الجانب في عمق العملية التعليمية يتسع المجال للتميز والتفوق والإتقان مما يتطلب عالم التنافس في السوق العالمية المفتوحة.
6. تربية الأجيال على المرونة الذهنية، والانفتاح على آراء الآخرين، والقدرة على النظر لأي ظاهرة مدروسة من زوايا متعددة وجوانب مختلفة، فالمرونة الفكرية تجعل الباحث المبدع، يتعامل مع المعطيات والأفكار بروح غير متصلبة، ويتراجع عن الأفكار القديمة أو حتى الجديدة إذا أوصله البحث إلى ضعف حجيتها، فالباحث المتجدد دائما هو الذي يعرض أفكاره ومعلوماته، كما يعرض معلومات غيره إلى النقد والمحاكمة الفكرية ووضعها في دائرة الضوء، فعضو هيئة التدريس الناجح هو الذي يُحيي سمة الإبداع في طلابه، ولا يقتلها، بأن يكون قدوة لهم في التسامي الفكري نحو الجديد المفيد من الأفكار والمعلومات(26).

7. ضرورة مساهمة المؤسسات الحكومية، وغير الحكومية، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، في نشر الوعي الاجتماعي بأهمية البحث العلمي والإبداع الفكري، ورفع مستوى التقدير للكفاءات العلمية، حماية للوطن من نزيف هذه الكنوز العلمية، سعيا لتوظيف عطاءاتها الفكرية المتميزة في تحقيق التنمية والنهوض بالمجتمع.

8. الاستثمار الأمثل لموارد المنظومة الجامعية البشرية من خلال ما تتمتع به من خبرات ومعارف وإمكانات لدعم عملية التعليم والتعلم، مع التنوع بمنح فرصٍ أوسع للتعلم واكتساب المعرفة والنمو والتطور والتفاعل الإيجابي مع المحيط.

9. إقامة شراكة مع جميع الأطراف والهيئات الأكاديمية والمنظومات التطبيقية المحلية والخارجية.

10. العمل على تطوير برامج وفعاليات مشتركة تساعد على تطوير الرؤية والمواقف والتشارك في الأفكار، مع العمل على بناء مناخ داعم للتطوير والتنمية وتجذير ثقافة مؤسسية تعزز المبادرة والابتكار والإبداع.

الخاتمـــة

وحتى يتسنى لجامعاتنا النهوض للقيام بمهمتها الريادية في التنمية والنهوض العلمي والثقافي بالمجتمع، عليها أن تتحول من جامعة مستهلكة لمنتجات الآخرين، إلى مصنع يحقق الاكتفاء الذاتي من خلال الفعل الخلاق والنشاط المبدع والبحث العلمي الدءوب الذي يكشف تباعا عن الجديد، والمساهمة في نفض الركود والرتابة عن حياة مريديها ببعث الحيوية فيهم، وجعلهم أنوية لبث روح النضال العلمي في المجتمع، وجعله يعيش ديناميكية وحيوية دائمة تأنف السكون، وتحلق في فضاءات الخلق والإبداع، تلك هي الجامعة التي تملك الحاضر وتقرأ المستقبل وتصنع النهضة بجهود أبنائها وطاقاتهم، ودون ذلك ستكون جزءا من مخططات الآخرين، ووقودا رخيصا لمشعل العولمة الذي يطوف جائلا بكل الآفاق، على اعتبار أن إدراك المنظومة الجامعية لأهمية طاقاتها البشرية في عملية التطوير، وما يتوافر لدى منسوبيها من أعضاء هيئة التدريس والقياديين والإداريين والطلاب من معارف وإمكانات وقدرات ومهارات قادرة على الإنتاج والابتكار والتميز والتأثير في مسيرة التطوير والبناء والتجديد، يكون ذلك من خلال إعداد برامجها لاستدعاء الكوامن الداخلية في ذوات أعضاء مجتمعها ليكونوا لبنة خير وعطاء ونماء في بناء الجامعة، كما قد تتنوع تلك البرامج من خلال التحفيز وإثارة التنافس، ومن خلال التكريم ومنح التقدير، ومن خلال الدعم والتأييد والمساندة، من أجل تطوير مهارات وقدرات منسوبي الجامعة بتبني عدد من المبادئ التي تمثل أساساً ومنهجاً لتحقيق نتائج أمثل في مسيرة تطويرها،

الفصل الثامن

إدارة المخاطر بالحوكمة الجيدة لتحسين الأداء في منظمات الأعمال

(مع الإشارة إلى فضيحتي أنرون وورلدكوم)

الملخص

تعتبر حوكمة الشركات أداة ضرورية لتحسين أداء الشركات وتطوير الديمقراطية التي تتبنى سياسة السوق بشكل عام، ومن ثم فالمزايا المتوقعة لتطبيق الحوكمة في الأسواق الناشئة والمتقدمة كبيرة للغاية. وتطبيق مبادئ الحوكمة على كل أنواع الأعمال يؤدى إلى ازدهار التجارة والاستثمارات والريادية في الأعمال، ذلك أن حوكمة الشركات تعمل كنظام متكامل يتطلب قاعدة مؤسسية قوية(سيادة القانون، ومؤسسات السوق، وحقوق الملكية)، وممارسات سليمة داخل الشركات، وعوامل خارجية صحيحة مثل ضغوط السوق والإشراف التنظيمي المناسب. فهذه الإصلاحات في نظم الحوكمة مهمة للغاية بالنسبة للمتخصصين في حوكمة الشركات وفى القطاع الخاص على حد سواء، إذ تساعدهم على إعداد الاستراتيجيات التي تؤدى إلى تحسين أداء الأعمال وممارسة الديمقراطية.

ولقد تعاظم الاهتمام بها في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكيا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين؛ ثم توالت بعد ذلك الأزمات، ولعل من أبرزها أزمة شركتي أنرون وورلد كوم في الولايات المتحدة في عام 2002/.2001 وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرًا من تداعيات الانهيارات المالية والمحاسبية.

كلمات مفتاحية: الفساد، الحوكمة، المعلومة المالية والمحاسبية، أخلاقيات الأعمال، مجلس الإدارة

المقدمـــة

يعبر الفساد عن الاستغلال والاستعمال غير قانوني وغير أخلاقي للقوانين والمصالح والوظائف، من خلال الإخلال بشرف الوظيفة ومهنيتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص وتتعدد صوره بتعدد مجالاته من فساد مالي، أداري، سياسي....وعند إنكشاف تلك الفضائح المالية، الإدارية والسياسية سيكون لها تداعيات كارثية على التنمية الاقتصادية للبلد المعني.

وتستهدف الورقة البحثية وصفا تحليلا لقضية انهيار شركتي إنرون(Enron) وورلدكم(World Com) الأمريكيتين كبرى الشركات في العالم، باعتبارها من الأحداث التي لها تأثير كبير على مهنة المحاسبة والمراجعة خاصة وأنها ارتبطت بفقدان الكثير من أخلاقيات الأعمال من كبار المسؤولين في الشركة وأعضاء مجلس إدارتها ومكتب المراجعة آنذاك "آرثر

أندرسن" الذي كان يقوم بمراجعة حساباتها في كثير من الممارسات والسلوكيات الخاطئة، مما يلقي الضوء على موضوع الأخلاقيات باعتباره مانعًا وواقيًا من حدوث الانهيارات والفضائح المالية. وقد تم تبني المنهج التحليلي الوصفي لتحليل أسباب الانهيار ومعرفة الدروس المستفادة

منه وكيفية تلافي مثل هذه الفضائح المالية، لتعتبر بذلك الحوكمة المؤسسية أهم الآليات اللازمة للرقابة على الشركات، واستبعاد مثل تلك الإنزلاقات المالية والمحاسبية. وعلى ضوء ذلك تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤلات التالية:

1. ما مضمون الفساد وما هي أهم مظاهره ومسبباته؟
2. ما هي أهم العوامل الجوهرية وراء سقوط شركتي إنرون - Enron - وورلدكم- World Com- الأمريكيتين؟
3. ما هي أهم الآليات اللازمة لاستبعاد الإنزلاقات المحاسبية والمالية؟
4. ما هي أهمية الحوكمة المؤسسية على صعيد الاقتصاد ككل

هذا ما سيتم الإجابة عنه من خلال الورقة البحثية التي تتضمن المحاور الثلاثة المتكاملة:

المحور الأول: الفساد إحدى مظاهر فقدان أخلاقيات الأعمال(حالة شركة إنرون وورلدكم الأمريكيتين)

المحور الثاني: الحوكمة المؤسسية مدخلا لإدارة المخاطر وتحسين الأداء

المحور الثالث: محددات ومعايير حوكمة الشركات وأهميتها

المحور الأول: الفساد إحدى مظاهر فقدان أخلاقيات الأعمال

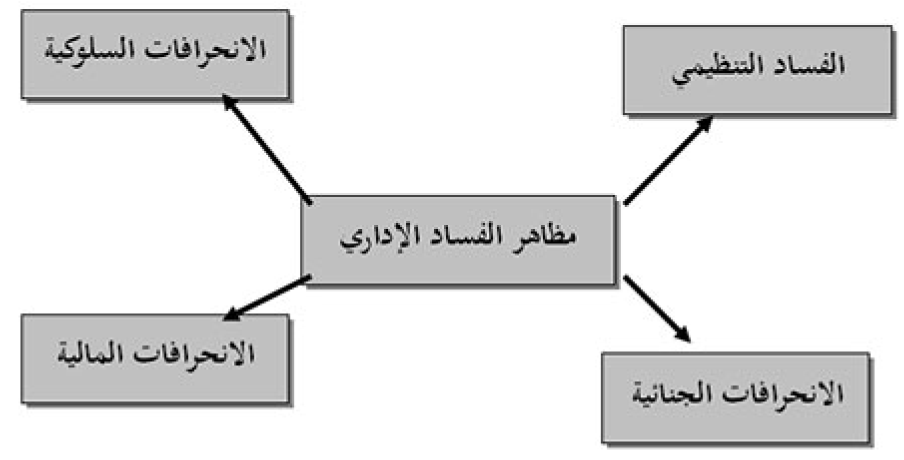
(حالة شركة إنرون وورلدكم الأمريكيتين)
أصبح الفساد يدرج ضمن أهم الأسباب الرئيسية التي تعيق تحقيق تنمية اقتصادية قابلة للاستمرار، ولعل عولمة هذه الظاهرة وانتشارها في العالمين المتقدم والنامي، واهتمام المؤسسات والهيئات الدولية بها يجعلنا ندرك مدى خطورتها وتداعياتها السلبية خاصة على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية المتحكمة في التنمية. واستنادا للضرورة البحثية سيتم التركيز على الفساد الإداري

1- مفهوم الفساد الإداري

ويشير إلى إساءة استخدام السلطة أو استغلالها لأغراض شخصية وقد يسيء الشخص الاستخدام الوظيفي أو الاستغلال السيئ لها، من خلال الإخلال بشرف الوظيفة ومهنيتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص. وبذلك فهو يعد من الجرائم المجهولة التي يصعب الوقوف عليها ولقد تناولت المنظمات الدولية ظاهرة الفساد الإداري بوجهات نظر متفاوتة تصب في المضمون ذاته.
حيث ينظر له البنك الدولي(1): معلى انه:"إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد الإداري يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو الاعتداء على المال العام بشكل مباشر".
أما صندوق النقد الدولي (2): فيعتبره "استغلال السلطة لأغراض خاصة سواء في تجارة الوظيفة أو الابتزاز أو المحاباة أو إهدار المال العام أو التلاعب فيه وسواء ا بشكل مباشر أو غير مباشر. كما يرى أنه:"علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف لاستنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات العلاقة بالآخرين "
أما حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (3) (UNCTAD) "فالفساد الإداري يشير لإساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم رشاوى للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس"
وكمحصلة عن ذلك فالفساد ظاهرة اقتصادية، اجتماعية وسياسية توجد في جميع دول العالم، وتتضمن قيام المسؤولين باستغلال مراكزهم من أجل المصلحة الخاصة.والفساد الإداري قد يكون كبيرا عندما يرتبط بالمشروعات الوطنية، وبذلك يتحمل ثقله أفراد المجتمع جميعا، كما قد يكون صغيرا عندما يكون مرتبطا بالموظفين في المراكز الإدارية الدنيا، ويتحمله المواطنون الذين عليهم أن يدفعوا تكاليف إضافية لإنجاز معاملاتهم.

2- مظاهر الفساد الإداري:(4)

تتجلى ظاهرة الفساد بمجموعة من السلوكات التي يقوم بها بعض من يتولون المناصب العامة وبالرغم من التشابه أحيانا والتداخل فيما بينها إلا أنه يمكن إجمالها فيما يلي:



المصدر: من أعداد الباحثة

*- الفساد التنظيمي:-

يشير الفساد التنظيمي إلى المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء ممارسته لوظيفته وتشمل

1. استغلال المنصب العام
2. عدم احترام وقت العمل
3. امتناع الموظف عن تحمل مسؤولياته في العمل
4. عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء
5. إفشاء أسرار العمل

*- الانحرافات السلوكية

تشير الانحرافات السلوكية إلى تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف العام، ومن أهم تلك الانحرافات:

1. عدم المحافظة على كرامة الوظيفة
2. جمع الموظف بين الوظيفة وبين أعمال أخرى
3. سوء استعمال السلطة
4. المحسوبية
5. المحاباة والابتزاز

*- الانحرافات المالية:-

تشير الانحرافات المالية إلى كل المخالفات المالية الإدارية التي تتصل بسير عمل الموظف، وتشمل

1. مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها قانونيا وفي القانون الداخلي للشركة.
2. مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية.
3. الإسراف والإفراط في استخدام المال العام.

*- الانحرافات الجنائية:-
ومن أكثرها انتشارا:

1. الرشوة
2. الاعتداء على المال العام
3. مختلف صور التزوير

3- أسباب تفشي ظاهرة الفساد (5)

يمكن إرجاع انتشار ظاهرة الفساد إلى الأسباب التالية والتي تتفاوت من دولة لأخرى:
- تدني رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كانت بطرق لاأخلاقية وغير مشروعة.
- تمتع المسؤولين بحرية كبيرة في التصرف وعدم الخضوع للمساءلة في ظل وجود حصانة لحمايتهم من الملاحقة، وهذا ما يمكنهم من استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوى.
- انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.
- ضعف الآليات الرقابية وعدم استقلاليتها مع غياب قوانين العقوبات باعتبارها رادعا عن ارتكاب الأعمال الفاسدة.

وفي أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكيا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين؛ ثم توالت بعد ذلك الأزمات، ولعل من أبرزها أزمة شركتي أنرون وورلد كوم في الولايات المتحدة في عام 2001./2002 وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرًا من تداعيات الانهيارات المالية والمحاسبية والتي تعود أهم مسبباتها إلى غياب أخلاقيات المهنة والأعمال.

4- فضيحة شركتي إنرون وورلدكم

يشهد قطاع الأعمال أزمة ثقة عميقة أو أزمة أخلاقيات ناجمة من هيمنة الطمع والمصالح الخاصة ويعد انهيار شركة إنرون وورلدكم نهاية عام 2001 وبداية 2002 من أهم الشركات التي سقطت نتيجة لعدة عوامل وأهمها انعدام أخلاقيات المهنة والأعمال، وقضايا تتعلق بالفساد والتحايل والتآمر والكذب بخصوص المتاعب المالية لتلك الشركات.

4-1-انهيار شركة إنرون Enron الأمريكية:

حيث سقطت الشركة العملاقة بأصول تقدر قيمتها ب 63.4 مليار دولار الأمر مما شكل ذلك أكبر إفلاس لشركة أمريكية على الصعيد العالمي، حيث تنامي سعر سهم شركة إنرون على مدار السنوات من أقل من 7 دولارات في التسعينيات إلى 90 دولارًا منتصف سنة 2000 ولكنه فقد قيمته فجأة فأصبح حوالي 90 سنتًا نهاية سنة 2001.

ومن بين أهم العوامل التي أدت لهذا سقوط الشركة ما يلي:

1- أوكل مجلس الإدارة مهمة مراجعة صفقات الشركة للجنة فرعية داخل الشركة، ولم تقم اللجنة إلا بمراجعة سطحية وسريعة لتلك الصفقات، كما أن إخفاء مجلس الإدارة لبعض المعلومات المهمة التي كان من الممكن أن يؤدي الكشف عنها إلى اتخاذ بعض الإجراءات المناسبة.(6)

2-لجأت إدارة الشركة إلى تضخيم أرباح الشركة إلى حوالي مليار دولار في العام الذي سبق انهيار الشركة، إضافة إلى فشل الرقابة الداخلية من الناحية الأخلاقية والمالية نتيجة للخداع والتآمر

المستمر(7).
3- تكشف فضيحة إنرون عن طبيعة العلاقة المهمة بين المراجعة الداخلية مع لجنة المراجعة؛ على اعتبار أن المراجعين الداخليين كما هو الحال بالنسبة للمراجعين الخارجيين ملزمين برفع تقاريرهم إلى لجنة المراجعة بدلا من الإدارة(8).
4- المبالغ الطائلة التي يتقضاها كل عضو من لجنة المراجعة أثرت بشكل أو بآخر على استقلالية وحياد تلك اللجنة إضافة لمشكلة التعارض في المصالح بين المساهمين والإدارة سمح بخصوصية كبيرة للجهة التي تتحكم في المعلومات وهي الإدارة للانفراد بالمعلومات الصحيحة دون بقية الجهات الأخرى، مع محاولة الإدارة وأعضاء لجنة المراجعة كل منهما إرضاء الآخر من أجل استمرار المصالح الشخصية التي تأتي من البقاء في مواقعهم. (9)
5- إحدى المفارقات الكامنة أن مكتب المراجعة العالمي الكبير (آرثر أندرسن- Anderson) والذي كان أحد المكاتب الخمس الكبرى آنذاك تقاضى مبلغ 25 مليون دولار كأتعاب لقيامه بمراجعة حسابات شركة إنرون سنة 2000، في حين أنه تقاضى مبلغ 27 مليون دولار لقيامه بالأعمال الاستشارية، لنفس الشركة في العام ذاته وهو الأمر الذي يعد دليلا آخر على أن استقلال المراجع وحياده يصبح مهددًا إذا جمع بين هاتين المهمتين. بل إن مكتب- آرثر أندرسن -كان يقوم بالإضافة للمهمتين السابقتين بمهمة المراجعة الداخلية لنفس الشركة وهو الأمر الذي ساهم بشكل كبير في حدوث تلك الفضائح المالية.، ومفارقة أخرى تظهر في أن رئيس مجلس إدارة الشركة أعلن قبل أسابيع قليلة من انهيار الشركة أن وضع الشركة قوي، وهذا يبين تعمد إدارتها إخفاء، الخسائر والتزامات ومحاولتها إعطاء صورة خادعة عن حقيقة نتائج الشركة ووضعها المالي(10).
6- قامت شركة إنرون بإصدار أسهم لإحدى الشركات مقابل الحصول على سندات مما أدى إلى تضخيم الأصول وحقوق المساهمين بنحو 1.2 مليار دولار دون وجود تدفقات نقدية حقيقية نتيجة للمعالجات المحاسبية الخاطئة التي أدت إلى اعتبار بعض المعلومات بنودًا خارج الميزانية وعندا اعتراف إدارة الشركة بتضخيم الأرباح بمبلغ 586 مليون دولار وإخفاء ديون بمبلغ 2.6 مليار دولار اهتزت صورة الشركة لدى المستثمرين والمحللين الماليين وبرزت تساؤلات عن حقيقة الشركات التي تتعامل معها إنرون وطبيعة تلك المعاملات، وأدى ذلك إلى ظهور المزيد من الخسائر والالتزامات غير المعلنة مما ساهم في حدوث الانهيار(11).
7- تورط الأشخاص الذين كان يفترض فيهم حماية حقوق المساهمين وبقية الأطراف الأخرى في استلام مكافآت ضخمة من الشركة، كما أنهم كانوا يمتلكون حصصًا كبيرة من أسهم الشركة وقد قاموا ببيعها بطريقة مثيرة للريبة قبيل إعلان سقوط الشركة بمبالغ مرتفعة، أي أن تصرف كبار مسؤولي الشركة بأسهمها وذلك عن طريق استخدام المعلومات الداخلية والتي أنبأتهم بقرب انهيار الشركة وبالتالي بيع أسهمها بأسعار جد مرتفعة، مما يعكس ذلك قضية المعلومات غير المتماثلة بين من هم داخل وخارج الشركة.(12)
وبذلك فقد تواجد بشركة إنرون "صوريًا" نظام لحوكمة الشركات يشمل ميثاقًا أخلاقيًا ولجنة مراجعة، غير أنه لاشيء من ذلك حقيقي كان موجودًا على أرض الواقع.
2-4- انهيار شركة وورلدكم- World Com- الأمريكية

وتعتبر أضخم شركات الأعمال في التجارة الأمريكية والدولية وثاني أكبر شركة أمريكية للاتصالات الهاتفية وخدمات المعلومات بعد شركة AT and T– وتختص في إدارة الأعمال وتزويد خدمات الاتصالات والانترنت، حيث يمر عبرها نصف تعاملات الانترنت العالمية.
وقد تم اتهامها من طرف محكمة نيويورك الفيدرالية بالاحتيال بعد اعترافها بإخفاء تكاليف مقدارها 04 مليارات دولار مما دفعها ذلك لإشهار إفلاسها في إحدى اكبر الفضائح المحاسبية.
ولقد أدت تلك المخالفات إلى رفع سعر سهم الشركة في السوق المالية سنة 1998 إلى أعلى سعر بما يعادل 71.7 دولار لينخفض بشكل مفاجئ إلى 14 دولار سنة 2000و إلى 2.47 دولار سنة 2002.(13)
هذا وقد تسببت الفضيحة المالية لتلك الشركة في التأثير على قيمة الدولار في أسواق تبادل العملات العالمية بانخفاض سعره أمام بقية العملات عند إعلان المخالفات لتلك الشركة، وقد تأكدت هذه المخالفات من خلال الدعوى القضائية التي رفعتها لجنة الأوراق المالية والتبادل الأمريكية ضد الشركة لاتهامها بالتلاعب في حسابات إيراداتها لتتناسب مع توقعات المستثمرين في البورصة وذلك لرفع سعر السهم في السوق وجني عوائد غير مشروعة تتنافي وضوابط اللجنة، خاصة بعد اتهام المسؤول التنفيذي بتدليس وتزوير السجلات المالية للشركة.
ولقد اجتمعت جملة من العوامل التي تسببت في رفع قيمة سهم الشركة ثم انخفاضه وبشكل هستيري وسريع فهي ترجع للمخالفات المالية والظروف الاقتصادية والسياسية الأمريكية وبتواطؤ أكثر من جهة لتمرير تلك المخالفات لتشمل:
1- التدليس في الممارسات المحاسبية بالتلاعب في حسابات التدفقات النقدية للشركة والخدع المحاسبية للتغطية عن وضعيتها المالية المتدهورة وذلك بما يتناسب وتوقعات المستثمرين في البورصة.(كاحتجاز الأرباح والاحتياطات لأكثر من 10 سنوات، رفع معدل العلاوات والمكافئات للمسؤولين التنفيذيين بالشركة، إخفاء أعباء تعادل قيمة 8 مليار دولار، الإعلان عن تدفقات مالية وهمية تعادل 2.393 مليار دولار في عام 2001عوضا عن الخسائر الفعلية التي تعادل 662 مليون دولار، تقييم الأصول بإضافة 2 مليار دولار وتسجيل حصص مملوكة في شركات أجنبية وهمية........)(14)
2- المستثمرين الخارجيين عن طرق جهات لها سمعتها في السوق الأمريكية والتي ترتب عنها عقد عدة صفقات وهمية تسببت في رفع أسعار سهم الشركة في السوق المالية (15).
3-استغلال الشركة لسمعتها ومركزها الائتماني الكبير، مما دفع المقرضين لمنحها مبالغ كبيرة بشكل خاطئ خاصة وأنها كانت من تصنيف AAA)) والذي يتسم بملاءة ائتمانية جيدة.(16)
4- الاتفاقيات السرية بين كبار المسؤولين في الشركة مع شركة المحاسبون القانونيون آرثر أندرسون –Anderson المحاسبون القانونيون، التي أوقفت عن العمل وصفيت إعمالها على اثر فضيحة- الوورلد كم- World Com-- للتغطية على هذه المخالفات،، إضافة إلى تواطؤ بعض أعضاء لجنة مراقبة سوق نيويورك-SEC- للتغطية على تلك المخالفات(17).
5- الدور الكبير للوسطاء الماليين في تحفيز المستثمرون على حيازة أسهم الشركة، خاصة وأن هذه الأخيرة تتعامل مع المجموعة المالية المتعددة النشاطات (18) (Citigroup)
6-مساهمة الإدارة العليا في تلك المخالفات من خلال قيام المسؤولين بتزوير واختلاس وتدليس ماليين.(19)

7-تقديم معلومات وبيانات مضللة إلى لجنة الأوراق المالية.

5-الدروس المستخلصة من فضيحة الشركتين

من الدروس المهمة التي أظهرها انهيار شركتي إنرون وورلدكوم وغيرها من الشركات مايلي:
1- أن مراجعي الحسابات ينبغي عليهم أن يقدموا تساؤلا مهمًا قبل ممارستهم عملية المراجعة يتمحور حول: ما هو نوع نشاط الشركة؟ لأن الإجابة عنه ستحدد الآلية التي تتحقق من خلالها العائد وتتحدد درجة المخاطرة.
حيث اتضح أن مراجعي مكتب(آرثر أندرسن) لم يكونوا قادرين على فهم القوائم المالية لمثل ذلك النوع المعقد من الشركات(أنرون وورلد كوم)، كما أن هؤلاء المراجعين تعاملوا مع شركة إنرون منذ أن كانت مجرد منتج وموزع للغاز واستمروا في مراجعتها حتى بعد أن أصبحت التاجر الرئيسي للسندات المالية والمسؤولة عن المضاربات الجديدة في السوق. كما أن شركة آرثر أندرسن نفسها لم تقم بتغيير هؤلاء المراجعين رغم التطورات التي حصلت لشركة إنرون وورلد كوم كذلك كما لم تزودها بكوادر ذات خبرة عالية(20).
2- أن شركاء مكتب آرثر أندرسن وبقية فريق العمل لم يكونوا مدربين على تبني نظرة الشك المهنية، ولذلك فقد كانوا يقبلون وبكل سهولة تقديرات وتوجهات الإدارة في القضايا والصفقات المالية.
3-فشل لجنة المراجعة في التقرير عن المخالفات الكامنة في شركة إنرون وورلد كوم كان بسبب ضعف المتطلبات النظامية في هذا الخصوص، كما تبين أن لجنة المراجعة الداخلية كانت متوافقة مع متطلبات بورصة الأوراق المالية وبورصة نيويورك للأوراق المالية وبقية الجهات الأخرى مما يدل على أن القضية ليست قضية قوانين ومتطلبات نظامية ولكن القضية تبدو أخلاقية إلى حد بعيد.
4- أن الأكاديميين وأصحاب الخلفيات النظرية ليس لهم في الغالب خلفية تطبيقية، فقد كان يتواجد ضمن أعضاء لجنة المراجعة بشركة إنرون وورلد كوم أعضاء لهم ثقل علمي كبير، ومع ذلك فلم يتمكنوا من الإجابة على التساؤل التالي: رغم وجود هذه الأرباح الكبيرة للشركة على مدى سنوات متتالية فلماذا لا توجد احتياطات كافية؟
5- الفضائح المالية والتي اجتاحت الكثير من الشركات سواء في الولايات المتحدة وغيرها قد أثارت المخاوف حول الدور الذي تقدمه مجالس الإدارات وكذلك لجان المراجعة في مراقبة ومتابعة العمليات المالية وبالتالي حماية الشركات من الغش والتلاعب، وهو ما جعل موضوع حوكمة الشركات يطرح بشدة من حيث النقد الحاد للإجراءات الرقابية المتبعة في الشركات.
6-أن انهيار شركة إنرون وورلدكوم وغيرهم لم يكن نتيجة لاختراق في النظام لكنه فشل كبير في الرقابة ومبادئ حوكمة الشركات كما أن آلية حل المشكلة لن يقتصر على نظام الحوافز.
ولم تكن حالة شركة إنرون وورلدكوم فريدة من نوعها بل وقعت حالات فشل كثير من الشركات، والتي أظهرت مؤشرات بعض التحقيقات أن أهم أسباب انهيارها هو الفضائح المالية والمحاسبية والتي أخفى مسؤوليها بعض البيانات والمعلومات المالية، وتمت تغطية الخسائر من الاحتياطيات والمخصصات كما أن بعضها يرجع إلى أن المحاسب القانوني يصدر تقريره دون تحفظ رغم اختلاف المعلومات المالية، بل إن هناك عددًا من المراجعين يصدرون تقاريرهم دون أن يقوموا

بمراجعة حسابات الشركة، وكذلك فإن ما يظهر من التفاوت الكبير غير العادي بين الأتعاب التي يتقاضاها المراجعون للقيام بعمل واحد، فقد يرجع سبب هذا التفاوت إلى انخفاض مستوى جودة الأداء المهني بين المكاتب المهنية.

7- لاشك أن من المفترض أن يكون لمناهج تعليم المحاسبة دور كبير في بث الوعي لدى الدارسين والدارسات في تخصصات المحاسبة والإدارة وغيرهما من العلوم المالية والإدارية بالدور المهم للمبادئ الأخلاقية وميثاق شرف المهنة في وجود وقاية فعالة من الوقوع والانزلاق في مهاوي الغش والتلاعب والاختلاس وخيانة الأمانة. ومن هنا نتساءل عن مدى تجاوب المناهج الدراسية في كل من مقررات المراجعة وتحليل القوائم المالية ومبادئ حوكمة الشركات مع الفضائح المالية للوصول إلى نموذج واضح لأخلاقيات الأعمال، أي أن أحد أساليب الاستجابة الأكاديمية للأزمات المالية الأخيرة هو "إحياء الأخلاقيات" وبما فيها الإلزام بمبادئ الحوكمة المؤسسية.

المحور الثاني: الحوكمة المؤسسية مدخلا لأدارة المخاطر وتحسين الأداء

تراجع أخلاقيات الأعمال والطمع المعدي واتجاهات ذاتية مماثلة تشير إلى أمكانية اختلاف المصالح والغايات لمختلف الأطراف أصحاب المصالح في الشركة خاصة مع محاولة إغراء المراجعين الخارجيين برفع قيمة أتعاب الخدمات الاستشارية المقدمة، هذا مع قيام المؤسسات بربط حوافز الإدارة بقيمة الأسهم، من خلال منح مجلس الإدارة والإدارة العليا حوافز في صورة أسهم ليقتصر بذلك انشغال الإدارة على محاولة رفع القيمة السوقية للأسهم بمعاملات حقيقية وأخرى بالاستناد إلى الغش والتدليس في التقارير المالية.

1-خلفية تاريخية ونظرية عن حوكمة الشركات:

نظرا لتداخل مفهوم حوكمة الشركات في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات والذي بدوره يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل فلم يتم التوصل إلى تعريف موحد ومتفق علية للمصطلح -- corporate governance- - باللغة العربية على المستوى المحلي والأقليمي، فمن الإدارة الرشيدة إلى الإدارة الحكيمة، التحكم المؤسسي فحوكمة الشركات، وبالرجوع لأهم الأدبيات الاقتصادية لحوكمة الشركات فقد تم انساب نشأتها من خلال مناقشات A.Berle و(21) (1932) G. Meansعن آثار فصل الملكية عن وظيفة اتخاذ القرار في كبرى شركات الأسهم بال.م.أ. مما يترتب عن ذلك خطر انتهاك حقوق صغار المساهمين من طرف المسيرين الذين عادة ما يتهربون من آليات المراقبة.
وعلى ضوء ذلك تدخل المشرع الأمريكي لحماية صغار المساهمين بإنشاء لجنة الأوراق المالية (SEC) (Securities And Exchange Commission) ولجنة عمليات البورصة ولقد انطلقت المناقشات حول الحوكمة المؤسسية من فرضية أنه بإمكان مسيري المؤسسة الحصول على الريوع على حساب أصحاب المصالح بما فيهم المساهمين، وهنا تظهر أهمية الحوكمة بوضع جملة من الآليات الرقابة وآليات التحفيز للمسيرين تسمح بإعادة التوازن بين أصحاب المصلحة (مساهمين كانوا أم الدائنين أم أجراء الأجراء...)، من خلال التوزيع العادل للثروة لتحسين أداء المؤسسة.
ولقد توالت بعدها التنظيرات الفكرية حول الحوكمة المؤسسية من خلال أعمال
A.Alchain,H.Demtez(1972) وأعمالC.Jensen و(1976) W.H.Neklingو أعمال (22)(1980) E.F.Fama.
فحسب منظور Al Chain وDemtez (سنة 1972) فالمؤسسة عبارة عن "خيال قانوني" (Fiction Juridique) له حقوق الملكية، وتشتمل على عدد من الفاعلين الاقتصاديين (Acteurs)، في إطار العديد من العقود التي تربطهم، فهي عبارة عن نمط تنظيم منافس للسوق، من خلال تخفيض بعض التكاليف، المتعلقة بالتبادل على مستوى السوق (كتكاليف الرقابة والأعلام.....)،

ليسمح التحليل الذي قدمه اM.C Jensen وW.H.Meckling (سنة 1976) بإعطاء مفهوم أشمل وذلك بالتطرق لعلاقة الوكالة
(Relation d'agence)، كتلك العلاقة بين المساهمين (لوكلاء) والمسير (الموكل أو العون)، وبذلك يمكن أن تنشأ نزاعات بين المسير والمساهمين والدائنين والتي تعتبر موردا لتكاليف الوكالة. ومن جهته تناول.Fama (سنة 1980) الموضوع بشكل أكثر تعمقا وتخصصا من خلال الفصل بين الملكية والقرار. فهو يعترف سوى بملكية عوامل الإنتاج، كما أنه يميز بين وظائف الإدارة والمخاطر. وبذلك فهو يميز بين عاملي إنتاج في المؤسسة، إحداهما تتعلق بالقدرة الإدارية للمسيرين، والأخر بالقدرة على تحمل المخاطرى التي يتكفل بها الملاك.

2-ماهية حوكمة الشركات:

تتعدد وتتفاوت وجهات النظر للمصطلح، فبعضهم ينظر له من الناحية الاقتصادية على أنه الآلية التي تساعد الشركة في الحصول على التمويل اللازم وضمان تعظيم قيمة أسهم الشركة واستخدامها في المدى البعيد، وآخرون ينظرون له من الناحية المحاسبية(23) على أنه مجموعة الآليات النظامية والمالية التي تهدف إلى تخفيض حدة تعارض المصالح بين الإدارة وأصحاب رأس المال من التصرفات الانتهازية وتجعل المديرين يعملون على تحقيق مصالح أصحاب رأس المال، وهنالك من ينظر له من الناحية القانونية ليعكس طبيعة العلاقة التعاقدية التي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح من جهة والمديرين من جهة أخرى، وفئة أخرى تنظر له من الزاوية الأخلاقية(24) والاجتماعية بالتركيز على المسؤولية الاجتماعية للشركة في تأمين حقوق صغار المستثمرين وتحقيق التنمية الاقتصادية العادلة وحماية البيئة.
فمن خلال ذلك فحوكمة الشركات تعتبر نظاما بمقتضاه تدار الشركة وتراقب، كما أن مبادئها تؤكد على مسؤولية مجلس الإدارة بما يضمن أداء حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بالشركة مما يدعم ذلك آليات الإفصاح والشفافية خصوصا للشركات المتداولة في أسواق المال.
وبذلك فالمصطلح يعد إجابات على العديد من التساؤلات ومنها:
كيف يضمن المالكين أن لا تسيء الإدارة استغلال أموالهم؟ كيف يتأكد هؤلاء من أن الإدارة تسعى لتعظيم ربحية وقيمة أسهم الشركة على المدى البعيد؟ وما مدى اهتمام الإدارة بالمصالح الأساسية للمجتمع في مجال البيئة والصحة؟ وكيف يتمكن حملة الأسهم وأصحاب المصالح من مراقبة الإدارة بشكل فعال؟
ويمكن الإشارة في سياق ذلك إلى اقتراح مؤسسة التمويل الدولية سنة 2002 بإصدار بنود تشريعية لحوكمة الشركات يتم ضمها إلى قوانين الشركات وأسواق المال لاستبعاد الانهيارات المالية بالمصارف وأسواق المال المحلية والعالمية وتحقيق قدر من الكفاءة، التنمية، الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي المنشود ويدعم ذلك صدور تشريع: sarbanes oxely- - الأمريكي سنة -2002-(25)و الذي يؤكد على أهمية أتباع آليات دورية وسريعة لأحداث الشفافية والإفصاح الفعال.

ومن أهم الخطوات المتبعة من طرف بعض الدول لتدعيم فاعلية ودور حوكمة الشركات ما يلي(26):

*-الولايات المتحدة:-

حيث قامت بورصة نيويورك (NYSE) National Association of Corporate باقتراح قواعد للقيد تلزم الشركات بتحديد مديرين مستقلين لحضور اجتماع مجلس الإدارة، كما قامت الرابطة القومية لمديري الشركات بتكوين لجنة لمتابعة مخاطر الشركات ضمن مسعى المراجعة الدورية للمخاطر المحتملة وتدعيم المديرين المستقلين.

*-اليابان:-

حيث قامت بورصة طوكيو (TSE) بوضع دليل للتطبيقات الجيدة لحوكمة الشركات لتعتمدها المؤسسات اليابانية كأرضية لإعداد لمعايير محلية وبداية للعمل بالقانون التجاري الياباني منذ صدوره سنة -2003-

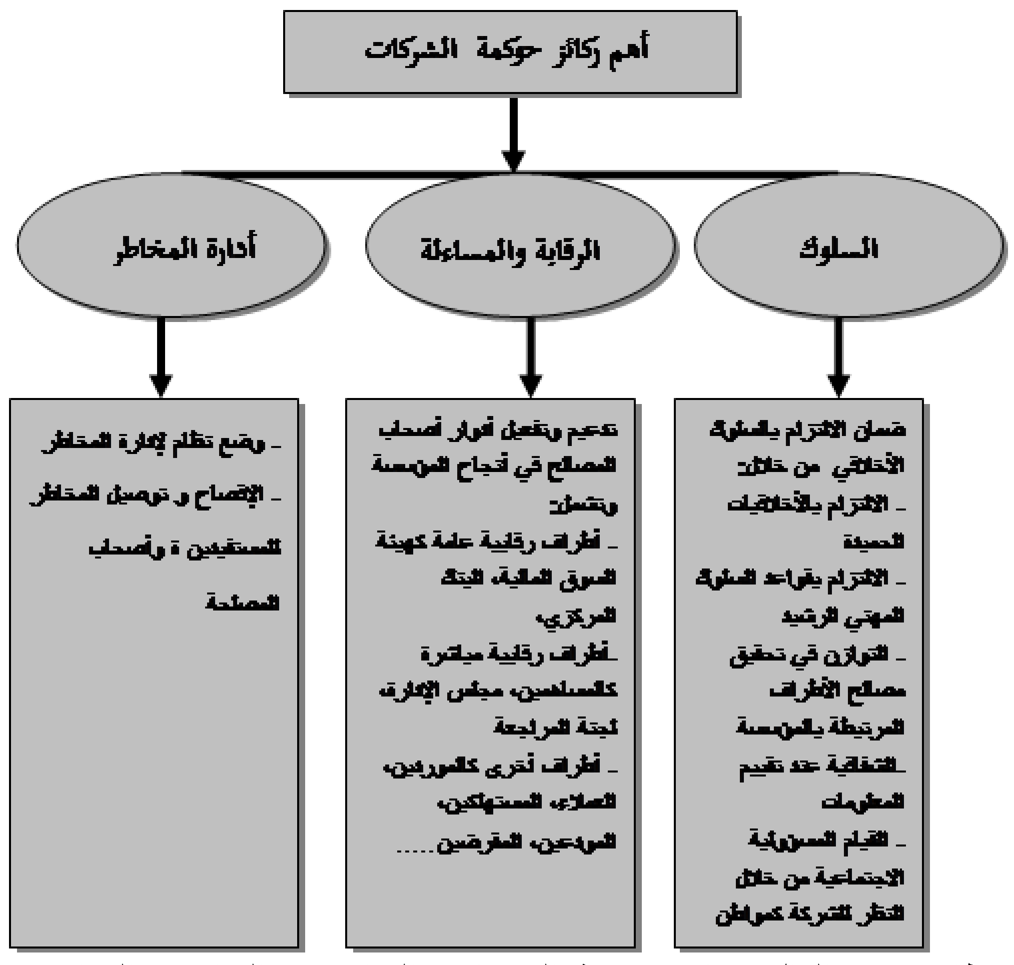
*-المفوضية الأوروبية:-

والتي فوضت فرق عمل على درجة عالية من الخبرة ببروكسل مهمة تطوير وتوحيد الإطار التشريعي لقانون الشركات؛ لحماية المستثمرين و. تدعيم الإفصاح،..

*-أمريكا اللاتينية: -

من خلال الاجتماع عدد من المهتمين بحوكمة الشركات في سبعة دول(في سان باول) للاتفاق على تفعيل مشاركتهم فى رابطة مؤسسات حوكمة الشركات بأمريكا اللاتينية.

وعلى ضوء ذلك تقوم حوكمة الشركات على المقومات التالية:



المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، المفاهيم – المبادئ –التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية الإسكندرية: 2005-: ص: 47

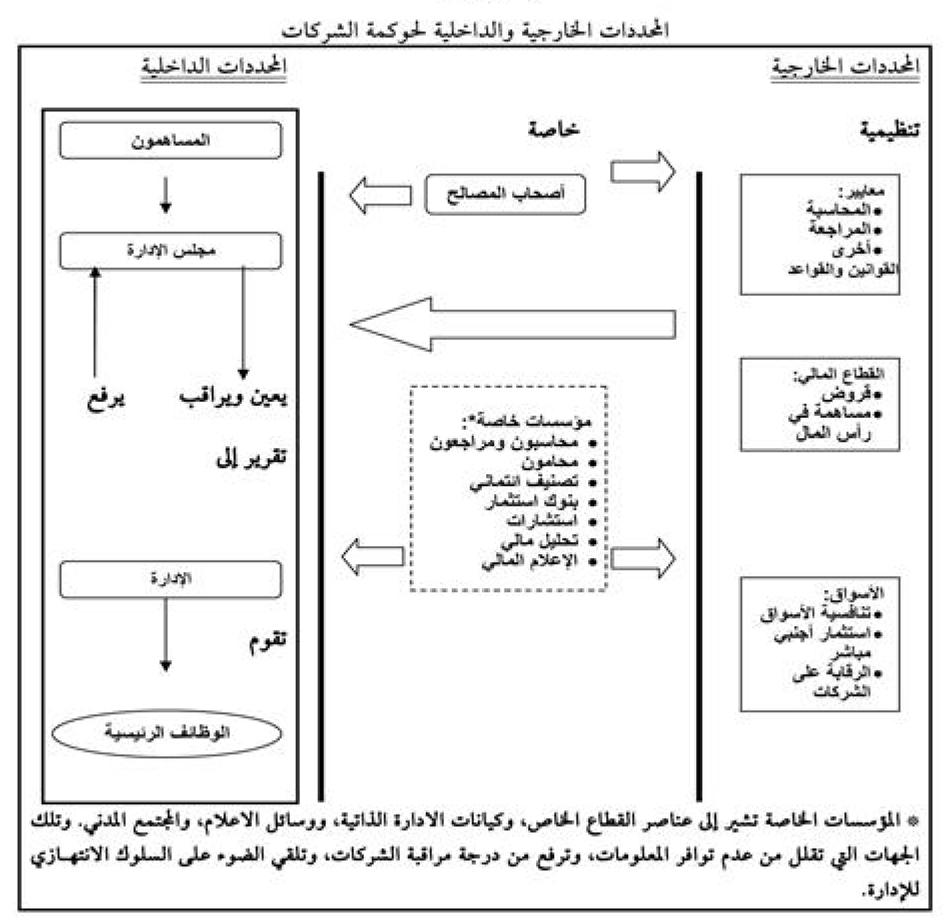
المحور الثالث: محددات ومعايير حوكمة الشركات وأهميتها

مفهوم حوكمة الشركات لا يزال في إطار التكوين خاصة وأن الكثير من معاييره وقواعده لا تزال في عملية التطوير والمراجعة، ألا أنه هناك شبه أجماع حول أهم مبادئه ومعايير تقييمه التي تسعى إلى تجسيد الشفافية، العدالة والمساءلة، حماية حقوق المساهمين ومصالح العمل والعمال، استبعاد استغلال السلطة في غير المصلحة العامة وبذلك فهي تسمح بتنمية الاستثمار واستقطابه وتعظيم المدخرات وربحية الشركة لذلك فمعايير حوكمة الشركات تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون مع ضمان مراجعة الأداء المالي

1- محددات ومعايير حوكمة الشركات:

هذا ويستند التطبيق الجيد لحوكمة الشركات على مدى توفير وجودة العديد من المحددات:

الشكل البياني رقم -01-



المصدر: Iskander, M. and N. Chamlou. (2002). Corporate Governance: A Framework for Implementation. P: 122, Fig. 6.1. Published in: Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and

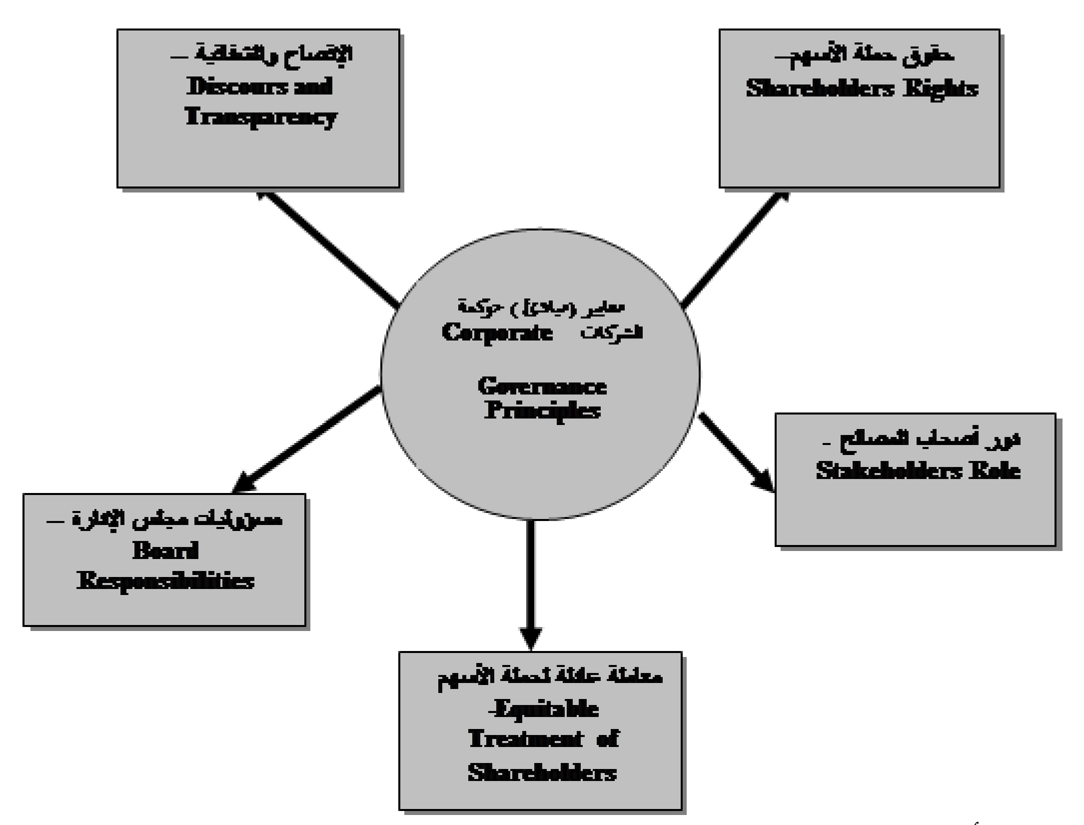
.North Africa Region, edited by: S. Fawzy. Washington: World Bank
نقلا من محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر على الموقع الشبكي: http://www.Bia-bh.com

*- المحددات الخارجية(27):

فوجودها يضمن التنفيذ الجيد للقواعد والقوانين لضمان حسن إدارة الشركة ومنه تحجيم فجوة التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص، وتتضمن وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات يشجع الشفافية وكفاءة الأسواق على أن يكون متوافقا مع حكم القانون ويحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية، كما يتضمن ذلك وجود بيئة عامة لإمكانية الاستثمار في الدولة وتشتمل على القواعد والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (كقوانين الشركات والسوق المالية وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس) ومدى كفاءة القطاع المالي (من مؤسسات مالية مصرفية وغير مصرفية وأسواق مالية) لتوفير التمويل الكافي للمشاريع، درجة تنافسية الأسواق ومدى كفاءة الآليات والهيئات الرقابية على الشركات إضافة للعديد من المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (كمكاتب المحاسبة والمراجعة والمحاماة، وبعض الشركات العاملة في السوق المالية..........) مما يشير ذلك إلى أهمية دور الدولة والمجتمع المدني في توفير تلك المحددات

*- المحددات الداخلية:

فوجودها وتجسيدها داخل الشركة يقلل من آليات التعارض بين مصالح الفاعلين الأساسيين في الشركة وتتضمن القواعد التي تضمن آلية اتخاذ القرار وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وعلى ضوء ذلك فقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية -OCDE-جملة من المعايير(28) تشتمل على مايلي:

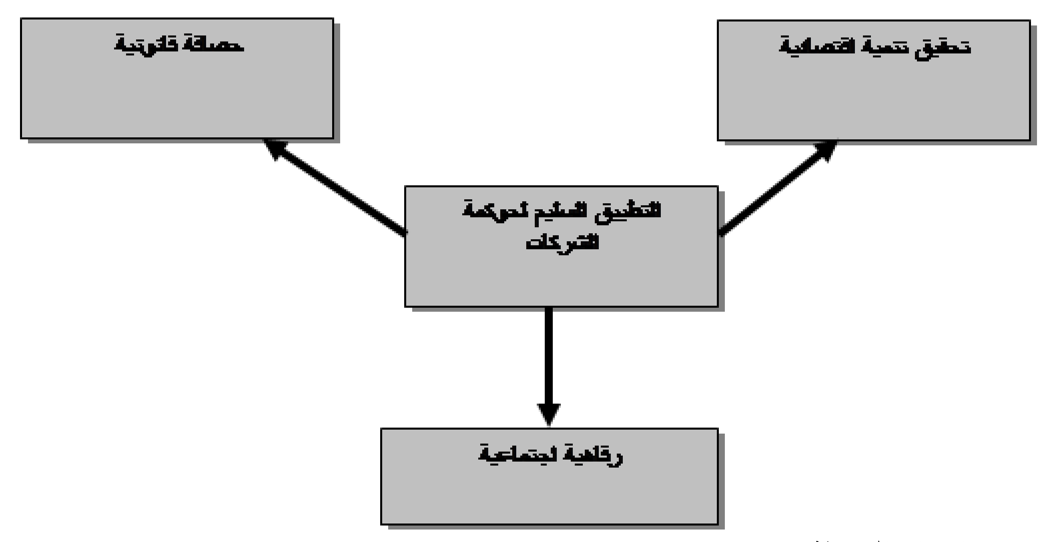


المصدر: من أعداد الباحثة

وبدلك فوجود والتطبيق السليم لمعايير حوكمة الشركات يضمن أعداد الإطار العام الذي تحدد من خلاله أهداف الشركة والسبل اللازمة لبلوغها ومراقبة الأداء، كما أنه يجلب العديد من المكاسب إلى مختلف الأطراف في الاقتصاد القومي من سوق مالية نشطة ومؤسسات مالية قادرة على استقطاب المدخرات مع تحفيز نمو القطاع الخاص والذي يضمن معدلات نمو مرتفعة.

2- أهمية حوكمة الشركات:

نظرا لأهمية حوكمة الشركات على الصيد العالمي فقد تطرق العديد من الاقتصاديين والمحليين إلى مدى تأثيرها وأهميتها على العديد من النواحي الاقتصادية، القانونية والاجتماعية لمصلحة الأفراد، كفاءة وسلامة الشركات والأسواق المالية ومنه الاستقرار الاقتصادي ككل بما يساهم في تحقيق تنمية شاملة متعددة الأبعاد(29).



المصدر: من إعداد الباحثة

*- فعلى الصعيد الاقتصادي:

فتطبيق القواعد السليمة لحوكمة الشركات يسمح بزيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة مع تدعيم تنافسينها بالأسواق في ظل توفير الشفافية والتي بدورها تساهم في جلب مصادر تمويل محلية وأجنبية للتوسع والنمو في إطار زيادة ثقة المستثمرين ومنه المقدرة على خلق فرص عمل جديدة مع الحرص على تدعيم استقرار الأجهزة المصرفية والأسواق المالية في ظل تداول نشط بها ومن ثم زيادة السيولة المتاحة مع ارتفاع كفاءة الأسواق المالية المحفزة لرفع معدلات الاستثمار المحفزة على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

*- على الصعيد القانوني:

حيث تظهر أهمية حوكمة الشركات من الناحية القانونية للتغلب على مخاطر تنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنتج من الممارسات غير السليمة التي تنتهك مختلف صور العقود المبرمة والقرارات والقوانين والنظم الأساسية المنظمة للشركة.

*- على الصعيد الاجتماعي:

أي أن الإطار العام لحوكمة الشركات يمتد إلى النواحي الاجتماعية والسياسية، على اعتبار أن صلاح الاقتصاد ككل مرتبط بسلامة المؤسسات العاملة فيه مما يشير ذلك إلى ضرورة الاهتمام بجميع أصحاب المصلحة في الشركة مع أعادة الاعتبار للمسؤولية الاجتماعية فيها والتي لا تقتصر على تدعيم مكانتها وربحيتها وإنما تمتد لتهتم بتقدم ونمو المجتمع ككل بتبني سلوكات مسؤولة، على اعتبار أن الشركة تؤثر وتتأثر بالحياة العامة حيث يمكن لأدائها التأثير على الوظائف والدخول والمدخرات والمعاشات ومستويات المعيشة، وغيرها من الأمور المرتبطة بحياة الأفراد والمؤسسات والمجتمع لذلك فهي ملزمة بالمساءلة عن التزاماتها في الإطار الأشمل لرفاهية وتقدم المجتمع.

الخاتمـة

كثيرًا ما يتم الإشارة للفساد على انه واحد من العقبات الأساسية التي تعوق نمو الحوكمة الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبينما يقوض الفساد وبما يتضمنه من غياب أخلاقيات الأعمال الحوكمة الرشيدة، فهو بدوره يكون نتاج للحوكمة الضعيفة، وهكذا يتوطد الفساد ويتحول إلى دائرة مفرغة من نقص الشفافية والمساءلة والعدالة والمسؤولية في صنع القرار. ولان الفساد في المنطقة يرتبط بشكل كبير بقصور في ممارسة الحوكمة بشكل فعال، فكثيرًا ما يُصور على انه قضية سياسية بحته بالرغم من التداعيات الاقتصادية والإنزلاقات المحاسبية والمالية الخطيرة التي يتسبب بها، من المهم أيضًا أن نتذكر أن الفساد في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يأتي من فراغ.
ولكن مصدره عيوب مؤسسية، وأنظمة سياسية غير ديمقراطية، ونظم اقتصادية تسيطر عليها الدول.، على اعتبار أن النظم الاقتصادية للمنطقة بنيت على تدفقات غير شفافة للريع وليس على الإنتاجية المحلية لان الحوكمة في المنطقة تعتمد على الإخلاص الشخصي للصفوة الحاكمة وليس لسيادة القانون، لذلك يجب القيام بإصلاحات أعمق في كلا المجالين السياسي والاقتصادي حتى نتمكن من معالجة الفساد بشكل فعال، كما تحتاج دول المنطقة أيضًا، من تمكين القطاع الخاص ليصبح عنصرًا نشطا ليس فقط في جهود مكافحة الفساد ولكن في بناء حوكمة ديمقراطية واقتصاديات سوق في المنطقة.

الفصل التاسع

مساهمة براءة الاختراع في دعم وحماية الإبداع التكنولوجي

وتحقيق التميز التنافسي المستديم في منظمات الأعمال، واقع الجزائر

الملخص

إستراتيجية التميز المعتمدة من طرف المنظمة تتحقق من خلال العمليات الفكرية الذكية من إبداع، ابتكار، تجديد، بحث وتطوير لتقديم منتجات أو خدمات متميزة لا تقبل الاستنساخ أو التقليد من طرف المنافسين وتكمن أهمية ودور الإبداع التكنولوجي كأهم مورد للميزة التنافسية في منظمات الأعمال المعاصرة لتحقيق قيمة وخلق ثروة لمنظمات الأعمال، باعتباره قوة تأثيرية على جميع مهام المنظمة للتأقلم مع التغيرات البيئية، لذلك تلتزم منظمات الأعمال بحمايته وحسن إدارته واستثماره للاستفادة منه في خلق التميز التنافسي المستديم.
كلمات مفتاحيه: مقدرة تنافسية، ميزة تنافسية ضرورة تنافسية، الإبداع، براءة الاختراع.

Résumé

L'innovation technologique représente de nos jours l'une des ressources les plus importantes pour l'acquisition de l'avantage concurrentiel des entreprises. Il se définit généralement comme le savoir qui permet à l'entreprise de réaliser la valeur et de créer la .richesse
Toute entreprise se distingue des autres sur la base d'une stratégie portant sur l'intelligence économique, l'innovation, l'invention, le renouvellement, la recherche et l'évolution en vue de fournir des produits ou des services spécifiques refusant la contrefaçon et .l'imitation de la part des concurrents
C'est aussi la force d'impact de l'entreprise sur l'ensemble de ses fonctions susceptible de fournir lui les services qui facilitent son adaptation aux variations de son environnement, d'où le besoin de protéger un tel capital, de bien le gérer et de s'y investir .continuellement pour rendre durable son avantage compétitif
Mots-clefs: capacité compétitive, avantage concurrentiel ,La nécessité compétitive, l'innovation, les brevets

Abstract

The Technological innovation represents nowadays one of the resources the most important for the acquisition of the competitive advantage of companies. It defines itself generally as the knowledge which allows the company to realize the value and to create the .wealth

Any company distinguishes itself from the others on the basis of a strategy concerning the economic intelligence, the innovation, the invention, the renewal, the research and the evolution to supply products or specific services refusing the imitation and the imitation .on behalf of the competitors

It is also the strength of impact of the company on all functions susceptible to supply it the services which facilitate its adaptation to the variations of its environment, where from the need to protect such a capital, to manage it well and to invest a lot there constantly .to make durable its competitive advantage

Key-Words:competitive capacity, competitive advantage, the need for competitive, innovation, patents

المقدمـــة

التغيرات التي تحدث في منظمات الأعمال كنتيجة للمستجدات البيئية المليئة بالتحديات التنافسية تجعل من الصعوبة على منظمات الأعمال اكتساب ميزتها التنافسية. ولمجابهة ذلك بدأت الأفكار تتجه نحو إدارة المعرفة باعتبارها مقدرة محورية ونشاط تتفوق به المنظمة قياسا لمنافسيها.و لقد ركزت العديد من المقاربات على محاولة تحديد مصادر الميزة التنافسية رغم التأييد الذي تجده المقاربة الهيكلية في الإستراتيجية من خلال ربط تنافسية المنظمة بمتغيرات البيئة الخارجية (هيكل الصناعة)، إلا أن التحليل الإستراتيجي يؤكد على دور وأهمية الموارد الداخلية للمنظمة في خلق وتحقيق الميزة التنافسية وذلك بداية من الثمانينات ليضع الفكر المنظمي أمام تحديات إدارة المعرفة وتطبيقاتها وما ينتج عنها من مفاهيم تدور في فلكها.

و لم يتوقف السيل الجارف للتطور العلمي حتى عند أحدث المفاهيم (إدارة المعرفة) والتي تعرضت إلى انتقادات في التحول من مفهوم إدارة المعرفة إلى مفهوم المشاركة بالمعرفة، إلا أن زيادة الطلب على قوة العمل المتحركة ودوران العمل وظهور المنظمات الافتراضية جعل منظمات الأعمال تخشى عن مستقبلها بسبب الانتقال المفاجئ لأصحاب الخبرة والذين هم أصحاب المقدرات المحورية، لاستقطابهم من منظمات منافسة وما يترتب عن ذلك من تأثير على الأداء،

مما جعلها تفكر بصيغة جديدة لإدارة المعرفة وذلك ببناء قاعدة معرفية ترتبط بالقدرات المحورية في المنظمة.

فالهدف من المداخلة هو تتبع تطور مصادر الميزة التنافسية من المنافسة المبنية على الثنائية (منتوج/سعر)، إلى الإختراع والإبداع باعتبارها موارد مهمة تسعى منظمات الأعمال إلى الاعتماد عليها لتحقيق أهدافها واكتساب ميزة تنافسية مستديمة.و على ضوء ذلك تدور إشكالية الدراسة حول التساؤلات التالية:

- ما مضمون الميزة التنافسية، وما هي خصائصها وأهم مصادرها؟
- كيف يتم تحويل موارد المنظمة (البشرية) إلى قدرات وكفاءات محورية لتحقيق الميزة التنافسية؟
- ما العلاقة بين الإبداع التكنولوجي وبراءة الاختراع؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال ورقة بحثية تتضمن المحاور التالية:

المحور الأول:- تطور مصادر الميزة التنافسية في منظمات الأعمال.

المحور الثاني:- مساهمة الإبداع التكنولوجي في تحسين تنافسية منظمات الأعمال

المحور الثالث:- مساهمة براءة الاختراع في دعم وحماية الإبداع التكنولوجي

المحور الأول:تطور مصادر الميزة التنافسية في منظمات الأعمال

في إطار التحولات الاقتصادية المتسارعة ومع تزايد وتيرة التبادل على جميع المستويات توجه اهتمام معظم الدول بالاستراتيجيات التي تضمن لمنتوجها أو خدماتها المقدمة البقاء والتفوق قياسا للمنافسين محليا ودوليا، لذلك ظهرت ما يعرف بالميزة التنافسية-avantage compétitif- والتي تتضمن المقدرة على تقديم منتوج أو خدمة بجودة أكبر وسعر أقل وبأسرع وقت إلا أن مفهوم الميزة التنافسية لم يعد مقتصرا على المفهوم الكلاسيكي المرتبط بالتنافسية السعرية أو الكمية بل اتجه إلى أبعد من ذلك ضمن المستجدات الدولية.

و لكي تبني منظمات الأعمال ميزتها التنافسية تلتزم بالقيام بالتحليل الاستراتيجي لتشخيص نقاط القوة في مواردها وتحديد المقدرات الجوهرية بها والفرص البيئية المتاحة باعتبارها مصادر وأساس بناء الميزة التنافسية وتطويرها وبالتالي تمكنها من تحقيق عوامل التفوق وتدعيم مركزها التنافسي قياسا لمنافسيها مع إمكانية التأقلم مع المتغيرات وبشكل مرن.

1- مفهوم الميزة التنافسية:

من خلال مراجعة الأدبيات الإدارية يظهر أن مفهوم الميزة التنافسية يرجع إلى (Chamberlain -1939) ثم إلى (Selznick- 1959) الذي ربط الميزة بالمقدرة وتوالت بعدها المفاهيم من منظري الإدارة والتسيير الإستراتيجي(1)أمثال ; Hofer et Schendel (reacy et Bakos , Czepiel , Fahey, Day(1984) ; porter (1985……

فهناك من يعتبرها " بأنها المقدرة على التميز وخلق ثروة أكبر من المنافسين في السوق المحلي أو الدولي، من خلال تقديم الناتج للزبائن بالكفاءة المطلوبة (النوعية، السعر، الوقت.....) لاكتساب حصة سوقية ملائمة."

و البعض الأخر يراها " بأنها قوة داعمة ودافعة -force de soutien et de stimulation- وقيمة أساسية طويلة المدى تتمتع بها المنظمة وتؤثر على سلوك العملاء في إطار تعاملهم مع المنظمة وتستمر لفترة أطول بغض النظر عن طول أو قصر دورة حياة الناتج الذي تقدمه المنظمة (2) "

وتعبيرا على ذلك، فالميزة التنافسية = إنتاجية +نوعية +مرونة +القيمة المدركة للزبون + الإبداع والابتكار +تفرد.(3) وبذلك فهي خاصية تتمتع بها المنظمة تتضمن التباين والتميز قياسا لمنافسيها سواء كانت بشكل مادي أو معنوي، أصلي أو مكتسب لإمكانية التأثير على سلوك العملاء لتلتزم بذلك المنظمة بحمايتها والمحافظة عليها مع إمكانية تطويرها وابتكار غيرها عند تقليدها.

2- خصائص الميزة التنافسية: (4)

لإعطاء الميزة التنافسية المفهوم الأوضح تم وصفها:

1 بأنها نسبية وتتحقق بالمقارنة وهي ليست مطلقة.

2 تمكن من تحقيق التفوق والأفضلية للمنظمة التي تتسم بها قياسا للمنافسين.
3 تصدر عادة من داخل المنظمة وتخلق قيمة لها.
4 تترجم كفاءة أداء المنظمة في ممارسة مهامها وفي قيمة ما تقدمه للعملاء وبذلك فهي تأثر في سلوكاتهم من خلال إدراكهم للأفضلية فيما تقوم المنظمة بتصريفه وبالتالي تحفزهم على الاقتناء.
5 تتحقق لمدة طويلة وتستمر في المنظمة عند تجديدها وتطويرها.
وعليه فالميزة التنافسية تتضمن فن خلق و/ أوإستغلال تلك الميزة التي هي أكثر ديمومة ويصعب تقليدها لضمان حصة سوقية معتبرة قياسا للمنافسين إذن فما هي مصادرها؟

3- مصادر الميزة التنافسية

أما عن مصادر التميز فقد يكون في نوعية الناتج المقدم (منتجات أو خدمات)، السعر المعروض به، وقت تقديم الناتج، كما تمتد مصادر التميز إلى عوامل أخرى خارج الثنائية (منتوج /سعر)، وحسب منظري الفكر الإستراتيجي فيتم توليد التميز التنافسي المستديم من خلال العمل بمبدأ " تغيير قواعد اللعبة أو اللعب بكيفية مختلفة أفضل من محاولة اللعب أحسن من الآخرين، من خلال تحديد الموارد النادرة والمتميزة للمنظمة وإيجاد أساليب لخلقها وحسن استثمارها والمحافظة عليها.
و تتطلب الحيازة على الميزة أو مزايا تنافسية التعرف على المصادر التي تستمد منها هده الأخيرة للسماح بتصويب الجهود نحو أهداف واضحة تحقق وفرات في الوقت والجهد والمال وتشمل:

3-1 - التفكير الاستراتيجي وسيلة لبناء ميزة تنافسية قوية:

لكي تتفادى المؤسسة الارتباك المترتب عن مجابهة المشاكل التي تفرزها البيئة التنافسية تعمد إلى التفكير لإيجاد الحلول لها والخروج من الوضعيات الحرجة من خلال الاستعانة بالاستراتيجيات الممكنة والمناسبة فيما يلي.

3-1-1- الاستراتيجيات العامة للتنافس:

لتحقيق الأسبقية وتجسيد أداء أفضل قياسا للمنافسين تلجأ المؤسسة إلى انتهاج إستراتيجية معينة للتنافس بهدف حيازة ميزة أو مزايا تنافسية وحسب
(Michael Porter-1985-) هناك ثلاثة مداخل للتنافس تشمل:

3-1-1-1-إستراتيجية قيادة التكلفة (5): -stratégie de domination par le coût

وذلك بالتحكم في التكاليف بالصيغة التي تسمح بالتفوق على أسعار المنافسين على أساس وجود ظروف محفزة كتوفير اقتصاديات الحجم، فرص مشجعة لتخفيض التكاليف وتحسين الكفاءة وسوق مدركة بالانخفاض في الأسعار ومرونة الطلب السعرية.
ورغم قدم مفهوم هذه الإستراتيجية إلا أنها لا تزال واسعة الانتشار كما أثبتته تجربة شركة (Ford -1958) للصناعة معدات النقل، شركة
(General Electric 1976-) لصناعة التجهيزات المنزلية في الاستحواذ على الأسواق وتحقيق الريادة.

3-1-1-2-إستراتيجية التميز(6):- stratégie de différenciation-

من خلال تقديم منتوج أو خدمة متميزة من حيث الجودة، الإبداع التكنولوجي أو خدمات ما بعد البيع قياسا للمنافسين ذلك بعد تقدير الزبون للقيمة التي ستضيفها له، ولتحقيق ذلك تلتزم منظمات الأعمال بالاهتمام بمدخلات عملية الإنتاج والتميز في نوعيتها وجودتها وفي طريقة صنع المنتوج وفي أسلوب البيع والتسويق، مع تمتعها بالمهارة والكفاءة التي يصعب على المنافس محاكاتها.

3-1-1-3- استراتيجيات التركيز أو التخصص (7): - stratégie de concentration

وتسعى إلى بناء ميزة تنافسية من خلال تركيز المنظمة على خدمة قطاع سوقي مستهدف (سوق جغرافي محدد أو شريحة معينة من الزبائن)، ولقد أثبتت هذه الإستراتيجية نجاعتها في عدة منظمات كشركة (-1987- Roll Royce) المتخصصة في صناعة السيارات الفاخرة والموجهة إلى زبائن معينين.

2-1-3- طرق التحليل الاستراتيجي (8):
والتي تسعى إلى تصويب الإستراتيجية من حيث تحقيقها للهدف ومواجهة مختلف تحديات البيئة التنافسية ومنه اتخاذ القرار الأمثل والمناسب للحفاظ على موقع تنافسي قوي في السوق والحيازة على ميزة تنافسية معتبرة.
2-3- الإطار الوطني منشئ لميزة تنافسية وطنية:
يتيح الإطار الوطني الجيد للمؤسسة المقدرة على الحيازة على ميزة أو مزايا تنافسية لذلك تظهر بعض منظمات الأعمال في بعض الدول رائدة وناجحة في قطاع نشاطها عن بعض المنظمات في دول أخرى، فالدولة تمتلك عوامل الإنتاج الضرورية للصناعة (موارد بشرية، معرفية، مالية، بنية تحتية، سن القوانين والتشريعات.....)، لذلك فالحيازة على تلك العوامل يساهم في الحصول على ميزة تنافسية قوية، على اعتبار أن تلك العناصر بتفاعلاتها المحكمة والمنظمة تشكل نظاما قائما يفرز إطار ا وطنيا محفزا ومدعما لبروز مزايا تنافسية للصناعات الوطنية وبذلك يصبح الإطار الوطني منشأ لمزايا تنافسية يمكن تدويلها.
3-3-مدخل الموارد أساس لبناء ميزة تنافسية:
وضع وتنفيذ إستراتيجية معينة يتطلب توفر الموارد والكفاءات الضرورية لإحداث توليفات ذكية بينها، فالحصول على هذه الأخيرة بالجودة المطلوبة والاستغلال الأمثل لها يضمن نجاح تجسيد إستراتيجية المنظمة وبالتالي يسمح لها بالحيازة على عدة أنماط من المزايا التنافسية التي تمثل ورقة رابحة تجاه المنافسة.و يتم التمييز بين:
1-3-3-الموارد الملموسة:
والتي تصنف إلى:
*-المواد الأولية:
ولها تأثير كبير على جودة المنتوج، لدلك فالمنظمة مجبرة على حسن اختيار المورد والتفاوض معه على أسعارها وجودتها
*- معدات الإنتاج:
وتمثل أهم أصول المؤسسة فهي المحققة للقيمة المضافة المترتبة عن تحويل المواد الأولية إلى منتجات لذلك تلتزم المنظمة بضمان سلامتها وتشغيلها وصيانتها لتحقيق فعاليتها لأطول فترة ممكنة.
*- الموارد المالية:
ويمكنها خلق منتجات جديدة لطرحها في السوق أو توسيعها على نطاق أكبر كفتح قنوات جديدة للتوزيع، فالمنظمة مجبرة لتحقيق صحتها المالية والمحافظة عليها لتدعيم موقفها التنافسي وتطويره على المدى البعيد.
2-3-3- الموارد غير الملموسة:
ويصعب تحديدها لغياب وجود قاعدة متفق عليها لذلك فقد تم الاعتماد على أهمها باعتبارها من متطلبات المنافسة الحديثة لتشمل:
*- الجودة (9):
على اعتبار أن المؤسسة في بيئة تنافسية تسعى إلى التسابق نحو الريادة والاستحواذ على حصص سوقية بالاعتماد على الجودة من خلال مقدرة المنتوج أو الخدمة على تلبية متطلبات وتوقعات

المستهلك كما قد تزيد من توقعاته وتستند المنظمة إلى مفهوم الجودة الشاملة كورقة ضاغطة للحيازة على مزايا تنافسية ودخول الأسواق الدولية وكسب ثقة المتعاملين.

*- الزمن (10):

يعتبر الوقت في إدارة الإنتاج أو الخدمات ميزة تنافسية أكثر أهمية على اعتبار أن الوصول إلى الزبون أسرع من المنافس يمثل ميزة تنافسية وتتحدد هذه الأخيرة على أساس الوقت بتخفيض زمن تقديم المنتجات الجديدة للأسواق وذلك باختصار زمن دورة حياة المنتج أو زمن دورة الزبون.

*- معرفة كيفية العمل:

وتعبر عن الدرجة العالية من الإتقان في مختلف الميادين (الإنتاجية، التنظيمية، التسويقية......) للحصول على مزايا تنافسية فريدة وتستمد معرفة كيفية العمل مصدرها من الخبرة والتجربة المكتسبة والجهود المركزة والموجهة للوظائف الرئيسية للمنظمة، التي تلتزم بالمحافظة على عدم تسرب أو تصريف معلومات عنه للمنافسين.

*– التكنولوجيا(11):

حيث يعتبر العامل التكنولوجي أهم مورد داخلي قادر على إنشاء ميزة تنافسية وتقديم القيمة للزبون، إلا أن التكنولوجيا لا قيمة لها بحد ذاتها فهي تستمد أهميتها من الآثار التي تخلفها على الميزة التنافسية، هذه الأخيرة لتكون حاسمة يجب ربطها بمفهوم السرعة من خلال الحيازة والتحكم بشكل أسرع من المنافسين في التكنولوجيا وتحقيق الابتكارات التي يمكن تجسيد أثارها.

*- المعلومات:

تجعل البيئة التنافسية المنظمة في تيقظ مستديم، وفي سياق ذلك تلعب المعلومات دورا مهما باعتبارها مصدرا مهما لاكتشاف خطط المنافس ورصد تحركاته وتغيرات الأسواق، كما يمكنها اكتشاف منتج جديدو تطوير وسائل الإنتاج بشكل أسرع، إمكانية الوصول إلى السوق قبل المنافس كما أنها أسلوبا لتجميع المستخدمين والوصول إلى الأهداف المشتركة بعد تحليل المعلومات بنوعيها- الداخلية والخارجية -لاتخاذ القرار الأمثل في الوقت المناسب.

*- المعرفة(12):

فهي حصيلة خبرة، تجارب، معلومات ودراسات باعتبارها أصبحت المورد الأكثر أهمية في خلق الميزة التنافسية والمحافظة عليها وتنميتها وتطويرها عند الضرورة، فالمنظمة الناجحة يمكنها خلق المعرفة الجديدة وتجسيدها في تكنولوجيا وأساليب وسلع وخدمات جديدة وتستمد المنظمة معارفها من مختلف مراكز البحث للإلمام بالمعارف الجديدة في ميدان نشاطها، كما يمكنها أن تكون منتجة للمعرفة من خلال مقدرتها على حل مشاكلها التنظيمية أو المتعلقة بالمنتجات وطرق الإنتاج، هذا وتساهم القاعدة المعرفية في تغذية المقدرات الإبداعية وإثراءها بشكل مستديم لاكتساب مزايا تنافسية معبرة.

*- الإبداع (13):

بهدف التأمين المستديم لأسبقية المنظمة على المنافس تستند إلى الإبداع والذي يتضمن الإتيان بالجديد ولقد تزايد اهتمام منظمات الأعمال به والتركيز عليه بمختلف صوره (الابتكار التنظيمي، التكنولوجي والتسويقي) باعتباره مصدرا منشأ ومتجددا ومطورا للميزة التنافسية فهو الضامن الرئيسي لاستمرار وتقوية تنافسية المنظمة.

3-3-3- الكفاءات(14):
باعتبارها من أصول المؤسسة فلها طبيعة تراكمية وصعبة التقليد من طرف المنافس فهي تصنف إلى:
- كفاءات فردية والتي تمثل همزة وصل بين الخصائص الفردية والمهارات المحصل عليها من أجل الأداء الأمثل لوظائف مهنية محددة فبإمكان المنظمة الحيازة على كفاءات فردية بالاستناد إلى معايير موضوعية ودقيقة في عملية التوظيف وتكوين الأفراد بما يتماشى مع المناصب التي يشغلوها للحصول على مردودية أكبر.
- كفاءات جماعية (محورية) باعتبارها أساس بقاء المؤسسة أو انسحابها فهي تتضمن تركيبة من المهارات المترتبة عن تظافر وتداخل العديد من أنشطة المنظمة وتسمح تلك الكفاءات بإنشاء موارد جديدة للمؤسسة تهدف إلى خلق القيمة والمنفعة الأساسية المباشرة للزبون وبالتالي تحقيق مركز القيادة والريادة لاكتساب ميزة تنافسية مستديمة في مجال الأعمال مما يجعل المنظمة تلتزم بتطوير وتجديد كفاءاتها المحورية من خلال المقدرات الديناميكية التي تمتلكها.
عموما فالتنافسية في منظمات الأعمال ترتكز على المربع السحري: الإنتاجية (productivité) + المرونة (flexibilité)+الجودة (qualité)+الإبداع(innovation)

المحور الثاني: مساهمة الإبداع التكنولوجي في تحسين تنافسية منظمات الأعمال

عصرنا اليوم هو عصر العولمة، السرعة، المعلوماتية، والانترنيت، كما أن قوة الدول وتطورها ونجاحها، أصبح يقاس بمدى التقدم والتطور الذي تحرزه في مجال استعمال برامج العلم والتكنولوجيا والبحث والتطوير، بهدف تحقيق تنمية اقتصادية، والرفاهية الاجتماعية، وتحسين جودة مخرجاتها. ومن أصعب التحديات وأكثرها إثارة، التي ينبغي على المنظمة أن ترفعها، هي إيجاد الحلول المناسبة للتحولات الكبرى التي يعرفها العالم، أين أصبحت المنظمة غير قادرة على التأقلم ومواكبة التغيرات والتطورات السريعة في مجال العلم والتكنولوجيا.
وفي ظل تلك الظروف، التغيرات والمستجدات المتلاحقة، وفي فترة تشهد تطور تكنولوجي متسارع ومنافسة حادة، ينبغي على الدول بصفة عامة ومنظمات الأعمال بصفة خاصة أن تهتم بمجال البحث والتطوير والإبداع التكنولوجي.

1- التمييز بين المصطلحات:

هناك الكثير من المصطلحات المتداخلة والمرتبطة وحاولنا استنادا للضرورة البحثية التمييز بين:
1-1-الاختراع:(15) -Invention -
فكرة لمخترع تسمح عمليا بإيجاد حل لمشكل محدد في مجال التقنية وليس بالضرورة أن تصبح سلعة أو خدمة يمكن تسويقها، فالاختراع يشير للتوصل إلى فكرة جديدة بالكامل ترتبط بالتكنولوجيا والتي يترتب عن تطبيقها الحصول على شيء جديد يعد تقدما إلى الأمام.
1-2- الإبداع (16):-Innovation -
هو طاقة عقلية هائلة، فطرية في أساسها، اجتماعية في نمائها، مجتمعية إنسانية في انتمائها، كما أنه المقدرة على حل المشكلات بأساليب جديدة، وهو التحقيق والإنجاز الفعلي لكل ما هو جديد.
أما –Joseph Schumpeter- فقد عرفه سنة 1934 بأنه إدماج مصدر جديد بالنسبة للمنظمة في سلعة معروضة في السوق.
وبدلك فالفرق بين الإختراع والإبداع، أن الأول يتضمن تحقيق المصدر الجديد بالنسبة للمنظمة أما الثاني فيتضمن على إدماج هذا المصدر في سلعة معروضة في السوق، مما يشير إلى أن الإبداع هو تجسيد للاختراع.
إلا أن الضرورة البحثية تقتضي التركيز على الإبداع التكنولوجي كما هو أدناه

2- مضمون الإبداع التكنولوجي:

أستعمل مصطلح الإبداع التكنولوجي بالمعنى الحديث لأول مرة من طرف الاقتصادي (Josef Schumpeter (17سنة 1939، بقوله أن الإبداع التكنولوجي هو التغيير المنشأ أو الضروري، وعرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (18)(OCDE) بأن:

" الإبداعات التكنولوجية تغطي المنتجات الجديدة والأساليب الفنية الجديدة، وأيضا التغييرات التكنولوجية المهمة للمنتجات وللأساليب الفنية، ويكتمل الإبداع التكنولوجي عندما يتم إدخاله للسوق (إبداع المنتج) أو استعماله في أساليب الإنتاج (إبداع الأساليب)، إذاً فالإبداعات التكنولوجية تؤدي إلى تدخل كل أشكال النشاطات العلمية، التكنولوجية التنظيمية، المالية والتجارية".

الإبداع التكنولوجي= ابتكار ونقل التكنولوجيا + التجسيد الميداني الصناعي والتجاري

وبصفة عامة، فالإبداع التكنولوجي يمكن أن يكون منتج، أسلوب فني، التنظيم أو السوق لمؤسسة ما، ويمكن تمثيل نظام الإبداع التكنولوجي كنظام مفتوح على البيئة التقنية (العلم والتكنولوجيا)، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والسياسية لتتغذى من مختلف مواردها قصد تحويلها إلى إبداعات في صورة منتجات أو أساليب محسنة أو مستحدثة.

فالإبداع التكنولوجي يقاس من خلال التكاليف المنفقة على البحث والتطوير وبعدد الإبداعات التكنولوجية وبراءات الاختراع الممنوحة من خلال تأثيره على البيئة كما أكده بيتر دراكر-Peter Dracher- في أنه يعمل على أنشاء مستقبل مغاير.

وبذلك فهو يتم بالخصائص التالية (19):

- أنه محصلة لتطبيق معارف فنية أو تكنولوجية معترف بها.
- أنه نتيجة تطبيق معارف فنية أو تكنولوجية معترف بها، ومعنى هذا أن كل جديد يقوم على معلومات غير دقيقة وبالتالي يؤدي إلى نتائج غير فعالة لا يمكن اعتبارها إبداعا تكنولوجيا.
- ارتباطه بالإنتاج(Production) والإنتاجية Productivité))
- دون انتشاره في الأسواق سيكون محدود الكفاءة والفعالية كما يتصورSchumpeter Josef لذلك فالإبداع التكنولوجي عامل أساسي في المنافسة وبالتالي في ديناميكية السوق الحرة،
- المنافسة في التكاليف، أي أن المجهودات الإبداعية تسمح بالتحكم في التكاليف،

3- أهمية الإبداع التكنولوجي كمصدر للتنافسية في منظمات الأعمال

لقد أصبح الإبداع التكنولوجي عاملاً مساعداً أساسياً في التنافسية المستديمة ونمو الأعمال والمجتمعات والدول، حيث أن التكنولوجيا يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في مساعدة المنظمات على تطوير واستمرارية قدراتها وفي الوقت نفسه إيجاد فرص نمو جديدة استجابة لظروف السوق المتغيرة".
إذ نجد بأنه على مدار مدة معقولة من الزمن يمكن النظر إلى المنافسة في كثير من المجالات الصناعية على أنها عملية موجهة بواسطة عنصر الإبداع وان المؤسسات التي تبادر بمنتجات جديدة وعمليات أو استراتيجيات جديدة يمكنها غالبا تحقيق أرباح ضخمة. وهذا الاحتمال يمنح المؤسسات حافزا قويا للسعي وراء منتجات أو عمليات واستراتيجيات مبتكرة وجديدة.
فالإبداع التكنولوجي يؤدي إلى احتدام هيكل المنافسة، بتخفيض التكاليف الثابتة للإنتاج، ومنه إتاحة فرص الولوج في الأسواق، ومن جهة أخرى فالخصائص الإبداعية والأساليب الفنية الجديدة تمثل مصدرا لتميز المنتجات من خلال الجودة العالية والخدمات المميزة والسريعة التي تختلف عما يقدمه المنافسين، مما يحفز ذلك العملاء على تلك السلع أو الخدمات.ومنه خلق الولاء للعلامة من قبل الزبائن إزاء منتجاتها (20)، وعند الحصول على رضا الزبائن ستزيد الحصص السوقية للمنظمة بكسب زبائن جدد وتدعيم ولاء القدامى وبالتالي الريادة والبقاء في السوق، هذا كما أن المسعى من إدخال تصاميم وفنيات جديدة في عملية الإنتاج هو زيادة عدد الوحدات المنتجة(العرض) بعد تسريع العملية الإنتاجية، إضافة إلى أن الإبداع التكنولوجي يسمح المؤسسات من تركيز جهودها على فئة معينة من المستهلكين وهذا من خلال التركيز على الإبداع في خطوط الإنتاج، أو الإبداع في المنتجات أو في سوق محددة من أجل تلبية متطلباتهم.
ونتيجة للتطورات الكبيرة في مجال الاتصالات والتكنولوجيا أصبح للمعرفة دورا متميزا تفوق أهميتها رأس المال النقدي والأصول المادية الأخرى لأهميتها في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة ليلعب بذلك الإبداع التكنولوجي دورا إستراتيجيا في تعظيم قيمة المنظمة من خلال (21):
1. إمكانية قياس قيمة المنظمة وأدائها بصورة دقيقة وكاملة خاصة وأن المعرفة تمثل قسطا كبيرا من قيمة المنتوج ومن قيمة المنظمة في مجتمع المعرفة.
2. يعتبر من أرقى الموجودات قيمة وله قوة تأثيرية على القيام بتغييرات وتعديلات على كل مهام وأنشطة المنظمة للتأقلم مع المتغيرات البيئية.
3. الاستثمار في الإبداع التكنولوجي في عصر المعرفة ثروة للمنظمة فهو يعتبر موردا أساسيا لتحقيق الميزة التنافسية المستديمة وتحقيق الكفاءة والفعالية التنظيمية والنجاح لها.

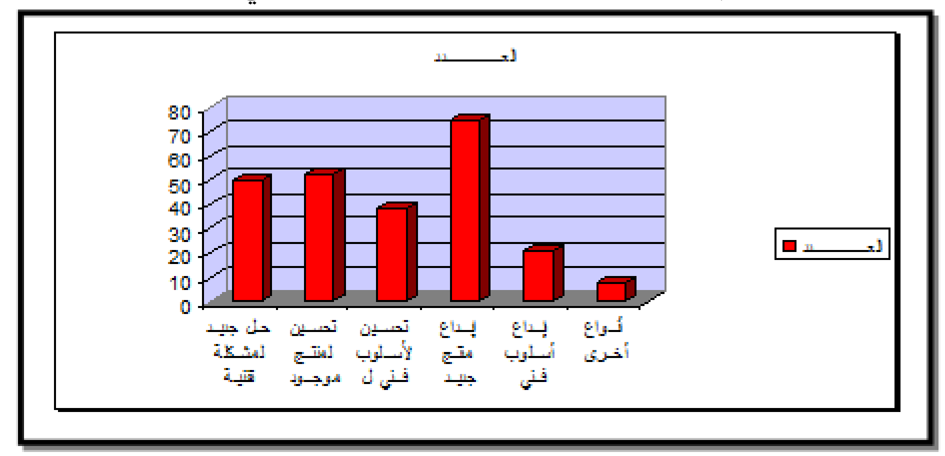
4- واقع الإبداع التكنولوجي في الجزائر

رغم مجهودات الجزائر الكبيرة لإدماج العلم والتكنولوجيا في إستراتيجياتها التنموية لكنها لم تضع نظام طبيعي للإبداع التكنولوجي يسمح للمؤسسات باللجوء إلى التطور العلمي والتكنولوجي.

خاصة مع عدم ملائمة المناخ التنظيمي للقيام بأي عمل إبداعي، مما جعل النظام الوطني للإبداع التكنولوجي في حالة ركود كما يوضح الشكل أدناه:

الشكل البياني –رقم-I-

تعداد الإبداعات التكنولوجية حسب طبيعتها في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات من:

دويس محمد الطيب، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول "حالة الجزائر" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية 2005، ص:116

على اعتبار أن معظم الإبداعات التكنولوجية سطحية وهامشية خاصة وأن الدولة تفتقد لثقافة تقييم الإبداعات التكنولوجية وقياس التطور المسجل وإفرازاته ويرجع ذلك لواقع البحث العلمي في الجزائر الذي يعرف تدني في مستوى الأداء وضعف المخرجات، والذي بدوره تقيده الكثير من المثبطات وتشمل:

*- التقليل من قيمة البحث العلمي:، وهذه الإشكالية تنعكس على نقاط أخرى كثيرة في إجراءات البحث العلمي. إضافة إلى الإقتقار إلى سياسة علمّية وتكنولوجية محدّدة المعالم والأهداف والوسائل(22)، في ظل غياب صناعة وشبكات المعلومات وأجهزة للتنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية،

*- نقص التمويل(23): حتى في الأحوال التي نجد فيها اهتمام بالبحث العلمي نجد أن هناك نقص في تمويل البحوث العلمية، وعدم تخصيص الميزانيات الكافية لإجراء البحوث بالطريقة المناسبة.

*- الفساد الإداري (24): يلاحظ تفشي ظاهرة الفساد الإداري في كثير من القطاعات الرسمية التي لديها ميزانيات للبحوث، إضافة إلى المحسوبية وعدم النزاهة العلمية.

*- غياب المحفزات الإبداعية: ففي الوسط البحثي لا يوجد من المحفزات ما يدفع المشتغلين بالبحث إلى التفاني والبذل المزيد من الجهود، فنتائج أبحاثهم تبقى حبيسة الرفوف، ولا يتم الالتفات إلى مجهوداتهم، وشحذ قدراتهم وتشجيعهم على المزيد من التميز العلمي في تخصصاتهم (25)، على اعتبار أن البحث العلمي المثمر بحاجة إلى قاعدة متينة يتكئ عليها، حتى يستطيع تطبيق مقولاته النظرية، وجعلها في خدمة قضايا التنمية.

عموما فلحماية تلك التصاميم والإبداعات التكنولوجية من التقليد ومن الاستعمال غير المشروع من طرف الآخرين تظهر أهمية براءة الاختراع.

المحور الثالث: مساهمة براءة الاختراع في دعم وحماية الإبداع التكنولوجي

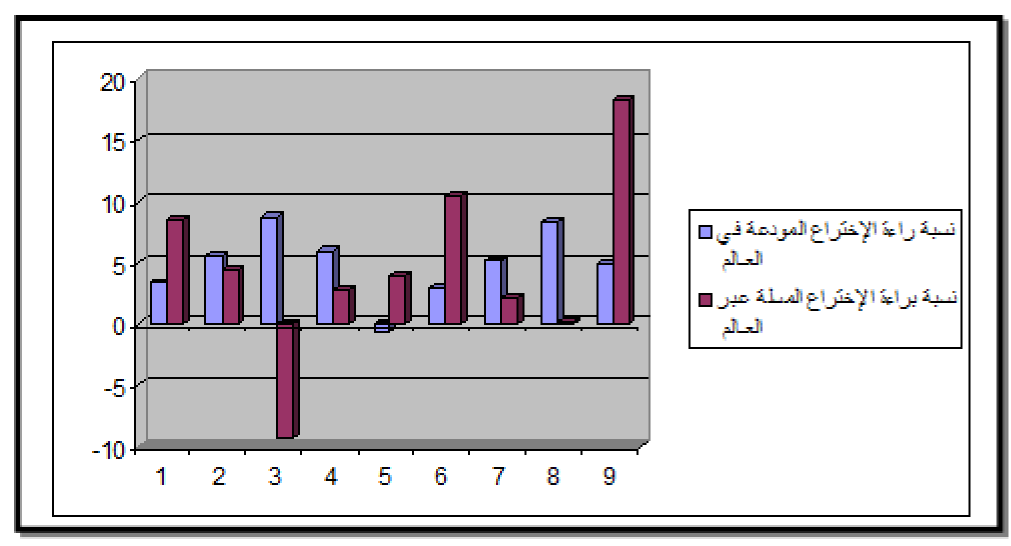
التطور الذي حدث في القرن التاسع عشر والقرن العشرين في ميدان الاختراعات الكبرى، من عصر الصلب إلى عصر الذرة والأقمار الصناعية، أدى إلى تطور الاقتصاد بصفة عامة، وظهور مشكلات قانونية جديدة بين المنتجين نتيجة قيام علاقات قانونية بينهم من جراء هذا التطور. كل هذا استوجب ضرورة حماية المخترع وحماية الرسوم والنماذج الصناعية لاعتبارات تتعلق بالعدالة والمدنية، وكذلك تحقيق نظام يحدد المنافسة المشروعة بين المخترعين، فتترتب على ذلك حقوق مرتبطة بأصحاب الاختراعات أصبحت تسمى بالحقوق الذهنية، لأنه ليس من المنطق أو الطبيعي أن نبذل جهود وننفق أموال في بحوث واختراعات معينة دون التفكير في حماية مخرجها، ومن أشكال الحماية القانونية هناك براءة الاختراع.

1- براءة الاختراع إحدى عوامل الإبداع:

تعرف براءة الاختراع على أنها الشهادة التي تمنحها الدولة بواسطة هيئة عمومية مختصة، للمخترع كي يثبت له حق احتكار استغلال اختراعه ماليًا ولمدة زمنية محدودة وفي ظروف معينة، وبذلك فهي تمثل المقابل الذي تقدمه الدولة والمجتمع ككل للمخترع تقديرا لجهوده ويصبح له حق خاص ومطلق قانونا على الاختراع؛ وتتم حماية الاختراع من طرف الدولة، عن طريق فرض عقوبات رادعة على من يقوم بنقل الاختراع، أو استخدامه بدون موافقة صاحبه ؛ لكن هذا لا يمنع الدولة إذا ما اقتضت المصلحة الوطنية أن تستولي على الاختراع بغية استغلاله، وتستطيع أيضا أن لا تمنح له أصلا براءة الاختراع، خاصة إذا كان الاختراع يدخل ضمن قطاع حساس واستراتيجي (الدفاع)، بشرط أن تحافظ للمخترع على حقه المالي نظير جهود البحث والتطوير التي قام بها.
وقد حددت المنظمة العالمية للملكية الفكرية-- OMPI الشروط الواجب توفرها في الاختراع كي يستفيد من الحماية، فلابد أن تكون له فائدة عملية وأن يبين عنصر الجدة فيه، أي بعض الخصائص الجديدة غير المعروفة في مجموعة المعارف المتوافرة في مجاله التقني، ويطلق عليها أسم "حالة التقنية الصناعية السابقة"، ويجب أن يبين الاختراع نشاطا ابتكاري لا يمكن لأي شخص له معرفة متوسطة في المجال التقني استنتاجه، كما يجب أن يكون "أهلا للبراءة" بموجب القانون(26).
ورغم ارتفاع معدل نمو براءة الاختراع سواء في عدد الطلبات أو تلك المسلمة على الصعيد العالمي (كما يوضحه الشكل البياني أدناه) إلا أنها تعتبر محتشمة أمام بقية المؤشرات الاقتصادية، خاصة وأنها تتركز في عدد محدود من الدول (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، كوريا الجنوبية، الصين، ألمانيا، فرنسا.......)

الشكل البياني رقم - II -

معدل نمو براءة الاختراع المودعة والمسلمة عبر العالم خلال (1998-2006)



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات من:

OMPI, «Rapport mondial sur les brevets», étude statique, 2008. au site d’Internet:www.wipo.int ;p13

2-أهمية حماية براءة الاختراع:-

وجود نظام براءة الاختراع يسمح بتحفيز الروح الإبداعية وتجسيد الاختراعات مع منح حاملها الحق في إستأثار استغلال مخترعاته وبالتالي تقوية تنافسيه ليصعب بذلك على المنافسين المحتملين القيام بتقليد الاختراع، فبراءة الاختراع تمثل حصيلة لعملية الاستثمار في البحث والتطوير باعتبارها مؤشرا للإبداع التكنولوجي والبحث والتطوير العلميين(27).

وتعد الحماية القانونية المقررة للمخترعين واختراعاتهم أهم صور حماية المبتكرات الجديدة لما لهذه المخترعات من فضل كبير في تقدم الصناعة بوجه خاص والمجتمع بوجه عام، ولذلك فقد اعترفت معظم تشريعات الدول للمخترع بحق الاستئثار باستغلال اختراعه مدة معينة تراوح بين عشر سنوات وعشرين سنة ليصبح بعدها الاختراعَ شائعاً يحق للجميع الانتفاع به، واستقرت أحكامها على هذا الأساس، وبالمقابل يلتزم صاحب البراءة أن يقوم فعلاً باستغلال اختراعه كي تتحقق مصلحة المجتمع في ذلك. فمنح المخترع الحماية القانونية تسعى لتحفيزه على زيادة التقدم الصناعي وتسهيل سبل الحياة للإنسان.ولذلك يسقط حق صاحب البراءة إذا لم يضع في مدة سنتين اختراعه موضع الاستعمال، ما لم يبرهن أنه عرض اختراعه مباشرة على الصناعيين القادرين على تحقيق اختراعه، وأنه لم يرفض بلا سبب طلبات الإذن باستعمال اختراعه وفق شروط معقولة.، كما يلتزم صاحب البراءة أن يدفع رسماً سنوياً تصاعدياً طوال مدة الحماية ويتم التسديد قبل مطلع كل سنة وإلا سقطت حقوق صاحب البراءة.

هذا وقد أقر القانون تطبيق نوعين من المؤيدات إزاء من يعتدي على هذا الحق. فمن جهة أولى أعتبر القانون كل اعتداء مقصود على حقوق صاحب شهادة الاختراع جنحة تقليد ويعاقب المعتدي عليها، وأما ما يتعلق بالحماية الدولية فإنه لما كانت المنتجات الصناعية المبتكرة يتم تداولها

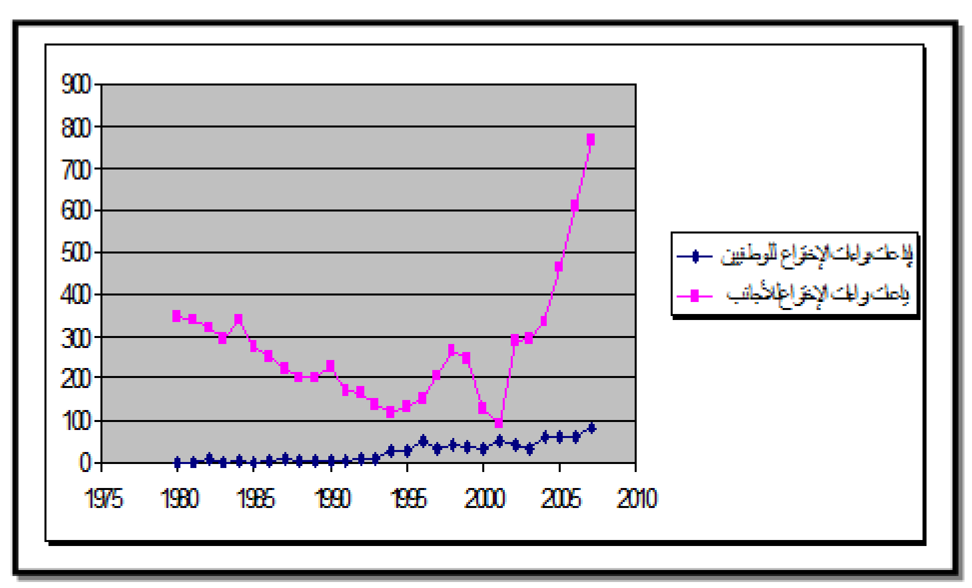
بسرعة بين حدود مختلف الدول، فقد وجد من الضروري عدم الاكتفاء بالحماية الوطنية للمبتكرات والعمل على إيجاد قواعد موحدة تنظم هذه الحماية دوليا، وتحقيقاً لهذا الغرض أبرمت اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية (بتاريخ 20/3/ 1883) والمعدلة في بروكسل سنة 1900 وفي واشنطن سنة 1911 وفي لاهاي عام 1925 وفي لندن عام 1934، وفي ستراسبورغ سنة1971.

3- واقع براءة الاختراع في الجزائر:

حيث تتاح المعطيات المتعلقة ببراءة الاختراع في الجزائر من المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية – INAPI- والذي انشأ سنة 1998 حيث يتشكل على مركز للإعلام التكنولوجي باعتباره مؤسسة عمومية لها طابع صناعي وتجاري تتكفل بدراسة طلبات لإيداع العلامات والرسومات والنماذج الصناعية مع المشاركة في تطوير الإبداع ودعمه، دراسة طلبات حماية الاختراعات وتسجيلها وتسجيل العقود المتعلقة بحقوق والملكية الصناعية وعقود التراخيص، وتشجيع القدرات الإبداعية وتسهيل استفادة المستعملين الوطنيين من المعلومة التقنية، إلى جانب تحسين ظروف استيراد التقنيات الأجنبية وترقية قدرات المؤسسات الجزائرية من خلال تخليص العلاقات التجارية من المنافسة غير المشروعة.
ويمثل عدد الاختراعات المحمية على مستوى المعهد الوطني للملكية الصناعية بالجزائر تسعة ملايين (9000000) اختراع (80% أجنبي، 20% اختراعات وطنية)(28) وقد أوجد المشرع الجزائري نظام لحماية الاختراعات مستلهما أفكاره من الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن.
واستنادا للإحصائيات المتاحة من المعهد عن براءة الاختراع في الجزائر والمتعلقة بالإيداعات الوطنية والأجنبية والتي سجلت تطورا ملحوظا لكنه محتشما يظهر من خلال الشكل البياني أدناه.

الشكل البياني رقم - III -

تعداد براءات الاختراع المسلمة من المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية للوطنيين والأجانب خلال (1980-2007)



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات من المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، على الموقع الشبكي: www.inapi.org/site/state.php

هذا وقد تم منح سنة 2009 أكثر من 600 براءة اختراع في شتى القطاعات، لقاء618 براءة اختراع لأشخاص وطنيين وأجانب سنة 2008، فالاختراعات المسجلة خلال هذه الفترة كانت من إنجاز 69 مخترعا جزائريا من بينهم خمس أشخاص طبيعيين (نساء) و11 مؤسسة على اعتبار أن التصديق على هذه البراءات جاء بعد دراسات معمقة عديدة خصت 776 طلب مودع على مستوى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (29)، وبتوفر ثلاثة شروط، ليتم الإعلان أن فكرة ما تعد اختراعا، وتتضمن التجديد والنشاط الإبداعي وأن تكون هذه المشاريع مؤهلة للتطبيق الصناعي أي أنها قادرة على أن تكون موضع صناعة أو استعمال صناعي.

الخاتمـة

أجبرت المنظمات على تبني أسلوب التنافسية وتحقيق مزايا تنافسية بهدف الاستمرار والبقاء في السوق، أما المنظمات الوطنية وفي إطار التحولات المتسارعة فهي ليست بمعزل عن تأثير تلك المستجدات خاصة في إطار انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) وتوقيع اتفاقية الشراكة لإقامة منطقة للتبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي (l'UE) فجميع تلك الظروف تلزمها بالسعي للحصول على مقدرات تنافسية لتحقيق ميزة تنافسية مستديمة تمكنها من التميز والتفوق عن منافسيها.

واستنادا إلى العرض السابق تم رصد جملة من النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- مصادر الميزة التنافسية متكاملة ومنسجمة وإحداث توليفة ذكية بينها يسمح بالحيازة على عدة أنماط من المزايا التنافسية التي تمثل ورقة الربح تجاه المنافسة.
- من خلال المراجعة النظرية يتضح أهمية ودور الإبداع التكنولوجي في منظمات الأعمال المعاصرة باعتباره الثروة الحقيقية لخلق القيمة في المنظمة وبالتالي مورد رئيسي لتحقيق ميزة تنافسية.
- المعرفة مصدر التميز فهي تقود إلى تقديم منتجات وخدمات متميزة، لذلك فمقدرة المنظمة المبنية على المعرفة والإبداع تكون ذات طابع ذاتي داخلي مما يجعلها غير قابلة للاستنساخ

لهذا على دول العالم الثالث اليوم إذا أرادت أن تحقق تنمية اقتصادية معتبرة أن تهتم بالميدان التكنولوجي وذلك من خلال اعتمادها على سياسات من شأنها أن تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية كبناء مراكز البحث التطبيقي، توفير الحماية القانونية، وتمويل أو دعم مشاريع البحث التطوير، خاصة وأن زيادة اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المنظمات الأعمال سيؤدي إلى انقلاب جذري وإلى سلوكات مختلفة بسبب تجسد فكرة مجتمع المعرفة والمعلومات، إلا أن ذلك يتحقق وبنجاح بمشاركة القطاعين العام والخاص وتوفير البيئة المناسبة لتطبيق آليات الاقتصاد الرقمي والممارسات التكنولوجية والالكترونية مع تغيير وتحسين تشريعي وتنظيمي وترقية طرق أساليب التعليم والتدريب.

الفصل العاشر

تحرير حساب رأس المال نعمة......أم نقمة على الاقتصاديات النامية؟

(تجربة دول جنوب شرق أسيا)

الملخص

اتبعت الاقتصاديات النامية النهج ذاته المتبع في الاقتصاديات المتقدمة، بتحرير قطاعها المالي والمصرفي وزيادة تطوير أسواقها المالية، لدعم مقدرتها التنافسية مع الأسواق المالية الدولية الرئيسية (الناضجة) بعد الاستئثار على حجم معتبر من الانسياباب المالية الدولية لتمويل اقتصادياتها، وفعلا فقد نجحت بعض أسواق تلك الاقتصاديات حتى أطلق عليها –" بالاقتصاديات الصاعدة (الناشئة)-" على غرار الأسواق المالية الدولية الرئيسية.
إلا أن تلك المكاسب سرعان ما تحولت إلى مخاطر وتكاليف، تجسدت في صورة أزمات مالية انتشرت وانتقلت عدواها في معظم الاقتصاديات الناشئة (وقد كان أعنفها الأزمة الأسيوية سنة 1997)، ويرجع ذلك للاندماج السريع والمبكر والمغالى فيه بالأسواق المالية الدولية الناضجة، في ظل عدم مقدرة الاقتصاديات النامية على استعاب التدفقات المالية الضخمة، وذلك بصورة تسبق القيام بإصلاحات داخلية شاملة وعلى جميع المستويات، في ظل غياب الأطر التنظيمية، وهشاشة الآليات الرقابية وضعف النظم اللازمة للإفصاح والشفافية.
الكلمات المفتاحية: التحرير المالي، الاقتصاديات الصاعدة، الأزمة.

المقدمــة

سمحت التحولات المتسارعة على جميع المستويات بتنامي مفهوم ومضمون العولمة بمختلف جوانبها الاقتصادية، الساسية، الثقافية والمالية، هذه الأخيرة قديمة قدم النظام الرأسمالي، إلا أنها استفحلت بتدويل مصادر التمويل والسيطرة على الادخار، وقد أرست تلك الظاهرة قواعدها منذ انهيار نظام بريتين وودز وإتباع نظام تعويم أسعار صرف العملات، خاصة وأن تلك الفترة شهدت أكبر فائض مالي في تاريخ النظام الرأسمالي يصعب إستعابه من طرف القطاع الإنتاجي تزامنا مع الضوابط الموضوعة على حركية رؤوس الأموال مما هدد ذلك اندلاع أزمات مالية مدمرة.
ومع استفحال ظاهرة التدويل المطرد على جميع المستويات (التكنولوجية، الإنتاجية، التسويقية، الإعلامية) انتهجت معظم الدول النامية والاشتراكية (سابقا) آليات الانفتاح الاقتصادي والمالي طوعية أو بمشروطة من الدائنين وبعض المؤسسات المالية الدولية (FMI، BIRD) في إطار إعادة جدولة ديونها الخارجية والحصول على قروض جديدة، ومنذ العقد الأخير من القرن الماضي أصبحت الأسواق المالية أكثر ارتباطا وتعاضدا سهلت بذلك وعمقت من التدفقات المالية الدولية والتي كانت معظمها بصيغة غير متكافئة تجاه الدول النامية مما هدد ذلك من استقرارها الاقتصادي وعرقل من مسيرتها التنموية.
وعلى ضوء ذلك تتمحور إشكالية الورقة البحثية حول التساؤلات التالية:
1. ما هو مضمون عملية تحرير حساب رأس المال؟
2. ما هي الفرص المنتظرة والمخاطر المحيطة من تحرير حساب رأس المال في الاقتصاديات النامية في محاولة منها لاندماج أسواقها المالية بالأسواق المالية العالمية؟
3. ما هو النهج الأمثل لتحرير حساب رأس المال لاستبعاد المخاطر المحتملة؟

هذا ما سيتم الإجابة عنه في الورقة البحثية التي تتضمن المحاور الثلاثة المتكاملة:

1-: تحرير حساب رأس المال إحدى أقدس أسس الرأسمالية

2-: تحرير حساب رأس المال وأزمة دول جنوب شرق أسيا

3-: أهم الدروس المستخلصة من الأزمة المالية الأسيوية والجدل الراهن القائم حول النهج الأمثل لتحرير حساب رأس المال

1- تحرير حساب رأس المال إحدى أقدس أسس الرأسمالية

السمة الرئيسية المميزة للرأسمالية الراهنة هي صعود وسيطرة رأس المال المالي، من خلال سيادة الرأسمالية المالية على الاقتصاد، هذه الأخيرة هي مرحلة جديدة، على اعتبار سمة الرأسمالية المتدرجة على مراحل متباينة من حيث المظهر والهدف والقوى المحركة، لكنها تتفق في المضمون بتحقيق أقصى ربح ممكن.
فإذا كان رأس المال التجاري أو الصناعي يعمل على تحقيق قيمة مضافة من خلال المال المقترض، ويتضمن الربح المترتب عن طرح المنتج في السوق الإنتاجية، وبخلاف ذلك فرأس المال المالي يجني عوائده عبر عملية طفيلية، فهذه النقلة النوعية في وظيفة رأس المال على المستوى العالمي تدرجت وأرست معالمها تاريخيا على مراحل متتابعة تعتبر إحداها امتداد طبيعيا ومنطقيا للأخرى. ولفهم وتحليل مظاهر المرحلة الجديدة من حياته يتطلب المرور بمراحل تطور النظام الرأسمالي.

1-1- التدرج المرحلي للنظام الرأسمالي:

تدرج النظام الرأسمالي على المراحل المتتابعة التالية:
1-1 -1– مرحلة الرأسمالية التجارية (1):
حيث نشأت الرأسمالية التجارية في ظروف تاريخية اتسمت بما يلي:
– انهيار النظام الإقطاعي وظهور الدولة القومية الموحدة.
– حاجة ملوك الدول الناشئة إلى رؤوس الأموال لصيانة سيادة الدولة وللإنفاق العسكري.
– مساعدة الاكتشافات الجغرافية في تدفقات الذهب ومختلف المعادن النفيسة إلى أوروبا.
وفي إطار مراحل تطور طريقة الإنتاج الرأسمالية بما يسمح بهيمنة رأس المال النقدي ورأس المال المنتج على الإنتاج، الذي بدأ الطابع الصناعي في السيطرة عليه لذلك برزت الرأسمالية الصناعية مخضعة رأس المال التجاري السائد في التداول.
1-1-2- الرأسمالية الصناعية:
حيث وفرت الرأسمالية الصناعية ورأس مالها مناخا عالميا مناسبا لاتساع حدود ونطاق السوق العالمية، وتيسير حركية السلع ورؤوس الأموال، وبالتالي توفير فرص تحقيق الأرباح، هذا كما عرفت الرأسمالية نقلة نوعية جديدة بتحولها من رأسمالية منافسة إلى رأسمالية احتكارية.
1-1-3- مرحلة الرأسمالية المالية (2):
بنهاية القرن التاسع عشر اتجه رأس المال نحو الاحتكار من خلال:
– هيمنة الاحتكارات على اقتصاديات بلدانها.
– اندماج رأس المال الصناعي برأس المال المصرفي وتكوين رأس المال المالي.
– تصدير الاحتكارات لرأس المال علاوة عن تصدير المنتجات من العواصم الاستعمارية إلى المستعمرات والمناطق التابعة جعل رأس المال يكتسب مقدرة حركية أكثر.

وبالتالي أصبحت ظاهرة تدويل رأس المال خاصية ملازمة للرأسمالية الاحتكارية، ومؤشرا جوهريا للتغيرات النوعية الحاصلة في مضمون النظام الرأسمالي العالمي.
لذلك فما هو مضمون عملية تدويل وتحرير حساب رأس المال وما هي أهم تداعياته؟

1-2- مضمون عملية تحرير حساب رأس المال ومستوياته:

سمحت حقبة نهاية عصر استقرار وثبات أسعار الصرف بانهيار نظام -بريتين وودز- في سنة 1971 بالتخلي عن مبدأ الاقتصاد الموجه والتحكم في آليات السوق لصالح مبدأ التحرر والانفتاح الاقتصادي، والتي ساهمت في نمو التدفقات الرأسمالية بمختلف صورها وبتباين مصدرها، وتشمل عملية التحرير المالي والتي تقوم عليها عولمة الأسواق المالية على تحرير حساب رأس المال (3)، فالمفهوم الشاسع لتلك العملية يتضمن جملة من الإجراءات والأساليب المعتمدة من طرف الدولة للتخفيف أو رفع الضوابط المفروضة على النشاط المالي لتدعيم كفاءته وإصلاحه الكلي، أما المفهوم الدقيق لها فيتضمن تحرير عمليات السوق المالية من الضوابط المفروضة عليها والمقيدة لتداول الأوراق المالية على المستويين المحلي والدولي (4) والتحرير المالي يكون على صعيدين المحلي والدولي.
1-2-1-تحرير حساب رأس المال على المستوى المحلي (5):
ويشتمل على جملة من الإجراءات تتضمن:-
ـالتخفيف من الآليات الرقابية باعتماد الأدوات الكمية غير المباشرة لتوجيه السياسة النقدية بدلا من الأدوات النوعية المباشرة (التي عادة ما تقيد إستراتيجية التحرير)، على اعتبار استخدام الآليات النقدية غير المباشرة يمثل جزءا مهما من جملة الإصلاحات التي تسعى إلى تحرير الاقتصاد ككل بما فيها القطاع المالي.
-حرية تحديد أسعار الفائدة وذلك بالتوجه إلى السوق المالية.
- التخفيف أو رفع الضوابط المفروضة على السوق المالية وأمام انضمام المستثمرين وشركات المساهمة إلى السوق أو الانسحاب منها لتحفيز تلك الشركات على اختيار الآلية المناسبة لإصدار الأوراق المالية مما يدعم ذلك كفاءة السوق المالية.
-إزالة السقوف الائتمانية على البنوك التجارية وإعطاءها الحرية التامة في تحرير هيكل أسعار الفائدة للإقراض والاقتراض.
- خصخصة المؤسسات المالية وتحفيز المنافسة بينها محليا ودوليا ذلك مع تطوير وعصرنة وإعادة تأطير السوق المالية (من خلال البنية الأساسية، التشريعات، أنشاء شبكة للتعامل مع السماسرة في السوق المالية........) وتحريرها من الضوابط المقيدة للمعاملات والاستثمار فيها لتسهيل نشاطها.
1-2-2- تحرير حساب رأس المال على المستوى الدولي: (6)
ويستند إلى جملة من الإجراءات التي تعتمد على تحرير معاملات حساب رأس المال بمختلف صوره والحسابات المالية لميزان المدفوعات والمعاملات المتعلقة بالنقد الأجنبي ويترتب عن

حركية رؤوس الأموال الدولية بمدخليها القصيرة والطويلة الأجل التغير في دائنية (7)لدولة تجاه العالم الخارجي.
فحركية رؤوس الأموال القصيرة الأجل من اختصاص السوق النقدية الدولية مترتبة عن عمليات الحيازة والبيع للسندات القصيرة الأجل عبر الحدود الدولية.
أما عن الحركة الدولية لرؤوس الأموال طويلة الأجل فهي من اختصاص السوق المالية الدولية وهي مترتبة عن عمليات الحيازة والتنازل عن الأسهم والسندات طويلة الأجل عبر الحدود الدولية.
عموما وتستند عملية تحرير حساب رأس المال في مستواه الدولي إلى الإجراءات التالية:
- رفع قيود الصرف باعتماد سعر صرف متغير ومرن يتحدد حسب تغيرات آليات السوق، على اعتبار أن سعر صرف العملة المحلية يعبر عن المستويات الحقيقية لأسعار الموجودات المحلية.
- تحرير معاملات الحساب الرأسمالي لتعظيم حرية تدفقه من و/إلى الدولة، من/وإلى الأسواق المالية. مما يزيد ذلك من فرص امتلاك وتتداول المقيمين لمختلف الأصول الأجنبية ولغير المقيمين للأصول المحلية
- التخفيف وإلغاء القيود المفروضة على تحديد هيكل أسعار الفائدة لتصبح تخضع إلى آلية السوق مما يدعم ذلك مستوى التنافسية في السوق المالية محليا ودوليا.
- تحفيز الشركات الأجنبية على الدخول إلى السوق المالية المحلية لإصدار مختلف الأوراق المالية والقيام بدور الوساطة المالية مما يدعم ذلك درجة التنافس في القطاع المالي.

1-3- محددات استفحال ظاهرة تحرير حساب رأس المال

اجتمعت جملة من العوامل والمؤشرات المبدئية التي تؤكد على زيادة توجه المستثمرين والمقترضين نحو التعامل في المراكز المالية الدولية(Off Shore)، فمنها عوامل كانت قد أفرزتها التغيرات الاقتصادية والمالية الدولية التي شهدها الاقتصاد العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث اتسمت تلك المحددات بالتقليدية باعتبارها نتيجة متوارثة للعديد من التحولات والمستجدات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد العالمي، خلال العقود الثلاثة لما بعد الحرب العالمية الثانية وكان في مقدمتها القرارات المترتبة عن معاهدة –بريتن وودز- والتي تنص على زيادة التعاون الاقتصادي الدولي، وخاصة توطيد العلاقات النقدية والمالية الدولية والتي ساهمت في ظهور الدولار الأمريكي كعملة إرتكازية، ومنه ظهور سوق العملات الأوروبية والتي بدورها ساهمت في زيادة تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وفي السياق ذاته فقد عرف الاقتصاد الرأسمالي الكثير من التغيرات الاقتصادية، مصحوبة بإختلالات كبيرة في التوازنات الاقتصادية الكلية والتي ساهمت في زيادة تدفق الأموال ومنه تدعيم الروابط الاقتصادية والمالية بين الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، ومن جهتها فقد ساهمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل متميز في طبيعة عمل ونشاط الأسواق المالية، وذلك بتنشيط الاستثمار في المحافظ المالية وتحفيز الانفتاح الدولي، من خلال التوجه نحو الأسواق المالية الدولية والذي بدوره ساهم في تقريب تلك الأسواق.
كما أن هناك بعض العوامل ساهمت بها عملية إعادة هيكلة الأسواق المالية الدولية بما يتساير وتوجه الاقتصاديات العالمية نحو الاندماج الاقتصادي، ولتدعيم ذلك التوجه استحدثت تلك الاقتصاديات أدواتها المالية التقليدية في ظل ثورة كبيرة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشمل تلك المحددات:

1-3-1-صعود الرأسمالية المالية في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

اتسعت ظاهرة توظيف رأس مال في الأصول المالية خاصة وأن العوائد المحققة من تلك العملية تتجاوز بكثير ما يتم تحقيقه من الاستثمار في القطاع الإنتاج الحقيقي، مما جعل الرأسمالية تتسم بالطابع الريعي تتغذى على توظيف الرأسمال لا على استثماره (8) خاصة مع ظهور الاقتصاد الرمزي الذي تدفعه مؤشرات البورصات العالمية وتتحسس للتغيرات الحاصلة، في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ساهمت في زيادة تعاضد الأسواق المالية الوطنية وبالتالي زيادة حركية رؤوس الأموال بسبب تدني تكلفة المعاملات والاتصالات والتي بدورها حفزت على ظهور عدد كبير من الأدوات المالية المستحدثة (كالمشتقات – dérivés – والتي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشمل المبادلات-Swaps، المستقبليات-Futures-، الخيارات –Options-،..........) إلى جانب الأدوات المالية التقليدية (أسهم وسندات).(9)

1-3-2- تأثير التحرير المالي المحلي والدولي:

سمح التحرير المالي الداخلي والدولي بانتقال رؤوس الأموال من سوق لأخر ومن دولة لأخرى وبالتالي تطورت الحركة الدولية لرؤوس الأموال التي ولدت فوائض وتراكمات مالية وجدت الأسواق المالية صعوبة

في إستعابها لذلك توجهت للبحث عن منافذ وفرص استثمارية خارجية مغرية خاصة وأن معظم تلك التراكمات كانت وسيلة لتغطية العجز المالي في التوازنات الخارجية لميزان مدفوعات الدول المتقدمة (وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية)، ولقد كان لتجسيد برامج خصخصة مؤسسات القطاع العام دورا مسرعا في وتيرة التدفقات الرأسمالية، من خلال السماح للمستثمر الأجنبي بإمكانية التملك خاصة مع تنامي عملية التداول والإصدار للسندات (10)(وتحديدا السندات الحكومية) في سوقها العالمية.

1-4- تداعيات تحرير حساب رأس المال علي الاقتصاديات النامية:

تحرير حساب رأس المال سلاح ذو حدين فبقدر ما يتيح لاقتصاديات الدول النامية العديد من المكاسب، إلا أن تداعياته تنطوي على الكثير من المخاطر المحيطة مسببة أزمات مدمرة لكيان البلد، لذلك يفترض التعامل مع آلياته بحذر وحكمة وحرص شديد.

1-4-1-مكاسب تحرير حساب رأس المال في الدول النامية:

تحرير المعاملات المالية وفتح الأسواق المحلية يجلب فرصا وبدائل تمويلية متعددة في ظل اتساع نطاق التعامل من خلال:

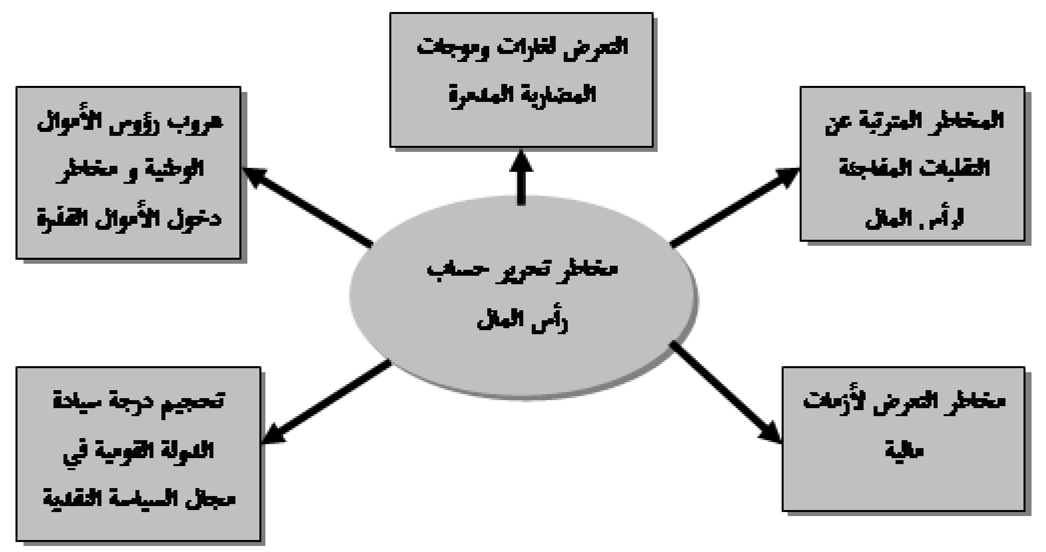
*- الحصول على الموارد المالية اللازمة خاصة عند قصور المدخرات المحلية للقيام بالمشاريع الاستثمارية (11)مع إمكانية جلب المستثمر الأجنبي لتنوع الفرص الاستثمارية في الأسواق المالية للاستفادة من خبراته ونقل التكنولوجيا، كما يمكن أن تسمح تلك الموارد المالية بالتخفيف من عجز التوازنات الخارجية (ولو بشكل مؤقت) مما يسمح ذلك بتضييق فجوة التفاوت بين النظم المالية المحلية والنظام المالي العالمي وبخلاف ذلك فهي تسمح لدول الفائض في موازين مدفوعاتها بالتحكم في تسيير توازناتها الخارجية وذلك بالتوظيف والاستثمار الرشيد لمداخليها.

*- التخفيف من عبئ المديونية الخارجية وثقل خدمتها نتيجة للتخلي عن القروض المصرفية لصالح التدفقات الرأسمالية في صورة استثمارات أجنبية مباشرة أو استثمار في المحافظ المالية في ظل توفر فرص أكبر للاختيار للحصول على شروط أفضل للتمويل وتنويع المحافظ.

*- تحفيز المنافسة على استكشاف وابتكار أدوات مالية مستحدثة لتطوير وعصرنة النظم المالية المحلية ومنه توسع الشبكة المالية العالمية وتسريع المبادلات الاقتصادية والتجارية.

1-4-2 - المخاطر المحيطة بتحرير حساب رأس المال:

تحيط بعملية تحرير حساب رأس المال في الدول النامية جملة من المخاطر يترتب عنها أزمات مرتفعة التكاليف اعتبارا لما أثبتته التجربة التاريخية لمعظم الدول النامية (المكسيك سنة 1994، دول جنوب شرق أسيا سنة 1997، روسيا 1998، البرازيل سنة 1999، تركيا 2001....)، وتظهر أهم تلك المخاطر في المخطط أدناه.



-المخاطر المترتبة عن التقلبات المفاجئة لرأس المال

خلال حقبة التسعينيات تطورت تصاعديا ظاهرة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وبمختلف صورها تجاه الدول النامية (12)و بتحليل مختلف تلك التدفقات يتضح أن الاستثمار في المحافظ المالية (portefeuilles financiers) بطبيعته الفجائية والمتسارعة دخولا وخروجا يحدث تقلبات كبيرة (13)عبر الحدود الوطنية للدولة مما يهدد ذلك استقرار الاقتصاد الوطني.

-التعرض لغارات وموجات المضاربة المدمرة:

سمح نظام تعويم أسعار الصرف (flottaison des taux de change) بانهيار –نظام بروتون- وودز- بتوفير مناخ مناسب لنمو النشاط المضاربي على العملات. ولقد أصبحت معظم الدول النامية باعتبارها الحلقة الأضعف ضمن النظام العالمي الجديد موقعا مهما لنشاط المضاربة على العمليات والأوراق المالية المتداولة في البورصات استشهادا بتجربة المكسيك (1994)، ودول جنوب شرق أسيا (1997) ولقد أفرزت تلك الممارسات المضاربية نتائج كارثية على تلك الاقتصاديات.

- هروب رؤوس الأموال الوطنية ومخاطر دخول الأموال القذرة(14):

ترتب عن تحرير حساب رأس المال وعولمة الأسواق المالية لمعظم الدول النامية تدويل مبالغ خيالية من المدخرات المحلية التي فضلت وباختلاف دوافعها الاستثمار خارج حدود الدولة (15)، فالخروج غير العادي والمتسرع لرؤوس الأموال الوطنية يؤثر على ميزان مدفوعاتها وعلى مقدرتها على التراكم وبالتالي على الاستثمار وعلى تسديد ديونها الخارجية، ومنه على التدفق الصافي لرؤوس الأموال الخارجية ولقد كان لتطبيق آليات التحرير المالي المحلي والدولي من خلال إلغاء الرقابة على الصرف، تحرير حساب رأس المال وانفتاح الأسواق المالية المحلية على المستثمر الأجنبي دورا في إرساء قنوات دخول الأموال غير المشروعة (غسيل الأموال) لتساهم بانعكاساتها السلبية على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي (ظهور الفساد الإداري في النظام المصرفي، تراجع مكانة الدولة والتهرب عن تنفيذ القوانين، انتشار النشاطات الإجرامية بمختلف أشكالها وبعوائدها المرتفعة، فقدان الثقة في السوق المالية المحلية، التهرب الضريبي ومنه تراجع الإيرادات المالية للدولة.) (16)

-تحجيم درجة سيادة الدولة القومية في مجال السياسة النقدية والمالية (17):
بتنامي آليات التحرير لحساب رأس المال ستفقد الدولة سيادتها الوطنية وسيطرتها على توجيه السياسة النقدية والمالية، أي أن الدولة تعجز عن تحقيق التوازن بين مقتضيات العولمة المالية ومتطلبات التنمية المحلية من خلال صعوبة التوفيق بين الوقت ذاته بين أسعار الصرف الثابتة وبين حرية حركة رؤوس الأموال وبين زيادة سعر الفائدة المحلي قصير الأجل بهامش عن نظيره العالمي.
-مخاطر التعرض لأزمات مالية:
يجر تحرير حساب رأس المال جملة من الأزمات تصيب الأجهزة المصرفية لمختلف الدول استنادا للتجارب التاريخية لعمليات التحرير المالي للنظام المصرفي في معظم الدول النامية (في أسيا ودول أمريكا اللاتينية، بنوك روسيا ودول شرق ووسط أوروبا......) وما لذلك من تأثير كبير على اقتصادياتها بل وممكن أن تنتقل عدوى تلك الأزمات المصرفية (سواء لها صلة مباشرة بالتحرير المالي أم لا) إلى بقية القطاعات المصرفية في دول أخرى بحكم زيادة درجة الاندماج والترابط والاعتماد المتبادل بين مختلف القطاعات المالية في ظل التحرير المالي خلال اتخاذ قرارات إقراض سيئة في ظل غياب قواعد التحوط والخبرة اللازمة، بالإسراف في منح الائتمان دون ضمانات كافية أو الإفراط في عملية الاقتراض الخارجي واستخدامه في تمويل قروض محلية للاستفادة من هامش معدل الفائدة وبمجرد تخفيض قيمة العملة الوطنية (كجزء من متطلبات اتفاقيات الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي) ستتأثر البنوك بأزمات مالية مكلفة كما يمكن أن تنجم مخاطر الائتمان والإعسار (insolvabilité) والسيولة من استخدام موارد مالية قصيرة الأجل في تمويل استخدامات طويلة الأجل استنادا إلى تجربة دول جنوب شرق أسيا.

2- تحرير حساب رأس المال وأزمة دول جنوب شرق أسيا

لقد مارس الاندماج السريع والمبكر للعديد من الأسواق المالية الأسيوية الصاعدة بالأسواق المالية الدولية دورا متميزا في تعرضها لازمات مالية كارثية(18)، وقد حدث تسريع لانتشارها من خلال قيام المستثمرين والمقرضين بتعديل قيم أصولهم في إطار التغيرات الاقتصادية في الأسواق المالية الأخرى، مما ألزمهم بالهروب من تلك السوق والتوجه لأسواق أخرى، فالأزمة المالية الآسيوية (سنة 1997) وما صاحبها من تداعيات جاءت لتنبه إلى خطورة العلاقة المختلة بين الجانب العيني والمالي في الاقتصاد الوطني وضرورة بناء معمار مالي عالمي جديد لضبط حركة الأموال الساخنة إلا أن غبارها لا يزال يفرز كل يوم إرهاصات جديدة لمراجعة الفكر الاقتصادي النظري وخاصة سياسات التنمية.

2-1- أ هم مسببات الأزمة المالية الأسيوية.

بدأت الأزمة الأسيوية عام 1997 في سوق العملات، أزمة سيولة مؤقتة، لكنها تحولت بعد ذلك إلى أزمة مالية واقتصادية ذات إبعاد سياسية خطيرة-إلى حد كبير- بسبب السياسات غير المرنة لأسعار الصرف، وشركات مدينة أكثر من اللازم، وقطاع مصرفي ضعيف، وقروض كبيرة وقصيرة الأجل بالعملات الرئيسة للحكومات، ولوائح مصرفية وإشرافية غير كافيتين بصفة عامة وضوابط مصرفية داخلية متراخية، وتقييم غير صارم للمخاطر الائتمانية والسوقية، وكان يعتقد بصفة عامة، أن الحكومات لن تسمح بفشل المصارف، وإن الودائع مضمونة تماما، كما أن قطاع التصدير الذي اعتمدت عليه هذه الدول لتحقيق معدلات عالية لنموها الاقتصادي قد تعرض لهزة كبيرة أضعفت مقدرته التنافسية،.

1-1-2-الأسباب المباشرة (19):

وتتلخص في النقاط التالية:

أ. شهدت معظم دول جنوب شرق آسيا تدهورا اقتصاديا حقيقيا خلال الفترة (1995-1996)، فهناك تراجع تجارة السلع الإلكترونية على المستوى العالمي.

ب. عجز في الموازين التجارية لتلك الاقتصاديات والذي يرجع لعدة عوامل أهمها:

• ترتب عن زيادة الطلب المحلي زيادة الواردات، لقاء التراجع في صادرات تلك الدول بسبب تدهور تجارة السلع الإلكترونية.

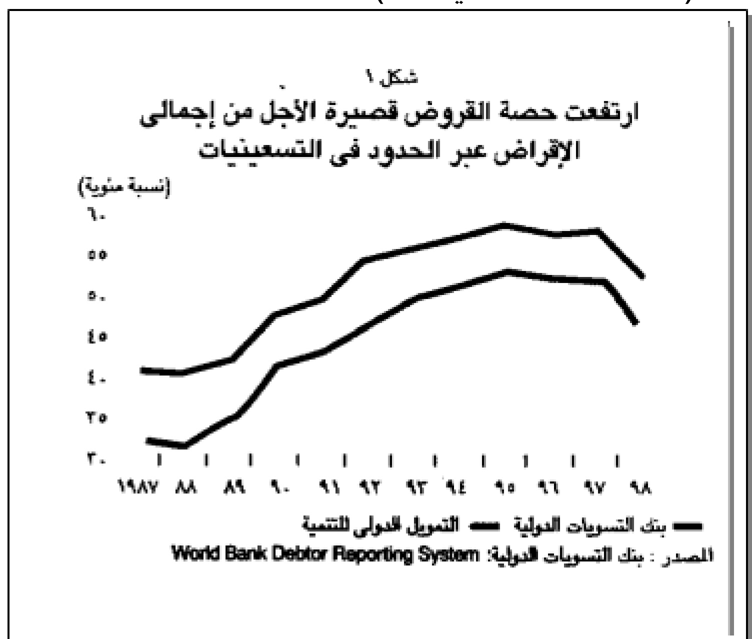
• انخفاض تنافسية الأسعار في بداية سنة 1995، نتيجة لارتفاع قيمة الدولار، خاصة وأن عملات معظم دول جنوب شرق آسيا كانت مرتبطة بالدولار الأمريكي، تزامن ذلك مع إنحفاض، قيمة الين الياباني سنة 1994.

• المزاحمة القوية للدول الأسيوية من الجيل الثالث (الهند، فيتنام...).

• تحرير تجارة السلع والخدمات في إطار جولة الأوروغواي عام 1994.

• تلبية متطلبات التمويل باستثمارات خارجية غير المستقرة كالاستثمارات المحفظية، القروض البنكية القصيرة الأجل، هذه التدفقات من رؤوس الأموال كانت مولدة من منطلق وجود أسعار

الصرف، ذلك أن عملات هذه الدول كانت مرتبطة بالدولار.
2-1-2-الأسباب المعمقة:
وتتمحور حول:
*- الإقراض والاقتراض من المصارف:
كان منطلق الأزمة المالية الآسيوية من عملية الإفراط في الاقتراض الخارجي للمصارف (وخاصة القروض القصيرة الأجل كم هو موضح في الملحق رقم-01 والملحق رقم -02-) وتمويله لاحتياجات محلية عادة ما تكون لآجال طويلة، مما جعل معظم المشاريع الاستثمارية في تبعية شديدة للمصارف، خاصة وأنها الثقافة التجارية السائدة هناك، كما أن المغالاة في التدفقات الرأسمالية الواردة والتي استحوذت على الاستثمارات المالية في صورة أسهم وسندات قد ساهمت في نفخ فقاعة أسعار الأصول بدلا من تعزيز القطاع الإنتاجي المحلي، من خلال السحب المفاجئ للموارد القصيرة الأجل من المستثمرين الأجانب والبيع لأحجام كبيرة وواسعة النطاق من طرف المضاربين في البورصات الأجنبية، والذي بدوره ساهم في اضطرابات وتقلبات شديدة في مختلف الاقتصاديات الآسيوية. (أنظر الشكل البياني أدناه)



ولقد ترتب عن زيادة تلك القروض ارتفاع حجم الالتزامات الخارجية للمصارف التجارية فمن 13.397 بليون دولار بتايلاند سنة 1993 إلى 48.781 بليون دولار سنة 1996 ومن 14.796 بليون دولار بكوريا الجنوبية إلى 43.181 بليون دولار سنة 1996، وبخلاف ذلك فقد كانت تلك الزيادة محدودة باندونيسيا فمن 9.690بليون دولار إلى 12.480 بليون دولار خلال الفترة
(1993-1996)، ومن جهة أخرى فقد ارتفعت نسبة المطلوبات الأجنبية إلى مجمل مطلوبات المصارف التجارية وبشكل ملحوظ فمن 11.6% إلى 23.14% خلال الفترة (1993-1996) بتايلاند ومن 6.5% إلى 12% بكوريا الجنوبية في الفترة ذاتها،(20) ونفس الشئ بالنسبة لبقية الاقتصاديات الآسيوية.

ولقد ترتب عن زيادة الاقتراض الأجنبي ارتفاع حجم الائتمان المحلي المقدم وخاصة للقطاع الخاص، فقد كانت نسبة الزيادة بتايلاند (84.3%) و(58.4%) بكوريا الجنوبية و(62.1%) باندونيسيا سنة 1996 وذلك مقارنة بسنة 1993 استنادا للإحصائيات المتاحة.
وعلى ضوء ذلك فقد أدى اندماج الأسواق المالية الآسيوية الصاعدة بالأسواق المالية الدولية إلى تحمل الجهاز المصرفي ثقل الالتزامات المالية الدولية بما يتجاوز مقدرته، وذلك بالمغالاة في التدفقات المالية الدولية الواردة ليترتب عن ذلك إضعاف الثقة في أداء تلك الاقتصاديات وفي جدوى الاستثمار فيها، مما تسبب ذلك في إحداث غارات مضاربية على العملة(21)، والتي ساهمت في نشوب أزمة في العملة التايلاندية وانهيارها.ليكون بذلك الاقتصاد التايلاندي مدخل الشرارة الأولى للازمة الآسيوية. (22)
*- ثبات أسعار الصرف:
من العوامل التي ساعدت على ظهور الأزمة الأسيوية، تماشي أسعار الصرف لأغلب عملات تلك الاقتصاديات في خط مستقيم مع الدولار، أو مجموعة العملات التي يسيطر عليها الدولار، خاصة وأن هذا النظام أتاح بيئة مالية مستقرة وهذا ما شجع مصادر رأس المال الأجنبي على تقديم القروض والاستثمارات.
ولقد بدأت المشاكل في الظهور خلال (1996-1997) عندما حادت قيم هذه العملات عن قيمها السوقية، فصادرات هذه الدول أصبحت أثمانها مرتفعة بشكل كبير، كما أن ضعف الين الياباني قلل من منافسة منتجاتهم بالنسبة لنظيرتها اليابانية. كل هذه المتغيرات أدت إلى زيادة في العجز التجاري، مما أحدث ضغوطا على أسعار الصرف)(23)
*-ضعف المؤسسات الحكومية:
فالسرعة التي نمت بها الاقتصاديات الأسيوية، وحررت بها أسواقها المالية، تعكس تطوير النظم المالية في بعض هذه الدول بما لا يتساير مع التطور في أسواق المال، فكانت هناك معايير إقراض غير دقيقة، ونظم إشراف ضعيفة المستوى واستغلال سيئ لرأس المال.
فإحدى الصعوبات التي اعترضت النظام المصرفي في تلك الدول، افتقارها لكوادر ذوي خبرات، فالمصارف الخاصة، والمؤسسات المالية تطورت ونمت في اقتصاديات النمور الأسيوية، من خلال لجوءها إلى البيروقراطية. ولقد واجهت المصارف الأجنبية مشاكل في عدم توفرها على جهاز إداري قوي، من خلال حاجتهم لأشخاص اعتادوا العمل البيروقراطي، وقد كان ملجؤهم الوحيد وزارات المالية الحكومية، وقد أدت الهجرة الجماعية للكفاءات في القطاع المالي في هذه البلدان إلى تفاقم مشكلة تنظيم النظام المصرفي (24)
*- المضاربة:.
فأسواق النقد المالية الأجنبي قد تطورت أساسا، ونمت لتخدم المستوردين والمصدرين، فإن أغلبية الصفقات(حوالي 95%) التي تمت في تلك الأسواق كانت في شكل عمليات رأسمالية، وهذه الصفقات قام بها الشركات والصناديق المالية والمضاربون وآخرون، لأسباب لا تتعلق مباشرة بالتجارة الدولية، إنما هذه الصفقات تتحدد بالسياسات النقدية والتوقعات والتنظيمات الحكومية. (25)
ولقد أفرزت تلك الممارسات ضغوطات كبيرة على الاحتياطات الرسمية بعد فشل السلطات النقدية في المحافظة على سعر صرف العملات الوطنية، ففي ظل الهجمات المضاربية الكبيرة على

العملات الآسيوية والخروج السريع والمفاجئ للأموال الساخنة التي ساهمت في تراجع أسعار صرف العملات الوطنية لقاء الدولار وبمعدلات تتراوح بين [1%-83%] (26)، وذلك منتصف سنة 1997 حتى منتصف سنة 1998، هذا مع زيادة مخاطر الاستثمار المالي بسبب تدهور أسعار الأسهم في البورصات الآسيوية المقومة بالعملات المحلية (27)، لتنخفض بذلك الجدارة الائتمانية لتلك الاقتصاديات في الأسواق المالية العالمية.

*-الثورة التكنولوجية في أسواق رأس المال:

فالتغيرات في تكنولوجيا سوق رأس المال حدثت في الأدوات المالية المتاحة بظهور أدوات مستحدثة، في ظل تكامل أسواق المال على نطاق عالمي، ومع انتشار تحويلات الأموال إلكترونيا، وتوفر شبكة معلوماتية متطورة أصبحت الأموال قادرة على التحرك وبسرعة وسهولة من دولة لأخرى، مما ترتب عن ذلك أن ظهور الصعوبات في سوق مالية ما تسمح بنقل العدوى وبسرعة لبقية الاقتصاديات(28).

وبذلك فقد تحمل المال العام (الدولة) أعباء أخطاء القطاع الخاص وسوء إدارته، وحتى برنامج الإنفاق الدولي الذي يمثل دينا على الحكومات أو ديونا مضمونة من الحكومات فقد انساب في النهاية إلى الجهاز المصرفي الذي استخدمه لتسديد ديون البنوك الأوروبية والأمريكية واليابانية القصيرة الأجل.

2-2-عدوى الأزمة الأسيوية

بعد انفجار الأزمة النقدية والاضطراب المالي بحجم الكارثة التي مست الاقتصاد التايلاندي وانتقال العدوى إلى الاقتصاديات المجاورة باندونيسيا، ماليزيا، الفيليبين، كوريا الجنوبية، فقد تدهورت أسواق النقد وأسواق الأسهم في معظم تلك الاقتصاديات بين [30%-50%] خلال (جويلية 1997- ديسمبر 1997] كما عانت جميع تلك الاقتصاديات من انخفاضات حادة وبمعدلات نمو سلبية تراوحت بين [5%-10%] (29)، تزامن ذلك مع امتلاكها لأسواق مالية صغيرة ومؤسسات مالية هشة، هذا كما امتد غبار الأزمة عبر المحيط الباسيفيكي إلى أسواق المال في أمريكا اللاتينية، حيث شهدت أسواقها المالية (خاصة أسواق الأسهم) تدهورا شديدا وانهيارا واضحا في أسواق عملاتها، خاصة أسواق البرازيل وفنزويلا، كما تأثرت أسواق الو.م.أ بانخفاض مؤشر أسعار الأسهم (مؤشر داونز جونز) في بورصة نيويورك (في 27/10/1997) بنسبة 7.2% مع التأثير المباشر على تجارتها الخارجية(30)، خاصة وأن اضطراب الأسواق المالية بالو.م.أ أدى إلى تأثير سالب على العديد من صناديق الاستثمار التي تعمل في السوق الأمريكية (خاصة صناديق التحوط)، ومن جهتها تأثرت اليابان بانفجار أزمة الجهاز المصرفي المالي بها بأبعاد غير مسبوقة، هذا وانتشرت عدوى الأزمة إلى روسيا ومنه دول أوروبا الغربية للانكشاف الكبير لبعض مؤسساتها على السوق الروسية(31).

أما الدول العربية فقد كانت الاكثرها تأثرا، تلك المنتجة والمصدرة للنفط الخام ومنتجاته، على اعتبار أن الأزمة المالية أدت إلى انخفاض الطلب العالمي على المواد الأولية ومنه تراجع أسعارها في السوق العالمية في النصف الثاني من سنة 1997 ثم تسارع الانخفاض سنة 1998،

وبذلك فقد تأثرت الدول العربية المنتجة للنفط بتراجع الناتج المحلي النفطي وحصيلة الصادرات النفطية ومنه موازينها التجارية وبالتبعية موازين مدفوعاتها، وعلى ضوء ذلك فقد سجلت حصيلة الصادرات النفطية في الجزائر انخفاضا بنسبة 33% سنة 1998 في حين وصل الانخفاض نسبة 4.4% سنة 1997 (32).

3- أهم الدروس المستخلصة من الأزمة المالية الأسيوية

والجدل الراهن حول النهج الأمثل لتحرير حساب رأس المال

أكدت الأزمة المالية الأسيوية أن العالم في حاجة إلى برنامج إصلاح دولي وشامل للنظام الاقتصادي والقواعد التي تحكمه، سواء في مجال التجارة أو الاستثمار أو حركة رؤوس الأموال وغيرها؛ حتى يكون هذا النظام أكثر عدالة وموضوعية، ويحظى برضا دول العالم المتقدم منها والنامي على السواء.

3-1- أهم الدروس المستخلصة من الأزمة المالية الأسيوية:

هناك بعض الدروس المستخلصة من التجربة الأسيوية والتي يجب أخذها في الحسبان لتكون مرشدا للحكومات لمحاولة استبعاد جوانب الضعف وتشمل:

-ضعف وهشاشة القطاع المالي المصرفي والأسواق المالية التي أصبحت مجزأة، مع ضعف النظم الرقابية والإشرافية وضعف تدفق المعلومات وغياب الشفافية، مما يعكس ذلك فشل آليات التحرير المالي في تحقيق هدف بناء قطاع مالي سليم وذو كفاءة عالية أي أن التحرير المالي المتزامن لرأس المال والأسواق المالية سبق الهياكل التنظيمية والإشرافية اللازمة للوسطاء الماليين والتي كان يفترض وضعها وتعزيزها قبل التحرير المالي باعتبارها آلية لدعم الاستقرار المالي وإستراتيجية لازمة للبقاء في النظام المالي العالمي غير المستقر (33).

-انهيار الثقة في أي اقتصاد يكون بصورة مفاجئة لكنها تسبقه دلالات ومؤشرات تعكسي بوادر حدوثها في بعض الاقتصاديات، ففقدان المستثمرين والمؤسسات في تلك الاقتصاديات جاءت نتيجة لارتفاع نسبة الالتزامات القصيرة الأجل بالعملات الأجنبية إلى الأصول القصيرة الأجل بالعملات الأجنبية، كما أن ذلك لم يأت بصورة فجائية وإنما بالتدرج لذلك فأمام السلطات النقدية لتلك الاقتصاديات فرصة للتنبه والعمل على تقليصه (34).

-التحرير المالي السريع والمبكر لحساب ر أس المال والذي كان في صورة تدفقات رأسمالية قصيرة الأجل معظمها قروض مصرفية واستثمارات محفظيه، ساهم في توسعة القطاع المالي والإقراض الأجنبي ولقد تزامن ذلك مع ضعف مقدرة الحكومة على الرقابة وإدارة تلك التدفقات السريعة (35)

- أعتبر الفساد في معظم اقتصاديات دول جنوب شرق أسيا من أحد الأسباب الأساسية لتفسير الأزمة المالية التي اجتاحت المنطقة سنة 1997، أي أن الفساد قد تعايش مع التنمية الاقتصادية في ظل سياسات الحكم السلطوي على اعتبار أن الفساد زاد من الهيمنة السياسية لنخب الدول والأجهزة التنفيذية والأمنية)(36).

3-2- الجدل الراهن حول النهج الأمثل لتحرير حساب رأس المال:

أتضح اهتزاز بعض الأسس النظرية لمسيرة عملية التحرير المال خاصة وأن فتح الحدود بلا ضابط ولا رابط أمام حركية الأموال الساخنة قد يجلب العديد من المخاطر، فيما يرى مروجوها عكس ذلك وفي سياق ذلك ظهرت العديد من التصورات:

-التصور الأول:

ويرى مناصروه أن التعجيل والتحرير المبكر لحساب رأس المال أرضية ضرورية لإصلاح اقتصادي واسع النطاق، خاصة وأن العولمة أدت إلى ظهور سلطة جديدة تعلو سلطة الدولة التي أصبحت خاضعة لسلطة رأس المال هذا ويصرح –Ignacio Ramonet –على أن العولمة المالية أنشأت دولتها الخاصة وهي دولة فوق الأوطان تمتلك آلاتها وشبكات تأثيرها وتشمل (صندوق النقد الدولي-FMI-، البنك العالمي للإنشاء والتعمير -BIRD -، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية -OCDE، المنظمة العالمية للتجارة.-OMC-.....) وإن كان دور الدولة قد تراجع باعتبارها مؤسسة تحمي الحقوق وتحافظ على التوازنات فسلطتها ظلت حاضرة لحراسة النظام وإلزام المواطنين على القبول بسيطرة رأس المال (37).

- التصور الثاني:

ويرى مناصروه التأني المتدرج والمرحلي في تحرير حساب رأس المال استنادا لظروف كل دولة تجنبا للمخاطر المحتملة المترتبة عن التعجيل في عملية التحرير، كما أن هناك شروط أساسية وضرورية تسبق عملية التحرير وتتعلق بتفعيل ودعم الجهاز المصرفي (باعتباره الوكيل المالي الرئيسي للتدفقات الرأسمالية في معظم الدول النامية)، خلق استقرار وتوازن اقتصادي كلي، تطوير وعصرنة المؤسسات والأدوات المالية المتداولة وتكوين احتياطي نقدي دولي مقبول (38).

وفي سياق ذلك قدم – Jagadish Bhagwati –(أهم منظري التجارة الحرة) هجوما نظريا على الحرية المطلقة لانتقال رؤوس الأموال القصيرة الأجل العابرة الحدود باعتبارها من الصعوبة أن تجلب الفائدة ذاتها والمنفعة للدول والشعوب كما في مجال حرية تدفقات التجارة في السلع والخدمات، على اعتبار معاملتها بالمنطق نفسه يتضمن على قدر كبير من الخداع، حيث أن حركة رؤوس الأموال غير المرتبطة بتمويل تدفقات سلعية أو استثمارات إنتاجية لا تؤدي بالضرورة إلى نفع متبادل كما في حالة التبادل التجاري السلعي بل قد يصيب الضرر بعض الدول التي فتحت أسواقها المالية مبكرا أمام الغارات والهجمات المضاربية هذا ويشير – Bhagwati-إلى أن وراء الدعوة إلى التحرير المالي المبكر وفتح أسواق المال في الاقتصاديات النامية بما فيها الناشئة أمام تدفقات الاستثمارات والأموال الساخنة أن هناك مصالح اقتصادية ومالية بين التحالف الثلاثي أو المركب الصناعي –العسكري (كما أطلق عليه الاقتصادي الأمريكي جون غالبريث-John Galbraith) ويشمل (الخزانة الأمريكية، وول ستريت (أباطرة شارع المال بنيويورك) وصندوق النقد الدولي.(39)

- التصور الثالث:

وهو رأي توفيقي ويرى دعاته أن تحرير حساب رأس المال جزءا من آليات معالجة الاختلال، لذلك يجب أن يكون متوافقا ومرتبطا ومتضمنا في الإصلاح الاقتصادي الكلي والهيكلي على اعتبار أن مضمون الإصلاح يشمل التنسيق بين الإصلاحات في القطاعات والمؤشرات المحلية والخارجية.

إلى جاب ذلك يشير بعض الخبراء في إطار تحرير حساب رأس المال إلى قضيتين مهمتين:(40)

*-القضية الأولى:
أنه من المستحسن المبادرة بتحرير حساب التدفقات الطويلة الأجل غير المنشئة للديون قبل التدفقات القصيرة الأجل سريعة التقلب وتحرير التدفقات في صورة استثمار أجنبي مباشر قبل تحرير التدفقات في صيغة الاستثمار في المحافظ المالية.، فعلى الدول أن تزن بعناية ما تنطوي عليه تدفقات رؤوس الأموال غير المقيدة من منافع ومخاطر فبينما تستفيد بعض الاقتصاديات من حرية حركية رؤوس الأموال يفترض بالدول النامية والأسواق الصاعدة التأكد من بلوغها مستويات مقبولة على جميع الأصعدة قبل المبادرة بفتح حساب رأس المال وغير ذلك يمكن أن يجعل من التحرير المالي مصدرا لتقلب اقتصادياتها ومدمرا لكيانها.(41)
*-القضية الثانية:
أن تحرير معاملات وتحويلات رأس المال لا يعني بالضرورة التخلي عن كل النظم والقواعد المطبقة على معاملات العملة الأجنبية، كما يتطلب تقوية وتكثيف عمل القواعد المنظمة التحوطية المرتبطة بتحويلات ومعاملات العملة الأجنبية التي يقوم بها غير المقيمين، على اعتبار أن هناك أثار سلبية مرتبطة بالإفراط في الحذر من التدفقات الرأسمالية خاصة وأن فتح الاقتصاد أمام المستثمر الأجنبي قد يحفز على حدوث تغيرات في صالح الكفاءة والنمو. (42)
لذلك تبقى عملية تحرير حساب رأس المال تفترض بذل المزيد من الجهود لتعظيم المكاسب على المخاطر المحيطة فالتجارب والدراسات تشير بأن وضع القيود على حساب رأس المال باعتبار ذلك يتنافى تماما مع مقتضيات العولمة المالية ويترتب عنه أثارا سلبية تهدد استقرار الاقتصاديات (كتقليص حجم التجارة الدولية، حرمان البلد المعني من التدفقات الاستثمارية، ارتفاع تكلفة رأس المال والتكاليف الإدارية، ظهور تشوهات اقتصادية من خلال سعي الأفراد والمؤسسات إلى ابتكار سبل للتهرب من تلك الضوابط..........)مما يجعل الخيار إما كل شيء أو لا شيء وهذا ما يربك الدول النامية خاصة لصعوبة الاختيار إما بالالتزام والخضوع التام لمقتضيات ومتطلبات العولمة أو التعرض للعداء والتهميش.

الخاتمـــــــة

استنادا للعرض السابق فقد أكدت الأزمة المالية الأسيوية أن العالم بحاجة لتغيير الهندسة المالية، من خلال برنامج إصلاح دولي وشامل للنظام الاقتصادي والقواعد التي تحكمه، سواء في مجال التجارة أو الاستثمار أو حركة رؤوس الأموال وغيرها؛ حتى يكون هذا النظام أكثر عدالة مصداقية كما أن تلك الأزمة تشير إلى أن التحرير الكامل والشامل لتحويلات وتعاملات حساب رأس المال لا يعبر بالضرورة عن استبعاد كل القواعد والآليات المطبقة على معاملات العملة الأجنبية بل يتطلب تفعيل وتكثيف النظم الاحترازية والتحوطة لتحويلات ومعاملات غير المقيمين للعملة الأجنبية.

لذلك فالتمهل والتدرج المتأني في إجراءات التحرير المالي والاستعداد المسبق بسياسات إشرافية وتحوطيه وبيئة مناسبة من جميع أبعادها مع استخلاص الدروس المستفادة من التجارب السابقة تضمن القدر الكافي للاستفادة من المكاسب وأمكانية إدارة التحديات المحتملة لتحرير حساب رأس المال.

الملاحـــــــق

الملحق رقم- 01 -

صافي التدفقات المالية الدولية نحو اقتصاديات الأسواق الآسيوية الصاعدة (*)
خلال (1991-1998)
الوحدة: بليون دولار أمريكي

السنة / نوع الانسياب	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وتتضمن:	٢٦٫٨	٢٦٫٦	٣١٫٩	٣٣٫٢	٦٢٫٥	٦٢٫٤	١٩٫٧-	٤٥٫٣-
- صافي الاستثمارات المباشرة	٦٫١	٦٫٣	٦٫٧	٦٫٥	٨٫٧	٩٫٥	١٢٫١	٤٫٩
- صافي استثمارات المحافظ المالية	٣٫٤	٥٫٣	١٦٫٥	٨٫٣	١٧٫٥	٢٠٫٠	١٢٫٦	٦٫٥-
- صافي الاستثمارات الأخرى(**)	١٧٫٣	١٥٫٠	٨٫٧	١٨٫٤	٣٦٫٩	٣٢٫٩	٤٤٫٥-	٤٣٫٦-
صافي التدفقات الرسمية	٤٫٤	٢٫٠	٦٫٠	٠٫٣	٠٫٧	٤٫٨	٢٥٫٠	٢٢٫٧
التغير في الاحتياطي (***)	٨٫٣-	- ١٨٫١	٢٠٫٦-	٦٫١-	١٨٫٣-	١٣٫٦-	٣٧٫٧	٣٩٫١-
ميزان المدفوعات الجاري (****)	- ٢٥٫٢	- ١٦٫١	١٣٫٥-	٢٣٫٢-	٤٠٫٥-	٥٣٫٤-	٢٧٫٥-	٩٫٧-

---

(*)- وتشمل تلك الاقتصاديات: اندونيسيا، تايلاند، كوريا، الفيلبين، ماليزيا
(**)- الاستثمارات الأخرى وتشمل صافي التدفقات قصيرة وطويلة الأجل الأخرى شاملة الاقتراض الخاص والحكومي (الرسمي)
(***)- الإشارة السالبة وتعني الزيادة
(****)- الفرق بين الحساب الجاري لميزان المدفوعات ومجموع صافي التدفقات الخاصة والرسمية والتغير في الاحتياطي يمثل حساب رأس المال وبند الحذف والخطأ
المصدر:
IMF , " World Economic Outlook , May 1999, Table 2-5
نقلا من، عمرو محي الدين، أزمة النمور الآسيوية، الجذور والآليات والدروس المستفادة، مرجع سابق، ص: 135.

الملحق رقم- 02 -

اقتراض القطاع الخاص قصير الأجل بالنقد الأجنبي في بلدان جنوب شرق أسيا
(نهاية سنة 1996)
الوحدة: بليون دولار أمريكي

الدولة	حجم الديون المستحقة للبنوك الأجنبية	حجم الديون القصيرة الأجل	نسبة الديون القصيرة الأجل إلى مجمل الديون المستحقة للبنوك الأجنبية	نسبة الديون المستحقة للبنوك الأجنبية إلى (PIB)
كوريا الجنوبية	١٠٠	٦٧.٥	٦٧.٥	٢١
تايلاند	٧٠	٤٥.٧	٦٥	٣٨
اندونيسيا	٥٥	٣٤.٢	٦٢	٢٥
ماليزيا	٢٢	١١	٥٠	٢٤
الفيليبين	١٣.٢	٧.٧	٥٨	١٦

المصدر: محمد عبد الفضيل، الغرب والتجربة الآسيوية، الدروس المستفادة، 2000، مرجع سابق، ص: 1999

الملحق رقم -03-

التدرج المرحلي لأزمة جنوب شرق آسيا.

بداية ١٩٩٧	اشتداد الضغط على البات التايلاندي
٢جويلية	تعويم البات، بداية اشتداد الضغط على البيزو الفيليبيني، الريجينت الماليزي والروبية الاندونيسية.
١١ جويلية	مجال التذبذب للبيزو الفيليبيني توسع إلى هوامش غير محدودة
١١جويلية	مجال التذبذب للروبية الأندونيسية يرتفع من ٨% إلى ١٢%.
٢٢جويلية	الريجينت الماليزي يفقد ٤.٨ % من قيمته على مدى شهر.
٠٧ أوت	أسعار الأسهم في هونغ كونغ بلغت أعلى قيمة لها.
١٤ أوت	أسعار الأسهم في تايوان بلغت أعلى قيمة لها
١٦أوت	تعويم الروبية الاندونيسية
٢٠ أوت	FMI يوافق على تقديم قرض قيمته ٣.٩ مليار دولار لصالح تايلاندا.
١٧ أكتوبر	تايوان توقف من دعم الدولار الجديد لتايوان الذي فقد ٦% من قيمته. وفي الضغط يشتد على الدولار المحلي وأسواق الأسهم.
٢٠-٢٣ أكتوبر	حدوث اضطرابات مالية في هونغ كونغ، مؤشر HS يفقد ٢٣% من قيمته في ظرف ثلاثة أيام الضغط بدأ يشتد على الوون الكوري
٢٧ أكتوبر	انخفاض أسعار الأسهم في و.م.أ بقيمة ٧%، كما يلاحظ السقوط الحر لأسعار الأسهم في أسواق أمريكا اللاتينية.
٢٨ أكتوبر	انخفاض أسعار الأسهم الروسية بنسبة ٢٣%.
٠٥ نوفمبر	FMI يوافق على منح قرض ب١٠.١ مليار دولار لإندونيسيا
١٠ نوفمبر	ارتفاع أسعار الفائدة في روسيا ب٧نقاط.
٢٠ نوفمبر	كوريا الجنوبية تطلب قرض من FMI.
٢١ نوفمبر	FMI يوافق على منح قرض لكوريا الجنوبية قيمته ٢١ مليار دولار على ثلاث سنوات.
١٦ ديسمبر	تعويم الوون الكوري.

الفصل الحادي عشر

الجرائم المعلوماتية الماسة بالخدمات المصرفية الإلكترونية

الملخص

يطرح مفهوم الاقتصاد المعلوماتي هيكل عالمي جديد يسيطر فيه إنتاج السلع والخدمات المعلوماتية على فرص الثراء والعمل على السواء، باعتباره إطار يعتمد بصورة جوهرية على تقنيات المعلومات والاتصالات Information & Communication Technologies ICT)) التي أصبحت المحرك الاقتصادي الجديد وهي أكثر الصناعات ديناميكية ونموا في الوقت المعاصر.
واستنادا للمكاسب التي يقدمها رأس المال ألمعلوماتي وعلى جميع الأصعدة، إلا أن سوء استخدامه يصبح أرضية لبرامج العبث التي تم تطويرها من قبل مجرمي المعلوماتية بهدف التدمير، الاختراق، الاختلاس والاعتداء على الحقوق الشخصية.سيما مع اتساع الفجوة التي يشهدها مضمون التشريعات القانونية في مختلف دول العالم وعدم قدرتها على مواكبة التطورات الحاصلة في النظم المعلوماتية وما يترتب عن سوء استخدامها من مختلف صور الاعتداءات التي تعدت الحدود الجغرافية، ليصبح بذلك التعاون الدولي حتمية لوضع الآليات الكفيلة لمواجهتها.
الكلمات المفتاحية: المصرف، المعلوماتية، الجرائم الإلكترونية.

المقدمة

شهدت بيئة الاقتصاد العالي خلال السنوات الأخيرة تغيرات جذرية وهذه التغيرات هي جزء من سياسة العولمة والتي أفرزت كماً هائلاً من التطبيقات شملت جميع القطاعات الاقتصادية ويمكن اعتبار قطاع الخدمات المالية والمصرفية أكثر القطاعات الاقتصادية استفادة من هذه التغيرات الهائلة والمتسارعة في مجال الخدمات الالكترونية والاتصال، وذلك لامتلاك القطاع المصرفي إمكانيات مالية ضخمة تمكنه من الاستثمار في قطاع الخدمات الالكترونية.
ولقد أدت التطورات التكنولوجية الحديثة إلى استخدامات الكترونية مهمة في ميدان القطاع المصرفي وفي مقدمتها استخدام البنك الالكتروني والذي يحتاج استخدامه إلى بيئة ملائمة تسهل إمكانية تطبيقه، وهكذا فقد تميز القرن الحادي والعشرين (21) بقوى جديدة محركة للاقتصاد ولم تعد الأرض أو صاحب رأس المال، هي العوامل الأساسية للقوى الاقتصادية وإنما أصبح المورد المعرفي أو المعلوماتي هو المحرك الأساسي للاقتصاد، وهكذا أصبح رأس المال الفكري وتكنولوجيا المعلومات هي القوى الأساسية المحركة للاقتصاد المعرفيKnowledge Economic، وهو المفهوم الجديد الذي برز ليحدد ملامحه، من خلال اعتبار المعرفة Knowledge والمعلومات Information هي القوى الاقتصادية التي لها التأثير الإيجابي على عمل المنظمات التي تعمل على استغلاله والانتفاع به،
و على جانب آخر، فالحاسبات الآلية والمعلوماتية بشكل عام لم يقتصر دورها على تقديم حياة أفضل للمجتمع بصفة عامة، بل أن النمو المتلاحق لصناعة الحاسبات الآلية وانتشار استعمالها كمستودع أسرار الأشخاص، سواءً تلك المتعلقة بحياتهم الخاصة أو بأموالهم أو بنشاطهم الاقتصادي، أدى كل ذلك إلى ظهور أنماط جديدة من الاعتداء على الأموال التي قد تتخذ صورة

السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة أو الإتلاف، ولما كانت جرائم الحاسب الآلي يطلق عليها الجرائم المعلوماتية لارتباطها بالتكنولوجيا الحديثة، فقد ترتب على ذلك إحاطة هذه الظاهرة بكثير من الغموض، حتى دعى ذلك الكثيرين إلى القول أنه لا توجد جريمة معلوماتية، وإنما كل أشكال السلوك غير المشروع التي ترتبط بالحاسب الآلي هي في حقيقتها جرائم عادية يمكن بشأنها تطبيق النصوص التقليدية القائمة دون أن تتميز بأية سمات خاصة، ولقد أسفرت محاولات تطبيق النصوص التقليدية على هذه الأنواع الجديدة من الجرائم عن كثير من المشاكل القانونية، ولقد اختلفت آراء الفقهاء في شأن تطبيق النصوص التقليدية عليها، وتضاربت أحكام القضاء في البلد الواحد، فصدرت أحكام تطبق النصوص التقليدية على سلوك ما ينطوي على المعلومات المخزنة في الحاسبات الآلية، في حين اعتبرته أحكاما أخرى فعلاً مباحاً لم يرد بشأنه نص يجرمه.

وتتمحور مبررات اختيارنا لهذا الموضوع للتعريف بظاهرة الجرائم المعلوماتية، التي بدأت في الظهور والانتشار، وارتبطت بتكنولوجيا الحاسبات الآلية، مما أسفر عن تميزها بمجموعة من الخصائص جعلتها تختلف عن غيرها من الجرائم، مما يستدعي ضرورة التعامل معها بما يتلاءم مع هذه الخصوصية.

وعلى ضوء ذلك تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤلات التالية:

- دور التجارة الإلكترونية في الخدمات المصرفية؟
- هل يمكن اعتبار المعلوماتية موضوعا لجرائم الأموال؟
- ما هي أهم متطلبات مواجهة مختلف صور الاعتداءات الماسة بنظم المعلومات؟

ولمحاولة الإجابة على ذلك تم تفريع ورقتنا البحثية إلى الخطة التالية:

أولا- مساهمة التجارة الإلكترونية في تطوير الخدمة المصرفية

1- مضمون الخدمة المصرفية الالكترونية وأهم مخاطرها

2- وسائل الدفع الالكترونية – المزايا والمخاطر

2-1-أهمية وسائل الدفع الالكتروني

2-2-مخاطر وسائل الدفع الالكتروني

ثانيا- الجريمة المعلوماتية (الإرهاب المعلوماتي)

1- مفهوم الجريمة المعلوماتية:

2- خصائص الجرائم المعلوماتية

3- تصنيف الجرائم المعلوماتية:

ثالثا – حكم الجرائم المعلوماتية في الإسلام، والآليات الكفيلة لمواجهتها

1- الجرائم المعلوماتية من منظور شرعي.

2-متطلبات مواجهة الجرائم المعلوماتية

الخاتمة

الملاحق

أولا- مساهمة التجارة الإلكترونية في تطوير الخدمة المصرفية

لقد ساهم الانتشار الكبير للتجارة الالكترونية في استقطاب الكثير من الأموال واستثمارها في هذا المجال، مما خلق الحاجة لوجود نوعية جديدة من المصارف غير التقليدية تستطيع التعامل مع هذا من التجارة ولا تتقيد بمكان معين أو بأوقات عمل محددة، إضافة للقيام بكل العمليات المصرفية التقليدية في وقت اقل وبجودة اكبر.

1- مضمون الخدمة المصرفية الالكترونية وأهم مخاطرها:

وهي مجموعة من الأنشطة والعمليات ذات المضمون النفعي المقدمة من طرف المصرف لتلبية المتطلبات المالية والائتمانية وضمان حصول العميل على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية، والوصول إلى حساباته أو أية معلومات يريدها، من خلال شبكة معلومات (كالانترنيت، الهواتف النقالة....) (1) وذلك ضمن مفهوم بنوك الويب.

وفي ممارسة المصارف لأعمالها الالكترونية تواجه مخاطر يترتب عنها خسائر مالية، ومن هذه المخاطر يمكن تصنيفها ضمن مجموعات مختلفة تتمثل فيما يلي: (2)

• المخاطر التقنية: تحدث هذه المخاطر من احتمال الخسارة الناتجة عن خلل في شمولية النظام أو من أخطاء العملاء، أو من برنامج إلكتروني غير ملائم للصيرفة والأموال الالكترونية.

• مخاطر ناتجة عن سوء عمل النظام الالكتروني: قد ينشأ الخطر من سوء استخدام هذا النظام، أو سوء مراقبة البرامج في حد ذاتها.

• مخاطر قانونية: تحدث المخاطر القانونية عندما لا يحترم البنك القواعد القانونية والتشريعات المنصوص عليها، أو عندما لا تكون هناك نظم قانونية واضحة ودقيقة بخصوص عمليات مصرفية جديدة، وتبرز أهم التحديات القانونية متمثلة في تحدي قبول القانون للتعاقدات الإلكترونية، حجيتها في الإثبات، أمن المعلومات، وسائل الدفع، التحديات الضريبية، إثبات الشخصية، التواقيع الإلكترونية، أنظمة الدفع النقدي، المال الرقمي أو الإلكتروني، سرية المعلومات، أمن المعلومات من مخاطر إجرام التقنية العالية، خصوصية العميل، المسؤولية عن الأخطاء والمخاطر، حجية المراسلات الإلكترونية، التعاقدات المصرفية الإلكترونية، مسائل الملكية الفكرية لبرمجيات وقواعد معلومات البنك أو المستخدمة من موقع البنك أو المرتبطة بها، علاقات وتعاقدات البنك مع الجهات المزودة للتقنية أو الموردة لخدماتها أو مع المواقع الحليفة مشاريع الاندماج والمشاركة والتعاون المعلوماتية.

• مخاطر فجائية: مثل هذه المخاطر تؤدي إلى مشاكل في السيولة وفي سياسة القروض المصرفية، حيث أن فشل المشاركين في نظام نقل الأموال الإلكترونية أوفي سوق الأوراق المالية بشكل عام في تنفيذ التزاماتهم - الدفع والتسديد - يؤدي غالبا إلى توتر قدرة مشارك أو مشاركين آخرين للقيام بدورهم في تنفيذ التزاماتهم في موعدها، وهذا ما يؤدي إلى توتر العلاقات وزعزعة الاستقرار المالي في السوق.

• مخاطر تكنولوجية: ترتبط المخاطر بالتغيرات التكنولوجية السريعة، وإن عدم إلمام موظفي البنوك بالاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى القصور في أداء العمليات الالكترونية بشكل صحيح.
• مخاطر الاحتيال: وتتمثل في تقليد برامج الحواسب الالكترونية أو تزوير معلومات مطابقة للبرامج الالكترونية، أو تعديل بعض المعلومات بخصوص الأموال الالكترونية.

2- وسائل الدفع الالكترونية – المزايا والمخاطر:

تطورت وسائل الدفع الالكتروني مع انتشار عمليات التجارة الالكترونية، ويقصد بالدفع الالكتروني على أنه مجموعة الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدره المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع، وتتمثل في:
1- البطاقات البنكية: أو البطاقات البلاستيكية، وهي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو الإتلاف.
وتنقسم البطاقات الالكترونية إلى ثلاث أنواع هي(3):
أ. بطاقات الدفع: تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية بناءا على وجود أرصدة فعلية للعميل في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له
ومن الملاحظ هنا أن بطاقة الوفاء لا تعطي للعميل ائتمانا، بحيث إذا لم يكن هناك رصيد كافٍ للعميل بالبنك مصدر البطاقة فلا يستطيع استعمال هذه البطاقة للشراء أو الوفاء لدى المحلات التجارية، عكس بطاقة الائتمان التي تعطي للعميل ائتمانًا بحيث تتعهد الجهة المصدرة للبطاقة بالتسديد في مواجهة التاجر حتى بدون وجود رصيد.
ب. البطاقات الائتمانية: وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته مع دفع آجل لقيمتها، مع احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل نهاية كل شهر.
ج. بطاقات الصرف (السحب الآلي): تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الائتمانية كونها تسدد بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب (أي أن الائتمان في هذه البطاقة لا يتجاوز شهر). ولذلك فإن بطاقة السحب الآلي لا تعتبر بطاقة ائتمان لعدم توفير تسهيلات ائتمانية للعميل عادة. لأنه في حال لم يكن رصيد للعميل في البنك بالمبالغ المنوي سحبها فلا يستطيع السحب لعدم توفر الرصيد.
تصدر البطاقات البنكية من طرف مجوعة من المنظمات العالمية والمؤسسات المالية والتجارية نذكر منها: (4)
• فيزا Visa internationale: تعد أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، يعود تاريخ إنشائها إلى عام 1958 عندما أصدر بنك أمريكا البطاقات الزرقاء والبيضاء والذهبية.
• ماستر كارد Master carde internationale: هي ثاني أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية،

• أمريكان إكسبرس American Express: هي من المؤسسات المالية الكبرى التي تصدر بطاقات ائتمانية مباشرة دون ترخيص إصدارها لأي مصرف، وأهم البطاقات الصادرة عنها:
* إكسبرس الخضراء: تمنح للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية.
* إكسبرس الذهبية: تمتاز بتسهيلات غير محددة السقف الائتماني، تمنح للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية.
* إكسبرس الماسية: تصدر لحامليها بعد التأكد من الملاءة المالية، وليس بالضرورة أن يفتح حامليها حساب لديها.
• ديتر كلوب Diter Club: من مؤسسات البطاقات الائتمانية الرائدة عالميا، رغم صغر عدد حملة بطاقاتها، وتصدر بطاقات متنوعة مثل:
• بطاقات الصرف البنكي لكافة العملاء.
• بطاقات الأعمال التجارية لرجال الأعمال.
• بطاقات التعاون مع الشركات الكبرى مثل شركات الطيران.
2-النقود الالكترونية: أو "النقود الرقمية " والتي هي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية تخزن في مكان آمن على الهارد ديسك لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل يعرف باسم المحفظة الالكترونية، ويمكن للعميل استخدام هذه المحفظة في القيام بعمليات البيع أو الشراء أو التحويل. (5) وعلى ذلك يمكن تجسيد النقد الالكتروني في صورتين:
• حامل النقد الالكتروني Le porte- monnaie électronique: يحتوي على احتياطي نقدي مخزن في البطاقة يسمح بإجراء الدفع للمشتريات الصغيرة.
• النقد الافتراضي La monnaie virtuelle: عبارة عن برنامج يسمح بإجراء الدفع عبر شبكات الانترنت.
حيث تصدر هذه النقود من شركات مالية عالمية مثل شركة-- Mondex، التي تصدر البطاقات الذكية لإتمام المعاملات، بحيث ينحصر التعامل بالنقود الإلكترونية على حاملي بطاقة-Mondex- والتي تحمل التوقيع الرقمي للشركة، وفي المعاملات التجارية يتم الخصم من بطاقة المشتري أولا ثم تضاف نفس القيمة المخصومة إلى بطاقة البائع، وهناك أيضًا نظام آخر لإصدار النقود الإلكترونية يعرف باسم-(6) -Cybercash، وهو يكون في شكل بطاقات ائتمان، يستطيع العميل من خلالها إتمام العمليات التجارية والتسوق وسداد ديونه عبر شبكة الإنترنت.
3-الشيكات الالكترونية: وهو مثل الشيك التقليدي تعتمد فكرة الشيك الالكتروني على وجود وسيط لإتمام عملية التخليص والمتمثل في جهة التخليص (البنك) الذي يشترك لديه البائع والمشتري من خلال فتح حساب جاري بالرصيد الخاص بهما مع تحديد التوقيع الالكتروني لكل منهما وتسجيله في قاعدة البيانات لدى البنك الالكتروني(7)، ومن البنوك التي تتبنى فكرة الشيكات الالكترونية نجد بنك بوسطن وسيتي بنك.
4-البطاقات الذكية: تماشيا مع التطورات التكنولوجية ظهرت البطاقات الذكية Smart Cards والتي هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم، العنوان، المصرف المصدر، أسلوب الصرف، المبلغ المنصرف وتاريخه، وتاريخ حياة العميل المصرفية.(8)

إن هذا النوع من البطاقات الجديدة يسمح للعميل باختيار طريقة التعامل سواء كان ائتماني أو دفع فوري، وهو ما يجعلها بطاقة عالمية تستخدم على نطاق واسع في معظم الدول الأوروبية والأمريكية.

2-1-أهمية وسائل الدفع الالكتروني: وتشمل(9):

بالنسبة لحاملها: تحقق وسائل الدفع الالكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترت محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة.

بالنسبة للتاجر: تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة.

بالنسبة لمصدرها: تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية،

2-2-مخاطر وسائل الدفع الالكتروني: وتشمل (10)

بالنسبة لحاملها: من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء

بالنسبة للتاجر: إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.

بالنسبة لمصدرها: أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.

وعلى الرغم من أن وسائل الدفع الإلكتروني تقدم الكثير من الفرص للشركات والمستهلكين، كما أنها توفر بوابة عبور إلى مجال واسع جداً من المعلومات، إلا أنها بالمقابل تعرض المعلومات الخاصة بهذه الشركات وهؤلاء المستهلكين لخطر كبير.

كما تعتبر مجالا خصبا لبرامج العبث التي تم تطويرها من قبل المخربين بهدف تدمير تلك لمعلومات وإفسادها، والذي يصطلح عليه بالإرهاب الإلكتروني أو الجرائم المعلوماتية والتي ستكون موضوع دراستنا في العنصر الموالي.

ثانيا- الجريمة المعلوماتية (الإرهاب المعلوماتي)

مع تزايد اعتماد الأنظمة المالية في مختلف أنحاء العالم على الحاسبات الآلية، تزايد من جهة أخرى استخدام الحاسبات الإلية كأداة أساسية لارتكاب الكثير من الأنشطة الإجرامية، مما جعل الجريمة على المال المعلوماتي تتسم بخصائص تميزها عن الجريمة التقليدية، وبذلك فقد أصبح الإرهاب الإلكتروني هاجسا يهدد كيان العالم من كافة مجالاته.

1- مفهوم الجريمة المعلوماتية:

بالنظر في نطاق القانون الجنائي، تعرف الجريمة " بأنها فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر لها القانون عقوبة أو تدبيراً احترازياً ". (11)
أما بالنسبة للجرائم المعلوماتية، فقد تعددت التعريفات وفقا لمعايير متعددة سواء أكانت وفقا لمعيار شخصي من حيث توفر المعرفة والدراية بالتقنية أو وفقا لمعيار موضوع الجريمة، والمعايير المتعلقة بالبيئة المرتكب فيها الجريمة، وغيرها.
فمنهم من يراها بأنها " كل سلوك غير مشروع أو غير مسموح به فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو نقل هذه البيانات "(12)
وآخرون يعتبرونها " أي نمط من أنماط الجرائم المعروف في قانون العقوبات طالما كان مرتبط بتقنية المعلومات ويكون الهدف منها اختراق الشبكات وتخريبها، التحريف والتزوير، قرصنة واختلاس حقوق الملكية الفكرية.".
هذا وقد وجد الإرهاب الإلكتروني (الجرائم المعلوماتية) في بيئة جديدة بيئة افتراضية مقوماتها معلومات وأرقام لتطال في اعتداءاتها قيما جوهرية تمس الأفراد والمؤسسات والدول في كافة المجالات.
وعلى ضوء ذلك فقد أصبحت الجرائم المعلوماتية تحديا كبيرا للفقه والتشريع والقضاء، فاقتنعوا بضرورة مواكبة هذا التطور الملحوظ في الجرائم المعلوماتية ومواجهتها تشريعيا بقواعد قانونية غير تقليدية.

2- خصائص الجرائم المعلوماتية

تتسم الاعتداءات الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات عن غيرها من الجرائم التّقليدية، نتيجة ارتباطها بالحاسب الآلي لما يتمتّع به من تقنيّة عالية، وهو ما أضفى على هذه الاعتداءات عدد من السِّمات والحقائق التي انعكست بدورها على مرتكب الجريمة الذي يُعرَف بصفة عامّة بالمجرم المعلوماتي، والذي يتميّز كذلك عن المجرم العادي من خلال:
-السمات المتعلقة بالجريمة: والتي تتسم بقلّة عدد الحالات التي تمّ اكتشافها بالفعل مقارنة بالجريمة التّقليدية، وهذا راجع إلى تميّزها بأنّه لا يشوب ارتكابها أيَّ عملٍ من أعمال العنف، كما أنّها لا

تترك آثارًا خارجية مرئيّة أو ملموسة(13)، وتتميّز كذلك بصعوبة إثباتها بسبب وسيلة تنفيذها التي تتّسم بطابعها التّقني،
كما أن القدرة الكبيرة التي تتمتّع بها الحاسبات الآلية في نقل وتبادل كميّات كبيرة من المعلومات بين أنظمة يفصل بينها آلاف الأميـال، قد أدَّت إلى نتيجة مؤدَّاها أن أماكن متعدّدة في دول مختلفة قد تتأثّر بهذه الاعتداءات في آنٍ واحد، خاصّة في مجال البنوك، من خلال التّحويل الإلكتروني للأموال والتّبادل الإلكتروني للمعلومات.
-السِّمات المتعلقة بالمجرم: ويتسم المجرم في هذه الاعتداءات بالمهارة، المعرفة، الوسيلة، السّلطة (14) والتي تمكنه من تدمير ما قد يعتبر دليلا يمكن أن يستخدم لإدانته، وهذا ما يميِّزه بصفة عامّة عن غيره من المجرمين،

3- تصنيف الجرائم المعلوماتية:

عموما يمكن توضيح أهم صور الجرائم المعلوماتية فيما يلي:
3-1-إنشاء ونشر الفيروسات(15): وهي أكثر جرائم الإنترنت انتشارا وتأثيرا، على اعتبار إن الهدف المباشر للفيروسات هي المعلومات المخزنة على الأجهزة المقتحمة حيث تقوم بتغييرها أو حذفها أو سرقتها ونقلها إلى أجهزة أخرى.
3-2-الاختراقات: من خلال الدخول غير المصرح به إلى أجهزة أو شبكات حاسب آلي.بالاعتماد على برامج متوفرة على الإنترنت يمكن لمن له خبرات تقنية متواضعة أن يستخدمها لشن هجماته على أجهزة الغير،
3-3-انتحال الشخصية: باعتبارها جريمة الألفية الجديدة نظراً لسرعة انتشار ارتكابها خاصة في الأوساط التجارية. من خلال استخدام هوية شخصية أخرى بطريقة غير شرعية (16)،
3-4-المضايقة والملاحقة: تتم جرائم الملاحقة على شبكة الإنترنت غالباً باستخدام البريد الإلكتروني أو وسائل الحوارات الآنية المختلفة على الشبكة. وتشمل الملاحقة رسائل تهديد وتخويف ومضايقة.
3-5-التشهير وتشويه السمعة: يقوم المجرم بنشر معلومات قد تكون سرية أو مضللة أو مغلوطة عن ضحيته، والذي قد يكون فرداً أو مجتمع أو دين أو مؤسسة تجارية أو سياسية.
3-6- النصب والاحتيال: حيث أصبحت الشبكة الافتراضية مجالاً رحباً لمن له سلع أو خدمات تجارية يريد أن يقدمها، وبوسائل غير مسبوقة كاستخدام البريد الإلكتروني أو عرضها على موقع على الشبكة أو عن طريق ساحات الحوار. ومن الطبيعي أن ُيساء استخدام هذه الوسائل في عمليات نصب واحتيال كبيع سلع أو خدمات وهمية، أو المساهمة في مشاريع استثمارية وهمية أو سرقة معلومات البطاقات الائتمانية واستخدامها. إضافة إلى الإستلاء على ماكينات الصراف الآلي والبنوك وهي ظاهرة منتشرة في الكثير من الدول الإفريقية وخاصة في جنوب إفريقيا،(17) وفيها يتم نسخ البيانات الإلكترونية لبطاقة الصرف الآلي ومن ثم استخدامها لصرف أموال من حساب الضحية.، هذا مع إنشاء صفحة انترنيت مماثلة جدا لموقع أحد لبنوك الكبرى او المؤسسات المالية الضخمة لتطلب من العميل إدخال بياناته أو تحديث معلوماته بقصد الحصول على بياناته

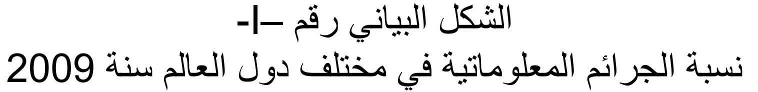
المصرفية وسرقتها، واستنادا للضرورة البحثية حول الجرائم المعلوماتية الماسة بالخدمات المصرفية الإلكترونية

فتعد ظاهرة غسل الأموال المتحصلة من أنشطة غير مشروعة من أبرز الأنماط الإجرامية المستحدثة التي تقوم بها شبكات منظمة تمتهن الإجرام وتأخذ درجات عالية من التنسيق والتخطيط والانتشار في كافة أنحاء العالم، وذلك باستخدام النقود الإلكترونية، مما يسهل من نقل الأموال غير المشروعة بدلاً من تهريب الأموال بالشكل التقليدي.

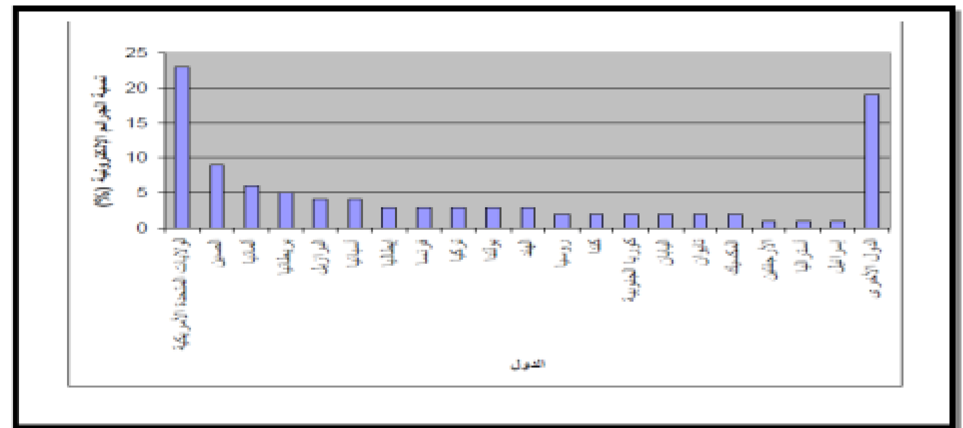
وعلى ضوء ذلك تشير إحصائيات الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي إلى أن أكثر من 400مليار دولار أمريكي(بما يعادل 03%- 05% من الناتج المحلي الخام العالمي) من الأموال القذرة تغسل سنويًا عبر الانترنت مخترقة حدود 67 دولة في العالم،

كما أن استخدام هذه النقود يؤدي إلى زيادة حالات التهرب الضريبي، حيث يصعب على الجهات المكلفة بتحصيل الضرائب مراقبة الصفقات التي تتم عبر شبكة الانترنيت، إضافة إلى أن تلك النقود معرضة للاختلاس، من خلال الدخول غير المشروع إلى أجهزة وأنظمة الحاسب الشخصي عن طريق فك التشفير.

وبذلك تعد وسائل الدفع الإلكترونية من أهم التقنيات الحديثة التي حرفت عن مسارها الطبيعي، وحولت من الهدف الذي وجت من أجله، وذلك باستخدامها كآليات لارتكاب الجرائم بمختلف صورها، ويظهر نصيب مختلف دول العالم من تلك الجرائم المعلوماتية فيما هو أدناه.


الشكل البياني رقم –I-

نسبة الجرائم المعلوماتية في مختلف دول العالم سنة 2009



المصدر: سارة خالد الخلف، ما هي الجريمة الإلكترونية وما أنواعها، مركز التميز لأمن المعلومات، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،2010

عموما فقد أصبحت الجرائم المعلوماتية او ما يصطلح عليه بالإرهاب الإلكتروني سرطان يسري في جميع مفاصل العالم ليهدد كيان الأفراد والمؤسسات والدول وفي جميع نواحي الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية.

ثالثا- حكم الجرائم المعلوماتية في الإسلام، والآليات الكفيلة لمواجهتها

ونظرًا لتميز هذه الاعتداءات بطبيعتها الدّولية العابرة للحدود بعد ظهور شبكة المعلومات، أصبح من الضّروري التّصدِّي لهذه الاعتداءات لما تشكِّله من خطورة على أمن الدُّول، كون أنّ الأمر لا يقتصر على دول متقدِّمة أو نامية، خاصة وأن الشريعة الإسلامية بكتاب الله سبحانه وتعالى وسنة رسوله (ص) تنهى عن مثل تلك المعاملات وتدعو لصيانة الحقوق الشخصية.

1- الجرائم المعلوماتية من منظور شرعي:

بالنظر إلى مختلف صور الجرائم المعلوماتية في إطار دراستنا نلمس فيها عدة محرمات ومعاملات محظورة وقد تضافرت نصوص الكتاب والسنة على حفظ حقوق الآخرين وعدم انتهاكها ونستدل على هذه الجريمة من الكتاب والسنة النبوية الشريفة من خلال نهى الله - جل جلاله - عن التجسس، فقال سبحانه: (ولا تجسسوا)[الحجرات -12]، كما نهت الشريعة الإسلامية عن الاطلاع على أسرار الناس وهتك حرماتهم، ففي الحديث أن النبي (ص) قال: {إنك إن اتبعت عورات المسلمين أفسدتهم أو كدت أن تفسدهم} (18) واختراق البريد الإلكتروني وفك التشفير لوسائل الدفع الإلكتروني هو خرق لخصوصية الآخرين وهتك لحرماتهم وتجسس على معلوماتهم وبياناتهم التي لا يرغبون أن يطلع عليها غيرهم، والنبي (ص) يقول: (ولا تحسسوا ولا تجسسوا) (19).
فالشريعة الإسلامية كفلت حفظ الحقوق الشخصية للإنسان وحرمت الاعتداء عليها بغير حق، لقوله تعالى في النهي عن الاعتداء: (ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين)[البقرة -190] وهؤلاء الذين يعتدون على بيانات الآخرين ومعلوماتهم عبر اختراق رسائلهم البريدية الإلكترونية والولوج في أنظمة معلوماتهم بفك التشفير آثمون لمخالفة أمر الشارع الحكيم ومستحقون للعقاب التعزيري الرادع لهم،
لذلك لا بد من إشاعة هذا الحكم بين الناس وتوعية المتعاملين بشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) بخطورة انتهاك خصوصية الآخرين وحكم ذلك في الشريعة الإسلامية، وأن هذا الأمر مما استقرت الشريعة على تحريمه والنهي عنه،، قد تنادت الدول إلى تجريم مخترقي خصوصية النظم المعلوماتية لما فيه من ضياع للحقوق واعتداء على خصوصيات الآخرين وأسرارهم، ولاسيما إذا كان ذلك لاستغلالها في الجرائم الإرهابية والعدوان على الآخرين.
فلا ريب أن هذا من أعظم المنكرات التي يجب التصدي لها وإنكارها وفق قواعد إنكار المنكر لقول والله تعالى: (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر (. [أل عمران -104]
وقال (ص) ما في الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري {من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان}(20)
هذا بالإضافة إلى العديد من شواهد الشريعة الإسلامية من كتاب الله وسنة رسوله الكريم التي يمكن الاستدلال بها لتحريم السرقة والاختلاس.

وعلى ضوء ذلك فقد صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة سنة 1409هـ بأن حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصونة شرعًا، ولأصحابها حق التصرف فيها ولا يجوز الاعتداء عليها..(21)

2-متطلبات مواجهة الجرائم المعلوماتية:

على صعيد دول العالم ومع مسايرة التطورات في تقنية المعلومات تم سن العديد من أنظمة لضبط التعاملات الإلكترونية، وتضمنت تلك الأنظمة عقوبات للمخالفين في التعاملات الإلكترونية.
-ففي ماليزيا، صدر سنة 1997نظام للمخالفات الإلكترونية، وقد صنف المخالفات إلى: الوصول غير المشروع إلى الحاسب الآلي والدخول بنية التخريب أو التعديل غير المسموح به وتتراوح العقوبات المحددة بين الغرامات مالية (22) والسجن.
-في أيرلندا صدر سنة 2001نظام للحماية من الجرائم المعلوماتية، يتيح معاقبة الاستخدام غير المسموح به لأجهزة وأنظمة الحاسب الآلي.
- في الولايات المتحدة الأمريكية، السويد، بريطانيا، النمسا والعديد من الدول الأوروبية يجري العمل لإصدار وتعديل تشريعات قانونية لتجريم الممارسات الإلكترونية غير المشروعة والتي تمس أمن وسلامة نظم المعلومات.
وفي العديد من دول المنطقة العربية (مصر، الأردن، السعودية، البحرين، المغرب....) يجري العمل لإصدار تنظيم يتعلق بخصوصية المعلومات وسريتها، للمحافظة عليها في ظل التعاملات الإلكترونية، مع تعديل قانون حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، مع حماية قانون الملكية الصناعية لنظم المعالجة الآلية للمعطيات، كما يتضمن النظام عقوبات رادعة لمن يقوم من الأفراد أو المؤسسات بتزوير أو إفساد مستند إلكتروني على الشبكة، أو الكشف عن بيانات ومعلومات دون وجه حق، وغيرها من صور الجريمة الإلكترونية.
والجزائر على غرار العديد من الدّول، أكدّت مساعيها في التّصدي لهذه الظاّهرة باعتبارها شكلاً من أشكال الجريمة المنظّمة العابرة للحدود، وذلك بمصادقتها على اتّفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة سنة 2002، وتداركت منظومتها التّشريعية بصدور القانون 04/15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدّل والمتمّم للأمر 66/156 المؤرّخ في 08/06/1966 المتضمِّن قانون العقوبات، والذي استحدث نصوصاً خاصّة بالاعتداءات الماسّة بأنظمة المعالجة الآليّة للمعطيات.
ويغدو التعاون الدولي واسع المدى في مكافحة الجرائم الواقعة في بيئة المعالجة الآلية للبيانات أمرًا متحتمًا، ومع الحاجة الماسة لهذا التعاون إلا أن العديد من المثبطات تعترضه ومنها:
- غياب وجود اتفاق عام مشترك بين الدول حول نماذج إساءة استخدام نظم المعلومات الواجب تجريمها..(23)
- عدم الوصول إلى مفهوم عام وموحد حول النشاط الذي يمكن الاتفاق على تجريمه. لاختلاف مفاهيم الجريمة باختلاف الحضارات.
- عدم وجود معاهدات دولية لمواجهة المتطلبات الخاصة بالجرائم الإلكترونية.

- تعقد المشكلات النظامية والفنية الخاصة بتفتيش نظام معلوماتي خارج حدود الدولة، أو ضبط معلومات مخزنة فيه، أو الأمر بتسليمها.
وسعيًا للتغلب على هذه المشكلات أو بعضها، أهاب مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي عقد في هافانا، في قراره المتعلق بالجرائم ذات الصلة بالحاسب الآلي بالدول الأعضاء أن تكثف جهودها للمواجهة بمزيد من الفعالية لعمليات إساءة استعمال الحاسب الآلي التي تستدعي تطبيق جزاءات جنائية على الصعيد الوطني، خصوصا مع المفارقة الكبيرة التي يشهدها مضمون التشريعات القانونية في مختلف دول العالم وعدم قدرتها على مسايرة التطورات الحاصلة في النظم المعلوماتية وما يترتب عن سوء استخدامها من مختلف صور الاعتداءات التي تعدت الحدود الوطنية، ليصبح بذلك التعاون الدولي حتمية لوضع الآليات الكفيلة لمواجهتها من خلال:
– تحديث الأنظمة والإجراءات الجنائية بما في ذلك اتخاذ تدابير من أجل ضمان أن تكون الجزاءات بشأن سلطات التحقيق وقبول الأدلة على نحو ملائم.
– النص على جرائم وجزاءات وإجراءات تتعلق بالتحقيق والأدلة، للتصدي لهذا الشكل الجديد والمعقد من أشكال النشاط الإجرامي.(24).
– وضع معايير دولية لأمن المعالجة الآلية للبيانات وتدابير ملائمة لحل مشكلات الاختصاص القضائي التي تثيرها الجرائم المعلوماتية العابرة للحدود، أو ذات الطبيعة الدولية.
– القيام باتفاقيات دولية تنطوي على نصوص تنظيم إجراءات التفتيش والضبط المباشر الواقع عبر الحدود على الأنظمة المعلوماتية المتصلة فيما بينها، والأشكال الأخرى للمساعدة المتبادلة، مع كفالة الحماية في الوقت نفسه لحقوق الأفراد والدول.(25).
– ترشيح الدخول على الإنترنت، من خلال حجب المواقع الضارة والتي تدعو إلى الفساد والشر،
– إيجاد أنظمة لضبط التعاملات الإلكترونية بشتى صورها مع التوجه المتنامي نحو تقنية المعلومات.
– تشفير البيانات المهمة المنقولة عبر الإنترنت وإيجاد نظام أمني متكامل يقوم بحماية البيانات والمعلومات.
– توفير برامج الكشف عن الفيروسات والمقاومة لها لحماية الحاسب الآلي والبيانات والمعلومات من الإضرار بها.
– عدم استخدام شبكات الحاسب الآلي المفتوحة لتداول المعلومات الأمنية، مع عمل وسائل التحكم في الدخول إلى المعلومات والمحافظة على سريتها.
– الحاجة إلى التعاون الدولي المتبادل للبحث الجنائي والنظامي في مجال مكافحة الجرائم المعلوماتية.
كما هناك العديد من المتطلبات التحوطية التي يجب توفرها في المعاملات والخدمات المصرفية الإلكترونية لتجنب مختلف صور الاعتداءات الماسة بها ومنها:
– الحماية المادية لمختلف التجهيزات ومراقبة أداء الموظفين.
– وضع التشريعات القانونية اللازمة لردع مختلف صور سوء استخدام المعلوماتية ومسايرتها مع النصوص تشريعات المصارف والتجارة الإلكترونية.

– حماية المصرف من مختلف صور الاختراقات الداخلية والخارجية بوضع إستراتيجية شاملة لأمن المعلومات، مع تكثيف وعصرنة الآليات الرقابية مدعمة بكوادر بشرية لها القدرة على اكتشاف وملاحقة الاختراقات والمخاطر التي تواجه المصرف.
– تشفير البيانات المصرفية ببرامج خاصة لتأمين التحويلات المالية الإلكترونية، مع الاعتماد على آلية التوقيع الإلكتروني وذلك لزيادة خصوصية المتعاملين على شبكة الانترنيت وتأمين سرية معلوماتهم.

الخاتمة

استنادا للعرض السابق، فرضت المعرفة الالكترونية نفسها كحقيقة لا يمكن إنكارها ليتحول النظام العالمي الجديد تدريجيا إلى عالما الكترونيا في طريقه إلى الدولة الالكترونية، إلا أن سوء استخدام تلك التقنية يترتب عنه مخاطر كبيرة في صورة اعتداءات على المال المعلوماتي والبيانات تهدد كيان الفرد والمجتمع.

وإن كانت تلك الجرائم المعلوماتية تبدو أنها منظمة بشكل كافي من المنظور التشريعي إلا أنها تثير العديد من الصعوبات وخصوصا ما يتعلق بالإثبات وشخص الجاني وخصوصا حينما يكون مقيما خارج الدولة لأنه من الصعب تحديد المسؤول جنائيا ويظهر ذلك جليا في حالة وقوع جريمة على شبكة الانترنيت، لذلك يجب على التشريع ألا يكون قاصرا على تنظيم ما هو موضوعي فقط، إنما عليه أن يصاحب ما هو موضوعي بما هو إجرائي لكي يتم تحقيق نوع من التوازن بين الحق وطريقة الوصول إليه.

الملاحـــــق

4- حالات عملية شهيرة من واقع الملفات القضائية .

والاحداث الشهيرة في هذا الحقل كثيرة ومتعددة لكننا نكتفي في هذا المقام بإيراد ابرز الحوادث التي حصلت خلال السنوات الماضية بحيث نعرض لحوادث قديمة نسبيا وحديثة كاشفة على تنامي خطر هذه الجرائم وتحديدا في بيئة الإنترنت .

قضية موريس:- هذه الحادثة هي أحد اول الهجمات الكبيرة والخطرة في بيئة الشبكات ففي تشرين الثاني عام 1988 تمكن طالب يبلغ من العمر 23 عاما ويدعى ROBER MORRIS من اطلاق فايروس عرف باسم (دودة موريس) عبر الإنترنت ، أدى الى اصابة 6 آلاف جهاز يرتبط معها حوالي 60000 نظام عبر الإنترنت من ضمنها اجهزة العديد من المؤسسات والدوائر الحكومية ، وقد قدرت الخسائر لاعادة تصليح الأنظمة وتشغيل المواقع المصابة بحوالي مائة مليون دولار اضافة الى مبالغ اكثر من ذلك تمثل الخسائر غير المباشرة الناجمة عن تعطل هذه الأنظمة ، وقد حكم على موريس بالسجن لمدة 3 اعوام وعشرة آلاف غرامة.

قضية الجحيم العالمي :- تعامل مكتب التحقيقات الفدرالية مع قضية اطلق عليها اسم مجموعة الجحيم العالمي GLOBAL HELL فقد تمكنت هذه المجموعة من اختراق مواقع البيت الابيض والشركة الفدرالية الأمريكية والجيش الامريكي ووزارة الداخلية الأمريكية ، وقد ادين اثنين من هذه المجموعة جراء تحقيقات الجهات الداخلية في الولايات المتحدة ، وقد ظهر من التحقيقات ان هذه المجموعات تهدف الى مجرد الاختراق اكثر من التدمير او التقاط المعلومات الحساسة ، وقد امضى المحققون مئات الساعات في ملاحقة ومتابعة هذه المجموعة عبر الشبكة وتتبع آثار أنشطتها ، وقد كلف التحقيق مبالغ طائلة لما تطلبه من وسائل معقدة في المتابعة .

فايروس ميلسا :- وفي حادثة هامة أخرى ، انخرطت جهات تطبيق القانون وتنفيذه في العديد من الدول في تحقيق واسع حول اطلاق فايروس شرير عبر الإنترنت عرف باسم فايروس MELISSA حيث تم التمكن من اعتقال مبرمج كمبيوتر من ولاية نيوجرسي في شهر نيسان عام 1999 واتهم باختراق اتصالات عامة والتآمر لسرقة خدمات الكمبيوتر ، وتصل العقوبات في الاتهامات الموجهة له الى السجن لمدة 40 عام والغرامة التي تقدر بحوالي 500 الف دولار وقد صدر في هذه القضية مذكرات اعتقال وتفتيش بلغ عددها 19 مذكرة .

حادثة المواقع الاستراتيجية :- وفي 19 تشرين الثاني 1999 تم ادانة Eric burns من قبل محكمة فيرجينيا الغربية بالحبس لمدة 15 شهرا والبقاء تحت المراقبة السلوكية لمدة 3 سنوات بعد ان اقر بذنبه وانه قام وبشكل متعمد باختراق كمبيوترات محمية الحق فيها ضررا بالغا في كل من ولايات فيرجينيا واشنطن واضافة الى لندن في بريطانيا ، وقد تضمن هجومه الاعتداء على مواقع لحلف الاطلسي اضافة الى الاعتداء على موقع نائب رئيس الولايات المتحدة كما اعترف بانه قد اطلع غيره من الهاكرز على الوسائل التي تساعدهم في اختراق كمبيوترات البيت الابيض ، وقد قام eric بتصميم برنامج اطلق عليه web bandit ليقوم بعملية تحديد الكمبيوترات المرتبطة بشبكة الإنترنت التي تتوفر فيها نقاط ضعف تساعد على اختراقها ، وباستخدام هذا البرنامج اكتشف ان الخادم الموجود في فيرجينيا والذي يستضيف مواقع حكومية واستراتيجية منها موقع نائب الرئيس يتوفر فيه نقاط ضعف تمكن من الاختراق ، فقام في الفترة ما بين آب 1998 وحتى كانون الثاني 1999 باختراق هذا النظام 4 مرات ، واثر نشاطه على العديد من المواقع الحكومية التي تعتمد على نظام وموقع USIA للمعلومات ، وفي إحدى المرات تمكن من جعل آلاف الصفحات من المعلومات غير متوفرة مما أدى الى اغلاق هذا الموقع لثمانية ايام ، كما قام بالهجوم على مواقع لثمانين مؤسسة أعمال يستضيفها خادم شبكة LASER.NET في منطقة فيرجينيا والعديد من مؤسسات الاعمال في واشنطن اضافة الى جامعة واشنطن والمجلس الاعلى للتعليم في فيرجينيا رتشموند ومزود خدمات إنترنت في لندن ، وكان عادة يستبدل صفحات المواقع بصفحات خاصة به تحت اسم ZYKLON او باسم الامرأة التي يحبها تحت اسم CRYSTAL .

الاصدقاء الاعداء :- وفي حادثة أخرى تمكن أحد الهاكرز (الإسرائيليين) من اختراق أنظمة معلومات حساسة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني ، فقد تمكن أحد المبرمجين الإسرائيليين في مطلع عام 1998 من اختراق عشرات النظم لمؤسسات عسكرية ومدنية وتجارية في الولايات المتحدة وإسرائيل ، وتم متابعة نشاطه من قبل عدد من المحققين في الولايات المتحدة الأمريكية حيث اظهرت التحقيقات ان مصدر الاختراقات هي كمبيوتر موجود في الكيان الصهيوني فانتقل المحققون الى الكيان الصهيوني وتعاونت معهم جهات تحقيق إسرائيلية حيث تم التوصل للفاعل وضبطت كافة الاجهزة المستخدمة في عملية الاختراق ، وبالرغم من ان المحققين أكدوا ان المخترق لم يتوصل الى معلومات حساسة الا ان وسائل الإعلام الأمريكية حملت أيضا أخبارا عن ان هذا الشخص كان في الاساس يقوم بهذه الانشطة بوصفه عميلا (لإسرائيل) ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

حادثة شركة اوميغا :- مصمم ومبرمج شبكات كمبيوتر ورئيس سابق لشركة omega من مدينة Delaware ويدعى Timothy Allen Lloyd (35 عاما) تم اعتقاله في 1998/2/17 بسبب إطلاقه قنبلة إلكترونية في عام 1996 bomb بعد 20 يوما من فصله من العمل استطاعت ان تلغي كافة التصاميم وبرامج الانتاج لاحد كبرى مصانع التقنية العالية في نيوجرسي والمرتبطة والمؤثرة على نظم تحكم مستخدمة في nasa والبحرية الأمريكية ، ملحقا خسائر بلغت 10 مليون دولار وتعتبر هذه الحادثة مثالا حيا على مخاطر جرائم التخريب في بيئة الكمبيوتر بل اعتبرت انها اكثر جرائم تخريب الكمبيوتر خطورة منذ هذه الظاهرة .

– في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في أواخر عام ٢٠٠١ ما قام به مهندس حاسبات اسيوى يبلغ من العمر ٣١ عاما وتم نشر وقائع الجريمة في ابريل من عام ٢٠٠٣ حيث قام بعمل العديد من السرقات المالية لحسابات عملاء في ١٣ بنكاً محلياً وعالمياً حيث قام باختلاس الأموال من الحسابات الشخصية وتحويل تلك الأموال إلى حسابات وهمية قام هو بتخليقها كما قام أيضا بشراء العديد من السلع والخدمات عبر شبكة الانترنت مستخدماً بيانات بطاقات الائتمان والحسابات الشخصية لعدد كبير من الضحايا. كل ذلك تم من خلال الدخول للشبكة من خلال إحدى مقاهي الانترنت العامة المنتشرة في دبي وقد بلغت قيمة الاختلاسات حوالي ٣٠٠ ألف درهم من البنوك المحلية بالإمارات فقط .

–جريمة أخرى جرت وقائعها لأحد فروع سيتي بنك بالولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٩٤ وكان بطلها مواطن روسي الجنسية الذي استطاع الاستيلاء على ما يقارب ٤٠٠ ألف دولار امريكي .

–من أشهر القضايا التي حدثت في مصر في بدايات عام ٢٠٠٣ وهي استغلال أرقام بطاقات الائتمان الشخصية للشراء عبر الانترنت وقد قامت إدارة المعلومات والتوثيق وجرائم الحاسب الآلي بوزارة الداخلية بضبط الجاني وتقديمه للمحاكمة.

الفصل الثاني عشر

إصلاح وتكييف النظام المحاسبي في الجزائر في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

الملخص

نظام اقتصاد السوق يتطلب توفير أدوات معيارية محاسبية لقياس فرص نمو ومرد ودية المؤسسة، ومن ثم تحسين فعالية اتخاذ القرارات، وهذا ما لا تتوفر عليه القوائم المالية الختامية حسب المخطط المحاسبي الوطني (لسنة 1975) التي تعطي الأولوية للاستجابة لاهتمامات المصالح الضريبية، وتوفير معلومات لإعداد الحسابات الوطنية، في حين نجد أن احتياجات المقرضين والمستثمرين للمعلومات المالية لا تلبيها هذه القوائم المالية.
ولقد استجابت الجزائر لهذه المستجدات الدولية بتبنيها لنظام محاسبي جديد يتوافق بدرجة عالية مع معايير المحاسبة الدولية سواء من حيث الإطار ألمفاهيمي النظري أو من حيث المعالجة المحاسبية لبعض المسائل المطروحة بحدة في المحاسبة، رغم ملاحظة بعض الاختلافات التي ترجع أساسا إلى أخذ بعين الاعتبار خصوصيات البيئة الجزائرية في إعداده.

الكلمات المفتاحية:معايير المحاسبة الدولية، التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي، النظام المحاسبي الجزائري الجديد، المخطط المحاسبي الوطني(PCN)، النظام المحاسبي الجزائري الجديد(SCF)

المقدمـة

يرجع تاريخ المحاسبة إلى عدة آلاف من السنين فقد ذكرت في تاريخ الإمبراطورية البابلية في شرائع (حمو رابي)، كما عمل الفيلسوف الصيني (كونفيشوس) محاسبا لدى الحكومة في القرن الخامس قبل الميلاد، وعرفت تطورات متلاحقة بداية من القرن الثالث عشر عند ظهور أسلوب القيد المزدوج بإيطاليا بسبب توسع مختلف المعاملات التجارية، ومع ظهور الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر توسع حجم الشركات وتزايد عدد المستخدمين وتنوعت المعدات المستعملة. فجميع تلك التغيرات استدعت وجود تقارير محاسبية، إلا أن زيادة المعاملات التجارية الدولية خلق مشكلة لتطبيق المحاسبي والمعايير المحاسبية المعتمدة، خاصة لدى المشروعات المتعددة الجنسيات، مما أدى إلى ضرورة التوحيد المحاسبي واعتماد معايير دولية بدعم من القطاع الخاص والقطاع الحكومي.
فالاتجاه الحالي نحو الطابع العالمي، مما يجبر ذلك بعض الشركات التي ترغب في إدراج أسهمها في أسواق رأس المال الأجنبية بإعداد قوائم مالية متعددة وهذا ما يخلق صعوبات أمام الشركات التي يتعين عليها إعداد أنواع مختلفة من الإقرارات الضريبية والتجارية في مختلف المواقع.
ومن جهتها فالجزائر لم تتخلف عن ذلك ولمحاولة تكييف قوائمها المالي مع تلك المعايير المعمول بها على الصعيد العالمي من خلال إصلاح نظامها المحاسبي واستبدال المخطط الوطني المحاسبي (PCN) بالنظام المالي المحاسبي (SCF) وعلى ضوء ذلك تتمحور إشكالية الورقة البحثية حول التساؤلات التالية:

1. ما هو الإطار الفكري والتنظيمي لمعايير المحاسبة الدولية؟و ما هي أهمية تبنيها؟

2. هل القوائم المالية في النظام المحاسبي الجزائري المعمول به منذ سنة 1975 والذي يعتمد على القيمة التاريخية، لا تزال صالحة، أم أصبح من اللازم تكييفها وفق المعايير الدولية؟
3. ما هي مبررات إصلاح النظام المحاسبي القديم وما مدى توافق النظام المحاسبي الجديد مع معايير المحاسبة الدولية؟ وما هي التحديات المنتظرة؟
4. ما هي السبل الكفيلة بتفعيل النظام المحاسبي لملائمة الواقع الاقتصادي الجديد للجزائر؟ وهل يستجيب هذا النظام إلى معايير المحاسبة الدولية؟
5. ما هي الآثار المترتبة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد –SCF-؟

فتلك التساؤلات وغيرها ستكون محورا للنقاش في هذه الدارسة التي تتضمن المحاور التالية المتكاملة:

المحور الأول: الإطار العام للمعايير المحاسبية الدولية

المحور الثاني: النظام المحاسبي في الجزائر في ظل تطبيق المخطط الوطني المحاسبي(PCN)

المحور الثالث: مشروع النظام المالي المحاسبي الجديد(SCF) وحتمية الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية.

المحور الأول: الإطار العام للمعايير المحاسبية الدولية

شهدت السنوات الأخيرة تطورات كبيرة في مختلف المجالات وما ترتب عنه إزالة الحواجز بين مختلف الدول وامتداد نشاط مؤسساتها خارج حدود دولتها مع ظهور العديد من المهتمين بالقوائم المالية للمؤسسات خاصة مع تباين تطبيقات إعداد التقارير بين الدول.
ولمواكبة تلك التحولات المتلاحقة وتأمين المصداقية والشفافية لتلك القوائم المالية وتحقيق التوافق بين مختلف الأنظمة المحاسبية استلزم تطوير القواعد والإجراءات المحاسبية كما ظهرت العديد من الهيئات المختصة بإصدار معايير محاسبية والتي تعتبر كمرجع أساسي باعتبارها أهم عنصر في ترشيد القرارات

1- دواعي ومثبطات تنوع التطبيق المحاسبي بين الدول:

على اعتبار المحاسبة حصيلة لتفاعلات عدة عوامل (اقتصادية، اجتماعية، تاريخية، تنظيمية...) ومزيج من المبادئ والأساليب الموروثة مما يؤدي إلى اختلاف طرق وأساليب المعالجة المحاسبية ويمكن إيجاز العوامل المؤثرة في التطبيق المحاسبي لكل دولة فيما يلي:
*-النظام السياسي والنظم والتشريعات القانونية والضريبية (1):
حيث ترتبط المصطلحات والمفاهيم المحاسبية بطبيعة النظام السياسي السائد وبالنظام القانونية والضريبية المعتمدة في كل دولة، على اعتبار أن النظام القانوني السائد في الدولة يحدد المصدر الرئيسي للقواعد المحاسبية، فهناك دول تعتمد على نظام القانون العام (بدأ في إنجلترا والدول الناطقة بالإنجليزية) الذي يتضمن العديد من القواعد التفصيلية بدعم من المنظمات غير الحكومية التي تساعد على تطوير المعايير المحاسبية وتصميم قواعد محاسبية مفصلة وبالمقابل فهناك دول نعتمد نظام القانون الكودي (ظهر في الحضارة الرومانية وفي دول غير ناطقة بالإنجليزية كفرنسا، ألمانيا، أسبانيا...) حيث يظهر قانونها المحاسبي أكثر عمومية لأنه يزود بتفاصيل عن مختلف القضايا والتطبيقات المحاسبية.
*- النظام الاقتصادي (2):
حيث تتحقق التنمية الاقتصادية بعدة أشكال من السياسات الاقتصادية وحسب النظام الاقتصادي المعتمد في الدولة، لذلك فالبيئة الاقتصادية لها دور كبير في تحقيق التنمية المحاسبية وخدمة التقارير المالية وعملية الإفصاح في الدولة.
* - الديانة السائدة (3):
فبمفهومها الواسع لها دور جوهري في التأثير على المبادئ المحاسبية، فالدول الإسلامية مثلا يفترض بها أن تعتمد على نظام اقتصادي بعيدا عن الفوائد (الربا) بالإضافة إلى البحث عن أدوات لعرض وتوصيل البيانات المتعلقة بالمعاملات الآجلة مثلا.
* القيود السياسية والاقتصادية (4):
حيث تتباين القواعد المحاسبية من دولة إلى أخرى في ظل القيود السياسية وهذا ما قامت به انجلترا وفرنسا خلال فترة الاستعمار بتصدير الأطر المحاسبية إلى الدول التي استعمرتها كما

أثرت القيود الاقتصادية التي أقرتها الولايات المتحدة الأمريكية على القواعد المحاسبية في كندا، المكسيك وإسرائيل.
* التضخم، المستوى الثقافي وواقع التعليم، التكوين والبحث المحاسبي، الكثافة السكانية، مصادر التمويل...
وبذلك فتنوع التطبيق المحاسبي بين مختلف الدول يخلق عدة مشاكل منها(5):
* ما يتعلق بإعداد القوائم المالية الموحدة التي تعدها الشركة القابضة التي لها شركات تابعة أجنبية، حيث تضطر الشركة القابضة إلى تحويل القوائم المالية للشركات التابعة إلى قوائم معدة حسب المبادئ المحاسبية المقبولة عموما في البلد المقر (المصدر) في تاريخ الميزانية.
* أو عند دخول الشركات إلى أسواق رأس المال الأجنبية بهدف الحصول على رأس المال عن طريق بيع أسهم أو اقتراض أموال العملة الأجنبية فتضطر إلى إعداد القوائم المالية حسب المبادئ المحاسبية في الدولة التي يتم تحويل رأس المال إليها.
* قلة المقارنة، الاستثمار، الإقراض والاقتراض، كما يؤدي إلى تنوع التأثير على الشركات المساهمة عند إعداد قرارات الحيازة الأجنبية.
و لمحاولة التقليل من الفرو قات بين الدول في نوعية الإفصاح المالي فقد كانت البداية الحقيقية لصناعة معايير المحاسبة الدولية سنة 1973 من خلال تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) بموجب اتفاق أبرم بين هيئات المحاسبة الوطنية، ومن هذا المنطلق يسعى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى تحقيق توافق محاسبي في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي استجابة لعدة عوامل.

2-المعايير المحاسبية الدولية: الأهمية والعقبات المحيطة:

عرفت مهنة المحاسبة تطورات كبيرة عبر العصور صاحبها بذلك تطور علم المحاسبة الذي وضع إطارا شاملا لمختلف الطرق والأساليب النظرية بما تضمنه من مبادئ وأسس مقبولة قبولا عاما إلا أنه يتعرض باستمرار للتقويم والفحص اعتبارا للتغيرات الحاصلة، كما هو موضح أدناه.
2-1- مضمون المعيار المحاسبي:
وهو ما يجب أن يكون عليه الشيء وعرفه -Kahler- " بأنه نموذج يعتمد على العرف ويحظى بالقبول العام - " أما littelton فيرى " – بأنه أساس متفق عليه في التطبيق المحاسبي السليم ويستخدم كأداة المقارنة " – وبذلك فهو بمثابة توجيهات رسمية ومجموعة من الأوامر الوجوبية والبدائل الممكنة التطبيق لمعالجة محاسبية ما.
2-2- الإطار الفكري للمحاسبة الدولية:
تعددت التعاريف بتعدد الفكر المحاسبي فيرى Mueller " أنها الدراسة الخاصة بالعلاقات المحاسبية المتداخلة بين الدول نتيجة اختلاف الأساليب والإجراءات المحاسبية الإقليمية فيما بينها " – وحسب - Jenning – " فهي مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة والمقبولة عموما على المستوى الدولي بهدف إحكام الممارسة العلمية للمهنة بالرغم من وجود بعض الاختلافات غير الجوهرية بين بعض الدول " (6)

فانطلاقا من ذلك فالمحاسبة الدولية تعبر عن تطور الفكر المحاسبي لتجاوز الممارسات الإقليمية وبالتالي مواجهة الصعوبات والمشاكل المحاسبية وبذلك، فهي تعرف اعتبارا لوجود صفقات ومعاملات دولية، إجراء المقارنات للمبادئ والأساليب والإجراءات المحاسبية بين مختلف الدول وتحقيق التوافق والتقارب للمعايير المحاسبية لمختلف الدول

3-2-دواعي ظهور المعايير المحاسبية الدولية:

في إطار التطورات والتغيرات المتلاحقة في مهنة المحاسبة واعتماد معايير المحاسبة الدولية التي يرجع ظهورها لاحتياجات عصر العولمة، عولمة الاقتصاد وتحديدا عولمة أسواق المال والذي انعكس على عولمة المحاسبة باعتبارها لغة الأعمال، لغة الاستثمارات على جميع المستويات المحلية الإقليمية والدولية ويعود تنظيم العمل المحاسبي دوليا إلى:

* الحاجة إلى التقدم وإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة كافة (7):

فبسبب التناقضات القائمة في علم المحاسبة وبين المحاسبات الوطنية في مختلف الدول، حيث تعددت المجالات لنفس الظاهرة الواحدة ومن دورة محاسبية إلى أخرى كما تناقضت الحلول وظهرت اختلافات كبيرة بين المؤسسات في تحديد المفاهيم المحاسبية على الصعيد الوطني والدولي مما أدى ذلك إلى إعداد قوائم مالية مضللة، متناقضة البيانات (8) وغير قابلة للتوحيد وإجراء المقارنات، وبالتالي اتخاذ قرارات خاطئة، ولاستبعاد تلك التناقضات وترقية مستوى نضج علم المحاسبة تضافرت جهود عدة منظمات محاسبية مهنية في وقت متزامن حيث أثمرت في البداية بمعايير محاسبية وطنية متماثلة من خلال تحديد محتوى المفاهيم والمصطلحات المحاسبية وطريقة عرض القوائم المالية الدورية [الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات حقوق المساهمين] والمستوى الأدنى من الإفصاح المحاسبي اللازم وفي مرحلة تالية بوضع وإعادة تصميم معايير محاسبية دولية وفقا لإستراتيجية التعديل المستمر بعد الاتفاق والتشاور لترقية تلك المعايير وتحقيق تقدم معرفي في علم المحاسبة.

* انفتاح أسواق المال عالميا: (9)

تطلب الانفتاح الاقتصادي العالمي وتنامي الشركات متعددة الجنسيات وحجم الصفقات التجارية الدولية واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ضرورة تقويم المعايير الدولية القائمة ووضع معايير جديدة لتنظيم وتحسين أداء المعاملات في الأسواق المالية وتجسيدا لذلك أصدرت خلال الفترة [1994-1999] لجنة معايير المحاسبة الدولية بعض المعايير اللازمة لتلبية متطلبات الأسواق المالية بعد الاتفاق مع الهيئة العالمية المشرفة على الأسواق المالية.

4-2- أهمية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية:

تتسم المعايير المحاسبية بالقبول العام بين المحاسبين كما أنها قابلة للتطبيق المحاسبي باعتبارها وسيلة لتقييم أداء العمل المحاسبي وبالمرونة التامة لأنها تتعامل مع أنشطة اقتصادية تتميز بالديناميكية داخل المؤسسة ولقد ساهمت المعايير المحاسبية الدولية في تحسين وزيادة التناسق العالمي من خلال:

*- السماح بالدخول إلى أسواق المال العالمية حيث ساعد تطبيق بعض الشركات الأوروبية للمعايير الدولية من الاستفادة من أسواق المال الأمريكية [خاصة بورصة wall street بنيويورك]، علاوة على زيادة ثقة مستعملي القوائم المالية وبالتالي توفير فرص متكافئة لتحديد أسعار عادلة لأسهم الشركات وتسيير إجراءات إدراج أسهم تلك الشركات في مختلف الأسواق.

*- السماح بتكوين وتأهيل محاسبين للعمل في الأسواق المحلية والدولية.
* -إمكانية تصميم قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات، مما يحفز ذلك على انفتاح الأسواق المالية الوطنية وتنمية الاستثمارات الإنتاجية والمالية محليا ودوليا مع حماية المستثمر، من خلال التقليل من فرص التلاعب بنتائج الأعمال والمركز المالي.
*- اعتماد هذه المعايير سيدعم المركز التفاوضي للدولة لدى (IASC) عند مشاركة ممثلي تلك الدول في وضع المعايير المحاسبية الدولية كما يدعم موقفها عند التعامل مع المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.
*- تسهيل مقارنة القوائم المالية وتخفيض تكلفة [الجهد، المال والوقت لوضع معايير قومية للدولة].
*-معالجة المعلومات المحاسبية هذا بالإضافة إلى قابلية البيانات المحاسبية للتقويم حسب الاحتياجات والتغيرات البيئية كتقلبات مستوى الأسعار (10).
وبذلك فاعتماد للمعايير المحاسبية الدولية يمثل اختيار استراتيجيا سواء بالنسبة للتقدم العلمي على الصعيد الدولي ولمستقبل المحاسبة والمحاسبين ومكاتب التدقيق والمدراء الماليين عموما أو بالنسبة للدولة، سيما مع التحولات والمستجدات المتلاحقة حرصا على استقطاب المزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
2-5- المعوقات التي تحد من الالتزام بتطبيق معايير المحاسبية الدولية:
من أهم الأسباب التي تحول دون التطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي ما يلي: (11)
• ضعف آلية الالتزام وقلة المحاسبين الأكفاء والمؤهلين مع ضعف البرامج التعليمية.
• ضعف الإدراك وقلة الوعي لمفاهيم وأهداف المحاسبة مع كبح المبادرات، من خلال عدم إعطاء دور بارز للقطاع الخاص لتقرير ما يناسبه من معايير.
• عدم استشارة مدققي الحسابات في تقاريرهم لمدى التزام الشركات بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، سيما مع ضعف برامج التعليم المحاسبي في التعريف بمتطلبات تلك المعايير.
ومن أهم القيود التي تحد من الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية: (12)
• الفروقات والتباينات في الظروف البيئية في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الحضارية... بين الدول.
• التفاوت في المصطلحات، المفاهيم، السلوكات والقيم السائدة مع اختلاف النظم، القوانين والتشريعات.
• التفاوت في دور الجمعيات والهيئات المهنية المسند لها الإشراف على مهنة المحاسبة

المحور الثاني: النظام المحاسبي في الجزائر في ظل تطبيق المخطط الوطني المحاسبي –PCN-

يعتبر المخطط المحاسبي الوطني الصادر سنة 1975 دليلا لمنظومة الحسابات في الجزائر يلبي احتياجات الاقتصاد الاشتراكي وخصائصه، لم يتغير هذا المخطط رغم التحولات التي عرفتها الجزائر خاصة انتقالها إلى نظام اقتصاد السوق بفتح المجال للاستثمار الأجنبي والوطني من خلال تحرير الأسواق وخوصصة المؤسسات العمومية وإجراء إصلاحات على النظامين البنكي والضريبي، فأصبح هذا المخطط لا يتماشى مع هذه المستجدات رغم المحاولات المتكررة لتحسينه.
فنظام اقتصاد السوق يتطلب توفير أدوات معيارية محاسبية لقياس فرص نمو ومرد ودية المؤسسة، ومن ثم تحسين فعالية اتخاذ القرارات، وهذا ما لا تتوفر عليه القوائم المالية الختامية حسب المخطط المحاسبي الوطني (لسنة 1975) التي تعطي الأولوية للاستجابة لاهتمامات المصالح الضريبية، وتوفير معلومات لإعداد الحسابات الوطنية،، في حين نجد أن احتياجات المقرضين والمستثمرين للمعلومات المالية لا تلبيها هذه القوائم المالية.

1-لمحة تاريخية عن المخطط المحاسبي الوطني(PCN):

عقب الاستقلال كانت الجزائر خاضعة للقانون رقم 62-157 الصادر في 31 ديسمبر 1957للتشريع الفرنسي وعلى أثر ذلك ورثت الجزائر المخطط المحاسبي العام لسنة 1957.
وتعود أولى محاولات تكييف المخطط المحاسبي العام الذي كان ساريا العمل به في الجزائر تاريخيا، إلى سنة 1969، أين كلفت السلطات السياسية وزارة المالية بهذه المحاولة وبداية من سنة 1971 تم إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة الذي أوكلت له مهمة إحلال المخطط الفرنسي العام بمخطط محاسبي وطني وأسندت هذه المهمة إلى لجنة التوحيد بهذا المجلس.
انطلق القائمون على تصميم المخطط المحاسبي في بادئ الأمر بانتقاد المخطط المحاسبي العام لسنة 1957 وتنطوي هذه الخطوة في الأصل على الانتقادات التي وجهها الفرنسيون أنفسهم لهذا المخطط، سيما وأن هذه الانتقادات دارت في الأساس حول مواءمة المخطط للتغيرات الجديدة التي عرفتها فرنسا ولقد تم في شهر نوفمبر من سنة 1973 تبني المخطط الجديد (PCN) من طرف المجلس الأعلى للمحاسبة بعد فحص للمشروع، تلاه صدور الأمر رقم 35/75 والصادر في 29/04/1975(13) والقاضي بإجبارية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني على الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، شركات الاقتصاد المختلطة، الشركات التي تخضع لنظام التكليف بالضريبة على الأساس الحقيقي مهما كان شكلها، ثم صدور المرسوم الوزاري المتعلق بكيفية تطبيق المخطط المحاسبي، الصادر بتاريخ 23/05/1976 عن وزارة المالية.

2-خصائص وبنية المخطط المحاسبي الوطني–PCN-.

لقد اعتمد معدي هذا المخطط عند تصميمه، على النموذج المبسط، بمعنى اعتماد المحاسبة العامة دون المحاسبة التحليلية، خاصة وأن هذا المخطط موجه أساسا للمؤسسات التي تمارس أنشطة تجارية وصناعية، مع إهمال الأنشطة الاقتصادية الأخرى كنشاط البنوك، شركات التأمين والمستثمرات الفلاحية.
أما عن بنية حسابات المخطط المحاسبي الوطني، التي جسدها القرار الوزاري الصادر بتاريخ23/06/1976 والمتعلق بكيفية تطبيق هذا المخطط. بحيث حدد طبيعة التنظيم والتسيير المحاسبي من خلال (14):
– المصطلحات المتبناة؛
– الحسابات، مجموعاتها وأرقامها؛
– قواعد التسجيل المحاسبي؛
– القوائم الختامية
كما أعتمد عند ترقيم الحسابات على مبدأ الترتيب العشري(Méthode décimale) للحسابات الأساسية التابعة لكل صنف من الأصناف التي حددت المجموعات، ومن جهة أخر فقد تم الاعتماد عند ترتيب حسابات عناصر كل من الأصول والخصوم على مبدئي السيولة والاستحقاق.
2-1- بنية حسابات الأصول
وتمثل مجموع عناصر ذمة المؤسسة(Patrimoine) التي لها قيمة إيجابية باعتبارها حقوق الملكية، ولقد رتبت عناصر الأصول حسب مبدأ السيولة (من الأسفل إلى الأعلى)، أي حسب الفترة التي تستغرقها هذه العناصر في التحول إلى سيولة،
2-2- بنية حسابات الخصوم
وتمثل عناصر ذمة المؤسسة (Patrimoineالتي لها قيمة اقتصادية سالبة" وتمثل بالتالي حقوق الملاك، والديون التي تقع على عاتق المؤسسة لتمويل الاستخدامات، ولقد تم الأخذ بعين الاعتبار عند ترتيب حسابات الخصوم مبدأ الاستحقاق
2-3- بنية حسابات التسيير
ويشتمل هذا المجمع حسابات الأعباء، والنواتج، والنتائج، هذه الأخيرة المترتبة عن الفرق بين الأعباء والنواتج.

3-قصور المخطط الوطني المحاسبي عن مواجهة احتياجات (متطلبات) التسيير

استنادا إلى الدور القانوني للمحاسبة فهي وسيلة للإثبات بالنظر إلى مختلف المتعاملين مع المؤسسة. لهذا فإنه يقع على كل المؤسسات إجبارية المسك المحاسبي، أما الدور التسييري للمحاسبة، فإنه يتمثل في الإمداد بالمعلومات المحاسبة والمتغيرات الأساسية التي تنبئ بحالة تشغيل المؤسسة لمساعدة المسيرين وكل من تهمهم معلومات التسيير الداخلية بالوقوف على حالة المشروع.
فنظرا لغياب إطار ينظم عمليات التوحيد استنادا لاحتياجات مختلفة وغير متجانسة، لمعلومات معبر عنها كذلك من أطراف مختلفة وغير متجانسة، فإن النموذج المحاسبي بشكله الحالي لم

يستطيع الإجابة على هذه الاحتياجات المختلفة، الناتجة من جهة عن إرادة الدولة في الحصول على معلومات متجانسة عن المؤسسات، لغرض فرض رقابة اقتصادية وجبائية عليها، إضافة إلى الأطراف الأخرى والمؤسسة ذاتها، لأجل الحصول على معلومات تساعد على إنجاح مسار التسيير.في ظل ظروف التضخم، الناتجة أساسا عن اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية.هذا ولقد كشف مستعملي المخطط المحاسبي الوطني بعض العيوب التي أدت إلى مواجهة مشاكل عديدة منها:

3-1- مبدأ التكلفة التاريخية ومشكل التضخم:

لقد تم اعتماد هذا المبدأ كأساس في القياس في النماذج المحاسبية، بحيث يقوم هذا المبدأ على تقييم أصول والتزامات المؤسسة على أساس تكلفة الحيازة مع فرض ثبات قوة الشراء للوحدة النقدية المعدة أساسا لهذا القياس في كون أن هذا القياس يقوم على عناصر مادية كأدلة للإثبات تتمثل في (الفواتير، العقود).

إلا أنه مع انتشار ظاهرة التضخم واستفحالها في كل الاقتصاديات، لم يعد الأمر كما كان عليه، خاصة وأن المعلومات المحاسبية الناتجة عن القياس بالاعتماد على هذا المبدأ أصبحت تفقد الكثير من صلاحيتها وقدرتها للإفصاح عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، مادامت عناصر الذمة المالية لها مسجلة على أساس أسعارها الأصلية، مع إهمال تطور أسعارها في المستقبل(15).

فيؤدي تقييم عناصر الذمة بالاستناد إلى مبدأ التكلفة التاريخية إلى التقليل من قيمة، الأصول وبالتالي الوسائل التي تساعد على نشاط المؤسسة (الاستخدامات) وكذلك الأمر بالنسبة لموارد المؤسسة، نظرا لتسجيل الديون بقيمها الاسمية، كما أن حسابات جدول حسابات النتائج تقيد بتفاوت معتبر نظرا لأن الأعباء تم تسجيلها بأقل من قيمتها، لأن مخصصات الإهتلاك تم حسابها على أساس استثمارات مقيمة بأقل من قيمتها ؛ولقاء ذلك فالنواتج الحقيقية أكبر من النواتج الظاهرة نتيجة أرباح تضخم متتابعة والأخذ بالقيمة الاسمية للديون لا بالقيمة الحقيقية.

3-2- غياب الإطار ألمفاهيمي النظري: (16)

فالإطار ألمفاهيمي النظري يتلخص في العديد من التعاريف والتوضيحات ويقدم الأهداف المتوخاة من المحاسبة والمفاهيم المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المالية، المبادئ المحاسبية الأساسية والاتفاقات المحاسبية الأساسية.

ويعتبر وجود إطار مفاهيمي نظري ذو أهمية بالغة بالنسبة للجهة المصدرة للمعايير ولمستعملي المعلومات المحاسبية. وهذا ما لا نجده في المخطط المحاسبي الوطني، فهو غير واضح نسبيا لأنه لم يحدد ولم يوضح أهدافه ولا مستعملي المعلومات المحاسبية، على اعتبار أن المخطط المحاسبي الوطني يقوم بعرض وتصنيف وترتيب الحسابات حسب طبيعتها مما يعطي ذلك امتيازات لواضعي معلومات السياسة الاقتصادية الكلية، إلا أن هدف المحاسبة على الصعيد الكلي يتمحور حول تلبية متطلبات مستعملي المعلومة المحاسبية – المالية من مستثمرين ومساهمين (17)، من خلال معرفة الذمة المالية للمؤسسة، من أجل بناء قرارات مثلى إلا أن القوائم المالية المنجزة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني لا تحدد فعلا الذمة المالية للمؤسسة، إضافة إلى أن المبادئ المحاسبية المتعامل بها غير معبر عنها بشكل واضح ولم يتم إعطاء تعاريف واضحة لبعض المفاهيم، ومن جهته فالجانب الميداني للمخطط المحاسبي الوطني يقتصر على المؤسسات التي نشاطها في الجزائر خاصة وأنه يقوم على مبادئ جبائية ولا يتماشى مع التغيرات الحاصلة في شكل المؤسسات وحجمها وفروعها.

3-3- ضعف الإفصاح المالي والمحاسبي:
المخطط المحاسبي الوطني (لسنة1975) لا يؤدي إلى توفير كل المعلومات المالية والمحاسبية التي يحتاجها المستثمرون ولا تملك القوائم المالية(الميزانية الختامية، وجدول حسابات النتائج والجداول الملحقة) قيمة تجانسيه أي قابليتها للمقارنة زمانيا ومكانيا، ففي هذا الشأن، سجلت انتقادات كثيرة لهذا المخطط من الناحية التقنية أهمها:

- أنه لا يوضح بشفافية الوضعية المالية للمؤسسة وذلك بسبب الغموض في مفهوم دورة الاستغلال من خلال التمييز بين عمليات الاستغلال والعمليات خارج الاستغلال، فهذا المخطط أخد بالمفهوم الضيق لدورة الاستغلال والذي يحصرها في العمليات المتعلقة بالإنتاج والبيع والشراء، في حين تبنت هيئات صناعة المعايير المحاسبية الدولية، (كلجنة معايير المحاسبة الدولية IASC)) والمجلس الأمريكي للمحاسبة الماليةFASB))) لمفهوم أوسع لدورة الاستغلال والذي" يعبر عن تلك العمليات التي لا تتعلق بدورتي الاستثمار ولا التمويل ".
- نتيجة الاستغلال- حسب المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975- تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح بواسطة عمليات الاستغلال وعمليات أخرى ناجمة عن سياسات مختلفة ليس لها علاقة بدورة الاستغلال (18)
- اعتماد تصنيف حسابات الأعباء والنواتج حسب طبيعتها يؤدي إلى الحصول على مؤشرات غير صالحة للتسيير الداخلي لمختلف وظائف المؤسسة، في المقابل، يسمح التصنيف الوظيفي بالحصول على تكلفة الإنتاج ومختلف الأعباء التي تقع على عاتق الوظائف(التجارية، المالية والإدارية...) دون إعادة معالجة المعلومات المحاسبية، وعليه يتضح إهمال المخطط المحاسبي الوطني (1975) لدور محاسبة التكاليف رغم وجود التكامل بينها وبين المحاسبة العامة.
- المعالجة المحاسبية لعمليات المؤسسة يتم وفق مقاربة قانونية.
- لا تزود القوائم المالية مستخدميها بمعلومات حول أنشطتها المستقبلية والتكاليف والإيرادات المتوقعة.
- القوائم المالية التقليدية التي جاء بها المخطط المحاسبي الوطني (1975) لا تمكن المستثمرين من معرفة أسباب تغيرات الخزينة والعوامل المتحكمة فيها، وهكذا يصعب عليهم متابعة تطور وضعية التوازن المالي للمؤسسة التي يستثمرون فيها.
- القوائم المالية منجزة على أساس طبيعة العناصر، مما يساعد ذلك عملية التحليل الاقتصادي الكلي لكن هذا التصنيف لا يساعد على اتخاذ القرارات التي أساسها الجانب المالي، على اعتبار أن متخذي القرارات يسعون إلى الحصول على المعلومات المالية ذات جودة لأن الجانب المالي هو الحساس والمهم في المؤسسة (19)
- المخطط المحاسبي الوطني موجه بشكل يسمح بتلبية متطلبات المخططات الوطنية، وما يفي بمتطلبات المؤسسة وفقا لمنظور الاقتصاد الجزئي وهذا ما لا يخدم مستعملي القوائم المالية لأنه لا يعبر بشكل دقيق على الذمة المالية للمؤسسة.

المحور الثالث: مشروع النظام المالي المحاسبي الجديد (SCF) وحتمية الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية

وحتمية الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية

عولمة الشركات والأسواق المالية وحرية انتقال رؤوس الأموال عبر القارات والتطور السريع الذي يعرفه مجال الاتصالات والمعلوماتية، كانت من العوامل الأساسية وراء جهود توحيد لغة المحاسبة في العالم بظهور لجنة معايير المحاسبة الدولية، بما يحقق المنفعة القصوى للمعلومات المحاسبية بالنسبة لكل مستعمليها.

ولقد استجابت الجزائر لهذه المستجدات الدولية بتبنيها لنظام محاسبي جديد يتوافق بدرجة عالية مع معايير المحاسبة الدولية سواء من حيث الإطار ألمفاهيمي النظري أو من حيث المعالجة المحاسبية لبعض المسائل المطروحة بحدة في المحاسبة، رغم ملاحظة بعض الاختلافات التي ترجع أساسا إلى أخذ بعين الاعتبار خصوصيات البيئة الجزائرية في إعداده.

1- لمحة عن مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد –SCF-

انكشاف الاقتصاد الجزائري على العولمة كان فرصة للإصلاح وتبني نظام محاسبي جديد بخلاف النظام المحاسبي القديم الذي يمثله المخطط المحاسبي الوطني المعتمد والمطبق منذ سنة 1975، على اعتبار أنه تجاوب بشكل جيد مع الاقتصاد الموجه ولكن لم يتمكن من الاستجابة فيها بعد لمتطلبات المهنيين والمستثمرين، حيث أسندت عمليات الإصلاح المحاسبي الوطني، إلى المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري، ثم إلى المجلس الفرنسي للمحاسبة والذي اقترح ثلاثة سيناريوهات ممكنة لإجراء عملية الإصلاح(20) ليترك الاختيار بينها للهيئات الجزائرية.

السناريوهات المحتملة	السيناريو الأول	السيناريو الثاني	السيناريو الثالث
مضمونه	تهيئة وتقويم بسيط للمخطط المحاسبي الوطني	مسايرة المخطط المحاسبي الوطني مع المستجدات الدولية	إنشاء نظام محاسبي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية

السيناريو الأول: تهيئة وتقويم بسيط للمخطط المحاسبي الوطني:

وذلك بتثبيت الهيكلية الحالية للمخطط المحاسبي الوطني وتحديد الإصلاح في الجانب التقني، مع الأخذ في الحسبان التغيير في المحيط الاقتصادي للدولة، ومن إيجابياته مراجعة التطبيقات المحاسبية والأدوات البيداغوجية، إلا أن في هذه الحالة لم يتم إيجاد حلول للعديد من أوجه القصور، كما أن هذه الوضعية لا تأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية ولا تسمح بتحديث النظام المحاسبي الوطني وبالتالي عدم وجود حلول للمشاكل التي تواجهها المؤسسات.

السيناريو الثاني: مسايرة المخطط المحاسبي الوطني مع المستجدات الدولية:

و يتم الاحتفاظ بهيكلة المخطط المحاسبي الوطني مع الأخذ بعض النتائج التقنية مع المعايير المحاسبية الدولية، حيث يسمح هذا المنظور بعرض وتقديم الحسابات في شكل واضح ومفهوم للمستثمرين الأجانب وتحسين نظام المعلومات التي توفرها المؤسسات، ولكن من سلبياتها إمكانية عدم التناسق بين المعالجة الوطنية وبعض التنظيمات.
السيناريو الثالث: إنشاء نظام محاسبي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية:
ويعتمد على إنشاء مخطط محاسبي وطني جديد ومتطور على أساس المبادئ، الأسس والقواعد المعتمدة والصادرة عن المعايير المحاسبية الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الوطنية.
حيث وقع اختيار الهيئات الوطنية على السيناريو الثالث المتعلق بالتكيف مع المعايير المحاسبية الدولية، هذا الاختيار ينتج عنه تغيرات كبيرة في النظام المحاسبي الوطني والذي يعكس تغير الثقافة المحاسبية وبما فيها الممارسة لتقنيات المحاسبة وقواعد المهنة، وعليه جاء مشروع المخطط المحاسبي الوطني الجديد ليساير هذه المتغيرات والمستجدات الجديدة الذي يضم في كيانه التطبيقي جزءا مهما من مبادئ المحاسبة الدولية التي من شأنها أن توحد أسس عرض القوائم المالية.

2- صور تقارب النظام المحاسبي والمالي الجديد (SCF) المساير للمعايير المحاسبية الدولية مع المخطط الوطني المحاسبي (PCN)

مما سبق ذكره فان العديد من المعايير تتطابق مع هو معمول به في الجزائر، نذكر منها:
*- إعادة تقييم الاستثمارات(Reévalution) التي أحدثها المشرع الجزائري في 1996/10/12 من خلال المرسوم التنفيذي رقم 96-336و الذي يبين شروط إعادة تقييم الاستثمارات، والاهتلاكات المرتبطة بها، والمتعلقة بقواعد التسجيل والتقييم للاستثمارات فهي تتطابق مع المعيار (IAS 16) والمتعلق بقواعد التسجيل والتقييم للاستثمارات المادية، والتي تعالج بالتحديد حساب تكلفة هذه الأصول، واهتلاكاتها وإمكانية إجراء عملية إعادة التقييم.(21)
*- بالنسبة لمصروفات البحث والتطوير المحتواة ضمن حساب المصروفات الإعدادية (20) في المخطط الوطني المحاسبي لسنة 1975، والتي تطفأ على مدار خمس سنوات كحد أقصى، هذا الجزء بالتدقيق يتماشى مع المعيار (IAS9) الذي استبدل بالمعيار (IAS38) المتعلق بالاستثمارات المعنوية، والذي يحدد الشروط الواجب توافرها حتى تسجل هذه النفقات في الميزانية بدل من تسجيلها ضمن الأعباء(22).

3- صور تباين النظام المحاسبي والمالي الجديد (SCF) المساير للمعايير المحاسبية الدولية مع المخطط الوطني المحاسبي–PCN-

أوجه الاختلاف بين المخطط الوطني المحاسبي لسنة 1975 والمعايير المحاسبية الدولية كثيرة، فهي جوهرية نذكر منها:
-المعيار (IAS17) والمتعلق بالعقود الايجارية من خلال تسجيل العقود الايجارية عند المؤجر والمستأجر، بينما المخطط الوطني المحاسبي لا يدرج الاستثمارات المتحصل عليها عن طريق

الإيجار ضمن الأصول الثابتة لعدم توفر شرط الملكية. (23)
*- المعيار(IAS14) والمتعلق بالمعلومات القطاعية الضرورية اللازمة من أجل تقدير الأفاق المستقبلية وأخطار المؤسسة المتنوعة، والتي تتعلق أحيانا بالفروقات الهامة المتعلقة بالكفاءة، والإمكانات التجارية، والأخطار بين قطاعات الإنتاج أو المناطق الجغرافية، هذا المعيار ينظم طبيعة المعلومة الواجب نشرها بينما المخطط الوطني المحاسبي لا يقدم معلومات مفصلة بمختلف قطاعات النشاط(كرقم الأعمال والأرباح....) حسب قطاع النشاط والمنطقة الجغرافية.
أما الاختلاف الأساسي هو أن المخطط الوطني المحاسبي يقدم القوائم بمعلومات تاريخية لا تعبر عن حقيقة الواقع، ولا تمكن من معرفة الوضع المالي، وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، بل يتطلب الأمر الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية حتى يتسنى تحليلها لمعرفة الوضعية المالية الحقيقية، واتخاذ القرارات الضرورية.
عكس ذلك المعيار المحاسبي (IAS1)و الذي يقدم القوائم المالية مباشرة بقيم حالية، وبالتالي الميزانية في حد ذاتها هي ميزانية مالية، كذلك نلاحظ في المخطط الوطني المحاسبي غياب جدول يبين التدفقات النقدية كما هو الحال في المعيار (IAS7).

4- النظام المحاسبي الجزائري الجديد (SCF) ومدى استجابته لمتطلبات المعايير المحاسبة الدولية:

فالمسعى من إجراء هذه المقارنة يتمثل في تحديد نقاط التوافق بين النظام المحاسبي المعتمد في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFR)، إضافة إلى تمييز نقاط الاختلاف، وعليه فإننا نعقد هذه المقارنة من خلال معاينة الإطار ألمفاهيمي النظري وطريقة المعالجة المحاسبية لبعض القضايا الهامة والمطروحة على مستوى المحاسبة كما يلي:
4-1- مجال التطبيق (24):
يطبق النظام المحاسبي الجزائري الجديد في جميع المؤسسات ذات الشكل القانوني (مؤسسات خاضعة للقانون التجاري والتعاونيات) وذلك بصفة إجبارية، بينما تطبق معايير المحاسبة الدولية –وبصفة إجبارية أيضا- في الشركات المدرجة في البورصة، أما الشركات الأخرى فهي مخيرة نظرا لغياب القوة الإلزامية لمعايير المحاسبة الدولية.و بهذا يتضح خضوع النظام المحاسبي الجزائري الجديد إلى القانون التجاري بينما لا ترتبط معايير المحاسبة الدولية بأية تشريعات خاصة.
4-2- مستخدمي المعلومات المحاسبية (25):
نسجل اتفاق الطرفين حول الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية خاصة الفئات الرئيسة المتمثلة (كالمستثمرين الحاليين والمحتملين المسيرين، المقرضين والحكومة ودوائرها المختلفة....).
4-3- المبادئ والفروض المحاسبية الأساسية: (26)
تتفق المبادئ والفروض المحاسبية المعتمدة في النظام المحاسبي الجزائري الجديد مع تلك المقررة في الإطار ألمفاهيمي النظري لمعايير المحاسبة الدولية، غير أن طريقة التقييم وفقا للتكلفة

التاريخية جعلت الطريقة الأساسية للتقييم أما الطرق الأخرى مثل (طريقة القيمة العادلة) فإن استعمالها منحصر في تقييم بعض العناصر كالأدوات المالية، أو وفق إعادة التقييم القانونية أو بتوفر شروط معينة كما هو الحال بالنسبة للأصول المعنوية.

4-4- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

لقد حدد النظام المحاسبي الجزائري الجديد خصائص نوعية يسمح توفرها بجعل المعلومات المنشورة في القوائم المالية الختامية ذات منفعة عالية بالنسبة لمستخدميها تتطابق مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية، وهو ما يؤكد الغاية من وضع هذا النظام المحاسبي من خلا خدمة كل مستعملي القوائم المالية الختامية ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية بأكثر فعالية.

4-5- أهداف القوائم المالية:

تهدف القوائم المالية الختامية (الميزانية الختامية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة أو حقوق الملكية، ملاحق) حسب النظام المحاسبي الجزائري الجديد أو معايير المحاسبة الدولية إلى تقديم معلومات حول المركز المالي، ونتائج الأعمال من ربح أو خسارة والتدفقات النقدية للمؤسسة.

5-النتائج المحتملة من اعتماد النظام المحاسبي المالي:

الانتقال من نظام محاسبي ذو توجه اشتراكي يخدم مرحلة اقتصادية انتهت، إلى نظام اقتصاد السوق، ليست بالعملية السهلة، إنما تتطلب الجرأة والإرادة القوية، خاصة أن العملية تشمل الاقتصاد الوطني ككل وحسب وزارة المالية فإن المؤسسات بمختلف أحجامها وطنية كانت أو أجنبية ملزمة بالخضوع لهذا المرجع الجديد ويمكن تلخيص أهم الإفرازات المحتملة فيما يلي:

5-1- النتائج المحتملة على صعيد الاقتصاد الكلي:

النظام المحاسبي المالي يحث على إعداد قوائم تأخذ بعين الاعتبار نظرة المستثمر، وربط مبدأ الحذر بالملائمة والموضوعية،، من خلال مطابقة جوهر العمليات والأحداث في كافة الأحوال مع شكلها القانوني. واختيار طريقة التقييم بالقيمة العادلة (27)، مما يسمح بإجراء المقارنات للمؤسسات، وفي ظل غياب سوق مالية منتظمة وبورصة نشطة يبقى التقييم بالقيمة العادلة يشوبه نوع من الحذر، خوفا من أن تكون عملية التقييم مبالغ فيها أو أدنى من الحقيقة، مما يؤثر على النتيجة والأموال الخاصة، وما ينجم عن ذلك من أخطار التقلبات المالية.

5-2- النتائج المحتملة على صعيد الاقتصاد الجزئي:

تطبيق النظام المحاسبي المالي سيمكن المؤسسات من إصدار معلومات مالية كاملة، مفهومة وذات مصداقية وشفافية، يكون لها تأثير على المستثمرين المحليين والأجانب خاصة وأنه سيسمح بالمقارنات من دورة إلى دورة ومنة مؤسسة إلى مؤسسة (28)، كما أنه يعطي للمؤسسات فرص لتحسين أنظمتها الداخلية ومنهجية سير المعلومات والاتصالات بين المؤسسة ومستخدمي البيانات المالية، على اعتبار أن النظام الجديد يعرض في محتواه عدة حلول تقنية عند التقييد المحاسبي للعمليات والتدفقات كما يسمح بخلق سوق مالية موافقة للمعايير الدولية ومنه تحفيز إنسيا بات رؤوس الأموال بمختلف صورها.

إلا أن القوائم التي جاء بها النظام المحاسبي المالي تتطلب الحصول على برمجيات للتسيير، تسمح بإعداد القوائم المالية بسرعة وفعالية وموضوعية، مع إلزامية التحضير الجيد من قبل المؤسسات من حيث تكوين الإطار الكفء الذي يستطيع قراءة وترجمة المعايير، والتكيف مع المستجدات.
يبقى أهم تأثير ستواجهه المؤسسات عند تطبيق النظام المحاسبي المالي هو الربط بينه والضرائب، من خلال التقريب بين النتيجة المحاسبية، وأعباء الضرائب المسجلة في قائمة الدخل، والأعباء الناتجة عن تطبيق المعدلات الضريبية الفعلية، مما يتطلب ذلك إعداد جدول الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية
عموما رغم وجود العديد من المثبطات المحيطة من تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد، إلا أن هناك عدة مكاسب سوف تسمح لمستخدمي القوائم المالية من:
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للوحدة، وقياس كفاءتها، وعن التغيير في الوضعية المالية في مقابل الالتزامات القانونية، الواجب عليها احترامها.
- قراءة جيدة للقوائم المالية من قبل المستخدمين لها.
-المقارنة الموضوعية زمنيا على مستوى الوحدة، ومكانيا على المستوى الوطني والدولي بين الوحدات.
- إصدار معلومات مالية كاملة وصادقة وواضحة، تشجع المستثمرين على الاستثمار والاطمئنان على أموالهم.
- مراقبة جيدة للحسابات، وتقديم ضمانات للمسيرين والمساهمين والشركاء والدولة والمستعملين الآخرين فيما يخص دقتها، سلامتها، وشفافيتها.
- المساهمة في زيادة مرد ودية المشروعات، من خلال المعرفة الجيدة للآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط الجودة والكفاءة في التسيير.
- ترقية مستوي تدريس المحاسبة والتسيير اعتمادا على القواعد المشتركة، وكذلك التكوين الجيد للمهنيين.
- التسجيل بصورة موضوعية وصادقة لكل التعاقدات ومختلف العقود الاقتصادية، من أجل إعداد تصريحات جبائية موضوعية.
- تبسيط التحليل المالي، على اعتبار أن القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي معدة بقيم حالية حقيقية،، مع إعطاء نظرة شاملة ودقيقة للأخطار التي تعترض المؤسسة.
- يمثل فرصة حقيقية للمؤسسات الجزائرية لتحسين تنظيمها الداخلي، وتحفز كفاءة السوق المالي دخول مؤسسات جديدة في بورصة الجزائر.
- في إطار الخوصصة، تطبيق النظام المحاسبي المالي سيعطي فرصة هامة لتثمين وتقييم الذمة المالية للمؤسسات المعدة للخوصصة، لتفادي النقائص التي كان ينادي بها النقابيون من هدر للمال العام.

6- المثبطات المحتملة من اعتماد النظام المحاسبي المالي (SCF):

إصلاح أي نظام لا بد وأن تعترضه صعوبات وعوائق، مما يستوجب على المؤسسات أن تحضر نفسها لمجابهة الصعوبات المحتملة، لتسهيل تطبيق النظام المحاسبي المالي بطريقة صحيحة، ومن بين بعض المثبطات نذكر:

-غياب وجود سوق مالية نشطة، تتسم بالكفاءة والتطوير المحاسبي الدولي وضعف التكوين الجيد للمختصين المحاسبين، سيجعل من الصعب تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المادية والمعنوية،.

-عملية تكوين المحاسبيين الجزائريين تسير ببطء، ولن تسمح بالانتقال إلى النظام المحاسبي المالي كما هو مقرر، بدون صرف نفقات هامة في مجال التكوين والتوثيق التي تتحملها المؤسسات كأعباء.

- غياب الوعي المحاسبي في الكثير من المؤسسات الجزائرية وضعف استعداد الكثير منها لتطبيق هذا النظام، فلا زالت أنظمة المعلومات غير فعالة والموارد البشرية غير مهيأة وغير مؤهلة لتطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية.

-مسايرة تبني النظام المحاسبي الجديد يتطلب إجراء تقويمات على القانون التجاري والنظام الضريبي وهذا ما تفتقده الدولة.

- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية، على اعتبار إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحصول البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر كسوق العقارات (29)

- غياب نظام معلومات يتسم بالمصداقية والشمولية، فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الوطني من طرف الهيئات الرسمية. (30)

- بطء تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين، فلا تزال المقررات المحاسبية لم تتغير وطرق التدريس يغلب عليها تعليم المحاسبة على طريقة القواعد والتي تقوي الاستذكار على حساب الإبداع، وهذا راجع أساسا لغياب الوعي المحاسبي وشيوع النظرة الضيقة إلى المحاسبة على أنها تقنية وليست علما قائما بذاته.

الخاتمـــة

انطلاقا من العرض المقدم فلم يعد هناك مبرر للتأخير في اعتماد معايير محاسبية دولية موحدة بعد أن عانت مختلف دول العالم من جراء النكسات التي أصابت الشركات وكادت أن تفقد المستثمرين ثقتهم في الأنظمة المحاسبية والحكومية، حيث تؤكد العديد من الدراسات أنه سيكون تأثير كبير لاتفاقية التجارة في الخدمات (GATS) في التوجه للمزيد من انتشار تطبيق معايير المحاسبة الدولية، سيما وأنها تلقى الدعم من طرف [صندوق النقد الدولي FMI]، البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD) للمنظمة العالمية للتجارة (OMC)...

ويدعم ذلك ما جاء في تقرير ممثل المنظمة العالمية للتجارة في اجتماع بسنغافورة (ديسمبر 1996) – " إننا نشجع الانتشار الناجح للمعايير المحاسبية الدولية المصدرة من طرف لجنة معايير المحاسبية الدولية " وعلى ضوء ذلك تم التوصل إلى النتائج التالية:

- المحاسبة الدولية في تطور مستمر لأن معاييرها تتسم بالمرونة والتعميم لتقويمها كلما ألزم ذلك.
- رغم أهمية المعلومات التي توفرها القوائم المالية المعتمدة على النظم المحاسبية الوطنية إلا أنها غير كافية مما يلزم وضع واعتماد مبادئ، وإعداد وعرض مناسبة لتسيير عملية الإفصاح والمفاضلة بين البدائل.
- اعتماد معايير المحاسبة الدولية يزيد في درجة الإفصاح المالي والمحاسبي عند وضع القوائم المالية مع تقديم التفسيرات المرفقة.
- المعايير المحاسبية الدولية مرجع دولي لمتطلبات المحاسبة الوطنية في عدة دول ولعدد متزايد من الشركات فيها الأسواق الصاعدة.
- هيكلية ومضمون المخطط المحاسبي الوطني لم يكن يخدم نوعا ما حاجيات المستخدمين الأجانب الذين يسعون إلى أخذ قرار استثماري سليم.
- التوجه نحو الانكشاف الاقتصادي والمالي للجزائر أظهر ضرورة خلق بيئة مواتية لمتطلبات الأسواق الدولية، من خلال تصميم مرجع محاسبي جديد يعتمد على أسس ومبادئ المرجع المحاسبي الدولي.
- رغم أن عملية تطبيق النظام المحاسبي الجديد سينتج عنه بعض الصعوبات والمشاكل المحتملة والتي تصحب مسألة الانتقال إلى تجسيد أسس المرجع الدولي، إلا أنه هناك العديد من الإفرازات الايجابية والتي قد تقود المؤسسة والاقتصاد ككل إلى الأحسن.

وبذلك يبقى التحدي القائم من خلال الالتزام بتحقيق ما يلي:

- إعطاء الأهمية الكافية للمحاسبة الدولية من خلال المقرر الدراسي الجامعي كأحد المقاييس الرئيسية مع التركيز على أساليب القياس والإفصاح المحاسبي لتعزيز القدرة على التعامل معها في الحياة العملية مع الشروع في تقييم النظام الحالي للمعلومات الإحصائية ونظام المحاسبة المعمول به من خلال دراسة إمكانيات التحسين التي يمكن أن نمدها لجعله ملائم للتوسع والتحسن والتحسين مستقبلا.
- إعادة النظر في قواعد منح تراخيص ممارسة مهنة مدقق الحسابات بالتأكد من مدى التزامهم وقدرتهم على التعامل مع المعايير المحاسبية والتدقيق الدولية لإمكانية منافسة نظرائهم في الدول

المتقدمة، مع تطوير النظم والتشريعات ومعالجة القيود التي تحد من إمكانية الالتزام بتطبيقها.
- تنمية قدرات وكفاءات العاملين في الأقسام المحاسبية والدوائر المالية في الشركات بالتدريب والتكوين المستمر لإمكانية المنافسة العالمية في ظل تحرير التجارة في الخدمات مع زيادة الثقافة المحاسبية لدى المستثمرين وصناع القرار لزيادة فهم القوائم المالية.
- توحيد جهود الدول العربية لتوصيل صوتها إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية لأخذ مطالبها واحتياجاتها في الحسبان باعتماد معايير تناسب الاحتياجات البيئية لكل دولة كاعتماد معايير محاسبية تخص المصارف والمؤسسات الإسلامية.

الفصل الثالث عشر

الثروة البترولية في تمويل التنمية الاقتصادية

في الجزائر، واقع وأفاق

الملخص

بذلت الجزائر مجهودات معتبرة على المستوى التشريعي والمؤسساتي لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات بما فيها قطاع المحروقات، من خلال فسح المجال أمام الشريك الأجنبي ومنحه تراخيص البحث، التنقيب والاستغلال خاصة مع ما تتميز به الشركات البترولية العملاقة من تقانة وتكنولوجيا عالية.هذا ما يجعلنا نتساءل عن الرهانات أمام سونطراك في ظل المزاحمة الأجنبية القوية وأمام الدولة ومستقبل الأجيال عند نضوب الثروة البترولية وعن أمكانية أحلاله بمصادر نظيفة ومتجددة.

كلمات مفتاحيه: التنمية المستدامة، الثروة البترولية، عقود، تراخيص الاستغلال، استثمار أجنبي، مصادر بديلة.

المقدمة

يعتبر البترول ولا يزال المحور الأول لنزاع القوى الدولية في المنطقة العربية لما يمثله في ذاته من مادة إستراتيجية ودوره المعتبر في السياسة الدولية ولما يقدمه التحكم بمنابعه من وسائل إضافية لتدعيم قوة التفاوض للأطراف المسيطرة عليه، أما حاليا فتحول تحديد سعره إلى المحور الأساسي للصراع على التحكم بهذا المورد بين الدول المنتجة والمستهلكة له.

واعتبارا لدوره الإستراتيجي والاقتصادي فتأثير مصادر الطاقة البديلة (الفحم، الطاقة الشمسية، والنووية......) ضعيفا أمام قوة المنافسة والمساومة للبترول على الأقل في مزايا تعدد مشتقاته التي تتسم بانخفاض تكلفة الإنتاج إضافة إلى ملائمة الطاقة البترولية بتكاليفها مع إمكانات الدول المنتجة له كمصدر رخيص نسبيا مقارنة بمصادر الطاقة البديلة خاصة وأن استمرار تدفقه تفرضه الأوضاع المالية والاقتصادية ليكون بذلك له تأثير ماليا واقتصاديا في عملية التنمية الاقتصادية من خلال حجم العوائد وتأثيرها المباشر على كافة القطاعات الأخرى غير البترولية.

وعلى الصعيد الوطني احتل البترول الجزائري مكانا مهما في سياسة الدولة قبل الاستقلال وبعده لمساهمته المعتبرة في ميزانية الدولة وتوجيهها نحو أهداف تحقيق التنمية الاقتصادية بداية من مسعى تدعيم القاعدة الصناعية في إطار خطة شاملة هدفها تأمين مصادر الطاقة والاقتصاد في استغلالها لحماية الأجيال القادمة، فالمفارقة تظهر في إمكانية التوفيق بين متطلبات التمنية الحالية والمحافظة على العوائد البترولية الأجيال المستقبلية، كما اعتمدت سياسة الدولة على تفويض صلاحية لمؤسسة سونطراك لمباشرة النشاط البترولي والإشراف على تسييره واستغلاله مع التركيز على تصنيع البترول وتصديره في شكل منتجات تحويلية بدل تصديره في شكله الخام.

وتطبيقا لمقتضيات اقتصاد السوق تمكنت الدولة من جلب مستثمرين أجانب في قطاع المحروقات اعتبارا للحوافز والمزايا الممنوحة للاستثمار في هذا القطاع وما ترتب عنه من تراجع دور سونطراك في مجالات البحث، التنقيب، الإنتاج والتسويق وتفويض تلك الوظائف للمستثمر الأجنبي في إطار عقود المقاولة

(la sous –traitance) التي كانت لها نتائج إيجابية في مجالات الإنتاج والعوائد

وعلى ضوء ذلك يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:
كيف يتسنى للجزائر أن تخطط وتعد لنموذج تنموي مستقبلي وهل هناك مصادر بديلة.لتحقيق ذلك عند نضوب الثروة البترولية؟ وما هو مصير سونطراك أمام المنافسة القوية من الشركات البترولية الكبرى ذات التقاتة والخبرة العالية؟

المحور الأول:التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر

تجسد أول اكتشاف للبترول سنة -1946- من طرف شركة بترول – الصور الفرنسية-لأول حقل بترولي في –واد قطرني –ثم سنة -1952- لحقل –برقة للغاز الطبيعي ثم حقل –حاسي مسعود-سنة 1954- (باعتباره من أكبر حقول الجزائر)ثم حقل –تيقنتورين وحقل زارزتين- سنة 1956- لأجل ذلك شجعت الحكومة الفرنسية عمليات البحث والتنقيب بالصحراء لاكتشاف المزيد من الثروات البترولية التي صدر في سياقها قانون البترول الصحراوي سنة -1958- ليحفز ذلك العديد من الشركات الأجنبية على الاستثمار بصحراء الجزائر لتحقيق أكبر المزايا البترولية (حيث بلغت عدد الطلبات 28 طلب قدمت من أكبر شركات البترول العالمية سنة 1958)، وعند حصول الدولة على استقلالها تضمنت اتفاقية –أيفيان- سنة 1962- بندا خاصا ينظم الثروة البترولية واستغلالها لتعدل بعدها تلك الاتفاقية بإبرام اتفاقيات للتعاون المشترك على أساس العدل والمساواة، حتى صدور قانون التأميم الكلي (فيفري 1971) لتباشر المؤسسات الوطنية بذلك دورها في كافة أوجه النشاط البترولي الذي توالت التشريعات المنظمة له، ويمكن أيجاز مراحل تطوره ومساهمته في الإستراتيجية التنموية للدولة فيما يلي.

1- المرحة الأولى: فبل الاستقلال (1)

حيث أعدت الحكومة الفرنسية سياسة بترولية تعتمد على تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية، مع محاولة إنشاء خطوط أنابيب لتيسير نقل البترول، كما كان من الضروري وضع قانون ييسر عملية منح الرخص والامتيازات البترولية فصدر قانون البترول الجزائري –رقم 58/1111 المؤرخ في 22/11/1958) تبنى الأحلام الفرنسية وصاغها في شكل بنود قانونية.ألا أنه فر ض على الإدارة الوطنية انعزالا اقتصاديا بسبب:-

- تطبيق نظام الامتيازات التقليدية الذي حرم الدولة من الاستفادة من ثرواتها البترولية.
-الاحتفاظ بعوائد البترول بباريس وفصل البترول عن التنمية الاقتصادية.
- سيطرة فرنسا على مختلف أوجه الصناعة البترولية فنيا وأداريا مما جعلها مستقلة عن الاقتصاد الوطني.

وبذلك فقطاع المحروقات لم يكن له دور في نشاط الدولة الاقتصادي أو أي مصدر للدخل على الاقتصاد الوطني لهيمنة الشركات الفرنسية التي كانت تمتلك ثلاثة أرباع (4/3)مساحة الامتيازات وحوالي 93% من الاحتياطي البترولي وأكثر من ثلثي (3/2)الإنتاج.

2-المرحة الثانية: (من بعد الاستقلال....منتصف الثمانينات)(2)

أستعاد الشعب الوطني استقلاله وتوجه بالقضاء على ما ورثه من الاستعمار من تبعية وتخلف في أطار أعادة بناء ذاتي لدولة جديدة ضمن الاختيار الاشتراكي، ولأهمية دور الصناعة في التنمية الاقتصادية فقد نص الدستور الوطني في المادة (21) على أهميتها –" باعتبار الثورة الصناعية

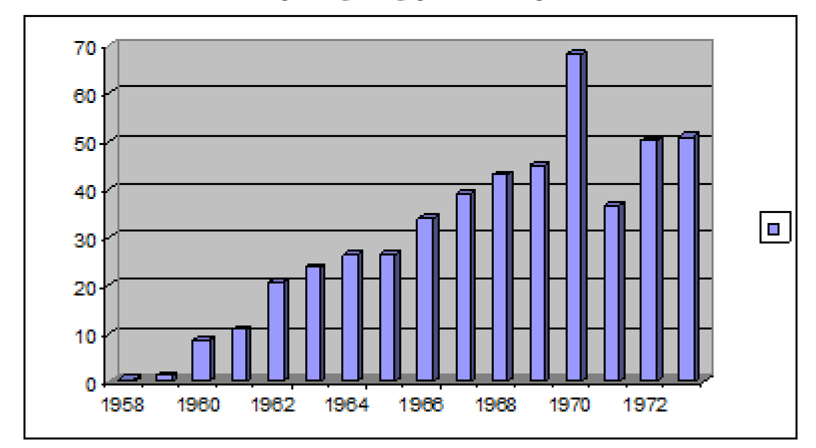
تستهدف بالإضافة إلى الإنماء الاقتصادي تغيير الإنسان ورفع مستواه التقني والعلمي وإعادة تشكيل بنية المجتمع، كما تعمل على تحويل وجه الدولة، وتندرج الثورة الصناعية ضمن منظور اشتراكي يعطيها مدلولها العميق وأبعادها السياسية."

وقد سجلت الدولة حضورا قويا في قطاع المحروقات من المباشرة في عملية التأميم الجزئي خلال الفترة(1967-1970) للشركات البترولية غير الفرنسية المتخصصة في توزيع المحروقات (كشركة British Petroleum بداية سنة 1967، شركة Exxon et Mobil Oil منتصف سنة 1967، شركة Shell منتصف سنة 1968و بذلك احتكرت Sonatrach عملية توزيع المحروقات وبعدها عملية الإنتاج سنة 1971. التي دعمت بإصدار جملة من التشريعات والقرارات تضمنت دراسة البنية العامة التي من خلالها يمكن إصدار قانون بترولي معدل ومتمم لصيغ مساهمة الرأس المال الأجنبي في قطاع المحروقات وشريكا لشركة Sonatrach.

ويمكن توضيح تطور كمية أنتاج البترول خلال الفترة (1958-1973)و المحروقات بمختلف أنواعها خلال الفترة (1967-1978) في الأشكال البيانية التالية

الشكل رقم-01 تطور أنتاج البترول في الجزائر خلال الفترة (1958-1973)

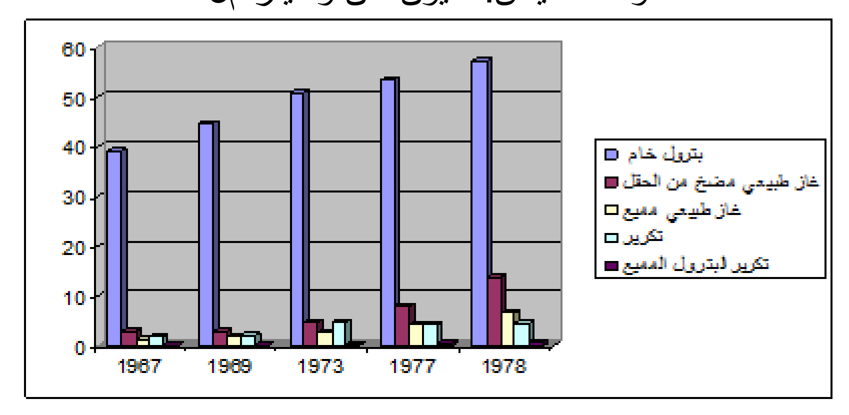
الوحدة: مليون طن سنويا



المصدر: تم أعداده من طرف الباحثة بناءا على معطيات: مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، يسري محمد أبو العلا، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص:37

الشكل رقم -02 كمية أنتاج المحروقات خلال الفترة (1967-1978)

وحدة القياس: مليون طن ومليار م3



المصدر: تم أعداده من طرف الباحثة بناءا على معطيات:مركز البحث الاقتصادي والاجتماعي، الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (1967-1978)-ماي 1980.
يتضح من ذلك ارتفاع معتبر في إنتاج المحروقات بمختلف أنواعها الذي يرجع لمزايا الاتفاقيات المبرمة بين سون طراك والشركات الأجنبية (على شكل تراخيص للبحث والاستغلال وعقود الدراسات، الأعمال الهندسية وتوريد المعدات) في تحقيق وفرات الحجم مع الزيادة في الطلب العالمي على المحروقات.

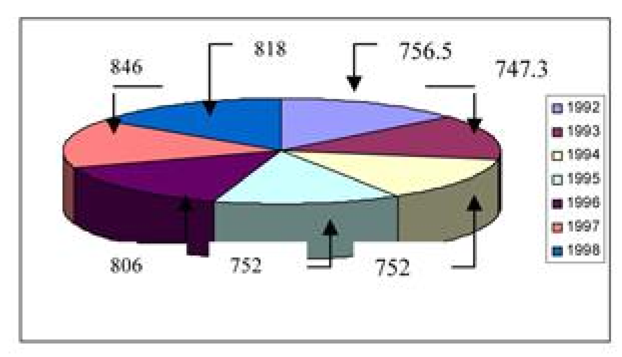
3 - المرحلة الثالثة: فترة الأزمة النفطية:

حيث تأثر الاقتصاد الوطني بشكل كبير من تداعيات الصدمة النفطية سنة -1986-لتراجع عوائد الصادرات النفطية بسبب تدهور أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار، ليترتب عن ذلك وضعية وطنية مزرية على مختلف الأصعدة عكستها مختلف المؤشرات الإحصائية مما جعل السلطات الوطنية تدرك أهمية رفع نسبة مساهمة الرأس المال الأجنبي وتحرير الاقتصاد الوطني كاحتياط للمستقبل من خلال إصدار عدة تشريعات قانونية معدلة ومتممة للاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات بما فيها قطاع المحروقات.حيث سمح قانون الاستثمار (رقم 86/14) بتحفيز نظام الجباية البترولية وإرساء بنود قانونية تمنح للشريك الأجنبي الذي لا تقل مساهمته عن 49% مع شركة سونطراك من ممارسة أعمال البحث والتنقيب، الاستغلال والنقل لمختلف أصناف المحروقات.

4 - المرحلة الرابعة: فترة ما بعد الأزمة النفطية:

لمسايرة المستجدات الدولية بادرت الدولة بوضع بنود قانونية تحفز المستثمر (خاصة في مجال المحروقات) وقد كانت الانطلاقة في بداية التسعينات من خلال تحرير نظام الاستثمارات وفسح المجال أمام قطاع المحروقات لتدعم سنة -1993- بمنح ضمانات وتسهيلات مالية ووجمركية.مما حفز ذلك العديد من الشركات العالمية أبرام عقود شراكة (إما على شكل شراكة بالمساهمة، شراكة تجارية، عقد مناصفة الإنتاج، عقود الخدمات البترولية)مع سونطراك وقد كانت لمعظمها حصيلة إيجابية في مجال البحث، الإنتاج، الاستغلال والتسويق.كما تبينها الأشكال الموالية حسب الإحصائيات المتاحة.

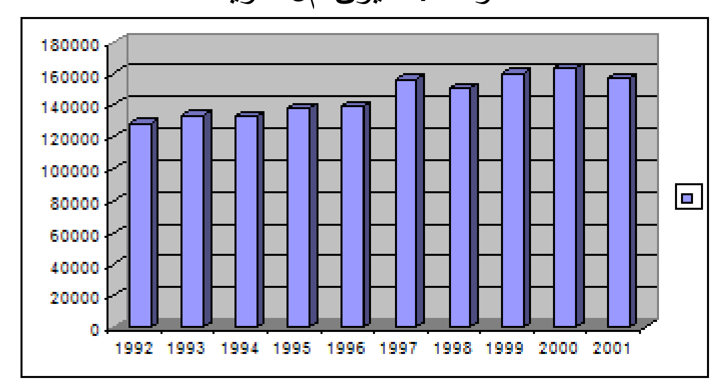
الشكل رقم-03 تطور أنتاج البترول الخام
خلال (1992-1998)
الوحدة: ألف برميل يوميا



المصدر: تم أعداده من طرف الباحثة بناءا على معطيات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبيك) تقرير الأمين العام السنوي(25) -1998 ص:99

الشكل رقم -04 –تطور أنتاج الغاز الطبيعي بالجزائر خلال (1992-2001)

الوحدة: مليون م3سنويا

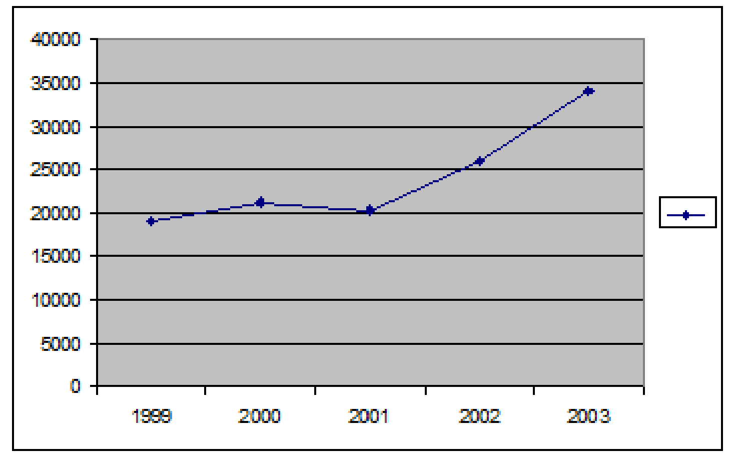


المصدر: تم أعداده من طرف الباحثة بناءا على معطيات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبيك) تقرير الأمين العام السنوي(29) -2002 ص:119

الشكل رقم -05- تطور صادرات البترول الخام

خلال (1999-2003)

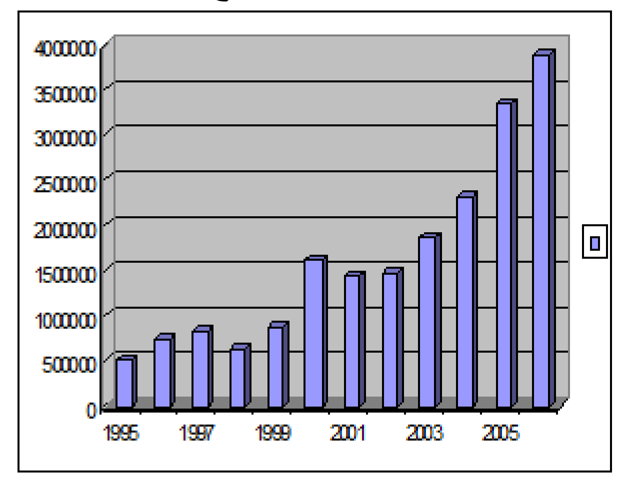
الوحدة: مليون طن



المصدر:pétrole 2005:éléments statistiques, comité professionnel du pétrole, France au site: http:www.cpdp.org

الشكل رقم-06- القيمة المضافة المحققة من قطاع المحروقات في الجزائر خلال (1995-2006)

الوحدة:مليون دج



المصدر:statistiques de l'ons au site www.ons.dz

من خلال ذلك يتضح تطور الكميات المنتجة وبالتالي المصدرة من البترول الخام والغاز الطبيعي بالجزائر ومساهمته المتزايدة في تكوين القيمة المضافة مما يؤكد ذلك على أهمية التشريعات والقرارات المتعلقة بالمحروقات في فترة التسعينات والتي كانت لها نتائج مثمرة ومحفزة من خلال فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي وتوسيع نطاق الشراكة.

المحور الثاني: أهم عقود الشراكة المبرمة بين سونطراك والشركات الأجنبية

بذلت الجزائر خلال العشرية الحالية مجهودات معتبرة على الصعيد المؤسسي، الاقتصادي والقانوني لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات منذ سنة -1990- وفي قطاع المحروقات منذ سنة -1991- من خلال إرساء وتحفيز مبدأ حرية الاستثمارات وتحرير قطاع المحروقات.

فاستنادا إلى الإحصائيات والمؤشرات المحققة خصوصا خلال الفترة (1990-1995) والتي تعكس ضعف كبير في تواجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، إلا أنه بعد الإصلاحات الهيكلية بدأت تأخذ اتجاها نحو الجزائر في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع المحروقات الذي يعتبر قطاعا إستراتيجيا بالنسبة للمستثمر الأجنبي (خاصة الأوروبي والأمريكي) لمعدل المساهمة الكبيرة في مجال الإنتاج والاستغلال.

1- أهم عقود الشراكة المبرمة بين سونطراك والشركات الأجنبية(3):

البلد	أسم الشركة	تاريخ أمضاء العقد	القيمة الاستثمارية للمشروع	موضوع العقد	مدة العقد
أوروبا	شركة غاز دوفرانس (فرنسا)	سنة ١٩٦٢	-	تصدير ٠.٥ مليار م٣ سنويا من الغاز الجزائري المميع	٢٨ سنة
	شركة غاز دوفرانس (فرنسا)	سنة ١٩٧١	-	تصدير٥.٣م ٣ م٣ سنويا من الغاز الجزائري المميع.	٢٧ سنة
	شركة غاز دوفرانس (فرنسا)	سنة ١٩٧٦	-	تصدير١٥.٥م ٣ م٣ سنويا من الغاز الجزائري. المميع	٢٦ سنة
	شركة ديستريغاز (بلجيكا)	سنة ١٩٧٥	-		٢٩ سنة
	شركة إيناغاز (أسبانيا)	سنة ١٩٧٥	-	تسليم ٥.٢. مليار م٣ سنويا من الغاز الجزائري المميع	٢٩ سنة
	شركة Sibam(إيطاليا)	سنة ١٩٧٧		تسليم ٣.٦ مليار م٣ سنويا من الغاز الجزائري	٩ سنوات
	شركة Total– (فرنسا)	سنة ١٩٩١	-		٢٩سنة

	الشركة	السنة	المبلغ	الموضوع	المدة
	شركة BP– Exploration (إنجلترا)	سنة ١٩٩٣	-	تصدير ٣ مليار م٣ من الغاز الطبيعي الجزائري عبر الأنابيب.	-
	شركةRepsol(أسبانيا)	سنة ١٩٩٤	٣٧٠ مليون دولار	تطوير أنتاج وتمييع الغاز الطبيعي جنوب الجزائر	-
	شركة –Agip (إيطاليا)	سنة ١٩٩٥	٤٥ مليون دولار	اكتشاف، بحث ومناصفة الإنتاج	٣٠سنة
	شركة –Agip (إيطاليا	سنة١٩٩٦	٢٧ مليون دولار	اكتشاف، بحث وتنقيب	١٠ سنوات
	شركة –Agip (إيطاليا	سنة ١٩٩٧	٢٥مليون دولار	اكتشاف، بحث ومناصفة الإنتاج.	-
	شركة –Agip (إيطاليا	سنة١٩٩٩	٢١ مليون دولار	تطوير استغلال النفط	٠٣سنوات
	شركة – Sibam التابعة لمجموعة – Enie(ايطاليا)	سنة ١٩٩٩	٢٢مليون دولار	تأهيل وتكوين العمالة الوطنية في مجال المحروقات.	١٦ سنة
	شركة – أنديسيا و يونيون فينوزا للكهرباء(أسبانيا)	سنة ١٩٩٩	٣١،٦٧ مليون دولار	اكتشاف، بحث ومناصفة الإنتاج وتوقيع مذكرة تعاون بمساهمة سونطراك ب ٤٠% للبحث واكتشاف النفط.	-
	شركة- British Petroleum	سنة ١٩٩٥، أخر سنة ١٩٩٦ وسنة٢٠٠١	٠١ مليون دولار	أنشاء شركة مختلطة (سيفور) بين المؤسسة الوطنية للتنقيب (أينافور) والشركة الإيطالية(سيبام)برأس مال مشترك يقدر ٥٠٠٠٠٠ دولار.	-
	مجموعة الكونسورسيوم وتضم شركة سيبام	سنة٢٠٠٢			-

	(إيطاليا)و شركة بواج (فرنسا)		٣ مليار دولار	إنشاء محطة للغاز الطبيعي شمال أسبانيا بطاقة إنتاجية مبدئية تعادل ٢٠٥ مليون قدم مكعب سنويا، كما تستفيد تلك الشركات الأسبانية من كميات الغاز الطبيعي المميع المنتج من ذلك المشروع لمحطات توليد الطاقة بها. البحث عن الغاز، أنتاجه، أستغلاله وتسويقه في جنوب الجزائر (عين صالح) إقامة خط تكرير وشبكة لتجميع البترول جنوب الجزائر(حوض بركين) وتطوير احتياطه.	
أمريكا	شركة –Anadrome	سنة ١٩٩٢	-	اكتشاف، بحث ومناصفة إنتاج النفط	-
	شركة Atlantic- Richifield	سنة١٩٩٢	٦٥ مليون دولار	اكتشاف، بحث ومناصفة إنتاج النفط	-
	شركةMobil-	سنة١٩٩٢	٥٨,٥ مليون دولار		-
	شركة Philips- Petroleum	سنة١٩٩٢	٦٧,٧ مليون دولار	اكتشاف، بحث ومناصفة إنتاج النفط	-
	شركةArco -الأمريكية	سنة ١٩٩٦	٢٧٦,٣ مليون	مناصفة الإنتاج وزيادة احتياط البترول الخام في حقل (زهد البغل).من ٢٥٠٠٠ برميل يوميا إلى ١٢٥٠٠٠ برميل	٢٥ سنة

	شركة – Brown et Root Petroleum شركة-Amoco Corporation الكندية شركة أميرادامايس الأمريكية شركة – Petro Canada شركة –فريست كالغازي بيتروليوم الكندية	سنة ١٩٩٦ سنة ١٩٩٨ سنة ١٩٩٧ سنة ١٩٩٨ سنة ١٩٩٩	دولار ٦٠٠ مليون دولار ٩٣١ مليون دولار ٥٥٠ مليون دولار ٣٤,٥ مليون دولار -	يوميا سنة ١٩٩٩. تطوير استغلال وضخ الغاز الطبيعي جنوب الجزائر مناصفة الإنتاج وتطوير استغلال حقول غاز بعين أمناس. تطوير استغلال حقول القاسي والعقرب (حاسي مسعود) وزيادة معدلات الإنتاج والاحتياطي من النفط. تأهيل، تدريب وتكوين اليد العاملة في قطاع المحروقات. البحث والتنقيب عن الغاز والنفط جنوب الجزائر. مناصفة الإنتاج وتطوير استغلال حقول غاز جنوب الجزائر.	٠٣ سنوات ٢٠ سنة - ١٠ سنوات -
مناطق أخرى	شركة –Péronnas الماليزية شركة BHP الأسترالية	سنة١٩٩٦ سنة ٢٠٠١	٣٨ مليون دولار ١,٠٣ مليار دولار	البحث والتنقيب عن النفط والغاز جنوب الجزائر (حاسي مسعود) البحث، اكتشاف وتطوير استغلال حقول النفط والغاز في منطقة –أليزي -	٠٧ سنوات ١٠ سنوات

وبناء على ذلك يمثل استهلاك أوروبا حوالي 87% من صادرات المحروقات الجزائرية (خاصة الغاز)(4) لتحتل ايطاليا أولى مراتب الدول المستوردة ثم ألمانيا، فرنسا، هولندا، أسبانيا وبريطانيا، ألا أنه حسب الإحصائيات ومبالغ الالتزامات الاستثمارية يتضح أسبقية تدخل الشركات الأمريكية وأستثمارها في قطاع المحروقات وتمويله مع ضمان التموين للولايات المتحدة الأمريكية، فبسبب ضعف المقدرة التكنولوجية والمالية واللازمة لسونطراك لتمويل مشاريعها الاستثمارية اضطرت لفتح المجال أمام المستثمر الأجنبي وتوقيع معه عقود شراكة لمناصفة المخاطر والصعوبات الإنتاجية والمالية والمكاسب المحققة من عملية البحث، الاستغلال، الإنتاج والتسويق.

كما أنه من خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي(نيكولا ساركوزي) للجزائر أبرمت الشركات الفرنسية (توتال وغاز دوفرانس) عقودا بنحو (05 مليار دولار) نصفها في قطاع المحروقات بهدف بناء بيتر وكيمائية لإنتاج مادتي (الأيثيلين والبر وبيلين) لصنع البلاستيك مع استمرار أستراد الغاز الطبيعي الجزائري المميع حتى سنة -2019-(5).

2- إفرازات عقود الشراكة المبرمة مع الشركات الأجنبية:

لقد كان لعقود الشراكة المبرمة بين سونطراك والشركات البترولية العملاقة نتائج مثمرة على عوائد الصادرات البترولية واستقطاب التكنولوجيا.

2-1- تأثير عقود الشراكة على استقطاب التكنولوجيا:

كان لتحرير قطاع المحروقات على المستثمر الأجنبي نتائج مثمرة في مجال الاستفادة من نقل التكنولوجيا الجديدة من الشركات البترولية العالمية العملاقة المتعاملة مع سونطراك. في مجال التنقيب وأنتاج المعدات الخاصة بالحفر، التنقيب مع تسهيل أعمال الصيانة والخدمات البترولية المرافقة للأعمال البحث والاكتشاف كما يوضحه الجدول أدناه

الجدول رقم -01 عدد الآبار المكتشفة والحفارات بالجزائر خلال (1992-2002)

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
عدد الآبار المكتشفة	101	62	93	126	100	105	85	134	137	170	182
عدد الحفارات	29	29	28	27	29	30	21	12	17	19	21

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام (23) -1996- ص: 88-89، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام (29) - 2002 ص: 108-.10

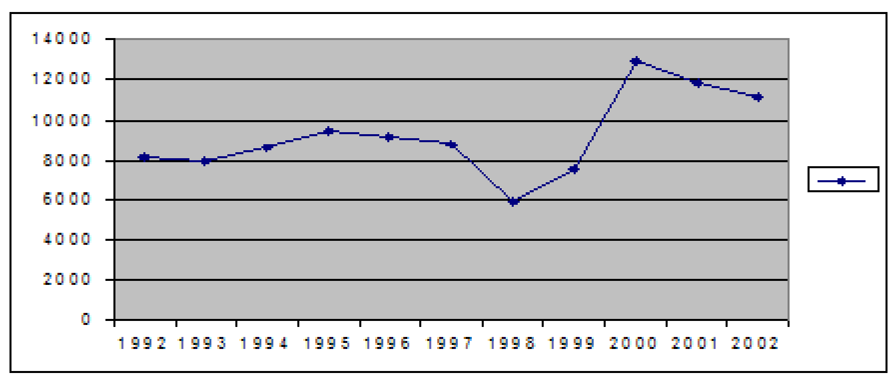
فمن خلال الجدول يتضح تزايد عدد الآبار المكتشفة والتي تم حفرها بعدد حفارات أقل كما حدث خلال سنة -1999- مقارنة بما كان خلال سنة -1992- مما يؤكد ذلك على تطور استعمال التقنيات والتجهيزات المتقدمة الوافدة من الشركات البترولية الأجنبية تدعمها نخاعة التعديلات التي أدخلت على قانون المحروقات، لتثمر تلك العقود المبرمة مع الشريك الأجنبي بزيادة الاكتشافات لأبار وحقول النفط والغاز.

2-2تأثير عقود الشراكة على عوائد الصادرات البترولية:

حسب الشكل رقم-05- يتضح أهمية عقود المشاركة الأجنبية في تطوير الإنتاج في قطاع المحروقات ومن ثمة الصادرات البترولية وبالتالي عوائد الصادرات البترولية الوطنية كما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل رقم-08 تطور عوائد الصادرات البترولية في الجزائر خلال الفترة (1992-2002).

الوحدة: مليون دولار



المصدر: تم أعداده من طرف الباحثة بناءا على معطيات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام (25) -1998- ص: 45، ونفس المرجع (29) سنة -2002- ص:52

من الشكل يتضح الزيادة المستمرة في عوائد الصادرات البترولية ألا أنه خلال الفترة (1992-1993) شهدت تلك العوائد تراجع بسبب انخفاض أسعار البترول من 20.08دولار للبرميل سنة -1992- إلى 17.52 دولار للبرميل سنة -1993-، وبعدها عرفت تلك العوائد ارتفاعا ملحوظا بخلاف سنة -1998-(حيث بلغت أدنى قيمة لها وذلك منذ الثمانينات) بسبب تراجع أسعار البترول التي وصلت 14.5(6) دولار للبرميل.كما أنه لا يمكن إرجاع تلك النتائج المثمرة إلى تأثير عقود الشراكة الأجنبية وأنما إلى أسعار البترول العالمية خاصة سنة -2000- حيث بلغت تلك العوائد أعلى قيمة لها ذلك كنتيجة لارتفاع سعر البرميل إلى 19.570 دولار.

المحور الثالث: الرهانات أمام الدولة وشركة سونطراك في ظل تحرير قطاع المحروقات

تمثل الدولة حاليا أطار الهيمنة السياسية، فعلى الصعيد الداخلي فالدولة الحديثة تتميز باحتكارها للممارسة الشرعية (القانونية) أما على الصعيد الخارجي فهي تمثل السيادة (وتحديدا السيادة الاقتصادية) ضمن اختبار العولمة والرهانات المصاحبة لها والتي أدت إلى تراجع دور الدولة عن بعض الوظائف والانتقال من دور الدولة المسيرة إلى دور الدولة الحارسة على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية.
ومن جهتها، وفي أطار القانون الجديد لتحرير المحروقات أقصيت سونطراك من الطابع السيادي وألمرفقي عن تدخلاتها في مجال المحروقات لصالح الشركات البترولية العملاقة(الشركاء الأجانب).

1- دور الدولة في ظل تحرير قطاع المحروقات(7):

احتفظت الدولة باحتكارها لقطاع المحروقات، إلا أنه بعد صدور القانون الجديد للمحروقات (القانون رقم 05/07 المؤرخ في 28/04/2005)تخلت عن ذلك الاحتكار والاكتفاء بسلطة الضبط والتحفيز، من خلال وضع الإطار المؤسساتي الذي يسمح بممارسة النشاطات المتعلقة بالمحروقات كما حددته -المادة الأولى- من القانون الجديد للمحروقات وبأنشاء ذلك الإطار الذي يؤدي إلى تطبيق مبدأ الحركية والقابلية للتكيف الذي يميز نشاط الدولة ويعيد لها إحدى صلاحياتها في ضبط نشاط المحروقات التي كانت تمارسها سونطراك(في القوانين السابقة) كما نصت عليه – المادة الثانية –من القانون الجديد للمحروقات، أما المجالات التي تخلت عن احتكارها فشملت:
1- التخلي عن اختصاص تحديد الأسعار (أسلوب التحديد الإداري لأسعار المحروقات أو تحديد السعر المرجعي للنفط أو مفهوم الأسعار المقننة المعمول بها في أطار القانون رقم 89/12- المتعلق بالأسعار) وتبنت مبدأ الأسعار الحرة وارتباطها بمتغيرات السوق الدولية للمحروقات بمختلف أصنافها وذلك حسب قواعد العرض والطلب سواء تعلق الأمر بالأستراد أو التصدير.
2- تبني سياسة البحث الجبائي بخصوص النظام الضريبي المطبق على نشاطات البحث والاستغلال، وفي سياق ذلك قام المشرع الجزائري بموجب قانون المحروقات الجديد بمراجعة شاملة للجباية البترولية باعتبارها أداة لتحفيز المستثمر كما أنها أهم مورد من موارد الخزينة العمومية.
3- تخلي السلطة عن اختصاص مراقبة عملية الصرف (تحرير سوق الصرف المتعلق بالمحروقات)، بحيث احتلت وكالة النفط مكانة بنك الجزائر في متابعة سير حركة العملة الصعبة (بعدما كانت من صميم اختصاصاته حسب أحكام النظام رقم 91/04- المؤرخ في 16/05/1991 الصادر عن مجلس النقد والقرض) المتعلقة بالمتعاملين الأجانب في قطاع النفط سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين، مما يجعل ذلك المتعامل الأجنبي غير مقيد بشرطية توازن سوق الصرف التي على أساسها يتحكم بنك الجزائر في السوق النقدية، وفي سياق ذلك تخلى

المشرع كذلك عن مبدأ التركيز الكلي لرقم أعمال المتعاملين الأجانب داخل الجزائر (100%) (8).
4- التخلي عن منح تراخيص البحث والاستغلال للمحروقات (وليس حق الملكية للثروة السطحية والباطنية)لصالح الوكالة الوطنية لتثمين موارد النفط وذلك بهدف تبسيط إجراءات الاستثمار في قطاع المحروقات مع الرجوع إلى عهد عقود الامتياز لتسيير نشاط النقل بالأنابيب المعمول به في قانون البترول الصحراوي –رقم 58/1111 المؤرخ في 22/11/1958 بعدما تم استحداثه بفضل ثورة التأميمات.
5- تسوية منازعات المتعاقدين مع وكالة النفط عن طريق التحكيم باعتبارها هيئة تخضع للقواعد العامة للتحكيم التجاري الدولي وبالتالي أستبعاد القضاء الوطني من تلك التسوية.

2- مصير سونطراك في ظل تحرير قطاع المحروقات:

منذ نشأتها بموجب المرسوم –رقم 63/491 المؤرخ في 31/3/1963 اعتبرت الذراع الاقتصادي للدولة للتحكم في قطاع المحروقات بهدف احتكاره وتأميم الممتلكات الوطنية مع العلم وأن قطاع المحروقات في تلك الفترة يخضع لقانون – رقم 58/1111 المتعلق بالبترول الصحراوي لذلك أكتفت في البداية باحتكار لقنوات التوزيع دون أنشطة البحث والاستغلال اعتبارا لما تتطلبه تلك الأنشطة من مقدرات مالية وتقنية كبيرة وبالتالي حفز ذلك المؤسسة (سونطراك) على تبني تقنية المشاركة بالأغلبية (بنسبة 51%) بموجب الأمر رقم -68/591 المؤرخ في 30/10/1968 مع حيازة دور المتعامل الذي كان حكرا على الشركات الأجنبية(9).
وفي أطار التأميمات بموجب الأمر – رقم 71/22 المؤرخ في 12/04/1971- استحوذت سونطراك على مهام تعد في عرف الدول الليبرالية من مهام الدولة (كامتيازات السلطة العامة والأعباء المرفقية)، ومع تراجع الدولة عن النظام الاشتراكي وتبنيها لنهج اقتصاد السوق أصدرت السلطة جملة من تشريعات الإصلاحات الاقتصادية كقانون رقم-88/01 المؤرخ في 02/01/1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات، ألا أن المركز القانوني أبقى شركة سونطراك في وضعية غامضة باعتبارها غير معنية باستقلالية المؤسسات نظرا لطابعها الاستراتيجي، حتى صدور الأمر –رقم 95/25 المؤرخ في 26/08/1995 المتعلق بالخوصصة والأمر –رقم 95/25 المؤرخ في 25/09/1995 والمتعلق بكيفية تسيير رؤوس الأموال التجارية المملوكة للدولة ألا أن هذين البندين استبعدا سونطراك من نطاق تطبيقها، ومع صدور الأمر – رقم 01/04 المؤرخ في 20/08/2001 أصبحت سونطراك خاضعة للقواعد العادية للمؤسسات الاقتصادية العمومية إلى أن صدر القانون الجديد للمحروقات بمقتضى الأمر –رقم 05/07 المؤرخ في 28/04/2005 الذي رسم لسونطراك دورا جديدا يتسم بالخصائص التالية(10):
1- الفصل بين الدولة(المؤسس) وسونطراك:
من خلال الفصل بين المهام الاقتصادية لسونطراك والمهام المرفقية للدولة التي استرجعت امتيازات السلطة العامة التي كانت تتمتع بها سونطراك فباعتبار الدولة هي المالك (المساهم الوحيد) في رأس مال الشركة ألا أن ذلك لا يعيق حق هذه الأخيرة في التمتع بذمة مالية مستقلة

عن ذمة الدولة لاكتسابها للشخصية المعنوية، حيث تأخذ علاقة الدولة (الدائن) بالشركة (مدين برأس المال)شكل علاقة المساهم بالشركة حسب قواعد القانون التجاري.
واستنادا إلى هذا الفصل فالشركة مستبعدة من تبعات المرفق العمومي (كتمويل أنشطة اجتماعية، ثقافية، صحية....) باعتبارها من اختصاصات السلطة.
2- الخاصية التجارية على سونطراك:
بعد صدور القانون الجديد للمحروقات أصبحت سونطراك شركة تجارية عادية، باعتبار رأس مالها الاجتماعي مال تجاري وعقودها عادية ذات طابع تجاري تخضع لقواعد القانون الخاص خلاف لقانون الصفقات العمومية بموجب المرسوم التنفيذي رقم -91/434 المؤرخ في 09/11/1991 كما تنتمي الشركة لفئة شركات الأموال بنزع الطابع الاستراتيجي عنها واعتبارها شركة مساهمة حسب القانون التجاري هذا وتخضع الشركة لقواعد الإفلاس والتسوية القضائية مما يفتح ذلك الباب أمام أمكانية الخوصصة الجزئية أو الكلية لرأسمالها خاصة وأن منازعاتها تخضع إلى قواعد التحكيم التجاري والقضاء العادي المنصوص عنه في المرسوم التشريعي – رقم 93/09 المؤرخ في 25/04/1993.
3- نزع دور المتعامل الوحيد لسونطراك:
حيث لم تعد صفة المتعامل الوحيد حكرا على سونطراك مما فتح ذلك المجال أمام كل شخص طبيعي أو معنوي، وطني أو أجنبي مقيم أو غير مقيم مؤهلا تقنيا لإدارة العمليات البترولية.
4-استبعاد مبدأ المشاركة الإجبارية مع سونطراك:
حيث تم استبداله بمبدأ المشاركة الاختيارية بطلب من الشريك الوطني الذي يمكنه الدخول كشريك في عقد الاستغلال فقط دون عقد البحث بنسبة مشاركة [20%-30%].

3- النتائج المرتقبة لتحري قطاع المحروقات استنادا إلى محتوى القانون الجديد للمحروقات (سنة 2005):

سعي السلطة لتحرير قطاع المحروقات باعتباره قطاع إستراتيجي ومع إقصاءه من تلك السمة فمن المتوقع أن يكون لذلك إفرازات سلبية على الاقتصاد الوطني ككل باعتباره(قطاع المحروقات) الممول الوحيد لواردات الدولة من السلع الغذائية ولأهمية موارده بحوالي 97 % من أيرادات الدولة من العملة الصعبة، فحسب بنود القانون الجديد للمحروقات تحريره يعتبر كمغامرة بمستقبل قطاع حيوي بالنسبة للدولة وبمصير شعبها لأن مضمونه يندرج ضمن تصور قصير المدى يفضل الربح السريع والعوائد العاجلة الناضبة على التصور الاستراتيجي البعيد المدى الذي قد يسمح بتحقيق مكاسب أجلة ودائمة لاقتصاد متنوع الموارد من خلال الاعتبارات التالية:
1- الانضمام المتسرع في قسيمة العمل الدولي:
حيث تعكس معظم بنود القانون الجديد للمحروقات أرادة الدولة في الانخراط إلى قسيمة العمل الدولي بتخصصها حسب أهدافه في أنتاج وتصدير المحروقات فقط تدعمها في ذلك الحوافز، التسهيلات والضمانات المقدمة للمستثمر الأجنبي في هذا القطاع دون غيره خاصة وأن قرار

الاستثمار يرتبط بالمزايا التفضيلية –les avantages comparatifs– أكثر من سياسة التحفيز الجبائي والضمانات القانونية.

2- صعوبة تحديد مفهوم ومضمون للتنمية في ظل العولمة:

على اعتبار أن التنمية لا تتحقق بمجرد ارتفاع الدخل الوطني الخام أو تحسين مستوى معيشة الأفراد وأنما تتجسد بمعدل الإنتاجية، التقدم العلمي، التنظيم الإداري، صحيح أن قطاع المحروقات يعتبر حجر الزاوية للتنمية ألا أنه لا يجب تركيز الاعتماد على قطاع غير متجدد لذلك تلتزم الدولة بوضعه كقاطرة تجر عربة الإصلاح الاقتصادي لمختلف القطاعات (الزراعة، الصناعة، التكوين، التربية، البحث العلمي........)

3- التركيز على الاستغلال الخام للموارد وأسبعاد عملية التكرير:

ويتضح ذلك بتخصيص القانون الجديد للمحروقات لمادة واحدة (بند المادة 77) لهذا النشاط من مجمل (115 مادة) مما قد يجعل الدولة وفي مستقبل قريب بلد مستورد صافي لمشتقات المحروقات (كالبنزين مع تزايد الاستهلاك الداخلي وعجز المصافي الوطنية عن تلبية كل المتطلبات) التي تعتبر صادراتها في شكل مواد خام وبسعر مضاعف يتحمله المستهلك النهائي.

4-الاستغلال المكثف وغير العقلاني للمحروقات:

من خلال مضاعفة الإنتاج كمية وحجما ألا أن ذلك قد يرهن مستقبل الأجيال القادمة في الاستفادة من تلك الثروة باعتبارها مورد ناضب، غير متجدد ومحدود خاصة مع فتح الدولة المجال أمام كبار الشركات البترولية مما قد يقلل ذلك من عمر الاحتياطات النفطية (إلى حدود 30 سنة) رغم الاكتشافات الجديدة للحقول حسب تصريحات وزارة الطاقة.

5- تهميش أهمية الطاقات المتجددة (11):

حيث تزخر الجزائر بعدة طاقات متجددة لها القدرة على الإحلال كمصادر بديلة لقطاع المحروقات وتشمل:

1. الطاقة الشمسية: énergie solaire

حيث تحتل الجزائر موقعا استراتيجيا عالميا من حيث الأشعة الشمسية طيلة أيام السنة باعتبارها طاقة جديدة ومتجددة وحسب دراسات الخبراء فتلك الطاقة تعادل 30 ×10 15
كيلو واط ساعي ونظريا تكافئ (06مرات) من الاحتياطات النفطية العالمية

2. الطاقة الكهربائية: électrique énergie

فحسب دراسات الخبراء يمكن أن تساهم بحوالي 12% من مجمل أنتاج الطاقة الكهربائية وتحديدا في شرق الجزائر.

3. الطاقة الجيوترمية:énergie géothermique

وتشمل الطاقة المنبعثة من أبخرة المياه الساخنة والتي تزخر بها الجزائر عبر مناطق متعددة (12)تصل درجة حرارتها نسبة مئوية مرتفعة مما يوفر ذلك حجم طاقة كهربائية يعادل حوالي 600ميغاواط تكفي لتلبية استهلاك مدينة كبيرة.

4. الطاقة النووية: énergie nucléaire

تزخر بها الجزائر لحيازتها على مخزون معتبر من اليورانيوم، فرغم التحركات الايجابية نحو تشييد المفاعل النووي- لعين وسارة- بمقدرة 600 ميغاواط ألا أنه غير مستخدم لاعتبارات سياسية واقتصادية(13).

الخاتمة

المرحلة الحالية للتنمية الوطنية تفرض ضرورة التعجيل في الانطلاق بمشروعات إنمائية وتوجيه واستغلال الموارد المتاحة في إطار التكامل العربي المشترك خاصة وأن التنمية عملية شاملة في كل قطاعات الاقتصاد فالاعتماد على بدائل لضمان استمرارها بشكل عقلاني في حالة نفاذ البترول يغير من المفهوم الحالي للتنمية البترولية.لتلتزم بذلك الدولة بتحقيق التالي:

1. دمج البترول بالاقتصاد الوطني يتطلب تخطيط وتطوير الكفاءات الإنتاجية وإعداد إطارات بشرية مؤهلة مع إنشاء مراكز بحث وتطوير والاهتمام بالمجالات التقنية لمواجهة التحديات ومسايرة المستجدات.
2. دعم وتعزيز الاستثمارات البترولية لخلق فرص جديدة للاستثمارات الأفقية.
3. عملية التنمية وما يرتبط بها من استغلال أمثل في إطار تنظيم تشريع بترولي يتكفل بوضع النصوص واللوائح كأساس لعملية التفاوض اعتبارا للمصلح المشتركة من خلال التعاون بين الدول المنتجة والمصدرة له لتحقيق التوازن الاقتصادي.
4. الاستفادة من الشريك الأجنبي في مجال التكنولوجيا وطرق التسيير والخبرة العالية
5. البترول مصدر ناضب (قابل للنفاذ) يتطلب استغلاله بتخطيط نموذجي يكفل إستراتجية للتنمية الاقتصادية الحقيقية من خلال إنشاء قاعدة صلبة للتصنيع المتكامل بكل القطاعات الاقتصادية الوطنية لإمكانية تحقيق نموذج للتعاون الوطني يرتكز على ضرورة استغلال الإيرادات البترولية في التنمية، مع محاولة الاعتماد على مصادر بديلة (الغاز الطبيعي، الفحم.....) تتميز الدولة في إنتاجها وتسويقها.

قائمة الراجع المعتمدة

المراجع العربية:

1. "، يسري محمد أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري"،، دار النهضة العربية، القاهرة -1996-
2. عجة الجيلاني:"الكامل في القانون الجزائري للاستثمار – الأنشطة العادية وقطاع المحروقات "-، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006
3. النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبيك) السنة (22) العدد(5) أفريل 1999-
4. النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبيك) السنة (24) العدد(7) جويلية -1998-
5. النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبيك) السنة (26) العدد(4) أفريل -،2000
6. النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبيك) السنة (27) العدد(8) أوت -2001-
7. النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبيك) السنة (28) العدد(3) -مارس -200221
8. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام (25) -1998-
9. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبيك) تقرير الأمين العام السنوي(29) -2002
10. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام (23) -1996-
11. مركز البحث الاقتصادي والاجتماعي، الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (1967-1978)-ماي 1980
12. الشرق الأوسط، جريد العرب الدولية(11 ديسمبر 2006 العدد-10674): على الموقع الشبكي:http://aawasat.com
13. الموقع الشبكي: http://arabic.arabia.msn.com

المراجع الأجنبية:

1. assis hireche l’harmattan Algérie l’après pétrole, quelles stratégies pour 1995 et 2010, e l’harmattan, paris -1989.
2. Inga brande,les rapports franco-algériens depuis 1962 du pétrole et des hommes, l’harmattan- paris, 1981
3. pétrole 2005:éléments statistiques, comité professionnel du pétrole, France au site: http:www.cpdp.org

Rabah Mariout, le pétrole algérien, l'ENAP –Alger 1974 .4
statistiques de l'ons au site www.ons.dz .5

الفصل الرابع عشر

مكانة السوق المالية ودورها في الاقتصاد القومي

-دراسة نموذج سوق نيويورك (NYSE) المالية-

الملخص

تحقيق النمو الاقتصادي، وضمان استدامته يعتبر من الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية لكل دولة، ويمثل التمويل المباشر تلك الآلية التي تسمح للمؤسسات والأفراد بالحصول على الموارد المالية من الجمهور سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات أخرى مباشرة ودون وساطة المؤسسات المالية، وذلك من خلال آلية السوق المالية.
ومن هذا المنطلق نحاول من خلال الورقة البحثية، إبراز دور السوق المالية نيويورك (NYSE) في تمويل الاقتصاد الأمريكي والآليات التي تمكن من تفعيله بما يسمح من تنوع مصادر التمويل أمام الأعوان الاقتصاديين.

كلمات مفتاحية: السوق المالية، كفاءة السوق المالية، النمو الاقتصادي، التمويل.

المقدمة

تعتبر الأسواق المالية وسيطا ماليا بين المستثمرين والمدخرين، من خلال تعبئة الموارد المالية اللازمة من المدخرين وتوجيهها نحو المستثمرين بعد إعطاء مقدرة أوسع لهؤلاء المستثمرين على إصدار الأوراق المالية وإمكانية تسويقها بسهولة، مما عمل ذلك على تنشيط عمل السوق المالية وتكثيف التعامل في الأوراق المالية على النطاق المحلي والدولي خاصة بعد انتشار فكرة التنويع الدولي للمحفظة الاستثمارية، مما حفز ذلك على زيادة التدفق المالي الدولي فيما بين مختلف الأسواق المالية، والذي بدوره ساهم في زيادة تعاضد وتشابك مختلف الأسواق المالية لتصبح تتسم بالعالمية في عملها وأدواتها بعد زيادة التقارب بين عمليات الأسواق المالية الدولية الناضجة، مع ظهور ظاهرة جديدة في النظام المالي الدولي لتشمل ظاهرة اندماج الأسواق المالية الدولية الرئيسية،
فالسوق المالية إطارا فعالا لتطبيق السياسة النقدية للدولة وبالتالي تيسير عمل السلطات النقدية في محاولتها السيطرة على تغيرات عرض وقيمة النقود، هذا وتلعب دور المعين لتطبيق السياسة المالية بتوفير الموارد اللازمة لتمويل نفقات واحتياجات الدولة لتساهم في كلتا الحالتين في خلق السيولة الكافية واللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي.
وتتمحور الإشكالية الدراسة حول التساؤلات التالية:-
– ما هي محددات ريادة دور السوق المالية في عملية تمويل التنمية على حساب مؤسسات الوساطة المالية؟
– ما علاقة نشاط السوق المالية بمعدل النمو الاقتصادي؟ وهل يمكن إسقاط نتائج ذلك على جميع الاقتصاديات؟
• سبب اختيار موضوع الدراسة:
يعود سبب اختيار الموضوع المتمحور حول" مكانة السوق المالية ودورها في الاقتصاد القومي، دراسة نموذج سوق نيويورك (NYSE) المالية" إلى تحديد أهمية ودور السوق المالية في الاقتصاد القومي، مع الكشف عن علاقة السوق المالية بدرجة كفاءها وتموقعها ضمن سيولة

الاقتصاد الكلي، على اعتبار أن المستثمر الرشيد يميل للأسواق المالية التي تتسم بدرجة عالية من السيولة والتي تشير إلى سرعة تداول الأوراق المالية فيها، ليستطيع بذلك الحصول على أرباح إضافية، وبخلاف ذلك فهو ينفر من السوق التي تعاني من شحة السيولة والتي تشير إلى تباطؤ معدل دوران رأس المال المستثمر، والذي يؤدي إلى انخفاض معدل الأرباح المحتملة مع احتمال حصول خسارة، كما يؤثر مؤشر درجة السيولة على قرار المقترض الذي يفضل أسواقا أكثر سيولة بهدف التمويل.

• الهدف من الدراسة:

تتمحور الأهداف العامة لهذه الدراسة في النقاط التالية:

- المقدرة على الرد على إشكالية الدراسة بتساؤلاتها الثانوية، بمحاولة تحديد دور السوق المالية في تعبئة الموارد الموجهة للإقراض والتمويل عبر عدة قنوات وباستخدام عدة آليات،

- الكشف عن علاقة التأثير والتأثر بين السوق المالية والسياسيتين المالية والنقدية للبلد.

- استنادا لآليات القياس الاقتصادي ركزت الدراسة على مساهمة السوق المالية (NYSE) في النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، من خلال عينة من المؤشرات القياسية خلال الفترة التي أتيحت عندها الإحصائيات.

• فرضيات الدراسة:

لمحاولة تفسير إشكالية الدراسة بالرد على التساؤلات المطروحة يمكن تصميم وصياغة الفرضيات التالية:-

- أصبح للأسواق المالية دورا متميزا في عملية تمويل الاقتصاد وتعبئة الموارد المعدة للإقراض بخلاف مؤسسات الوساطة المالية.

- هناك علاقة طردية بين درجة كفاءة وفعالية السوق المالية ودرجة سيولتها.

- تساهم كفاءة السوق المالية في تحقيق معدلات نمو اقتصادية كبيرة.

•

منهج الدراسة:

استنادا لطبيعة موضوع الدراسة، فيتطلب ذلك تضافر مجموعة من المقاربات والمناهج كالتي تستخدم في إعداد البحوث والدراسات العلمية حيث اعتمد منهج "دراسة الحالة" عند الإشارة إلى نموذج السوق المالية(NYSE) والتي أتيحت عندها الإحصائيات

في حين اعتمد المنهج "الاستقرائي، التحليلي والإحصائي " عند تحليل مختلف الأشكال البيانية وإعداد النموذج القياسي البسيط لإمكانية استخلاص أهم نتائج الدراسة.

و لقد أنجز العمل بالاعتماد على مجموعة من المصادر باللغة العربية والأجنبية، والاستعانة بالمجالات والدوريات، مواقع على الشبكة العنكبوتية، تقارير تصدرها وكالات دولية وإقليمية، وللتأكد من مصداقية المعطيات المتاحة فقد تم مقارنتها في أكثر من مصدر لتفادي ما قد يشوبها من أخطاء (متعمدة أو غير متعمدة).

وقد قدمت الدراسة كمحاولة من خلال منهج تحليلي ضمن مسعى الرد على التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات المقترحة، وذلك ضمن ثلاثة أقسام متكاملة وتشمل:

أولا- ارتباط سيولة السوق المالية بالسيولة الكلية للاقتصاد.

ثانيا- علاقة السوق المالية بالسياسة النقدية والسياسة المالية

ثالثا- مساهمة السوق المالية في النمو الاقتصادي – دراسة سوق نيويورك (NYSE)المالية.

أولا-ارتباط سيولة السوق المالية بالسيولة الكلية للاقتصاد-

تمارس أسواق رأس المال دورا متميزا في النظام المالي وتحقيق النمو الاقتصادي، خاصة إذا كانت تتسم بمستوى عالي من الكفاءة والفاعلية، على اعتبار أن الاستثمار فيها يعتمد على الإفصاح والثقة في البيانات والمعلومات لجميع أنشطة الشركات المدرجة فيها.

1- أسباب تحجيم دور الوساطة المالية:

إستبعد المقترضين أساليب الاقتراض والتمويل التقليدية ليجعل الاقتراض من المصارف التجارية عملية مؤقتة يلجأ لها المستثمرين بشكل استثنائي لحين توفر احتياجاتهم من السوق المالية، ويرجع ذلك التحول للأسباب التالية:
*- الاقتراض المصرفي التقليدي يتميز عادة بالتعقيد، نتيجة للشروط التي تضعها المصارف التجارية (كاشتراط وجود ضمانات معينة تثقل عبء المشروع، ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة، عدم تناسب شروط السداد مع نشاط المستثمر المقترض.......)، والتي تمثل قيودا للمستثمرين وبخلاف ذلك فالاقتراض من السوق المالية أصبح أكثر يسرا وتحررا من تلك الشروط والقيود (1) [Fama.E.F, 1970,p:383]
*- الانخفاض النسبي لتكلفة الاقتراض من السوق المالية بالمقارنة بتكلفة الاقتراض المصرفي، هذا بالنسبة للمقترض، أما المدخر فيفضل السوق المالية عن المصارف التجارية لارتفاع العائد فيها.
*- أصبح التمويل باستخدام أدوات السوق المالية أكثر تناسبا لجميع المتعاملين في السوق (مدخرين، مستثمرين، وسطا ء ماليين............)، لتصبح المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية جزءا مهما من المتعاملين في السوق وتلعب دور الوساطة المالية فيها.

2- علاقة سيولة السوق المالية بدرجة كفاءتها:

حيث يتم قياس الكفاءة العالية للأسواق المالية بمدى مقدرتها على توظيف رؤوس الأموال في المشاريع الأكثر إنتاجية والأكثر ربحية في الاقتصاد القومي، ونظرية السوق الكفؤة (*)تلزم السوق المالية بتوفير جميع البيانات على الأوراق المالية على الأوراق المالية وتوصيلها بالكمية والنوعية المطلوبة إلى جميع المتعاملين في السوق المالية وبسرعة وتكلفة متدنية وتنصف تلك البيانات والمعلومات إلى ما يلي[منير إبراهيم هندي، -1999-، ص: 37-39] (2):
*- المجموعة الأولى:
وتشمل المعلومات التاريخية التي تتكفل بعرض البيانات عن أسعار الأسهم وعوائدها في فترات سابقة.
*- المجموعة الثانية:

وتضم مجموعة المعلومات العامة عن المناخ المحيط والظروف الاقتصادية أو وضعية القطاع الذي تندرج ضمنه الشركة أو أنشطة تلك الشركة.

*- المجموعة الثالثة:

وتتضمن مجموعة المعلومات الخاصة من داخل الشركة والتي توفر وبطرق خاصة لمجموعة معينة من كبار الموظفين في الشركة أو المتعاملين معها، لذلك فلها تأثير كبير على أسعار الأسهم وعوائدها المترتبة عن تداولها.

فبالإضافة إلى شرط السوق الكفؤة وبمختلف مستوياته هناك متغيرات أخرى تؤثر على قرارات المستثمر وعلى الأسعار، حيث يلعب التخصص والكفاءة والخبرة المهنية دورا متميزا في دراسة وتحليل تأثير الظواهر والمتغيرات الاقتصادية على أسعار وعوائد الأسهم [منير إبراهيم هندي، -1993-، ص: 87] (3)، (معناه مقدرة المستثمر على التمحيص وتحليل تأثير خطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف، حجم العرض النقدي والأرقام القياسية ومعدل التضخم، نمو الناتج الداخل الخام – PIB، تحليل أوضاع بقية القطاعات الاقتصادية..........)، ومن جهتها تلعب العوامل النفسية(*) دورا متميزا في التأثير على أسعار الأسهم واتجاهات السوق (كالولاء لسهم ما، سلوك القطيع، معاكسة التيار بالتوجه المعاكس.....)، كما تلعب العوامل السياسية دورا محفزا أو منفرا لقرار المستثمر، فالاستقرار السياسي يجلب المستثمرين على حيازة تلك الأوراق المالية، وبالتالي يزيد من معدل التداول في السوق المالية ومنه تحقيق العوائد.

ومن جهتها فالمزاحمة الكبيرة بين بيوت الخبرة والوسطاء تزيد من الدقة في عملية التحليل، ويساعد المستثمر على اتخاذ القرار في الوقت المناسب ومنه الاستجابة السريعة للأسعار بالمعلومات المتاحة والمتداولة لتتحقق بذلك القيمة الحقيقية لأسعار الأوراق المالية ومنه الأرباح العادية.

وتتحقق الكفاءة التسعيرية (4)[Jacquillat Bertrand. Solnik Bruno,1997; P:48) (كفاءة الأسعار أو الكفاءة الخارجية) للسوق عند تداول البيانات والمعلومات الجديدة في وقت مناسب ودون تكلفة وبفرص متكافئة لكل المتعاملين للحصول عليها، أما الكفاءة التشغيلية (الكفاءة الداخلية)، فتتضمن مقدرة السوق المالية على تحقيق التوازن بين العرض والطلب دون تحمل المتعاملين لتكاليف كبيرة، مع عدم إتاحة الفرصة لضياع السوق بتحقيق هوامش ربح مغالى فيها (5) [Jean Laurent Viviani,-1997-,p:229-230)، وتتحقق الكفاءة الكاملة للسوق المالية بتوفير الشروط التالية:-

*- غياب الضوابط المقيدة للتعامل بالأوراق المالية، من خلال الترخيص للمستثمرين بالبيع والشراء للأوراق المالية مهما كان حجمها وكميتها[ميكرا كراسنيكي، 2008، على موقع الإنترنت] (6).

*- تماثل جميع توقعات المستثمرين بتوفر معلومات كاملة لهم في السوق دون تكاليف إضافية.

*- استبعاد الاحتكار في السوق أو تأثير أحد المتعاملين على حركة الأسعار بوجود عدد كبير من المستثمرين في السوق.

*- سمة الرشادة الاقتصادية التي تميز المستثمرين الساعين لتعظيم منفعتهم.

*-الكفاءة والمهنية عالية المستوى للمؤسسات المالية وهيئات حماية ومراقبة المستثمرين وبيوت الخبرة وصناديق الاستثمار ومستشاري الاستثمار(7) [Vernimmen.P;2000,P:331).

إلا أن تلك الشروط المثالية لعمل السوق المالية تتفاوت درجة الابتعاد عنها من سوق لأخر ومن دولة لأخر وبأهمية نسبية مختلفة، بسبب تباين الواقع التنظيمي والتشريعي، ديناميكية التداول بالأوراق المالية، طبيعة المتعاملين وتكلفة التعاملات بالأدوات المالية وتطبيق تكنولوجيا المعلومات من سوق لأخر، حجم الاقتصاد، درجة الانفتاح الاقتصادي، فالواقع العملي للتعامل مع تلك السوق يستند إلى فرضية رغبة المستثمر في تعظيم المنفعة وتحقيق أقصى ربح ممكن مما يجعل من عملية الوصول إلى المثالية في تطبيق الشروط عامل مهم، على اعتبار أن هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية للسوق المالية يمثل المسلك الأفضل لحماية المستثمر وسمعة السوق والاقتصاد الوطني.
وعلى ضوء كل ذلك، فالسوق المالية الكفؤة هي تلك السوق التي تتسم بدرجة عالية من المرونة لتسمح بالاستجابة السريعة لأسعار الأوراق المالية بسبب التقلبات في نتائج التحليل للمعلومات والبيانات المنسابة للسوق والتي يمكنها تحقيق التكافؤ بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للأوراق المالية.
لذلك فالسوق الكفؤة تتوفر فيها المقومات الأساسية من حيث العمق والاتساع بوجود عدد كبير من أوامر البيع والشراء بعرض متعدد ومتنوع من الأدوات الاستثمارية لتنشيط السوق بالإضافة إلى الاستعداد للتداول بأعلى وأدنى الأسعار لمنع التقلبات الحاصلة في أسعار الأوراق المالية، وتداول هذه الأخيرة بشكل مستديم مع تميز تلك السوق بالعدالة، من خلال توفر المعلومات لجميع المتعاملين فيها بالتكاليف والوقت ذاته مع تحجيم فرص تحقيق بعض المستثمرين لعوائد تتجاوز ما يحققه غيره.
وبذلك فعندما تتسم السوق المالية بكفاءة عالية وفعالية قوية، فمن المحتمل أن يكون حجم التداول فيها واسعا وبتكاليف أقل، مع وجود نسب محدودة من المخاطر نتيجة لما تتمتع به تلك السوق من إمكانية واسعة لعرض المعلومات المتعلقة بأسعار الأوراق المالية وأوضاع الشركات المدرجة وجميع المتعاملين مع تلك السوق، مما يساهم ذلك في زيادة حجم التداول في الأدوات المالية مصحوبة بزيادة درجة سيولة السوق والعكس صحيح، مما يعني ذلك وجود علاقة طردية بين درجة فعالية السوق ودرجة السيولة المتاحة فيها والتي من خلالها يتم تعبئة الموارد المتاحة للإقراض والمخصصة نحو الاستثمار[عاطف وليم أندراوس،-2006-، ص: 166-170](8).

3- دور سيولة السوق في تعبئة الموارد المعدة للإقراض:

حيث تقوم مختلف الاقتصاديات وعن طرق أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية بتعبئة الموارد الممولة للقوة الشرائية لتحقيق تراكم في رؤوس الأموال وتخصيصه نحو الاستثمارات، فالسوق المالية تخلق قوة شرائية للمتعاملين، من خلال ما توفره من أموال يتم تعبئتها في صورة تشكيلة متنوعة من الأوراق المالية التي يسعى مالكوها للحصول على الأموال لممارسة نشاطهم الاستثماري، الذي زيادته تدفع بمعدل النمو الاقتصادي نحو الأمام.
ويمكن للسوق المالية من توفير السيولة اللازمة للإقراض وتمويل الشركات من خلال أدواتها وآلياتها، كما يلي:
3-1- باستخدام أدوات السوق المالية (Michael.B.Devereux, Alan Sutherland, 2008, p: 1370] (9):
وتشمل (الأوراق المالية، الصكوك والمبتكرات المالية المستحدثة.........) باعتبارها الآلية العملية للسوق لتجهيز الاقتصاد بالموارد المالية وذلك عبر المرور بالقنوات التالية:
*- القناة الأولى: وتتم عبر صكوك الملكية (الأسهم)
وحسب هذه القناة، فالشركة لا تتحمل أعباء تسديد قيمة الأسهم بل توزع أرباح الأسهم سنويا حسب طبيعة الأسهم التي تحقق عوائد متغيرة حسب النشاط الاستثمار الممول عن طريق المدخرات الموظفة بالأسهم (رأس المال)
*-القناة الثانية: وتتم عن طريق طرح صكوك الدين (السندات)
والتي تكون مؤجلة الدفع لفترات زمنية مختلفة تحدد حسب مقتضيات حاجة التمويل، فعادة ما يفضل بعض المستثمرين الحصول على الأموال اللازمة لتمويل مستثمراتهم، عن طريق الاقتراض بإصدار السندات التي تعطي لحاملها عوائد تشمل سعر الفائدة والتغيرات في أسعارها السوقية.
وبعدما تقوم السوق المالية بتعبئة تلك الموارد، يتم تخصيصها نحو الاستثمارات (القطاع الحقيقي) الأكثر ربحية أي الاستثمارات التي توزع الأرباح المغرية على حاملي الأسهم، مما يجعل أسهم تلك الشركات أكثر جاذبية وبالتالي توجه الأموال نحوها.
3-2- باستخدام آليات السوق المالية لتعبئة الأموال للإقراض الطويل الأجل:
ويتم عبر المؤسسات المالية وباستخدام آليات السوق المالية، حيث تقوم تلك المؤسسات بتعبئة الأموال القصيرة الأجل بتجميعها من السوق النقدية وتخصيصها نحو الاقتراض طويل الأجل في السوق الرأسمالية (على اعتبار أن السوق النقدية تعتبر مصدرا لتجميع المدخرات الباحثة عن استثمارات قصيرة الأجل (مؤقتة). [[José Antonio Ocanpo et autre, 2008,p: 28 ((10))
وبذلك فالسوق الرأسمالية تمثل مرحلة استخدام تلك المدخرات، بعد قيام المؤسسات المالية بالاقتراض القصير الأجل، من خلال الأوراق المالية قصيرة الأجل وبتكرار واستمرار عملية الاقتراض هذه، تزداد مقدرة تلك المؤسسات على تعبئة الموارد اللازمة للإقراض الطويل الأجل

(ويطلق على هذه العملية بنظام الائتمان الدوار التي تم ابتكارها لاستثمار رأس المال النقدي عدة مرات).
أي أن عملية تعبئة المدخرات تحدث في عدة مرات زمنية قصيرة الأجل، تمت من خلالها حالات دخول وحالات تسرب للأموال، وعند تمتع السوق المالية بالكفاءة والفعالية اللازمة فتكون حالات دخول تلك الموارد تتجاوز حالات التسرب نتيجة للأرباح التي تحققها عملية الاستثمار في السوق المالية، وبذلك تزيد عملية تعبئة الموارد التي تصبح من خلال تلك الآلية مصدر ا تمويليا طويل الأجل في السوق الرأسمالية.

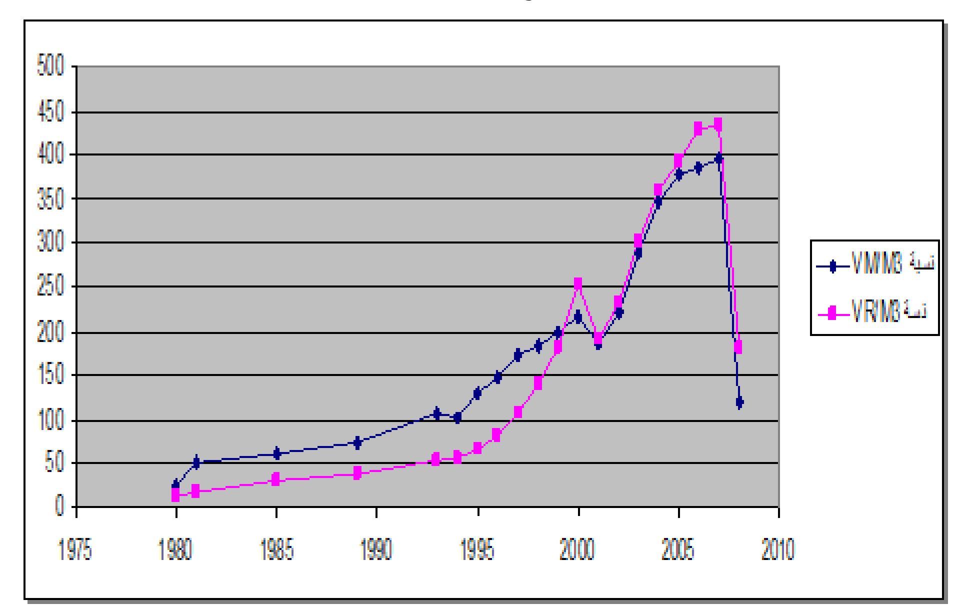
4-تموقع سيولة السوق المالية ضمن السيولة الكلية للاقتصاد:

تشير العديد من الدراسات إلى مدى حجم التمويل الذي توفره السوق المالية خاصة مع تطور مساهمة سيولة السوق المالية ضمن سيولة الاقتصاد، كما أصبحت تلك السوق ملجأ المستثمرين (المقرضين والمدخرين) لتمويل نشطاهم الاستثماري، من خلال ما تتيحه من سيولة ليصبح بذلك تحول تدريجي للاقتراض من المصارف التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية إلى الاقتراض من السوق المالية، ويمكن الاستشهاد على ذلك بما هو أدناه.

الشكل البياني رقم - I-

نسبية مؤشرات سوق نيويورك المالية (Nyse) إلى عرض النقد M3 في الولايات المتحدة الأمريكية خلال (1980-2008)

الوحدة: %



المصدر: من إعداد الباحثة، استنادا لإحصائيات من:

New York Stock Exchange (NYSE), fact book of the year 2006, 2009, sur site internet: http://www.nyse.com

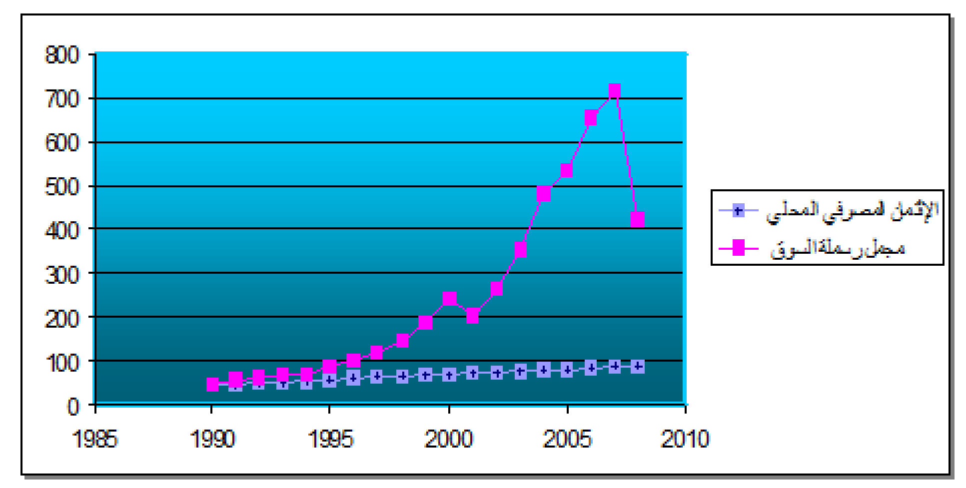
من استقراء إحصائيات الشكل البياني رقم - I - أعلاه يتضح مساهمة نشاط سوق نيويورك المالية (Nyse) في تكوين السيولة الكلية في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتضح تطور نسبة القيمة السوقية إلى عرض النقود VM/M3، فمن حوالي 25.5% سنة 1980 إلى حوالي 74 % لتستمر بالزيادة بشكل مضطرد في حقبة التسعينات لتصل إلى حوالي 199.72 % سنة 1999، ولقد شهدت الفترات الموالية زيادة ملحوظة (باستثناء سنة 2001 بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 فقد تراجعت النسبة بمعدل 15 %) لتصل إلى حوالي 396.66 % سنة 2007، إلا أنه بسبب الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم سنة 2008 والتي كانت بوادرها في الاقتصاد الأمريكي منذ سنة 2007، فقد تراجعت القيمة السوقية كنسبة إلى العرض النقدي بمعدل (70 %) سنة 2008.

ومن جهته شهد حجم التداول لسوق نيويورك كنسبة إلى العارض النقدي ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة فمن حوالي (12.32 %) سنة 1980 إلى حوالي (38.1 %) سنة 1989، لتتطور النسبة في عقد التسعينات وتصل ذروتها آنذاك بحوالي (180.99%) سنة 1999 ولنفس الأسباب التي تعود لأحداث 11 منم سبتمبر 2001 فقد تراجعت تلك النسبة بمعدل (24 %) سنة 2001، لكن تلك السوق استعادت عافيتها بزيادة حجم التعاملات فيها كنسبة إلى العرض النقدي بعد تلك الفترة، لتصل إلى ذروتها بما يعادل نسبة (432.62%) والتي سرعان ما تدهورت للمرة الأخرى بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على مختلف مؤشرات الأسواق المالية الدولية وتراجع حجم وكمية التعاملات فيها.و للتأكيد أكثر على مكانة سيولة السوق المالية ضمن مجمل سيولة الاقتصاد تم مقارنة مؤشر رسملة السوق المالية بحجم الائتمان المصرفي المحلي استنادا لفترة الدراسة المتاحة كما هو أدناه.

الشكل البياني رقم - II -

مجمل رسملة سوق نيويورك المالية (Nyse) وحجم الائتمان المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1990-2008)

الوحدة: بليون دولار



المصدر: من إعداد الباحثة، استنادا لإحصائيات من:

New York Stock Exchange (NYSE), fact book of the year 2006,-*
.2009, op, cité

IMF.International Financcial Statistics (IFS); Washington, Yearbook-*
.1990

IMF.International Financial Statistics (IFS); Washington, Yearbook -*
.2009

يتضح من الشكل البياني أعلاه تضاعف مجمل رسملة السوق المالية بنيويورك (Nyse) من حوالي 4429.9 مليون دولار سنة 1999 إلى حوالي 24415.9 بليون دولار سنة 2000، أي بزيادة بحوالي أكثر من خمسة مرات ما كان عليه سنة 1990، ليعرف المؤشر تراجعا بحوالي نسبة (16.5 %) سنة 2001 (بسبب أحداث 11 من سبتمبر 2001)، ويعاود نموه بالزيادة في الفترات اللاحقة إلى أن يصل إلى حوالي 71442.28 بليون دولار خلال سنة 2007، إلا أنه نتيجة لتداعيات الأزمة المالية الراهنة فقد تراجعت رسملة السوق بحوالي نسبة (41 %) سنة 2008 أي ما يعادل 42367.28 بليون دولار.

ثانيا-علاقة السوق المالية بالسياسة النقدية والسياسة المالية

استنادا للمكانة المتميزة التي تحتلها سيولة السوق المالية ضمن مجمل سيولة الاقتصاد، تظهر أهمية تدخل السلطات النقدية في التأثير على سيولة السوق المالية لتحقيق الاستقرار النقدي، كما يمكن للسلطات المالية الحركة بحرية أكبر من خلال الاستخدام الملائم للآليات التي تتيحها السوق المالية في تغطية احتياجات التمويل.

1-علاقة السوق المالية بالسياسة النقدية:

تستخدم السلطة النقدية العديد من الأدوات بهدف التأثير في السوق المالية، فهناك أدوات السياسة النقدية الكمية غير المباشرة وأدوات نوعية مباشرة (*)، فأما الثانية فهي معوقة لنشاط السوق المالية وذلك للأسباب التالية:
- أن الأدوات النوعية تستخدم بشكل مباشر لتنظيم عمليات الائتمان، باعتبارها من الآليات المباشرة التي تستخدمها الدولة للتحكم في الاقتصاد، فهي مقيدة لعمل السوق المالية، خاصة وأنها في تماس مباشر مع عملياتها، لشمل الرقابة على القروض المستخدمة لغرض المضاربة وخاصة المضاربة في السوق المالية والتي تؤثر على أداء تلك السوق وفعاليتها ومنه تخفيض دورها في الاقتصاد القومي.
- تكمن جاذبية الأدوات النوعية في أنها توفر قناة للتحكم النقدي دون إحداث زيادات غير مرغوب فيها في أسعار الفائدة، لكن التجربة أثبتت أن تلك الأدوات تضعف كفاءة الوساطة المالية مع تعرضها لسوء الاستعمال، مما ينعكس ذلك سلبا على نشاط السوق المالية
José Antonio Ocanpo et autre, 2008,p: 25] (11)
- المستجدات التي ظهرت في النظامين المالي والنقدي وكان في مقدمتها تطور نشاط السوق المالية واستحداث أدوات مالية، مع التوجه نحو عمليات التحرر المالي برفع الضوابط على حركية رأس المال وأسعار الصرف، وتماشيا مع ذلك كان التوجه للعمل بالأدوات الكمية التي تحل محل آلية السوق في تخصيص الموارد المالية، لتشمل تلك الأدوات الكمية غير المباشرة:
- سعر البنك (سعر إعادة الخصم): (taux de réescompte)
حيث يستطيع البنك المركزي المنفذ للسياسة النقدية أن يؤثر في هيكل أسعار الفائدة في الاقتصاد وتحديدا في السوق النقدية والسوق الرأسمالية، من خلال التغيير في أحكام اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي وشروطه، وذلك باستخدام سعر البنك (سعر إعادة الخصم)، فهناك علاقة طردية وقوية بين هذا الأخير وسعر الخصم، فرفع سعر البنك من البنك المركزي يدفع البنوك التجارية نحو رفع سعر الخصم، على اعتبار أن البنوك التجارية تفضل أن يكون سعر الخصم أعلى من سعر البنك لتغطية نفقاتها وتحقيق عائد مناسب لها.
حيث تنتقل تداعيات استخدام السلطة النقدية لآلية إعادة الخصم إلى السوق المالية سواء على الصعيد المحلي أو الدولي عبر الأوعية التالية:
• فعلى المستوى المحلي يكون من خلال:

*-السوق النقدية:
حيث ستتحصل المصارف التجارية على عوائد معتبرة عند رفعها لسعر الخصم (خصم الأوراق التجارية والمالية) استجابة لارتفاع سعر إعادة الخصم، لرغبة السلطة النقدية بتخفيض عرض النقود بإتباع سياسة نقدية انكماشية، مما يحفز ذلك المصارف على رفع أسعار الفائدة على مختلف أنواع الودائع للحصول على موارد أكبر وتلبية متطلبات المقترضين. [Michael.B.Devereux, Alan Sutherland, 2008, p: 1373] (12)، ومن ناحية أخرى فارتفاع سعر الخصم يحفز المقترض على طلب التمويل مباشرة من المصارف التجارية بدلا من خصم أوراقهم المالية، إلا أن زيادة الطلب على الائتمان تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة القصيرة الأجل (أسعار الفائدة المدينة والدائنة) في السوق النقدية، مما سينعكس ذلك على تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل في السوق النقدية.
*- السوق الرأسمالية:
يساهم ارتفاع أسعار الفائدة في السوق النقدية المترتب عن ارتفاع سعر إعادة الخصم في استقطاب رؤوس الأموال وتحولها من السوق الرأسمالية إلى السوق النقدية، معناه تحول من الاستثمار طويل الأجل إلى الاستثمار القصير الأجل (لتباين العوائد)، مما ينعكس ذلك على ارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل في السوق الرأسمالية ومنه انخفاض أسعار الأوراق المالية طويلة الأجل.
*- احتياطات المصارف التجارية:
حيث يساهم ارتفاع سعر إعادة الخصم في رفع تكلفة اقتراض المصارف التجارية من البنك المركزي، مما يدفع ذلك المصارف إلى استبعاد عملية الخصم وبذلك تنخفض سيولتها، [ضياء مجيد الموسوي، 1993، ص:22] (13)، وعلى اعتبار أن تلك المصارف تمثل أحد المتعاملين في السوق المالية فستتجه لها لعرض تتداول ما تمتلكه من أوراق مالية للحصول على السيولة (معناه تمارس أعمالها في السوق المالية كوسيط مالي ومستثمر)، مما يؤثر ذلك على مجمل عمليات السوق المالية.
وبذلك وعبر قناة هيكل الفائدة ينتقل تأثير التغير في سعر إعادة الخصم إلى جميع عمليات السوق المالية.
• أما على المستوى الدولي:
فيمكن أن ينتقل تأثير التغير في سعر إعادة الخصم على أسعار الفائدة الطويلة والقصيرة من المستوى المحلي إلى الدولي، على اعتبار أن ارتفاع أسعار الفائدة في السوق المالية المحلية استجابة لإتباع السلطة النقدية لسياسة نقدية انكماشية برفع سعر إعادة الخصم وذلك مقارنة بالأسواق المالية الدولية، مما يحفز ذلك على استقطاب المستثمر نحو السوق المالية المحلية، خاصة عندما تتسم هذه الأخيرة بمستوى عالي من الفاعلية والانكشاف، [José Antonio Ocanpo et autre, 2008,p: 30] (14)، مع تميز حركية رؤوس الأموال بدرجة مرونة عالية للتقلبات في أسعار الفائدة، ومن جهة أخرى فارتفاع أسعار الفائدة في السوق المالية المحلية يعكس انخفاض أسعار السندات، مما يحفز ذلك الاستثمارات الدولية فيها لغرض المضاربة والذي بدوره يزيد من تنشيط حجم التعامل والتداول في تلك السوق.
- عمليات السوق المفتوحة: (des opérations de marché d'ouvrir)

وتعتبر إحدى الأدوات التي يمكن من خلالها أن يصل تأثير السياسة النقدية إلى نشاط السوق المالية، وتتضمن تلك الأداة عمليات البيع والحيازة لأوراق المالية الحكومية (القصيرة والطويلة الأجل) للتأثير في كمية النقود في التداول والاحتياطات النقدية للبنوك التجارية،
[15) [Michael.B.Devereux, Alan Sutherland, 2008, p: 1372)، حيث يقوم البنك المركزي بعمليات البيع عندما يرغب بإتباع سياسة نقدية انكماشية وبعملية الحيازة عندما يرغب بإتباع سياسة نقدية توسعية، وتنتقل أثار تلك الآلية إلى نشاط السوق المالية، من خلال الأوعية التالية:

*- وعاء أسعار الأوراق المالية:

حيث تساهم عملية حيازة البنك المركزي لسندات حكومية عبر عمليات السوق المفتوحة في ارتفاع أسعارها ومنه أسعار الأوراق المالية الأخرى، ونتيجة للارتفاع العام في مجمل أسعار الأوراق المالية المتداولة سترتفع مؤشرات أسعار الأوراق السوق

*- وعاء أسعار الفائدة:

حيث يساهم ارتفاع أسعار السندات نتيجة لزيادة الطلب من البنك المركزي استجابة لإتباعه لسياسة نقدية توسعية، من خلال عمليات السوق المفتوحة في انخفاض أسعار الفائدة ومنه تدني تكلفة التمويل المصرفي، [16) [Cedric Tille,2008,p:292).

مما يزيد ذلك من طلب المستثمرين للائتمان والتوجه للتعامل به في السوق المالية بحيازة مختلف صور الأوراق المالية ومنه ارتفاع مؤشرات أسعار السوق.

*- وعاء الاحتياطات النقدية:

حيث يترتب عن قيام البنك المركزي بحيازة السندات الحكومية زيادة سيولة السوق النقدية سواء من خلال:

- قيامه بحيازة تلك السندات مباشرة من المصارف التجارية، مما يترتب عن ذلك زيادة الاحتياطات النقدية لديها.

- أو من خلال قيامه بحيازة تلك السندات من القطاع غير المصرفي (أفراد ومؤسسات)، ومهما كانت وسيلة الدفع فالبائع لما يقوم بإيداعها في حسابه لدى المصارف التجارية سيترتب عنه الزيادة في سيولتها، مما يحفز ذلك كله على توسيع المقدرة الائتمانية للمصارف التجارية وبتكاليف متدنية والتوجه بها للاستثمار والمضاربة في السوق المالية، مما يزيد ذلك من تنشيط حركية السوق المالية.

- التغير في نسبة الاحتياطي: (Variation du taux de réserve)

حيث تحتفظ البنوك التجارية باحتياطات نقدية البنك المركزي وتتمثل بنسبة معينة من مجمل ودائعها، وتسمح تلك النسبة للبنك المركزي بالقدرة على السيطرة على حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية للقطاع غير المصرفي، فعندما يرغب البنك المركزي في إتباع سياسة نقدية توسعية فيخفض من تلك النسبة وبالتالي تنخفض حجم الاحتياطات النقدية المجمدة للبنوك التجارية لدى البنك المركزي، ومنه زيادة سيولة تلك البنوك وزيادة مقدرتها الإقراضية، وبالتالي يوفر لها ذلك فرصة استثمار تلك الأموال في السوق المالية (إقراض وتداول)، [عادل أحمد حشيش، 1992، ص: 157] (17)، مما يؤثر ذلك على جميع عمليات السوق المالية، أما عند رغبة البنك المركزي بإتباع سياسة نقدية انكماشية فيرفع من تلك النسبة، وعندما تحتاج المصارف التجارية

للموارد اللازمة فستلجأ للسوق المالية وتعرض ما لديها من أوراق مالية، مما يزيد ذلك من عرضها، ومنه انخفاض في أسعارها وعند انتقال الأثر إلى بقية أسعار الأوراق المالية سينخفض مؤشر أسعار السوق.

2-علاقة السوق المالية بالسياسة المالية:

هناك علاقة قوية بين سياسة العجز المالي وعملية تمويله، من خلال إصدار الأوراق المالية الحكومية (سندات حكومية) والذي بدوره ينعكس في زيادة حجم الدين العام ويرجع ذلك إلى أن عملية الإصدار هذه أصبحت تمثل الأداة المثلى لتمويل العجز المالي وخاصة في الاقتصاديات المتقدمة.[18) [Cedric Tille,2008,p:290).
كما أن إحداث العجز المالي وتمويله بإصدار السندات الحكومية لا تقتصر على الأهداف المالية، من خلال تغطية النفقات العامة (تمويل الموازنة) وإنما تستهدف الحكومات وخاصة الاقتصاديات المتقدمة تحقيق أهداف اقتصادية (كالتأثير في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وتنشيط الطلب الكلي)، ومن جهة أخرى فعلاقة سياسة العجز المالي بالسوق المالية تكون في اتجاهين، من خلال العلاقة التبادلية بينهما، فالسوق المالية تسهل عمل السلطة المالية في تطبيق سياسة العجز المالي، من خلال ما توفره تلك السوق من إمكانية وسهولة في عملية الاقتراض وتمويل الموازنة الحكومية

ثالثا-مساهمة السوق المالية في النمو الاقتصادي – دراسة سوق نيويورك (NYSE)المالية

تكشف الدراسات التي أجراها البنك الدولي عن وجود علاقة إيجابية وقوية بين السيولة التي تتيحها السوق المالية ومعدلات النمو الاقتصادي، فكلما زادت سيولة السوق المالية زادت معدلات النمو الاقتصادي [عاطف وليم أندراوس،-2006-، ص: 166-242] (19)، وللاستدلال على ذلك وقع الاختيار على سوق نيويورك المالية (NYSE) باستخدام مؤشرات السيولة للسوق المالية وربطها قياسيا بمعدل النمو الاقتصادي وذلك بالاعتماد على بعض المؤشرات، وباستخدام أنظمة (SPSS) و(E.Views) والتي تظهر مجموعة من المعادلات السلوكية، حيث يمثل معدل النمو الاقتصادي (والمؤشر عنه بنصيب الفرد من الدخل القومي (PNBH) في كل معادلة كمتغير تابع، بينما يختلف المتغير المستقل حسب المؤشر المدروس، ولقياس قوة ومتانة العلاقة الإرتباطية الخطية بين متغيرات الدراسة استخدمنا معامل الارتباط البسيط (معامل بيرسون (r)، ومن جهة أخرى لدراسة جودة وفعالية تمثيل معادلة الانحدار المقترحة للعلاقة بين متغيرات الدراسة قمنا باختبار المعنوية الإحصائية وذلك للتأكد من أن نموذج الانحدار المقترح يعبر بشكل جيد وفعال عن نوعية العلاقة بين المتغيرات، لذلك استخدمنا معامل التحديد البسيط (R2) واختبار فيشر (Test.F)، ولتقييم واختبار الأهمية الإحصائية لتكوين معاملات معادلة الانحدار المقترحة استخدمنا اختبار ستيودنت (Test.T)، لذلك تمت الدراسة على عينة من المؤشرات ويظهر كل مؤشر في عدد من المشاهدات خلال الفترة (1980-2006) كما يلي:-

1- نسبة رسملة السوق(*) إلى الناتج الداخلي الخام:(PIB/VM)

وتمثل النسبة هذه إحدى مؤشرات السيولة التي تتيحها السوق المالية كما تعكس مدى مساهمة السوق في الناتج الداجي الخام (PIB) من خلال قيمتها السوقية، فكلما زادت النسبة دل ذلك على درجة أعلى من السيولة التي تتمتع بها السوق وقد تم استخدام هذه النسبة من خلال إحصائيات السوق المالية (NYSE) الأمريكية خلال الفترة (1980-2006)، ولقد استخدمت تلك النسبة للتأشير على مدى تأثير نشاط تلك السوق في النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال الدراسة الكمية التي تم فيها افتراض سيولة السوق (والذي يؤشر عليه بنسبة رسملة السوق إلى الناتج الداخلي الخام (VM/PIB) كمتغير مستقل يؤثر في معدل النمو الاقتصادي (والذي يؤشر عليه بنصيب الفرد من الدخل القومي (PNBH) والذي يعتبر متغيرا تابعا، وقد تم وضع هذين المتغيرين في نموذج افتراضي بسيط كما هو موضح في الجدول أدناه.
وتشير النتائج القياسية إلى أن العلاقة بين سيولة سوق نيويورك ومعدل النمو الاقتصادي للو.م.أ كانت علاقة طردية وقوية خلال فترة الدراسة، حيث كان انحدار سيولة السوق على معدل النمو انحدارا موجبا فقد بلغ المعامل (b) قيمة 0.0565 والذي يفسر بأنه بزيادة سيولة السوق بوحدة واحدة يزداد معدل النمو الاقتصادي (بصورة زيادة في معدل نصيب الفرد من الدخل القومي) بقيمة 0.0565، ويوضح هذه العلاقة أيضا مؤشر معامل الارتباط (r) والذي بلغت نسبته

78.06%، كما أن أكثر من 60.94% من التغيرات في معدل النمو الاقتصادي تفسر من خلال سيولة السوق، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى كما يفسره معامل التحديد (R2).

2- نسبة حجم التداول (*)إلى الناتج الداخلي الخام (VR/PIB):

يمكن التأشير على درجة سيولة السوق المالية أيضا من خلال حجم تداول الأوراق المالية المدرجة في السوق كنسبة من الناتج الداخلي الخام (PIB)، على اعتبار أن حجم التداول مؤشرا مهما لمستوى نشاط السوق ودرجة سيولتها وبالطرقة ذاتها تم بناء النموذج القياسي الافتراضي البسيط لكشف العلاقة بين المتغيرين، حيث تكون سيولة السوق (والمعبر عنها بـ VR/PIB) متغيرا مستقلا ويكون معدل النمو الاقتصادي (والمعبر عنه بنصيب الفرد من الدخل القومي (PNBH) متغيرا تابعا.
ولقد أظهرت النتائج القياسية وجود علاقة طردية وقوية أيضا، من خلال إيجابية ميل معادلة الانحدار (b) (بقيمة 0.476) ويؤكد تلك العلاقة مؤشر معامل الارتباط البسيط (معامل بيرسون) (r) والذي وصل إلى 89.82% ومنه معامل التحديد (R2)
والذي يفسر أن أكثر من 80.68% من التغيرات في معدل النمو الاقتصادي يمكن تفسيرها من خلال حجم تداول الأوراق المالية المدرجة في السوق المالية نسبة إلى (PNBH)

3-نسبة حجم التداول إلى رسملة السوق (VR/VM):

وتعتبر من المؤشرات المهمة التي تقيس سيولة السوق المالية، وبالطرقة ذاتها تم بناء نموذج قياسي بسيط والذي أعتبر فيه النسبة (VR/VM) كمتغير مستقلا ومعدل النمو الاقتصادي والمعبر عنه بنصيب الفرد من الدخل القومي (PNBH) كمتغير تابعا
ولقد بينت النتائج القياسية وجود علاقة طردية وقوية بين المتغيرين، حيث كن انحدار نسبة جم التداول إلى القيمة السوقية موجبا بمعامل (b) يعادل 0.231، ويؤكد قوة العلاقة معامل الارتباط بنسبة (70.83%) ومنه معامل التحديد بأكثر من(50.17%) كما هو في الجدول أدناه.

الجدول رقم -٠١-

النتائج القياسية لانحدار سيولة السوق المالية (NYSE) المالية على معدل النمو الاقتصادي في الو.م.أ خلال (١٩٨٠-٢٠٠٦)

النموذج بالمتغيرات	قيم a	قيم b	قيم معامل الارتباط r	قيم معامل التحديد R²	TestF*	TestT**
$PNB_H = a + b(VM / PNB_H)$	١٧.٨٥٩	٠.٠٥٦٥	٠.٧٨٠٦٤	٠.٦٠٩٤	٢.١١٦٧	٩.٩٢٢٥
$PNB_H = a + b(VR / PNB_H)$	٧.٠٢٧	٠.٤٧٦٤	٠.٨٩٨٢	٠.٨٠٦٨	٠.٠٠١٩	٩.٣٨٨٣
$PNB_H = a + b(VR / VM)$	٩.٦٥٨٣	٠.٢٣١٤	٠.٧٠٨٣	٠.٥٠١٧	٢.١٢٥٩	٥.٤٣٧٩

* حيث:

-نسبة رسملة السوق إلى الناتج الداخلي الخام:(VM/PIB)

-نسبة حجم التداول إلى الناتج الداخلي الخام (VR/PIB):

-نسبة حجم التداول إلى رسملة السوق (VR/VM):

-نصيب الفرد من الدخل القومي (PNB_H)

*- حيث:

a b تمثل معاملات دالة الانحدار الخطي البسيط بين متغيرين -x-(المتغير المستقل) و -y-(المتغير التابع)، حيث تلك المتغيرات تم تعويضها حسب الدراسة بمتغيرات اقتصادية حيث:

$$b = \sum (xi - \bar{x})(yi - \bar{y}) \Big/ \sum (xi - \bar{x})^2$$

$$a = \bar{y} - b * \bar{x}$$

$$r = \sum (xi - \bar{x})(yi - \bar{y}) \Big/ \sqrt{\sum (xi - \bar{x})^2 * \sum (yi - \bar{y})^2}$$

$$R^2 = r^2$$

وقد تم الاعتماد على بيانات إحصائية لكل مؤشر خلال فترة الدراسة (أنظر الملحق رقم-٠١-)

*- اختبار فيشر (TestF) عند مستوى معنوية: $\alpha = 0.05$

**-اختبار ستيودنت (TestT) عند مستوى معنوية: $\alpha = 0.05$

فاستنادا للنموذج القياسي السابق يكون لنشاط السوق المالية أثار مهمة على معدل النمو الاقتصادي، عندما تتسم تلك السوق بالفاعلية والكفاءة وتستطيع توفير الموارد اللازمة لتمويل القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال ما تحققه تلك السوق من درجة عالية من السيولة وهدا ما أكدته دراسة علاقة سوق (NYSE) بمعدل النمو الاقتصادي للو.م.أ خلال فترة الدراسة التي أتيحت فيها الإحصائيات (1980-2006)، لنستخلص بذلك أن نشاط السوق يمثل إحدى العوامل المحددة للمتغيرات التي تؤثر على معدل النمو الاقتصادي، ومن أجل التبسيط أكثر تم بناء النموذج

السابق في ظل افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة، وعلى الرغم من العلاقة القوية بين نشاط السوق المالية (السيولة) ومعدل النمو الاقتصادي إلا أن ذلك قد لا يتحقق في اقتصاديات أخرى لو تم نقل تلك السوق المالية (NYSE) الأمريكية إلى إحدى الاقتصاديات المتخلفة والفقير (كأثيوبيا)، فقد لا تحدث معدل نمو اقتصادي مرتفع، نتيجة لعدم توفر العوامل الرئيسية لنجاحها وتنشيطها والتي يمكن أن تساعد على زيادة معدل النمو الاقتصادي المنتظر.

الخاتمة

تعتبر سوق الأوراق المالية من أهم آليات اقتصاد السوق باعتباره مصدر من مصادر التمويل التي تلجأ إليها المؤسسات والأفراد لتمويل عملياتها الاستثمارية، من خلال إصدارها لمختلف الأوراق المالية.

على ضوء دراستنا يمكن رصد أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

- تعد سوق الأوراق المالية الهدف المنشود للمستثمرين الذين يرغبون في التخصيص الكفء للموارد المالية المتاحة لديهم، الأمر الذي يتطلب توفر قدر من البيانات والمعلومات المالية الصحيحة المتعلقة بالشركات التي تتداول أدواتها في السوق حتى يتمكن هؤلاء من ترشيد قراراتهم وتحقيق الأرباح في ظل سوق تتصف بالكفاءة.

- معظم الأسواق المالية في الدول المتقدمة تتسم بالكفاءة العالية نتيجة توفر الأنظمة القوية والفعالة للمعلومات المتاحة عن الشركة والسوق ذاتها، مما يؤثر ذلك على سيولتها ومنه على معدل النمو الاقتصادي للبلد، استنادا لنموذج الدراسة في سوق (NYSE) بالولايات المتحدة الأمريكية.

- العلاقة القوية بين نشاط السوق المالية (السيولة) ومعدل النمو الاقتصادي قد لا يتحقق في اقتصاديات أخرى كبعض الدول العربية، لعدم توفر العوامل الرئيسية لنجاحها وتنشيطها والتي يمكن أن تساعد على زيادة معدل النمو الاقتصادي المنتظر.

ويبقى التحدي القائم أما الاقتصاديات العربية مرتبط بمدى المقدرة على الالتزام بتحقيق التالي:

*- إعادة الهيكلة والتأطير بشكل كلي للمنظومة المالية في مجال التسيير، التنظيم، الأفراد والعمليات لإمكانية المساهمة بفاعلية في تمويل الاقتصاد الوطني ولاحتمال تحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي، الذي يعتبر أداة تمويلية لتحقيق تنمية مستديمة.

*- تنشيط أسواق الأوراق المالية العربية، بتطوير الأطر الفنية، التشريعية، التنظيمية والرقابية للإرتقاء بها إلى المستويات الدولية، لزيادة الثقة وبالتالي لإمكانية استقطاب المدخرات ورؤوس الأموال مهاجرة وزيادة معدل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتخصيصها نحو كثر الأوعية الاستثمارية كفاءة.

*-زيادة الوعي بنشر ثقافة مالية بورصية ومنهج فكري اقتصادي موضوعي يحدد إطار عمل ونشاط السوق المالية.

الملحق رقم -01-

مؤشرات سيولة سوق (NYSE) ومعدلات نموPNBH للولايات المتحدة الأمريكية خلال (2006-1980)

السنة	معدل نمو PNB_H	VM/PNB_H	VR/PNB_H	VR/ VM
1980	11,786	46,29	14,24	30,77
1981	13,37	38,12	13,2	34,62
1982	13,395	41,9	15,89	37,9
1983	14,292	47,2	23,10	48,9
1984	15,716	42,58	20,76	48,8
1985	19,607	49,08	24,67	50,28
1986	17,405	52,29	33,02	63,15
1987	18,426	49,28	41,99	85,2
1988	19,678	50,69	28,14	55,58
1989	20,842	58,28	29,93	51,36
1990	22,096	51,06	24,19	47,38
1991	22,652	64,87	26,97	41,30
1992	24,351	64,6	28,25	43,70
1993	25,383	69,9	35,17	50,76
1994	26,607	35,7	35,7	55,68
1995	27,577	82,89	42,87	51,72
1996	28,543	94,36	45,14	56,19
1997	29,234	102,234	46,608	61,967
1998	29,986	122,241	48,058	68,068
1999	30,654	144,603	49,384	73,804
2000	31,213	183,382	49,797	90,567
2001	27,968	120,105	38,124	90,874
2002	28,105	197,324	41,679	109,247
2003	33,798	298,118	53,698	80,991
2004	34,156	310,156	55,686	87,310
2005	35,234	332,058	57,894	96,854
2006	36,986	376,896	60,891	107,322

المصدر:

New York Stock Exchange (NYSE), fact book of the year 2006,, sur-site internet: http.//www.nyse.com

الفصل الخامس عشر

زراعة، تصنيع وتسويق التمور

دراسة مقارنة لتجارب عربية (العراق والمغرب) وواقع الجزائر

الملخص

شكل التمور عنصراً غذائياً مهماً، من خلال تحقيق الأمن الغذائي.علاوة على ذلك، فإنها تُشكل جزءاً حيوياً من ثقافة الشعوب والتنوع الزراعي البيولوجي.
وقد اشتهرت الجزائر بوفرة تمورها وجودتها العالية (خاصة دقلة نور) مما يؤهلها لتضطلع بالصدارة كأكبر مصدر للتمور ذات المواصفات القياسية، إلا أن القطاع لا يزال يعاني من عدة مثبطات على جميع المستويات وذلك رغم مجهودات الدولة الكبيرة لمحاولة دعم النشاط الإنتاجي له بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية مع تحسين النوعية، وذلك لبناء اقتصاد متنوع ومستدام،
الكلمات المفتاحية: النخيل، زراعة التمور، تصنيع التمور، تسويق التمور

المقدمة

تعتبر زراعة النخيل في المجتمع العربي ذات أهمية خاصة ليس فقط كمصدر للغذاء ولكن لارتباطها بعادات وتقاليد وقيم اجتماعية توارثتها الأجيال،
وتعتبر أشجار النخيل رمزاً للبيئة الصحراوية حيث أنها من أكثر النباتات تكيفاً مع البيئة الصحراوية نظراً لتحملها درجات مرتفعة من الحرارة والجفاف والملوحة، قد لا تتحملها كثير من النباتات الأخرى..
وقد كرمت الديانات السماوية كافة شجرة النخيل واهتمت بزراعتها ورعايتها. وقد ذكر القرآن الكريم النخيل والتمر في سبعة عشر سورة، كما ورد ذكر النخيل في كثير من الأحاديث النبوية ومأثورات العرب وأشعارهم.
وفي العصور الحديثة استمرت الدراسات والتجارب لتطوير جميع العمليات الزراعية التي تحتاجها النخلة وخاصة العمليات الفنية التي تجري على رأس النخلة وتشمل التلقيح والتقليم وخف الثمار والتقويم والتكميم.
وتوجد أكبر غابة لزراعة النخيل في العالم في المنطقة المروية المحاذية لشط العرب بالعراق.
ويحتل الوطن العربي مركز الصدارة في زراعة النخيل وإنتاج التمور حيث يقدر عدد النخيل في العالم بحوالي 100 مليون نخلة، يوجد في الوطن العربي وحده 80 مليون نخلة أي ما يعادل 80% من عدد النخيل في العالم ويبلغ المعدل السنوي للإنتاج حوالي 3 مليون طن/تمور، أي ما يعادل 80% من الإنتاج العالمي من التمور.
وفي الجزائر فقد عرفت زراعة النخيل منذ زمن بعيد، وتحتل موقع متميزا ضمن المنتجات الزراعية وضمن صادرات الدولة، وخاصة " دقلة نور "، والتي تتوفر فيها شروط المواصفات القياسية على الصعيد العالمي.
وعلى ضوء دراستنا نسعى إلى تحديد أهمية التمور كمصدر غذائي مهم، من خلال تركيبها الكيميائي، كما نسعى من خلال استعراضنا أهم التجارب الناجحة في بعض الاقتصاديات العربية (العراق والمغرب) استنادا إلى مجهودات تلك الأقطار في محاولة النهوض بقطاع التمور إلى

استخلاص أهم المكاسب (رغم بعض المثبطات التي لا يزال يعاني منها هذا القطاع) لمحاولة النهوض بقطاع التمور في الجزائر بعد التغلب على معوقاته.
وعلى ضوء ذلك تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤلات التالية:
- ما هي الأهمية الاقتصادية لزراعة التمور؟
- ما واقع زراعة التمور في العراق والمغرب؟
- ما مضمون وواقع إستراتيجية تصنيع وتسويق التمور في الجزائر؟
وقد قدمت هذه الورقة البحثية لمحاولة الرد على تلك التساؤلات وغيرها، وذلك بإمكانيات متواضعة استنادا للمعلومات المتاحة والتي تتمحور حول:
I-أهمية زراعة التمور ومتطلباته البيئية.
II- أهم تجارب زراعة وتصنيع التمور في الوطن العربي.
III-واقع زراعة وتسويق التمور في الجزائر.

I-الأهمية الاقتصادية لزراعة التمور ومتطلباته البيئية

وتُعد التمور محصولاً مهماً للغاية في معظم الأقاليم الصحراوية، إذ أنها تشكل عنصراً غذائياً مهماً بالنسبة للملايين من بني البشر يُسهم في تحقيق الأمن الغذائي.علاوة على ذلك، فإنها تُشكل جزءاً حيوياً من ثقافة الشعوب والتنوع الزراعي البيولوجي في المنطقة.

1- الموطن الأصلي للنخيل:

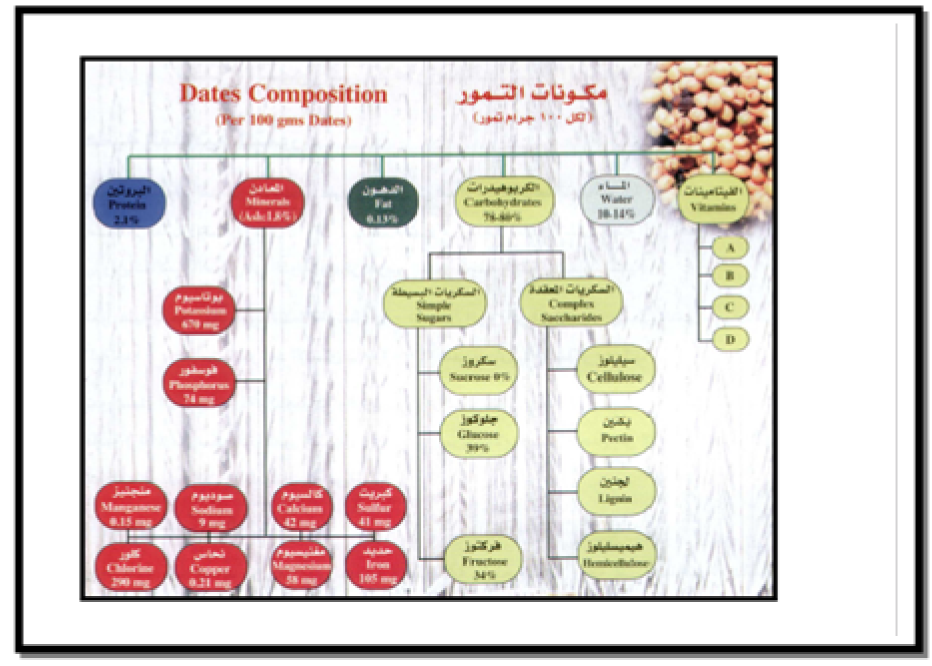
النخيل من النباتات أحادية الفلقة وهي من فواكه مناطق تحت الاستوائية. تعتبر منطقة الخليج العربي وإيران الموطن الأصلي لشجرة النخيل التي انتشرت زراعتها في المناطق الحارة الجافة وأهم الدول المنتجة لنخيل البلح(1): السعودية والعراق والجزائر وإيران وليبيا ومصر والمغرب وتوجد بكميات أقل في تونس والهند والسودان والولايات المتحدة الأمريكية.

2-القيمة الغذائية للتمور والتركيب الكيميائي لها:

تحتوي التمور على نسبة عالية من السكريات والتي قد تزيد عن 75% من وزنها الجاف، ومن هنا يمكن اعتبار التمور أغنى الفواكه قاطبة في محتواها من الطاقة الحرارية فحين نجد أن الكيلو غرام الواحد من البرتقال يعطينا 500 سعرة حرارة والعنب800 ومن الموز 1000 نجد أن الكيلو غرام من التمر يمد الجسم بما يزيد عن 3000 سعرة حرارية.
إن من دلائل القيمة الغذائية المرتفعة للتمور هو احتوائها على كميات كبيرة من الأملاح المعدنية والعناصر النادرة ذات الأهمية الغذائية الكبيرة.
ولقد أطلق على التمر لقب منجم لغناه بالمعادن، كما أشارت البحوث العلمية الحديثة أن تناول 15 تمرة أي ما يقارب من 100 غرام من التمور يمد جسم الإنسان بكامل احتياجاته اليومية من كل من المغنيزيوم والمنغنيز والنحاس والكبريت وبنصف احتياجاته من الحديد وربع احتياجاته من كل من الكالسيوم والبوتاسيوم(2).
ومما يجدر ذكره أن التمور تحتوي على كمية مرتفعة من عنصر الفلورين، بقدر بخمسة أضعاف ما تحتوي الفواكه الأخرى من هذا العنصر، وهذا يؤكد المقولة بأن تناول التمور لا يؤدي إلى تسوس الأسنان بل يحافظ عليها.
وحديثاً ربطت البحوث العلمية بين مرض السرطان وبين المغنزيوم وجاء في بعض التقارير العلمية أن سكان البداوة لا ينتشر بينهم مرض السرطان نتيجة لغنى أغذيتهم وخاصة التمور بعنصر المغنزيوم كما تحتوي التمور على عنصر الفوسفور الذي يعتبر الغذاء الأهم للخلايا العصبية ويساعد على النشاط الجنسي والحيوية العامة.، وتحتوي التمور أيضاً على كميات مرتفعة من فيتامينات المجموعة (ب) وخاصة الثيامين B1 والريبوفلافين B2 والنياسين B7، وذلك كما هو أدناه.

الشكل البياني رقم -01-

مكونات التمور



المصدر: عبد الباسط عودة إبراهيم، نخلة التمر شجرة الصحراء، 2011، على المرقع الشبكي: http://www.iraqi-datepalms.net

مما سبق نرى أن الله تعالى قد أنعم عليها بهذه الفاكهة العظيمة ذات الأهمية الغذائية الكبيرة وهذا مصداق لقول رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم حيث يقول: (بيت لا تمر فيه جياع أهله) وقوله عليه السلام: (إن التمر يذهب الداء ولا داء فيه).

ولقد وعى العرب والمسلمون الأوائل هذه الأهمية المتميزة للتمور فاعتمدوها الغذاء الأساسي لهم أثناء فتوحاتهم كونها تمتاز بقدرتها على التخزين كما أنها أغنى الفواكه قاطبة في سعراتها الحرارية وقيمتها الغذائية ناهيك عن سهولة نقلها وتداولها ومن هنا يمكن القول أن التمور قد ساهمت وبحق كغذاء لجند الإسلام في نشر الرسالة الإسلامية في أقصى بقاع الأرض.

3- المتطلبات البيئية لزراعة التمور:

وتحتاج للمقومات التالية(3):

-الحرارة: يحتاج النخيل إلى فصل نمو طويل وحار ومشمس – شتاء معتدل الحرارة - ولا يتحمل النخيل الصقيع حيث تتجمد أطراف سعفها على(–6) درجة مئوية ويتجمد جريدها على(–9) درجة مئوية. ويفضل إجراء الغرس عندما تكون درجة الحرارة تتراوح بين من(32 - 38) درجة مئوية.

- الأمطار: يتضرر النخيل من الأمطار في فترات التلقيح والإثمار ووقت نضج التمور.

- الري: تحتاج النخلة إلى ري كاف تتوقف كميته على حالة الجو وطبيعة النبات.

- التربة: تتلائم أشجار النخيل مع كل أنواع الأتربة، إلا أنها تفضل الأراضي الصفراء الطينية الجيدة الصرف، وتقاوم الملوحة حتى 22500 جزء بالمليون.

II- أهم تجارب زراعة وتصنيع التمور في الوطن العربي

للتمور مكانة خاصة في البنيان الاقتصادي الزراعي في الوطن العربي، وذلك على مستوى الإنتاج والاستهلاك والتسويق، ولذلك فقد اهتمت الدول في دعم هذا النشاط الإنتاجي، بهدف زيادة الإنتاج مع تحسين النوعية، واستنادا للإحصائيات والمعلومات المتاحة فقد وقع الاختيار على تجربة العراق والمغرب.

1-واقع زراعة، إنتاج وتصنيع التمور في العراق:

حيث تغطي أشجار النخيل المزروعة ما تقارب 600 ألف دونم من ارض القطر، ولذلك فان العراق يعتبر اكبر منطقة لزراعة النخيل بامتلاكه 37% من نخيل العالم.
ويحتل إنتاج التمور أهمية بارزة في الاقتصاد الزراعي العراقي، فبالإضافة إلى كونها مصدرا عدائيا مهما، فان منتجاتها الأساسية والعرضية تستعمل كمادة أولية للعديد من الصناعات الغذائية وتغذية الحيوانات والصناعات الحرفية، كما تعتبر التمور المصدر الرئيسي للعملة الصعبة من بين السلع الزراعية
ولقد ترتب عن ارتفاع نسبة ملوحة التربة، وارتفاع مستوى الماء الأرضي وعدم وجود المبازل أو تعطيل عملها إلى تأثير سلبي واضح على بساتين النخيل وإنتاجيتها في البصرة والمحافظات الجنوبية عموما(4)، فضلا عن ذلك فانعكاسات سنوات الحرب العراقية –الإيرانية وأحداث أم معارك الخالدة قد تسببت في أضرار واضحة في بساتين المناطق الحدودية (خاصة محافظة البصرة).
فقد كانت الحصيلة تراجع أعداد النخيل من (32.36) مليون سنة 1952 إلى (16.25) مليون نخلة سنة 1994، وقد رافق ذلك الانخفاض في إنتاج التمور فمن حوالي (697) ألف طن سنة 1975 إلى (446.29) ألف طن خلال الفترة (1977-1993).
وقد شهدت فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تطورا ملحوظا في إنتاج التمور فمن نحو (415.54) ألف طن خلال الفترة (1977-1987) إلى حوالي (502.67) ألف طن خلال الفترة (1988-1993)، وذلك تبعا للتطور الكبير في إنتاجية النخيل خلال تلك الفترة بحوالي 43.1 كغ/نخلة بعد أن كانت 26 كغم/نخلة خلال الفترة (1977-1987)، وقد كانت هذه الزيادة الكبيرة في الإنتاجية كافية لتغطية النقص الكبير في عدد أشجار النخيل المثمرة، والتي انخفضت من 15.8 مليون نخلة خلال الفترة (1977-1987) إلى 11.6 مليون نخلة مثمرة خلال الفترة (1988-1993).
ويرجع ذلك الانخفاض إلى تناقص عدد أشجار النخيل الإناث، فمن 19.7 مليون نخلة خلال الفترة (1977-1987) إلى 15.8 مليون نخلة خلال الفترة (1988-1993)، مما انعكس بشكل مباشر على عدد النخيل المثمر.
وكنتيجة لذلك بلغ الإنتاج السنوي للتمور (446.3) ألف طن كمعدل للفترة (1977-1993) وبمعدل إنتاجية 32كلغ/ النخلة، لتتحسن الوضعية في إنتاج التمور ومعدل إنتاجية النخيل المثمرة

في الفترة (1994-2004) والفترة (2005-2010) كما هو أدناه في الجدول.

الجدول رقم-01 -

معدلات إنتاج التمور، إنتاجية النخيل، عدد أشجار النخيل المثمرة والإناث في العراق خلال الفترة (2010-1977)

الفترة	معدا إنتاج التمور (١٠٠طن)	معدل إنتاجية النخيل (كلغ / نخلة)	معدل عدد النخيل المثمرة (مليون نخلة)	معدل عدد النخيل الإناث (مليون نخلة)
١٩٧٧- ١٩٨٧	٤١٥.٥٤	٢٦.٠٠	١٥.٨	١٩.٧
١٩٨٨- ١٩٩٣	٥٠٢.٦٧	٤٣.١٠	١١٦.٦	١٥.٨
١٩٧٧- ١٩٩٣	٤٤٦.٢٩	٣٢.٠٢	١٤.٣	١٨.٣
١٩٩٤- ٢٠٠٤	٤٢٣.٠٢	٢٦.٣٣	١٥.١٦	١٩.٢٣
٢٠٠٥- ٢٠١٠	٥١٧.٦٠	٥٤.٧٨	٣٧.٨٨	٢٤.٨١

المصدر:

• السيد كامل محمود القيم وأخرون، زيادة إنتاج التمور، وزارة الزراعة بالعراق، 1997، على الموقع الشبكي: http://www.iraqi-datepalms.net

• منشورات دورية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم،2010، على الموقع الشبكي: /www.aoad.org

فتحليل واقع التحسن في إنتاج التمور في العراق واستشراف آفاقه المستقبلية في ضوء احتمال ظهور بدائل منافسة للتمور ومنتجاتها الحالية بعد تحسن الوضع الاقتصادي للقطر يؤثر على ضرورة خلق استقرار في الطلب المحلي على التمور والتوجه نحو تصدير الفائض منها، ويمكن تحقيق هذا الاستقرار من خلال الاهتمام بتصنيع التمور ومنتجاتها مع العرض، كما أن عملية التصنيع هذه قد تكون منفذا للتصدير إلى جانب التمور الخام، ومن بين أهم الصناعات التي تعتمد على التمور في صناعتها بالعراق ما يلي:

*- صناعة السكر السائل من التمور(5):

فتتميز التمور باحتوائها على نسبة من السكر بين المنتجات النباتية الأولية كافة، أي أن ثلاثة أرباع المواد الصلبة والجافة في التمور هي سكريات، وبذلك فان نسبة السكريات في التمور تفوق بعدة أضعاف نسبتها في البنجر السكري، وقصب السكر المستخدمين لإنتاج السكر في العالم.

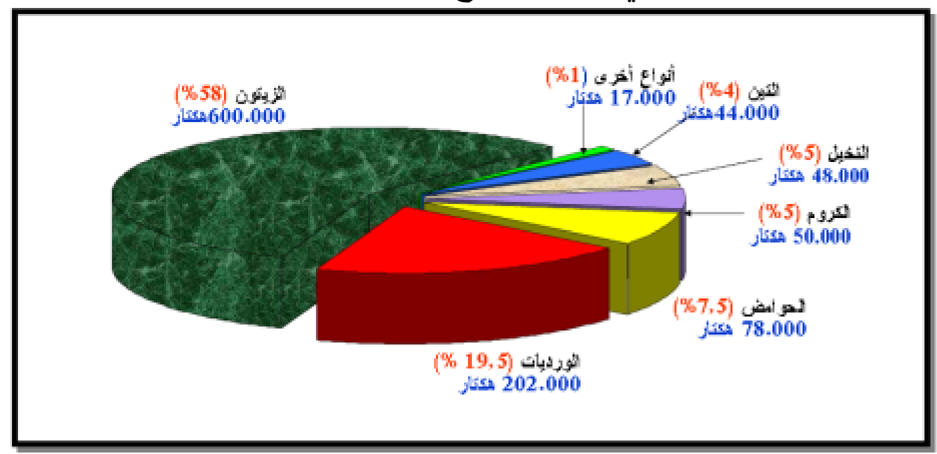
وبذلك فالعراق تعتمد على إمكانية توفير حاجة هذه الصناعات باستعمال (30) ألف طن من السكر السائل المنتج من استعمال حوالي (43.7) ألف طن من التمور، وذلك كبديل للسكر البلوري، ويمكن استعمال السكر السائل في عدة صناعات ويستهلك بشكل متفرق. (معامل المشروبات الغازية بمعدل (18) ألف طن/ السنة، معامل المثلجات بمعدل (5) ألف طن / السنة، معامل الحلويات بمعدل (1) ألف طن / السنة، الاستهلاك المنزلي بمعدل (03) ألف طن / السنة، استهلاك متفرق واحتياطي بمعدل (03) ألف طن / السنة).

*- إنتاج وتسويق الدبس (عسل البلح):
فالدبس محلول مركز لعصير التمور يحتوي على (70%-72%) من المواد الصلبة الذائبة و(60%-65%) من المواد السكرية و(1%-1.5%) أملاح ذائبة، إضافة إلى محتوياته الضئيلة من الربوتين والحوامض الأمنية والمواد الملونة.
وتتميز صناعة الدبس باعتمادها كليا على الإنتاج المحلي، ووفقا للمعادلة الصناعية فان إنتاج الطن من الدبس يحتاج إلى 1.5 طن من التمور(6)، على اعتبار أن إنتاج الدبس مرحلة وسبطية في عملية إنتاج السكر السائل، على اعتبار مجل الطاقات المناحة في القطر تصل غالى (32) ألف طن سنويا منتشرة في معامل بكربلاء، يعقوبة وغير ها من المناطق بالعراق.
*-إنتاج خميرة الخبز من التمور:
تشير الدراسات إلى انه يمكن استخدام تمور غير صالحة للاستهلاك البشري كمواد أولية لاستخلاص عصير التمر الحاوي على سكريات بنسبة 12% في صناعة خميرة الخبز الجافة والطرية، فلإنتاج طن واحد من خميرة الخبز يحتاج إلى 04 أطنان من التمور غير الصالحة للاستهلاك البشري (7).
*- إنتاج حامض الليمون (ألستريك) من التمور:
حيث يستعمل حاض الستريك في الصناعات الغذائية بنسبة 70%، كما في صناعة المشروبات والعصائر والحلوى ومواد النكهة، ويستعمل بنسبة 12% في صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل، وبنسبة 18% في صناعات أخرى كتنظيف المعادن وإزالة الصدأ وغيرها (8).
وينتج حاض الليمون بواسطة التخمرات وباستخدام الأحياء المجهرية كالفطريات والخمائر وذلك بتنميتها في بيئات غنية بالسكر، كالدبس والسكر السائل المنتج من التمور، ولإنتاج طن من حامض الستريك يحتاج 04 أطنان من التمر.
*- إنتاج الخل والكحول الطبي:
حيث يصنع الخل من التمر بعد إجراء عملية التخمر لسكريات التمور على مرحلتين (9):
-التخمر الكحولي: ويتم فيه تحول سكر التمر الأحادي إلى كحول ايثيلي باستخدام خميرة النبيذ الحاوية على سلالات معدومة من الفطريات.
- التخمر الخليكي: ويتم فيه تحول الكحول إلى حامض خليك، ويتم ذلك بإضافة خل غير معقم (يحتوي على بكتيريا حامض ألخليك التي تحول الكحول إلى حامض ألخليك)، وينتج من كل 100 جزء سكر أحادي حوالي (50-55%-) حامض خليك، كما يحتوي الخل التجاري على (4-5%) من حامض ألخليك.

2-واقع إنتاج التمور بالمغرب

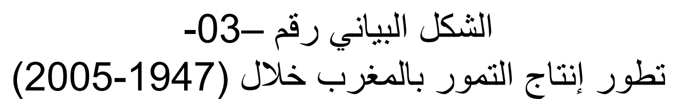
يحتل المغرب المرتبة الثامنة بعد العراق (21,5 مليو ن) والسعودية12 مليون) ومصر (11 مليون) وعمان (8 مليون) والجزائر 7.5 مليون) وليبيا (7 مليو ن) والسودان (4,7 مليو ن) ؛ وتظهر الأهمية السوسيو-إقتصادية لقطاع النخيل في المغرب في(10):
– المساهمة في تغطية حاجيات البلاد من التمور فاعتباره منتوج استهلاكي رئيسي ذو قيمة غذائية عالية لما تفوق مليون نسمة(حوالي 3 كلغ/الفرد على الصعيد الوطني مقابل 15كلغ/الفرد بمناطق الإنتاج) ؛
– تكثيف الحركة التجارية حيث تمثل التمور حلقة وصل بين شمال البلاد وجنوبها؛
– إنعاش الشغل بمناطق الواحات، بتوفير أكثر من 4 ملايين يوم عمل سنويا ؛
– ضمان جزء مهم حوالي (20 %-60%) من دخل المنتجين، حيث تقدر القيمة الإجمالية للتمور بحوالي 600 مليون درهم سنويا ؛
– المساهمة في إنعاش الصناعات الموازية، من خلال استعمال التمور في تحضير الحلويات وإنتاج الأدوية والمستحضرات الصيدلية وكذا استخلاص العسل والسكر والخل ؛
– استغلال مكثف لمخلفات زراعة النخيل عبر توظيفها في الصناعة التقليدية، في تغذية الماشية، في محاربة زحف الرمال، في البناء، علاوة على استعمالها كوقود وغير ذلك؛
– الاضطلاع بدور بيئي رائد حيث أن النخلة تشكل الركيزة الأساسية لمنظومة الإنتاج ألفلاحي بالواحات (تحمل العوامل المناخية الصعبة للمناطق الصحراوية، حماية الزراعات المرافقة، تلطيف الجو... الخ)
ويظهر تموقع قطاع النخيل ضمن تركيبة قطاع الأشجار المثمرة بالمغرب كما هو أدناه

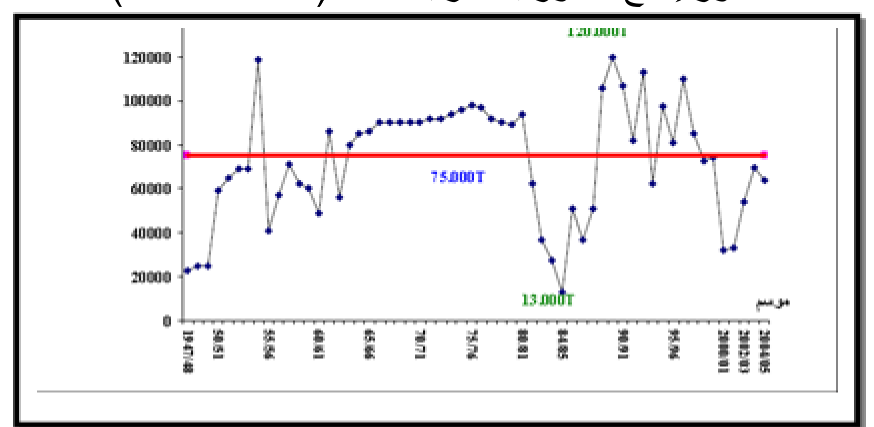
الشكل البياني: رقم- 02-
مكانة النخيل في تركيبة قطاع الأشجار المثمرة بالمغرب



المصدر:
منشورات، وزارة الفلاحة والصيد البحري، المملكة المغربية، 2009، على الموقع الشبكي:
www.newsabah.com/attachment/000005650.pdf

حيث يتميز قطاع الأشجار المثمرة بتنوع أصنافه، على غرار التشكيلة المتوسطة، ويغطي النخيل مساحة تبلغ حوالي 48 ألف هكتار، محتلا بذلك المرتبة الخامسة في تشكيلة الأشجار المثمرة المتواجدة بالمغرب فمنذ، الفترة (1948-1983) تراجعت مساحة النخيل من 85 ألف إلى حوالي 48 ألف هكتار بسبب مرض البايوض وتعاقب سنوات الجفاف(11)، إلا انه بداية من سنة 1984- إلى غاية اليوم نلحظ استقرار في المساحة المزروعة استنادا للإحصائيات المتاحة، نتيجة للمجهودات المبذولة لتعويض التلف الحاصل وذلك في إطار برامج تنمية وإعادة هيكلة قطاع النخيل بالمغرب.


الشكل البياني رقم –03-
تطور إنتاج التمور بالمغرب خلال (1947-2005)



المصدر:
منشورات، وزارة الفلاحة والصيد البحري، المملكة المغربية، 2006، على الموقع الشبكي:
www.newsabah.com/attachment/000005650.pdf

فقد ارتبط إنتاج التمور في المغرب بالعوامل المناخية، ومع اتساع رقعة المزروعات، خاصة وأنه تأرجح إنتاج التمور ما بين 13 ألف و120 ألف طن حسب المواسم، علما وأن معدل الإنتاج يناهز حاليا 75 ألف طن.

1-2- التوجهات الإستراتيجية ومضمون المخطط الوطني لتنمية قطاع النخيل بالمغرب:

استنادا للمجهودات المبذولة من طرف الدولة، في إطار إستراتيجية تنمية قطاع الزراعة وخاصة قطاع النخيل والتمور فقد تضمنت ما يلي:

1-2-1- التوجهات الإستراتيجية:

وتمحورت حول النقاط التالية:

– اعتماد مقاربة المسلكية في برمجة وإنجاز التدخلات التنموية ؛
– إعادة الهيكلة وتنمية قطاع النخيل لرفع مستوى الإنتاجية والجودةk وبالتالي حماية مداخيل الفلاحين ؛
– المساهمة في تلبية حاجيات الاستهلاك المتزايدة من التمور.
– الاستغلال الأمثل والتدبير المستدام للمجال ألفلاحي قصد المحافظة على التوازن البيئي.

2-2-2- مضمون المخطط الوطني لتنمية قطاع النخيل بالمغرب وأهم الإنجازات المحصل عليها في إطار المخطط الوطني(12):

مضمون المخطط الوطني لتنمية قطاع النخيل بالمغرب	أهم الإنجازات المحصل عليها في إطار المخطط:
١-إعادة إعمار الواحات لتعويض التلف الحاصل من جراء آفة البايو ض والجفاف وتوسيع غراسة النخيل عبر: -التوزيع المجاني للأغراس الأنبوبية للنخيل من الأصناف المقاومة للبايو ض وذات القيمة التجارية العالية ويهتم المخطط بتزويد الفلاحين بحوالي1,32 مليون شتلة على مدى 12 سنة أي بوتيرة غرس سنوية تفوق 100 ألف شتلة ؛	**١-توسيع وإعادة إعمار الواحات:** -التوزيع المجاني لأكثر من 500 ألف شتلة نخيل أنبوبية على فلاحي مناطق ورزازات وتافيلالت وطاطا وفجيج وكلميم وتزنيت والداخلة والسمارة والعيون ؛ -غرس حوالي 50 ألف فسيلة ناتجة عن عملية تنقية أعشاش النخيل لفائدة أكثر من4 آلاف مستفيد. **٢-إعادة هيكلة بساتين النخيل:**

-تشجيع الفلاحين على غرس الفسائل الجيدة الناتجة عن عملية تنقية الأعشاش بعد إخضاعها للمراقبة الصحية.

-إحداث بساتين نموذجية لتحسيس الفلاحين بالطرق العصرية لإحداث المغروسات الجديدة.

٢- تعبئة الإمكانيات وتحسين ظروف الإنتاج:

تهم بالأساس إعادة هيكلة بساتين النخيل وتحسين طرق صيانتها من خلال:

-تنظيم ورشات لتنقية أعشاش النخيل بالمناطق المنتجة؛

-تزويد التعاونيات والجمعيات المهنية بالأدوات الفلاحية الضرورية لإنجاز مختلف عمليات الصيانة؛

-نشر التقنيات الحديثة لصيانة أشجار النخيل وحث الفلاحين على إتباعها، من خلال إنجاز عمليات توضيحية ؛

-تكثيف عمليات التأطير والتكوين التقني للمنتجين.

٣-تثمين المنتو ج وتحسين ظروف تسويق التمور: وتتمحور حول

-تجهيز التعاونيات بالمعدات والمستلزمات الضرورية لجني التمور ومعالجتها وتسويقها ؛

- تقديم الإعانات والدعم الضروري للمنتجين ؛

-تعزيز الأنشطة الإشهارية ؛

-تشجيع الفاعلين الاقتصاديين على إحداث فضاءات لتسويق التمور بمناطق الإنتا ج(مواسم التمور).

٤-دعم البحث ونقل التكنولوجيا: من خلال

-متابعة التجارب المتعلقة بأصناف الخلط المقاومة لمرض البايو ض ؛

دعم التنقيب والبحث عن سلالات الخلط الجيدة بالواحات

- تطوير تقنيات الصيانة والمحافظة على الموارد الوراثية للنخيل ؛

-تحسين تقنيات الإكثار ؛

-تحسين تقنيات تثمين التمور ومخلفاتها ؛

- نقل التكنولوجيا عن طريق المركز التقني

-تنظيم أوراش تنقية أعشاش النخيل التي همت مئات الهكتارات بمختلف ا لواحات ؛

-حث الفلاحين على تحسين طرق الصيانة من خلال:

•إنشاء بساتين توضيحية لنشر التقنيات الحديثة ؛

•تزويد التعاونيات بالمعدات الفلاحية الضرورية للعناية بأشجار النخيل ؛

•تكثيف عمليات التأطير والتكوين عبر تنظيم عدة تظاهرات علمية وتقنية وأيام دراسية تحسيسية لفائدة الفلاحين والمؤطرين.

٣-تثمين المنتوج وتحسين طرق تسويقه:

-مد التعاونيات النشيطة بالتجهيزات العصرية الكفيلة بتحسين ظروف نضج وجني التمور ومعالجتها وتسويقه (إحداث ١٢ وحدة لمعالجة وتلفيف التمور وكذلك٤٥ وحدة لتحويل مخلفاته) ؛

-إنعاش تسويق التمور من خلال إحداث فضاءات للتسويق ولاسيما في إطار تنظيم معارض ومواسم جهوية للتمور (فجيج، أرفود، زكورة، طاطا وكلميم) ؛

-تقديم منح للاستثمار لإنشاء محطات لمعالجة وتوضيب التمور(دعم يتراوح ما بين ١٤٠ ألف و٢٠٠ ألف درهم/طن/ساعة.)

-تعزيز برامج البحث ونقل التكنولوجيا وخلق فضاء لإنعاش الاستثمار:

-متابعة بحوث انتقاء الأصناف الجيدة المقاومة لمرض البايو ض حيث تم إلى حد الآن انتقاء حوالي 10 أصناف .

-إحداث مركز تقني نموذجي للنخيل بزاكورة وملحقة له بالرشيدية ؛

- تعزيز الموارد البشرية والمادية لمؤسسات التنمية الفلاحية والبحث الزراعي.

-إصدار القانون التقني المنظم لإنتاج ومراقبة وتسويق الفسائل النسيجية للنخيل ؛

النموذجي للنخيل(بزاكورة وملحقته بالرشيدية)، من خلال إنجاز برامج للبحث التطبيقي وتكوين الفلاحين والتقنيين بمختلف أنشطة سلسلة إنتاج التمور. **٥-التنظيم المهني**: وذلك بإرساء إطار أمثل للعمل الموحد وفضاء للتشاور والتنسيق بين الفاعلين، من خلال: -تنظيم المنتجين الصغار والمتوسطيين في إطار تعاونيات قادرة على القيام بالاستثمارات اللازمة. -تفعيل وتأهيل ودعم التنظيمات الحالية. -تعميم العمل الجمعوي.	-حصول واحات الجنوب المغربي سنة 2000على شارة محمية المحيط الحيوي من منظمة اليونسكو. - تكثيف البحث عن موارد مائية جديدة وتعبئتها لفائدة الواحات. -تعزيز برامج مكافحة التصحر وزحف الرمال.

2-2- أفاق قطاع النخيل بالمغرب:

يعتبر النخيل العمود الفقري للنشاط ألفلاحي بالواحات المغربية. وبالرغم من المجهودات المبذولة لتطوير القطاع، فإن أشجار النخيل لازالت تعاني من عدة مشاكل وخاصة تلك المرتبطة بتفشي ظاهرة اجتثاث أشجار النخيل والتوسع العمراني داخل الواحات، مما يستدعي وضع أرضية قانونية تحمي هذه الثروة بالواحات ذات التوازن البيئي الهش عبر(13):

- الحد من الأضرار الجسيمة التي تلحق بهذه الثروة الفريدة بمناطق الواحات مما يهدد استمرارية الأنشطة الزراعية المرتبطة بها ؛
- إنشاء مناطق نخيل محمية تتوفر على مخططات لحمايتها وتنميتها المستدامة ؛
- حماية شجرة النخيل وتحديد الحالات التي يسمح فيها باقتلاع هذه الشجرة ونقلها وإعادة غرسها.
- مشروع قانون رقم 01.06 المتعلق بالتنمية المستدامة لمناطق النخيل وبحماية نخلة التمر.
- العمل على بلورة التزامات المغرب في إطار محمية المحيط الحيوي للجنوب المغربي.

III-واقع زراعة وتسويق التمور في الجزائر

عرفت زراعة النخيل في الجزائر مند زمن بعيد، حيث تدل الدراسات والأبحاث التي أجريت في صحرائنا على أن منطقة الواحات كانت تعرف نشاطًا اقتصاديًا ضخما تمثله شبكة تجارية متطورة بين مختلف القبائل والأسواق التجارية.
فمنطقة "عين صالح" كانت تستقبل البضائع التجارية الوافدة من نهر" السنغال" وصحراء " منغولا" وصحراء "السند " بالهند حيث كانت التمور سلع تبادلية أساسية وبعد فتح الإسلام لأفريقيا وجنوب الصحراء كانت تستقبل الوفود الحجاج من وإلى البقاع المقدسة.
رغم الزراعة المختلفة التي عرفتها المناطق الصحراوية إلا أن زراعة نخيل التمور تعد الزراعة الإستراتيجية في مناطق الواحات حيث تمتد على مساحة تقدر بأكثر من 100120هكتار وعلى أكثر من 15 مليون نخلة في سنة2003 وهذا ناتج عن الدعم الذي قدمته الدولة للفلاحين لتنمية هذا القطاع.

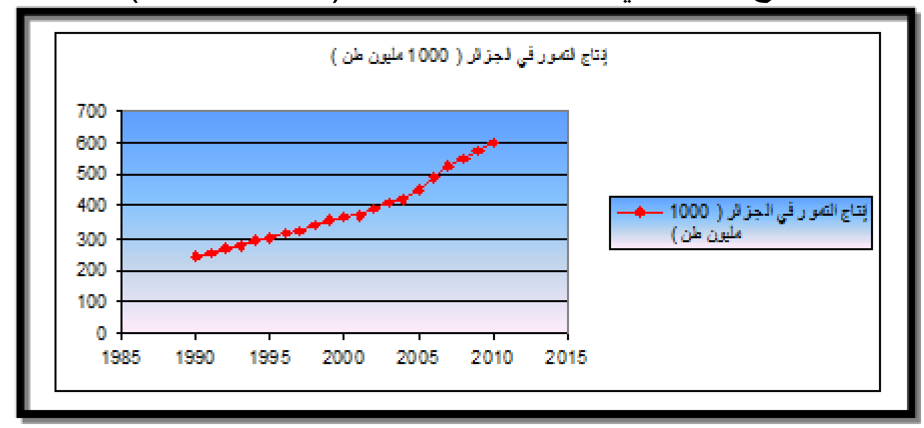
1- إنتاج التمور في الجزائر:

ككل المنتجات الزراعية فإن إنتاج التمور يتصف بالتعقيد من حيث اختلاف الظروف الطبيعية ومنها المرتبطة بعامل المناخ والمياه والانعزال النسبي للواحات عن بعضها البعض، وتعتبر الواحات المتفرقة عبر ربوع الصحراء الجزائرية المناطق الزراعية الرئيسية لنخيل.
ويوفر النخيل للمزارعين ظروف أقامة ملائمة وسط الباستين ويسمح لهم بإمكانية كبيرة لتربية المواشي ومختلف الحيوانات التي تتغذى العديد منها على التمور ومخلفات النخيل.
وتنتشر زراعة التخيل في الجزائر في العديد من أنواع التربة، غير انه يفضل التربة الخفيفة والعميقة، إلا أن النخيل يعطى إنتاج غزير ذو جودة رفيعة في منطقة الزيبيان في واحات الزاب الشرقي وتربتها طينية غنية بالطمي والزاب الغربي وبالذات مركز إنتاج طولقة، حيث تحتوي تربتها على نسبة من الجير (دبداب)، وأيضا في منطقة واد سوف ووادي ريغ وتربتهما رملية، فان مردود النخيل لا يقل أهمية عن المناطق الأخرى (14).
وتنتشر زراعة النخيل في تسعة (09)ولايات رئيسية وهي بالترتيب تبعا لأعداد النخيل فيها: ولاية بسكرة وفيها 23.31% من مجمل عدد النخيل (وتضم واحات الزاب الشرقي الغربي والقبلي)، تليها ادرار بـ 21.5%(وتضم منطقة توات وقورارة)، ثم ولاية الوادي بـ 21.35% (وتضم واحات وادي ريغ ووادي سوف)، تليها ولاية ورقلة بنسبة 15.32% (وتضم ورقلة وواد ريغ العالي)، وولاية غرداية (و تضم واحات واد ميزاب، متليلي، المنيعة) وولاية بشار، ولاية تمنراست، ولاية اليزي، ولاية تندوف(15).
ويتنوع المناخ باختلاف المناطق، ففق المناطق الشبه التلية تتميز بمناخ بارد شتاءا وحار صيفا وبهطول أمطار غزيرة في فصلي الشتاء والخريف، مما يؤدي إلى تأخير في نضج الثمار وتلفها وخاصة في شمال ولاية بسكرة، أما منطقة الزيبان فالمناخ فيها معتدل في الشتاء وحار في الصيف، وتعتبر من ابرز المناطق الزراعية للنخيل وتمتاز تمورها بالجودة.

وقد عرف إنتاج التمور في الجزائر تطورا ملحوظا في في معدل الإنتاج ومعدل إنتاجية النخيل وفي عدد النخيل المثمر كما هو أدناه.

الشكل البياني رقم-04-

إنتاج التمور في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)



المصدر:

تم إعداده من طرف الباحثة استنادا إلى إحصائيات من:

- الديوان الوطني للإحصائيات:، على الموقع الشبكي: www.ons.dz
- الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية،، إصدارات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، إصدارات 2008، 2009.، على الموقع الشبكي: www.aoad.org/

يوجد في الجزائر حوالي 800 صنف من أصناف التمور إلا أنه يمكن تصنيف أهمها وحسب الخصائص كما يلي(16):

- التمور الجافة: دقلة بيضاء- مش دقلة -تين ناصر.
- التمور النصف جافة: دقلة نور- تافزوين -تمجوهرت -أزرزة.
- التمور اللينة: الغرس – آدالة- بنت أخبالة.

2 –إستراتيجية تصنيع وتسويق التمور في الجزائر:

تعتبر المنتجات بعد نهاية العملية الإنتاجية سلعا قابلة للاستهلاك والتداول أو منتجات وسيطة يمكن تحويلها. إلا أنه حتى يتحقق هدف المنتج يجب تسويق وترويج الفائض من الإنتاج وذلك عبر مختلف شبكات التسويق، وتتعدد قنوات تسويق التمور حسب عدد المتعاملين، وتنسب القناة إلى طبيعة ومجرى المنتوج في عملية التسويق، ويمكن تصنيفها إلى:

- القنوات القصيرة (جامعي التمور): وتعتبر الحلقة الأولي في المسلك التسويقي، حيث يقوم هؤلاء بشراء الإنتاج قبل الحصاد (معناه قبل النضج الكامل للمحصول) وبعد النضج يقومون بجمع المحصول وتسويقه إلى تجار الجملة ووحدات التكييف والتعبئة، وسميت بهذا الاسم لأن عدد المتعاملين فيها محدود(17)، هذه القناة مستعملة على المستوى المحلي يختص بها وكلاء خواص وتهتم بكميات محدودة من التمور، وكذلك التمور اللينة ذات النوع المشترك، رطب، وتباع في

نفس المكان أي في الأسواق المحلية لتجار التجزئة الذين يبيعونها لحساب المنتج نفسه، مع انتزاع نسبة من الثمن (العمولة) التي يتم الاتفاق عليها من قبل. في بعض الأحيان، المنتجون يبيعون المحصول مباشرة وهو ما يزال في النخيل وهو ما يسمى بالتخريص. ويمكن القول أن هذا النوع من القناة تخص في أغلب الأحيان التمور الجديدة التي لم يمسها أي تكييف أو تجهيز. وتوجد هناك أنواع أخرى من البيع المباشر للتمور التي جهزت بطريقة تقليدية، هذا البيع يكون مباشرة أو عن طريق وسطاء البيع بالتجزئة في بيع التمور ويملكون متاجر مختلطة، هؤلاء التجار يبيعون كميات محدودة ولا يشترون إلا من عند المنتجين الصغار.

- القناة المتوسطة والطويلة(تجار التجزئة): ويقومون بشراء التمور من أسواق الجملة وبيعها مباشرة إلى المستهلك، فلتوسيع عملية التبادل يجب انتهاج مسالك واسعة مثل القناة المتوسطة والطويلة، حيث أن هاتين الأخيرتين تحلان مشكل القناة القصيرة وزيادة عدد المتعاملين مثل المفاوضين(18).

و تعتمد عملية تسويق التمور على المستوى الداخلي بعد الاكتفاء الذاتي للمنتج حيث يكون حجم المبيعات غير محدد الكمية، مما يصعب التعرف على الكمية الإجمالية للمبيعات. وعملية البيع متعددة وحرة وفي أغلب الأحيان تتم داخل مكان الإنتاج وبهذا لا يتم التصريح بالكميات المنتجة والمباعة.

أما على الصعيد الخارجي فتعتبر حلقة التسويق ضيقة وتحتاج إلى عدة تعديلات نظرا للعديد من الأسباب منها:

- توفير العملة وذلك بتسويق الفائض.
- توسيع وتشجيع الاستثمار الفلاحي الخاص بالنخيل.

ويتسنى هذا إلى فتح عملية التعامل بواسطة التسويق الخارجي والجزائر كباقي الدول المنتجة للتمور تخضع لنفس شروط الأسواق الخارجية منها (19):

- المواصفات القياسية للتمور: هي أسلوب علمي الذي يحدد به المتطلبات والخصائص الواجب توفرها في المنتوج من جودة وانخفاض التكاليف مما يحقق الفائدة لدى المنتج والمستهلك على السواء وتشمل المواصفة طرق الفحص والاختيار والتأكد من مطابقة المنتوج للمواصفات المطلوبة، لذا فهي تلعب دورا مهما في التجارة الخارجية بما توفره من عوامل الثقة والاطمئنان للجودة، فالنمور متميزة بدرجات جودة عالية مثلا: دقلة نور تحضى بإقبال عادي لسوق العالمية ولها من مردود اقتصادي عالي إضافة إلى أنها تساير التبادل التجاري لذا تحاول الجزائر من زيادة الثقة في جودة تمورها حسب المواصفات القياسية التالية:

أ- ضوابط التصنيف: إن فرز المنتجات حسب النوع والصنف وترتيبها حسب كل درجة من درجات الجودة ووضعها في عبوات بوحدات متجانسة من حيث الوزن والشكل ذلك هو موضوع ضوابط التصنيف، إن هذه الضوابط تساعد على تسهيل أداء العمليات التالية:

– توحيد العبوات.
– النقل، الحفظ والتوزيع.

ب- التكييف: هو عملية تتعلق بمعالجة المنتجات، كل منها حسب خصائصه الطبيعية، بطرق وأساليب علمية، من شأنها أن تسمح بتهيئة المنتوج والمحافظة على سلامته إلى غاية وصوله إلى المشتري، وحسب الحالة، فإن هذه العملية قد تتم إما على مستوى الإنتاج، عند ما يكون المنتوج

يمتاز بدرجة حفظ جيدة، وإما على مستوى التجزئة استغلال أوقات فراغه بتكييف المنتجات، وإما على مستوى الجملة، عن طريق مصانع التكييف المجهزة خصيصا لكل نوع من المنتجات والموجودة بمنطقة الإنتاج ببسكرة.

ج- التعبئة: فالعبوة هي الحاوية التي تضم بداخلها مجموعة من بعض العناصر المكيفة قصد تسهيل عملية النقل، فإن عبارتي التكييف والتعبئة غالبا ما يعني أحدهما للأخر فالعبوة تتمثل في الصندوق الخشبي أما التكييف يتمثل بكل ما يحميه من ورق خاص أو أحزمة التزيين أو أشرطة إعلانية ملونة..

د- التخزين: تعتبر عملية التخزين وظيفة تسويقية هامة تهدف إلى الاحتفاظ بالمنتجات المشتراة في ظل شروط التخزين المناسبة تمهيدا لعرضها ومن ثم بيعها فهي إذن تضفي على المنتوج منفعة زمنية.

فالمنتجات ليست كلها دائمة موجهة لمراكز الاستهلاك بمجرد جمعها بل يخزن الفائض منها لمدة قد تقصر أو تطول ذلك ما يؤدي إلى انتظام ولا موسمية توزيعها.

و- النقل: تحتل عملية النقل مكانة اقتصادية هامة في وظيفة التسويق، من خلال قيامها بنقل منتجات من مواقع إنتاجها أو تخزينها إلى مواقع تسويقها أو توزيعها، ويتم نقل المنتجات باستعمال وسيلتين وهما النقل الجو والنقل البحري (20).

وبالرغم من توفر المادة الأولية (التمور) وإمكانية إنتاج العديد من المواد الضرورية المستوردة عن طرق تصنيع التمور، إلا أن تصنيع التمور لم يبرح مكانه باستثناء تحويل التمور إلى عجائن تستعمل في صنع الحلويات، وللنهوض بهذا القطاع نرى انه من الضروري إنشاء وحدات تصنيع لامتصاص الفوائض من التمور،

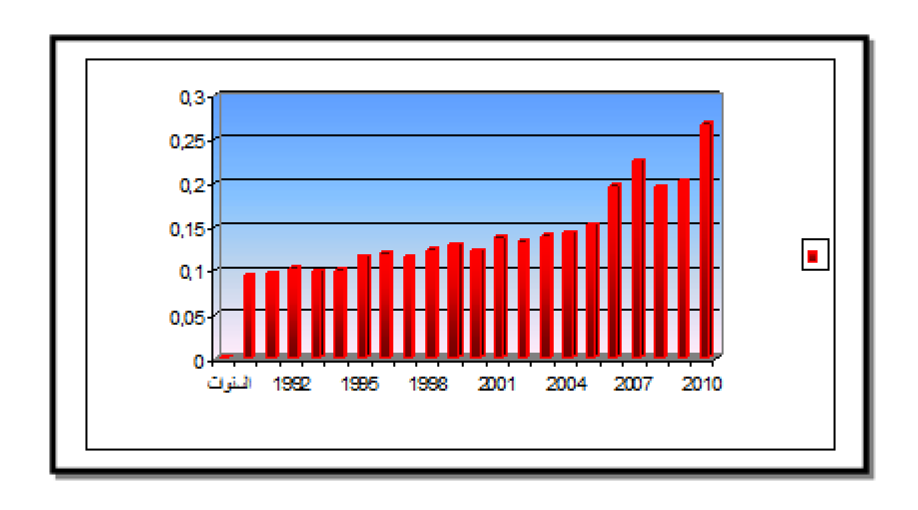
كما تتوفر في الجزائر بعض وحدات التخزين، علاوة على بناء وحدات التبريد، في حين لم يرق الإرشاد التسويقي للمستوى المطلوب، إما لعدم تقبل المزارعين للإرشادات، أو لقلة الإمكانيات لدى المرشدين لتقديم خدماتهم للمزارعين والوصول إليهم.

3- صادرات التمور الجزائرية:

إن إستراتيجية التسويق الخارجي تعتمد على كل المواصفات القياسية للتمور لأن الأسواق الخارجية يكثر فيها عدد المتعاملين من داخل البلد أومن خارجها وفيها من المنافسة ما لا يرحم، وهذا بمزاحمة بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية لصادرات التمور الجزائرية ولاسيما "دقلة نور"، لما تكتسبه من مكانة مرموقة في السوق الدولية.

الشكل البياني رقم-05-

صادرات التمور في الجزائر كنسبة من مجمل الصادرات خلال الفترة (1990-2010)



المصدر:
تم إعداده من طرف الباحثة استنادا إلى إحصائيات من:
• الديوان الوطني للإحصائيات:، على الموقع الشبكي: www.ons.dz
• الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية،، إصدارات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، إصدارات 2008، 2009.، على الموقع الشبكي: www.aoad.org/

وبالتالي فنجد أن التمور الجزائرية قد دخلت إلى كل الأسواق الدولية منها كندا وألمانيا ودول الخليج... وتماشيا مع التوجيهات الحالية لدخول في إطار التقسيم الدولي الجديد للعمل فإن الدولة الجزائرية تحاول تنمية القطاعات الاقتصادية التي تتوفر على ميزة نسبية ومن هذه القطاعات قطاع تصدير التمور الذي يساهم في زيادة صادرات الوطنية الغير نفطية، وتحتل صادرات التمور موقعا متميزا مجمل صادرات الجزائر كما هو أعلاه.

ولا تزال عملية زراعة وتصنيع وتسويق التمور في الجزائر تعاني من عدة مشاكل ومعوقات تحتاج إلى جهد كبير لوضع حلول مناسبة لها وتظهر أهم تلك المعوقات فيما يلي:

*- معوقات طبيعية:

وتتعلق بالعواصف والرياح الشديدة والساخنة والتي تتسبب في سرعة جفاف مياسم الأزهار، وبالتالي تصبح غير صالحة لاستقبال حبوب اللقاح والذي بدوره يؤثر على الثمار والمحصول، كما قد تتسبب العواصف في نقل العديد من الحشرات وفي كسر العرجون أو تساقط الثمار قبل وبعد النضج.، ومن جهتها فقد تثير الرياح كثبان الرمال المتحركة فتدفن ما يصادفها من نخيل، كما حدث في منطقة واد سوف(21)، كما قد يتسبب سقوط الأمطار وارتفاع الرطوبة النسبية أثناء نضج الثمار في تعرضها للعديد من الأمراض وإلى أضرار ثانوية (كالعفن، التخمر، التحمض....).

*- معوقات فنية:

كعدم وجود حصر دقيق لأصناف النخيل، وكذلك للأشجار البذرية الفردية أو للسلالات قليلة الانتشار، وبالتالي عدم وجود قاعدة بيانات يمكن أن تقوم عليها أية سياسة إنتاجية، اقتصادية، تسويقية، كما أن ارتفاع الكثافة الزراعية وعدم انتظام المسافات يؤثر على الجدوى الاقتصادية للمزرعة، ومن جهة أخرى عدم الخبرة أحيانا ونقص ارتفاع أجور اليد العاملة والمدربة على عمليات خدمة النخيل (خاصة عمليات التقليم، التلقيح وخف الثمار والجني....)(22) أدى إلى قلة

الإنتاج ورداءة صفاته الثمرية، إضافة إلى انتشار الإصابة بسوسة النخيل ومرض البيوض باعتبارها أحد أهم المعوقات للتوسع في زراعة النخيل بالجزائر.
*- معوقات اقتصادية:
كتفتت وصغر مساحة الحيازات الزراعية، مع تعدد الملكية للحيازة الواحدة لتوالي توارثها لأجيال متعددة، كما أن الارتفاع الكبير في أسعار فسائل الأصناف الجيدة والتي لا يقدر عليها المزارع تعتبر إحدى المشاكل الرئيسية التي تعيق التوسع في زراعة وإكثار الأصناف المرغوبة.
*- معوقات إجرائية وتنظيمية:
كعدم الاهتمام بالتدريب والإرشاد، خاصة مع زحف العمران والمباني والمنشات على زراعة النخيل، إضافة إلى عدم تصنيف التمور من طرف المنتج وإيجاد مقاييس جودة تتماشى مع السعر.
*- معوقات تصنيعية وتسويقية:
كسوء تخزين التمور لحين تصنيعها أو تسويقها، وعدم إتمام عمليات تجفيف الثمار بشكل جيد مما يعرضها ذلك للتلف، مع بدائية طرق تعبئة التمور ونقص الإبداع في التغليف وطرق عرضها، مما يؤثر ذلك على تسويقها، مع قلة كفاءة أجهزة التسويق من حيث الدعاية والترويج، مما يساهم ذلك في استغلال التجار للمزارعين وفرض السعر عليهم، في ظل قلة عدد المصانع الجيدة المستوى للتعبئة والتغليف، مع قلة المخازن المبردة، ومن جهة أخرى قلة الطلب على مخلفات النخيل (المنتجات الثانوية)، وعدم الاستفادة منها في البرامج التصنيعية والتي يمكن إدخالها في إنتاج الأعلاف لتغذية الحيوانات والدواجن أو تصنيع الأخشاب منها، مما يحمل ذلك المزارع أعباء إضافية والتخلص منها بالحرق مثلا، إضافة لعدم وجود صناعات تحويلية يمكنها امتصاص الفائض من التمور الرديئة رغم تعدد المنتجات التي يمكن تصنيعها منها (الخل، الكحول الطبي، الدبس، السكر السائل.....).

الخاتمة

اشتهرت الجزائر بوفرة تمورها وجودتها العالية مما يؤهلها لتضطلع بالصدارة كأكبر مصدر للتمور في العالم، فالدولة تضم ما يتجاوز 12 مليون نخلة وتسعى إلى تسخير منتوجها الفلاحي الرئيسي لبناء اقتصاد متنوع ومستدام، وفي إطار الجهود الحكومية لتشجيع زراعة التمور، بمنح قروض موجهة للقطاع الفلاحي. وستسمح هذه القروض لمصدري التمور بالحصول على قروض بدون فوائد تُسدد على 18 شهرًا.

كما طوّرت الحكومة مفهومًا جديدًا يسمى "القناة الخضراء" سيقدم الدعم المالي لمصدري التمور في كل ما يتعلق بالضرائب والجمارك والإدارة إلى جانب مرونة كبيرة في عمليات التصدير بالموانئ والمطارات.

ورغم كل ذلك فلا يزال القطاع يعاني من عدة صعوبات تحتاج لبذل المزيد من جهود لتجاوزها، وعلى ضوء دراستنا قدمنا بعض المقترحات لتحقيق الأهداف المتوخاة من خلال ما يلي:

– لأجل امتصاص فاض الإنتاج وتشجيع أصحاب البساتين على الاستمرار بعناية بالنخلة وخدمتها، من الضروري توسيع المنافذ التصديرية للتمور وفقا للمواصفات القياسية المعتمدة للتمور، وذلك بقيام الشركات الجزائرية لتصنيع وتسويق التمور باستخدام الأساليب الحديثة في التعبئة والتغليف وإقامة خطوط جديدة لإنتاج منتجات مشتقة من التمور.

– تنظيم حملات تحسيسية وإخبارية واسعة النطاق من أجل التعريف بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية التمور ومختلف الفاعلين المعنيين على الصعيد المحلي والجهوي والوطني.

– إعداد مشاريع تنموية جاهزة بالتنسيق مع كل المصالح المعنية، مع احترام دفتر التحملات للمحمية من أجل عرضها على صناديق التمويل الدولية واستقطاب التعاطف الدولي.

– بلورة المخطط التدبيري للمحمية بالتنسيق مع كل المصالح المعنية.

– دعم هذا القطاع بالكوادر المؤهلة والوسائل الكفيلة للوصول إلى الاهداف المنشودة

الملاحـــــق

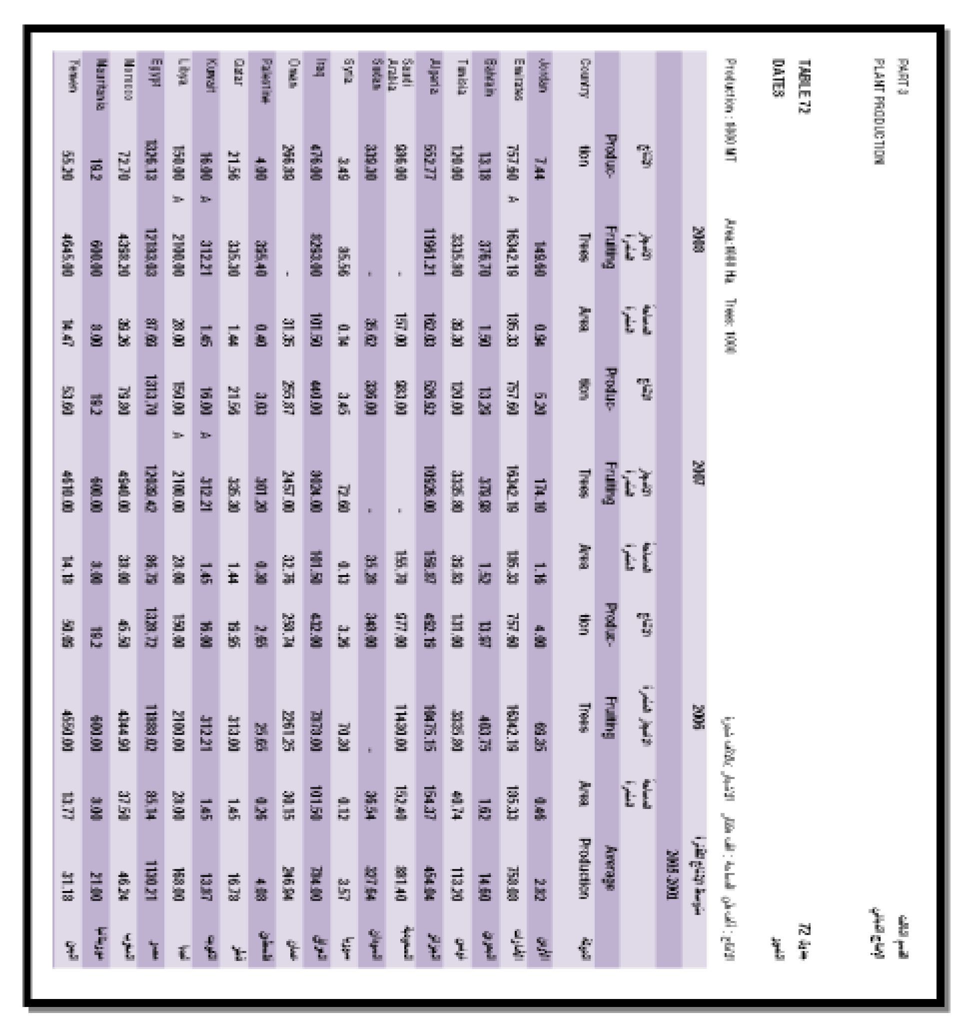
الملحق رقم-01-

الجدول (1) مساحة أشجار النخيل ، وأعدادها، وكمية إنتاج التمور، وأنماط الزراعة
في بعض الأقطار العربية

الدولة	المساحة المزروعة (هكتار)	عدد الأشجار 1000 شجرة	الإنتاج 1000 طن	مناطق الانتشار الرئيسية	أنماط الزراعة
المغرب	44450	5000	119	أقاليم ورزازات / الرشيدية / أغادير / زيز	- النظام المكثف - النظام المفتوح
موريتانيا	4751	1800	23.4	ولايات أدرار / عصابة / تكانت / الحوضين الغربي والشرقي .	- النظام المفتوح - نظام المستوى الواحد
السودان	66500	8080	240	الولايات الشمالية / نهر النيل / شمال دارفور	- النظام المفتوح - نظام المستوى الواحد - النظام المفتوح [أشجار فاكهة + زراعة تحتية] .
الجزائر	78260	11670	320	ولايات [الوادي / بسكرة/ ورقلة / غرداية / أدرار] .	- النظام المكثف - المزارع الصغيرة { زراعة النخيل على حواف المزارع } . - المزارع الحديثة، نظام المستوى الواحد .
تونس	32520	4161	81	الواحات الساحلية والواحات الداخلية .	- النظام المكثف (الواحات القديمة) - نظام المستوى الواحد ، الواحات الحديثة .
المملكة العربية السعودية	73000	12000	648	المنطقة الوسطى [نجد / القصيم/ حائل] المنطقة الشرقية [الاحساء / القطيف/ واحة جبرين] . عسير	- النظام المكثف - زراعة مختلطة - زراعة النخيل على حواف المزارع .
سلطنة عمان	36000	8039	281	الباطنة / الشرقية / الظاهرة	- النظام المفتوح - النظام المكثف - زراعة النخيل على حواف المزارع .
العراق	76400	16371	555	بابل / البصرة / كربلاء / ديالى / بغداد	- النظام المكثف - النظام المفتوح - زراعة النخيل + أشجار فاكهة .
ليبيا	70000	7000	140	الشريط الساحلي / واحات المنطقة الوسطى والمنطقة الجنوبية	- النظام المفتوح

المصدر:
عبد الباسط عودة إبراهيم، نخلة التمر شجرة الصحراء، 2011، على المرقع الشبكي:
http://www.iraqi-datepalms.ne

الملحق رقم-02-



PART 3 — القسم الثالث

PLANT PRODUCTION — الإنتاج النباتي

TABLE 72 — جدول 72

DATES — التمور

Production : 1000 MT　Area: 1000 Ha.　Trees: 1000

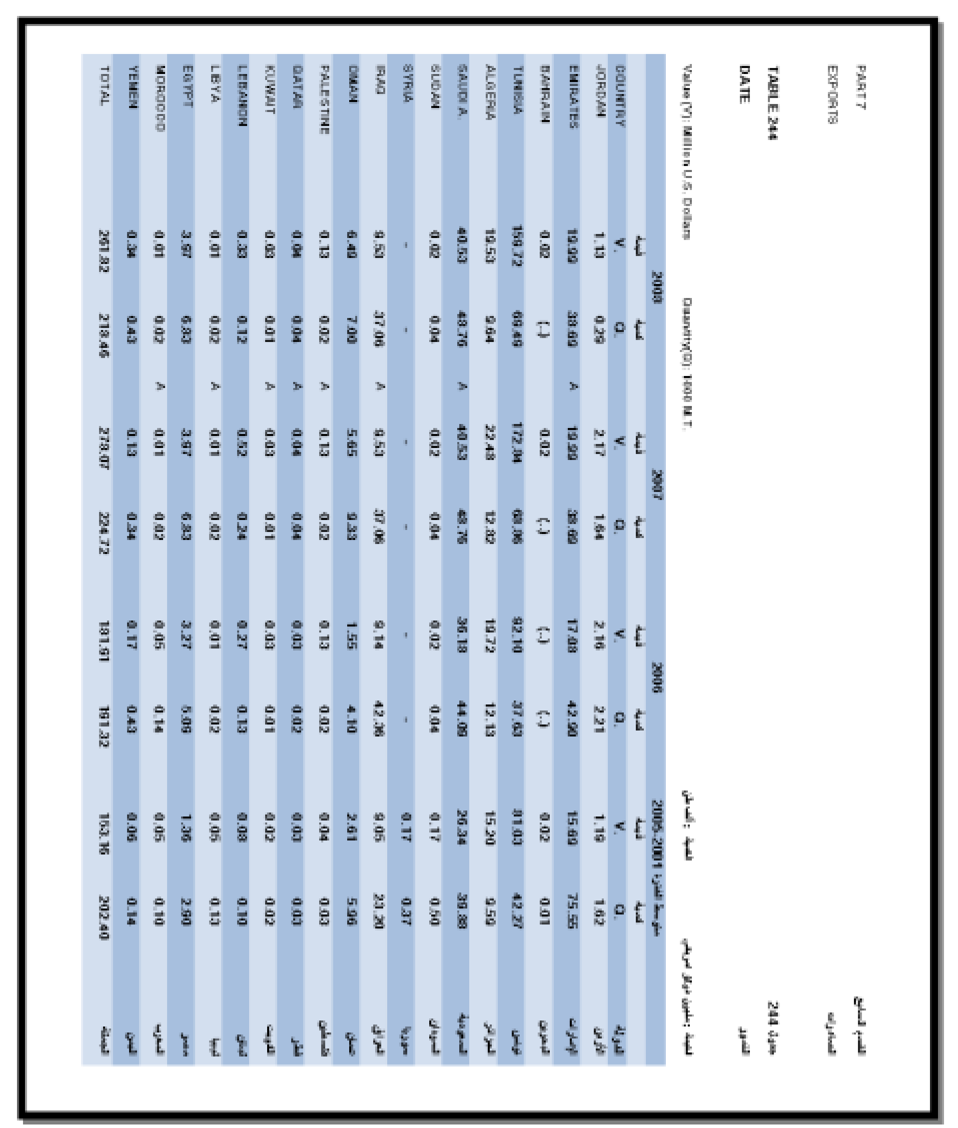
Country	2008 Production		2008 Fruiting Trees	2008 Area	2007 Production		2007 Fruiting Trees	2007 Area	2006 Production	2006 Fruiting Trees	2006 Area	Average Production 2005-2001	الدولة
Jordan	7.44		149.60	0.94	5.20		174.10	1.16	4.00	69.35	0.46	2.82	الأردن
Emirates	757.60	A	16342.19	185.33	757.60		16342.19	185.33	757.60	16342.19	185.33	758.00	الإمارات
Bahrain	13.18		376.70	1.50	13.29		379.98	1.52	13.97	403.75	1.62	14.60	البحرين
Tunisia	120.00		3335.80	39.30	120.00		3335.80	35.83	131.00	3335.80	40.74	113.20	تونس
Algeria	552.77		11961.21	162.03	526.92		10926.00	156.87	492.15	10475.15	154.37	454.04	الجزائر
Saudi Arabia	936.00		-	157.00	983.00		-	155.70	977.00	11430.00	152.40	881.40	السعودية
Sudan	339.30		-	35.62	336.00		-	35.28	348.00	-	36.54	327.64	السودان
Syria	3.49		85.56	0.14	3.45		72.60	0.13	3.26	70.30	0.12	3.57	سوريا
Iraq	476.00		8253.00	101.50	440.00		3024.00	101.50	432.00	7373.00	101.50	784.00	العراق
Oman	266.39		-	31.35	255.87		2457.00	32.76	258.74	2261.25	30.15	246.94	عمان
Palestine	4.00		385.40	0.40	3.03		301.20	0.30	2.65	25.65	0.26	4.08	فلسطين
Qatar	21.56		335.30	1.44	21.56		335.30	1.44	19.95	313.00	1.45	16.78	قطر
Kuwait	16.00	A	312.21	1.45	16.00	A	312.21	1.45	16.00	312.21	1.45	13.87	الكويت
Libya	150.00	A	2100.00	28.00	150.00	A	2100.00	28.00	150.00	2100.00	28.00	168.00	ليبيا
Egypt	1326.13		12183.03	87.69	1313.70		12039.42	86.79	1328.72	11888.02	85.14	1130.21	مصر
Morocco	72.70		4358.20	39.26	79.80		4540.00	38.00	45.50	4344.90	37.50	46.24	المغرب
Mauritania	19.2		600.00	3.00	19.2		600.00	3.00	19.2	600.00	3.00	21.00	موريتانيا
Yemen	55.20		4645.00	14.47	53.60		4610.00	14.18	50.05	4550.00	13.77	31.18	اليمن

إنتاج التمور في الوطن العربي خلال الفترة (2001-2008)

المصدر:

الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد (29)، إصدارات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2009.، على الموقع الشبكي: www.aoad.org، ص:78

الملحق رقم-03-



PART 7 — القسم السابع

EXPORTS — الصادرات

TABLE 244 — جدول 244

DATE — التمور

Value (V): Million U.S. Dollars — Quantity(Q): 1000 M.T. — الكمية : ألف طن — القيمة : مليون دولار امريكي

	2008			2007		2006		متوسط الفترة 2005-2001		
	قيمة	كمية		قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	
COUNTRY	V.	Q.		V.	Q.	V.	Q.	V.	Q.	الدولة
JORDAN	1.13	0.29		2.17	1.64	2.16	2.21	1.19	1.62	الأردن
EMIRATES	19.99	38.69	A	19.99	38.69	17.08	42.90	15.69	75.55	الإمارات
BAHRAIN	0.02	(..)		0.02	(..)	(..)	(..)	0.02	0.01	البحرين
TUNISIA	156.72	66.49		172.84	68.06	92.10	37.63	81.03	42.27	تونس
ALGERIA	19.53	9.64		22.48	12.82	19.72	12.13	15.20	9.59	الجزائر
SAUDI A.	40.53	48.76	A	40.53	48.76	36.18	44.09	26.34	39.38	السعودية
SUDAN	0.02	0.04		0.02	0.04	0.02	0.04	0.17	0.50	السودان
SYRIA	-	-		-	-	-	-	0.17	0.37	سوريا
IRAQ	9.53	37.06	A	9.53	37.06	9.14	42.36	9.05	23.20	العراق
OMAN	6.49	7.00		5.65	9.33	1.55	4.10	2.61	5.96	عمان
PALESTINE	0.13	0.02	A	0.13	0.02	0.13	0.02	0.04	0.03	فلسطين
QATAR	0.04	0.04	A	0.04	0.04	0.03	0.02	0.03	0.03	قطر
KUWAIT	0.03	0.01	A	0.03	0.01	0.03	0.01	0.02	0.02	الكويت
LEBANON	0.33	0.12		0.52	0.24	0.27	0.13	0.08	0.10	لبنان
LIBYA	0.01	0.02	A	0.01	0.02	0.01	0.02	0.05	0.13	ليبيا
EGYPT	3.67	6.83		3.67	6.83	3.27	5.06	1.36	2.60	مصر
MOROCCO	0.01	0.02	A	0.01	0.02	0.05	0.14	0.05	0.10	المغرب
YEMEN	0.34	0.43		0.13	0.34	0.17	0.43	0.06	0.14	اليمن
TOTAL	261.82	218.46		278.07	224.72	181.61	191.32	153.16	202.40	الجملة

صادرات التمور كنسبة من مجمل الصادرات في الوطن العربي خلال الفترة (2001-2008)

المصدر:

الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد (29)، إصدارات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2009.، على الموقع الشبكي: www.aoad.org، ص:251

المصادر

[1]- السليم، يوسف عبد الله، تحليل اقتصادي قياسي لدوال التكاليف الإنتاجية لمزارع إنتاج التمور بالمملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك سعود. العلوم الزراعية (1):، 1998،، على الموقع الشبكي:
.//:www.investolife.com http

-السويداء، عبد الرحمن، النخلة العربية أدبيا وعلمياً واقتصادياً. دار السويداء للنشر. الرياض. المملكة العربية السعودية،1992.

-عبد الباسط عودة إبراهيم، نخلة التمر شجرة الصحراء، 2011، على المرقع الشبكي:
http://www.iraqi-datepalms.ne

-عبد الله بن محمد الحمدان: صناعة التمور في المملكة بين الماضي والحاضر والمستقبل، جامعة الملك سعود، كلية الزراعة، قسم الهندسة الزراعية،1421، عل الموقع الشبكي:
http://www.qcc.org.sa/qcc_files/doc_man/lnshr_ltjry_ldd_lthmn_shr.pdf،

-السيد كامل محمود القيم وآخرون، زيادة إنتاج التمور، وزارة الزراعة بالعراق، 1997، على الموقع الشبكي:
http://www.iraqi-datepalms.net

- الزراعة والتنمية في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2004، الخرطوم، على الموقع الشبكي: /www.aoad.org

- سالم اللوزي، دراسة تطوير إنتاج وتصنيع وتسويق التمور والاستفادة من مخلفات النخيل في الوطن العربي، 2001، على الموقع الشبكي:
www.sep.gov.sa/ar/pdf/SEP_28.pdf

- فتحي حسين أحمد، د. محمد سعيد القحطاني ود. أمين يوسف والي زراعة النخيل وإنتاج التمور في العالمين العربي والإسلامي 1979،.على الموقع الشبكي:
www.monofeya.gov.eg/citizens/DocLib1

- منشورات دورية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم،2010، على الموقع الشبكي:
www.aoad.org

- عرض حول، قطاع النخيل وبرنامج تنميته، وزارة الفلاحة والصيد البحري، المملكة المغربية، 2004، على الموقع الشبكي:
www.qcc.org.sa/qcc_files/doc_man/lnshr_ltjry_ldd_lthmn_shr.pd

- منشورات، وزارة الفلاحة والصيد البحري، المملكة المغربية، 2006، على الموقع الشبكي:
www.newsabah.com/attachment/000005650.pdf

-منشورات، وزارة الفلاحة والصيد البحري، المملكة المغربية، 2009، على الموقع الشبكي:
www.newsabah.com/attachment/000005650.pdf

-الديوان الوطني للإحصائيات:، على الموقع الشبكي: www.ons.dz

- إصدارات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2003،2002.،2005، على الموقع الشبكي: www.aoad.org/
-أحمد، بشير "اقتصاديات إنتاج التمور في محافظتي بسكرة والوادي بالجزائر". إصدارات اللقاء العلمي الدولي لنخيل التمر. كلية الزراعة والطب البيطري بالقصيم. القسم العربي (الجزء الثاني)، 2003،.
-الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد (29)، إصدارات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم،2007، 2008 على الموقع الشبكي:
www.aoad.org/
-سليمان نـاجي، زراعة نخيل التمـر بالجزائر، المحطة الجهوية لوقاية النباتات/بسكرة، على الموقع الشبكي:
www.iraqi-datepalms.net
- الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية،، إصدارات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، إصدارات 2009، على الموقع الشبكي:
www.aoad.org/
-بشير بن عيشي، المعوقات الإنتاجية والتصديرية للتمور وكيفية مواجهتها في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة،2002، على الموقع الشبكي:
www.webreview.dz/IMG/pdf/6-9.pdf
- منشورات وإصدارات، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، 2009، على الموقع الشبكي:
www.css.escwa.org.lb/SDPD/1125/Oman.pd

الفصل السادس عشر

ضمون وأبعاد الأزمة المالية العالمية، تداعياتها الهستيرية وآليات التعامل معها
(ضوابط الأمن والاستقرار وطوق النجاة في الاقتصاد الإسلامي)

الملخص

الزوبعة المالية الملقبة "بالتسونامي المالي" - Financial Tsunami التي عصفت بالسوق الأمريكية وانتقلت عدواها بشكل هستيري إلى بقية الأسواق العالمية، جعلت بعض التصورات تتوقع دخول الاقتصاد العالمي في نفق مظلم من الركود تتبعه حالة من الكساد الاقتصادي طويلة المدى، والتي يمكن أن تتحول إلى انهيار عالمي.
وفي خضم تلك الظروف والأوضاع المزرية أصبح من المستحسن إبطال قواعد اللعبة الرأسمالية، خاصة مع اهتزاز قدسية الفكر الرأسمالي بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وانهيار بقايا نظرية الحرية الاقتصادية التامة على يد كبرى اقتصاديات دول العالم.
فالأزمة المالية العالمية كشفت عن الخلل الكبير في أسس النظام الرأسمالي العالمي، وفي النظم الوضعية عامة، والتي تسببت في الشقاء والضنك لحياة البشرية وجلبت لهم العديد من الأزمات المدمرة، خاصة مع تراجع مؤسسات الاقتصاد الحقيقي لصالح دور المنظومة المالية (المصرفية وغير المصرفية) في خلق الثروة مما يعكس ذلك درجة الانشطار بين النظام النقدي والمالي عن نظيره الحقيقي خاصة مع ضعف آليات الرقابة على المؤسسات المالية،
ومهما تعددت وتنوعت الإجراءات العالمية من خلال الخطط الإنقاذية لكنها اعتبرت كتخذيرا (مسكنا) للألأم ولفترة معينة، على اعتبار أن مسببات الانهيار تحتاج لتشخيص ومعالجة الجذور وليس ترقيع الأغصان، لتظهر بذلك ضوابط الشريعة الإسلامية السبيل للأمان والاستقرار والمخرج لإصلاح النظام المالي العالمي بعد إخفاق النظام ألربوي والذي أظهر تصدعا في جميع مرتكزا ته
الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية، الرهن العقاري، الربا، الركود العالمي،، الصناعة المالية الإسلامية، الضوابط الإسلامية.

المقدمة العامة

شهد الاقتصاد العالمي منذ أوت 2007 أزمة مالية غير مسبوقة ترتبت عن مشكلة الرهن العقاري بالو.م.أ نتيجة للقروض العقارية الرديئة – crédits hypothécaires à risque--، مع تراجع الطلب على قطاع العقارات وانتشار الديون المعدومة التي أدت لانهيار عدد كبير من المؤسسات المالية والعقارية العالمية ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تستفحل وتنتشر لتمس جميع جوانب الاقتصاد العالمي رغم المجهودات الدولية المبذولة للخروج منها (كجهود البنوك المركزية بالو.م أ والاتحاد الأوروبي ودول أسيا والدول النامية والنفطية....)، لكنها لم تتجاوب مع تداعياتها التي توقع العديد من الخبراء احتمال دخول الاقتصاد الأمريكي ثم العالمي في مرحلة ركود أو كساد كارثي، على اعتبار مؤشرات معدلات النمو المتباطئة والتدهور في فرص العمل، وتتباين التصورات بخصوص التوجهات المستقبلية لتلك الأزمة التي تعتبر أزمة مركبة لتزامنها مع التقلب غير المسبوق في أسعار النفط العالمية وفي معدلات التضخم وأسعار الغذاء العالمية.

ولقد أوضحت الأزمة بجلاء أنه بدون رقابة؛ فإن السوق يمكن أن يخرج عن الانضباط وأن الأمة لا يمكن أن تنعم بالرخاء إذا كانت تتحيز فقط للأغنياء.. فما يحدث الآن من انهيارات وإفلاسات لمؤسسات مصرفية ومالية عالمية ومن كساد اقتصادي حاد لا يعدو أن يكون سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد، وقد يكون صغيرًا قياسًا بالجزء المغمور غير المرئي.

وبوجه عام، لا ينبغي التصور في ضوء الأزمة الراهنة أن الاقتصاد العالمي سوف يشهد ردة عن سياسة الحرية الاقتصادية، حيث تعالت في الآونة الأخيرة أصوات المنادين بالارتداد عن العولمة بحجة فشل آليات السوق في منع وقوع هذه الأزمة، وقصور الأدوات والسياسات والإجراءات المطبقة عن التصدي لها والحيلولة دون تفاقمها بشكل جذري، ومن ثم الدعوة لتبّني سياسات حمائية والعودة للتكتلات الإقليمية والانغلاق الداخلي. خاصة مع اهتزاز قدسية الفكر الرأسمالي وانهيار بقايا نظرية الحرية الاقتصادية التامة على يد كبرى اقتصاديات العالم، على اعتبار أن الأسواق المالية العالمية اليوم بحاجة ماسة إلى ضوابط لترشيدها.

وفي السياق ذاته تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤلات التالية:

– ما هي جذور أزمة النظام المالي العالمي، وما هي أهم تداعياتها؟

– هل تكشف الأزمة المالية الراهنة عن الموت ألسريري (احتضار) للنظام الاقتصادي الرأسمالي بعد دفن النظام الاشتراكي؟

– هل هناك احتمال لدخول الاقتصاد العالمي في كساد عالمي جديد تقوده الرأسمالية وأدواتها؟. وهل ستتمكن الرأسمالية العالمية من الخروج من هذه الأزمة من خلال السياسات المطروحة الآن، من تدخل غير مسبوق للدولة وتقوية الأجهزة والإجراءات الرقابية على النظام المالي؟

– كيف تؤدي الروابط إلى إذكاء الحريق وانتقال الضغط المالي الذي تحول إلى ضغط اقتصادي من الاقتصاديات المتقدمة إلى الاقتصاديات الصاعدة؟

– ما هو منظور الاقتصاد الإسلامي والصرفية الإسلامية لأزمة النظام المالي العالمي؟

الهدف من الدراسة

بما أن الأزمة لم تضع أوزارها بعد، ففد قدمت هذه الورقة البحثية كمنظور مبدئي لتحليلها من حيث منطلقها وأهم تداعياتها العالمية والمنظور المستقبلي لها بالتباحث في متطلبات العلاج من منظور تقويمي للنظام المالي العالمي الراهن، وفي خضم تلك الظروف والأوضاع المزرية يظهر الفكر الاقتصادي الإسلامي كحلا واقيا وناجعا، على اعتبار أن الأسواق المالية العالمية اليوم بحاجة ماسة إلى ضوابط الاقتصاد الإسلامي المنتقاة من أحكام الشريعة الإسلامية والتي طبقها المسلمين ولم يشهد التاريخ لهم مثل تلك الاضطرابات العاصفة بالحضارة الغربية الرأسمالية.

أهمية الدراسة

الواقع يفرض على جميع الحكومات وبمختلف قطاعاتها التيقظ لمتابعة ودراسة الأزمة وتداعياتها للاستفادة من الدروس التي أفرزتها وستفرزها خاصة في مجال القروض العقارية وعملية توريق(titrisation) الديون العقارية والرقابة على الجهاز المصرفي، وذلك بمعرفة آليات تعامل مختلف دول العالم معها لوضع آلية وطنية للإنذار المبكر وبمشاركة جميع الجهات المعنية، لإمكانية التنبؤ بالأزمات التي أصبحت دورية وبالتالي يسهل عملية إدارتها.

المحور الأول: تراجع قواعد اللعبة الرأسمالية أمام تداعيات الأزمة المالية الراهنة

كان قد تنبأ علماء الاقتصاد الوضعي بانهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي، باعتباره يعتمد على أسس ومبادئ تتنافى تماما مع فطرة الإنسان ومع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن جهته تنبأ العديد من مناصري النظام الاقتصادي الرأسمالي بانهياره لارتكازه على أسس تتنافى مع الأخلاق والقيم الشرعية، خاصة وأنه يقوم على الاحتكار، المقامرة، الربا التي تقود إلى عبادة المال وسيطرة الدائنين على المدنيين مع ما تسببه من أثار اقتصادية واجتماعية مدمرة.
فالاقتصاد الدولي يغوص في وحل أسوأ أزمة مالية منذ الكساد الكبير، بدا الأمر لأول وهلة وأنه شرخ في سوق الائتمان العقاري الثانوية بالولايات المتحدة الأمريكية محدثا تصدعات أعمق على مدى الساحة المالية الدولية، مؤديا في النهاية إلى انهيار مؤسسات مصرفية رئيسية، وإلى تراكم انهيار أسواق الأسهم على اتساع المعمورة وتجمد الائتمان. فجرت موجات الصدمات المالية الناتجة أزمة اقتصادية كاملة مع دخول أغلب الاقتصاديات المتقدمة في حالة ركود فعلي وتوقع تدهور الاقتصاديات البازغة والنامية الأخرى بمعدلات متسارعة لذلك فما هي أهم مسبباتها وتوابعها؟

أولا: تحليل المسببات الجوهرية للأزمة المالية العالمية.

يعتبر تشخيص أهم مسببات وجذور الأزمة منطلقا أساسيا لتقديم الحل السليم والأمثل، خاصة وأن هناك العديد من رواد الاقتصاد العالمي الذين تنبئوا بتلك الانهيارات،من خلال تأكيدهم على ارتكاز النظام الاقتصادي العالمي الجديد على قواعد ومبادئ تؤدي إلى انهياره، هذا كما أشار له موريس أليه (Maurice Allais) " أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي أساس تدميره إذا لم تعالج وتصوب تصويبا عاجلا"، (1)
ويرجع تطبيق أسس الهندسة المالية المنبثقة من خلفية المذهب الاقتصادي الرأسمالي الحر السبب فيما حصل، على اعتبار أن تطبيقها يمثل فقاعة تظهر هنا وهناك، لتسمح عملية تدحرج كرة الثلج بالزيادة من تدحرجها وتدعيم أثارها التي قد تمتد إلى المرجع الفكري للمذهب الاقتصادي ويتضمن هذا التأصيل الأسس التالية:
1-الربا:
حيث يرتكز النظام المالي الوضعي على نظام الفائدة أخذا وعطاء في إطار منظومة المتاجرة بالديون، مما ترتب عن ذلك تركز الأموال في يد فئة قليلة يمكنها السيطرة على الثروة لقاء العبء والظلم الذي يتحمله المقترضين، كما يعتمد النظام المالي ألربوي على أسلوب إعادة جدولة الديون(2) مما يترتب عنه أعباء إضافية على المدين الذي عجز على تسديد القرض الأول لارتفاع سعر الفائدة(3)، ولقد ارتبطت بوادر الأزمة بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من طرف بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سنة 2004، مما ترتب عنه الزيادة في أعباء القروض العقارية بزيادة خدمات الديون وتسديد الأقساط، واستفحلت الأزمة بحلول النصف الثاني من سنة 2007 بتوقف عدد كبير من المدينين عن تسديد التزاماتهم المالية، على اعتبار أن الربا عنصر

خفي محفز على ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي فيه إضرار بالنظام العالمي واستغلال على المستوى الكلي والعالمي.

2-آلية التوسع بالدين:

حيث استفحلت ظاهرة توريق الديون –titrisation - - على المستوى الدولي وخاصة على مستوى مصارف الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الثمانينات، فالتوريق يهدف إلى تحويل قروض الدول والمشروعات إلى أوراق مالية قابلة للتداول في البورصات العالمية كأداة مصرفية تؤمن السيولة وتوسع الائتمان (4)، هذا كما يعتبر أسلوب بطاقات الائتمان دون رصيد (السحب على المكشوف)، التي تصدرها المؤسسات المالية لعملائها للحصول على قرض ودفع قيمة مقتنياتهم من أهم آليات خلق الائتمان بشكل ربوي، خاصة عند تأخر المدين عن تسديد ما سحبه، مما يترتب عنه الرفع معدلات الفائدة حتى يتم الحجز عليه أو رهن ممتلكاته، إضافة إلى ذلك تلعب التسهيلات الائتمانية والمغالاة في تقديمها من طرف مؤسسات الوساطة المالية دورا محفزا في زيادة الدين، باعتبارها من ضمن الخدمات المصرفية على أساس الإغراء الممتزج بآليات الغرر والجهالة والتدليس، حيث يمنح بموجبها صاحب الحساب رصيدا بحدود معينة يمكنه السحب من خلاله بمعدل فائدة محددة، والتي ترتفع عند ظهور المخاطر ليتحمل بموجبها المقترض معاملات الظلم والأعباء المثقلة.و يترتب عن آلية التوسع في الدين انعكاسات سلبية للمدين والدائن، باختلال اجتماعي وارتفاع حدة الفقر ومعدلات التشرد لقاء الاختلال في توازن البنوك الربوية بانخفاض ربحيتها ونقص سيولتها

3- تداول الرهن:

وذلك بالتصرف بالرهن بيعا وشراء عند قيام الأفراد والمؤسسات بالاقتراض والشراء دينا ثم القيام برهن ما تم شراؤه للحصول على المزيد من السيولة، ولقاء ذلك يقوم مسترهن الأصل ببيعه كسندات

دين وهكذا ويترتب عن ذلك سلسلة مديونية غير منتهية (5).

4-النتائج في السلوك

وكنتيجة لاستخدام تلك الأدوات شاهد المجتمع انتشار الفساد بمختلف صوره والتوسع في الإنفاق وكان التركيز على المعاملات الصورية.

4-1- انتشار الفساد بمختلف صوره:

حيث يمثل الفساد والأساليب غير الأخلاقية فيروس النظم والمعاملات الاقتصادية، وتتعدد أدواته من تعامل صوري (وهمي)، تلاعب في الأسعار، احتكار، مقامرة، ربا، استغلال، شائعات، غش وتدليس، ظلم.........و تتبلور نتائجه على صعيد المجتمعات والنظم بانتشار الثورات الاجتماعية وفساد الأسواق ومختلف السياسات (6)

4-2- التوسع في الأنفاق:

حيث ترتكز الفلسفة الاقتصادية الرأسمالية على المزيد من الإنفاق الاستهلاكي ولو ترتب عنه توجه المستهلك نحو التبذير والإسراف، من خلال خلق الطلب مما يتطلب ذلك إيجاد المزيد من الموارد لتغطية المتطلبات غير المنتهية (7)، ولقد ظهرت بوادر الأزمة المالية الحالية نتيجة للمغالاة في الإنفاق الأمريكي العسكري على الإرهاب والعراق وأفغانستان (8)، مما يعني ذلك مدخلا للأزمات المدمرة والبقاء في حلقة مفرغة.

3-4- التركيز على المعاملات الصورية (الوهمية):

حيث يرتكز نظام المعاملات في الأسواق المالية لنظام المالي العالمي على المستحدثات (المشتقات المالية) والتي تقوم على المعاملات الصورية الورقية الشكلية ولا ينتج عنه أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات فهي تقوم على المقامرة، المراهنة التي تعتمد على الحظ والقدر، خاصة وأن مثل تلك المعاملات تعتمد على الائتمان من المصارف وعند حدوث إختلالات في الأسواق المالية تنتقل العدوى إلى المصارف والعكس صحيح. كما أن إفراط المؤسسات المالية في إصدار الأصول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني ترتب عنه زيادة عدد المدينين، ومنه حجم المخاطر عند عجز هؤلاء عن التسديد (9).

وبذلك فالزوبعة المالية التي عصفت بالسوق الأمريكية تعتبر إحدى أعنف وأخطر الأزمات التي ضربت النظام المالي الرأسمالي، فقد بدأت بانفجار فقاعة القروض الرديئة، إلى ذوبان قطاع العقارات الأمريكي وإنتهاءا بإفلاس كبرى المصارف العالمية، وبحكم الارتباط بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الأوروبي والأسيوي وبقية دول العالم، انتقلت العدوى وبشكل هستيري مما جعل الأزمة تكشف عن الخلل الكبير في أسس النظام الرأسمالي العالمي(10)، كما أنها هزت أقدس أسس الفكر الرأسمالي بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، على اعتبار أن مناصرو قواعد اللعبة الرأسمالية اعتبروها مذهبا واسع الطيف لكن تداعيات الأزمة ألجأتهم بالعودة إلى البراغماتية لتغيير قواعد اللعبة.

ويمكن تتبع الخطوات التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية في المراحل التالية:

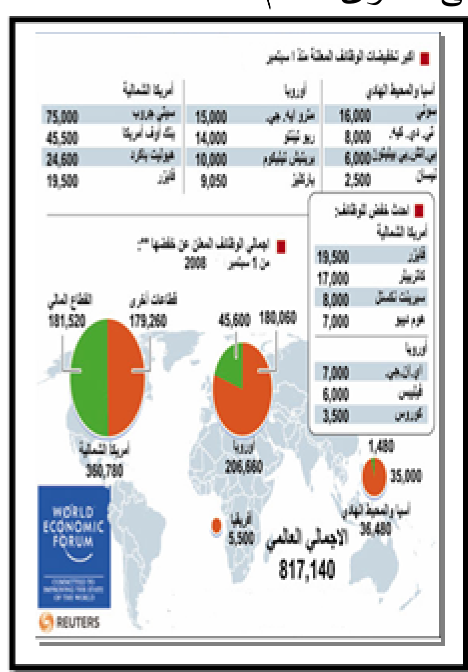


ثانيا- تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي -

الأزمة الحالية قد بدأت وانتشرت في القطاع المالي، وسرعان ما انتقلت، كما هو متوقع، إلى بقية القطاعات الاقتصادية، وعلى رأسها القطاع الإنتاجي، فالانكماش في قدرة البنوك على الإقراض، يعني انكماشا في مصادر تمويل الشركات الصناعية والإنتاجية، فهي تحتاج بشكل دائم إلى سيولة ائتمانية، لتغطية مصروفاتها، وللإنفاق على تطوير وتوسيع إنتاجها، ويؤدي ذلك الانكماش بالضرورة، إلى تقليص الأنشطة، في حالة الشركات الكبرى(إغلاق مصانع أو وقف مشروعات التوسع) وإلى إفلاس الشركات الأصغر، غير القادرة على مواجهة العاصفة المالية، وهو ما يؤدي بدوره، إلى زيادة مطردة في حجم البطالة (أنظر الشكل أدناه – رقم- I- أدناه)، حيث تتخلص الشركات من العمالة لتقليص الإنفاق.
وتؤدي الزيادة في البطالة، إلى انخفاض حاد في القدرة الشرائية، وبالتالي، في استهلاك السلع التي تنتجها الشركات هذه الأخيرة لا يمكنها الاستمرار في الإنتاج، إن لم تضمن وجود من يشتري منتجاتها، وقد أعلنت كبرى الشركات الصناعية، في مجالات صناعة السيارات والإلكترونيات والحديد والإسمنت عن خسائر كبرى في الربع الثالث من عام 2008، مع توقعات بمزيد من الخسائر في الفترة القادمة، وهذا بدوره لن يؤدي إلا إلى المزيد من البطالة، وانخفاض في القدرة الشرائية للمستهلكين(11)

الشكل البياني رقم-I-
أمثله لخفض الوظائف على مستوى العالم





المصدر: تامر عزب، الأزمة المالية هل هي فرصة أم تهديد، على الموقع الشبكي: http://accountant.76jeeran.com

وستتأثر العديد من الدول بموجة الكساد التي تجتاح أمريكا، على اعتبار أن الدولار يشكل 60% من حجم التداول النقدي على مستوى العالم، والأسواق المالية الأمريكية هي أكبر الأسواق، وتمثل أمريكا أيضاً الشريك التجاري الأكبر للعديد من دول العالم استنادا للعوامل التالية:

*-العامل الأول:

أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر بلد مستورد في العالم حيث تبلغ وارداتها السلعية نحو 1919 مليار دولار أي ما نسبته 15.5 % من الواردات العالمية، وبالتالي فإن الأزمة الاقتصادية وظهور بوادر الكساد الاقتصادي في أمريكا سوف ينعكس على صادرات دول العالم الأخرى.

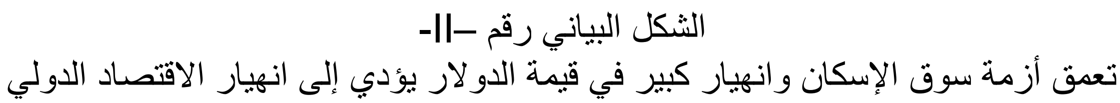
*- العامل الثاني:

أن أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة تتواجد استثماراتهم في أسواق مالية متعددة في العالم، فإذا ما تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة فإنهم يسحبون أموالهم المستثمرة إلى دولة أخرى لتعويض الخسارة أو تفاديها.

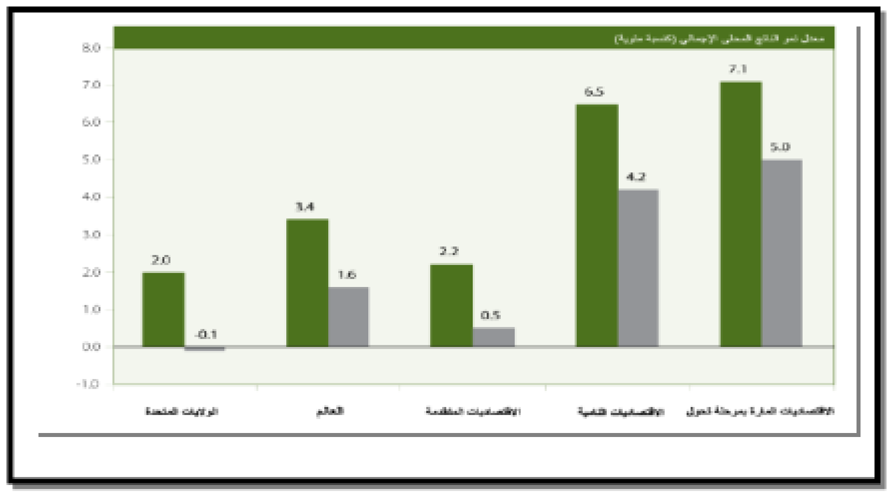
*-العامل الثالث:

يتعلق بالمخاوف من تقلبات سعر صرف الدولار السلبية مقابل العملات الرئيسية وهذه التقلبات لها شواهد كثيرة، وهي تعني اقتصاديا حدوث خسارة في الاستثمارات بعملة الدولار سواء كانت في الولايات المتحدة نفسها أو خارجها، خاصة في الدول التي تعتمد على سعر صرف ثابت للدولار، وعلى ذلك فإن حدوث أزمة مالية في أمريكا سوف يقود إلى سحب الاستثمارات من الدولة المرتبطة بالدولار (بسعر صرف ثابت) لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة.

فالانهيار في القطاع العقاري الأمريكي جعل أزمة القروض العقارية السيئة تنتشر حول العالم (أنظر الشكل رقم –II أدناه) وتقود إلى انكماش ائتماني وصعوبة في الإقراض وركود في الاقتصاد تطلب تدخل البنوك المركزية، بضخ المليارات من السيولة النقدية في القطاع المصرفي، وذلك لشراء أصول فاسدة من البنوك،


الشكل البياني رقم –II-

تعمق أزمة سوق الإسكان وانهيار كبير في قيمة الدولار يؤدي إلى انهيار الاقتصاد الدولي



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ومشروع لينك، على أساس قاعدة بيانات مطبوعة صندوق النقد الدولي، نظرة على الاقتصاد الدولي عدد أكتوبر 2007-و إحصائيات صندوق النقد الدولي حول ميزان المدفوعات على الموقع الشبكي: http: www.un.org/esa/policy/wess/wesp/html

ولقد تواصل المد الزلزالي الاقتصادي ليطال مؤسسات مالية كبرى في أوروبا وآسيا باعتباره نتيجة محتومة لارتباطها الاستثماري بالسوق المالية الأميركية.

1-مظاهر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العالمية-

وتظهر الانهيارات في أهم المؤشرات للأسواق المالية في الاقتصاديات الرئيسية فيما أدناه

الجدول رقم –I-

أضواء على الأسواق المالية العالمية

الأسبوع المنتهي في 6 فبراير 2009م

مؤشرات الأسواق	الإغلاق	التغير الأسبوعي	التغير منذ بداية عام 2009م	التغير في 2008	مكرر الربحية تقديري	السعر إلى القيمة الدفترية	الربح الموزع إلى السعر %	العملات	الإغلاق	الأسبوع السابق
داو جونز	8,280.59	%3.5	%5.6-	%33.8-	10.1	3.1	3.8	اليورو	1.2942	1.2820
ستاندرد آند بورز 500	868.60	%5.2	%3.8-	%38.5-	13.6	1.8	3.3	الين	91.92	89.92
ناسداك 100	1,591.71	%7.8	%0.9	%40.5-	18.8	2.0	1.3	الاسترليني	1.4790	1.4535
فوتسي 100	4,291.87	%3.4	%3.2-	%31.5-	9.9	1.4	6.2			
فوتسي يورو توب 100 الأوروبي	1,782.79	%3.8	%0.9-	%43.2-	9.3	1.3	6.2	السندات	الإغلاق	الأسبوع السابق
داكس الألماني	4,644.63	%7.1	%3.4-	%40.4-	10.4	1.2	5.5	السندات الأمريكية 10 سنة	%2.992	%2.840
كاك الفرنسي	3,122.79	%5.0	%3.0-	%42.8-	9.1	1.1	6.0	السندات البريطانية 10 سنة	%3.735	%3.704
مؤشر نيكاي 225	8,076.62	%1.0	%8.8-	%42.1-	37.9	1.0	2.7	السندات الألمانية 10 سنة	%3.371	%3.296
مؤشر إم إس سي آي الآسيوي	279.98	%2.9	%2.8-	%53.6-	12.0	1.3	4.5	السندات اليابانية 10 سنة	%1.345	%1.297

المصدر: أضواء على الأسواق المالية العالمية: على الموقع الشبكي: http://.www.riyadcapital.com

الشكل البياني رقم –III-

أداء أسواق الأسهم العالمية نهاية سنة 2008 وبداية سنة 2009

بخيت
مجموعة بخيت الاستثمارية

داء

أسواق الأسهم المتقدمة	
الدولة، "المؤشر"	نسبة التراجع*
اليابان، "نيكاي 225"	%28-
أمريكا، "أس اند بي 500"	%39-
ألمانيا، "داكس 30"	%43-
فرنسا، "كاك 40"	%45-
بريطانيا، "فوتسي لجميع الأسهم"	%51-

أسواق الأسهم الناشئة	
الدولة، "المؤشر"	نسبة التراجع*
البرازيل، "بوسفيسبا"	%55-
الصين، "شانجهاي"	%63-
الهند، "بومباي 200"	%64-
كوريا الجنوبية، "كوسبي"	%56-
روسيا، "ار تي اس"	%72-

*نسبة التراجع مقيمة بحسب تغير سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي
المصدر: رويترز ومجموعة بخيت الاستثمارية

المصدر: أثار الأزمة العالمية على الأسواق المالية العربية، ندوة دور الإعلام الاقتصادي في الأسواق المالية، عمان -2009- مجموعة بخيت الاستثمارية، على الموقع الشبكي http://www.omancma.org ص:01

فقد واصلت الأسهم الأمريكية الانخفاض بشكل لم تشهده من قبل. حيث انخفض مؤشر كل من داو جونز وستاندرد آند بورز 500بنسبة 18.2% وانخفض مؤشر ناسداك بنسبة 15.3%. وبذلك بلغت خسائر هذه المؤشرات منذ بداية السنة بـ: 36.8%، ستاندرد، 39.2% ناسداك 32.8%، قاد هذا الانخفاض الحاد أسهم البنوك والتأمين والعقار والنفط نتيجة تعمق المخاوف تجاه تدهور أسواق الائتمان والاقتصاد العالمي. (12)

هذا وانخفض مؤشر كل من داكس الألماني وكاك الفرنسي وميبتل الإيطالي وفوتسي البريطاني بنحو 22 % وهو أسوأ انخفاض وتجاوز الهبوط الذي أعقب أحداث 11 سبتمبر 2001، كما أعاد البورصات الأوروبية إلى مستواها قبل خمس سنوات، أما باقي الأسواق الأوروبية، فقد انخفضت ما بين 29% إلى 17% ، وبذلك فقدت الأسهم الأوروبية نحو 44% من قيمتها منذ بداية سنة 2009 وانخفض اليورو مقابل الدولار بنسبة 2.6% ليصل إلى 1.34 دولار.

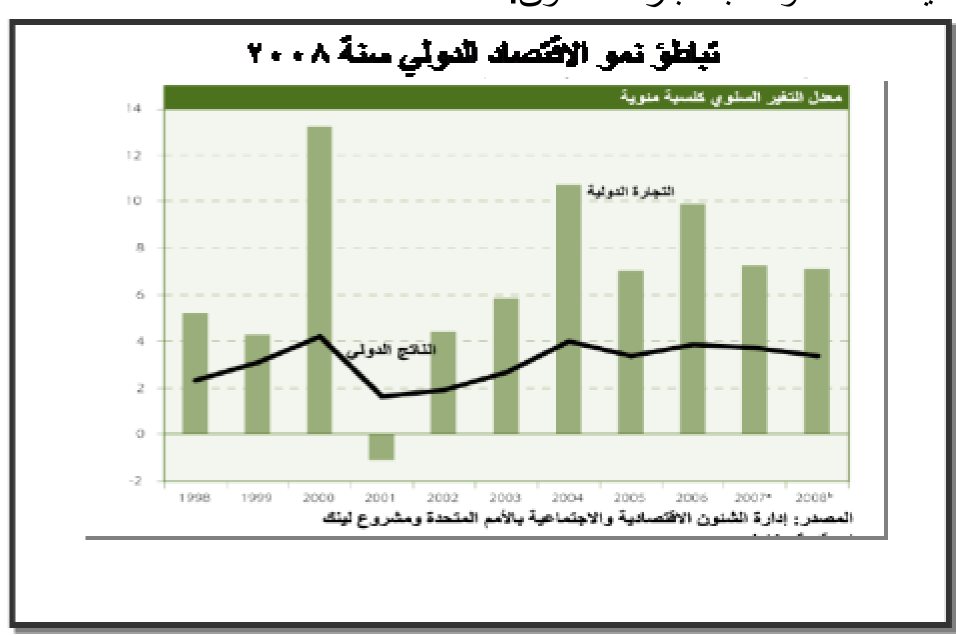
ومن جهتها واصلت الأسهم الآسيوية انخفاضها، وكانت سوق تايلاند الأكثر تدهورا حيث سجلت خسائر بنسبة 23.4%، تليها اندونيسيا 21% ، هونج كونج 16% سنغافورة 15% ، وانخفضت كل من أسهم كوريا والصين بـ 60 % وجاء هذا الانخفاض متماشيًا مع موجة الهبوط التي شملت جميع الأسواق في العالم بسبب استفحال أزمة الائتمان العالمية وتوقع كساد عالمي، والمخاوف من تباطؤ الاقتصاديات الآسيوية نتيجة توقع تدهور الصادرات بشكل رئيسي، ومن ناحية أخرى زادت الضغوط على الأسواق الآسيوية مع مواصلة الصناديق الأجنبية عمليات البيع.

كما انخفض مؤشر نيكاي بنسبة 28 %، وتعتبر هذه النسبة ضعف نسبة الهبوط التي صاحبت انهيار سنة 1987 م. وبذلك بلغت خسائر السوق 46% منذ بداية السنة. قاد هذا الانخفاض أسهم البنوك وشركات التصدير في ظل غياب الثقة، وتعمق المخاوف تجاه تدهور الاقتصاد الياباني

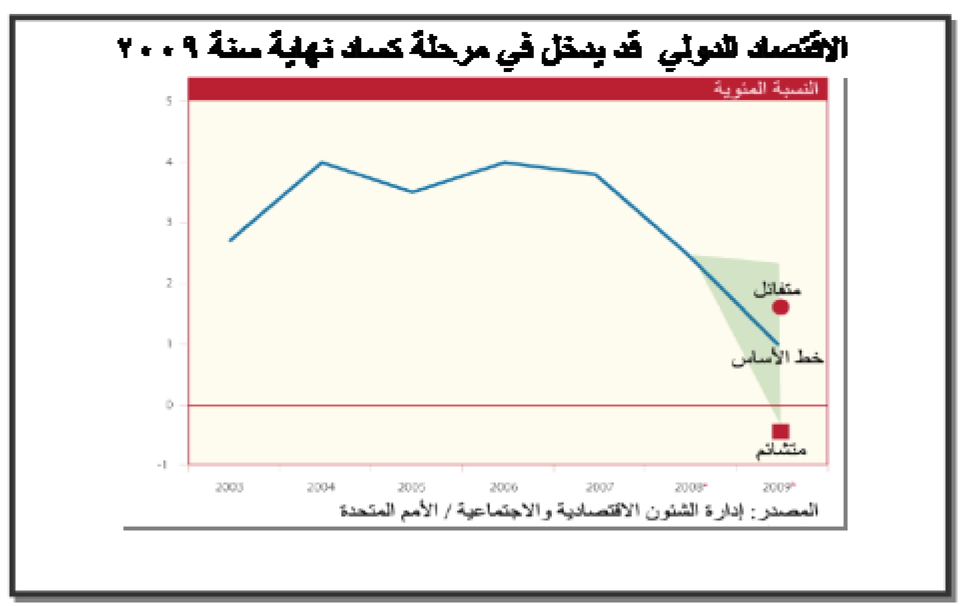
وأرباح الشركات اليابانية، وتوقع حدوث كساد عالمي وارتفع الين مقابل الدولار بنسبة 4.4% مع خفض المستثمرين من امتلاكهم لأصول ذات عائد أعلى مغطى بقروض بالين الياباني

2-مظاهر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الحقيقي -

يؤدي الركود الاقتصادي الحالي إلى انتشار أثره المتغلغل في كافة جوانب الاقتصاد العالمي بما يتخطّى الهبوط الشديد في إجمالي الناتج المحلي وفي الإنتاج والتجارة (أنظر الشكل رقم IV- أدناه)، فأسعار المواد الأولية انخفضت بواقع النصف(13)، مما أسفر عن إطلاق شرارة تحوّلات كبيرة في معدلات التبادل التجاري وأوضاع الحساب الجاري، مع التخفيض السريع لمعدلات التضخّم النقدي المحلي في مختلف بلدان ومناطق العالم، فالضغوط على المالية العامة تتصاعد سريعاً حتى بالنسبة للحكومات التي كانت تتمتّع بفائض في موازناتها في بداية الأزمة المالية، وأخذت تظهر فجوات تمويلية كبيرة في ميزان المدفوعات بالنسبة لعدد كبير من البلدان، التي من المرجّح على نحو متزايد أن تحتاج إلى مساندة كبيرة من مصادر رسمية للحيلولة دون صعوبة وشدة التصحيحات المدفوعة باعتبارات السوق.



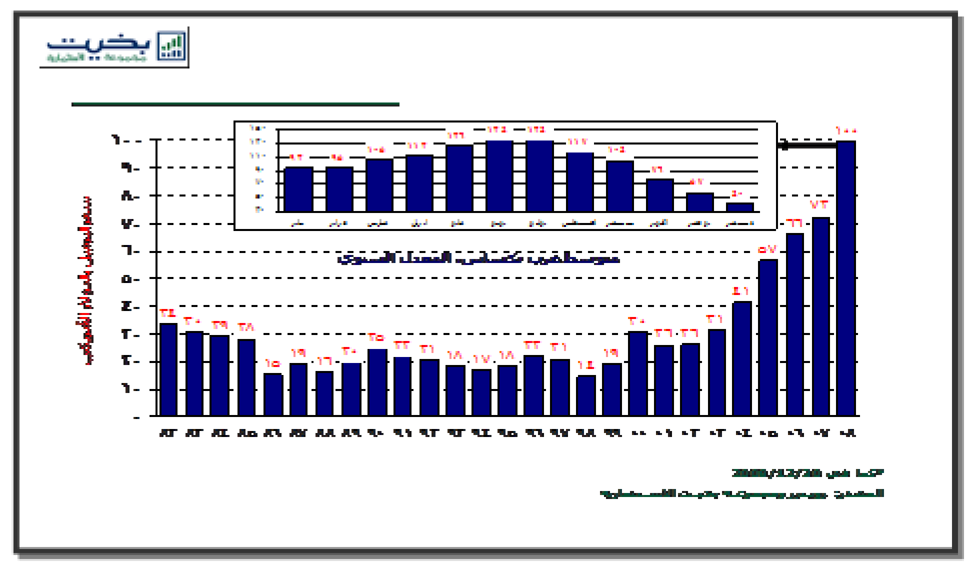
الشكل البياني رقم –IV-



أما طفرة أسعار المواد الأولية التي بدأت في سنة 2003 انتهت سنة 2008 (أنظر الشكل البياني الأسعار، شاملة: ضعف الدولار الأمريكي، وانخفاض الاستثمار في الصناعات الاستخراجية قبل الطفرة، واضطرابات جانب العرض، والتفويض بتطوير أنواع الوقود الحيوي، وأنشطة صناديق الاستثمار، والسياسات الحكومية (في سنة 2008) كالضرائب على الصادرات والحظر المفروض على عدد من المواد الأولية الغذائية. وعكس العديد من هذه العوامل اتجاهها في منتصف العام 2008 (14)، نظراً لأن بدء تباطؤ النشاط الاقتصادي وتبعات الأزمة المالية أسفرا عن هبوط شديد في الأسعار في كافة قطاعات المواد الأولية.

وبحلول ديسمبر 2008، انخفضت أسعار النفط الخام إلى 40 دولاراً أمريكياً للبرميل – من ذروة بلغت 134 دولاراً للبرميل في جوان بينما انخفضت أسعار المواد غير الطاقة بحوالي 40%. وتباطأ الطلب على معظم المواد الأولية – بما في ذلك الطلب على الواردات في الصين ولاسيما على النفط والمعادن. لتصل في المتوسط إلى حوالي 47 دولاراً أمريكياً للبرميل في بداية سنة 2009، أي أدنى بحوالي 27 دولاراً أمريكياً من التوقعات السابقة (15)، مع هبوط أسعار المواد الأولية غير النفطية بواقع 32%. وبما أن معظم هذا التدهور وقع فعلاً بالنسبة لهذه السنة، لن تكون هنالك تغيّرات عامة تُذكر في بقية سنة 2009 في مستويات الأسعار ولو أن التقلبات ستظل عالية، وبما أن من غير المتوقع انتعاش الطلب على نحو واضح حتى العام 2010 أو فيما بعده، ستظلّ الأسعار منخفضة جزئياً بسبب الطاقة المُعطّلة التي يمكن إعادة تشغيلها بالنسبة للمعادن والنفط والقدرات الزراعية الحاضرة.

الشكل البياني رقم-٧-
طفرة أسعار النفط خلال (١٩٨٢-٢٠٠٨)



وعند التفصيل في أهم تلك التداعيات على الاقتصاديات الرئيسية تظهر فيما يلي(16):

*-ففي أوروبا:

تراجع الإنتاج الصناعي الاوروبى بمعدل 1.9 % وهو الانخفاض الأكثر حدة، حيث ارتفعت حالات البطالة في الاقتصاد البريطاني, واصطبحت ايرلندا أولى دول الاتحاد الاوروبى دخولا في الكساد الاقتصادي، ما الاقتصاد الألماني فقد سقط في مرحلة من الركود لأول مرة، ومن جهته انكمش الاقتصاد الإيطالي بنسبة 0.5% في الربع الثالث من 2008، وهو أعمق تراجع ربع سنوي منذ عشر سنوات، ويتوقع المحللون أن يستمر الركود لمدة ثلاثة أرباع أخرى على الأقل ومن جهتها واجهت ايسيلاندا أزمة اقتصادية حادة تكللت بالإعلان عن أن بنوكها راكمت ديونا تبلغ قيمتها ستة أضعاف الناتج الاقتصادي للبلد. لينهار النظام المالي في ايسلاند في شهر أكتوبر الماضي تحت كاهل الديون مما أدى إلى أزمة عصفت بالعملة وزيادة نسبة البطالة وقيام مظاهرات احتجاجية، أما إسبانيا فقد أعلنت انكماش الاقتصاد في الربع الثالث للمرة الأولى منذ 15 عاما، ما يجعل البلاد على شفا السقوط في فترة ركود، هذا وانكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.2% في الربع الثالث مقارنة بالربع السابق عليه في أول انكماش فصلي منذ سنة 1993. وعلى الصعيد الأوروبي توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انكماش اقتصاد منطقة اليورو نهاية سنة 2009 بنسبة 0.5%، وتسجيل نسب نمو ضعيفة.

*-ففي آسيا:

ومع استمرار الأزمة المالية العالمية وتزايد تأثيراتها يوما بعد يوم حذرت منظمة العمل الدولية من أن ارتفاع معدل البطالة سوف يدفع بنحو 140 مليون شخص في آسيا إلى دائرة الفقر المدقع نهاية عام 2009، ومن جهتها أدت الاضطرابات الاقتصادية العالمية إلى خفض كبار المستوردين للمنتجات الصينية لمشترياتهم، وهو ما أدى إلى إغلاق العديد من المصانع.

المحور الثاني: إذكاء الحريق وانتقال الضغط المالي من الاقتصاديات المتقدمة إلى الاقتصاديات العربية

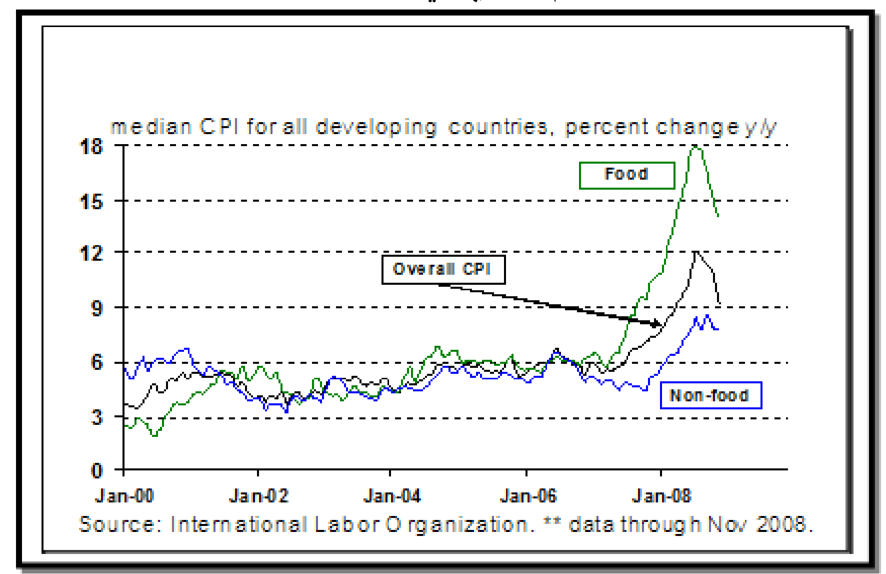
تطورت أزمة الأسواق المالية حتى أصبحت أكبر صدمة مالية منذ الكساد الكبير، ملحقة الضرر البالغ بالأسواق والمؤسسات الأساسية في النظام المالي، وقد بدأ الاضطراب بسبب الارتفاع السريع المستمر في حالات التعثر عن السداد في سوق الرهون العقارية العالية المخاطر في سياق عملية تصحيح رئيسية تشهدها سوق المساكن في أميركا وما أعقبها من ارتفاع حاد في فروق العائد على الأوراق المالية المضمونة بتلك الرهون العقارية بما في ذلك التزامات الدين المضمونة بأصول على نحو يجتذب مراتب ائتمانية مرتفعة، غير أن التداعيات اللاحقة سرعان ما امتدت من خلال نظام مالي شديد الاعتماد على الرفع المالي لتسبب في خفض السيولة في سوق المعاملات بين البنوك وإضعاف كفاية رأس المال وفرض تسوية طارئة لأوضاع مؤسسات وساطة مالية كبرى وإحداث اضطراب عميق في أسواق الائتمان والحث على إعادة تسعير المخاطر في مجموعة كبيرة من الأدوات المالية المختلفة لتصيب العالم بالانهيار وبداية الدخول في نفق الركود المظلم.

أولا- تداعيات الأزمة المالية الراهنة على الاقتصاديات النامية-

من المتوقع أن يتناسب تباطؤ نمو اقتصاديات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل كمجموعة مع تباطؤ اقتصاديات البلدان عالية الدخل، فمن المتوقع أن يشهد اقتصاد بلدان العالم النامي تدهور معدلات نموه من 5.8 %في سنة 2008 إلى 2.1 % سنة2009، وهذا التدهور بنسبة 3.7 %وهي مماثلة لنسبة الانخفاض في اقتصاد البلدان العالية الدخل. فهذا التزامن الشديد في التدهور لا يمكن تبريره بالصلات التجارية فقط، ولكنه يُبيّن أن الاقتصاديات المحلية في البلدان النامية تأثرت على نحو مباشر بالأزمة المالية. فتوقف تدفقات رأس المال وانعكاس اتجاهها وانهيار أسواق الأسهم وبصورة عامة تدهور الأوضاع المالية عواملُ أدت إلى توقف نمو الاستثمار في البلدان النامية، والواقع هو أن الاستثمار في العديد من البلدان النامية آخذ فعلاً في التدهور بشدة.
وتبدو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأقل تأثراً في معدلات نموها بالأزمة المالية العالمية من بين الاقتصاديات النامية حتى الآن (17)، فمعدل النمو في سنة 2009 سينخفض بواقع 0.3 %فقط عن التوقعات السابقة البالغة 3.3%، ولكن التحوّل من الأداء القوي الذي شهدته هذه المنطقة سنة 2008 أكثر وضوحاً حيث انخفض معدل النمو من زيادة بواقع 5.5% ناجمة جزئياً عن الإيرادات النفطية. فانخفاض الإيرادات النفطية وتخفيض إنتاج النفط سيؤديان إلى تدهور نمو إجمالي الناتج المحلي في البلدان المصدّرة للنفط إلى 2.9% بدل من 4.5 %سنة 2008، علماً بأن الركود الذي يشهده الاتحاد الأوروبي وانخفاض عدد السياح القادمين وتدفقات التحويلات من المُرجّح أن يؤديا إلى تدهور معدلات النمو في اقتصاديات البلدان غير النفطية إلى 3.6% سنة 2009 بدل من 6.5% في السنة السابقة.
هذا وتواجه كافة البلدان النامية حالياً احتمال حدوث تدهور كبير في أرصدة مالياتها العامة، ومع انخفاض الإيرادات الضريبية (قسم كبير منه متعلق بالتجارة الدولية وانهيار قطاعات الصناعات

التحويلية)، حيث ستشهد تكلفة الافتراضات زيادة كبيرة، كما ستزداد التحويلات اللازمة للحفاظ على شبكات الأمان الاجتماعي، ومن المتوقع أن يكون أكبر توسع في النقص في المالية العامة هو في البلدان النامية في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، حيث: انكماش التجارة والإنتاج على أشدّه، والقطاع الخاص شديد الضعف، وشبكات الأمان الاجتماعي واسعة نطاق التغطية.
كما أثرت الأزمة فعليا بصورة حادة على أسواق السلع الأولية الدولية مع آثار بعيدة المدى للتوقعات بالنسبة للدول النامية بصفة عامة، فلقد كانت أسعار السلع الأولية متأرجحة بشدة خلال سنة 2008حيث ارتفعت أغلب الأسعار بشدة خلال النصف الأول من سنة 2008 في سياق نمط للتصاعد بدأ منذ سنة 2003.ثم غيرت الأسعار اتجاه تغيرها بشدة خلال منتصف سنة 2008، إلا أن أسعار البترول انخفضت بشدة بما يتعدى نسبة 60 % من قمة الارتفاع الذي وصلت إليه في الفترة من شهر جوان إلى شهر نوفمبر، وانخفضت أسعار سلع أخرى بصورة حادة بما في ذلك الحبوب.(أنظر الشكل رقم –VI أدناه) ويتوقع أن تواصل معظم أسعار السلع الأولية انخفاضها حتى تتساوى مع الاعتدال الحادث في مستويات الطلب الدولية.

الشكل البياني رقم- –VI
التضخّم النقدي في البلدان النامية



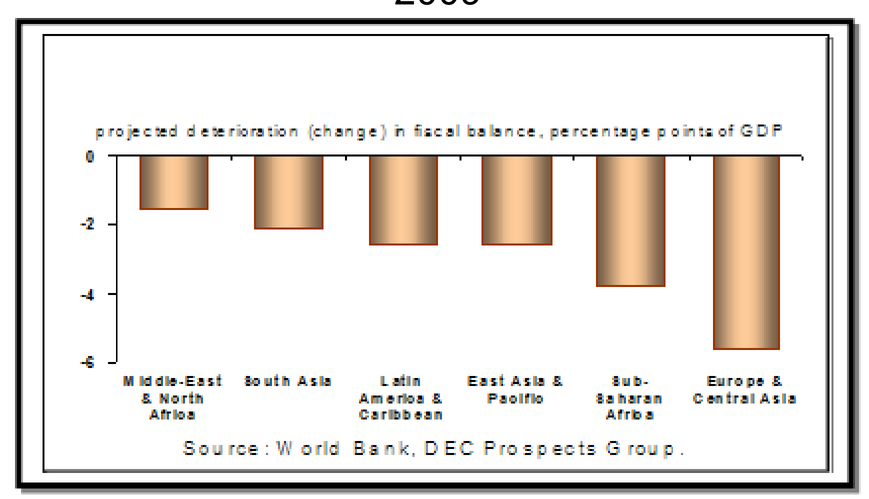
المصدر:
International Labor Organization. data through Nov 2008
median CPI for all developing countries, percent change
متوسط مؤشر أسعار المستهلكين بالنسبة لكافة البلدان النامية، النسبة المئوية للتغير/سنة
Overall CPI *- مؤشر أسعار المستهلكين العام
Food*- المواد الغذائية
*-المواد غير الغذائية Non-food

كما أنه من المتوقع ازدياد التمويل الخارجي المطلوب بالنسبة لمجموعة البلدان النامية إلى 1.3 تريليون دولار أمريكي في سنة 2009(18)، وهو مؤلف من عجز الحساب الجاري (330 مليار دولار أمريكي) وسداد أصل الديون التي يستحق أجل سدادها للقطاع الخاص (970 مليار دولار

أمريكي). ومع تدهور تدفقات رأس المال الداخلة إلى البلدان النامية، من شأن هذا أن يشكّل فجوة تمويل تُقدّر بما بين 270 مليار دولار أمريكي و700 مليار دولار أمريكي، تبعاً لحجم مخاطر تجديد القروض وحجم رأس المال الهارب. أما المناطق التي لديها أكبر فجوة تمويلية (أوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا جنوب الصحراء). وفي إطار التوقعات الحالية، سيواجه 84 من أصل 109 بلدان نامية فجوات تمويلية، في معظم الحالات أكبر من أن تغطيها سحوبات من الاحتياطيات وحدها. وهذا ما يوحي أنه يمكن في غياب المساندة الدولية الكافية اضطرار تلك البلدان إلى معاناة انخفاض شديد في ميزان حسابها الجاري (أنظر الشكل البياني VII-أدناه)، مما يعني المزيد من تدهور الطلب المحلي والواردات.

الشكل البياني رقم- VII-

زيادة ضعف الإيرادات سيؤدي إلى زيادة عجز المالية العامة بحدة في معظم الدول النامية سنة 2009



المصدر:

.World Bank, DEC Prospects Group

*-التدهور (التغيّر) المتوقع في رصيد المالية العامة، نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي
Projected deterioration (change) in fiscal balance, percentage points of GDP

*-الشرق الأوسط وشمال أفريقيا Middle-East & North Africa

*-جنوب آسيا South Asia

*-أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي Latin America & Caribbean

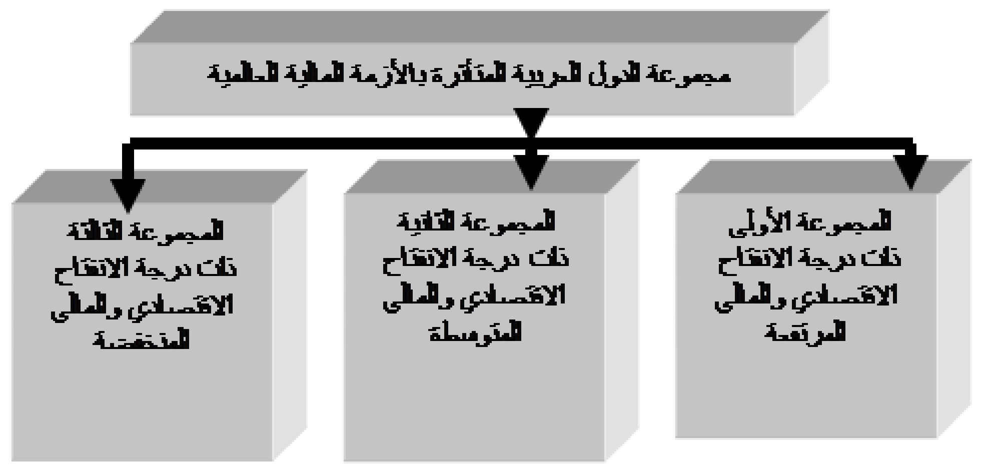
*-شرق آسيا والمحيط الهادئ East Asia & Pacific

*-أفريقيا جنوب الصحراء Sub-Saharan Africa

*-أوروبا وآسيا الوسطى Europe & Central Asia

ثانيا- تداعيات الأزمة المالية الراهنة على الاقتصاديات العربية -

انعكست الأزمة المالية الأميركية على معظم اقتصاديات دول العالم حتى أصبحت أزمة مالية عالمية. وبما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها سوف تتأثر سلبا بهذه الأزمة، بل في واقع الأمر قد تأثرت بالفعل. ومدى تأثر الدول العربية يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي.
وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة، وهي:



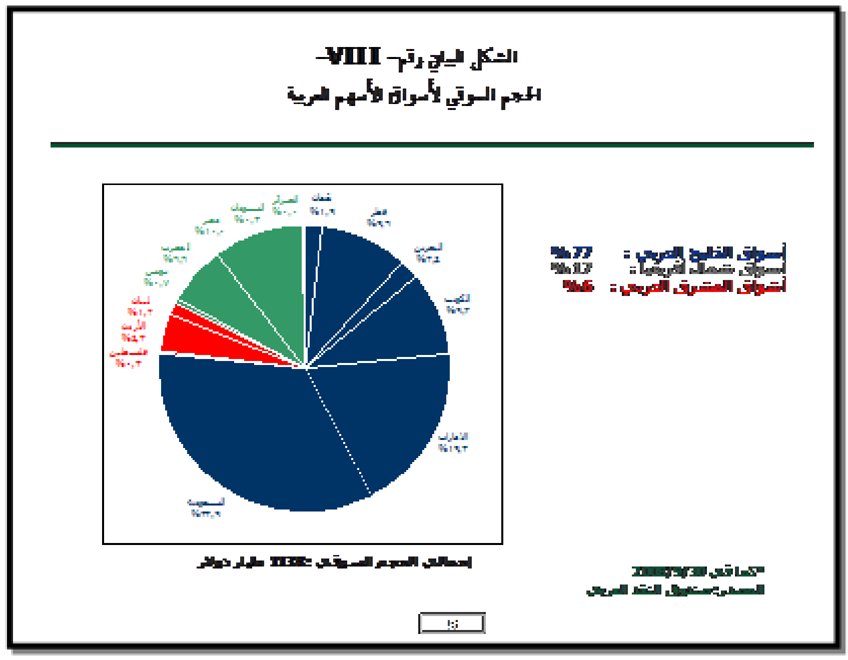
*- المجموعة الأولى:
هي الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية.
*- المجموعة الثانية:
وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسطة أو فوق المتوسطة ومنها مصر والأردن وتونس، المغرب والجزائر
*-المجموعة الثالثة:
وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المنخفضة ومنها السودان وليبيا.
بالنسبة للمجموعة الأولى فإن صادراتها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، ويعتبر النفط هو المصدر الرئيسي للدخل الوطني. وقد لوحظ جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط من حوالي 150 دولارا للبرميل في شهر جويلية الماضي إلى حوالي 77 دولارا للبرميل حاليا، أي بانخفاض بنسبة 50%. ومما لا شك فيه أن هذا الانخفاض الحاد سيؤثر على وضع الموازنات العامة القادمة وعلى معدلات النمو الاقتصادي، إذ إن معدلات النمو في النصف الثاني من سنة 2008 وسنة 2009 انخفضت مقارنة بمعدلات سنة2007 والنصف الأول من سنة 2008، من ناحية أخرى، يلاحظ أن النشاط المالي لدول الخليج في العالم الخارجي كبير، حيث تم استثمار جزء لا يستهان به من عوائد النفط، وحيث يلاحظ أن دول الخليج أصبحت تمتلك صناديق ثروات سيادية تستثمر في الخارج خصوصا في الولايات المتحدة وأوروبا.ومما لا شك فيه أن هناك بعض الصناديق التي يمكن أن تكون لها استثمارات في بعض المؤسسات المالية المتعثرة.(تشير بعض التقديرات إلى أن خسائر صناديق الثروات السيادية في الدول الناشئة بما فيها دول الخليج تقدر بحوالي 4 مليارات دولار). وتقدر الاستثمارات العربية بالخارج بحوالي 2.4 تريليون دولار، وكما هو معلوم فإن هذه

الاستثمارات مملوكة للحكومات والأفراد ولكن معظمها يعود لدول الخليج وسوف تتأثر تلك الاستثمارات بحسب الجهة التي يتم الاستثمار فيها، وكلما كانت تلك الجهة تتميز بدرجة عالية من المخاطر، فإن درجة التعرض إلى خسائر تكون أكبر، ومما لا شك فإن هناك بعض الخسائر ولكن غير معلن عنها.

أما بالنسبة لدول المجموعة الثانية فإن تأثرها بالأزمة سيكون أقل من دول المجموعة الأولى.

وبالنسبة لدول المجموعة الثالثة، وهي ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المحدودة، فسيكون التأثير عليها محدودا أيضا.

هذا ولقد أثّرت الأزمة المالية العالمية بقوة على الأسواق المالية الخليجية. اعتبارا لنسبة مساهمتها الكبيرة في مجمل الحجم السوقي بما يعادل 77% (أنظر الشكل البياني رقم- VIII-)، فقد تراجعت مؤشرات الأسواق المالية وأسواق الأسهم بشكل كبير، مع تدهور المؤشر المركب بأكثر من 60 % في شهر فيفري 2009 بالمقارنة مع شهر فيفري من السنة الماضية (19).



لكن تقلبات الأسواق المالية العربية تعتبر شبه طبيعية بالمقارنة مع الخسائر الكادحة التي تكبدتها الأسواق المالية العالمية ويعود ذلك إلى أن معظم المتعاملين في تلك الأسواق هم من المستثمرين الأفراد الذين ليس لهم تواجد يذكر على الصعيد العالمي، إضافة إلى ضعف معامل الارتباط بين الأسواق العربية والأسواق الدولية، كما أن انكشاف المصارف العربية على أزمة الرهن العقاري الأمريكي وأدواته المالية يعتبر محدودًا، فمعظم البنوك العربية تستثمر ما لا يتجاوز 1% من مجمل أصولها في مثل تلك الأدوات.

عموما، فالتقلبات الحاصلة في أسواق المال العالمية سيكون لها بعض الأثر على البورصات العربية، وخاصة أسواق الأسهم التي تسمح للمحافظ العالمية بالاستثمار فيها. على اعتبار أن خلال فترات الأزمات يتجه المستثمر إلى تدنية معدل المخاطرة لديه ويتحول من الأسواق الناشئة إلى استثمارات أكثر سيولة وأمانًا كالسندات الحكومية.

كما تؤثر الأزمة المالية الراهنة على القائمين على السياسة النقدية في دول المنطقة عند شعورهم بأنهم مجبرين على مسايرة السياسة النقدية التوسعية التي أخذت الولايات المتحدة بإتباعها، وهو ما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المحلية وأسعار صرف العملات العربية المرتبطة بالدولار وسيزيد من الضغوط التضخمية التي ظهرت مؤخرًا في عدد من دول المنطقة.

الشكل البياني رقم –IX-

أداء أسواق الأسهم العربية سنة ٢٠٠٨

أداء أسواق ا

الخليج العربي	
الدولة، "المؤشر"	نسبة التراجع*
قطر، "مؤشر سوق الدوحة"	%29-
البحرين، "مؤشر البحرين العام"	%34-
الكويت، "مؤشر سوق الكويت"	%38-
عُمان، "مسقط30"	%40-
أبو ظبي، "مؤشر سوق أبوظبي لجميع الأسهم"	%49-
السعودية، "مؤشر تداول لجميع الأسهم"	%57-
دبي، "مؤشر دبي العام"	%72-

المشرق العربي	
الدولة، "المؤشر"	نسبة التراجع*
فلسطين، "مؤشر القدس"	%16-
الأردن، "مؤشر سوق عمان"	%17-
لبنان، "مؤشر بلوم"	%22-
شمال أفريقيا	
تونس، "مؤشر تونس المرجح"	%4
المغرب، "مؤشر المجموعة المالية CFG "	%13-
مصر، "مؤشر كابس 30"	%56-

*نسبة التراجع مقيمة بحسب تغير سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي

المصدر: رويترز ومجموعة بخيت الاستثمارية

6

المصدر: أثار الأزمة العالمية على الأسواق المالية العربية، ندوة دور الإعلام الاقتصادي في الأسواق المالية، عمان -2009- مجموعة بخيت الاستثمارية، مرجع سابق: ص:06

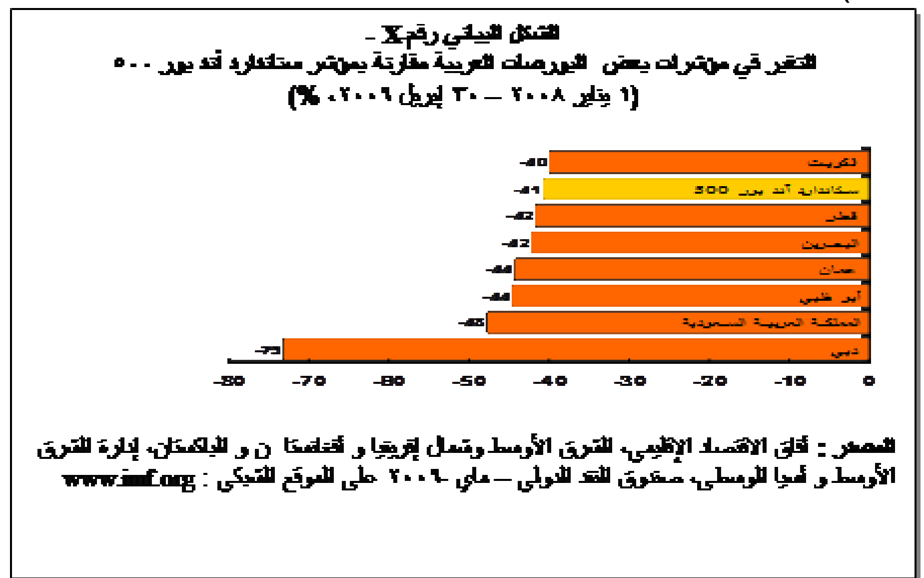
وتعتبر إمارة دبي والسعودية ضمن دول مجلس التعاون الخليجي في الوضع الأسوأ استنادا إلى معدل تراجع أسواق أسهمها(أنظر الشكل البياني رقم-- IX أعلاه)، ونظرا لاعتمادها الكبير على الاقتراض لتمويل المشاريع الإنشائية وبالتالي فهي معرضة لمخاطر انهيار كبير في سوق العقار وإلى مخاطر إعادة تمويل القروض أما بقية الدول العربية فسوف تتأثر بالركود العالمي وما يترتب عن ذلك من تداعيات على الصادرات وتدفقات الاستثمارات المباشرة والإيرادات من السياحة والتحويلات الخارجية.........الخ.

ولقد أظهرت الأزمة الأخيرة أن أولى آليات ألعدوي المالية تتم من خلال أسواق المال وعن طريق انتقال رؤوس الأموال. ويرجع ذلك لانفتاح البورصات ووجود استثمارات أمريكية في الخارج، واستثمارات أوروبية وأسيوية في أمريكا- بما في ذلك مديونيات هائلة للحكومة والشركات الأمريكية من قبل مؤسسات أجنبية.

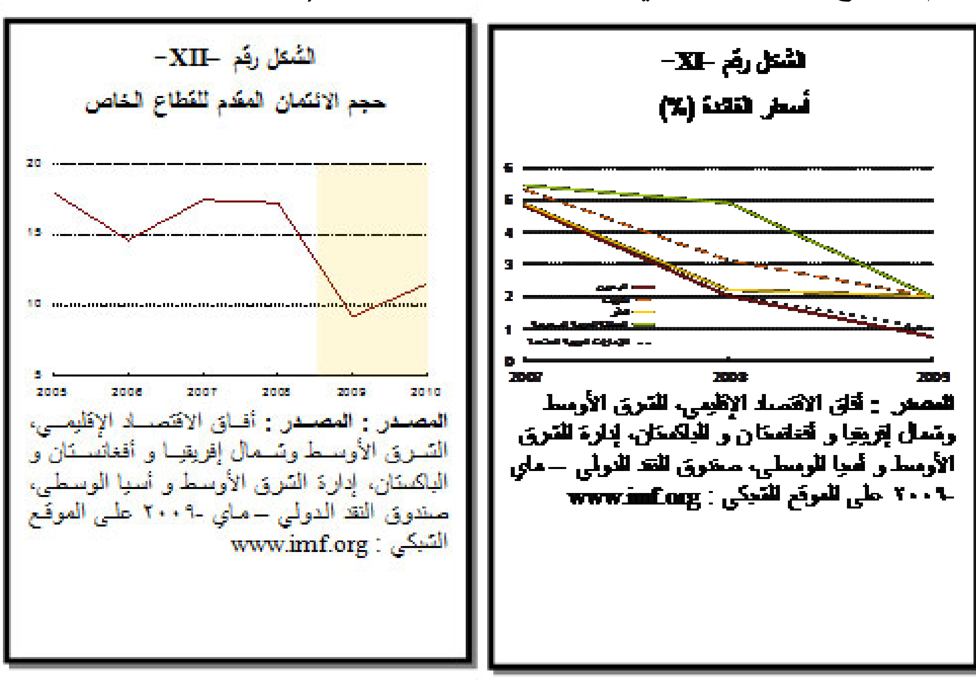
ولم يختلف الحال كثيرا عن ذلك في بعض الدول العربية حيث تطابق الانخفاض في أسواقها المالية مع ما حدث في الأسواق العالمية الأخرى، من خلال التراجع الكبير الملحوظ في مؤشرات المعاملات في البورصات العربية بصفة عامة والبورصات الخليجية بصفة خاصة(20)، وترتب على ذلك خسائر مالية فادحة.

وبالمقابل نجد أن أسواق المغرب العربي، لم تتأثر كثيرا بتداعيات الأزمة الحالية ليس فقط للقيود المفروضة على تعاملات الأجانب بها، ولكن أيضا لعدم فتحها الكامل لميزان التحويلات الرأسمالية.

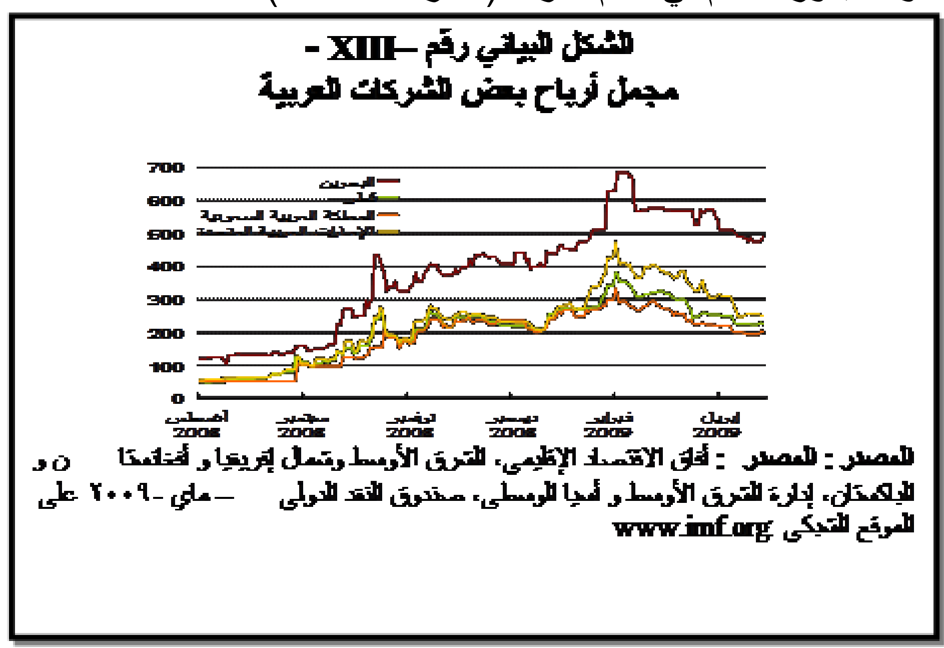
(أنظر الشكل أدناه)



هذا مع ارتفاع معدل المسحوبات من البنوك والمصارف العربية وخاصة من كبار المستثمرين الأجانب نتيجة للذعر غير المنضبط، ولقد سبب لها ذلك خللا في حركة التدفقات النقدية والمالية وارتباكا ملحوظا في استقرار معاملات ومؤشرات البورصات العربية (21)، مما اضطرت بعض البنوك المركزية في الدول العربية إلى ضخ كميات من السيولة لتلبية احتياجات الطلب على النقد، وهذا دون شك أحدث ارتباكاً في سوق النقد والمال وأثر على الاحتياطيات النقدية في البنوك والمصارف المركزية العربية. ورغم التيسير النقدي بتخفيض معدلات الفائدة للإقراض لكن حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص ظل في تدهور إلى سنة –2010(أنظر الأشكال البيانية أدناه)



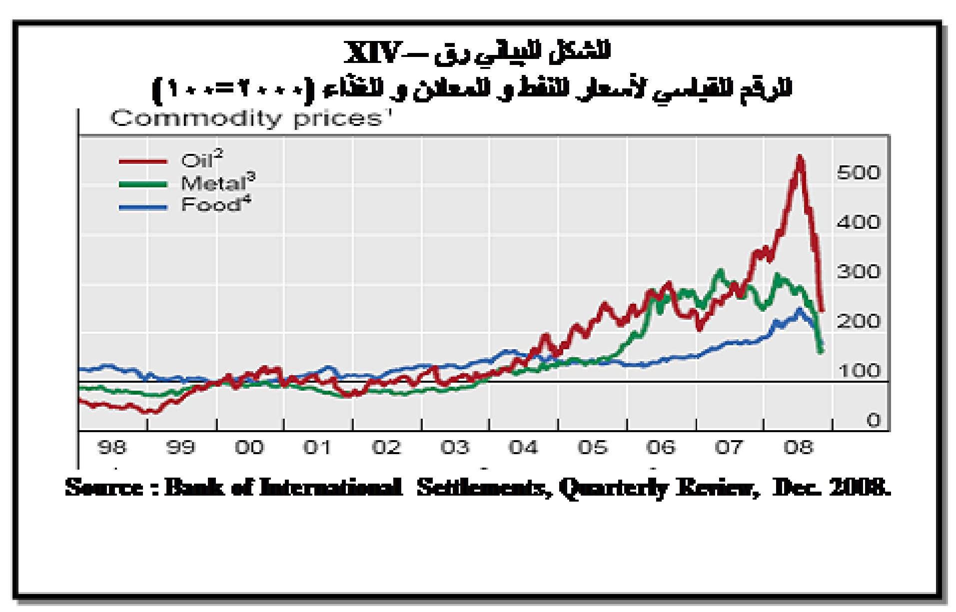
ومن جهتها قامت العديد من البنوك والمصارف العربية بتجميد تمويل المشروعات التي تقوم بها الشركات والمؤسسات وفقاً للخطط والاتفاقيات والعقود، وهذا سبب انكماشاً في مجال الأعمال مما قاد في النهاية إلى تعثر وتوقف وعدم قدرة الشركات المقترضة عن سداد مستحقاتها للبنوك والمصارف، وهذا بدوره ساهم في تفاقم الأزمة.(أنظر الشكل أدناه)



المصدر : المصدر - آفاق الاقتصاد الإقليمي، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و أفغانستان و الباكستان، إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي – ماي -٢٠٠٩ على الموقع الالكتروني www.imf.org

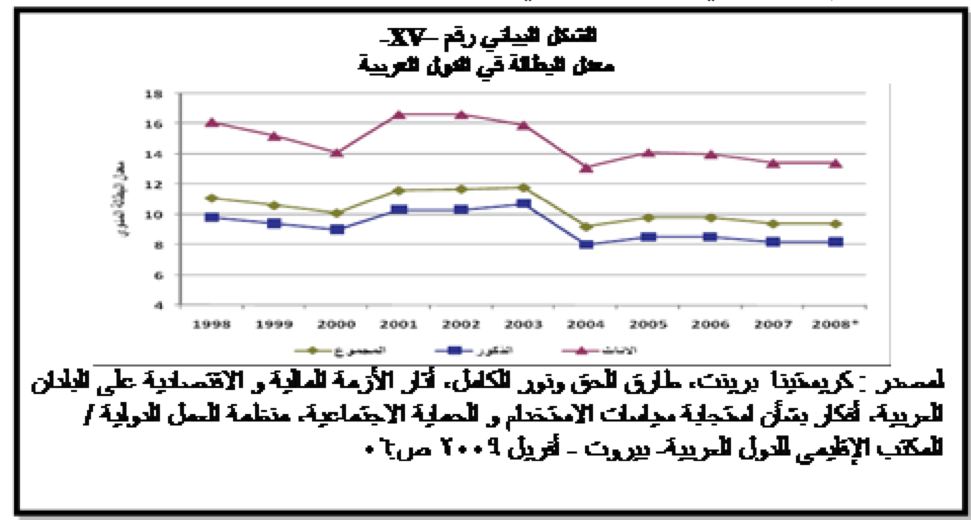
ولقد تزايدت المخاطر المالية التي تواجه البنوك والمصارف العربية عن المعدلات المتعارف عليها بسبب عدم القدرة على التنبؤ بما سوف تأتي به الأزمة من آثار سلبية سواء كانت نفسية أو سلوكية أو مالية أو سياسية.

وسرعان ما تحولت الأزمة المالية إلى أزمة في الأسواق الحقيقية مع تراجع الطلب على السلع، وانخفاض الائتمان المصرفي. هذا وقد فقد النفط ما يزيد على ثلثي ثم النصف من سعره خلال أشهر قليلة.، كما تراجعت أسعار الحبوب والسكر والزيوت وغيرها من المواد الغذائية، ومع تراجع الإنفاق الاستثماري في الاقتصاديات الصناعية تراجع الطلب على الحديد والأسمنت ومواد البناء عموما مما أحدث فائضا مفاجئا في العرض، بعد ندرة. كما يوضحه الشكل أدناه.



ومن جهتها شهدت أسواق الخدمات تدهورا محرجا من خلال الانخفاض الكبير في الطلب على خدمات بصفة عامة (خدمات النقل والسياحة....).

ومن المتوقع أن تؤدى هذه الأزمة إلى التأثير على أسواق العمل الوطنية بصورة متباينة(أنظر الشكل البياني أدناه). وقد يؤدى الضغط الاجتماعي والاقتصادي وتفاقم مشكلات البطالة إلى ارتفاع نسبة
الجرائم المالية وجرائم العنف في الوطن العربي.

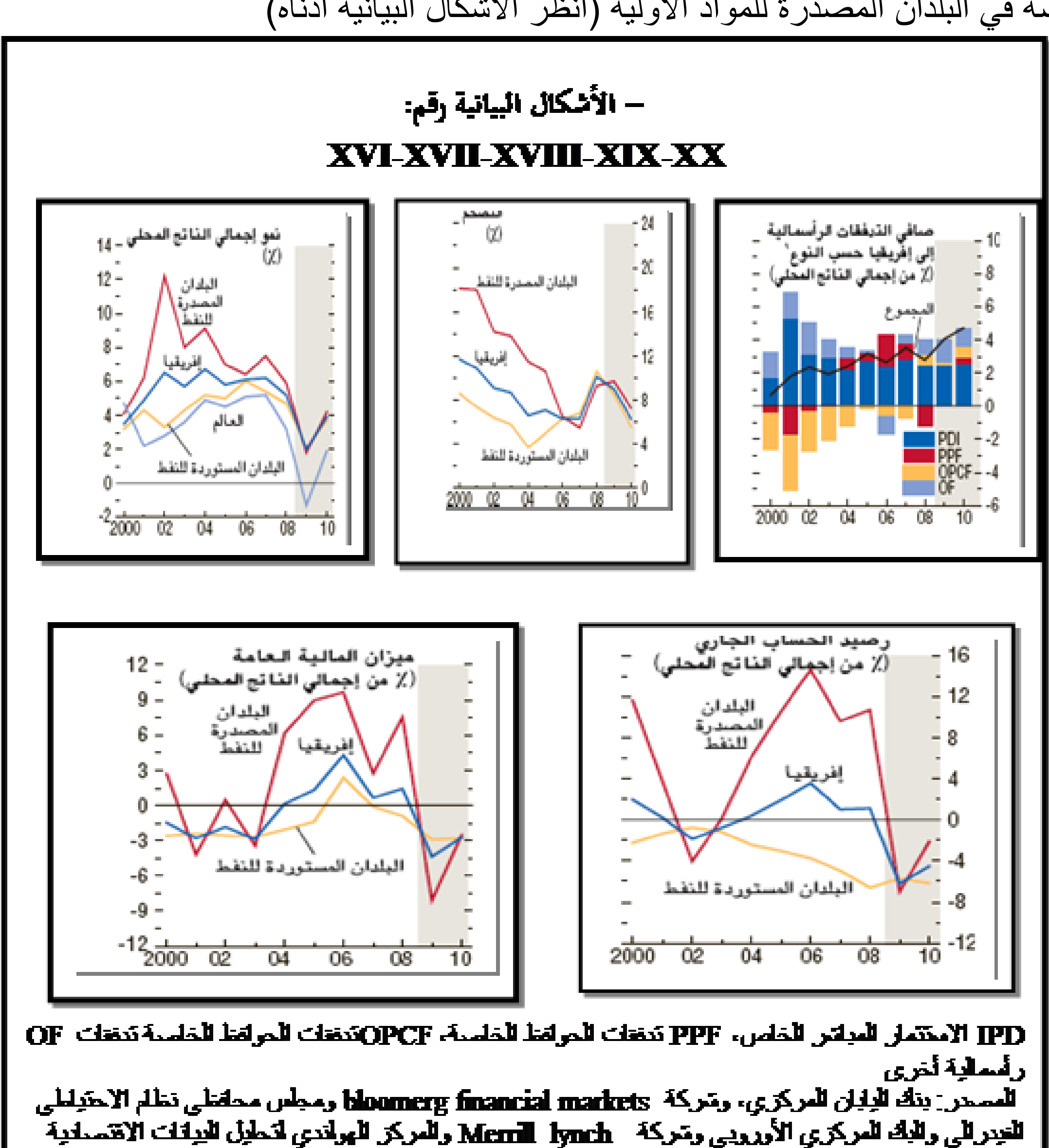


ومما يزيد من حرج موقف الدول العربية اتساع انكشافها على الأسواق الخارجية. وتقدر نسبة انكشاف الاقتصاد العربي على الاقتصاد العالمي (مقاسا بنسبة التجارة الخارجية العربية إلى إجمالي الناتج المحلى للدول العربية وفقا لبيانات عام 2006 بحوالي 80%)، حيث بلغ حجم التجارة الخارجية العربية نحو 1032.6 مليار دولار خلال عام 2006، وبلغ حجم الناتج المحلى الإجمالي للدول العربية 1291.4 مليار دولار خلال العام نفسه.

فالقلق النفسي الشديد الذي أصاب كل البشر وبصفة خاصة العرب من هذه الأزمة وما سوف يترتب عليها من فرض ضرائب ورسوم جديدة وما سوف يترتب على ذلك من ارتفاع في أسعار السلع والخدمات.

1- تداعيات الأزمة المالية على الدول العربية الإفريقية -

حيث لم تسلم القارة الإفريقية من إفرازات الأزمة المالية، مع التراجع الحاد في الطلب لخارجي وأسعار المواد الأولية وتشديد أوضاع الائتمان العالمية، فارتفعت تكلفة الاقتراض الخارجي وتراجعت التدفقات الرأسمالية العالمية إلى القارة الأفريقية، ونتيجة لذلك يتوقع أن تتباطأ وتيرة النمو والتضخم بشكل كبير، كما يحتمل أن يتدهور ميزان المالية العامة والميزان الخارجي بشدة وخاصة في البلدان المصدرة للمواد الأولية (أنظر الأشكال البيانية أدناه)



– الأشكال البيانية رقم:
XVI-XVII-XVIII-XIX-XX

IPD الاستثمار المباشر الخاص، **PPF** تدفقات المواقف الخاصة، **OPCF** تدفقات المواقف الخاصة تدفقات **OF** رأسمالية أخرى

المصدر: بنك اليابان المركزي، وشركة **bloomerg financial markets** ومجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي وشركة **Merrill lynch** والمركز الهولندي لتحليل البيانات الاقتصادية حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وبالتفصيل في بعض دول المغرب العربي والتي تعتبر الأقل تأثراً، حيث ستشهد تدهورا طفيفا في بعض المؤشرات الاقتصادية، من خلال معدلات النمو الإيجابية والمرتفعة نسبياً، إلى أن يكون التعافي خلال سنة 2010 (أنظر الجدول أدناه)، ويعزى ذلك إلى قلة اندماجها في الأسواق العالمية من جهة، وإلى العوائد النفطية ومواصلة برامج الإنفاق الحكومي والمشاريع الاستثمارية في معظم تلك الاقتصاديات من جهة أخرى.

الجدول رقم II--

مجمل الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري في بعض دول المغرب العربي خلال (2007-2010)

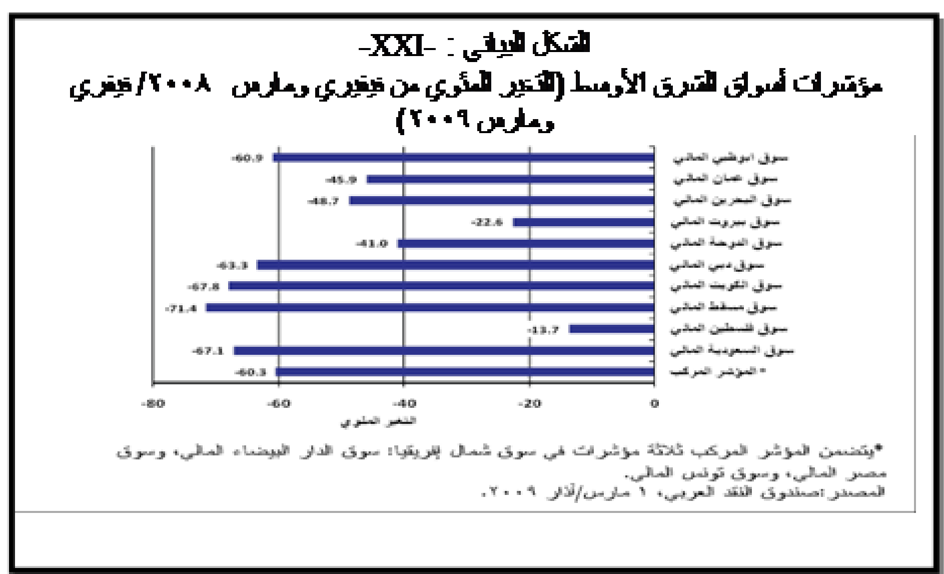
	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				أسعار المستهلكين[1]				رصيد الحساب الجاري[2]			
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
إفريقيا	٦,٢	٥,٢	٢,٠	٣,٩	٦,٣	١٠,١	٩,٠	٦,٣	١,٠	١,٠	٦,٥-	٤,٧-
المغرب العربي	٣,٥	٤,٠	٣,٠	٤,٠	٣,٠	٤,٤	٣,٩	٣,٢	١٢,١	١٠,٦	٢,١-	٠,٨-
الجزائر	٣,٠	٣,٠	٢,١	٣,٩	٣,٦	٤,٥	٤,٦	٣,٤	٢٢,٦	٢٣,٢	١,٧-	١,٤
المغرب	٢,٧	٥,٤	٤,٤	٤,٤	٢,٠	٣,٩	٣,٠	٢,٨	٠,٢	٥,٦-	٢,٥-	٣,٠-
تونس	٦,٣	٤,٥	٣,٣	٣,٨	٣,١	٥,٠	٣,٢	٣,٤	٢,٦-	٤,٥-	٢,٩-	٤,٣-

كما يشير بعض الخبراء ماليين بأن الجزائر ستعاني كثيرا إلى درجة تضاؤل عائداتها وامتصاص فوائضها المالية مع استمرار الأزمة المالية، خاصة وأنها ترتكز على صادرات النفط والغاز. هذه المواد التي عرفت تراجعا كبيرا حيث بلغ متوسط سعر النفط الجزائري، خلال الفترة الممتدة ما بين الفاتح جانفي ونهاية فيفري 2008، حوالي 43 دولارا للبرميل، وهو أدنى مستوى يبلغه سعر النفط الجزائري ويقترب من المتوسط المسجل لتحقيق توازن في الميزانية الجزائرية. وقد أدي هذا المستوى بداية من السداسي الأول من السنة الحالية إلى تسجيل عجز في الميزان التجاري، وهو أول عجز تسجله الجزائر منذ أكثر من 15 سنة، حيث يلاحظ تراجع الصادرات الجزائرية بمستوى بلغ قرابة 75 بالمائة مقابل نمو الواردات بنسبة 10 بالمائة، وهو ما سيؤدي إلى تقليص نسبة تغطية الصادرات بالواردات، كما أنه سيؤدي إلى تراجع محسوس للعائدات، في وقت ستظل قيمة النفقات مرتفعة سواء بالنسبة لميزانية التجهيز أو التسيير. ويتزامن هذا الوضع مع انكماش أيضا في الاستثمار وصعوبة الاستمرار في النفقات العمومية بنفس الوتيرة بعد. 2009 كما أن احتياطي الصرف الجزائري خاصة المشكل بسندات خزينة أمريكية يمكن أن يعرف تراجعا في القيمة، بعد القرارات الأمريكية من خلال الخزينة الفدرالية التي قامت بشراء مكثف للسندات بحثا عن توفير سيولة كافية للاقتصاد الأمريكي، وهذه العمليات تؤثر سلبا على القيمة الاسمية للسندات الجزائرية المقيدة بالدولار الأمريكي والمقدرة ب 47 مليار دولار، بينما قامت الجزائر بتوظيف جزء آخر على مستوى مؤسسات بنكية ومالية لم يتم الكشف عنها بصورة رسمية(22).

2- تداعيات الأزمة المالية على منطقة الشرق الأوسط -

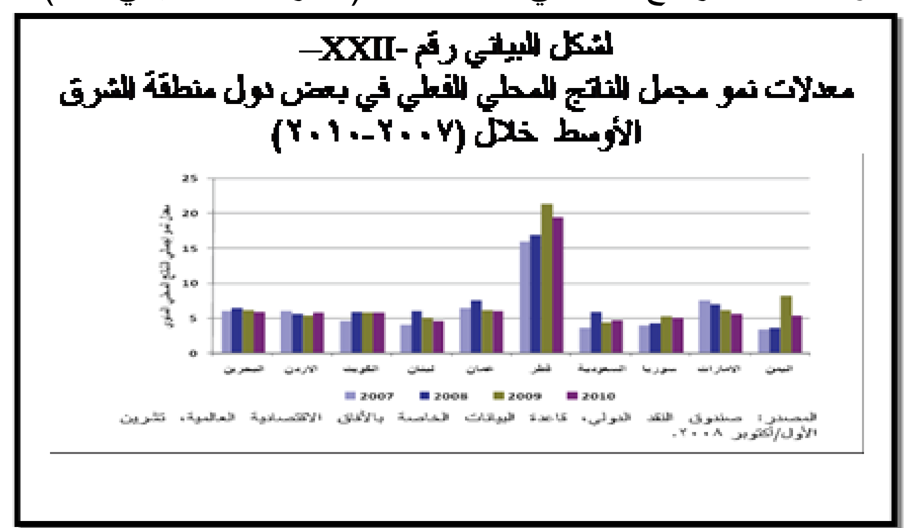
أثرت الأزمة المالية العالمية بقوة على الأسواق المالية في منطقة الشرق الأوسط. فقد تراجعت مؤشرات الأسواق المالية وأسواق الأسهم بشكل كبير، مع هبوط المؤشر المركب بأكثر من 60 %

في شهر فيفري 2009 بالمقارنة مع شهر فيفري ومارس من السنة الماضية (أنظر الشكل البياني أدناه)



ومن المتوقع كذلك أن يتراجع النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط بأكثر من نقطتين مئويتي(من 6% تقريباً في سنة 2008 إلى 4% سنة 2009)(23) وعليه، فمن المتوقع أن تتحسن. معدلات النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ في سنة 2010.

وبالنسبة إلى أكثرية البلدان العربية في منطقة الشرق الأوسط، يتوقع صندوق النقد الدولي تدني معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي في سنة 2009 بالمقارنة مع 2008، باستثناء سوريا، واليمن، وقطر التي قد تسجّل نمواً أسرع أما السعودية فمن المتوقع أن يشهد معدل نمو مجمل الناتج المحلي الفعلي فيها أكبر تباطؤ يزيد، عن1.5 نقطة مئوية، وأن يبلغ بالتالي 4 % تقريباً سنة 2009، وهو أدنى المستويات المتوقعة في جميع البلدان العربية، من جهة أخرى يتوقع أن تتزايد معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي، في اليمن وقطر، بما يزيد عن 4نقاط مئوية ما بين العامين 2008 و2009، لتتراجع لاحقاً في سنة 2010.(أنظر الشكل البياني أدناه)



هذا ولقد شكّل تراجع مستويات المعيشة وتزايد الفر وقات الاجتماعية مصدر قلق لفترة زمنية معينة. وفي غياب سياسات متطورة للأمن الاجتماعي، من خلال زيادة الضغط على آليات الحماية الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، كما يمكن أن تتأثر وبشكل خاص صناديق التقاعد، هذه الأخيرة التي تعتبر هشة أمام تقلبات الأسواق المالية تبعاً لإستراتيجيتها الاستثمارية، كما قد تتعرض معيشة الأعداد المتزايدة من العمال المستضعفين، بما فيهم مجموعات كبيرة من العمال المهاجرين، الذين يشكّلون أكثر من 60 % من القوى العاملة الوطنية في معظم دول مجلس التعاون الخليجي (24)، لمزيد من المخاطر، ومن الأرجح أن يساهم استمرار التباطؤ الحاصل في الاقتصاد العالمي في تراجع التحويلات، والوظائف المتاحة، والسياحة والمعونة الرسمية للتنمية وفي تزايد البطالة، وبخاصة في صفوف الشباب.

عموما وعلى الرغم من قلة تأثر المنطقة العربية بشكل مباشر بالأزمة المالية، فقد تأثر اقتصادها الحقيقي من خلال خمس قنوات رئيسية:

1. تراجع الصادرات جراء انخفاض الطلب العالمي.
2. تراجع التحويلات المالية للمهاجرين،
3. تراجع في المساعدات الدولية،
4. تراجع في الاستثمار الأجنبي المباشر،
5. صعوبة الحصول على قروض،

هذه الآثار وغيرها تثير التساؤل ما المخرج من الأزمة؟

المحور الثالث: آليات التعامل مع الأزمة المالية العامية

لقد ساهمت تداعيات الأزمة المالية الراهنة في خروج المضاربين من أسواق العقارات وأسواق البترول وأسواق المعادن والسلع الرئيسية، مما ساهم ذلك في انخفاض ملحوظ للأسعار في تلك الأسواق على اعتبار أن المضاربات في هذه الأخيرة كانت أحد العوامل الرئيسية وراء الارتفاع الحاد في أسعار تلك الأسواق قبل الأزمة.، فانخفاض الأسعار سيترتب عنه انخفاض الضغوط التضخمية على المستوى العالمي، كما أن الآثار المترتبة على حل هذه الأزمة وتلافي تكرارها تتجاوز نطاق التنظيم المصرفي والمالي وتطرح السؤال حول كيفية إحياء تعددية الأطراف وتوسيع نطاقها في عالم ماض في العولمة، فلم تبلغ الأزمة الاقتصادية العالمية الحضيض بعد، فالاقتصاديات الصناعية الكبرى تعاني انتكاساً عميقاً، بينما يتباطأ النمو في العالم النامي بشدة، ولا يمكن استبعاد احتمال وقوع عدد كبير من الاقتصاديات الكبيرة في شرك الانكماش. ولا يزال الشغل الشاغل اليوم هو إطفاء الحريق، ولكن لا يقل عن ذلك استعجالاً الوقوف على جذور الأزمة والشروع في عملية إصلاح عميق لنظام الحَوكمة الاقتصادية العالمي.
فقد شكلت تلك الانهيارات تهديدا للاقتصاد العالمي الأمر الذي أبرز اهمية استهداف الاستقرار المالي بحد ذاته كأحد أهداف السياسيات الاقتصادية كما أظهرت تلك الموجات مدى العضف في فهم قدرة التمويل المعولم من خلال التسبب في سوء التسعير وسوء تخصيص رؤوس الأموال وإحداث الاضطرابات المالية وتزايدت تعقيدات النظام المالي الدولي حتى أصبح تجديد المخاطر وتقييمها ينطوي على تجديدات وتكاليف متزايدة بالنسبة لصناع السياسيات وفي هذا الصدد يلزم وضع إطار لإصدار إنذارات واضحة ومبكرة عن مواطن العضف.

أولا- السياسات الاحتوائية للأزمة المالية العالمية -

منذ وقوع الأزمة تبنت البنوك المركزية في معظم دول العالم وفي مقدمتها البنك المركزي الأمريكي سياسة تقوم على توفير السيولة، سواء من خلال ضخ أموال في الأسواق، أو من خلال تخفيض أسعار الفائدة، وركزت خطة إنعاش الاقتصاد الأمريكي الذي تبناها الرئيس- بوش- على خفض أسعار الفائدة الأساسية، وضخ حوالي 700 مليار دولار من السيولة في شرايين الاقتصاد الأمريكي، حيث- تطرح هذه السياسات الجديدة تحولا، حتى وإن كان مؤقتا في فلسفة "السوق الحر" الليبرالية الجديدة، إلى واقع رأسمالية الدولة والتأميم، وهو تحول يخلق شرخًا ضخما في الهيمنة الفكرية للبرجوازية بمؤسساتها الإعلامية، وصانعي سياساتها الاقتصادية (25)، حيث تم خفض أسعار الفائدة حوالي 8 مرات منذ بداية الأزمة، كان أخرها تخفيض بنسبة 0.25٠% وذلك لدعم الاقتصاد الأمريكي الضعيف في مواجهة الاضطرابات المتزايدة في أسواق المال العالمية، ليبلغ سعر الفائدة 1.5 %، بجانب إجراء تخفيضات ضريبية تصل إلى 145 مليار دولار لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي، هذا إلى جانب زيادة مخصصات وزارة الدفاع في الموازنة العامة للدولة، لترتفع من 479.5 مليار دولار في موازنة 2008 إلى 515.4 مليار دولار سنة 2009، كما قامت البنوك الأوروبية والأسيوية بإجراءات مماثلة في محاولة للتخفيف من حدة

الأزمة، هذا وقامت بعض المؤسسات المالية وكبار المساهمين بدعم مؤسسات مالية وعقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، (سيتي حروب وميريل لينش) لإنقاذها من الانهيار.- باعتبارها محاولة محمومة لإنقاذ النظام الرأسمالي ككل من حالة الشلل المالي التام، ومن الانزلاق في كساد كبير، يتجاوز حجمه وتأثيره كساد الثلاثينيات من القرن العشرين. (26)
وفى اجتماع قمة مجموعة العشرين ((G20 بلندن في أفريل 2009 تضمن جدول الأعمال اتخاذ السياسات الكفيلة بدعم النظام الاقتصادي العالمي لإعادة الثقة في آليات السوق الحر ومقاومة السياسات الحمائية(27).

جدول رقم: -III-

خطط التحفيز المالية لبعض الدول الأعضاء بمجموعة العشرين –G20

الدولة	القيمة (مليار دولار)	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الدولة	القيمة (مليار دولار)	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي
الولايات المتحدة	٧٨٧	%٥,٥	فرنسا	٣٥	%١,٣
الصين	٥٨٥	%١٣,٣	كندا	٣٣	%٢,٥
اليابان	١٢٢	%٢	الأرجنتين	٣٠	–
ألمانيا	١١٠	%٣,٢٥	بريطانيا	٢٩	%١ <
جنوب إفريقيا	٨٤	%٣,٨	تركيا	١٠,٢	%١,٥
روسيا	٦٢	%٥,٤	إيطاليا	٧	%٠,٤
كوريا الجنوبية	٥١,٢	%٧,٥	إندونيسيا	٦	%١,٣
أستراليا	٣٧	%٢	الهند	٤	%٠,٤

المصدر: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم المالي 2009/2010، مرجع سابق
ورغم هذه الإجراءات إلا أن عدم الاستقرار ما زال مسيطرًا على الأسواق العالمية بسبب الشكوك حول مستقبل الاقتصاد الأمريكي، خاصة مع استمرار تدنى المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومع عدم وجود بوادر إيجابية تشير إلى حل مشكلة الائتمان الراهنة، هذا علاوة على المشاكل الخاصة بانخفاض أسعار المساكن وتدنى قيمتها، الأمر الذي جعل صندوق النقد الدولي يصف الاقتصاد الأمريكي بأنه على مشارف الركود والتوقف، بل إنه سيمر بفصول من النمو السلبي والتراجع في النمو سيكون له إفرازاته الكارثية على الاقتصاد العالمي (28)، لذلك فما هو العلاج الواقي من الأزمات المالية ذات الطبيعة الدورية، خاصة وأن تداعياتها أثبتت الموت ألسريري للمنظومة الرأسمالية بعد دفن المنظومة الإشتراكية؟

ثانيا-ترشيد السوق المخرج من الأزمة المالية العالمية-

إذا كان فشل الأسواق المالية قد حطم الاعتقاد الساذج بأن التحرير المالي الجامح وامتناع الحكومات المقصود عن التدخل سيحققان درجة قصوى من الرفاهية، فإن الأزمة الراهنة تتيح فرصة لا ينبغي تفويتها. ويجب أن تضطلع الحكومات وهيئات الإشراف والمؤسسات الدولية بدور حيوي، بما يمكّن المجتمع برمته من جني الثمار التي يمكن أن يؤتيها نظام سوقي تتخذ القرارات فيه بصورة لا مركزية. ولضمان كفاءة عمل أسواق السلع والخدمات المتناثرة، لا بد من تدخل متسق وحازم في الأسواق المالية تقوم به المؤسسات العليمة بالمخاطر النظُمية التي تتطلب نظرة

مختلفة تماما عما يتطلبه تقييم مخاطر المستثمرين الأفراد (29). وقد أثبتت "الحرية الاقتصادية المطلقة" التي تغنى بها أصوليو السوق على مدى السنوات العشرين الماضية فشلها الذريع. وللانطلاق من أسس سليمة في تنظيم الأسواق المالية مرة جديدة، لا بد من استيعاب الدروس التي أبرزتها الأزمة، مثل ما يلي:(30)

*- ينبغي تعريف الكفاءة المالية بأنها قدرة القطاع المالي على حفز النمو الاقتصادي الطويل الأجل وتوفير خدمات ميسّرة للاستهلاك، وأحد الأهداف الرئيسية للإصلاح التنظيمي هو تهيئة نظام يسمح باستئصال الأدوات المالية التي لا تساهم في الكفاءة التشغيلية أو الاجتماعية؛

*- يجب تكميل القواعد التنظيمية التحوطية على المستوى الجزئي بسياسات تحوطية على المستوى الكلي بهدف تكوين احتياطي في فترات الازدهار يسمح بتلافي استنفاد السيولة في أوقات الأزمات في ظل عدم وجود نظام مالي دولي قائم على تعاون حقيقي،

*-يمكن للبلدان النامية أن تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية بالحفاظ على سعر صرف تنافسي والحد من أوجه عدم الاتساق بين العملات وآجال الاستحقاق في بيانات الأصول والخصوم الخاصة والعامة على حد سواء، كما يمكن الاستعانة بسياسات احتياطية، مثل فرض تدابير رقابة على رؤوس الأموال تكون مسايرة للسوق، للحد من تراكم المخاطر في فترات الازدهار؛

*-ينبغي لهيئات التنظيم في مختلف البلدان أن تتقاسم المعلومات وتعكف على وضع معايير متماثلة وتتلافى التنافس على الحد الأدنى من التنظيم المالي،

*-يلزم إبلاغ بيانات تجارية شاملة بغية رصد المعلومات بشأن الصفقات الكبيرة في أشباه العقود التي يمكن أن تؤثر في الأسواق المنظَّمة، بحيث تتمكن هيئات التنظيم من فهم العوامل التي تحرك الأسعار والتدخل إذا ثارت مشاكل في بعض المعاملات التجارية؛

*- لا بد من بذل جهود متجددة لإنشاء ترتيب مؤسسي عالمي يحظى بدعم جميع الدول المعنية، ويتكون من احتياطي مادي أدنى لتثبيت استقرار الأسواق والاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات الإنسانية، وينبغي أن تكون الآلية العالمية قادرة على المراهنة ضد مراكز صناديق استثمار رأس المال المخاطر وغيرها من العناصر الكبيرة المشاركة في السوق، وبالتالي على تولي دور "صانع السوق".

*- إعادة الثقة في الأسواق المالية، من خلال تدخل الحكومات والبنوك المركزية لضمان توفر السيولة للجهاز المصرفي، ثم العمل على مستوى دولي لحل الأزمة،

*- تكاثف الجهود الدولية لإعادة النظر في النظام النقدي الدولي الحالي بما يعطي جميع الدول الحرية الاقتصادية والسياسية الكاملة في اختيار ربط عملاتها بسلة عملات يتم الاتفاق عليها دوليا،

*-إصلاح آليات العمل في مؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد إصلاح أسس ومقومات إنشائه للحد من الهيمنة الأمريكية عليه،

*-معالجة قضايا الرقابة المالية على المؤسسات المالية من خلال إدارة وإشراف هيئات رقابية دولية مستقلة تتمتع بالشفافية التامة،

*-إيجاد إدارة أفضل للسيولة الدولية ووقف الاعتماد على عملة الدولار، وذلك باعتماد وحدة حقوق السحب الخاصة لتكوين الاحتياطات الدولية،

*-وجوب تطوير إدارة المخاطر لدى المصارف المحلية، ورفع مستويات أدائها خاصة أن إدارة المخاطر في الوقت الحالي ليست على المستوى المطلوب لدى العديد من المصارف الخليجية والعربية بشكل عام،
*-أهمية تعزيز ممارسة الشفافية وتطبيق الحوكمة الإدارية لدى الشركات الاستثمارية والمؤسسات المصرفية الكبيرة،
*-عدم السماح بنسبة عالية للمديونية، سواء للأفراد أو المؤسسات، وضرورة الإفصاح بشكل دائم عن استثمارات وعمليات هذه المؤسسات بشكل كامل وشفاف، خاصة بعد قيام العديد من الشركات والبنوك الأمريكية الضخمة بإخفاء أجزاء كبيرة من عملياتها الاستثمارية والتزاماتها وعدم إدراجها في قوائمها المالية، الأمر الذي ساهم في صعوبة التقدير الحقيقي للمشكلة
وفي اقتصاد معولم، يتطلب التدخل في الأسواق المالية التعاون والتنسيق بين المؤسسات الوطنية، ويستدعي وجود مؤسسات متخصصة تحظى بولاية متعددة الأطراف للإشراف على التدابير الوطنية. ويتسم هذا الأمر بأهمية أكبر في أوقات الأزمات منه في الظروف العادية. ولا يبدو مناسباً أن تميل حكومات كثيرة إلى تكليف الأسواق المالية من جديد بدور القاضي أو المحلف في عملية الإصلاح - ما يعني في حقيقة الأمر ائتمان هذه الأسواق على مصير أمم كاملة، ومن الضروري تثبيت استقرار أسعار الصرف بتدخل حكومي مباشر ومنسق، يدعمه إشراف متعدد الأطراف، بدلاً من ترك القرار للسوق ومحاولة "إقناع" العناصر المشاركة في الأسواق المالية "بمصداقية السياسات" في البلد الذي تنخفض قيمة عملته، الأمر الذي يعني عادةً اعتماد سياسات مسايرة للاتجاهات الدورية مثل خفض الإنفاق الحكومي أو رفع أسعار الفائدة. كما أنه من الواجب معالجة مشاكل أنشطة المضاربة المالية المفرطة معالجة متكاملة.
والحل الدائم الوحيد هو إغلاق "الكازينو الكبير"، وكل ما عدا ذلك مصيره الفشل.

ثالثا- الحوكمة الوطنية والعالمية أحد التدابير العلاجية لأوجه القصور النظمية .

الأزمة المالية العالمية الحالية على الرغم من أنها التهمت الجزء الأعظم من الثروات المكدسة في الصناديق السيادية العربية التي جمعها من فوائض مبيعات الثروات النفطية طيلة العقود الأربعة الأخيرة والمستثمرة في أمريكا إلا أنها لم تضرب اقتصاديات الدول العربية بعد بشكل جدي برغم من أن المؤسسات المالية لهذه الدول خسرت في شهر واحد فقط 250 مليار دولار.

يتعين على الدول العربية من اجل إنقاذ ما بقي من ثرواتها وتجنيب اقتصادياتها كوارث محققة في حالة استمرار الأمور على ما هي عليه ينبغي عليها الالتزام بإجراءات حوكمة المؤسسات بما يضمن استقرار النظام المالي في المنطقة والحفاظ على سلامته في مواجهة الأزمة المالية العالمية بمعنى وضع أنظمة فاعلة لحقوق الدائنين وإعادة الهيكلة وتوسيع نطاق السلطات التنظيمية والرقابية للمصارف المركزية لتشمل المصارف الاستثمارية وشركات الوساطة المالية غير المصرفية ومراجعة التنظيمات التي تحكم عمل وكالات التصنيف الائتماني وإصلاح اطر إدارة الأخطار ومنع تسبيل المحافظ الاستثمارية.

فتعزيز دور الحوكمة يكون عبر تطبيق الأطر المؤسسية وتطويرها وتحسين معايير الإفصاح والشفافية وفرض سيادة القانون لأن إهمالها يجعل المجازفة كبيرة بالنسبة لأسواق الأسهم والائتمان (31)

وفي ظل تداعيات الأزمة المالية، تتجلى الضرورة الملحة للتعامل مع قضايا حوكمة الشركات الآتية، وذلك على مستوى العالم وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال:

- توسيع نطاق الصلاحيات التنظيمية والرقابية للمصارف المركزية بحيث تشمل المصارف الاستثمارية، وشركات الوساطة المالية ذات الصلة (غير المصرفية).كما أن هناك ضرورة لمراجعة دور وصيغة التنظيمات الخاصة بوكالات التصنيف الائتماني.

- إصلاح أُطُر وإجراءات وممارسات تطبيق إدارة المخاطر من أجل تصحيح مواضع الخلل التي كشفت عنها الأزمة المالية (32).

- ربط مكافآت المسؤولين التنفيذيين وهيكلية الحوافز بكل من الأداء على المدى البعيد، ومستوى المخاطر بالنسبة للشركة، كما ينبغي توفير مزيد من الإفصاح والشفافية بشأن نظام مكافآت المسؤولين التنفيذيين مع إخضاع نظام المكافآت لتدقيق المساهمين وموافقتهم.

- تعزيز ممارسات حوكمة الشركات، لاسيّما من خلال تطوير كفاءات ومسؤوليات أعضاء مجالس الإدارة، الذين يجب أن يبقوا على اطلاع دائم على أحدث مستجدات القطاع المالي ليتمكنوا من القيام بالمهام المنوطة بهم، كما يمكن أن يخضعوا إلى التدريب عند الضرورة، هذا وعلى مجالس الإدارة إجراء تقييم سنوي لأداء أعضائها الذين يجب أن يكونوا مسؤولين أمام المساهمين.

- تعد الحوكمة والمحاسبة على مستوى الهيئات التنظيمية من الأساسيات المهمة، وينبغي على المنطقة اعتماد وتطبيق التوجيهات السارية بشأن الممارسات الجيدة، كما يدعو إليها "بنك التسويات الدولية" و"المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية" (33).

- التمويل الإسلامي يعد مكمّلاً عملياً وموثوقاً للتمويل التقليدي، وقد أبدى التمويل الإسلامي حتى الآن مقاومة كبيرة للأزمات المالية والمصرفية، وذلك نتيجة لترتيبات مشاركة المخاطر والتركيز

على الممارسات الأخلاقية في الاستثمار. ويتعين على مؤسسات التمويل الإسلامي مواصلة تحسين حوكمة الشركات لديها من خلال التركيز تحديداً على حقوق الإفصاح لأصحاب الحسابات الاستثمارية، ودور الهيئات التشريعية ودمجها ضمن هيكلية حوكمة الشركات في المؤسسات المالية الإسلامية
- يكتسب وجود أنظمة فاعلة لحقوق الدائنين والإعسار، وتطوير أُطر قوية للإنقاذ وإعادة الهيكلة أهمية خاصة بالنسبة للمنطقة. واستناداً إلى الدراسة التي أجريت حول الأطر والممارسات السارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن تحديث هذه الأطر يعد من الأولويات المهمة من أجل تسهيل إنقاذ وإعادة هيكلة الشركات القادرة على الاستمرار والتي تواجه ضائقة مؤقتة أو محتملة. وينبغي أن تسعى دول المنطقة للاستفادة من الإرشادات الدولية، مثل مبادئ البنك الدولي حول الإعسار وبرنامج تشخيص تقارير الالتزام بالمعايير والمواثيق، والدليل التشريعي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي حول الإعسار، وذلك من أجل التمكن من إصلاح أنظمة الإعسار المحلية..
وليس من شك في أن المشاكل التي يواجهها الاقتصاد العالمي حاليا تستدعي حلولاً عالمية، إلى جانب الحاجة إلى تعزيز التنظيم المالي على الصعيد الوطني. (34)
وعلى ضوء ذلك فقد شددت - UNCTAD- على مدى سنوات عديدة، حتى عندما كانت الآفاق الاقتصادية العالمية إيجابية أكثر بكثير مما هي عليه اليوم، على الحاجة إلى الاتساق النظُمي من خلال تسليط الضوء على عيوب النظام الاقتصادي الدولي متحدياً النظرية الاقتصادية السائدة في تبريرها للتحرير المالي دون وجود إطار تنظيمي عالمي، خاصة وأن الاقتصاد العالمي تهدده اختلالات تجارية خطيرة مع تزايد احتمالات وقوع الاقتصاد الحقيقي رهينة نزوات الأسواق المالية وتقلباتها، وفي هذا الإطار يجب تعزيز الحوكمة النقدية والمالية الدولية، أي أن السبيل الوحيد لمعالجة أوجه القصور النظُمية وغيرها إنما يكون بالإصلاح الجذري للنظامين النقدي والمالي الدوليين عن طريق عمليات
وآليات تعاونية متعددة الأطراف وواسعة النطاق تعزز دور البلدان النامية في الحَوكمة العالمية (35).
أي أنه لا بد من بذل جهود متجددة لإنشاء ترتيب مؤسسي عالمي يحظى بدعم جميع الدول المعنية بحيث تضطلع فيه الحكومات وهيئات الإشراف والمؤسسات الدولية بدور حيوي، بما يمكّن المجتمع برمته من جني الثمار التي يمكن أن يؤتيها نظام سوقي تتخذ القرارات فيه بصورة لا مركزية، لضمان كفاءة عمل أسواق السلع والخدمات المتناثرة، لا بد من تدخل متسق وحازم في الأسواق المالية تقوم به المؤسسات العليمة بالمخاطر النظُمية التي تتطلب نظرة مختلفة تماماً عما يتطلبه تقييم مخاطر المستثمرين الأفراد.

رابعا- المنظور الإسلامي لأزمة النظام المالي العالمي-

الكثير من الدراسات بينت أن من أسباب الأزمة المالية العالمية المعاصرة هو قيام بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة في الديون والتعامل بنظام المشتقات المالية –Produits financiers

dérivés –، فهي لا تسبب تنمية اقتصادية حقيقية، بل هي وسيلة من وسائل خلق النقود التي تسبب التضخم وارتفاع الأسعار وتقود إلى أرذل الأخلاق، كما أنها تسبب الانهيار السريع في المؤسسات المالية التي تتعامل بمثل هذا النظام، لهذا تعتبر ضوابط الشريعة الإسلامية والتي تسري على الجميع دون استثناء. مطلبا للتكيف مع الوقائع والعصور والبيئات المختلفة (36)، وإذا كان التمويل الإسلامي الأكثر نجاعة واستقرارا فكيف يمكن لنظام مالي قائم على انعدام أسعار الفائدة من خلق الثروة؟

1- ضوابط النظام المالي والاقتصادي الإسلامي -

يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على مجموعة من المبادئ والأسس التي تحقق له الأمن والأمان والاستقرار وذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية التي تقوم على نظام الفائدة والمشتقات المالية ومن أهم هذه القواعد ما يلي-

- الارتكاز على منظومة من القيم والمثل والأخلاق (الأمانة والمصداقية والشفافية والبينة والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن....)، وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الضمان والاستقرار لكافة المتعاملين وتضبط سلوكياتهم سواء في حالة الرواج والكساد وفى حالة الاستقرار أو في حالة الأزمة.

- قيامه على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة، وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات.

- حرمت الشريعة الإسلامية كل عقود التمويل بالاستثمار القائمة على التمويل بالقروض بفائدة، وكذلك نظام المشتقات المالية التي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة، والتي تعتبر من الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية الحالية.

- حرمت الشريعة الإسلامية كافة صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين. (37)

- يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على مبدأ التيسير على المقترض الذي يعجز عن تسديد دينه.

2- قواعد وضوابط الأمن والاستقرار في الاقتصاد الإسلامي-

من تحليل مسببات الأزمة المالية الحالية، يتضح ارتكازها على قواعد النظام الوضعي الذي يقوم على نظام الفائدة الربوية للإقراض والاقتراض، نظام المتاجرة بالديون، وتدويرها بفائدة أعلى وأجل أكبر ونظام المستحدثات المالية الذي يرتكز على المعاملات الوهمية المتوقعة والمقامرة والحظ، واستنتاجا من مرجعية ضوابط النظام المالي والاقتصادي الإسلامي يتضح أنه يستبعد مثل تلك المعاملات التي كانت السبب الرئيسي في نشوب الأزمة الحالية، والتي تتنافى تماما مع فطرة الإنسان ومبتغاه الشرعي.

لذلك فقد وجهت الشريعة الإسلامية بدائل لمثل تلك النظم فهي استبدلت نظام الفائدة ألربوي للإقراض والاقتراض بنظم التمويل والاستثمار المرتكز على آلية المشاركة والمضاربة والتفاعل المحكم بين رأس المال والعمل، ضمن قاعدة الغنم والغرم هذا كما نهت الشريعة الإسلامية عن كل المعاملات المقلة بالأخلاق والقيم لقاء الالتزام بالقيم الإيمانية، مما يجعل الالتزام بقواعد الاقتصاد الإسلامي يمثل مطلبا ضروريا لإمكانية الخروج من الأزمة(38) وصدق ما قاله سبحان وتعالى " فأما يأتينكم مني هدى فمن أتبع هداي فلا يظل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكري فأنه له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى " سورة طه 123-124-كما قال تعالى " يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم "- البقرة 276-

3- الصناعة المالية الإسلامية آلية للتحوط وبديلا عن الأدوات المالية الوضعية
انصرف الاهتمام في العقود الثلاثة الماضية وبجدية عجيبة إلى استحداث سيل من المنتجات التي تحتمل الغرض التحوطي وتسّوق تحت شعاره، لكنها واقعيا متجهة للغرض ألمضاربي، وذلك عبر تصنيع الغرر والمقامرة والربا في توليفات جديدة وأجيال مستحدثة من منتجات مالية مزعومة لا تعدو أن تكون تشقيقات جديدة للثالوث القديم- الربا والميسر والغرر- بأسماء جديدة- بيوع خيارات وعقود مستقبليات-.
ولذلك فقد بني النظام المالي المعاصر على عقيدة فاسدة ماليا قبل أن تكون فاسدة شرعيا، من خلال السعي إلى فك الارتباط بين مغانم الاستثمار ومغارمه (مخاطرته)، وسماحها بنقل هذه المخاطرة إلى الغير عبر صنوف المشتقات، ونظرا إلى أن صناعة الصيرفة الإسلامية تعمل في نفس المحيط والظروف التي تعمل بها الصيرفة التقليدية، وتتعرض لنفس المخاطر التي تتعرض لها من حيث تقلب أسعار الفائدة وأسعار الصرف، فإن عدم وجود أدوات مشتقات مالية مناسبة لها سيؤدي إلى تعرض المؤسسات المالية الإسلامية إلى هذه المخاطر، مما سيدفع بها إلى تجنب الدخول في المعاملات المالية، التي تشتمل على هذه المخاطر، وبالتالي تقليص دور المؤسسات المالية الإسلامية الاقتصادية، كما انه سيقلل من كفاءة إدارتها لأصولها وخصومها ويرفع من تكلفتها المالية، لذا وجب النظر في البدائل الشرعية الممكنة لتلك الأدوات، من خلال ابتكار الحلول المالية وتنميطها في منتجات تحقق الأغراض المالية مع السلامة الشرعية،
ليبرز بذلك أهمية استبدال اسم المشتقات الإسلامية بـ " بآليات التحوط الإسلامي"- وذلك من خلال خطوات تبدأ بدراسة العقود التقليدية المستخدمة في التحوط كالعقود الآجلة والمستقبليات والخيارات والمقايضات. ثم وضع بدائل إسلامية لتلك العقود مبنية على عقود السلم وخيارات الرضي أو استحداث عقود جديدة لتحقيق غرض التحوط وإدارة المخاطر. وتأتي بعد ذلك مرحلة وضع التنظيمات والترتيبات اللازمة لتحقيق الضوابط الإسلامية في المعاملات، ووضع نماذج رياضية ديناميكية لتقييم وتسعير تلك المنتجات، ثمَّ استكتاب متخصصين في المشتقات والاستعانة بمؤسسات مالية متخصصة كوكالات التصنيف الائتماني في وضع أسس تقييم وتسعير تلك المنتجات.
فعلى سبيل المثال يتم استخدام عقد العربون محل خيار الشراء أو عقد السلم للتحوط من تقلب سعر السلع وبعض الأوراق المالية، كما يتم استخدام الوعد الملزم بالبيع أو الشراء للتحوط من تقلب سعر الصرف، ومن جهة أخرى يمكن القيام بمبادلة عملتين مختلفتين عن طريق إجراء عقدي مرابحة متقابلين ينتهيان بالتوريق،(39) ((titrisation) فمثلا بنك لديه ثلاثون مليون دينار يريد مبادلتها بمليون أورو، لمدة ثلاثة أشهر، ولديه التزاما بعد ثلاثة أشهر بهذا المبلغ، وفي نفس الوقت لا يريد الاحتفاظ به إلى ذلك التاريخ، بل يريد استبداله بالأورو، والبنك الآخر لديه مليون أورو، ولكن سعر المرابحة في هذا الوقت على الدينار أعلى من الأورو، لكنه لا يريد فقدان الأورو والدخول في مخاطر الصرف، فهنا يقوم البنكان بإجراء عقد مرابحة على سلعة ما بالدينار، مع وعد من الطرف الآخر بإجراء عقد مرابحة بالأورو، وبعد استكمال العقدين يقوم كل طرف ببيع سلعته في السوق الدولية مرة أخرى، ومنه الاستفادة من ثمنها، وعند تاريخ الاستحقاق يقوم كل طرف بسداد التزاماته بنفس عملة المرابحة.

وعلى ضوء ذلك تجدر الإشارة إلى وجود عدة مبادرات في السياق ذاته، ففي ماليزيا والسودان مثلا فقد تم المصادقة عل اتفاق حول توثيق المشتقات المالية الإسلامية سنة 2006 بدعم من المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية الإسلامية والتقليدية، وفي مشروع تعاون في البحرين بين السوق المالية الإسلامية الدولية –IIFM-و جمعية أسواق رؤوس الأموال العالمية – ICMA-تم الاتفاق على اعتماد مذكرة توثيق معايير وبروتوكولات اتفاق رئيسي للمشتقات المالية الإسلامية (40).

ولكن الوصول لهذه الحلول يحتاج إلى المزاوجة بين الخبرة العملية، والدراية الفقهية التي ترتكز على الأسس التالية:

*- مبدأ التوازن:

من خلال التوازن بين مختلف الحوافز الإنسانية، منها المصالح الشخصية والاجتماعية وتحقيق الربح، وما يتعلق بالأعمال الخيرية والتعاون، فالشريعة الإسلامية نجحت في تحقيق التوازن بين مختلف الحاجات والرغبات ووضعت الكل في الإطار المناسب.

*- مبدأ التكامل:

من خلال التكامل بين المصالح الشخصية مع الاعتبارات الموضوعية، بين تفضيلات الزمن والمخاطرة وبين توليد الثروة الحقيقية.

*- مبدأ الحلالّ:

وبناء على ذلك فقاعدة الحلال هي الأساس للابتكار المالي، لكن بشرط أن يلتزم هذا الابتكار في حدود دائرة الحلال التي لها حدود واسعة، وأن يبتعد عن دائرة المحظور أو الحرام المحصور في حدود ضيقة مقارنة مع دائرة الحلال الواسعة.

*-مبدأ الملائمة:

من خلال تناسب العقد مع الهدف المقصود منه، بحيث القصد مناسبا للنتيجة المطلوبة مع الهدف المقصود منه، وهذا مدلول القاعدة الفقهية " العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني

4-المنظور الإسلامي منطلق لترشيد الرأسمالية العالمية –

تكتظ الساحة الفكرية بتفسيرات عديدة للازمة الحالية ولوسيلة الخروج منها، ولعل الأكثرها سطحية القائلة بأن المشكلات تكمن في غياب الرقابة الكافية على القطاع المالي، لكن مشكلة ذلك التفسير أنه يخلط بين النتيجة والسبب، على اعتبار، أن سياسة البنك المركزي الأمريكي خلال العقد الماضي، وخاصة بعد أزمة 2001، كانت في جوهرها محاولة خلق سيولة مالية، من خلال تخفيض سعر الفائدة، وضخ الأموال وتوسيع دائرة الاقتراض لإنقاذ الاستهلاك الأمريكي من الانكماش مما نتج عنه تجاوز البنوك والشركات المالية للضوابط الرقابية.

إلا أن هناك تفسير آخر وفقا لرؤية إسلامية من خلال تطبيق النظام الإسلامي البعيد عن سعر الفائدة "ألربوي"، والقائم على معدل الربح كأداة فعالة لإدارة النشاط الاقتصادي المعاصر، والذي يستند إلى القيام باستثمار حقيقي لتوسيع القاعدة الإنتاجية، وليس على أساس استثمار مالي قوامه المضاربات، أو المقامرة أو الاستغلال أو الفساد....

فقد كانت الربا" قديما، ولا تزال "الفائدة" في العصر الرأسمالي الحديث، كارثة للبشرية، باعتبارها جزء لا يتجزأ من النظام الرأسمالي القائم على الربح.

وخلال العقود الثلاث الماضية سيطرت أفكار الليبرالية الجديدة، على السياسات الاقتصادية لغالبية دول العالم، من خلال تخلي الدولة عن الدور المركزي في الاقتصاد وفسح المجال أمام حركة رأس المال المالي والإنتاجي ولقد كانت محصلة تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة لاقتصاديات العالم الثالث خلال حقبة الثمانينات والتسعينات، تركيز غير مسبوق لرأس المال والثروة في أيدي قلة من رجال الأعمال المحليين في شراكة مع الشركات متعددة الجنسيات، لقاء الإفقار الشديد للغالبية العظمى من العمال والفلاحين، ومع زيادة الاندماج في السوق العالمية واستفحال الاعتماد على الاستثمار والتمويل الأجنبي والتصدير أصبحت تلك الاقتصاديات معرضة لهزات عنيفة، كلما تقلب أو تأزم النظام الرأسمالي العالمي، استشهادا بما تعرضت له اقتصاديات جنوب شرق آسيا خلال (1997- 1998) وسرعان ما انتقلت العدوى إلى بقية الدول.

ولقد أحدثت تلك الأزمة أول الشروخ في مدرسة الليبرالية الجديدة،، بالدعوة إلى درجة أكبر من تدخل الدولة والرقابة على أسواق المال أي إلى "ترشيد" الرأسمالية وجعلها أقل عرضة لتلك الهزات العنيفة، كما جاء الشرخ الأكبر في منظومة الليبرالية الجديدة وهيمنتها مع الأزمة العالمية الحالية، ورد فعل كبرى الحكومات الرأسمالية تجاهها، فعمق واستفحال الأزمة قد أظهر أن هناك خللا خطيرا في قلب النظام الرأسمالي، ولقد كان رد فعل الحكومات للأزمة بتأميم البنوك الكبرى، والتدخل واسع النطاق في أسواق المال، أكبر اعتراف بفشل سياسات السوق الحر، فهناك شرخا عميًقا يصعب ترميمه في جدران الرأسمالية العالمية، وفي هيمنة منظومتها الفكرية والدعائية. فالفراغ الفكري الذي تحدثه أزمة الليبرالية الجديدة ستمتلئ الساحة سريعا بالأفكار الإصلاحية الداعية إلى "ترشيد" الرأسمالية وخلق توازن جديد بين دور الدولة ودور السوق والذي يقوم على مضمون إسلامي، على اعتبار أن مضمون فقه المعاملات أظهر أن ضوابط النظام الاقتصادي الإسلامي مطلبا ناجعا وواقيا من حدوث الأزمات الاقتصادية، خاصة وأن استبعاد الربا في مختلف المعاملات سبيل لإصلاح المنظومة المالية والمصرفية العالمية.(41)

كما أن هذه الأزمة تمثل فرصة ذهبية للقطاع المالي الإسلامي، خاصة في ظل دخول سوق الإقراض العالمية في حقبة جديدة على اعتبار ”أن المنتجات المالية الإسلامية تتجنب تماما المضاربات وهو ما يبحث عنه المستثمرين في الفترة الحالية خاصة بعد تراجع البورصات العالمية في أعقاب الأزمة الائتمانية“ وان ”العاملين في القطاع المالي الإسلامي يساهمون في تأكيد الثقة بقوة واستدامة النموذج المالي الإسلامي حتى أن البعض يلمح إلى أن المنتجات الإسلامية تعتبر ملاذا آمنا خلال الأوقات الصعبة التي تشهدها أسواق المال.

الخاتمة العامة

لقد كشفت الأزمة المالية العالمية عن الخلل الكبير في أسس النظام الرأسمالي العالمي وفي النظم الوضعية عامة، والتي تسببت في الشقاء والضنك لحياة البشرية وجلبت لهم العديد من الأزمات المدمرة، خاصة مع تراجع مؤسسات الاقتصاد الحقيقي لصالح دور المنظومة المالية (المصرفية وغير المصرفية) في خلق الثروة مما يعكس ذلك درجة الانشطار بين النظام النقدي والمالي عن نظيره الحقيقي خاصة مع ضعف آليات الرقابة على المؤسسات المالية، ومن جهتها فالزوبعة المالية الملقبة "التسونامي المالي" (Tsunami financier) التي هزت أقدس أسس الفكر الرأسمالي بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأكدت على شدة الترابط في الاقتصاد العالمي، مما يجعل الخروج منها مرتبط بالتعاون الدولي بإعادة النظر في النظام النقدي الدولي الراهن بعد إصلاح قواعد وآليات عمل مؤسسات العولمة (FMI, BM, BIRD).

ومن ناحية أخرى فمجمل السياسات الاحتوائية بالتدخل وضخ المليارات من الدولارات يعتبر كمكافأة للمخطئين، كما يسمح ذلك بزيادة المديونية التي يتحمل عبئها دافعي الضرائب، فالأزمة المالية أكدت على عجز قوى السوق لوحده في تصحيح الخلل الذي شهدته الأسواق المالية والاقتصادية، مما يعكس ذلك انهيار بقايا نظرية الحرية الاقتصادية التامة مع بوادر انهيارا لأسواق المالية الأمريكية، هذا وتعكس تداعياتها على أنه ليس من الحكمة ترك القطاع الخاص يقود الاقتصاد ولوحده باعتباره يجري وراء الربح السريع ليدفع في النهاية الثمن باهظا المجتمعات من أفراد وحكومات.

كما يشير العديد من المحللين أن الأزمة الحالية تعيد للأذهان ما حدث سنة 1929، لكنها أسوأ منها بكثير بحكم التغيرات الدولية والتطورات العالمية والإحصائيات الفلكية في عالم المال والتجارة، كما أن أحداث 11 سبتمبر 2001 التي غيرت العالم ليدفع العرب والمسلمين الفاتورة تتكرر اليوم، ولكن في ظل أطر اقتصادية تنذر بوضع جديد وعالم مختلف، فالأزمة الحالية والمرشحة للتصاعد مؤامرة من نوع جديد والهدف هذه المرة احتواء أموا ل العرب، وابتلاع أرصدتهم وخلق مناخ من الابتزاز الاقتصادي بعد الابتزاز السياسي.

وبالتالي فالحاجة ملحة لمعمار مالي جديد أكثر انضباطا ويراعي مصالح جميع الدول، على اعتبار أن عدم الجدوى التي تبدو عليها وضعية مؤسسات بريتين وودز في السياق الحالي للأزمة الدولية تنبع من وضعية هياكلها المنحرفة في أنماط التصويت والإدارة، كما أن مقدرتها على تأمين الاستقرار للاقتصاد الدولي أصبحت معاقة لمحدودية مواردها

وفي ضوء أوجه القصور القائمة، فهناك حاجة إلى هندسة مالية دولية جديدة تتناول ألمجالات الأساسية للإصلاح لتشمل:

- تنسيق السياسات على المستوي الدولي، من خلال مشاركة أكثر تمثيلا لدى المؤسسات الدولية للإدارة الاقتصادية،، بعد مراجعة أساسية لهياكل إدارة ووظائف كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- إصلاحات أساسية للنظم القائمة بالرقابة والإشراف الماليين لمنع حدوث تجاوزات.

- إصلاح نظام الاحتياطي النقدي الدولي، بعيدا عن الاعتماد شبه الكامل علي الدولار الأمريكي وفي اتجاه نظام متعدد الأطراف مدعوما بسلة من العملات.
- تعزيز الحوكمة النقدية والمالية الدولية، أي أن السبيل الوحيد لمعالجة أوجه القصور النظُمية وغيرها إنما يكون بالإصلاح الجذري للنظامين النقدي والمالي الدوليين عن طريق عمليات وآليات تعاونية متعددة الأطراف وواسعة النطاق تعزز دور البلدان النامية في الحَوكمة العالمية، ولقد أبدى التمويل الإسلامي حتى الآن مقاومة كبيرة للأزمات المالية والمصرفية، لذلك يتعين على مؤسسات التمويل الإسلامي مواصلة تحسين حوكمة الشركات لديه باعتبارها مطلبا ناجعا وواقيا من الأزمات الاقتصادية الدورية.

المصادر المعتمدة

I -المصادر العربية:-

[1]- أثار الأزمة العالمية على الأسواق المالية العربية، ندوة دور الإعلام الاقتصادي في الأسواق المالية، عمان -2009- مجموعة بخيت الاستثمارية، على الموقع الشبكي: http://www.omancma.org.

[2]- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ومشروع لينك، على أساس قاعدة بيانات مطبوعة صندوق النقد الدولي، نظرة على الاقتصاد الدولي عدد أكتوبر(2007)، وإحصائيات صندوق النقد الدولي حول ميزان المدفوعات على الموقع الشبكي: www.un.org/esa/policy/wess/wesp/htmlhttp://

[3]-: الأزمة الاقتصادية العالمية:أوجه القصور النظمية والتدابير العلاجية المتعددة الأطراف، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير فرقة عمل أمانة الأونكتاد المعنية بالقضايا النظُمية والتعاون الاقتصادي الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، 2009على الموقع الشبكي: http//www.UNCTAD.org

[4]-الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف السعودية، 10أكتوبر (2008)، على الموقع الشبكي: http:www.saudichambers.org.sa

[5]- أضواء على الأسواق المالية العالمية: على الموقع الشبكي: http://.www.riyadcapital.com

[6]- أفاق الاقتصاد الإقليمي، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان والباكستان، إدارة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي – ماي -2009 على الموقع الشبكي: www.imf.org

[7]- بنك اليابان المركزي، وشركة bloomerg financial markets ومجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي وشركة Merrill lynch والمركز الهولندي لتحليل البيانات الاقتصادية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

[8]-تامر عزب، الأزمة المالية هل هي فرصة أم تهديد، على الموقع الشبكي: http://accountant.76jeeran.com

[9]-:جون ساندويك المشتقات المالية، فقهاء يعارضون وخبراء يؤيدون، على الموقع الشبكي: http://www.almasrifiah.com/2009/12/01/article_310071.html

[10]- حازم الببلاوي: الأزمة المالية الحالية / محاولة للفهم، على الموقع الشبكي: www.libya-almostakbal.ne

[11]- حسين حسين شحاتة، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان المدفوعات الإسلامي، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي، مكتب التعاون للدعوة وتربية الجاليات بمدينة الرياض، على الموقع الشبكي: www.darlmashora.com

[12]-حسين حسين شحاتة كيف النجاة من أثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربية، على الموقع الشبكي: www.darlmashora.com
[13]-سامح نجيب، الأزمة الرأسمالية العالمية، الزلزال والتوابع، كراسات اقتصادية، مركز الدراسات الاشتراكية للنشر-مصر، نوفمبر(2008).
[14]-سامر مظهر قنطقجي: ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمي، على الموقع الشبكي: www.kantakji.com
[15]- صندوق النقد الدولي يحذر الاقتصاديات النامية، الأزمة المالية ستدوم سنتين على الأقل، على الموقع الشبكي: www.maisondessyndicats.dz.com
[16]- عثمان محمد عثمان، وزير التنمية الاقتصادية بمصر واستنادا إلى ما ألقاه السيد الرئيس، محمد حسني مبارك أمام الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب والشورى بمناسبة بدء الدورة البرلمانية الجديدة، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم المالي 2009/2010، يوم 22/ نوفمبر(2008)"
[17]- قاعدة بيانات مطبوعة صندوق النقد الدولي، التوقعات للاقتصاد الدولي، أكتوبر(2008)، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة على الموقع الشبكي:
http://www.un.org/esa/policy/wess/wesp/html
[18]-كريستينا.برينت، طارق. الحق، نورا. كامل، أثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية، أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام والحماية الاجتماعية، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية بيروت، (2009)".
[19]-:لاحم ناصر، الصيرفة الإسلامية وأدوات المشتقات، على الموقع الشبكي:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=58&article=402907&issueno=10283
[20]- ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي حول، الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية، مؤتمر العمل العربى الدورة السادسة والثلاثون (عمان / المملكة الأردنية الهاشمية 5 – 12 أفريل 2009).

المصادر الأجنبية:- II

Christian Chavagneux, le libéralisme après la crise financière,- [1] sur site Internet
- www.eve.coop/mw.../1/.../RVE_vol1_no1_Chavagneux.pdf
Documents d'analyse et de réflexion, « de la crise financière à la- [2] récession économique « janvier 2009, sur site Internet:http://www.centreavec.be
Documents d'analyse et de réflexion, « de la crise financière à la-[3] récession économique « janvier 2009, sur site

Internet:http://www.centreavec.be
Face à la crise, mobilisation citoyenne pour imposer nos- [4] exigences, sur site Internet: http://www.solidaires.org
Germain Lambert Matoko, « crise financière: quelles [5]- conséquences pour les pays Africains sur site Internet: http://www.cesbc.org
Jacques Sapir,Les racines sociales de la crise financière - [6] Implications pour l'Europe, sur site Internet:http://ddata.over-blog.com
Jean-Charles Bricongne,Vincent Lapègue,Olivier Monso, « La - [7] crise des « subprimes »:de la crise financière à la crise économique sur site Internet www.insee.fr/fr/indicateurs/analys_conj/.../mars2009_d1.pdf
Les Dossiers de la Mondialisation - n° 10 – mai 2008 ",- [8] Mondialisation et la crise financière ",sur site Internet: www.strategie.gouv.fr
Les Dossiers de la Mondialisation n° 13 – mai 2009-« Quelle;- :-[9] gouvernance mondiale après la crise ? », sur Site Internet: www.strategie.gouv.fr
Moustapha Kassé, Président de l'Ecole de Dakar, « Crise -[10] financière et perspective de réforme de la gouvernance mondiale: Pour l'Afrique », «Nous pas bougé ». sur site Internet:www.mkasse.com
Présentation du CAHIERS Lasaire n° 35 Avril 2008 « de la - [11] crise de subprime e à la crise financière », sur site Internet: www.lasaire.net
Rapport aux évêques de la COMECE -« Gouvernance -[12] mondiale Notre responsabilité pour que la mondialisation devienne une opportunité pour tous » sur site Internet:www.comece.org/upload/pdf/pub_GG_010900_fr.pdf
Réponse stratégique de l'OCDE à la crise financière et-[13] économique, contributions à l'effort mondiale » sur site Internet, www.oecd.org/dataoecd/3/22/42081203.pdf

الفصل السابع عشر

أزمة الديون السيادية الأوروبية وآليات التعامل معها

الملخص

البيئة الاقتصادية الدولية الجديدة تتطلب إصدار نظام مالي عالمي جديد، مما يلزم إعادة تحديد العلاقات المالية الدولية. اعتبارا لتداعيات العولمة المالية التي جعلت الأسواق المالية أكثر ارتباط، مولدة العديد من الأزمات المالية، وفي مقدمتها الأزمة المالية العالمية، وأزمة الديون السيادية في اليونان وتمتد لتمس معظم دول منطقة اليورو، والتي هزت العالم وضربت أقدس أسس النظام الرأسمالي العالمي.و انتقلت تداعياتها بشكل هستيري إلى الاقتصاد الحقيقي على الصعيد العالمي.
فمثل تلك الأزمات تستوجب – بحكم طبيعتها – تحليل مسبباتها وتدارس تداعياتها، والتباحث في متطلبات العلاج من منظور تقويمي للنظام المالي العالمي الراهن، ومستويات الشفافية والإفصاح عن المعلومات والمساءلة في إطار مبادئ الحوكمة الرشيدة،
الكلمات المفتاحية: الديون السيادية، الركود العالمي، الترشيد

المقدمة

لقد قام الاتحاد الأوربي على خُرافة تقول بأننا شعبٌ واحد يجمعنا مصيرٌ واحدٌ مشترك – "إتحادٌ أوثق"، وفقاً لمعاهدة روما عام 1957 والتي أسست ما أُطلق عليه حينها السوق الأوربية المشتركة. والآن نكتشف بأن الاختلافات الإقليمية والقومية مستعصيةٌ على الحل وأن الأوربيين يفكرون ويتصرفون بشكل مختلف بين فرد وآخر. رأي بريطانيا في دور الدولة يختلف كثيراً عن رأي فرنسا. والمفهوم اليوناني أو الإيطالي للقانون يختلف كثيراً عن المفهوم السويدي أو الدنماركي. والضرائب التي نجد الأيرلندي على استعداد لدفعها تختلف تماماً عن ما يسمح به الدنماركي أو البلجيكي.
حيث يمر الاقتصاد العالمي بأخطر المراحل في تاريخه، نتيجة لتعدد الأزمات الاقتصادية. فقد تعاقب على لاقتصاد العالمي عدد من الأزمات بدأت بالزلزال الذي هز اليابان، والذي ترتبت عليه موجة إعصار تسونامي التي عصفت بها في مارس2011م، مروراً بأزمة الديون السيادية في اليونان والتي تسير بخطي متسارعة نحو باقي أنحاء دول اليورو. تزامنا مع الاضطرابات الواقعة في الاقتصاد الأمريكي، ومحاولتها لرفع سقف الدين لسد العجز في موازنتها، والخروج من أزمة تعثر دفع الدين المستحق عليها والذي أثر علي نحو بالغ علي تصنيفها الائتماني، وختاما بالاضطرابات الواقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ثورات وقلاقل سياسية، عرفت بالربيع العربي.
فقد عانت الأسواق العالمية من موجة كبيرة من البيع الاضطراري للأصول الخطرة، مما لفت الأنظار إلى صعوبة حل المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي تواجه الاقتصاديات المتقدمة المتضررة من الأزمات، فالضغوط التضخمية تزداد حدة. كما تصاعدت الاضطرابات المالية التي تحيط بهذه الدول، بما استدعى التدخل السريع من حكوماتها، حيث لجأت غالبيتها إلى تقوية سياستها لاتخاذ قرارات فعالة لمساعدة اقتصادياتها، حتى تتمكن من إعادة التوازن بها.

وعلى تطور تلك الأحداث فتعافي ونمو الاقتصاد العالمي متوقف علي مدي قدرة السياسات الأوروبية والأمريكية من احتواء أزمة الديون، وقدرتها علي التوازن بين دعم الاقتصاد وضبط الأوضاع المالية العامة، تجنباً لحدوث تقلبات جديدة في الأسواق المالية العالمية.
وعلى ضوء ذلك تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤلات التالية:

1. ما هي أسباب أزمة الديون السيادية في اليونان؟
2. ما هي أهم تداعيات أزمة الديون السيادية على دول منطقة اليورو، وهل الدول العربية بمنأى عنها ؟
3. هل ستنجح "سياسة الإنقاذ السريع" في تجنيب اليونان مآل أن تكون أولى ضحايا أزمة النظام الرأسمالي، أم أن الأزمة أعقد وأطول مما يُتصور؟.
4. في اختبار حقيقي للاتحاد الاقتصادي الأوروبي الضخم، هل سيحل مشكلة اليونان أم سيتركها لصندوق النقد الدولي؟ وهل سيتفكك اتحاد اليورو وتُترك اليونان تواجه أزمتها لوحدها أم ستتكاتف الدول الأوروبية لمعالجة الأزمة والمحافظة على منطقة اليورو واستقرار هذا الاتحاد الضخم؟

هذه التساؤلات وغيرها ستكون محور النقاش في هذه الدراسة ضمن العناصر التالية:
أولا - أزمة الديون السيادية الأوروبية: جذورها، تداعياتها على الاقتصاد العالمي
ثانيا - تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاقتصاديات الرئيسية والعربية
ثالثا - السياسات الاحتوائية لأزمة الديون السيادية الأوروبية

أولا - أزمة الديون السيادية الأوروبية: جذورها، تداعياتها على الاقتصاد العالمي

نشأت أزمة المديونية الأوروبية من الديون السيادية، التي أفزعت منطقة اليورو، وأثرت على لكثير من البنوك الأوروبية. وتتجه الأنظار حالياً إلي تلك الأزمة –أزمة الديون السيادية– وتتزايد المخاوف من تفاقمها وتداعياتها علي تباطؤ الاقتصاد العالمي، وتخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية، ومخاطر الانكماش الائتماني العبء الاقتصادي.

1- جذور أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو:

الديون السيادية(Sovereign Debt) هي سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة، أي أنه شكل من أشكال الاقتراض.
ولكن ما هي النتيجة لو عجزت الحكومة عن الوفاء بمديونيتها تجاه الديون السيادية ؟ تنشأ هنا أزمة مالية خطيرة وهي أزمة الديون السيادية.
وقد بدأت تلك الأزمة في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010، حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة اليورو، هي اليونان وايرلندا والبرتغال، والتي ما لبثت أن امتدت إلى عدة دول أوروبية أخري، وأصبحت خطراً يهدد بالانتشار في ايطاليا وأسبانيا، وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على لتوالي في اقتصاد منطقة اليورو.
وتعتبر اليونان أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو، ففي الفترة من 2002-2007 "طبقا لإحصائيات صندوق النقد الدولي"، لوحظ أن الطلب المحلي قد نما بمقدار 4.2%، بالمقارنة بنسبة 1.8% نمواً في منطقة اليورو بأكملها(1)، ويرجع السبب في هذا النمو السريع إلى لجوء اليونان إلي الاقتراض من الخارج لتمويل مشروعاتها التنموية، دون أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان كفاية هيكل تدفقاتها النقدية للوفاء بتلك القروض. الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في حسابها الجارية، الذي ارتفع من 5.8 % في عام 2004 إلي 14.4% في عام 2008م. كما بلغ العجز في الميزانية الحكومية لعام 2008 حوالي 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وما لبث أن وصلت تلك النسبة إلي 13.6% في أبريل عام 2010م. كما وصل حجم الدين العام في اليونان في عام 2008م إلي 112%، كما بلغ في عام 2011م إلي 18 مليار دولار أمريكي،(2) وارتفعت نسب الفائدة علي الديون المستحقة، وارتفع العجز الائتماني للديون الحكومية.
وجدير بالإشارة أن الأزمة المالية العالمية كان لها تداعياتها السلبية الخطيرة على الاقتصاد اليوناني، لاعتماده على القطاع لخدمي والسياحي، والتي كانت من القطاعات الشديدة التأثر بهذه الأزمة لنقص حصيلتها من النقد الأجنبي،
وبذلك فقد شكلت الاختلالات الاقتصادية الهيكلية, إضافة إلى مكونات الفساد, بؤرة الأزمة الاقتصادية اليونانية وقد كانت الحكومات اليونانية المتواترة قادرة على إخفاء تفاعلات وتداعيات بؤرة الأزمة الاقتصادية من خلال ما يلي:

- اللجوء للاستدانة بما ساهم ذلك في ارتفاع معدلات الدين ضمن مستوى يعادل 113% من مستوى الادخار، ولقد تزايدت ضغوط اللجوء للاستدانة, وترافقت في مطلع عام 2010م(3)، مع تزايد ضغوط الأزمة المالية العالمية,
- الاعتماد المتزايد على المعونات من الاتحاد الأوروبي، استنادا إلى البرنامج الوقائي للمفوضية الاقتصادية الأوروبية (4)، وذلك لمنع تفاقم المشاكل وتحولها لأزمات تحد من استقرار اقتصاديات الإتحاد الأوروبي.
لتنفجر ضغوط الأزمة الاقتصادية اليونانية، مع تزايد الغضب الشعبي والمظاهرات, إضافة إلى تزايد معاناة المنشآت في الحصول على القروض, والتي ترافقت بعدم قدرة البنوك لا في الحصول على المزيد من المدخرات, ولا حتى في الحصول على عائدات القروض التي سبقت أن منحتها للأفراد والمنشآت والشركات.
ومن جهتها أصبحت الحكومة اليونانية غير قادرة على تمويل القطاع العام, فلا توجد ودائع أو مدخرات مصرفية يمكن الاستدانة منها, ولا توجد إمكانية لفرض المزيد من الضرائب الجديدة على الشعب الذي أصبح على وشك الثورة والعصيان.

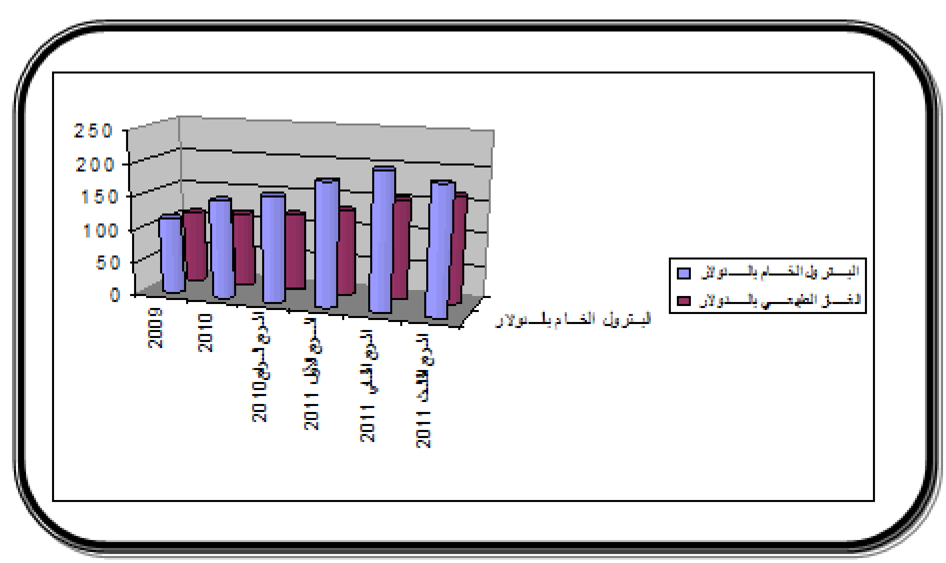
2-تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاقتصاد العالمي:

وتعتبر أزمة اليونان المالية من اكبر تحديات النظام العالمي الجديد وأيضا اكبر تحد للاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه. فهي الأخطر في تأثيرها وتداعياتها, لأنها تمس منطقة الاتحاد الأوروبي اقتصاديا وسياسيا.
وقد أدت أزمة الديون السيادية الأوروبية والمخاوف من حدوث ركود عالمي جديد إلى القضاء على شهية المستثمرين للدخول في مخاطر جديدة(5). وعلاوة على ذلك أدى القلق من ارتفاع مستويات الديون الحكومية في جميع أنحاء العالم جنبا إلى جنب مع موجة من تخفيضات مستوى الدين الحكومي الأوروبي إلى انتشار الذعر والقلق في الأسواق المالية.
وكان وسيكون لأزمة اليورو تأثير مباشر وكبير على الطلب العالمي على النفط، نتيجة للانكماش الاقتصادي العالمي والذي سوف يؤدي إلى تراجع في نمو الصادرات في الاقتصاديات المنتجة له كما يظهر أدناه.

الشكل البياني رقم -01-

تطور الأرقام القياسية لأسعار البترول الخام والغاز الطبيعي خلال (2009-2011م)

الوحدة: بالدولار



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات من:
http://www.imf.org/external/np/res/commod/table2.pdf

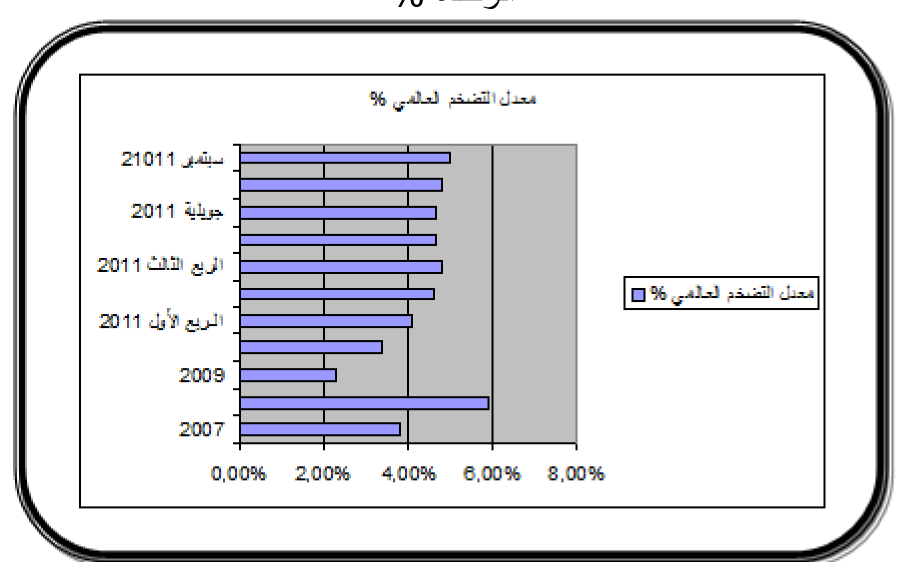
ولا شك أن حالات التوتر في منطقة الشرق الأوسط قد ساهمت في زيادة أسعار النفط، وشهدت حركة استيراد النفط رواجاً كبيرا لخوف العالم الخارجي من الاضطرابات السائدة. لذلك، فخلال بين شهري أغسطس وسبتمبر 2011م زادت أسعار النفط بمقدار 0.4%و كذلك الحال بالنسبة للغاز الطبيعي،

ومن جهتها شهدت معدلات التضخم ارتفاعا خلال فترة الأزمة كما يوضحه الشكل البياني أدناه.

الشكل البياني رقم-02-

أسعار المستهلك في العالم مقاسة بمعدل النمو خلال الفترة (2007-2011)

الوحدة %



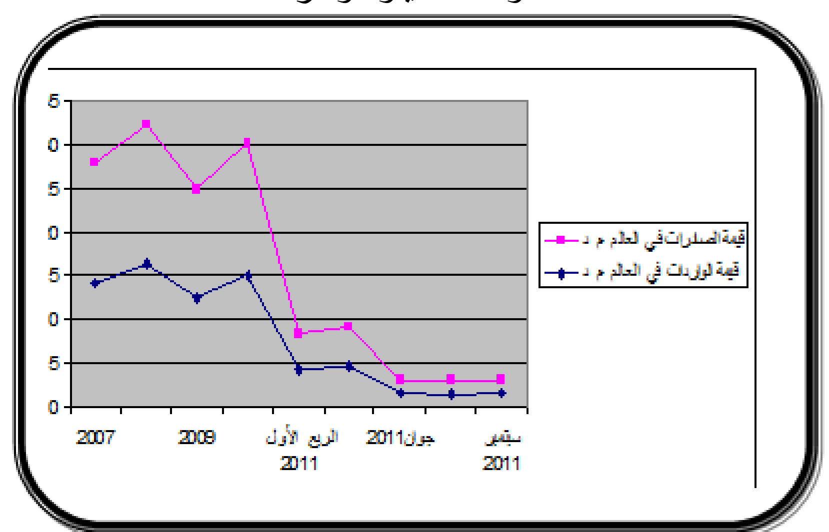
المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات من:
.World Economic Outlook, September2011

حيث ارتفع معدل التضخم العالمي من 3.4% في عام 2010م إلي 5.0% في شهر سبتمبر عام 2011م. ويرجع السبب الرئيسي في ارتفاع التضخم إلي ارتفاع أسعار المواد الأولية التي تجاوزت التوقعات.
وبالنظر إلي قيمة الصادرات والواردات، يلاحظ أن هناك زيادة طفيفة في قيمة الصادرات والواردات العالمية، لا تتناسب مع الزيادة الكبيرة في الأسعار العالمية، بما يدل على هدوء نسبي في حركة التداول التجاري، نظراً لما يعانيه الاقتصاد العالمي من تباطؤ شديد، ومما يزيد المخاوف من احتمالات تردي الأوضاع المالية عالميا، مع تفاقم تداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وما تشهده الولايات المتحدة الأمريكية من عجز في ميزانها التجاري، وأمام تدهور تلك الأوضاع
سينعكس ذلك بالضرورة على ميزان المدفوعات في العالم كما يوضحه الشكل البياني أدناه.

الشكل البياني رقم-03-

قيمة الصادرات والواردات السلعية في العالم خلال (2007-2011)

الوحدة: ملياو دولار



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات من:
http://elibrarydata.imf.org/DataReport.aspx?c=1449325&d=33061&e=16939

هذا وتشير الإحصائيات المتاحة إلي زيادة احتياطي الذهب في جميع بلدان العالم(6)، فجميع الدول نظراً لما تشهده من اضطرابات محيطة، تأخذ في اعتبارها الاحتفاظ بالذهب كغطاء نقدي لها ومستودع للثروة، بعيدا عن مخاطر أدوات الاستثمار الأخرى وتقلبات أسعار الصرف، والتذبذب في البورصات العالمية.
أما بالنسبة لمؤشرات البورصات العالمية، فقد تأثرت بالركود الاقتصادي الذي شهده العالم خلال الآونة الأخيرة، حيث اتجه العديد من المستثمرين إلي بيع الأسهم التي في حوزتهم، خوفا من حدوث المزيد من التدهورات، مما أدى إلي انخفاض مؤشرات البورصة العالمية،

الجدول رقم -01-

معدلات التغيرات في مؤشرات البورصات العالمية خلال (2008-2011م)
الوحدة:(نقطة)

المؤشر (نقطة)	(سبتمبر- نوفمبر) ٢٠٠٨	(مارس- مايو) ٢٠١١	(يونيو – أغسطس) ٢٠١١	معدل التغير (%)
ستاندرز اند بورز	١٠٢١٫١٣	١٣٢٤٫٠٣	١٢٦٢٫٨٦	٤٫٦-
داو جونز العلم للصناعة	٩٥٩٦٫٢٢	١٢٣٦٨٫٦٤	١١٩٥٢٫٧٦	٣٫٤-
نيكي	٩٨١٧٫٤٦	٩٧٢٦٫٤٧	٩٥٢٢٫٧٢	٢٫١-
ناسداك	١٨٣٢٫١٨	٢٧٧٦٫١٠	٢٦٦٠٫٧٥	٤٫٢-
فايناتشيال تايمز	٤٥٦٣٫٢٢	٥٩٣٦٫١٠	٥٦٥٣٫٨٩	٤٫٨-
داكس	٥٢٧٠٫٨١	٧١٦٤٫٠٩	٦٧٧١٫٠٢	٥٫٥-
كاك ٤٠	٣٦٦٩٫٤٢	٣٩٨٤٫٥٨	٣٦١٥٫٠٢	٩٫٣-
اى بى إكس	٩٩٣٧٫٣١	١٠٥٤٦٫٦١	٩٤٦٩٫٩٦	١٠٫٢-
امكس للبترول	١٠١٢٫٧٢	١٣٣٧٫٧٤	١٢٣٥٫٦٨	٧٫٦-

المصدر: إحصائيات من بورصة وول ستريت، ووكالة رويترز للأنباء.

وبالرغم من أن هذا الانخفاض من المفترض أن يجذب المستثمرين لشراء الأسهم، إلا إنه على العكس، فقد ظهر الاستثمار في البورصات العالمية أشبه بالمجازفة، ليؤثر سلبا بنفاذ الكثير من السيولة على الصعيد العالمي.

ثانيا – تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاقتصاديات الرئيسية والعربية

وتظهر تلك الإفرازات على النحو التالي:

1-تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاقتصاديات الرئيسية:

يمكن فيما يلي يمكن إبراز أهم التداعيات المتوقعة للأزمة:

• انخفاض سعر اليورو لقاء الدولار الأمريكي سيحقق فوائد هامة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث سيشكل الدولار عملة التمويل الرئيسية(7)، مما سيفيد المستثمرين في الاقتصاد الأمريكي في احتفاظهم بمعدلات فائدة منخفضة، وضمان عدم زيادتها في المستقبل. كما أن إتمام عمليات الشراء وإتمام الصفقات بالدولار سيحقق عائد سنوي كبير للولايات المتحدة، كذلك فإن ارتفاع سعر الدولار سيسهم في تخفيض خسائر تراجع سعر النفط.

• ستؤدي الأزمة إلي تخفيض التصنيف الائتماني لبعض الدول الأوربية (8)، وهو مؤشر خطير، سوف يحد من فرص هذه الدول في جذب الاستثمارات الضرورية إليها، ومن ثم سيحد من قدرتها على الحصول علي القروض المختلفة، كما سيؤثر علي سعر الفائدة لديونها الائتمانية.

• تراجع حركية الواردات إلي دول منطقة اليورو، نتيجة تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، مما يشكل خطرا بالغا علي الدول المصدرة، حيث ستواجه ضعفا في معدلات الطلب على منتجاتها، وقد تمتد هذه التأثيرات إلى المنتجين الصناعيين، ومن ثم قد تترك تأثيرات سلبية علي البنوك والمصارف المقرضة لهم.

• وسط ارتفاع فرص إفلاس اليونان، تواصل الأسواق تصفية الأصول وبالتالي أثقلت كاهل أسواق الأسهم الأوروبية. تجسّد الخاسر الأكبر بكلّ من البورصات الفرنسية وتلك الألمانية مع انخفاضها بنسبة 7.29% و6.46% تباعًا(9)، إذ تخلّص المشاركون في الأسواق عن الأسهم المالية خوفًا من انتقال عدوى الأزمة. وفي حين يرجّح حدوث ارتداد تصحيحي، لربّما في صفوف العملات الرئيسية،

• شهدت الدول الأوروبية ارتفاعا في معدلات تضخمها، لتصل إلي 8.3% في مايو 2011م. ويرجع ذلك إلى تذبذب سعر صرف اليورو بسبب أزمة الديون السيادية(10)، بشكل ترك آثارا سلبية واسعة علي مستويات الأسعار.

• تثار الكثير من المخاوف من تراجع أسعار الأسهم العالمية، وانخفاض عائد السندات طويلة الأجل، وخاصة في منطقة اليورو والولايات المتحدة، بشكل قد يؤثر علي التدفقات النقدية داخل حدود تلك الدول، بشكل من المتوقع أن يتسبب في مزيد من مخاوف المستثمرين على ضخ المزيد من رؤوس الأموال إلى هذه الاقتصاديات التي يرونها مضطربة نسبيا. من هنا فقد تزايد العجز في موازين المدفوعات والحسابات الجارية للدول الصناعية عموما.

• هذا وقد انخفضت الأسهم الأوروبية بعد أن ارتفعت تكاليف الإقراض الايطالية إلى مستويات قياسية لم يشهدها الاتحاد الأوروبي من قبل(11)، كما أن تكاليف الضمانات ضد التخلف عن سداد الديون المالية قد وصلت أيضاً إلى مستويات قياسية.

• من جهتها تعرضت الولايات لتخفيض تصنيفها الائتماني لأول مرة في تاريخها، من خلال إعلان وكالة ستاندرد & بورز في أغسطس 2011م تخفيضها لتصنيف الدين السيادي الأمريكي من درجة (AAA) إلي (AA+) أي بواقع درجة واحدة(12). لتراجع ثقة المستثمرين بالاقتصاد الأمريكي، تزامنا مع زيادة المخاوف من ضعف استقرار المؤسسات المالية الأمريكية، ومن عدم قدرة الإدارة الأمريكية على تحقيق استقرار في ديناميكية الديون المتوسطة الأجل. فضلا عن أن هذا التخفيض تسبب في زعزعة الثقة في كافة الخطط المالية بالاقتصاد الأمريكي.

2-تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الدول العربية:

يقول رئيس اتحاد المصارف العربية "أن لمنطقة العربية بمنأى إلى الآن عما يحدث في منطقة اليورو، لكن حال حصول كساد أو تباطؤ للنمو في الاقتصاد الأوروبي، فإن ذلك يعني تباطؤا في استيراد النفط ومشتقاته، مما سينعكس سلبا على دول الخليج بالذات، أما بقية الدول العربية فستتأثر هي الأخرى سلبا بانخفاض حجم الصادرات وانخفاض ايرادات السياحة وغيرها من القطاعات"
وعلى ضوء ذلك يمكن تصنيف الدول العربية إلى أربع فئات -
• الفئة الأولى:
وتتضمن الدول المصدرة للنفط والتي تتمتع بقدرة مالية كبيرة وتعداد سكاني قليل؛ وتشمل دول مجلس التعاون الخليج، فهي في الوضع الأفضل الذي يمكنها من امتصاص الصدمات الاقتصادية. وأثناء الأزمة كانت هذه الدول تتمتع بمواقف قوية بشكل استثنائي، وهو ما أعطاها قدرة كبيرة على امتصاص تأثيرات التراجع العالمي. ومع ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط بشكل مطرد سوف يجبر هذه الدول على السحب من الاحتياطي النقدي المتوفر لديها والحد من الاستثمارات(13).
• الفئة الثانية:
وتشمل البلدان المصدرة للنفط والتي تحصل على عائدات نفطية كبيرة، ولكنها تعاني من تعداد سكاني كبير والتزامات اجتماعية كبيرة، وهو ما يجعل من الصعب عليها القيام بضبط النفقات وقت فترة الانكماش الاقتصادي. وقد دخلت هذه البلدان الأزمة المالية العالمية ووضعها المالي والخارجي أضعف من دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط. ومن المرجح أن تواجه تلك الدول تحديات مالية، حيث تحاول حكومات هذه الدول مواجهة التحديات الاجتماعية طويلة الأمد.
• الفئة الثالثة:
وتشمل البلدان غير المصدرة للنفط والتي تتمتع بروابط قوية مع دول مجلس التعاون الخليجي من خلال التحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة. وقد دخلت هذه البلدان الأزمة وهي في الموقف الأضعف، سواء من حيث الموازين المالية أو الخارجية(14). فاستمرار انخفاض أسعار النفط سوف يجعل هذه البلدان عرضة لانخفاض التحويلات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر من دول مجلس التعاون الخليجي، وستتزايد الضغوط الاجتماعية مع عودة العمال المهاجرين.
• الفئة الرابعة:
وتأتي الدول التي ترتبط بروابط قوية مع أوروبا في التجارة والسياحة ومن بينها دول شمال إفريقيا وهي الدول التي ستشعر بأكبر أثر اقتصادي، سيما وأن سوق الاتحاد الأوروبي هو السوق

الرئيسي لصادراتها بالإضافة إلى أنه يشكل المصدر الأهم للسياحة الأجنبية، فإن تراجع النمو الاقتصادي الأوروبي سيؤثر على تحويلات العمال والذي من شأنه أن يجبر العديد منهم للعودة لمحدودية فرص العمل المتاحة(15). كما سيقل نصيب تلك الدول من الاستثمار الأجنبي المباشر من أوروبا. وسوف يكون تأثير أزمة منطقة اليورو بمثابة إضافة إلى العوامل الأقل أهمية التي أثرت على تلك الدول.

ثالثا - السياسات الاحتوائية للأزمة الديون السيادية الأوروبية

ومهما تعددت وتنوعت الإجراءات المحلية والإقليمية والدولية من خلال الخطط الإنقاذية لكنها اعتبرت كتخذيرا (مسكنا) للألأم ولفترة معينة على اعتبار أن مسببات الانهيار تحتاج لتشخيص ومعالجة الجذور وليس ترقيع الأغصان، وتظهر أهم تلك الآليات فيما يلي:

1- الآليات اليونانية للتعامل مع أزمة الديون السيادية:

حيث اهتمت الدوائر الاقتصادية والسياسية اليونانية في العمل في الآونة الأخيرة من أجل إيجاد المخرج المناسب الذي يتيح لليونان الإفلات من محرقة الأزمة,
فرأي يقول بأن بان الحكومة اليونانية قد حصرت خيارات علاج الأزمة الاقتصادية بإلزامية حصولها على التمويل اللازم لتغطية العجز الموازني الذي لا يمكن تغطيته بالموارد المحلية, وذلك من خلال الاقتراحات التي قدمتها الحكومة اليونانية من خلال:
الاقتراح الأول:
طرح سندات خزانة يونانية في الأسواق المالية ضمن أسعار فائدة معقولة, ولفترة عشرة سنوات(16), ولكن هناك جدل كبير حول هذا المقترح في:
- صعوبة وجود مشترين لسندات الخزانة من دولة تعاني من الأزمة, مع ضمان دفع ثمن تلك السندات نقدا, والانتظار لفترة عشرة سنوات لقبض أصل المبلغ والفوائد.
- وفي حالة وجود مشترين لتلك السندات، وبحسب أنظمة الأسواق المالية, فمن الممكن أن يتم عرض هذه السندات لعمليات البيع والشراء, فلا يوجد ضمان إمكانية تداول تلك السندات في الأسواق.
الاقتراح الثاني:
طرح سندات خزانة يونانية في الأسواق المالية ضمن أسعار فائدة معقولة, ولفترة عشرة سنوات, مع وجود ضمانات من البنك المركزي الأوروبي لتغطية تلك السندات ودفع قيمتها عند تقديمها للسداد(17), إلا أن هذا الاقتراح تعرض من جهته لعدة انتقادات، حيث:
- أن قيمة سندات الخزانة اليونانية تتضمن مبالغ طائلة تفوق قدرة البنك المركزي الأوروبي على السداد الفوري.
- كما أن قيام البنك المركزي الأوروبي بتقديم الضمانات اللازمة لتغطية سندات الخزانة اليونانية, سوف يعرض أداء البنك المركزي الأوروبي النقدي والمالي للكثير من الاختلالات والمشاكل.

2- الآليات الأوروبية للتعامل مع أزمة الديون السيادية:

تفاوتت التوقعات بشأن التطورات المحتملة في شأن أزمة الديون السيادية في اليونان، ولذلك فإن وضع سيناريو معين لمستقبل الاقتصاد اليوناني والأوروبي والعالمي في ظل هذه الأزمة يتوقف

على طبيعة المرحلة التي يمر بها، وبذلك فالدولة محل الأزمة هي أمام إحدى السيناريوهات التالية:

سيناريو التقشف:

وذلك باتخاذ الدول محل الأزمة لإجراءات تقشفية سيما بعد حصولها على الدعم من صندوق النقد الدولي. مع قبولها بمشروطية زيادة حجم الضرائب وتخفيض الإنفاق العام(18)، لقاء التحوط لما سيتبع تلك الإجراءات من آثار انكماشية على مستويات الطلب الكلي.

سيناريو الانسحاب من منطقة اليورو:

إلا أنه يصعب تنفيذ تلك الفكرة استنادا لاتفاقية ماستريخت، حتى وإن طبقتها إحدى الدول، فتأثيراتها ستكون وخيمة، فقد لا تتمكن الدولة من الحصول على التسهيلات المتاحة من البنك المركزي الأوربي (19)، بالإضافة إلي حرمانها من دعم الدول الأوربية التي قد تتخذ موقف منها بسبب هذا القرار وتأثيره على انهيار منطقة اليورو، وعلى قيمة العملة الأوروبية الموحدة.

سيناريو هيكلة الديون السيادية:

لما له من إفرازات سلبية على مستقبل منطقة اليورو، لإحداثها الخلل بالأسواق، واضطراب في النظام والسوق المصرفي الأوروبي(20).

ومن جهتها فالدول التي تقوم بإعادة هيكلة ديونها ستعترضها مصاعب شتي في الاقتراض من الدول الأخرى، لأن الدول الدائنة تمتنع غالبا عن الإقراض لدولة قامت بإعادة هيكلة ديونها،

عموما الأوساط الاقتصادية والسياسية الأوروبية, فتنشغل في العمل من أجل محاصرة ضغوط الأزمة الاقتصادية اليونانية, وعدم السماح بانتقال عدواها إلى اقتصاديات الاتحاد الأوروبي الأخرى, وعلى وجه الخصوص الاقتصاد الإيطالي والألماني والفرنسي فقد أصبحت أكثر ميلا لخيار تقديم الدعم والمساعدة لليونان, عن طريق قيام بعض الدول الأوروبية القوية اقتصاديا بشراء سندات الخزانة اليونانية، مع مشروطة قيام اليونان ببرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي سوف تقوم المفوضية الاقتصادية الأوروبية بوضع خطوطه الرئيسية, وفي حالة عدم التزام الحكومة اليونانية بذلك ستكون عرضة للعقوبات الاقتصادية الأوروبية.

الخاتمة

أوروبا تواجه اليوم مشكلتين: الأولى أن بعض حكوماتها مثقلة بديون كبيرة، والثانية أن هذه الديون تملكها مصارف أوروبية رئيسية، وهو ما يرتب عليها مخاطر عظيمة لأن المستثمرين يدركون كمية وحجم الديون التي تنوء بها.
وإذا كانت التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة قد امتدت إلى أقوى اقتصاد أوروبي تعول عليه أوروبا للخروج من نفق هذه الأزمة، وهو الاقتصاد الألماني ذاته، الذي تشكل ديونه نحو 80 %من ناتجه المحلي الإجمالي، فإن التشاؤم لابد أن يحل محل التفاؤل الذي اتسمت به المرحلة السابقة.
ويزيد من حالة التشاؤم، هذه الحرب الباردة التي اندلعت فجأة بين أطراف الاتحاد الأوروبي، فبات بعضها يعلق الأزمة وتداعياتها بعدم حصافة ساسة اليونان أو عدم مصداقية قادة ايطاليا أو تآمر زعماء بريطانيا، بينما يلقي بعضها الآخر باللائمة على تقاعس وتراخي وضعف إنتاجية عنصر العمل في دول الأزمة، وآخرون يرون في الولايات المتحدة السبب المباشر والأقوى للأزمة، بينما يرى غيرهم أن الصين تقف وراء هذا التصدع الأوروبي، ويلوم آخرون ألمانيا لأن اقتصادها قد استأثر بنصيب الأسد من عوائد الاتحاد الأوروبي وترك الفتات للدول الأخرى.
وسط هذه الأجواء الضاغطة، وفعالية "قوى الأزمة"، ودخول اليونان في نفق "المسار الأرجنتيني" والاقتراب من كونها أولى الضحايا الأوروبيين لسياسات المضاربة والرهونات العقارية التي أصابت قلب النظام الرأسمالي، مما ساهم في تزايد المخاوف من مدى قدرة البلدان على تثبيت دينها العام خلال عام 2012م، بشكل سيؤدي بلا مفر إلى تخفيض جديد في التدفقات النقدية.
أصبحت هناك حاجة إلى هندسة مالية دولية جديدة تتناول ألمجالات الأساسية للإصلاح لتشمل:
– على الولايات المتحدة تحديدا وضع خطة متوسطة الأجل بما يكفل تحجيم الدين العام، وزيادة الإيرادات، ودعم سياسات سوق العمل، ووضع خطة للإصلاح الهيكلي في نظام المستحقات والنظام الضريبي لدعم السياسة المالية، أما منطقة اليورو ملزمة بتقوية القطاع المصرفي، لتجنب انخفاض نسب تمويل الديون، كما ينبغي زيادة الجهود لتوفير المزيد من رؤوس الأموال الاحتياطية الوقائية، والتوصل إلى توازن صحيح بين أوضاع المالية العامة وإصلاحاتها هيكليا، وبين الدعم الخارجي. أما اليابان فهي مجبرة بالتعامل مع مستوي الدين شديد الارتفاع، مع مراعاة الاحتياجات اللازمة لإعمار البلاد وتعويض الخسائر الواقعة.
– -إيجاد متابعة ورقابة مستمرة على الاقتصاديات بمستوى عال من الشفافية للدول الأعضاء بما يضمن الانتباه المبكر لأي أزمة قادمة وعلاجها في وقتها قبل تكون كرة الثلج التي يصعب إيقافها أو إيقافها بتكاليف باهظة على جميع المستويات.
– -إعادة بناء مصداقية السوق، حتى يتم استعادة الثقة في اليورو. خاصة بعدما تحولت تلك المشكلة إلى مشكلة سياسية بسبب تراكم الديون السيادية على المدى الطويل.
– يتعين على جميع البلدان العربية أن تسرع من عملية تطوير البنية التحتية والتطورات الاجتماعية وأن تسخر كافة إمكانات القطاع الخاص. ولكي يتم ذلك بصورة جيدة، يتعين عليها أن

تتمكن من جذب التمويل اللازم، كما يجب على المصارف العربية أن تهتم بإدارة المخاطر والسيولة، في ظل التحرك القوي للأسواق الذي يستوجب التحوط، ومن جهتها فالصناديق السيادية العربية عليها إعادة النظر لتشجيع الاستثمار في الدول العربية لما سيوقره ذلك من سيولة في أسواقها.

الهوامش

هوامش الفصل الأول

(1) سامح نجيب، الأزمة الرأسمالية العالمية، الزلزال والتوابع، كراسات اقتصادية، مركز الدراسات الاشتراكية للنشر-مصر، نوفمبر(2008) ص:03

(2) وكمثال عن الثوابت الاحتكار الذي يعتبر أمر مباح في الاقتصاد الرأسمالي أما في الاقتصاد الإسلامي فهو محرم لأنه من الثوابت السارية على الجميع.

(3) أحمد محمد علي، المصارف الإسلامية على مشارف الألفية الثالثة، الاجتماع العام لاتحاد المصارف العربية، بودابست، (8/6/1998)، تقرير.

* سامر مظهر قنطقجي: ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمي، على الموقع الشبكي:www.Kantakji.com

(4) حسين حسين شحاتة، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان المدفوعات الإسلامي، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي، مكتب التعاون للدعوة وتربية الجاليات بمدينة الرياض، على الموقع الشبكي: www.darlmashora.com

(5) محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان -2002- ص: 135

(6) أحمد سفر، العمل المصرفي الإسلامي، أصوله وصيغه وتحدياته، إتحاد المصارف العربية، بيروت، -2004-ص:44

(7) زياد جلال الدماغ، تجربة البنك الإسلامي الفلسطيني في توظيف أموال الموظفين، ورقة عمل مقدمة في يوم دراسي بعنوان:" التأمين والمعاشات في فلسطين واقع وأفاق".(20/5/2007) على الموقع الشبكي: www.bankofpalistine.com

(8) محمد إبراهيم مقداد وسالم عبد الله حلس، دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول بعنوان، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، أيام (8-10/5/2005)، على الموقع الشبكي: www.bankofpalistine.com.

(9) محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، مرجع سابق، ص: 162

(10) أحمد سفر: العمل المصرفي الإسلامي، أصوله وصيغه وتحدياته، مرجع سابق، ص: 45

(11) محمد إبراهيم مقداد وسالم عبد الله حلس، دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، مرجع سابق

(12) زياد جلال الدماغ، تجربة البنك الإسلامي الفلسطيني في توظيف أموال الموظفين، مرجع سابق

(13) محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، مرجع سابق، ص:177

(14)مرجع سابق، ص:178

(15) سامر مظهر قنطقجي: ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمي، مرجع سابق

(16) أحمد سفر، العمل المصرفي الإسلامي (أصوله وصيغه وتحدياته) إتحاد المصارف العربية، بيروت، 2004-ص:219-220"

(17) غسان محمود إبراهيم ومنذر قحف، الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، 2000.ص: 186-194"

(18) محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرف الإسلامي، مرجع سابق، ص: 99 "

(19) محمد إبراهيم مقداد وسالم عبد الله حلس، دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، مرجع سابق

(20) لاحم ناصر، الصيرفة الإسلامية وأدوات المشتقات، على الموقع الشبكي:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=58&article=402907&issueno=10283

(21) جون ساندويك المشتقات المالية، فقهاء يعارضون وخبراء يؤيدون، على الموقع الشبكي:
http://www.almasrifiah.com/2009/12/01/article_310071.html

الهوامش والمصادر الفصل الثاني

[1]- رحيم حسين " نحو ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر – مجلة في العلوم الإنسانية والاجتماعية – سكيكدة – العدد (3) ديسمبر 2005، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع – عين ميلة، ص 124

[2]- زهيوة كريمة والوافي شهرزاد – " المؤسسة الشبكة في إطار العولمة " الملتقى الدولي الأول حول – العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، سكيكدة، 13-14/05/2001، ص 407

[3]- Bernard Baudry et poul Bouvier-patron, " de la sous-Traitance traditionnelle a la sous-traitance partenariale: une application de la théorie de l'agence,- "en Génie industriel, les enjeux économiques sous la direction de michel hollard:ouvrage publie avec le concours du conseil scientifique de l'université Pierre mendés;France – Grenoble;1994:p:226-228

[4]- عبد الرحمان بن جدو، واقع ومستقبل المناولة الصناعية (التعاقد الصناعيsubcontracting في المنطقة العربية: في ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية والمعرض المصاحب له – الجزائر (12-15/09/2006) على الموقع الشبكي:http://www.pmeart-dz.org

[5]- الدليل العربي في المناولة الصناعية – الطبعة الأولى – ديسمبر 2000 على الموقع الشبكي: http://www.arifonet.org

[6]- نور الدين يعقوبي، المناولة الصناعية – التجربة المغربية، ورقة عمل في المؤتمر والمعرض العربي الأول المناولة الصناعية (الجزائر: 12-15/09/2006 على الموقع الشبكي http://www.pneart.dz.org

[7]- أنظر عبد الرحمان بن جدو: مرجع سابق.

[8]- الدليل العربي في الناولة الصناعية: مرجع سابق

[9]- عبد الرحمان بن جدو، مرجع سابق

[10]- عبد الرحمان بن جدو، مرجع سابق

[11]- هالة محمد لبيب عنية، " إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي " منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية – القاهرة – 2002، ص:259

[12]- مرجع سابق، ص: 227

[13] Midest (2009): la sous-Traitance en europe et en France, sur site Internet:http:lbb.reedex po.fr

[14]- العايب عزيوز – دور التشريعات في تطوير في تطوير وتنمية المناولة الصناعية، المؤتمر والمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية – الجزائر: (12-15/09/2006)

[15]- لأنها مصدر طاقة الاقتصاد الياباني فهي تمثل (99 %) من مجمل الشركات البالغ عددها (6.6 مليون) وتستخدم نسبة (81 %) من مجمل القوى العاملة البالغة عددها (55 مليون نسمة)

و(52 %) من مجمل الصادرات و(62 %) من المبيعات بالجملة بالإضافة إلى دورها الفاعل في الإمدادات التعاقدية وجهود الأبحاث والتطوير والتسويق.

[16]- من خلال إسناد عدد كبير من المؤسسات الكبيرة لإنتاج مختلف مكونات التصنيع إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة أكثر تخصصا حيث وصل معدل اعتماد تلك المؤسسات الكبيرة على تلك الصغيرة (89.2 %) في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، (88.4 %) في صناعة السيارات ومعداتها (86.9 %) في صناعة الآلات والتجهيزات، (85 %) في صناعة الأدوات الكهروبائية

[17]- هالة محمد لبيب عنية، " إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي مرجع سابق، ص 226.

[18]- العايب عزيوز، مرجع سابق.

[19]- وذلك في إطار تطرقه لعقود العمل من خلال المؤسسة المناولة الفرعية مقاضاة المؤسسة الآمرة في حالة التزام المؤسسة المناولة الأصلية بجميع تعهداتها.

[20]- Bource Algeriénne de sous – Traitance et de partenariat – (BASTP)

في شكل جمعيات نفعية وهيئات مهنية وفقا لأحكام قانون (90-31 المؤرخ في 04/12/1990) تسعى لخدمة القطاع الاقتصادي وترقية أسلوب المناولة لتطوير (PME)

[21]- رحيم حسين، مرجع سابق، ص 123

[22]- وهو مؤسسة مالية تتكفل بمخاطر عدم تسديد القروض البنكية من طرف (PME) المنخرطة فيه

[23]- العايب عزيوز، مرجع سابق

[24]- مشاتل المؤسسات (pépinières d'entreprise): نص القانون التوجيهي لترقية (PME) قانون رقم (01-18- لسنة 2001). في المادة (12) على نشأة مشاتل المؤسسات فأستعمل القانون مصطلح مشاتل (Pépinières) بدل الحاضنات (incubateur) رغم الاختلاف في المصطلحين

الحاضنات: هي هياكل استقبال ودعم ترافق المشروعات الناشئة.

المشاتل: هي هياكل إيواء حديثة النشأة، فبعد حصول المؤسسة على مقومات النهوض من الحاضنة يمكنها الاختيار إما الانتماء إلى المشتلة أو الاستقلال عنها

[25]- حيث هناك حوالي أكثر من (700 مؤسسة) صغيرة ومتوسطة تتعامل مع سونلغاز في مجال توصيل الكهرباء والغاز للزبائن، وبدعم من الإتحاد الأوروبي تعمل سونلغاز على إتمام برنامج وطني لإنشاء (362 مؤسسة خاصة) صغيرة وخاصة في إطار عقود ثنائية أو من خلال عروض المزايدة بتزويد سونلغاز بإنشاء مديرية العلاقات والترقية الصناعية سعيا لبناء شبكة المناولين سونلغاز في مجال المكونات، الخدمات والإنجاز مع التطلع للشراكة محلية ودولية

أنظر: محمد العربي بلعابد – دور المناولة والشراكة الصناعية في تنمية صناعة المعدات الكهربائية والغازية ندوة أبو ظبي، مرجع سابق

[26]- لزهر قواسمية، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الإنشاء إلى التنافسية، " على الموقع الشبكي: http://www.elmokhtar.net

[27]- محمد كمال خليل الحمزاوي،" اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الطبعة2-، الإسكندرية، مصر، 2000، ص:49
[28]- عبد الرحمان بن عنتر " واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وأفاقها المستقبلية (مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير –سطيف- العدد-01- 2002- ص:161
[29]- رحيم حسين، مرجع سابق، ص: 122
[30]- عبد الرحمان بن عنتر " واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وأفاقها المستقبلية، مرجع سابق:ص:162.

الهوامش والمصادر الفصل الثالث

[1]- د. الدسوقي محمد السيد: التأمين وموقف الشريعة الإسلامية منه – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة – ط1 – 1967، ص:51
[2]- ذ. الجمال غريب: التأمين التجاري والبديل الإسلامي – دار الاعتصام – القاهرة – ط1 – 1977، ص:276
[3]- د.عبد الناصر العطار، أحكام التأمين في القانون المدني والشريعة، مكتبة النهضة، 1974، ص:108
[4]- د.عبد الحميد البعلي. التبرع والهبة الشرعية بشرط العوض(هبة الثواب): أسس رئيسية للتأمين التعاوني والتكافلي. منتدى التكافل السعودي الأول. تنظيم البنك الإسلامي للتنمية وبنك الجزيرة. جدة. 21-22/9/2004
[5]- الصنعاني – محمد بن إسماعيل – سبل السلام شرح بلوغ المرام مكتبة الحلبي – القاهرة، 1960، ص:125
[6]- د. الدسوقي محمد السيد: التأمين وموقف الشريعة الإسلامية منه، مرجع سابق، ص: 78
[7]- د.حرك أبو المجد: من أجل تأمين إسلامي معاصر، دار الهدى – مصر – ط1 1993، ص:26
[8]- د.عبد الناصر العطار، أحكام التأمين في القانون المدني والشريعة، مرجع سابق، ص:125
[9]- موقع اتحاد شركات التأمين والتكافل الإسلامية على الإنترنت: http://www.foiitc.com
[10]- عبد الستار أبو غدة، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، جزء06، الطبعة01، مجموعة دلة البركة،2005، ص125:
[11]- د.مولوي فيصل – نظام التأمين في الفقه الإسلامي – بيروت – ط1 –، ص:223
[12]- عبد الحميد البعلي، المنافسة التجارية بين شركات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي، جامعة الكويت:ص 111.
[13]- د.المصري عبد السميع – التأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق – مكتبة وهبة – القاهرة – ط2، 1987، ص:61
[14]- عبد الستار أبو غدة، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص:187
[15]- د.بلتاجي محمد: عقود التأمين من وجهة الفقه الإسلامي – دار العروبة – الكويت (د. ط) 1982، ص:
[16]- موقع اتحاد شركات التأمين والتكافل الإسلامية على الإنترنت، مرجع سابق.
[17]- أهم شركات التأمين التعاوني الضخمة في المملكة:
- إزار للتأمين التعاوني.
- برود انشل الجزيرة للتكافل.
- سوليدرتي العربية للتكافل.
- شركة اتحاد الخليج للتأمين التعاوني.

- شركة أكسا للتأمين التعاوني.
- شركة الاتحاد التجاري للتأمين التعاوني.
- شركة الأهلي للتكافل.
- الشركة الأهلية للتأمين التعاوني.
- شركة التأمين العربية التعاونية.
- شركة التعاونية للتأمين.
- شركة التكافل العربية الماليزية.
- شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني.
- شركة الراجحي للتأمين التعاوني.
- الشركة السعودية الفرنسية للتأمين التعاوني.
- الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني (ولاء).
- الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني.
- الشركة السعودية لإعادة التأمين.
- شركة الصقر للتأمين التعاوني.
- الشركة العربية السعودية للتأمين التعاوني.
- الشركة المتحدة للتأمين التعاوني.
- شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين.
- شركة أمانة للتأمين التعاوني.
- شركة إياك السعودية التعاوني (سلامة).
- شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني.
- شركة ساب تكافل.
- شركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني.
- شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني.
- كمبرلاند للتأمين التعاوني.
- المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني.
- الشركة الوطنية للتأمين التعاوني

[18]- د. حسين حامد حسان. أسس التكافل التعاوني في ضوء الشريعة الإسلامية. منتدى التكافل السعودي الأول. تنظيم البنك الإسلامي للتنمية وبنك الجزيرة. جدة. 21-22/9/2004.

[19]- د.عبد الحميد البعلي. التبرع والهبة الشرعية بشرط العوض(هبة الثواب): أسس رئيسية للتأمين التعاوني والتكافلي. منتدى التكافل السعودي الأول. تنظيم البنك الإسلامي للتنمية وبنك الجزيرة، مرجع سابق

[20]- د. خالد بن إبراهيم الدعيجي، رؤية شرعية في شركة التأمين التعاونية، دراسة حول الشركة الوطنية للتأمين التعاوني، 2004م، منشور على موقع أبحاث فقه المعاملات الإسلامية:، على الموقع الشبكي: http://www.kantakji.com.

[21]- معلومات من الموقع الشبكي للشركة الوطنية للتأمين التعاوني بالسعودية، على الموقع:/www.ncci.com.sa

الهوامش والمصادر الفصل الرابع

[1]- لمزيد من المعلومات أنظر: منصور محمد الشريف،" أسباب اللجوء إلى برنامج التصحيح الهيكلي"، الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي وأثاره على قطاعي الصحة والتعليم، باتنة (20-21-22 نوفمبر 2000)، ص: 10-16

[2]- لمزيد من المعلومات أنظر:محمد بلقا سم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، بناء قطاع اقتصادي رائد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر- 1999 - الجزء (1)، ص:190-251-341 والجزء(2)، إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني"، ص: 97-223 أنظر كذلك، محمد راتول، العولمة الاقتصادية وتحولات الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على الدول العربية، سكيكدة (13-14-ماي 2001)، ص:335-341

[3]- Abdelhamid Bbrahimi,stratégies de développement pour l'Algérie:défis et enjeux », édition économica –paris -1991; p:49

[4]- وذلك بتفتيت هياكل القطاع العام والوحدات الاقتصادية الضخمة إلى وحدات صغيرة بحجة صعوبة تسيير مؤسسات كبرى وتعميم أدوات التسيير على كافة الوحدات الاقتصادية، وجعل الأداة الإنتاجية أكثر فعالية في إطار مبادئ اللامركزية مع تخصيص موارد مالية في إطار التطهير المالي للمؤسسات.

[5]-حيث تشير عدة دراسات واستشهادا بالعديد من تجارب التحرير المالي في الكثير من الدول أن آليات التقويم المالي التي تتم بسرعة أقل مما ينبغي تكون لها إفرازات سلبية على فاعلية الإصلاح، من خلال ظهور إختلالات كبيرة، وبخلاف ذلك فالانكشاف المالي المبكر قبل القيام بالتعديلات اللازمة يترتب عنه كذلك أزمات مالية مدمرة لكيان البلد المعني استشهادا بتجربة دول جنوب شرق أسيا، الأرجنتين والأوروغواي وتركيا

[6]- Le système bancaire en Algérie au site d'Internet:
http://www.afrikeco.com/articles/economie.php3?id_article=8557

[7]-نشرة صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي يحذر الاقتصاديات النامية، الأزمة المالية ستدوم سنتين على الأقل، على الموقع الشبكي: www.imf.org

[8]-و على ضوء ذلك يمكن الإشادة بما قام به المشرع الجزائري، وذلك للتمكن من تطبيق مقررات لجنة بازل بتقديم توصيات في مجال الرقابة والأشراف المصرفي، وذلك لتسهيل عمل اللجنة المصرفية في مراقبة المصارف من حيث شروط استغلالها ومتابعتها للقوانين حيث تقوم تلك اللجنة بمتابعة المخالفات المحتملة وفرض العقوبات عند ارتكاب الأخطاء المتعمدة ومن بين القوانين:

*-النظم الاحترازية وقد ترجمت في صورة نسبتين:

$$\text{نسبة الملاءة (نسبة كوك)} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{أخطار صافية متراجحة}} = ٨\%،$$

$$\text{*- نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول السائدة في المدى القصير}}{\text{الخصوم المستحقة في المدى القصير}} \times ١٠ \leqslant 100\%$$

إضافة لقوانين أخرى ترتبط بتوزيع وتغطية المخاطر وخاصة مخاطر القروض والتي تنشغل بها أكثر المصارف الوطنية، باعتبارها موضوع التنظيم الحذر حاليا.

[9]- كامل الشيرازي، زلزال البنوك الخاصة في الجزائر، على الموقع الشبكي: http://www.elaph.com/27/12/200

[10]- Benjamin Stora,l'Algérie en 1995:la guerre l'histoire,la politique;essai,collection"idées et controverses, (paris:Michalon,1995), p:83.

[11]-محمد عبه الفضيل:"مفهوم الفساد ومعاييره"- مجلة المستقبل العربي-يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 309، نوفمبر 2004، ص 35،34

[12]- جعفر عبد السلام علي، التعريف بالفساد من الوجهة الشرعية، مجمع أعمال، الندوة الفكرية حول الفساد والحكم الصالح. في البلاد العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية سبتمبر 2004، ص:55

[13]-برنامج الامم المتحدة الانمائي:(UNDP) "مكافحة الفساد لتحسين ادارة الحكم"-شعبة التطوير وإدارة الحكم"-مكتب السياسات الإنمائية- 1998 -ص:09

[14]- أحمد أبو دية، الفساد: سبله وآليات مكافحته، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، القدس – 2004-، ص:04

[15]-world bank; pilot Algeria investment climate Assessment; june 2003; in sie web: http://siteresourc.worldbank.org

[16] Ihsane el Kadi. La banqueroute frauduleuse de Khalifa Bank a révélé; 'ampleur de la mauvaise gouvernance économique;au site d'Internet: www.iemed.org/afkar/14/29Ihsane2.pdf

[17]-Evolution économique et monétaire en Algerie; Rapport 2007; au site d'internet: http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.htm

الهوامش والمصادر الفصل الخامس

[1] – ميشال تودارو، ترجمة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006، ص 52

[2] – يول سام ويلسون وويليام نورد هاوس، ترجمة ومراجعة: هشام عبد الله وأسامة الدباغ – الاقتصاد، الدار الأهلية للنشر والتوزيع – عمان – الطبعة 1، 2001، ص:737

Pierre Henry, Benedict de Saint Laurent; les investissements-[3] directs étrangers (IDE) dans la région MENA en 2006; notes et documents N°23; Mai 2007, au site d'Internet: http://www.aminaweb.org

La Banque Africaine de Développement; Rapport sur le -[4] Développement en Afrique 2008/2009-, au site d'Internet: www.oecd.org/.../0,3343,fr_2649_15162846_41953427_1_1_1_1,00.html

Profil de la pauvreté en Afrique Centrale; Commission– [5] Economique pour l'Afrique & Centre de Développement Sous-Régional pour l'Afrique Centrale, au site d'Internet: www.pefac.net/pdf/UNPAN007443.pdf

[6]-زينب غصن، أزمة الغذاء: عالم أكثر فقرا وجوعا وأقل استمرارا، مجلة الإنساني، العدد-43- تصدر دوريا عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، صيف 2008، ص: 05

M.N. Hussain, S.S. Moyo, T.W. Oshikoya; Capital humain et lutte -[7] contre la pauvreté; L'Afrique Emergente, Groupe de la Banque Africaine de développement au site d'Internet: www.oecd.org/dataoecd/39/19/1923479.pdf

convention des nations unies sur la lutte contre la désertification– [8] dans les pays gravement touches par la sécheresse et/ou la désertification en particulier en Afrique– programme d'action sous-régional–juin 1999, au site d'Internet: www.unccd.int/cop/officialdocs/cop3/pdf/5add1fre.pdf

M. SKOURI, La désertification dans le bassin Méditerranéen: - [9] Etat actuel et tendance, au site d'Internet:www.unccd.int/cop/reports/developed/.../switzerland-fre.pdf

Camilla Toulmin; Combattre la désertification pour réduire la -[10] pauvreté et la faim: cadre politique;colloque international portant le

thème: désertification; faim et pauvreté (11/12/ avril 2006);Genève (suisse); au site d'Internet: www.Un.org/french/desertification
[11]- La Banque Africaine de Développement; Rapport sur le Développement en Afrique 2008/2009; op, cité.
[12]- مكافحة التصحر والجفاف في شمال أفريقيا، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية طنجة، المغرب16-18 أيار/مايو 2003، ص:09، على الموقع الشبكي:
www.uneca-na.org/arabe/.../Desertification-arabic-final.9.doc
[13]-في عام 1998قدرت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا 22 % نسبة سكان بلدان شمال إفريقيا الذين يعيشون تحت خط الفقر أي 54 دولار أمريكي لكل فود شهريا، وأن متوسط الدخل لدى الفقير في شمال إفريقيا يتحدد في 1.5 دولار أمريكي للفرد كل يوم. وأشارت دراسة أنجزها البنك العالمي إلى أن توزيع الدخل يعد اقل تفاوتا في شمال إفريقيا بالمقارنة مع باقي البلدان النامية كدول أمريكا اللاتينية ودول شرق آسيا وأن الفقر شديد الارتباط بالنمو.
[14]-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الجزائر (2004) تقرير حول الأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر عل الموقع الشبكي:
www.un.org/en/index.shtml
[15]- الديوان الوطني للإحصائيات، على الموقع الشبكي:
http://www.ons.dz
[16]-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المغرب (2003)، تقرير حول التنمية البشرية في المغرب، على الوقع الشبكي: www.un.org/en/index.shtml
[17]-حافظ زعفران، تونس والأهداف الدولية للتنمية (دراسات وتقرير عن التنمية)، على الموقع الشبكي: www.sct.gov.sa/icth/files/papers/.../Meeting3Doc4.doc
[18]-أصبح الإقراض متناهي الصغر توجها دوليا سائدا حيث درجت المنظمات والمؤسسات العاملة في مجال التنمية تضمينه في سياستها وبرامجها.نظرا لما ثبت عن هذا التوجه من كونه الأداة الأقوى والأكثر فعالية لمكافحة الفقر، كما تم إنشاء بنوك الفقراء في الوطن العربي ويستهدف مبدأ الإقراض المتناهي الصغر شريحة أفقر الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم وهم الذين استهدفتهم(أهداف الألفية للتنمية) التي تدعو إلى خفض معدل الفقر إلى ما نسبته ب50 % بحلول عام 2015.و الذين تضيق أمامهم –بل تنعدم- فرص الاقتراض من البنوك العادية بسبب الضمانات التي تطلبها، لذا يحتاج هؤلاء إلى من يمدهم بالمهارة والمال للبدء في مشروع إنتاجي يدر الدخل لكي يساهموا في تحريك مجتمعهم المحلي وتنميته.
[19]- La Banque Africaine de Développement; Rapport sur le Développement en Afrique 2008/2009; op, cité.
[20]-poverty in the East and North Africa; (1998) in site Web:www.worldbank.org
[21]-convention des nations unies sur la lutte contre la désertification dans les pays gravement touches par la sécheresse et/ou la

désertification en particulier en Afrique – programme d’action sous-régional – juin 1999; op; cité

[22]-هي منظمة إقليمية تتمتع بعضوية 20دولة في شمال وغرب وشرق إفريقيا، فضلا عن عضوية المنظمات دون إقليمية لهذه البلدان (اتحاد المغرب العربي، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والهيئة الحكومية الدولية للتنمية"إيقاد"

[23]- Camilla Toulmin; Combattre la désertification pour réduire la pauvreté et la faim: cadre politique, op cité

[24]- مكافحة التصحر والجفاف في شمال أفريقيا، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية طنجة، المغرب16-18 أيار/مايو 2003، مرجع سابق ص:22

[25]- مر جع سابق، ص: 26

هوامش الفصل السادس

(1): عادل عبد المهدي، د. حسين الهموندي،" الموسوعة الاقتصادية"، دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع،). بيروت، لبنان، 1980، ص:33
(2): أحمد بن محمد العمري،" جريمة غسل الأموال، الرياض" - الطبعة الأولى - مكتبة العبيكان، 2000، ص: 7
(3):أحمد مبروك أبو لسين، "الاقتصاد الخفي وماهيته وطرق تقديره وآثاره "، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الفتح، العدد(05)، 2006، ص: 22
(4): صفوت عبد السلام عوض الله" –الاقتصاد السري دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه "–دار النهضة العربية، 2002، ص:11
(5): أحمد مبروك أبولسين، "الاقتصاد الخفي وماهيته وطرق تقديره وآثاره، مرجع سابق، ص: 45
(6): تقرير التنافسية العربية: المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص:98
(7): عبد العظيم حمدي،" غسيل الأموال في مصر والعالم "، دار إيتراك، القاهرة، 1997، ص: 33
(8):سعيد عبد الخالق محمود، غسيل الأموال والاقتصاد الخفي، الأهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد(140)، سبتمبر 1999، ص:56
(9): حميد ألجميلي، " دراسات في الاقتصاد السياسي للعولمة "، منشورات أكاديمية للدراسات العليا، طرابلس، ليبيا،2005، ص:297
(10): بوجهيه القبيحين وهما:
- الفساد المتمثل في تقاضي المسؤولين أو الموظفين لمبالغ مالية غير قانونية (رشاوى وإتاوات) وعمولات مقابل منح عملاء منظمات الغسيل الدولية تراخيص معينة في مجالات الاستثمار أو المباني أو الاستيراد أو التصدير، أو تملك العقارات أو إقامة المعارض.
- الفساد المتمثل في تمكين المسؤولين في الدولة بعضهم لبعض أو لأفراد ذي صلة من الحصول على قروض بنكية كبيرة بغير ضمانات وتهريبها إلى الخارج بعد غسلها داخلياً.
(11): عبد الرحمان صدقي:غسيل الأموال الجريمة والمواجهة، مرجع سابق، ص: 22
(12): صفوت عبد السلام عوض الله –الاقتصاد السري دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه، مرجع سابق، ص:45
(13): عبد المطلب عبد الحميد،" العولمة واقتصاديات البنوك "، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001، ص:244
(14): عبد العزيز مشباني، تبييض الأموال، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص:78
(15): عبد المطلب عبد الحميد،" العولمة واقتصاديات البنوك "، مرجع سابق، ص: 255
(16): World Bank," pilot Algeria investment climate Assessment,Roport,2003, in Web

site::http://siteresource.worldbank.org/intpsd/Resources/336195-1092412588748/Algeria-ICA-3pdf:

(17): فحسب تقديرات البنك الدولي، يقدر حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر حوالي 34.1% من PIB خلال (1999-2000).

(18): حتى وأن كان تأسيسه على المغامرة فقد قدم هذا المصرف عدة خدمات ومنتجات مغرية للعملاء ومختلف المتعاملين (كمعدلات الفائدة الخيالية على الودائع، بطاقات بنكية، ح بالعملة الصعبة، تسهيلات القروض، بطاقات الشراء تعادل ضعف مرتب العميل، اضافة للعروض الخاصة والمغرية على الودائع الخاصة بالمؤسسات العمومية والهيئات العامة والضمان الاجتماعي) وذلك لاستقطاب اكبر عدد ممكن من العملاء.

(19):- El Kadi Ihsane. "La banqueroute frauduleuse de Khalifa Bank a révélé; l'ampleur de la mauvaise gouvernance économique"; sur site d'Internet: www.iemed.org/afkar/14/29Ihsane2.pdf:

(20): Bessamra Sonia, Bénédict de Saint Laurent, " Investir dans la région MEDA, pourquoi, comment ?: Algérie /Autorité Palestinienne/ Egypte /Israël / Jordanie /Liban/Libye /Maroc /Syrie /Tunisie /Turquie .",AFII, ANIMA, Notes Etudes N°22 Avril, 2007,p:55

(21): Naas Abdelkarim, "; le système Bancaire Algérien, de la décolonisation à l'économie de marché", Maisonneuve &Larose, Paris; 2003.p:289

(22): حسين محمد، فضائح بنكية كبيرة تهز الجزائر"، على الموقع الشبكي: http://www.qatarshres.com/vb/shomthread.php.

(23): Naas Abdelkarim, "; le système Bancaire Algérien, de la décolonisation à l'économie de marché,op, cité, p:290:

(24): أمين قنفود،" فضيحة البنك الصناعي الجزائري، على الموقع الشبكي: http://elbiladonline.net/modules.php.

(25): حيث كان حجم الائتمان لا يتعدى 20% من الأموال الخاصة لترتفع بذلك حجم القروض المقدمة من المصارف الخاصة من 39.7 مليار د ج سنة 2001 إلى 181.3 مليار د ج سنة 2002 بما يعادل نسبة 356.6%..

(26): أحسن فطاف، " حقائق مثير حول فضيحة البنك الوطني الجزائري "، على الموقع الشبكي:

ttp:bilahoudoud.net/showthread.php

(27): El Kadi Ihsane. "La banqueroute frauduleuse de Khalifa Bank a révélé; 'ampleur de la mauvaise gouvernance économique"; op; cité:

(28): كامل الشيرازي، زلزال البنوك الخاصة في الجزائر، على الموقع الشبكي: http://www.elaph.com/27/12/200

(29): لتصبح بذلك تخضع للمادة 715 مكرر 20 من القانون التجاري الجزائري والذي ينص على أن المؤسسة تصبح مفلسة إذا أصبحت أصولها الصافية اقل من ربع رأس مالها.
(30): حسين محمد، فضائح بنكية كبيرة تهز الجزائر"، مرجع سابق
(31): وعلى ضوء ذلك فقد كشف المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي (CNES) في تقرير له حول –"السياسة النقدية في الجزائر سنة 2006-" أعده مجموعة من خبراءه في صورة مسح تشريحي للسياسة النقدية منذ الاستقلال أن فشل سياسة بنك الجزائر على تحقيق نتائج ميدانية في مجال الإصلاحات هو السبب الرئيسي وراء تلك السلسلة من الكوارث مما أخر ذلك كثيرا بمصداقية الدولة حيال المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين والأجانب، وأضاف التقرير إلى أن الاختلاسات المتكررة تعتبر إحدى المخاطر التي يمكن أن تسببها السيولة المفرطة التي تعيشها المنظومة المصرفية منذ سنة 2001 لعد التخصيص الأمثل لها في مجال دعم الاستثمارات المنتجة وقد نتجت تلك السيولة المفرطة من تطورا سعار المحروقات في السوق الدولية وعدم سحب السيولة الفائضة وانعدام إعادة الخصم، مما أدى إلى اتساع عمل المنظومة المصرفية الوطنية خارج نطاق البنك المركزي، وهو ما يتطلب التعجيل بإقامة سوق مالية حقيقية للمساهمة في استخدام تلك الموارد من طرف الدولة والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص، من خلال تطوير طرح الأوراق المالية على المديين القصير والمتوسط لإضفاء أهمية علة السوق النقدية وزيادة رقابة الدولة والحد من عمليات الفساد المالي التي اصبحت رائحته تزكم الأنوف وقد كشف تقرير بالمجلس أن تلك السيولة بلغت حوالي 1000 مليار د ج (بما يعادل 16 مليار دولار) والتي لم تستعمل في المنظومة المصرفية، وهو وضع جذ مخطر يعكس مدى سلبية تعامل المصارف التجارية في الجزائر والذي يتطلب تدخل الدولة لوقف التدهور المستمر بالتعجيل بتنفيذ برنامج إصلاحات مالية.
(32): وعلى ضوء ذلك فإذا كانت منظمة الشفافية الدولية وعدد من المصارف العالمية قد قيدت ظاهرتي الرشوة والميوعة كممارسة طاغية على منظومة التعاملات الاقتصادية والمالية الجزائرية فإن المحافظ لبنك الجزائر (السيد عبد الرحمان حاج ناصر) يقر صراحة بفشل تجربة البنوك الخاصة في الجزائر خاصة مع فقدان بنك الجزائر لمقدرته على تحريك الأشياء وافتقاره للكفاءة التقنية للتدخل كمؤسسة مرجعية محورية.
(33): يومية الشروق، العدد2838، 01 فيفري 2010
(34): المبسوط:30/250. المكاسب للمحاسبي، ص:93.
(35) إحياء علوم الدين: 2/118.
(36):محمد بن احمد صالح الصالح، غسيل الأموال في النظم الوضعية رؤية إسلامية، على الموقع الشبكي:
http:// www.irteud.edu.jo.org
(37):رواه ابن عبد البر في التمهيد. فيض القدير، المناوي:3/133.
(38) أخرجه البخاري، كتاب: البيوع، باب: قوله تعالى:" يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة.."، رقم (1977).
(39) أخرجه مسلم، كتاب: الزكاة، باب: قبول الصدقة من الكسب الطيب، رقم(1015).
(40)، أخرجه مسلم، كتاب: الحج، باب: حجة النبي صلى الله عليه وسلم، رقم (1218).

الهوامش والمصادر الفصل السابع

[1] - أنظر، توماس –أ- ستيوارت، ترجمة، علا أحمد إصلاح:" ثروة المعرفة –رأس المال الفكري "، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية -2004-ص: 12.

[2]-أنظر، علي السلمي،" إدارة التميز" -، دار الغريب للنشر، مصر -2002- ص: 209

[3]-أنظر، توماس –أ- ستيوارت، ترجمة، علا أحمد إصلاح،:" ثروة المعرفة –رأس المال الفكري "، مرجع سابق: ص:13-15

[4]- أنظر، علي السلمي،" إدارة التميز" مرجع سابق: ص: 211

[5]- أنظر، سيد محمد جاد الرب،" إدارة الموارد الفكرية والمعرفية في منظمات الأعمال العصرية"، مطبعة العشري، مصر، -2006- ص: 101-102

[6] Pierre louart; « gestion des ressources humaines «- édition;eyrolly;paris; -1994- p: 7

[7]-Dionne Dulce Pranhos Neris Benjamin; capital intellectuel; un défies pour les entreprises; au site d'Internet:www.robic.ca/publications/Pdf/330F-JAL.pdf

[8]-Mohamed Bayad; Gestion des connaissances et capital social:au site d'Internet; - www.tudor.lu/.../6_M_Bayad_M_Bénédic_P_Valoggia.pdf

[9]- Groupe de Voorburg sur les statistiques des services; La connaissance statistique de l'immatériel; au site d'Internet: www.jnai.org/press/Slide_DFCG_Observatoire.pdf

[10]-عبد المالك خلف التميمي، التعليم الجامعي والتنمية في منطقة الخليج العربي، مجلة الباحث، السنة 07-العدد(40)، دار الباحث بيروت، أكتوبر- ديسمبر،1985، ص:54.

[11]- حميد الشايجي: واقع التعليم العالي ومستقبله على الموقع الشبكي:
http://www.asbar.com/ar/Contents.aspx?AID=387

[12]- حسن حمدان الحكيم، الواقع التعليمي والثقافي في الوطن العربي، صحيفة الاتحاد، 15/12/2001، على الموقع الشبكي:
http://www.alzatari.org/motamarat/2.htm

[13]- محمد مسعد ياقوت، البحث العلمي العربي، معوقات وتحديات، السنة الثالثة: العدد -24- (سبتمبر) 2005- على الموقع الشبكي:
www.uluminsania.net

[14]-Groupe de travail sur la corruption; la lutte contre la corruption; au site d'Internet-www.oecd.org/dataoecd/36/38/43117884.pdf

[15]- انظر: محمد زيان عمر، البحث العلمي، مناهجه وتقنياته، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002:، ص:65

[16]- واقع البحث العلمي في الوطن العربي، وقائع ندوة: "تطبيق نتائج البحوث لتنمية المجتمع العربي"، مكتب التربية لدول الخليج العربي، الرياض، 1990، ص: 88
[17]- فينان محمد طاهر: مشكلة نقل التكنولوجيا، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب،1986،، ص ص 161- 174
[18]- فاروق الباز، العرب وأزمة البحث العلمي، مجلة العربي، العدد(547)، دولة الكويت.جوان -2004 -، ص19
[19]- زقاوة أحمد، جودة التعليم وآفاق التنمية البشرية، على الموقع الشبكي:
www.webometrics.com
[20]- يوسف أبو فارة، جودة التعليم العالي، على الموقع الشبكي:
..www.arabicstat.com/board/showthread.php
[21]- أمل سالم العواودة: خطوات البحث العلمي:دورة تدريب المتطوعين على المسح الميداني، الجامعة الأردنية، مكتب خدمة المجتمع،2002، ص.:23
[22]- انظر: محمد زيان عمر، البحث العلمي، مناهجه وتقنياته، مرجع سابق، ص:87
[23]- نوزاد الهيتي، "دور مركز البحوث في التنمية في الوطن العربي"، ـ في مجلّة "شؤون عربيّة"، العدد "99" (سبتمبر 1999، جمادى الأولى 1420 هـ)، ص: 111.
[24]- نوزاد الهيتي، " دور مركز البحوث في التنمية في الوطن العربي"، مرجع سابق ذكره، ص:112
[25]- فاروق الباز، العرب وأزمة البحث العلمي، مرجع سابق، ص:43
[26]- فاروق الباز، العرب وأزمة البحث العلمي، مرجع سابق، ص:73

الهوامش والمصادر الفصل الثامن

[1]- محمد عبد الفضيل:"مفهوم الفساد ومعاييره"- مجلة المستقبل العربي-يصدرها مركز دراسات الوحدة) العربية العدد 309، نوفمبر 2004، ص 34،35

[2]- جعفر عبد السلام علي، التعريف بالفساد من الوجهة الشرعية، مجمع أعمال، الندوة الفكرية حول الفساد والحكم الصالح. في البلاد العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية سبتمبر 2004 مرجع سابق، ص:55

[3]-برنامج الامم المتحدة الانمائي:(UNDP) "مكافحة الفساد لتحسين ادارة الحكم"-شعبة التطوير وإدارة الحكم"-مكتب السياسات الإنمائية- 1998 -ص:09

[4]- إدريس ولد القابلة، الفساد والشفافية، على الموقع الشبكي: www.nashiri.net

[5]- أحمد أبو دية، الفساد: سبله وآليات مكافحته، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، القدس – 2004-، ص:04.

[6]-Ricardo Cuevas Moreno ; la construction de l'éthique de l'entreprise ou éthique des affaires ; premier partie: les formes à partir de l'adoption de l'éthique: au site d'intérnet: www.ejournal.unam.mx/rca/217/RCA21706.pdf

[7]- Guillaume BURSACHI et Boris GONÇALVES ; « La place de l'éthique professionnelle dans notre société» ; au site d'Internet: www.aje-apreev.com/rotary/diplome-1660-1770.pdf

[8]- PAUL H. DEMBINSKI Ethique: trois ans plus tard, que reste-t-il du cas Enron? Au site d'Internet www.obsfin.ch/documents/about-press-agefi-sept04.pdf

[9]- Philippe Bernoux; Claude Mouchot; Hugues Puel; Fred Seidel;Le cas Enron;au site d'intérnet: www.lyon-ethique.org/IMG/.../Enron_notice_enseignants.pdf

[10]- Ricardo Cuevas Moreno ; la construction de l'éthique de l'entreprise ou éthique des affaires ; premier partie: les formes à partir de l'adoption de l'éthique: op ; cité

[11] - PAUL H. DEMBINSKI Ethique: trois ans plus tard, que reste-t-il du cas Enron?; op ; cité

[12] - Guillaume BURSACHI et Boris GONÇALVES ; « La place de l'éthique professionnelle dans notre société » ; op ; cité

- وعلى ضوء ذلك فقد أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات سنة 1999 في مبادئها إلى أنه "ينبغي منع عمليات تداول الأسهم التي تستند إلى معلومات داخلية، وكذا منع أية عمليات للتبادل تستهدف تحقيق مصالح للأشخاص ذوي العلاقة بالشركة.

[13]- Michèle Rioux; WORLDCOM: Simple Écart de conduite ou dérive OU du capitalisme Américain? au site d'intérnet: www.ameriques.uqam.ca/pdf/Chro_TIC1.pdf
[14]- واستنادا للمستندات وبعد التحقيق اتضح بان الشركة دفعت مكافآت مالية كبيرة لكبار مسؤوليها، كما أنها مدينة لبنوك على مستوى العالم بما يعادل 4.5مليار دولار ومستحقات كبيرة لشركات التأمين الأمريكية، ونتيجة لانكشاف تلك المخالفات في حساباتها فقد أحجمت مصادر التمويل على مساعدتها لإعادة هيكلة أعمالها وتغطية تكاليف نشاطاتها مما أجبرها ذلك على إعلان إفلاسها في (15/07/2002). والذي ترتب عنه فقدان فوائد دائنة لها تعادل 79 مليون دولار بعد رفض طلب اندماجها مع شركة." Sprint" سنة 2000
[15]-- Roland Hefendehl † ; Enron, WorldCom, and the Consequences: Business Criminal Law Between Doctrinal Requirements and the Hopes of Crime Policy;in site Web: wings.buffalo.edu/law/bclc/bclrarticles/8/1/hefendehl.pdf
[16]- Michèle Rioux; WORLDCOM: Simple Écart de conduite ou dérive OU du capitalisme Américain ;op ;cité
[17]- Roland Hefendehl; Enron, WorldCom, and the Consequences: Business Criminal Law Between Doctrinal Requirements and the Hopes of Crime Policy; op; cite
[18]- Michael Oxley ; La loi Sarbanes- Oxley: cinq ans après, où en sommes-nous ; op ; cité
[19] -Ibid.
[20]-EDWARD S. ADAMS* Corporate Governance After Enron and Global Crossing:Comparative Lessons for Cross-National Improvement; in site Web: www.law.indiana.edu/ilj/volumes/v78/no2/adams.pdf
[21]- – Simon yve ; Joffre Patrick , encyclopédie de gestion Economica- -paris -1997- p: 1612
[22]-- Bncel Franck ; la gouvernance des entreprises ;- Economica ; paris -1997- p: 07
[23]- حسن الماضي، حوكمة الشركات وقاية من الاختلاس، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق وجامعة المنصورة (2-3/04/2009) حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، على الموقع الشبكي: http//www.scribd.com/doc/
[24]- سميحة الفوزي ـ تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، ورقة عمل- رقم -82- أفريل -2003- منشورة على الموقع الشبكي: -www.cipe

arabia.org/PDFhelp.as
Michael Oxley ; La loi Sarbanes- Oxley: cinq ans après, où en] sommes-nous OP. cité [25
[26]- نرمين أبو العطاء، حوكمة الشركات في مصر، أمثلة بسوق المال المصرية، في الحكم الرشيد والتنمية بصر، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية القاهرة -2006- ص: 261
[27]- إمام حامد أل خليفة، صناديق الاستثمار ومفهوم الحوكمة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي حول: متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر -2007-ص: 97
[28]- علا الخوجة، مفهوم حوكمة الشركات بالإشارة إلى الحالة المصرية، في الحكم الرشيد والتنمية في مصر، مرجع سابق: ص: 235
corporate governance – CIMA – in site web: www.cima.uk -[29]

الهوامش والمصادر الفصل التاسع

[1]-أنظر، حسن علي الزعبي،" نظم المعلومات الإستراتيجية –مدخل إستراتيجي"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن -2005-ص: 137.

[2]- عبد السلام أبو قحف، " إدارة الأعمال الدولية، دراسات وبحوث ميدانية، الدار الجامعية –الإسكندرية -2001- ص: 428.

[3]- Iasary ; « économie d'entreprise »; l'imprimerie es- Salem Alger -2001-p: 175

[4]- أنظر:، حسن علي الزعبي،" نظم المعلومات الإستراتيجية –مدخل إستراتيجي"، مرجع سابق، ص: 138.

[5]- أنظر: نبيل مرسي خليل،" الميزة التنافسية في مجال الأعمال "، مركز الإسكندرية للكتاب –الإسكندرية -1998- ص: 11

[6]- أنظر:، حسن علي الزعبي،" نظم المعلومات الإستراتيجية –مدخل إستراتيجي"، مرجع سابق، ص:162.

[7]- أنظر: نبيل مرسي خليل،" الميزة التنافسية في مجال الأعمال "، مرجع سابق: ص: 124

[8]- Hama douche Ahmed , « Méthodes et outils d'analyse stratégique » , Chihab –Alger-1997 -pp:53-55

[9]- مونيا محمد البكري:، "إدارة الإنتاج والعمليات: مدخل النظم"، الدار الجامعية -الإسكندرية -1999- ص: 110

[10] - خليل نبيل مرسي، "الإدارة الإستراتيجية: تكوين وتنفيذ إستراتيجيات التنافس"، دار المعارف الإسكندرية – مصر -1995، ص: 18

[11]- Ait el hadj ISmail , « l'entreprise face à la mutation technologique » , édition d'organisation –paris, 1989-p:143

[12]- السيد غراب، ك،" نظم المعلومات الإدارية: مدخل إداري، مكتبة الإشعاع"، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 29

[13]- Broustail Jouel , f.Frery , « le management stratégique de l'innovation » , édition Dalloz –paris –1995- pp:78-80

*-أنظر كذلك:-عبود نجم، ن،:" الابتكار مصدر متجدد للميزة التنافسية"، أخبار الإدارة، نشرة فصلية – العدد-28- المنظمة العربية للتنمية الإدارية –مصر-سبتمبر 1999- ص: 9

[14]- Lely , Le Boyer , Laude , « la gestion des compétences », édition d'organisation –paris-1997p:42

- أنظر كذلك:، حسن علي الزعبي،" نظم المعلومات الإستراتيجية –مدخل إستراتيجي"، مرجع سابق، ص: 153-161

[15]- Caspar, Pierre ;l'Investissement intellectuel: Essai sur l'économie de l'immatériel /.Paris: édition. ECONOMICA, 1988 ;p:78

[16]- BROUSTAIL, Jouel ;le Management stratégique de l'innovation :, édition. DALLOZ, /. Paris, 1995.p:22,

[17]- Randall Morck et Yeung Bernard,"Les déterminants économiques de l'innovation",Ottawa:Industrie Canada, document hors série n°25, Janvier 2001,P1.

[18]- OCDE,"Définitions et convention de base pour la mesure de la recherche et du développement expérimental (R-D)", Paris, 1994.p:23

[19]- Broustall, Jouel ;le Management stratégique de l'innovation op, cité ;p:88.

[20]- محمد سعيد أوكيل، تسيير واقتصاد الإبداع التكنولوجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص:38

[21]- Dionne Dulce, Pranhos Neris Benjamin ; capital intellectuel ; un défies pour les entreprises ; au site d'Internet: www.robic.ca/publications/Pdf/330F-JAL.pdf

[22]- حسن حمدان الحكيم، الواقع التعليمي والثقافي في الوطن العربي، صحيفة الاتحاد، 15/12/2001، على الموقع الشبكي: http://www.alzatari.org/motamarat/2.htm

[23]- محمد مسعد ياقوت، البحث العلمي العربي، معوقات وتحديات، السنة الثالثة: العدد -24- (سبتمبر) 2005- على الموقع الشبكي: www.uluminsania.net

[24]- Groupe de travail sur la corruption ; la lutte contre la corruption ; au site d'Internet -www.oecd.org/dataoecd/36/38/43117884.pdf

[25]- فاروق الباز، العرب وأزمة البحث العلمي، مجلة العربي، العدد(547)، دولة الكويت.جوان -2004 -، ص19

[26]- خليل جلال أحمد، النظام القانوني لحماية الاختراعات ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، جامعة الكويت، الكويت 1983، ص: 128-

[27]- خليل جلال أحمد، النظام القانوني لحماية الاختراعات ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، مرجع سابق، ص: 130

[28]- قانون براءات الاختراع الجزائري، على الموقع الشبكي: http://www.infpe.edu.dz/cours/Enseignants/secondaire/loi-pedagogie/nidam/_private/index.ht

[29]- قانون براءات الاختراع الجزائري، على الموقع الشبكي: http://www.mawhopon.net/ver_ar/news.php?news_id=1746

هوامش الفصل العاشر

(1): عبد العزيز عجيمة، محمد محروس إسماعيل، التطور الاقتصادي والعالم العربي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1976-ص: 58-59

(2): عبد الأمير موسى السعد، مقاربة نظرية حول رأس المال والتجارة الدولية، مجلة بحوث اقتصادية وعربية، مطبعة معهد التخطيط القومي، العدد (32-33) -2004- ص: 154

(3): رمزي زكي: العولمة المالية، الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999، ص: 73

(4): سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، 1993-ص: 34

(5): حيدر نعمت: سياسات التحرر المالي في البلدان العربية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد(25) -2005- على الموقع الشبكي: www.uluminsaia.nl

(6): ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين، ترجمة جعفر علي حسين السوداني، بغداد -2001- ص: 79

(7): تمثل دائنية الدولة الحقوق الاقتصادية لدولة ما تجاه العالم الخارجي أما مديونية الدولة فتمثل الالتزامات على العالم الخارجي بمعنى حقوق العالم الخارجي على الثروة المحلية.

(8): رمزي زكي: العولمة المالية، مرجع سابق ص: 86-89

(9): عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية – القاهرة -2001- ص: 36

(10): وفي سياق ذلك وعند مقارنة المؤشرات الإحصائية خلال الفترة (1990-2000) يتضح زيادة قيمة ما يملكه غير المقيمين من السندات المصدرة.

(11): محمد قابل صفوت:الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية للنشر، مصر، (2003-2004) ص: 14

(12): وقد وصل حجم التدفق إلى حوالي 280مليار دولار سنة 1997 أما خلال الفترة (1990-1999) فقد كانت الحصة النسبية لتدفق القروض من البنوك التجارية ذات النشاط الدولي لا تتعدى 10% من جملة التدفقات المالية الأجنبية ليحتل الاستثمار في المحفظة المالية ما يعادل ثلث مجموع التدفق

(13): زيادة درجة تقلب الاستثمار في المحافظ المالية يرجع إلى اعتماده على عوامل قصيرة الأجل وسعيه لتحقيق الربح السريع، كما أن الاستثمار في المحافظ يتأثر بتوقعات المتعاملين ويسيطر عليها أسلوب المحاكاة والتقليد (يسمى سلوك القطيع) بخلاف الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يهتم بالأرباح على المدى البعيد ويعتمد على متغيرات كلية (كنمو الأسواق والدخل القومي) كما أنه من الصعوبة تصفية مثل هذه الاستثمارات في المدى القصير بخلاف ما هو سائد في الاستثمار ألمحفظي حيث يتم التخلص من تلك المحافظ بالتنازل في الأسواق المالية

(14): يقصد بغسيل الأموال محاولة إخفاء المصدر غير الشرعي الذي تحققت في إطاره عمليات بناء وتراكم تلك الثروات كمحصلات المتاجرة بالمخدرات، تهريب الأسلحة والمواد المحظورة،

الجريمة المنظمة وغيرها فمن خلال تلك الأنشطة تتحقق أرباح خيالية يحاول أصحابها غسلها لإخفاء مصدرها الإجرامي من خلال إدخالها وتوظيفها مؤقتا في النظام المصرفي واستثمارها مؤقتا في بعض الأدوات المالية (أسهم، سندات ومشتقات...) وفي مرحلة نهائية تدمج في الدورة الاقتصادية للاقتصاد الرسمي وإذا تدرجت عمليات غسيل الأموال بنجاح على سلم مراحلها (مرحلة التوظيف، مرحلة التظليل أو التعتيم، مرحلة الضخ أو الدمج في الاقتصاد الرسمي) يصبح من الصعوبة تتبع المصدر الإجرامي لها وتشير أحدى الإحصائيات إلى أن مبلغ الأموال التي يتم غسلها سنويا في النظام المالي في مختلف أنحاء العالم وصلت إلى 500 مليار دولار سنة 1994 بما يعادل 2% من PIB العالمي لترتفع سنة 1998 إلى 5.2% من PIB العالمي.

(15): ويمكن الإشارة إلى الملاحظة الغريبة حسب ما تشير له الدراسات إلى أن ذلك الهروب للمدخرات يحدث في الدول النامية التي تعرف عجزا كبيرا في ميزان مدفوعاتها وارتفاع مديونيتها الخارجية بتزايد خدمة أعبائها فمثلا فنزويلا في حقبة الثمانينات تجاوزت فيها نسبة الأموال الوطنية الهاربة للخارج إلى- تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عن 100%، كما هناك دول تمثل فيها نسبة الأموال المستثمرة بالخارج بين (50% -90%)من مجمل ديونها.)

(16): حميد ألجميلي،" دراسات في الاقتصاد السياسي للعولمة"، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2005، ص: 297.

(17): عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك مرجع سابق، ص: 31-32

(18): حيث هناك عدة أشكال من الأزمات الاقتصادية والمالية ومنها:

- أزمة العملة: وتعني تراجع قيمتها بشكل كبير ويرتبط حدوثها بهجمة المضاربة على عملة ما مما يؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة تلك العملة.

- الأزمة المصرفية: وتعبر عن الموقف الذي تضطر فيه المصارف وقف التحويل الداخلي لالتزاماتها بسبب سرعة سحب الأموال منها.

- الأزمة المالية: وتعبر عن الاضطرابات في الأسواق المالية والمؤدية إلى إضعاف مقدرة تلك الأسواق بشكل كبير ومنه حدوث أثار سلبية على الاقتصاد الحقيقي.

- أزمة الدين الخارجي: وتحدث عند تعرض احد البلدان إلى العجز عن الوفاء بخدمة دينه.

(19): عبد الحكيم، مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2003.ص:92

(20): J. A. Kregel ," Derivatives and Global Capital Flows: Applications to Asia ", in Financial liberalization and the Asian crisis , Palgrave Publishers , London /New York, 2001;p:40..

(21): هجمة مضاربية على العملة تكون عند قيام المستثمرين والمقترضين ترك تلك العملة بسرعة وبصورة مفاجئة وشن هجمات مضاربية عليها وعلى احتياطي اقتصاد تلك العملة من العملات الأجنبية والذهب لزيادة درجة الشكوك وعدم الثقة في اقتصاد تلك العملة في المحافظة على قيمة مستقرة نسبيا أو نتيجة لأوضاع سياسية غير مناسبة كما تنتج أزمة العملة نتيجة للانخفاض الكبير في قيمتها الاسمية والتي قد تصل إلى (25%) سنويا على الأقل..

(22): وعلى ضوء ذلك فقد اجتمعت العديد من الأسباب التي تفسر سبب ظهور الأزمة المالية واندلاعها في الاقتصاد التايلاندي:

السبب الأول: ويتمثل في استئثار الاقتصاد التايلاندي على حصة من التدفقات المالية الدولية الواردة مقارنة ببقية الاقتصاديات الآسيوية بما يتجاوز صافي التدفقات المالية الدولية الخاصة كنسبة من (9.7% PIB) خلا الفترة (1993-1996) =

=السبب الثاني: ارتفاع عجز الحساب الجاري بتايلاند فمن 6.36 بليون دولار إلى 14.96 بليون دولار خلال الفترة التي أتيحت فيها الإحصائيات (1993-1996) مقارنة ببقية الاقتصاديات الآسيوية.، خاصة وأن ذلك العجز كان يغطى بالتدفقات المالية الدولية الواردة والتي تمثل الديون القصيرة الأجل حصة معتبرة منها.

السبب الثالث: العجز المتزايد للمصارف التجارية التايلاندية لتصل إلى 41.76 بليون دولار سنة 1996 مقارنة ببقية الاقتصاديات الآسيوية وذلك بسبب الاختلال في التوازن بين حجم الموجودات والمطلوبات الأجنبية لتلك المصارف.

ولقد ترتب عن تلك الأسباب موجات مضاربية عنيفة على العملة التايلاندية (الباهت) من خلال قيام المستثمرين والمقرضين بالسحب المفاجئ والسريع للأموال لينجم عن ذلك انخفاض قيمة تلك العملة ومنه انهيارها، كما أن عمليات السحب تلك أدت إلى حدوث أزمة مصرفية لعدم مقدرة المؤسسات المالية على السداد والوفاء بالتزاماتها بسبب ضعف القطاع الملي التايلاندي ومنه انتقلت عدوى الأزمة إلى في جميع إنحاء الاقتصاد التايلاندي ثم إلى الأسواق المالية الصاعدة المجاورة فالأسواق المالية الناضجة.

(23): فرانسواز، نيكولا، " الأزمة الأسيوية"، ترجمة حليم طوسون، مجلة الثقافة العالمية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 94، 2000. ص:67

(24): فرانسواز، نيكولا، " الأزمة الأسيوية، مرجع سابق: ص: 77

(25): FRANÇOIS LEROUX ; quelles remarques à propos des crises financières récentes: au site d'Internet: neumann.hec.ca/pages/.../Notepedagogique11062009.pdf

(26): Douglas.H.Brooks ; Soo Namoh, 1999, op.cit.,p:72

(27): احمد السيد النجار، " التحرير المالي....في الاقتصاد المصري.....رؤية الخبرة الأسياوية "، كراسات إستراتيجية، العدد(69)، القاهرة، 1998، ص:21.

(28): Wajih KHALLOULI1 ; Mohamed AYADI2 ; Riadh BOUDHINA3 ; René SANDRETTO4 ; La contagion de la crise asiatique:Dynamiques de court terme et de long terme = =www.gate.cnrs.fr/.../La%20contagion%20de%20la%20crise%20asiatique.pdf

(29): Jean Pierre Paulet ,1999, op.cit.,p:26.

(30): Lance Taylor , " Capital Market Crises. Liberalization Fixed Rates and Market-Driven Destabilization ", in Financial Liberalization and the Asian Crisis , Pal grave Publishers ,London /New York ,2001 ,p:33.

(31): Olivier Davanne ," Instabilité du Système Financier International" , la documentation Francise , Paris , 1998;p:71.

(32): عمرو محي الدين، 2000، مرجع سابق، ص:233

(33): François Godement1 ; Asie: sortie de crise, une approche prospective Dragon de feu, dragon de papier, L'Asie a-t-elle un avenir? asie21.blogspirit.com/.../Asie_sortie_de_crise_une_approche_prospective_Dragon_de_feu_dragon_de_papier_98.pdf

(34): Wajih KHALLOULI1 ; Mohamed AYADI2 ; Riadh BOUDHINA3 ; René SANDRETTO4 op ; cité

(35): Lionel Jospin – Les premières leçons de la crise ; www.jean-jaures.org/NL/345/Jospin.pdf

(36): Essahbi ESSAADI, Wajih KHALLOULI- op ;cité-

(37): رشيد أبو ثور، التربية في منطق العولمة، قراءة في المعطيات والنتائج على الموقع الشبكي:http://membres.lucos.fr

(38): رمزي زكي: -1999-، ص: 84

(39): محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الأسيوية، الدروس المستفادة ن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2000، ص: 236

(40): باري جونستون، تسلسل إجراءات الإجراءات لتحرير حساب رأس المال، مجلة التمويل والتمنية المجلد-35- العدد-04- ديسمبر -1998-، ص: 23

(41): نشرة صندوق النقد الدولي، إرساء العولمة على مسار النجاح نشرة صندوق النقد الدولي -2007- على الموقع الشبكي: http://www.imf.org

(42): jean pierre ; quel rôle pour les contrôles des mouvement internationaux de capitaux ; revue économie internationale N°81 01 e trimestre –paris -2000p:78

الهوامش الفصل الحادي عشر

[1]- د.عبد المنعم راضي، د. فرج عزت، اقتصاديات النقود والبنوك، البيان للطباعة والنشر، الإسكندرية،2001، ص:32.
[2]- د.حسن شحاذة الحسين، "العمليات المصرفية الالكترونية"، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، 2002، ص: 206.
[3]- د.عبد الحميد ثروت، التوقيع الإلكتروني، ماهيته ومخاطرة، وكيفية مواجهتها، ومدى حجية في الإثبات، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص:203
[4]- د.عبد الحميد ثروت،، 2007، مرجع سابق، ص:204
[5]-د. أسامة الكسواني، التوقيع الإلكتروني وتأثيره على الخدمات العامة، سنة 2005، على الموقع الشبكي: www.kenanaonline.com
[6]- د.يوسف أمير فرج، التوقيع الإلكتروني، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية،2008، ص:135
[7]- د.يوسف أمير فرج، مرجع سابق،75
[8]- عبد الحميد ثروت، التوقيع الإلكتروني، ماهيته ومخاطرة، وكيفية مواجهتها، ومدى حجية في الإثبات، مرجع سابق: ص:69
[9]- د.فريد النجار، د.وليد النجار وآخرون، وسائل المدفوعات الالكترونية – التجارة والأعمال الالكترونية المتكاملة – الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 118.
[10]- د.طارق عبد العال حماد، التجارة الالكترونية: المفاهيم- التجارب - التحديات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 140
[11]- د. تائلة عادل محمد فريد قورة، جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية، منشورات الحلي الحقوقية، الطبعة الأولى 2005، ص:22
[12] – د.محمد أمين أحمد الشوابكة، جرائم الحاسوب والأنترنت، دار الثقافة 2004، ص:36
[13]- د.محمد علي العريان، الجرائم المعلوماتية، دار الجامعة الحديثة للنشر، طبعة 2004، ص:45
[14]- د. تائلة عادل محمد فريد قورة، جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 51
[15]- د.منير محمد الجهيني ـ د.ممدوح محمد الجهيني ـ الطبيعة القانونية للمعهد الإلكتروني ـ دار الفكر الجامعي،2006، ص:67
[16]- د.عفيفي كمال عفيفي ـ جرائم الكمبيوتر ـ منشورات حلبي الحقوقية،2003، ص:56
[17]- د.محمد علي العريان، الجرائم المعلوماتية، مرجع سابق، ص:89
[18]- رواه أبو داود، حديث رقم (4888)، وقال عنه النووي: إسناده صحيح. (انظر: رياض الصالحين باب النهي عن التجسس، ص:596.
[19]- البخاري الأدب (5717)، مسلم البر والصلة والآداب (2563)، أحمد (2/539)، مالك الجامع (1684).

رواه البخاري في كتاب الأدب، باب ما ينهى عن التحاسد والتدابر، ورواه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب: تحريم الظن والتجسس والتنافس برقم (2563).

[20]- مسلم الإيمان (49)، الترمذي الفتن (2172)، النسائي الإيمان وشرائعه (5009)، أبو داود الصلاة (1140)، ابن ماجه إقامة الصلاة والسنة فيها (1275)، أحمد (3/54).

-أخرجه الإمام مسلم في باب: بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، من كتاب الإيمان 691.

[21]- د. حسن بن محمد سفر، الإرهاب والعنف في ميزان الشريعة الإسلامية والقانون الدولي.، بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة الرابعة عشرة، الدوحة- قطر 2003، على الموقع الشبكي.

[22]- د.محمد أمين أحمد الشوابكة، جرائم الحاسوب والأنترنت، دار الثقافة 2004، ص:75

[23]- د.طارق بن عبد الله الشدي، مقدمة في الحاسب الآلي وتقنيات المعلومات، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الثانية، 1416 هـ، ص:88

[24]- د. تائلة عادل محمد فريد قورة، جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 145

[25]- د هشام محمد فريد رستم،"الجرائم المعلوماتية، أصول التحقيق الجنائي الفني واقتراح بإنشاء آلية عربية موحدة للتدريب التخصصي "، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت الذي نظمته كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص49، 48، على الموقع الشبكي.

قائمة الهوامش والمراجع الفصل الثاني عشر

[1] Bernard Raffournier et autres –" comptabilité internationale" – vuibert- paris 1997- p:2

[2]- أنظر: ثناء القباني، محاسبة دولية، دار الإبراهيمية للنشر – الإسكندرية – طبعة (2002/2003)، ص: 159

[3]- أنظر: عبد الرزاق خليل وعادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على محتوى ألمعلوماتي للقوائم المالية، مجمع رياض سطيف نموذجا – مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية – العدد 13 – ديسمبر 2005 – باتنة، ص: 179

[4]- ثناء قباني، محاسبة دولية، مرجع سابق، ص 164.

[5]- ثناء القباني، محاسبة دولية مرجع سابق، ص: 151.

[6]- عبد الرزاق خليل وعادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على محتوى ألمعلوماتي للقوائم المالية، مرجع سابق، ص 178، 179.

[7]- محمد رضوان حلوة حنان، المعايير المحاسبية، أهميتها ومجالات تطبيقها، محاضرة تتضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين، فرع حلب ألقيت في غرفة تجارة حلب: (2/7/2007) على الموقع الشبكي:
http://www.axa-sy.com

[8]- مثلا كاختلافات في مبدأ الثبات ومبدأ قابلية المحاسبية المقارنة كما ظهرت بعض التباينات في بعض المعالجات المحاسبية كمعالجة مشكلة الإيجار التمويلي حيث تعتبر عادة أصلا وأحيانا مصروفا، لكن دون ظوابط، كذلك تقييم المقرون السلعي لآخر الدورة فقد أحصيت لجنة توجيه المعايير المحاسبية تقريبا (15) طريقة مختلفة وتؤدي إلى أرباح مختلفة، كذلك الاختلاف في تحديد مفاهيم، بنود شكل ومضمون القوائم المالية.

[9]- طلال أبو غزالة، نحو عولمة مهنة المحاسبة، الإمارات العربية المتحدة، كلية التجارة والاقتصاد (16-18/ نوفمبر 1997) على الموقع الشبكي: http://www.tagorg.com

[10]- لمزيد من المعلومات أنظر: المنظمة العالمية الملكية الفكرية، لجنة البرنامج والميزانية، (الدورة (11) جنيف-جوان-2007) (لانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) – استعراض لعواقبه الرئيسية (وثيقة من إعداد الأمانة) على الموقع الشبكي:
http://www.wipo.int

[11]- عبد الرزاق خليل وعادل عاشور، مرجع سابق، ص 180.

[12]- وليد زكريا صيام –" إيجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن –" دراسة استكشافية لأراء القائمين على مهنة المحاسبة –مجلة إدارة الأعمال –العدد (2) –المجلد (1) –الأردن -2005، ص:3-7

[13]- مجلس المحاسبة الجزائري: على الموقع الشبكي:
http://www.accuarab.com

[14]- Mohand benaibouche, (1989): initiation a la nouvelle technique comptable, Office des publications universitaires, Alger,p: 25

[15]- SACI Djelloul 1991: Comptabilité de l'entreprise et système économique, L’expérience Algérienne; O. P. U., Alger.p:318

[16]- يعرف الإطار ألمفاهيمي النظري في نظرية المحاسبة بأنه:"مجموعة منظمة من الأهداف والمبادئ الأساسية المتسقة فيما بينها، والتي بفضلها يمكن إصدار معايير متسقة وتحديد طبيعة ووظائف وحدود المحاسبة المالية والقوائم المالية.

[17]-يعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي الوطني، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 89

[18]- Saheb Bachagha, Pour un Référentiel comptable Algérien qui- répondre aux exigences de l'économie de marché, Dar el-hoda, Algérie, 2003, p:10

[19]-شنوف شعيب، التغيرات المحاسبية الدولية والمخطط المحاسبي الجديد للمؤسسات، الملتقى الوطني حول، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، عنابة (21-22 نوفمبر 2007)

[20]-ريحان الشريف، مشروع، SCF، الجزائري والمعايير المحاسبية الدولية، الملتقى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، عنابة، 21-22 نوفمبر 2007

[21]-القانون 01/11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (27) ماي 2008

[22]- القانون 01/11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق

[23]- القانون 01/11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق

[24]Ministére des finances, conseil national de la comptabilité, projet de système comptable financier, juillet 2006, p:2-3

[25]- Ministére des finances, conseil national de la comptabilité, projet de système comptable financier;op cité, p:4

[26]- Ministére des finances, conseil national de la comptabilité, projet de système comptable financier,op cité, p:6-8

[27]- مجلس المحاسبة الجزائري:، مرجع سابق

[28]- شنوف شعيب، التغيرات المحاسبية الدولية والمخطط المحاسبي الجديد للمؤسسات، الملتقى الوطني حول، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، عنابة (21-22 نوفمبر 2007)

[29]- مجلس المحاسبة الجزائري:، مرجع سابق

[30]- شنوف شعيب، مرجع سابق

هوامش الفصل الثالث عشر

1. لمزيد من المعلومات أنظر: "مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري"، يسري محمد أبو العلا، دار النهضة العربية، القاهرة -1996- ص:18،48

2. لمزيد من المعلومات أنظر:"les rapports franco-algériens depuis 1962 du pétrole et des hommes, Inga brande l'harmattan- paris, 1981, p: 30.

3. لمزيد من المعلومات أنظر: النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبيك) السنة (22) العدد(5) أفريل 1999- ص: 21

– النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبيك) السنة (24) العدد(7) جويلية -1998- ص: 22

– النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبيك) السنة (26) العدد(4) أفريل -2000،ص: 21

– النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبيك) السنة (27) العدد(8) أوت -2001- ص: 22

– النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبيك) السنة (28) العدد(3) -مارس -2002- ص: 21

4. لمزيد من المعلومات أنظر: الشرق الأوسط، جريد العرب الدولية(11 ديسمبر 2006 العدد-10674): على الموقع الشبكي:http://aawasat.com

5. لمزيد من المعلومات أنظر: الموقع الشبكي:http://arabic.arabia.msn.com

6. لمزيد من المعلومات أنظر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام (25) -1998- ص: 15

7. لمزيد من المعلومات أنظر:"الكامل في القانون الجزائري للاستثمار – الأنشطة العادية وقطاع المحروقات "-، عجة الجيلاني، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006- ص: 704-726

8. فالتركيز المالي الكلي لرقم الأعمال داخل الجزائر معناه إيداع أبرادات الشريك الأجنبي في حساب لدى بنك الجزائر لضمان الرقابة على حركة حساباته مع الخارج، ألا أن تلك الرقابة ألغيت بصدور القانون الجديد للمحروقات.

9. لمزيد من المعلومات أنظر: – le pétrole algérien, Rabah Mariout, l'ENAP Alger 1974 p: 123

10. لمزيد من المعلومات أنظر: الكامل في القانون الجزائري للاستثمار –"الأنشطة العادية وقطاع المحروقات" -، عجة الجيلاني، مرجع سابق: 733-740

11. لمزيد من المعلومات أنظر Algérie l'après pétrole, quelles stratégies pour 1995 et 2010, assis hireche l'harmattan, paris -1989 p: 410-

12. حيث أدمجت تلك المنطق ضمن المواقع السياحية الخاضعة لأحكام قانون السياحة.

13. لأن استعمال الطاقة النووية في الجزائر مرتبط باتفاقية دولية أبرمتها الجزائر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA) لكنها لم تتلقى أي دعم في مجال استغلال تلك الطاقة لهدف إنتاج

الكهرباء.

المصادر والهوامش الفصل الرابع عشر

[1] Fama.E.F,," Efficient Capital Markets a review of theory and-empirical work", Journal of Banking and Finance, N°02, Elsevier, New York/ Paris, 1970.

[2]- منير إبراهيم هندي، " الفكر الحديث في مجال الاستثمار "، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999.

[3]- منير إبراهيم هندي،" الأسواق الحاضرة والمستقبلية، المؤسسة العربية المصرفية، البحرين،1993.

[4] Jacquillat Bertrand. Solnik Bruno," les Marchés Financiers:-gestion de portefeuille et des risques ",Dunod, Paris, 1997.

[5]- Jean Laurent Viviani," Gestion de portefeuille ", Dunod, 1997.

[6]- ميكرا كراسنيكي،"نصائح إرشادية لتحقيق الإصلاح: حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، مركز المشروعات الدولية الخاصة (2008، CIPE)، على الموقع الشبكي: http://www.cipe.org

[7]-Verni mmen.P; " Finance de l'entreprise "; Dalloz, Paris 2000.

[8]- عاطف وليم أندراوس، "أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها "، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006

[9]-Michael.B.Devereux, Alan Sutherland, " "Financial Globalization and monetary policy", Journal of monetary Economics, Elsevier, New York/Paris,2008

[10]-José Antonio Ocanpo et autre,"Capital Market Liberalization and development ", Oxford University Press, 2008.

[11]-José Antonio Ocanpo et autre, 2008,op, cité.

[12]-Michael.B.Devereux, Alan Sutherland, 2008, op, cité

[13]- ضياء مجيد الموسوي،" الاقتصاد النقدي والمصرفي"، دار الفكر، الجزائر 1993.

[14]-José Antonio Ocanpo et autre, 2008op, cité.

[15]Michael.B.Devereux, Alan Sutherland, 2008, op; cité.

[16]Cedric Tille," Financial integration and the wealth effect of exchange rate fluctuations ", Journal of international Economics, Elsevier, New York /Paris, 2008.

[17]- عادل أحمد حشيش،" أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي "، الدار الجامعية، بيروت، 1992.

[18] Cedric Tille,2008, op, cité.

[19]- عاطف وليم أندراوس،2006، مرجع سابق

(*):حيث يقصد بعدم كفاءة الأسواق المالية بامتلاك بعض المستثمرين لمعلومات وبيانات هامة ومؤثرة عن الشركة التي يتم تداول أسهمها في السوق المالية وإحجام مثل تلك البيانات والمعلومات عن مستثمرين آخرين مما يؤثر ذلك على حجم الأرباح التي يحققها كل مستثمر في السوق المالية.

(*): ويقصد بالعوامل النفسية التصرفات السلوكية التي يمارس فيها التقليد دورا حاسما عند اتخاذ القرار الاستثماري وبدوافع لا إرادية ودون تحليل دقيق لنتائجها.

(*):حيث عادة ما تلجأ السلطة النقدية إلى الأدوات النقدية المباشرة للتأثير في نوع معين من الائتمان وتوجهاته، وذلك لممارسة تأثيرها المباشر في استخدامات الائتمان، ومن خلال تلك الأدوات يمكنها التمييز بين استخدامات الائتمان المرغوب فيها عن تلك غير المرغوب فيها، لذلك فهي لا تؤثر في الحجم الكلي للائتمان ومنة أهم الآليات المعتمدة في ذلك:

- سقوف الائتمان
- تحديد الهامش المطلوب لهدف تنظيم الائتمان المضمون بالسندات
- تحديد حصص الائتمان

(*): حيث تمثل رسملة السوق القيمة السوقية وهي عبارة عن مجموع الأسهم المدرجة في السوق بمتوسط أسعارها في نهاية المدة، كما تشير إلى مجمل قيمة الأوراق المدرجة في السوق، كما أنها قيمة أسهم الشركات المدرجة في السوق تبعا لأسعار السوق المالية، وكلما ارتفعت قيمتها دل ذلك على ارتفاع مستوى نشاط السوق سواء من حيث زيادة عدد الأسهم والشركات المدرجة فيها، أو ارتفاع أسعار السوق والذي قد يكون انعكاسا لأتساع حجم المعاملات المالية في السوق.

(*): حيث يشير حجم التداول إلى قيمة ما يتم تداوله من أسهم وسندات في السوق المالية بمختلف الأسعار خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة.

هوامش الفصل الخامس عشر

(1): السليم، يوسف عبد الله، تحليل اقتصادي قياسي لدوال التكاليف الإنتاجية لمزارع إنتاج التمور بالمملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك سعود. العلوم الزراعية (1):، 1998، 61-81، على الموقع الشبكي: http ://www.investolife.com.

(2): السويداء، عبد الرحمن، النخلة العربية أدبيا وعلمياً واقتصادياً. دار السويداء للنشر. الرياض. المملكة العربية السعودية،1992، ص:66

(3):عبد الله بن محمد الحمدان: صناعة التمور في المملكة بين الماضي والحاضر والمستقبل، جامعة الملك سعود، كلية الزراعة، قسم الهندسة الزراعية،1421، عل الموقع الشبكي
http://www.qcc.org.sa/qcc_files/doc_man/lnshr_ltjry_ldd_lthmn_shr.pdf

(4): السيد كامل محمود القيم وأخرون، زيادة إنتاج التمور، وزارة الزراعة بالعراق، 1997، على الموقع الشبكي: http://www.iraqi-datepalms.net

(5): السيد كامل محمود القيم وأخرون، زيادة إنتاج التمور، وزارة الزراعة بالعراق، 1997، على الموقع الشبكي، مرجع سابق.

(6): سالم اللوزي، دراسة تطوير إنتاج وتصنيع وتسويق التمور والاستفادة من مخلفات النخيل في الوطن العربي، 2001، على الموقع الشبكي:
www.sep.gov.sa/ar/pdf/SEP_28.pdf

(7): سالم اللوزي، دراسة تطوير إنتاج وتصنيع وتسويق التمور والاستفادة من مخلفات النخيل في الوطن العربي، 2001، مرجع سابق

(8): فتحي حسين أحمد، د. محمد سعيد القحطاني ود. أمين يوسف والي زراعة النخيل وإنتاج التمور في العالمين العربي والإسلامي 1979،.على الموقع الشبكي:
www.monofeya.gov.eg/citizens/DocLib1

(9) الزراعة والتنمية في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2004، الخرطوم، على الموقع الشبكي: www.aoad.org/

(10): عرض حول، قطاع النخيل وبرنامج تنميته، وزارة الفلاحة والصيد البحري، المملكة المغربية، 2004، على الموقع الشبكي:
www.qcc.org.sa/qcc_files/doc_man/lnshr_ltjry_ldd_lthmn_shr.pdf

(11): منشورات، وزارة الفلاحة والصيد البحري، المملكة المغربية، 2009، على الموقع الشبكي:
www.newsabah.com/attachment/000005650.pdf

(12): عرض حول، قطاع النخيل وبرنامج تنميته، وزارة الفلاحة والصيد البحري، المملكة المغربية، 2004، على الموقع الشبكي:
www.qcc.org.sa/qcc_files/doc_man/lnshr_ltjry_ldd_lthmn_shr.pd

(13): سالم اللوزي، دراسة تطوير إنتاج وتصنيع وتسويق التمور والاستفادة من مخلفات النخيل في الوطن العربي، 2001، مرجع سابق
(14): أحمد، بشير "إقتصاديات إنتاج التمور في محافظتي بسكرة والوادى بالجزائر". إصدارات اللقاء العلمي الدولي لنخيل التمر. كلية الزراعة والطب البيطري بالقصيم. القسم العربي (الجزء الثاني)، 2003، ص: 697-724.
(15):الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد (29)، إصدارات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2009.، على الموقع الشبكي: www.aoad.org/
(16): سليمان نــاجي، زراعة نخيل التمــر بالجزائر، المحطة الجهوية لوقاية النباتات/بسكرة، على الموقع الشبكي: www.iraqi-datepalms.net
(17): سالم اللوزي، دراسة تطوير إنتاج وتصنيع وتسويق التمور والاستفادة من مخلفات النخيل في الوطن العربي، 2001، مرجع سابق
(18): سليمان نــاجي، زراعة نخيل التمــر بالجزائر، المحطة الجهوية لوقاية النباتات/بسكرة، على الموقع الشبكي، مرجع سابق.
(19): سالم اللوزي، دراسة تطوير إنتاج وتصنيع وتسويق التمور والاستفادة من مخلفات النخيل في الوطن العربي، 2001، مرجع سابق.
(20) إصدارات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2003،2002.،2005، على الموقع الشبكي: www.aoad.org/.
(21): بشير بن عيشي، المعوقات الإنتاجية والتصديرية للتمور وكيفية مواجهتها في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة،2002، على الموقع الشبكي:
www.webreview.dz/IMG/pdf/6-9.pdf
(22):منشورات وإصدارات، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، 2009، على الموقع الشبكي:
www.css.escwa.org.lb/SDPD/1125/Oman.pd

هوامش الفصل السادس عشر

(1): حسين حسين شحاتة، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان المدفوعات الإسلامي، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي، مكتب التعاون للدعوة وتربية الجاليات بمدينة الرياض، على الموقع الشبكي: www.darlmashora.com

(2): - ويقصد بها تأجيل تسديد الدين أو استبدال القرض الواجب التسديد بقرض جديد بسعر فائدة أعلى كما كان المرابون يقولون في الجاهلية " أتقضى أم تربى"

(3): حسين حسين شحاتة، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان المدفوعات الإسلامي، مرجع سابق

(4): سامر مظهر قنطقجي: ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمي، على الموقع الشبكي: www.kantakji.com

(5): Face à la crise, mobilisation citoyenne pour imposer nos-exigences ; sur site Internet: http://www.solidaires.org

(6): Mondialisation et la crise financière,Les Dossiers de la Mondialisation - n° 10 – mai 2008 sur site Internet: www.strategie.gouv.fr

(7) Jacques Sapir Les racines sociales de la crise financière Implications pour l'Europe sur site Internet:http://ddata.over-blog.com

(8): حيث تنفق الو.م. أ 1 مليون دولار في كل ثلاثة دقائق لحربها على العراق مما يعكس ذلك نزيفا في السيولة العالمية والتمويل يكون باقتراض الحكومة من سوقها الداخلية أو من دول العالم من خلال إصدار سندات الخزينة

(9): حازم الببلاوي: الأزمة المالية الحالية / محاولة للفهم، على الموقع الشبكي: www.libya-almostakbal.ne

(10): Présentation du CAHIERS Lasaire n° 35 Avril 2008 « de la crise de subprime e à la crise financière » ; sur site Internet: www.lasaire.net

(11): سامح نجيب، الأزمة الرأسمالية العالمية، الزلزال والتوابع، كراسات اقتصادية، مركز الدراسات الاشتراكية للنشر-مصر،نوفمبر(2008) ص:08

(12): Documents d'analyse et de réflexion ; « de la crise financière à la récession économique « janvier 2009 sur site Intérnet:http://www.centreavec.be

(13): Jean-Charles Bricongne ;Vincent Lapègue ;Olivier Monso ; « La crise des « subprimes »:de la crise financière à la crise économique sur site Intérnet:

www.insee.fr/fr/indicateurs/analys_conj/.../mars2009_d1.pdf

(14): إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ومشروع لينك،على أساس قاعدة بيانات مطبوعة صندوق النقد الدولي، نظرة على الاقتصاد الدولي عدد أكتوبر(2007)،و إحصائيات صندوق النقد الدولي حول ميزان المدفوعات على الموقع الشبكي:

" http: www.un.org/esa/policy/wess/wesp/html

(15): قاعدة بيانات مطبوعة صندوق النقد الدولي، التوقعات للاقتصاد الدولي، أكتوبر(2008)، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة على الموقع الشبكي:

http://www.un.org/esa/policy/wess/wesp/html

(16): Christian Chavagneux ; le libéralisme après la crise financière : sur site Intérnet:

- www.eve.coop/mw.../1/.../RVE_vol1_no1_Chavagneux.pdf

(17): Germain Lambert Matoko ; « crise financière: quelles conséquences pour les pays Africains « sur site Intérnet: http://www.cesbc.org

(18): صندوق النقد الدولي يحذر الاقتصاديات النامية، الأزمة المالية ستدوم سنتين على الأقل، على الموقع الشبكي: www.maisondessyndicats.dz.com

(19):كريستينا.برينت، طارق. الحق، نورا. كامل، أثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية، أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام والحماية الاجتماعية، منظمة العمل الدولية،المكتب الإقليمي للدول العربية بيروت، (2009)".ص:20.

(20): حسين حسين شحاتة كيف النجاة من أثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربية على الموقع الشبكي: www.darlmashora.com

(21): ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي حول، الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية، مؤتمر العمل العربي الدورة السادسة والثلاثون (عمان / المملكة الأردنية الهاشمية 5 – 12 أفريل 2009) ص:162

(22) : صندوق النقد الدولي يحذر الاقتصاديات النامية، الأزمة المالية ستدوم سنتين على الأقل، مرجع سابق .

(23): كريستينا.برينت، طارق. الحق، نورا. كامل، أثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية، أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام والحماية الاجتماعية، مرجع سابق،ص:4

(24): Documents d'analyse et de réflexion ; « de la crise financière à la récession économique « janvier 2009 sur site Intérnet:http://www.centreavec.be

(25): أنظر، سامح نجيب، الأزمة الرأسمالية العالمية، الزلزال والتوابع،مرجع سابق.

(26): أنظر، سامح نجيب، الأزمة الرأسمالية العالمية، الزلزال والتوابع،مرجع سابق

(27): عثمان محمد عثمان،وزير التنمية الاقتصادية بمصر واستنادا إلى ما ألقاه السيد الرئيس،محمد حسني مبارك أمام الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب والشورى بمناسبة بدء الدورة

البرلمانية الجديدة، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم المالي 2009/2010،يوم 22/ نوفمبر(2008)"
(28):: الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف السعودية، 10أكتوبر (2008)، على الموقع الشبكي: http:www.saudichambers.org.sa
(29): Christian Chavagneux ; le libéralisme après la crise financière,op cité.
(30): الأزمة الاقتصادية العالمية:أوجه القصور النظمية والتدابير العلاجية المتعددة الأطراف،مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،تقرير فرقة عمل أمانة الأونكتاد المعنية بالقضايا النظُمية والتعاون الاقتصادي الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، 2009على الموقع الشبكي: http//www.UNCTAD.org
(31): Réponse stratégique de l'OCDE à la crise financière et économique ; contributions à l'effort mondiale » sur site Intérnet; www.oecd.org/dataoecd/3/22/42081203.pdf
(32): -;Les Dossiers de la Mondialisation n° 13 – mai 2009-« Quelle gouvernance mondiale après la crise ? » ; sur site Intérnet: www.strategie.gouv.fr
(33): Rapport aux évêques de la COMECE -« Gouvernance mondiale Notre responsabilité pour que la mondialisation devienne une opportunité pour tous » sur site Intérnet:www.comece.org/upload/pdf/pub_GG_010900_fr.pdf
(34) - Moustapha Kassé, Président de l'Ecole de Dakar ; « Crise financière et perspective de réforme de la gouvernance mondiale: Pour l'Afrique », «Nous pas bougé ». sur site Internet:www.mkasse.com
(35): الأزمة الاقتصادية العالمية:أوجه القصور النظمية والتدابير العلاجية المتعددة الأطراف،مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،تقرير فرقة عمل أمانة الأونكتاد المعنية بالقضايا النظُمية والتعاون الاقتصادي الأمم المتحدة نيويورك وجنيف،2009، مرجع سابق.
(36): سامر مظهر قنطقجي: ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمي، مرجع سابق
(37):حسين حسين شحاتة، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان المدفوعات الإسلامي، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي، مكتب التعاون للدعوة وتربية الجاليات بمدينة الرياض، مرجع سابق
(38): سامر مظهر قنطقجي: ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمي، مرجع سابق، ص: 93"

(39):لاحم ناصر، الصيرفة الإسلامية وأدوات المشتقات، على الموقع الشبكي:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=58&article=402907&issueno=10283

(40):جون ساندويك المشتقات المالية، فقهاء يعارضون وخبراء يؤيدون، على الموقع الشبكي:
http://www.almasrifiah.com/2009/12/01/article_310071.html

(41): أنظر، سامح نجيب، الأزمة الرأسمالية العالمية، الزلزال والتوابع،مرجع سابق

هوامش الدراسة الفصل السابع عشر

[1]-التقرير الاقتصادي، الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، مركز البحوث والدراسات، العدد(19)، الرياض،2012.

[2]-Nelson, et.al. Greece's debt crisis: overview, Policy, Reponses, and Implication, Congressional Research Service, August, 2011, p.9.

[3]-Adrian Blundell_Wignall and Patrick Slovik;a Market Perspective on the European Sovereign Debt and Banking Crisis; OECD Journal: Financial Market Trends, Pre-Publication Version, February 2011, sur site Internet: www.oecd.org/dataoecd/19/9/46970598.pdf

[4]-تقرير الأمم المتحدة، أفاق الاقتصاد الدولي خلال (2012-2013)، الاقتصاد الدولي على حافة مرحلة رئيسية أخرى من الانكماش، على المرقع الشبكي:
www.un.org/en/.../desa/.../2012wesp_es_ar.pdf

[5]-تقرير الوطني، الموجز الاقتصادي، مناخ الاقتصاد الدولي، إدارة البحوث الاقتصادية – بنك الكويت الوطني، 2012، على الموقع الشبكي: www.nbk.com

[6]- تقرير الأمم المتحدة، أفاق الاقتصاد الدولي خلال (2012-2013)، الاقتصاد الدولي على حافة مرحلة رئيسية أخرى من الانكماش، مرجع سابق.

[7]- Nelson, et.al. Greece's debt crisis: overview, Policy, Reponses, and Implication, Congressional Research Service, August, 2011,

[8] Adrian Blundell_Wignall and Patrick Slovik;a Market Perspective on the European Sovereign Debt and Banking Crisis; OECD Journal: Financial Market Trends, Pre-Publication Version, February 2011.

[9]- التقرير الاقتصادي، الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، مركز البحوث والدراسات، مرجع سابق.

[10]- تقرير الوطني، الموجز الاقتصادي، مناخ الاقتصاد الدولي، إدارة البحوث الاقتصادية – بنك الكويت الوطني، 2012، مرجع سابق.

[11]- تقرير الأمم المتحدة، أفاق الاقتصاد الدولي خلال (2012-2013)، الاقتصاد الدولي على حافة مرحلة رئيسية أخرى من الانكماش، مرجع سابق.

[12]-Dossier, La dette souveraine européenne en 2011, sur site Internet: www.lesechos.fr/Dette_Zone_Euro

[13]-جريدة الاقتصاد، العدد1467، السنة الخامسة،(03/11/2011) على الموقع الشبكي:
- www.alamalyawm.com/products/1403/21.pdf

[14]- كلمة رئيس اتحاد المصارف العربية عدنان يوسف حول تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على المنطقة العربية.

L'impact de la crise de la dette européenne sur l'économie"- [15] africaine Document de travail", Cinquième réunion conjointe de la Conférence des ministres de l'économie et des finances de l'Union africaine et de la Conférence des ministres africains des finances, de la planification et du développement économique de la Commission économique pour l'Afrique, Addis-Abeba (Éthiopie(26-:27 mars 2012; sur site Internet
-www.uneca.org/.../COM12-TheImpact-of-theEuropeanDebtCrisis

Dossier, La dette souveraine européenne en 2011, sur site Internet,] [op,cité. -[16

Jérôme Sgard, La crise de la dette et de la construction -[17] :européenne, sur site Internet
www.ceri-sciences-po.org/archive/2011/septembre/art_js.pdf

[18]- التقرير الاقتصادي، الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، مركز البحوث والدراسات، مرجع سابق.

Jürgen Kaiser, Résoudre les crises de la dette souveraine.Vers- [19] un cadre international de désendettement équitable et transparent, :sur site Internet
www.library.fes.de/pdf-files/iez/07805.pdf

Dominique PLIHON, Faut-il restructurer les dettes souveraines- [20] européennes?; janvier 2011, sur site Internet: www.atterres.org



ZAHRAN
زهران
للنشر
PUBLISHERS
الرواد والمرجع الأصدق للكتاب الجامعي الأكاديمي
دار زهران للنشر والتوزيع
تلفاكس: 0096265331289 ص.ب: 1170 عمان - الرمز البريدي: 11941 الأردن
E-mail: zahran.publishers@gmail.com www.zahranpublishers.com